

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232455

UNIVERSAL
LIBRARY

جامعہ شرح ملاحامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

قوله + العلامة + تاءه للبيان ولم يطلع على السر بجملة مع انه انما يريد بذلك تنويع التاثير قوله في المشارق
 المغرب + كناية عن جميع الارض كافي قوله تعالى في المشارق والمغرب وتوجيه الجمع ان الشمس من اول السطوح
 الى اول الجدي في كل يوم مطلقا هي تاءه والمشارق والمغربون ثم تعود الى مطالعة ذلك وكذا حال المغرب وقد وقع
 ثمانية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كافي قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والثنية بنا على اراثة
 مشرقى الذهب والعود والمشارقين لكل واحد كناية عن جميع الارض كافي قوله + استخرج + يخرج قوله + فعمده امره +
 قدس سره في الحاشية المتقدمة انتهى حسبي شرفه كما كان له بغيره الا لا يتجابه او انما هي من بعض فضائل
 سابقه عمل ويجوز ان يحيل كناية عن الاضافة اى احاط امره بغيره بجملة الامور قال في التاج المتقدمة بوجه
 فلا بد حينئذ من التعمير اذا لم يقصد بامانة الغفران اليه سبحانه ذكره كافي قوله تعالى اسرى بدهيلا
 + واسكنه جحوة جنة + بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية بجحوة الدار وسطها هي من كل شئ وسط
 رياره انتهى حسبي جبل امره جنة سكنى له قوله + نظمتها + نظم در رشته كشيدن جواهر استيعابا لبيت
 بساط كلامه المترتبة المعاني المناسبة للدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى
 ان بساط كلامه كالماء في الصفا والجلال انما قال ذلك + عينا المطالبين قوله في سلك التقرير + السلك رشته
 والتقرير ترادون والاضافة من باب اضافة المشبهة الى المشبه قوله + وسط التقرير + السط بکسر السين
 مرداريد يا شبيه وجران والتعريفش خطير گرفتق والمراد الكتابة والاضافة كاضافة السلك قوله + لولله الخ
 الغرير كرامى واجنه وكتاب قوله + ضيار الدين + بضيار بيت وسراج كانه ضياء ابتدئ به الى الدين قوله +
 + عن موجبات التلهف والتاسف + التلهف دح خودون وانذوگين شدن التاسف درينغ ودر خودون
 قوله + لانه لهذا الجمع والى التاثير كالعلة الغائية + اى لانه في السبب والبعث بهذا التاثير كالعلة الغائية
 تكون باعثة فيكون سببه الغرابة اليه من قبيل نسبة الى الله عز وجل والحرك قوله + وما توفيقى الا بما امره + التوفيق جعل
 الاسباب دافعة لمطلب قوله + وجوبى + سبب سببه بودن بغير سببه كرون قوله + ونعم الوكيل +
 الوكيل انما كرمى جوى كذا رند وجملة مطبعت على جملة جوبى والمختص بمحدث او عطف على جوبى لقصد معنى الفعل
 والمختص هو الضمير المتقدم قوله + فبما انفسه تخيل الخ + اى ترك ذلك المحل كسر النفس وذلك الكسر

استخراج ان كتابه من حيث انه صنف لابن حنبل في السنة ثمان مائة على السائل ليس مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك
 تركها لغيرها فانهم لما استحسنوا جملتها فتركوا ما هو في مرتبة كتبهم لكن بقي لهم ترك الامثال بالحدوث
 انه اير على الاسن وهو ان كل امرئ في كتابه ما فيه من غير ما هو في كتابه لا يتم فدفعه بقوله ولا يلزم وحاصله ان
 الامور به هو اللفظ سواء كان من كتابه اوله ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني قوله + واما تعريف الكلمة
 بالكلام + واما تعريفها ايضا لانه من تمت تعريفها او تحصيل الاقسام المبحث عنها قوله + لانه بحث في هذا
 الكتاب عن احوالها + اى احوال منسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها سواء ثبت لانفسها او لا قاسما من حيث
 لسانها وفيه اشارة الى انها موضوعا لنحوه واعلى من قال بموضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد
 منها جعل البحث عن احوالها ارجا الى آخره. نكثت قوله + فتمت لم يعرف اى لم يتصور لم يصح البحث عن احوال المنسوبة
 اليها من حيث انها منسوبة اليها ولما ثبت وجوب تصور عرفنا لتحصيل ما هو الواجب قيل ارجا قبل التعريف
 تعريف كل شئ على صورته آيب بان ذلك التعريف بالقياس الى العلم المفكر بالقياس الى المتعلم ان قيل
 المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما عليه الخطاب فلهذا يلزم من لزوم علم المخاطب
 لزوم علم المتعلم بوزان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذا كان التعريف بالقياس الى الفاعل اصل المعرفة بالقياس الى
 المخاطب زيادة المعرفة قوله + وقدم الكلمة لكونها زادوا خبرا من زادوا الكلام + اى سواء نظر الى افرادها او الى
 مفهومها وارجح تقدم من جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجى اذا قدم في الكتابة توافق التقدم
 الوجودات الاربعة اللفظي والذهنى والخيالي والواقعي وان المتقدم بحسب الوجود والذهنى اذا قدم في الكتابة
 توافق في التقدم الوجودات ما عدا الخارجى قوله + قيل + والكلام مشتقان من الكلم + الاشتقاق
 ان تجد بين اللفظين تناسباً في احد المذوات الثلاثة وشتر الكافي في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير
 مرتب كجذب من الجذب او اشتراك في اكثر الحروف الاصلية مع تفاوت ما بقي في المخرج كفتح من نهش
 وقد اشار الى بعده هذا الاشتقاق بقوله قيل + انما تسمى بالاسم المناسب لان فيه ارجح تأخير
 تعجبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان مناسب ان يتبين بين تأثيراتها
 بغير الاسماء ونقش الصور في الالوان وما يترتب عليها من الافعال والافعال على اى وجه كانت

من مستنبات القوت التي هي مدلول الكلمات اللام والقيم فان تأليفها كلها لا يخلو عن قوة وسما
فا لكلمة والكلام والكلم متساوية الالف ام في ان تأثير القوة المعنوية من جهة تلك الحروف قوله
البحر * البحر فتح البحر فتحته كرون * وقد عبر بعض الشارحين عن ذلك انشاء على سبيل
قوله * جراحات السنان * جميع جراحات البحر في السنان سزيره وعصا وبنري البحر في السنان
آدم قوله * جنس * واليه ذهب الجمهور لكن لا يتصل الالف ما فوق الاثني قوله * بديل قوله تعالى
الكلم الطيب * فانه لو كان جالوا ب ان يفت بديل في ليس من اوزان البحر قوله * وبيل جمع *
ذهب صاحب الصحاح واللباب قوله * والكلم الطيب * والى بعض الحكم * فان الصاعدا الى محل العرض
الابعض الحكم وهو انطاب كلمة التوحيد لا انجيد في جاز الى بحر عنها بعض الحكم فتاويل الرحمة بالاسنان
في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله * واللام فيها الجنس * هذا الوجه هو المختار لان المقام
تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي المعنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام الله
الخارجي ولا بيان المظهر حتى يكون اللام للاستفراق والتعريف ليس بالطبيعة من حيث هي ن اللام مخنوس الطبيعية
قوله * والاول للوحدة * والقائل ان يميز ذلك في المعنى العرفي فخصه ما عذ من عدل في تعريف الكلمة
عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولكن سلم فحجز القول بتجربها عن سني الوحدة كما تجرد في معاني
التعريف اسما الاجناس من الوحدة على تقدير وضعها للفرد المتشدد ليس انما انصاف في الوحدة حتى تنفع التجريد
بدليل كلمتين وتترين قوله * ولانما فاته منها * في جواب على تقدير التزل وتسلم ما معناه قوله * فيجوز ان
الجنس بالوحدة * طبيعية كانت او صناعية * في ذلك في نظرنا في هذه الوحدة مقابلة للوحدة صليانية
هي مدلول انما فانها فردية لاجلية ويمكن ان يرب بان الكلمة اللغوية او اخضت بما هو مصطلح النخاع صارت
الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ولزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الحكم
نسبة تامة في قوله * والواحد بالجنسية * يعني ان يرب الجنس والواحد نقادا فيجوز ان يكون
الواحد وحدة * ان لم يكن تامة اللفظ في اللغة الربي وربي شبي من القوم والكلم قوله ثم نقل في عرب النخاع
المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل بصد يعني الحكم ثم استعمل في اللفظ بصد هو المراد

هنا فاعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال لزم على من يفتقره خروج المنوى من ترتيب الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ
حقيقة او حكما ومن وجب النقل في معنى على ان النسخة لم يرد وبالفظة ان المعنى الشامل للمفرد به حقيقة او حكما تور
+ ابتداء + يكون من قبل **تسبيل** **بسم الله** او من قبل تسمية المتعلق بفتح الهم باسم المتعلق بكسر اللام
وليس فيه مؤنثه فقد نقل قوله + او بعد **بسم الله** للفظ + فيكون من قبل تسمية اني ص بسم اللام وهذا
اقرب ويجوز ان يحيل **بسم الله** اللفظ **بسم الله** الى من نعم او بمعنى الكلام ابتداء او بدو اسبغة قوله + الى ما يلفظ به +
اللفظ الحق والباء للتسمية وليس فيه دور في بين اللفظ منسوبة اللفظ للغوى الذي هو الكلام والحرف والمعروف
هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انه استعملوا في الحركة العوارية كلمة اول فمن ذهب الى ان في تشكل على صدق تعريفها و
قد اوجب عنه ما ذكرناه من تحقيق معنى اللفظ ونحو ذلك او فلا هو قوله + اركم + يدخلها قوله + الان +
انما قيد به تقريرا لتصوير اللفظ من فهم قوله **بسم الله** + اى تفسيرا حكما وذلك فيما يشترك المفرد بحقيقة في اللفظ
قوله + ههنا كان او موصوفا + قال قد سكره انما قال هو صفة عاد لم يقل بسم الله كما في عباراتهم المشهورة تسمية
على ان مرادهم ب**بسم الله** هو الموصوف واللازم الواسط بين الممثل والممثل له في هذا المقام فصح معنى قبل ان يستعمل
اللفظ قوله + قبل ان يستعمل + اى قبل ان يستعمل في عباراتهم المشهورة بمعنى ما يصح استعماله
او من قبل تسمية العام باسم الخاص قوله + اورد كما قبل انما صرح اطلاق اللفظ به على المركب من الحروف لانه في
مصدر قوله + واللفظ الحقيقي + اى اللفظ الحقيقي قوله اذ ليس من مقوله الحروف والصوت الذي هو المسمى باللفظ ولا ادراك
ان اى مقوله هو قال المصنف في الاصل ان **بسم الله** هو المحدث لكن عبر عن المحدث الذي هو الفاعل باستمر
صرا للسان في حذف الفاعل قوله بسم الله بفتح اللفظ خاص به + فلما لا يكون تركه لا يكون مذكورا بعبارة
خاصة والعلية ان يكون مثل هو وادى كناية عنه فهو عارضا بقوله بسم الله بفتح اللفظ عليه + عطف على قوله ليس والمراد
بالجمله انما هو اللفظ عليه واليكه وانما بدل من ذكره في الاحمال الى غير ذلك قوله + والمحدث لفظ
حقيق + اذ على تقدير وجوده في الخارج يلفظ به الانسان في قوله بسم الله بفتح اللفظ عليه + اى في اللفظ
بمعنى التسمية لانها ما يلفظ به الانسان في معنى الابان والاختصاص بالعباس اى بعبادة لا بصدق عليه
اولا ان من شأن اللفظ بها الانسان ولا يلفظ بها حكما كالموجبات قوله + وعلى ما يقتضيه كلام المصنف

راجح * لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يلفظ به الانسان متاثيرا بتخصف لسانه كما يلفظ
 بصح صدق ما ذكر عليها لا نقول هذه الدقيق فلسفي غير لغوي البريد الادبانيان اختلافات اهل فقههم كما خلافات اهل
 فقههم لا ينبغي ان هذا الاعتذار بما يحتاج اليه اذا ثبت ان الكلمات ان سبجاء تعالى قيا به وهو يحتاج
 ما عليه المحققون انقض بانى علم من الكلمات او بانى علم في غير الانسان قوله * والضرب جمع نصيبه * وهي نصيب
 لتعين المسألة والطريق قوله * غير داخل في اللفظ * الذي هو دل جز من اجزاء التعريف ولا لم تدخل فيه لم يخرج
 في تصحيح التعريف الى اعتبار اخر اوجه بقية حتى فرم علينا به الكتاب نصف كما في غير حيث قالوا ان الجنس والعقل اذا كان بينهما
 عموم من وجه جاز الاخر ان الجنس يجوز ان يترتب العقل في جنس والجنس فصل قوله * لانه لم يقصد الوحدة * اما لان
 مثل عبد الله علمه انطلق في الكلمة عنده خارج عنها من غير ان يقال لانه لا ما سما تد * لعدم الاشتقاق *
 مطابقة الخبر للبعد المشروط بأن شرط الاشتقاق او بأن حكم المنسوب والاسناد الى الضمير الراجع الى
المبتدأ او عدم تساوي التذكير والانثى كجرح وقد انقض هنا الكمة باسر ا قوله * الوضع في اللفظ جعل الشيء
في خبر * مكان الوضع يتبع بمعنى يشمل المعنى بتر اللفظ قوله * تخصيص شيء لمحوظ * تخصيصه او مبهمه كم شيء
المفردات والمركات قوله * بشيء * سواء كان لمحوظ تخصيصه او مبهمه ولا يدخل في الموضوع المحرف
لان المحرف الاول لم يقصد جعل في خبر بل يقصد المعنى بشروط انه محمول له ان قلت الكلمات البار واحدة على المقصود
خرج عنه وضع المراو لعدم انحصار معناه واحد من المترادفين لوجوده في كلها والكلمات واحدة على المقصود عليه
خرج عنه وضع المشرك لعدم انحصاره في شيء من الغير لوجوده في كلها والحاصل ان الخبر الاسلي الذي
يقصده التخصيص لا يوجد في كل وضع فلا يمكن ان يجاب به توحيده التخصيص عن خبر الاسلي وبان التخصيص يجب
الجعل لما يجب الحكم ولما كانت الاد وضع في المشرك والا لحفاظ المترادفة مترتبة لم تحقق في الارز المترتبة
للا وضع الا المحمول الواحد والمحمول ب الواحد وبان التخصيص اصنافي لا تحقق وبان معنى الكل من المترادفين من حيث
انه من انما جعل ذلك لعدم وجود لا يوجد في المراو بأن المشرك بج كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد
وما ذكر نا لعدم المشرك بأن شبهته فيما كان ضد علما وما وضع له خاصا قوله * بحيث اي حال كون ذلك
الشيء التخصيص لا يسا لك الجنسية التي هي مضمون الشبهة وبه يخرج تخصيص حرف الجهاد الفرع التر

فرض التركيب قوله + متى اطلق وتسمي اوتسم **لا تغير** سمع وفيه شبه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالمدلول
 الرابع والاشقي ان يقال متى احسن ان قلت ان الكلية غير صادقة الابد انضمام العلم بالتحصيل الى بشرائط
 قلنا لا يبعد كل البعد ان يقال **هذه** الكلام مراد ومفهوم من العبارة اذا العبارة ظاهرة في ان التحصيل علاقه بها
 الدلالة ومن المعلوم انه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق احسن وعلم ذلك التحصيل قوله
 + انهم منهن لم يكن مفهوما + انهم منهن منهن كذا الغائب فلا يرد شبهة تحصيل المحاصل قوله + يخرج عنه
 وضع الحرف + وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالة على النسبة كالوث وكذا وضع الاسماء المقننة لمعنى الحرف
 كمتى وما كان وضدهما واما وضع خاصا كاسماء الاشارة وتجوها عنها كالحواشي المحول قوله + **لا يجب** ولا يجب + بان
 انهم اللزم لادراك الموضوع فمهم المعنى بوجهه وحفظه وضده ولا شبهة في تحققة قبل انضمام الضميمة لان قوله
 + متى اطلق + اشارة الى غايت جعل هذه الفهم ليس غاية له قوله + ولا يبعد ان يقال + يعني انه
 لا حاجة الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة قوله
 + المعنى بالمقصد بشئ + ويرد به صريحا او ضمنا او بتساويا كانت بحيث الوضع اولا فلا دخل فيه المعنى المطالب
 والمضمنى والالتزامى وغيرهما اذا استعملت واردي به بغير ترك وقال مضمين المعنى ما يصح ان يقصد بشئ
 قوله + **اسم مكان** + من المصدر المعلوم او المجهول قوله + او مصدر مسمى للمعلوم + او المجهول قوله
 + يعني المفعول + يجوز ان لا يغير لفظه اية فيرفع منته العقل قوله **لنحذف** معنى تخفيفا غير قياسى الذى جره
 على نه الاحتمال مع بده لفظ الميل الى جانب المعنى واستعمال الشدة ومعنى **لنحذف** يقال معنى الكلام
 ومنه واحد قوله فذكر المعنى به معنى على تجزيه فمهم ان المراد تخفيف شئ بدون شرطية ايضا لانها تقيس
 الى الشئ المركب فترك مستلزم تركها وبذلك المعنى يرد معنى الوضع لان تخفيف شئ بمعنى اى بالمقصد بذلك
 الشئ هو الوضع وانما قيل بالتجريد ارتباط المعنى الوضع مما لا يتصور الاستعمال عليه لانه لا حاجة اليه كما قيل
 وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى بصور مجاز الكليل بقربه من الحقيقة وشيوع لمر التمريد في مثاله
 وفيه كشف لاحتراز لكل من جري الوضع على ان ذكر اللفظ من عن الصورة او ما من لفظ الله لا صور فلا فائدة
 في ذكره الا ليعلم به قوله لى قوله واللفظ لا يلفظ باللفظ وكذا اللفظ لا يلفظ بالعقل قط لا يدل عليه الميل

وكذلك يجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله وقيت الحروف المتجانسة أي حروف تعدد باسمها كالحاء بآ وبي
مسرود المباني المتبادلة حروف المعاني قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيه انماض عن عموم تفسير
المعنى قوله وقد ايسر عن الاستكاليين بانهم جعلوا اي في مقام نقص تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات
المفردة قوله الى الفاظ مخصوصة اي مخصوصة من حيث انها شخصية سواء كانت في نفسها مفردة او مركبة وذلك
لان النقص الاول انما يتجه على تلك الحقيقة ولا يدخل للافراد والركيب به ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقص
الثاني فانه انما يتجه على تركها ولذا قال او مركبة قوله فليس هناك اي في مقابل الضمير الى الالفاظ المخصوصة
او المركبة قوله مالا يدل خبر اللفظ من حيث انه خبر اللفظ بمعنى حيوان ناطق حال كونه علم شخص اناني مفرد لانه
ليس ساءلك المعنى الابا اعتبار وضعه العلمي وخبره هذا الاعتبار لا يدل على خبر ذلك المعنى قوله وفيه انه يوم
ان اللفظ موضوع اه وذلك لانك اذا عبرت عن شئ بما فيه معنى الوصفية وعلقت بمعنى مصديقا
اما في صيغة نزل او غير ما فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف بملك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لاسببه
وانما قال يوم مع ان الالفاظ عدة تفصيلا فافضاء بينا الظهور المراد ههنا قوله كما يتركب في مثل من مثل قبلا وهو محال
بطريق المشار فكذا في المفرد قوله ومفادها مالا يدل خبر اه من حيث انه خبره على خبره معناه الفهم من
كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة اللفظ عند المنطقين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد
في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى قوله وكان الكثرة فيه التبيين وكان الكثرة في تقديم الوضع
على الافراد وكان الحسن لاعتبار الافراد الابداع باعتبار المدلالة واسيئزما وهو الوضع قوله حيث اتى به
بصفة الماضي استيعاب صيغة سبق الزمان في السببية رآي قوله فليس انه محال من المستحيل في وضع ان قلت
لو كان حاله لكانت النتيجة كما في ضرب قايما زيد اقلنا سلم لازم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون ترتيب الحال
وهي المتأخر عن الفعل به وليس سلم ذلك هو الممكن فربما دالة على تعيين ذي الحال وقد تخففت
ههنا ان الافراد صفة للفظ بالذات واذا غير المعنى على تقدير حمله حاله لا يفي ولا فضاء في افراد المعنى قول
الى افراد اللفظ قوله ليس المعنى يتبع الشارحين في تجويز الحال من المكرة من غير اشتراط كما سيذكره لا يقال
لو كان حاله لكانت النتيجة عليه لان صاحب الحال كره لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجردا فان
تقدمها

فنفذ بها عليه مطلقاً منتهى عند أكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الابداع قوله مفول به الفصل واللام
 واسطة في كونه مفولاً ومفعولاً فافهمه عامل الحال وصاحبها قوله لا يخرج المركبات فان المركبات الفاظ موصوفة
 بالوضع النوعي كما استشهدنا اليه قوله في غير موضع من هذا الكتاب مثل الجبل ومثل جعل ايضا فان كلام التعريف و
 التفسير من حروف المعاني افعالاً واما ما ذكرنا في قوله والعلة وباء النسبة وعلامات اليمينية واليمين كسلمان
 وسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعته الى انها **فعلات** من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف
 الباني وجعلوا مجموع الصفة والاعلى المعنى للمقصود واللام تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت
 الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سئل الاستفعال والمطابقة الى نون الافعال وقوله اعرب يا عراب واهر
 كان المراد بالاعراب سبني شتميل المحركة الاعرابية والبناءية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الحرفين حالة الالاقية به فان
 الآخر في قائمه لم يستحق الاعراب بل البناء واستحق الاعراب هو قائم فخلل المجموع بكلمة واحدة فاعرب
 يا عرابها ولا تخش ان هذا ظاهره في قائمه وبصري وجبلى وحماد ودون الرجل ورجل المشى والجمع بالواو والنون
 فان العرب في الاول ليس الا بنجد وثنائي وفي الثاني بنجد الاول وكذا في الآخر ثنائي فان علامة التثنية
 والجمع فيها اعراب بالحققة ونية تامل قوله مع انه محوب يا عرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة وتعدو
 الاعراب ليس الى العدد المقصود ولا تعدو للمقتضى في كلمة واحدة وفي اطلاق واحد قلنا قد يثبت في الاعلام الاحوال التي
 يقتضيها الوضع **الثنائي** كما ان وقال صاحب اللباب ان الاعراب آخره محكي كما في نابض شراو لما كان الاخر شتولا
 والاول فارغا اظهر اعرابي في جزء الفانح كما اظهر اعراب بلعبه غير في الاستثناء في الفيرطيس لبيد امير اعراب
 واحد وقوله لا يخفى اه اعلم ان الغرض من علم التحوط في عمال اللفظ ونصيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والسيل
 الى جانب المعنى لا يلزم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاحمال لا يجري في كل ما يدرسه الا مترجاة لفظ واحدة
 بل فيها اعراب اعراب الكلمة الواحدة قوله فانه لا يقال في لفظ واحدة كذا قالوه ونية انه ان اريد باللفظة او في
 ما يطلق عليه اللفظ كقراءة الاستفهام لم يدخل في التعريف المأذنة من الكلمات وان اريد باللفظ واحدة لم يخرج
 عنه مثل عبد الله وان اريد بضم واحدة فلا يثبت اللفظ عليه ان قلت اللفظة المرة والمفهوم منها ما يتكلم به واحدة
 قلنا لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله فانه بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم ان يقال المراد بالمرة ما يتكلم به مرة

والسنة ما يصح ان يحكم به من غير خروج من بعد اشارة على كنهين يصح ان يحكم بهما مرتين قوله وبقى مثل قائمة
وبصري الى قوله واخطا اى مساخته وبجاز قوله لان الدلالة تكون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر وهى قائمة ات م
وصية كانت بسبب جعل جاعل وبسبب كانت بسبب صدور الدلالة عن الطبيعة عند عروض حالاتها وعقلية كانت
بغير ذلك قوله كدلالة لفظ وزير المسموع من راد البدار انما قيد به اذ لم يسمع وزير من زيد حالته لم يظهر
دلالة او لم يدل كما قال السيد قدس سره فان مجرد الانطباع عيلى بالمشاهدة لامن اللفظ قوله اى متضمنة
هذه الالام السرى ثلث القممة ببيان احوال الاقسام والاختلافات مادة وصورة الكلام قوله منحصرة يفهم من السكون
فى مرض بيان الاقسام وتعلق به قوله لانها فى هذا المحر عقلى وتوجيهه انه فى قوة تبيين كل منها وايرى فى المعنى والامانيات
يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلى فالظاهر انه نظمى اذ ليس تلك الالام مفهومات محصلة سنوى ما اخرج القسيمان
قوله اما من صفتها قيل التقدير كذا لان حالها او دلالتها او لانها اما ذات ودلالة ولا يخفى ان تقدير اسحق مما يقيد
الطبع اسلم غاية القول اما تقدير الحال او الدلالة فلا يباب مقام تسميم الكلمة ولا القول بان ان فى حرف والاد
اسم وفعل يستدعى عدم صحته المحصر على الاول وعدم حجة محل علم ان فى لان حال الكلمة لا يخصر فى الدلالة وعدمها
ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها من ان الضرورة التى دعت الى التقدير انما استمرت من ان فى فلا يلقى
فيه لافى الاول واما تقدير الذات فيجاءت ما منقولة زيادة ان وكذا جعل ان يدل بحسبى الدال وقال السيد قدس
سرته التقدير فى هذا المقام مبنى على ما حكموا به من ان الفعل مع ان فى تاويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله
اجتمع الى ما ذكر كفى النظر الى المعنى فبنى على ان ليس معنى المصدر حقيقة ولا يتجوز عن خدشته قوله من غير حاجة الى انضمام
اخرى مفردا او مركبا اليها قال ان فى الحرف استنباط لانه لما قال امكنه او كذا كان سلكا قال بالاول واما ان فى
الحرف والاول امكنه او كذا معطوفا على الجملة الاستنباطية ولكن ان تعطف اولاهم تجعل المجرى جوابا وكذا الحال فى قوله
ان الام داله الفصل قوله لا راجع الى قوله انما هو قوله انى جانب مقابل الاسم والفصل لم يقل اى جانب من الكلام
لانه قد يقع خبره وخبره لا يجوز قوله ان يترقى لك المعنى الدال على تعلقها فى الفهم عنها لما اعتبر المعارى فى الفهم عن كلمة خرج عن حد
الفصل ما يقتضون باحد الازمنة الثلاثة بحسب التفسير كضرب مصدر او ما يكون بنية وبين ان ان ترتب فى الفهم كضرب اسم
وما يكون مقارنا فى الفهم كان لا يكون فيها من الكلمة كما اذ تفرق مع فهم ضارب فهم الزمان قوله ما خورن السماوى سعى اسما

اسما حال كونه ما خذ منه واصلا سمو بحركة السين فحدث الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعده بالفتح الوقت عليه
 ثم اتى بجزء الوصل لئلا يلزم الابداء بالسكن قوله لاستقلاله على اخويه ولانه يرفع المسمى قوله وقيل من الواو
 زيد فحدث اشتقاق سمي ومجده على اسماء فانه لو كان كاقيل لكان فله وسم ومجده او سا ما وار كتاب القلب بعيد
 قوله لتضمنه الفعل اللغوي فيكون قبيل تسمية الدال باسم الدلول قال وقد علم الواو للاعراض لتبنيه من
 لا يجزبه الاشارة او للعطف على انحصرت لانها انما عطف على العلم بالاختصار الذي افاده الدليل اى علم الكلمة
 قال وقد علم بذلك اى بوجه وعلى هذا التقدير يحمل ان يكون الواو للحال قال بذلك الابداء لاستقامته و
 وضع اسم الاشارة موضع المضمرة لزيادة التمكن فيمنع الذين وكليل التثنية واخا ذلك دون هذه الاشارة الى استحالة
 العظيم بحدوثه قال حد كل واحد منها اضافة الى الكل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل الى واحد ايضا بمعنى
 اللام لكنه يمنع التصريح بها كما حققه قدس سره في محبت الاضافة من انه لا يلزم فيها بمعنى اللام ان يصح التصريح بها
 بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو لدلول اللام كيرم الاصل وكل رجل وكل واحد من في قوله منها لتضعيف والجارح
 والجور وضمة لقوله واحد قوله وليس الواو بالحد هنا اى في هذا المعنى فانه لا يجزئه الاداء وهو المرفوع الجامع لما
 اوفى في هذا المقام لان المركب مما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون هذا معطافا للوسم قوله وسدور المصنف
 المدر في اللغة اللبني في خبر كثير عند العرب فاريد به الخبر بجازا فيقال في الزم لا ودره اى لا كثير غيره وفي المعج مددوره
 وذلك لان العرب اذا عظمت شيئا نسبوه الى امر سجانة قصد الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام لتعجب و
 المدر لللبني والمعنى تعجبوا من ربك كما طاني السهم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية قال الكلام لم يعطف
 على السابق لانه فصل آخر من الكلام قوله في اللغة ما يتحكم به فهم من عمل استعمال المصدر فقبل كلمة كلا ما عطا اعطوا
 في الاصل اسم لما يعطى قوله لفظ تضمن تضمن الكل مجزوية قوله اى يكون كل واحد منها في ضمنه فان التثنية اختصار
 المعطف مكانه قال كلمة وكله قيل اجلت ابايا لا يستمانه لم يتج الى هذا التأويل لان المتضمن بالكم مجموع
 الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جلت بمعنى من استج الى ان يا اولى بان يقال المتضمن بالفتح
 كل واحد من الاجزاء الثلاثة ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل التثنية خبرا الكلام ويلزم فيه ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل
 مسامحة ولولم يحمل خبر الدال في الشرح ايتج الى التأويل قوله فلا يلزم اتحادها اذ انرك الكلام من كلمتين فقط قوله

اى تضاعفا حاصلا بسبب اسناد ويجوز ان يكون الباء لا الهماق اى تضاعفا متعلقا بالاسناد قوله والاسناد
 نسبت احدى الكلمتين + اى ضم احدى الكلمتين بالنسبة لاول احدى الكلمتين قوله + جضيفا وحكما الكلمة الحكيمية يصح
 وقوع مفرد موقعا لا يقال يخرج من الاسناد انتهى فى الجملة استعمل لان الشرط قيد الجواز على زعم المصنف وزعمهم
 ولذا قالوا ان الاسناد اى من خواص الاسم وقال لا يأتى ذلك الا فى اسمين او فعل واسم ولو جعل الرباط
 بين الشرط والجواز كما حقق السيد قدس سره يخرج عن ذلك اذ لا يصح التيسير عن طرفى الشرطية بمفردين الدليل
 على ان الرباط بينهما صدق تولك ان ضربت ضربتك وان لم يوجد لك ضرب المخاطب قوله بحيث يفيد المخاطبة
 اى من شأنه ان يقصد به افادة المخاطب فافادة يصح السكوت عليها اى لو سكنت المتكلم عليها لم يكن لابل العرف مجال تحطية
 ونسبة الى العصور فى باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقية غير وصفة او جملة ودخل ايضا اسناد الجملة التى علم
 مضمرها المخاطب قوله + خرجت المملكات + الصرفة والما الرب من الكلمتين والمهل فلم يخرج قوله سوا كانت خبرته اى
 اى حكيمه بها عن الواقع قوله + انشائية + اى غير حكيمه بها عن الواقع قوله فى حكم الكلمة المفردة لان النسبة فى تلك المراتب
 محمولة على خبر التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد قوله اعنى قائم الالب او اذا قوله فانه فى حكم اللفظ ولا يصح القول بان
 الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج الى هذا ويلحقها حقيقة الشئ من ان الالفاظ غير الالفاظ على انفسها بل هى تخصها بانفسها
 لا بد ان فى ذهن السامع فكيف عليها ولكن سلمت دلالتها فليست بالوضع بشئ منها فى الالفاظ المعلة ودعوى وضع المهملات لانفسها
 مما لا يقدم عليه من لمسكت فى مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسما فكيف يصح الاخبار
 عنها وبحق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لا صارت فى تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وفواضله وان الاخبار عنها و
 بحق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انها لا يوجدان فى غير الاسم اذ كان ذلك الغير موضوعا للمعنى
 يستعملانية اما اذا لم يكن كذلك فاجاز الاخبار عنه وبحق التنوين به والالفاظ كلها متساوية الاقدام فى ذلك مثلا تقول
 من حرف جر وضرب فعل ماضى وجنس مهمل قوله انك تعلم ان كلام المصنف ظاهر فى ان نحو ضرب زيد اياها بمجموع كلام
 لا يخفى انه يلزم ما يدرج تحت تحقق افاد من الكلام فى هذا التركيب قوله اخبار او اوصافا او جملة شتى فان الكلام هو جواز
 القسم بالجملة العنصرية لانه لا يدرج تحتها فان الكلام هو الجواز على زعمهم واما التحقيق فليس شئ من الشرط والجواز
 كلاما بل الكلام هو المجموع قوله سخلاف الكلام فانه لا يصيدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لا هو المقصود وبذلك

هذا قال ذلك اي الكلام استرشدك الى الكلام الى تعريفه والى التعيين او الى الاستدراك كما قيل لان
 الكلام سبوت الكلام ولنبينه ولان قوله لا يتلوا الاستدراك الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله هي اسم وفعل
 وحررت تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة المحصر للمباعدة عن التركيب العقلي من الاثنين
 يرتفع الى المستند قوله الا في ضمن اسمين ضمنية او كما في المكي من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف
 والمضمر وانما قدم الاسم لا مستحقا في رتبة التقديم قوله الا في ضمن اسمين وانما قدم الاسم على الفعل مع اشارة الى الجملة الفعلية لا مستحقا
 الاسم التقديم وانما تقدم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ في مواضع الذكر لواقع تقدم الفعل على الفعل قوله تقديره وهو المنقول
 الى الاشارة قبل التقديم بواو بعده قوله اي كلمة ولا لا يصل في التعريف المركب والدوال الاربعة والقرينة على ذلك جعل الاسم
 من اقسام الكلمة قوله كاي في نفسه جملة صفة لمعنى سواها كان ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعل ظرفا لافعاله او حالا من ضميره
 حتى يكون معناه على الاول ما دل عليه اوفي حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه مقبلا في حد ذاته لان في جعل في معنى الباء
 خلافه الذي هو المحذور بجاز غير مشهور في التعريف ولان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة بالاعتبار
 الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مثبتة على تصور في ولا لا تحوت ولا تصور الا في معناه لاحياءه بقصوره وانما انما الى الغير
 وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع ثبتت حاجته اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك تصور
 في الدلالة فان كثيرا من المعاني الالهامية توقوف على تصور الغير وكثير استنباطها في تفهيمها الى ضمنية تقدم المرتبة في ضمير
 الغائب والخطاب والسكوت في ضمير المخاطب والمكلم والاشارة في اسم الاشياء وغير ذلك وبالجملة توقف فهم
 المعنى على شرط لفظي كان وغيره لا يستلزم تصور في الدلالة كما لا يستلزم ذلك التصور توقف على التعال على الفاعل
 قوله ما دل على معنائه في نفسه اي يحوط في حد ذاته في ضمن غيره كما في مقابلة قوله كقولك الدلالة في نفسها
 اي الدلالة المحصورة في حد ذاتها المحصورة في حد ذاتها ويجب اليها بالجملة في حد ذاتها لا باعتبار خارج عنها من كونهما وسطا
 قريبة من بيت الصلاة في تعرض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد ذاتها على غير تقييد قولهم على في نفسه
 ولا يتلوا في مقابلة قولك في حد ذاتها في نفسها كذا قيمة الدلالة في غير ذلك بل يتلوا في نفسها ولكن ان جوابا عن
 ليس مقصوده ان المودى في الموضوعين لا واحد بل لا تصور ذلك لان كون المعنى المحوط في نفسه المحوط في غيره معقول
 محلات العارفا بها غير قابلة لان حسب الى الغير معنى مع كونه منتهى الحكماء وكذا يمكن ان يتلوا في المقصود التشبيه بها باعتبار

ان تبادله بقدر معنى حرفا قيل ان معنى من كبس من خبريات الابد ابل الابد من لوازمه وانه في
 نفسه باي من الابد انه الابد بقوله واذا عرفت هذا علمت وعلت ايضا ان المراد بكنوزة المعنى في غيره من المعاني
 او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية قوله ظاهرة في المعنى بل في خبر اى كون المعنى ملحوظا في نفس ذلك تقريب
 المرجع ودو العبارة الى ما هو المشهور ومجملها على ما هو لا كونه امتياز الحرف عن غيره بقوله وارجع الضمير الى المعنى اى
 لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كان في عبارة هذا الكتاب لعدم بسوويتها قوله لان ما فيها مفهومات كلية مستقلة
 بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك يصح الاخبار عن كونها تحت وقد اتم دخلت او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية
 نقول المفهوم المستقل يقتضي حتى يحكم عليه اذا اخذ معنى هذه الابد ولا يقدح في استقلاله اشياء الحكم عليه اوب ما
 يبرضه سواء كان ذلك العارض خبرا له لول ما يدل عليه كمنى انما جاء عن كذا نظود المذكورة فان معنى الظرفية داخل
 في الاول خارج عن الثاني قوله لكن لاجرت العادة باستعمالها اومنى لان العادة جرت بان يستعمل تلك اللفاظ في
 في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية من الابدات بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستقلا في سطل وان يستفاد
 الخصوصية منه مع الضمير والابيض الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابد البعثة وفيه كامل قوله باعتبار معناه
 الضمني ليسى انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى الضمني فيه فلهذا الفصل وسماج الى اخره بقوله غير مترن ولوار المعنى
 المطابق لم يفضل فيه لان المعنى المطابق للفعل باعتبار اشتراكه على النسبة غير مستقل فلم يتج الى ان يخرج بقوله غير مترن
 قال باحد الازمنة الثلاثة يعني زمانا ت فيه وزمانا قبله وبعده وشهرة امرها كفت مونة التفسير قوله ضيق بعد صفة للمعنى
 او حال عنه وهو جيد قوله والمراد بعدم الاقتران اى المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك عدم حجب
 الوضع الاول اى وضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب اضافي فدخل فيه يريده وكره
 عليين لان معانها اسمي غير مترن باحد الازمنة في الغنم منها حجب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا
 اسماء الافعال لان معانيها اقترنت باحد الازمنة بحجب الوضع الثاني غير مترن باحد الازمنة في الغنم منها حجب الوضع
 الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جاري مجزوء كما سيظهر وخرج عن الافعال المستقلة عن الزمان لان معانيها اسمي
 عن الزمان اقترنت باحد الازمنة في الوضع الاول ونبهت لان معانيها بعد الانطلاق انشائية تلك المعاني الانشائية
 غير مترن باحد الازمنة بحجب الوضع الاول ويمكن ان يدعى بان المراد لا كان عدم اقتران المعنى المستقل فخرجت عن ذلك لافعال

لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الا ما تارة منه الاشارة وهو يجب الاول متقرون ذلك ان تقول المراد
 بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه زيد ونحوه عشرين لانهما بحسب الوضع العلمي غير متقربين
 باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسمااء لافعال ذلك الوضع لانهما بازا المعاني الفعلية ومع كون الحكم بانتميتها بحسب الوضع
 السابق بناء على التعليل فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مرييا وخرج عنه الافعال المنسوخة عن الزمان بار على ان الوضع
 بازا المعاني الانشائية ولما كان القول بان لاوضع لاسما الافعال في المعاني الفعلية ولا في الافعال المنسوخة في المعاني
 الانشائية بعيدا غير مرضي للمصنف كما تقتضيه ظاهر عبارة امسك في الطريق ولله المم بحسب ايضا مع شبيهة اسمااء
 الافعال بانها بمعنى المصادر التي وقعت معها الافعال ولا بانها بمعنى ضوئها لافعال الاصطلاحية لانهما فيها قال الشيخ
 الرضائي العربي الفصح اي الخاص ربما يقول صرح انه لم يحط بمراد لفظة استكثرت قوله فدخل فيه اسمااء الافعال الذي ملهم
 على ان قالوا انها ليست بافعال مخالفتها لافعال صيغة وقول لا يقبل الافعال كالتثوين ولا الم التعريف وكون بعضها ظرفا
 وبعضها جار ومجرور اقوله نحو زيد فانه قد يستعمل مصدرا نحو زيد زيد وهو مصغرا وادام مصدرا وادام اي فتن
 تصغير ترخيم اي رفق رفقا ولو كان غير اقليل قوله او غير صريح اي لم يثبت استتماده بمصدر الكثرة لانه ان يكون
 مصدرا في الاصل لانه تام وويل على كونها منقولة الى المعاني الافعال عن اصلها ما يكون اصلها المصاد والمنااسبة
 بينهما وزنا ولا لحاقها باقواتها من نحو زيد زيد قوله على وزن قوتاة فاصل هيهات هيهات كقولهم قية قال
 قدس سره في الحاشية الدجاجة تقوى اي تقيس قوتاة وقفا على فعل فخلت وقفا لا قوله نحو اماك زيدا اي تقدم وادام
 زيدا اي الزم قوله فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على اقل من انه للمحال حقيقة والاستقبال مجازا وادام بالعكس
 قال ومن خواصه خبر تقدم للاهتمام به او بالعكس او سببه ان قال مناج الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا
 ولا يبعد ان يقال يفهم من ان المذكور اقل من المتحرك قوله منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي تجاوز العشرة قاله
 ابنه تليق قريبا من ثلثين قوله ومن استعصية لغوية وقولها على الجمع فلو دخلت على مفرد كانت ابتداءية انصائية يشهد عليه
 قوله كذا من الناس ومن الانبان لا يقال يفهم منه انه قوليات من كان الحكم صحيحا كذا عار عن التنبيه
 مع انه لا يصح لان اقل مرتبة هي الكثرة عشرة لانهما نقول لا نسلم ندوم ذلك والذين سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة
 او لانهما بينه وبين جميع القلة في جانب القلة والذين سلم كثيرا لا يفهم كل منها في مقام الآخر فذلك مجاز غير غريب قوله

قوله وخاصة الشيء بالتحقيق به ولا يوجد في غيره تفسير لا يقتضيه تخيُّص به من جزوه اسلمى وانما لم يقل ما يوجد في شيء
 ولا يوجد في غيره إشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي والمعرفي باخذ فيه ولم يحتاج من كون التعريف باعم
 لان المقصود اعتبارها عن بعض ما عداها وهو الجنس والمعرض العام وذلك ان تخصص لفظها بالخارج المحمول لشهادته
 المشتمل ولا يخفى بان الخاصة لو كانت بالمعنى التعريفي كما هو ظاهر الامر وطابق اشتراك عليه ويؤيده لفظ الحد كان هذا
 منها من قبيل المسامحة المشهورة هي ذكر المبدأ او اراقة مفتتح قال دخول اللام اى اللام باعتبار دخولها وانما
 قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الانصاف ولا انصاف فلاسم بها ولا بغيرها قوله
 اى لام التعريف اخترنا عن لام الامر لانه لا يبدؤا بكون اللام فيها بل من انصاف اليها والعهد الخارجى والمعنى و
 التفسير بيان للواقع لا بيان لما يستعمل اللفظ فيه قوله كان شاملا للميم في لغة حميرى قبله من على وشاملا ايضا لحرف
 الندا لكنه لم يفرض له الظهور اختصاصه بالاسم عطفان العاقل للندا ليس لبعض الاسماء قوله في مثل قوله
 عليه السلام في جواب حميرى قال من امر انصيام في اسيفر قوله عدم شهرته ولا اختصاصه ببعض اللغات ويجوز ان يقول
 ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف قوله وفي اختياره اى في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختيار
 اللام على الالف واللام به والاشارة قوله هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التاكيد وليد حرف ساكن فكذلك اويل
 نقيضه فتوافق النفيضان في الدال ويتوافق دليلها قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر
 المواضع لان نفيضها مطلوبة للقرأة استعمالها قوله الى انما ال كمل وايضا لو لم يكن كمل كان المناسب كسرة همزة
 ونية ان عذرة قد سبق قوله الى انها همزة ضعيف شبيوع خذذ في الوصل والعلامة لا تحذف قوله لانه تعيين معنى
 مستقل سمعت عن بعض الافاضل ناظرا عن بعض شذوذهم المختصر الذي صنفه الرخشي ان اللام الة اخذ على اللفظ الذي
 اريد به معناه وهي تعيين المعنى المستقل ومخبرة في الجنس والهاء اللام مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعين فيه
 علامه والجنس كاللام الة اخذ على المعروف بالتعريف اللفظي قوله يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوه ونية انه لو اريد
 بالمطابقة معناه التحقيق لزم ان لا تدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازى وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير
 مطابقة او ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجزوء الزمان والنسبة ودخولها سيا الهم ان قال في التعليل ان
 انقضى جواز دخولها عليه لكن ياتي عن دخولها على الحالة التي انقضت او من دخلات الاسم فان كانت حالة تعميح ان يقال

لا يصح خبريد الفعل عن النسبة قوله وكذلك ما يرد الخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص كما انبأست ثمانية ليست
 اكثر اضافة حقيقة بل اضافة وجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناها نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك لم يرد
 بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلامها متضمن لخواص كثيرة فان الكلام متضمن لانواع
 التعريف والبر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتعريف اختصاص اضافة وساميات والاضافة لاختصاص كونه مضافا
 ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتعريف والاستناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وادخال ومفعولا ومميزا ايضا لتلك
 الخواص خواص ومنها كثيرة مبنية في علم المعاني فلا يوجد في غير ما من الخواص قوله ومنها دخول الجر اربا بالجر كما هو الظاهر في ال
 على الاضافة اليه وح كونه مضافا على الاسم لفظة ومجمله ولو اريد بالجر مصدر مجرولا كان مضافا على قول الام وقس عليه التعريف
 وانما قد مجرول التعريف مع ان يبينه وبين لام التعريف مناسبة المقابل لانها اذا اجتمعا في كلمة كالسوزن متاخران في الوجود اما
 تقديم الاسم عليها فلان المصدر موصوفا واما تقديم الثالثة على ما بقى فلا ينافي لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص اما
 تقديم الاستناد اليه على الاضافة فلا ينافي الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اثر حروف الجر اي حروف انذار الجوارح
 يخرج معنى الفعل الى الاسم وبعضه الاول حروف الجر قوله واما الاضافة اللفظية اي الجار الذي ليس اثر حروف الجر كما في الاضافة
 اللفظية فلا ينافي قوله اوله لانه لا يكون اياها كما كان مفعولا او مفعولا والمفعول والحرف لا يكونان كذلك قوله بان يختص بيان
 للمخالفات بانها مقصورة على جهدين هما ان يختص قسم مقابلي الاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم
 المقابل ليس لا الفعل لان الحرف بعدم استقلاله منها غير صريح لان اضافات اليه شبيهة بانيتهما ان يرد على الاسم بان
 يرد على الفعل قوله والمراد به كون الشيء مستند اليه لا كون الاسم مستند اليه كما يقتضيه سياق الكلام والاحكام الحكم عن
 الفاعلة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوص بل بوجه نكاحه قال والاستناد الى نوع الاسم
 ومطلقه فاعادة ثم الاو اذ انه اخضر من ان يقال كون الشيء مستند اليه وان الترض فيه ماله دخل في الاختصاص وهو
 وان الحكم المتعلق بالصفات قد يترتب على الاضافة ثم يعتبر للاضافة كما يقال في علامة الرجل بحية ان معناه علامة الرجل
 الحية والحية مضافه اليه حقيقة به فالاضافة ناكبة الحكم فلذا نقول منها ان معناه من خواص الاستناد الى الشيء وذلك
 ان الشيء هو الاسم وباجمله يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيد سواء كان ذلك النظر ينظر الى خصوص المضاف
 اليه او بعده والقول برجح ضمير الى الشيء المذكور في الطباع او الى اللفظ بعينه قوله لان الفعل يعني ان العرب لا اختلفت

وحطت معنى الفعل منساقا الى امر متطاب لا غير مجلات بمعنى الاسم فانه لاحظته على وجه ينساق الى شئ
 او ينساق اليه شئ فلهذا كان صاحب المقام قوله من التعريف والتخصيص والمرد بالتخصيص تعليل مشترك الا فراد لا
 بالفعل الا الطبيعية فلا يقبل التخصيص وفيها ملجوز ان نقول ضرب يوم مريض بنفس الطبيعة ولا تشبهه في ان هذه الاضافة
 لتخصيص ولا ينبغي ان هذه النوع من التخصيص جار في الفعل كتحصيله بالظرف من الحال ان قلت جريانه في اعتبارنا بمصدر
 وهو معنى اسمي فلم يوجد الا في الاسم قلنا المعنى المصدرى فهو ان كان في قالب المصدر او الفعل كذا فكذلك التفسير كيف لا
 والمعنى المصدرى الدلول عليه بالفعل مطروقة للزمان الذي هو دلول عليه بالفعل وايضا لوصف ذلك لم يقع
 الآتي بمررت بمريد فان الربط الدلول للباب ليس بالبين المردود في قوله والتحقيق وذلك بجنون الشئ وما يقوم مقامه
 ولا يوجد شئ من ذلك في اخويه واما الحسن الوجه في قوله عليه طرد الباب قوله واما فسرنا الاضافة كقول الشئ مضافا الى
 لا بمعنى شامل للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يحمله في مقابلة كون الشئ مضافا اليه الا دل على تقدير اليه او
 على الاستناد بعيد وقوله قد سره فالاضافة بتقدير جرت المطلقا ولان المعنى دوة بارة المفصل بين هذين
 الاحتمالين حيث قال والاضافة كذا كالمعنى من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان استلزام الزمان تقاطع
 في الفعل انما اراد المضافات او اراد الجميع من الاضافة لانها انما تقاطع الى الفعل بتأويل المصدر انتهى ان قلت كيف
 يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا لا تشبهه في انما نجد بين المضافين حارة منقطة تارة الى حرف تارة الى آخر فلهذا
 يدعى انها مجوزان متصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لها او يدعى ان إطلاق الاضافة على
 قد مشترك في مجازية حمل الجميع على ارادتها على سبيل البدل بعبارة قوله لان الفعل والجملة اشارة على اختلاف القولين
 ذهب المص الى الاول كما نقضه ذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضى الظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو اتيك
 يرم قدوم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الامة في قولك اتيك زمن الحجاج امر بهي المضاف اليها واما من
 حيث المعنى فالمصدر وهو المضاف اليه الزمان في الجملة قوله وقد يقال حصة بتأويل المصدر ومنعني ان يكون هذا
 القول مرضيا لما يخالف سابق من اختصاص الجوزان لا لزم الاضافة اليه اختصاص الازم مستلزم لاختصاص اللزوم
 ولما يخالف قول المنصف فيما ساقى المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه ياتي عن الاضافة اليه كما ياتي
 عن الاستناد اليه قال الشيخ الرضى قيل ليس على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع تلكه الفعل على التعريف

نحو انيك يوم قدم زيد الجار والبار واما انما اضمن صوته هذا المثال ومجئني شدي في كلامهم قال وهو معرب
 من الاعراب بحسبى الاخبار واذا انما و هو محل اظهار المعاني وانه انما لا التباس بين اعراب الكلمة وادخلت
 الاعراب فيها والوجه ظاهر لان الاعراب المعربى باعتبار ان الاعراب تحذف فيه لان القياس معرب كسر الراء كذا في الالفاظ
 وفيه انه لو جاز اخذ صيغة من جاز ان يكون اسم محال لانه متى يكون القياس ما ذكره قال ومبنى من البناء المقص فيه
 القرار وعدم التغير وذلك لان شبه صوته في قالب هيئة لا يتغير البناء قال فالمعرب الغاء للتفسير والمصحح لادخل الغاء
 الموضوع للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد ذكر المفسر قوله الذى هو قسم من القسمين اللام والهاء على قيد القسم
 للعهد والاشارة الى القسم الذى هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاك احوال الاسم واتمامه قوله اى الاسم
 بقرينة المقام ويندفع به ايقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبنى الاصل انه مركب لم يشبهه مبنى الاصل وذلك
 لان الشئ لا يشبه ولا يناسب نفسه ولا يندفع به ذلك الفق ينفع بقوله تركب يتحقق معه العامل او لا عامل لمبنى الا
 فذكر الاسم للتحقيق وقيل في قوله انما لا نسلم لزوم مشابهة الشئ لنفسه لان له اقسام كثيرة يشبه بعضها بعضها وفيه
 بحث جواز ان يقال ان مشابهة المنقسم هي مشابهة الموصولة للبناء وهذه المشابهة منفقة عن اللازم الدور ولزم ان يكون
 بناءه بعارض المشابهة لا بنفسه قوله الذى مركب مع غيره المركب يطلق على مسندين المضموم الى شئ ويستعمل بمع
 ومجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد والمعنى الثانى مجموع قام زيد كما يقال لاحد الطرفين
 زون والمجموع ما زوج و اعترض عليه بان البناء من المركب هو المعنى الثانى لان المعنى الاول محمول على المتبادر فالظاهر صدق
 التعريف على مثل تلك قوله تركب يتحقق معه عامل ولم يقل تركب مع العامل فلما خرج عامله مضمون وسعيدان يراو بتر
 مع العامل انضمامه بمعنى تحقق العامل مع قال الذى لم يشبه اى لم يناسب فسر الاشبهاء الذى هو المشاركة في الكيفية
 بالنسبة التى هي اعم منه لان المهم سره بذلك وذلك لان لغة الاعراب هو انما فى الاصل
 الاول ولذا قال المبني ما ناب قوله مناسبة مؤنثة فى من الاعراب هي مبني فى بحث المبني فلا يلزم فى التعريف جهالة
 كما يلزم فيه اذ انسر المناسبة بالنسبة التى لها قوة ولم يبين فان للقوة عروضا واسما وليس بمبوماد قوله اى المبني
 الذى هو الاصل فى البناء لم يقرب باصل البناء لانه بهذا المعنى لا يختص فى الشئ لان اصل جميع الاضال البناء واما الاعراب
 فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان زيد من العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبنى الاصل انه مبنى وذلك بحسب الحاجة

الاصله دون العرض والمبادر مما اصله الجنا ان اصله ان يبنى سواء ببنى كما هو اصله او عرض له الاعراب قوله وهو
 الاضحية كما زعم المصنف وذا بعضهم الجمله من حيث هي جملة قوله فاعبر العلامة ان يبنى ان العلامة الكسفي في تحقق المعرب يكونه
 قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف ببل زاد مع القابلية وجود
 الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يبنى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل هو عدم المثبتة ببنى الاصل قوله عن
 الجمهور كما فهم وتوافق في ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب في افرادهم هو ان حقيقة العرفية ذلك ولم يعرفوا انه من
 عوارض المفارقة قوله فان العارفات بالحكا مما كذلك اى معرفة الطبع والسمعي منهم متعين عن قسمة جامعة المدون
 ورتبة بخلاف من لم يتبع اصلا او يتبع ولم يعرف الحكماء فانه محتاج الى العلم المدون وذلك العلم الكائن من الدليل فذلك العلم
 علم النحو اتفاقا وان لم يكن فهو علم او لحي او كناية على اختلاف قوله فالمقصود من معرفة المعرب انه اشار به الى ان ليس في
 نفس التعريف فساد بل فساد في المقصود من التعريف بانه ان يقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون
 الحكم بان هذا الودك ما يختلف اخره من الودك بان يقال في اسير كل مبر مما يختلف اخره باختلاف الودك فانه ما يختلف اخره
 باختلاف الودك ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف ان يقال زيد في قام زيد معرب اى مركب لم يشبه
 مبنى الاصل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف الودك فزيد مما يختلف اخره باختلاف الودك فلهذا تعريف الجمهور
 فان الوجه الحاصل من غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن المدون او لا في ضمنه وذلك
 لا يمكن اذا قلنا في المثال المذكور معرب اى ما يختلف اخره باختلاف الودك وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف
 الودك فزيد مما يختلف اخره باختلاف الودك فزيد مما يختلف اخره باختلاف الودك فزيد مما يختلف اخره باختلاف الودك
 عنها ابتداء او بواسطة الدليل فليزيم تقدم الشيء على نفسه فكذا اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اى من
 معرفة ان هذا الودك معرب والى النتيجة بقوله ان يبنى اى ما عرفت انه معرب مما يختلف اخره باختلاف الودك
 والى الواسطة بقوله حاصله معروفة فلهذا الاختلاف وتعرفه به اى بسبب معرفة مفهوم الاختلاف وتعرفه به
 فان المقصود بان هذا المعرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى ومجمله
 والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لا نقول لانه دخل للتفصيل في تعريف التوقف فان الحكم بنفس مفهوم
 الاختلاف متوقف على اى واحدة في صورتى الاحمال والتفصيل وهذه ظاهرة لاسترة عليه قوله حقيقة او حكما

الكثرة بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال والتبدل الحكمي تبدل دلالة المقصود مع بقاء الذات فان حسدا
 التبدل في حكم تبدل الذات قوله اوصفت اى حاله شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل
 تقوم بما يقوم به الحرف لكنها ثابتة له قال باختلاف العوامل فان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فوا على
 تكيف جاد يجمع عامل على عوامل ايجب بانه سارهما قوله اراخذ عليه به خرج عن حكم الموب اختلاف مناد و
 منى باختلاف العوامل لمدخله على المستقيم عن كذا زيد رايت عمرا ومرت بكبر قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه
 في العمل كما ينبغي عنه العنوان قوله اى يختلف لفظه واخره اى صورة آخره او تقديره اى يختلف آخره بحسب التقدير
 سواء كان بحسب تقدير نفس اللفظ كما في سلمى او تقديره وتقدير صفة كما في عصا وقاض وبحسب تقديره بالصفة
 لفظ كما في جلى وعلامى فان آخرها لا يمتنع عن قبول الاعراب بحسب العوض والحكم والكان يمتنع عن قبوله بحسب النى
 قوله اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير اى اختلاف فانسبوا الى الصورة او الى التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلاف لفظا
 او مقدر ليجتنب الموصوف لان الاختلاف موصوف لفظا مجازا باعتبار سبيل رسيبه لوجبت الحركة لفظا
 لم يجعل قوله لفظا او تقديره ليعضد للعوامل اى سواء كان العوامل لفظا او مقدره لان العامل لا يختص في اللفظ والمقدر
 لانه قد يكون منصوبا ولا لانه لا يلزم قوله الا فى التقدير واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسبما وذلك لان الظاهر انه
 اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديره لانه رايت احمد مرت باحمد رايت جلى او مرت بجلى وقولنا
 رايت مسلمين ومرت مسلمين اى مدلول اثنين الصورتين فاذا نهم شموله للمثنى والجمع قوله علامته الضب اى علامته
 هى الضب الذى دل على المفعولية نفس علامته اى قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف فى آخر الموب وفى العوامل
 اذا ركب الى قوله مع علامته او ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظا يجوز ان يكون التركيب
 مع العامل ابتدا اى سببا بالتركيب الذى يتحقق معه عالما من متبوان يتحقق الاختلاف فى آخر الموب وفى العوامل ايجب
 بان المراد باختلاف العوامل كما مر فى اختلافها فى العمل وذلك لا يوجب فيما فرض لان عمل العامل المنسوب ليس الا المرتفع
 قوله قلت هذا الحكم آخر حاصل ان حكم المثنى لا يلزم ان يكون لازما له ان قلت يجوز ان يقيده الاختلاف بالعوامل باحد
 الازمنة . ومع كون لازما للمعرب وان لم يكن قبل نفسه به بالنظر لازما لتعدي مرت الكلام عن الظاهر
 بالضرورة مع انه بعد ذلك التعدي ايضا غير لازم فلو ان جمل من معرب لم يتحقق مع عامل فى شئ من الازمنة نعم

نعم فإلية الاختلاف بالحوال من لوازمه ولما كان السواد فليقله الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف لا هو مني يستعمل
 الاختلاف الذي سببه حادثة النبائي وبالاختلاف الثاني الوجودي وقد عبر عن الاختلاف بالاشتراك وبالحوال حسب الحوال
 فان اللام الداخلة على الجمع قد يزيل معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله فلهذا غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه
 اشالة اى من خواصه الاضائية بالقياس الى المصلحة وانما قلنا ذلك لوجوده في المفارغ ولذلك قال ههنا
 حكم لم يفعل خاصة ولا يخفى ان القول بالان ليس من خواصه لاختلافه بمعنى على ان لا يتحقق في الصورة المفردة عوامل في
 شئ من الازمنة او لا يتحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو محرب لكنها ليست شاملة لكل وقت
 قوله اى حركته او حرف كان الغرضية عليه مشهورة امر الاغراب بانه حركة او حرف او ما سيذكره في ضبط اعراض السماء
 ولا يخفى بعده قال خلف آخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تعريف سلمان وسلمان ليس في الآخر اذ الآخر
 هو النون وارجاوه بان النون فيها كالنوين في المفرد ولعلم ارادوا به ان هذه الجمعية لما وجدت فيه في بعض الاوقات
 جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الجمعية في حكم الآخر والخاص بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس
 في حكم الآخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة النوين وذلك في المشي والجموع المرفوعة باللام
 اجتماع اللام والنوين قوله دائما او صفة اما اختلاف الاخرى تحوله دائما كما تحول داود بك الى الف اياك واما
 تحوله صفة فكما تحول ضمة زيد الى تحت قوله ولا يرد العامل ولا يخفى وكذا او صفة كونه معربا قال قدس سره
 في الحاشية لكنه يشكك يا اذ كان العامل حرفا واحدا كابداء الجارة فالاول ان يسندها اخرجها الى السببية اقر
 المفهومة من ابداء الجارة وابقا وما الموصولة على مجموعها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل ابداء
 لانه فسيند اخرجها اليها اما خرج العامل فلان لخواصه جعله بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة
 مؤثرة بالحققة لان التأثير للمكلم وهو علامته بتأثيره دائما خرج المقصضي فلان انه اشبه بسبب قريب للمقصضي
 ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الى آخره لوجوه تام الحد حتى يخرجها لكان احسن لكن المصنف رحمه لم يخجل
 من تامة قوله خرجا بسببية الخ ان قيل ينقض التعريف حينئذ بالعلامة التامة للاختلاف فانها سبب قريب
 فلان ليس للعلامة سببية الاسببية اخرجها اذ اخرجها من مرتبة من قريب وبعبارة اخرى فثبت سبب قريب
 سوى الاعراب يصح المنقضي لا يقال لكان المراد سبب القرب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي

ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء سبب النقص علاقه العلية فيه وبين ذلك الشيء لا يشبه وبين سببها يخفى
 انه لا يقتضي استلزام السبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يخلف بدل ما اخلف لانا نقول لم يرد مصنفه الغفل كافي
 التقرجات الزمان ملازم بين الصنفين ان قيل يمكن ان يحجب ايضا بان الاختلاف ليس عبادة عن التحول عن الحركة والحرف
 تخصر فيه بل علم منه من التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه
 علامته لا مر الى كونه علامته لا مرين كالف المثنى وادخلها في التثنية والجمع بعد ان كبرت من ثمانية مائة وعشرين الى ثمانية مائة وعشرين
 وادخلها في الجواب غير مرضي عند المصنف روح وغيره ظاهر من الدلالة فان التبادر من روح ضمير قوله آخره الى العرب ان الاختلاف
 يطرأ ويظهر فيه بعد كونه مبرا تود خرج حركته نحو على وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكذا اخرج جوارح كقولك
 واسحو ابرسكم وادخلكم كسرة الاء واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث ويا الاستبته وعلامتي التثنية والجمع
 فخرجت بجمع الضمير الى العرب لان المحقق تلك الادوات ليست معربة وان بيت عن ذلك فخرجت بعيدا بحيثية قوله ليس
 من حيث انه عرب لوجوده قبل عامل الجوز قبل سطلق العامل وكذا الحال في الصورة المذكورة قال ليدل على المعاني جميع معنى
 بمعنى ما يقوم بالشيء ويحاط به المعنى قوله ولما لم في ليدل اللاحق مسطوط على اسم ان وخبر ما قوله ليسنى وضع الاعراب الى
 وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني ويضع به المعاني في نفس الاسماء من غير استعانة الى العامل والقرينة و
 فذلك للاعتقادات انها قوله فانه بعيد اذ لا يظهر في وضعه لا قصد ولا تبادر ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف وكان
 والا على هذه المعاني كان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين لاداء الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب
 وفي غيره اللهم الا ان يقال ان سبب الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف المعاني الدلول عليه
 بقوله المتفردة عليه لا كان مستند الى الاعراب من حيث اقلها ونسبت الدلالة اليه قال المصنف روح انما اخترت
 هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج واداء الاختلاف موجود في الوجود
 في الخارج اولى بان يحمل علامته ولان الاختلاف هو التحول من كونه اوجرت الى غيره فاذا لم يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم
 انه يركب ولا يمكن ان يقال ايضا ان الاعراب يوضع المعاني ويزيل نفاذ الالتباس والوضع وفزل الفساد بالذات
 هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضوي الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضد ذلك
 عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات ولا يفرق لان في المرتبة يمينان افتقا وسببه قد بين ان الاختلاف

ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا نعتين ان يكون سببا لعرابا واما المعنى فليس فيه الاعداد الاختلاف
 اى النفا على حادثة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقضي به بل كفيه عدم سبب الاختلاف نعتين ان يكون نفسه بناءا وليس الحركة
 او السكون في آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف
 من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كان في جهلنا متعابرين قوله يبنى الفاعلية قال الشيخ الرضى المعاني المعنوية
 اى كون الاسم عمدة وفضله بلا واسطه حرف الجواب واستحقاقه قاله المعنوية على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة اسم
 المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان لا سادسا خذ ايجل سبيل المباشرة وذلك لان توصيف المعاني بهذه الوصف ليس
 الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضى الاعراب والوصف الذي به انقضاء الاعراب هو كون احد اطرافها ابداعا لا كون احد
 سطرها عليه فان قيل لكسرة وتوافقه الرواية ايضا ويرتكب الى ما ذكرنا فانه استخ الرضى وهو ان المعاني في الكلمة
 قد يطر بعضها على بعض ولا يلاطاري من علامته بمنزلة لمن المطر عليه ومن ثم احتاج المجاز الى قرينة والطارى ان يغير اللازم
 لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد يشتر صيغة الكلمة كما في الضمير والكتير وقد تحيل حرف كافي المشي وقد يكون كلمة
 مستقلة كالمضات اليه الدال على معنى في المضات والكان طرمان المعنى لانه بالكلمة فالكلمة الطاري واحد الكون الفعل
 عمدة في ما ترك منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب للتبشير خبره والكان الطاري اللازم احد شيئين والاشياء
 بما لا ياتي بالحكمة ان يطلب له اخف علامته تكن لازمة وشمل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامته باض حروف التثنية
 اى اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف الدال التي لم تجلب ومن هذا المقرر يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء
 الاعراب وفي الافعال والحروف البناء وقوله على تضيمن مثل معنى الورد واد الاستيلاء فان اخذت شئ مستول وستعل
 عليه وشدة الطرمان قوله يقال اعتور واستيى بالاعتمه ردت بدست كردن خبرى راد العاد ورو التور شد و
 جعل بينهما مستعارا لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المباشرة او مجازا مرسل من البناء قوله واما جعل الاعراب
 في آخر الاسم اى جعل الاعراب الذي هو الاصل حاله في الاخر او جعل مطلق الاعراب في الاخر فتحق الحال في الحال في الحال
 كما في الاعراب بالحركة او تنحق الحال في ضمن جزمه كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الآخر لا يقال على تقدير الاول
 لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذ اثنين موضع الاصل تعين موضع فزعم وهو جانب الاسفل بقدر الامكان
 واللازم تقدير الفرع واماخير الاصل قوله والاعراب على صفة اى صفة التثنية والدلول وذلك بناء على ان الفاعلية

ومقابلها صفات البدول وقد جعلها الشيخ الرضوي صفات الدال وهي كونه عمدة وفضلة فقال جعل الاعراب في
الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف قوله فالانصب ان يكون الدال عليها ايضاً متاخر عن الدال عليه ان قيل
ان الحركات الاعرابية مع اللاحق والحروف الاعرابية انفس اللاحق فلم يماخر الدال عليها عن الدال عليه لاجاب
بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة التي هو الاصل والمراد بانها متاخره الذي لا الزمان ولا شبهة في تأخرها الذي
لانها تابعة للحرف لانا نقول تأخرها الذي لا يلزم لها ايضاً وضعت بل لاجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر
وهي متاخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ للرضوي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف
في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل بعض الواو وتس على اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكليهما من فط انصاها يتوهم انها
لا بعده واذا استتبعها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضاً بالمراد المتأخر عن الدال بقدر الامكان والتاخر عما عدا
الحرف الاخير فان المتأخر عن الاكثر في حكم المتأخر عن الكل قوله ثلثة اشارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر
خبر واحد يصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدماً على الحركة كما في قوله البت ستف وجد ان قوله هذه الاسماء
الثلثة اى اعلم ان الحركات البت تسمى ضمّة وفتحة وكسرة سواء كانت بآنية او غير آنية اعرابية كانت او غير اعرابية
كضمّة قفل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضاً رفعاً ونصباً وجرّاً اذا كانت اعرابية ولا يخفى بها
بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضاً والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذلك بين الفتحة والنصب وبين الكسرة
والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاول في ضم الشققين وتبعه رفعها عن مكانها وحصول الثانية بفتح الغم
وتبعه نصبها عن مكانها بفتح الغم كان ساقطاً فمضت اى فتحة فمضت اياه وحصول الثالثة بجر الفلك الاسفل ونقصه وهو كسرة
الشيء اذ المكسور يسقط ويهوى الى الاسفل ثم الجزم بمنع القطع في الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازماً ما د الوقت
واسكون بمعنى واحد والاول مخفص بالاعرابي والاخير ان بالنبأى قوله ولا يطلق على الحركات البنائية عند البهرية واما
عند الكوفية فالكل في الكل قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية قوله على قوله بالقرينة
بقوله بالضمّة رفعاً ثم قوله حقيقة او حكماً وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف سيدهى الرفع لكن قد تختلف
عن بقية المتشابهة بالفضل ولا يخفى ان هذا التمييز هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشاء
بطريق الاستتارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول حق ومن جعل اياً فيهما للنسبة واراد ان يخلصه

المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجه به بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه
 الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم نفعه قوله اى كون الشئ مضافا اليه بقرينة القابلة للفعلية
 والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشئ مضافا وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجواز لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسب
 زيد فلما كان الجواز اذ فيه لم يحدد وانه لو كان الجواز اذ كان الجواز كذا لكانت علامة قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه اذا
 مبني على اصالته الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل
 بحسب الاتسام لم يكن مبنا عليها اذ كان الكلام في قوله والمضغ خفيف انما ذلك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات
 فيناسب العمدة قوله فاعطى الثقيل الثقيل اى نحو لا ثقيل للتأدليل وكذا جعل الخفيف الكثير قوله والمضغ خفيف
 اضعيفت والفضل خفيفه فجعل الضعيف للضعيف قوله دلالة لم يمتزج انما اخرج للاضافة الى علامته لان المضاف
 اليه فضله بواسطة الحرف فاريد غير باعجاب هو فضله لا بواسطة الحرف اما كونه فضله فلانه اتفاه العمدة التي هي الفعل
 وليس عمدة واما انه بالواسطة طان ايضا معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولا كانت العمدة اتفاه الحرف
 على ذلك اعتبر عملها اما عمل الحرف ففى ظاهره واما عمل الفعل ففى محله ولما جاز العطف بالجر على لفظه وبالنسبة
 على محله وبغيره نصب اذ حدثت الحرف ثم يخرج الجوز في موضعين عن كونه علما للفضله ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما
 فيما اضيف اليه الاسم بقوله يرا حروف كلام زيد فان الفعل فخذت نسبيا مبنا الثاني في الجوز والاسم اليه كمر
 بزيد وكان قياس المشتق بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجوز لانها فضله بواسطة الواو الا ان كان
 الواو في الاصل للعطف غير مختص باحد القبليتين يبنى الاسم والفعل وكان الايدى دخل غير الفضله كالمشتق المنفرد
 لم يرد احدهما لهما فبقى ما بهما منصوبا كل ذلك مما اسفدت من كلام الشيخ الرضى قال العامل اخرج الى بيانه
 اما لا يحتاج بيان حكم العرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل المذكور في حكمه مراد في تعريفه واما اخره عن الاعراب
 لانه سبب للاختلاف والاعراب سبب ترتيبه واما الاستيفاء فذكر البطلان لا بزم التي هي مقاصد
 هذه الفن كما قاله فان العرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني غاية العامل فاعل وتأخره عن
 المادة والصورة ظاهر واما تأخره عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لاسباق بيان الصورة اليها ادلاها مقتودة
 بالذات والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المعاني المنفردة منحصصة بالاسم كما ذهب اليه البصريه ومنه ان يكون

تعريف العامل مطلقا عنه هم ما يجب كون آخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقضي واشبه اناسم
بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تأثير في المعنى حتى لا يرد انقضض اباءا في محسب زيد قال بانه يتقوم
تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للمحصرة فلا يدخل له في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصحة على كل من الاستناد
وما قام بالمعنى المقضي والركب منها على المركب من العامل واحدا لا مورا المذكورة قلنا الباء لا تدل على ما عدوه الا ان
المسكوك واعتقدوا انه وان لم يسيره الذيل يسيره موثرا لا يقال فتوقف اثبات التعريف على التسبب ليعلم ما يبدونه ان
فيقول الغرض من تدوين الخو بطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف المهور والمعرب لان العامل ما خوذ في تعريفه لانا
نقول قد كلفى ضبط الهدون وحصره العوامل مؤنثة التسبب ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقضي للعرب كان سائلا
عن الاعتراض الاول لانه نص في الاء اعلم ان العامل قد يقال انه قد يقال انه علامة لما يجده المسكوك في اللفظ
وتفرض عليه ما قاله من ان رتبة العامل التقديم اما على الاول فلان الاء قد ما بالذات على ما هو انه لو من حق المتقدم
بالذات ان تقدم لفظا ليدان وضع الطبع واما على الثاني فلان حق العكس حيث هي علامة ان تقدم على ما هي علامة له
شعره لتعرف اولاهم يعرف ما هي علامته ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو
الاء او علامة للعرب فحقه التقديم عليه لا على العرب لانا نقول تقدم عليه لا يتصور بدون تقدمه على العرب ولما ثبت ذلك لم
ان يتبع انقضاء علامات العالمية والعمولية بين الشيئين يعني ان كلا منهما عامل في الآخر والالزام ان يكون حق كل منهما التقدم
على الآخر الاجتهاد في كل الشارط والشرطان كلاهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى ايا ما عوفله الاسماء
الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليل في الفعل صار عاطفية ومن حيث وقوع الفعل عليه صار مفعولا
له فله تقدم واما جبره في كل من قول اى يحصل سر المقوم بالسهول بالقيام بالخير كما يقتضيه اصل الفع لا شقاق من القيام
الذى هو قيام العرض بذلك لان المعنى المقضي ليس قايما بالعامل قوله اى معنى من المعاني المعنوية انما هي المعنى
لان انقضاء الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعنوية كما ذكرناه قوله اذ يحصل معنى الفاعلية لان
له استنداء الاستناد اليه قوله اذ يحصل معنى المفعولية اى بالفعل الذي في رايه لان له استنداء التعلق قال الكوفي
مجموع الفعل الفاعل في المفعول لانه صار منفصلا مجموعها قوله وفي مرتب زيد اباءا عامل اى في لفظه واما في محله فانه عامل
هو الفعل ومحله الضمب هذا اذا كان حرف الجر كذا واما اذا لم يكن مذكورا كقوله زيد فنفهم من قال ان المقدر عامل وجاز

وجازا في الجرح من وقوع المضاعف منهم من قال ان المضاعف عامل لان الجرح صار سببا منيا ولذا كتب
 المضاعف الشريف واختص به من المضاعف اليد واليد بالشيخ الرضائي قال فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل
 من انواعه اقسام وتلك الالام محال اراوان يذكر عقوبة تلك الاقسام وتحتها فاني بانها لبيانها قوله الذي لم يكن
 ولا يجوز على المفرد في المشهور عطف على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المفرد وعلى ما يقابل المشي والجمهور والمركب
 منها الاخير فترتبة المقابلة ان قيل لا بد من تعبيه بكونه غير الالام استتداه بالحق بالمشي والجمهور لانها وافق في
 المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير واجبة فيها كقول علي بن ابي حمزة ان القضية مهملة او ان بها استتداه وبعض الحق بالمشي غير
 خارجة لان شمول الحكم يستدعي شمول الجميع الا افراد والاشمول للجميع الا افراد في جميع الاحوال لان مقام العطف ياباه مع ان ذكر
 المنصرف راجع لانواع غير المنصرف الذي لم ينفذ ولم يجرع باللام اتصال لانواع غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر بل يجاب
 بانها غير واجبة بواسطه ذكر انما بعد وبيان عليها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفى بذكر
 ولا يصرح بقية الاضمار شيئا احترازاً عنه اجاب بان تلك الالام محصورة وغير المنصرف لا يكاد يختصراً في الاضمار
 عند التلخيص غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة باوئي شبي اذ ليس الاوتار نجما لها كالاغناء بالانحصر
 ان الاختصار في العبارة مطلوب لاجد اقال الجميع المكسر المنصرف انما اقبل بالمفرد والجميع المكسر المنصرفان لانهما نوع
 متعقب ولا يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها باليس صفة وهو الجميع المكسر وتوهم التعليل كما قيل وهو بعيد جداً
 لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم ياب عن توهم التعليل لم ياب عن توهم المشاكاة في الله
 فيكون من تسبيل قوله تعالى وسارت مرثقا في مقابلة قوله تعالى وحسنت مرثقا قوله الذي لم يكن بناء الواسع فيسألا
 الاظهر ان يقال الذي لم يكن لمحقا باخر واحده واودونون ولا الف واما ان يظهر خروج مثل سنون وضرباته عنه ويظهر قول
 تلك جمعا لتلك فيه قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالمرأة مخففتا ولا بها ابعاض الحروف وفيها انها ليست
 ابعاضا لها الا توهمها ولو سلم فذلك نقض الاصل لا يوجب ان لا يكون بها علالة قال والجمعة نصب قال قد سهره
 في الحاشية هذا التركيب من تسبيل العطف على مسمى عاملين مختلفين لكن المفعول المقدم مجرد واجازه بالصفة انتهى
 وذلك لان الفتحة عطف على الصفة والعامل فيها الاء ونصباً عطف على رفعاً والعامل فيه هو الاعراب المتعددة القرينة
 عليه المقام لانه يصعد وبيان تمام الاعراب ومجاها ذلك ان لا تعد الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظة كانه في كونه

عالما ذلك ايضا ان تحمل علامة ما هو عامل في الطرف المستقر وتزجج الحمل الضرب على الحاشية والمصدرية قال قدس
 سره في الحاشية على معنى انه اعرب هذا القسمان بالفتحة حال كونها من نوعين او اجوابا بالفتحة اعراب رفع وعلى
 هذا القياس اجزا انتهى قد استرغبه على معنى الى ما حفظه الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر
 في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يقيد كون الحركات الثلاث رفعاً وفتحة وفتحة والكسرة وكانت
 والحاشية لا المصدرية فان الاعراب الذي بهما الرفع والمقتب والجر اذا كان طبعا بالفتحة والفتحة والكسرة وكانت
 تلك اللابت من قبيل طائفة العام للخاص فان ذلك قال جميع المونث اسلم قدمه على غير المنصرف لا انحطاط عن
 اسم الاسم الموصوف به بالفعل وهو قيد وبيان اقسام المونث وادعوا به دلالة اكثر خلافاً للاصل من جميع المونث حيث
 ترك فيه احدى الحركات مع التزوين بحركات جميع المونث ولان جميع المونث اسلم اكثر ارتباطا بالقسامين الاولين لانه
 مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزاء الاول ومقابل للثاني باعتبار الجزاء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مطلقتهما
 قال قدس سره في الحاشية قوله اسلم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرد وعلى انه صفة للمونث حتى يكون المعنى المونث ^{على}
 سلم عن التغير اذ اجمع وجاز توصيف المضاف الى ذى اللام بذي اللام عند الجمهور لانها في درجته من التعريف عندهم
 اما عند البروت تعريف المضاف للمكتسب من المضاف اليه انقص وشبهه بدل عنده قوله وهو ما يكون بالالف والياء سواء
 كان واحداً موشكاً لمكلمات جميع سلمه او ذكر كجملته بسج حمل ومن زعمات جمع مرفوع وهو اذا كان مجعاً بحسب الحال او بحسب
 الاصل فدخل فيه عرفات ولا يخفى ان تفسيره بما ذكره سواء كان بحسب العرف او بموجب ايجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج مثل
 سنين كمالاً حاجته في ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او مسطوت وهو ما كان على صيغة لم يتجج في اخراج الثاني
 الى تقدير المضاف قال غير المنصرف بالفتحة والفتحة اي اذا دخل وطبعه كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء الستة
 اي تخصبها بل مجرورها اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد به الحكم على فروع وحاصل ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل
 في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون معلوماً انهم يصح تأويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح
 ان يادول ابوك الخ بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونها اسماً مستترة وفي ما مر من ترتيب كون اللفظ موضوعاً لعنف
 قال بالاولى واما الخ لا باخر كونه التقديرية او اللفظية هي حركة ما قبل حرف المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول
 الى خلاف الاصل وهو التقدير من الغنى عنه قوله اذ مضى انما اي ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذولا يصغر قوله

قوله مرتبة بالحركات لانه يتحرك عينه ولا مدونه فوالتم ذكره فيل وحرف العلة المحمول اعايا محب سكونه يشا بالحر
 قال مصنفه في تفسير النظم التي حيث اخر قوله مصنفه عز قوله بالواو او وذلك لانه جعل قوله مصنفه حال من المستتر في النظر
 وجعل النظر عطف عليه مع يكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير والافعال لا تتقدم على العامل المعنوي فلهذا قدم ما
 اخره اولان الخارج في تفسير النظم كنه كناية احسن للموقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مصنفه
 يجوز ان يكون حال من محمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام قوله ولم كيف في هذا السطر بالمثل
 لتلاويهم انهم تغضبه ان خصوصية المضافات اليه المذكورة غير مشبهة والعقد الى نفى الاضافة الى يا المتكلم فقط في غاية
 الخفا وافيحج الى التصريح به وليس الاضراء عن المصنف بضمته المكسرة ولا عن المشي والجموع بضمته الواحدة كذلك قوله
 تكون بنحو ما بين الاعداد لان حروف والكلمات في باب الاعراب تغلبها خمسة الحركات الا انها اقوى لان
 كل حرف من تلك الحروف كحركات وانما فكره هو ان يسببه المشي والجموع مع كونهما زعين للمفرد الاقوى قوله لمثا بهتها
 المشي في كون معانيها منبته عن تعدد كالاخ دون عدد يظهر ذلك المتد حتى خصوا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود
 حرف صالح فاستخرج من كلغة قبل حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانا بحلولة للاعراب فقط لكونها
 محذوفة قبل نسيانها في اذن كالحركات المحلولة للاعراب وكذا الواو في ثوب لانه كانت مبدية منها الميم في الاو
 فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول واليعن في الباقيتين في حالتها
 الرفع علم العدة والاعت والياء في الغيب والجر علم الفضلة والمضات اليه مع كونها مبدلين من لام الكلمة وعينها و
 جعل ما قبلها من الحركات من جنسها التخفيف وقال المصنف ان الواو والاعت والياء مبدلين من لام الكلمة في اربعة و
 من عينها في الباقيتين لان دليل الاعراب لا يكون من نسخ الكلمة بل فهي بدل فغيره المفعول المبدل منه وهو الاعراب
 كالتا وفي نبت فغيره التانيث ولا يتبع ذوقك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعتراض عليك بان لا محذور في
 جعل الاعراب من نسخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المشي والجموع ولان يقول ان علامتي التثنية والجمع لسان حروف
 المباني بل من حروف المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمشبه لانه لم يثبت كل في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك
 كلا الرجلين جاء قال احد تعالى كلما اجتئنت اكلها وللزوم الاعت في الاحوال التثنية حال اضافته الى المظهر لجواز امانته
 فان المشي لا يزال والياء بدل من الواو لا بدل التا منها في الموث ولم يبدل التا من الياء الا في اثنين وقال السير

بدل من الياء لسماح الامة ولا يملكون سائلها فيما على غير الشذوذ والاما كان في ذوات الياء قوله وكذا اكلها على وزن
 فعلا والالف للثانيات جعل اعرابا كاللام في كل واحد وانما جئنا بالفتحة الثانية بعد الالف لان الالف لم تنخفض للثانيات فلما
 جاز توسيطها بل فيها راحة منه لكونها بالجرم لم يندم ان يفتح ما قبلها ولم ينقلب ما رافقت دبت الى الوقت ولا نهائست
 لخفض الثانية وكذا الالف لا نهائست لاجزاء وجرار الجمع بينها والحق اننا بكتبا مضافا الى الموت افصح من تجزئته وفي
 قوله فلما جاز توسيطها رد للمصنف حيث قال نسبت للثانيات لان ما رافقت الثانية لا يكون وسطا ويجب ان يكون اضعف
 اية كلاكها معني انا لفظا معني اومني فتنطق بفتح ككلاهما ولا يجوز تعريف المثني الا في شئ كقولك كلاك زيد وعمرو قوله
 فاذا اضعفت الى المظهر يجب ان يكون مرفوعا قوله ونحو اضعفت الى المظهر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا
 المظهر فالاعراب كونه جاريا على المثني وهو مرفوع مسني وللفظ اصل المثني ان يكون مرفوعا فثبت قاله والى جمل موافقا
 لمبتوعه في الاعراب ثم اطر ذلك فيما اذ لم يفتح المعنى المرفوع نحو جئنا وانا اذا اضعفت الى المظهر فانه لا يجري على المثني
 اصلا قال الانسان قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر نذر وان اذ لم يستعمل مفردة فان زعم انه ثابت في النسبة يراو كانه كان
 نذري ثم يثني لم يكن مثرا ذلك في ثانيا ذلك لان معني ثنائيا استعمل حرف الجبل ليس في الطر والوجه
 معني الثني كالم يكن ان يقال المرفوع ثنائيا اذ ليس في المرفوع معني الثني فالثانيا بان حرف الجبل المثني فالثاني في مجموع الجبل
 لان في كل واحد من طرفيه ثور وهو ارجع ذوالا من لفظه فاما ان يكون جبا سالا لاجوب ان يكون مفردة عن لفظه وكذا اوليات مع
 ذات لاسن لفظها فلا يكون جمع الموت اسم فمعني ان يذكر اوليات مع جمع الموت اسم لمحقا به واما ذووهم فجميع سالم
 فلما لم يده من ملحقاته واما قد ادى على عشرين لانه جمع ولا يدل على عد معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة الشبهة والحق
 قال الشيخ الرضي جعلت الالف علامة الثانية والواو علامة الجمع لمناسبة الالف نجمة لعدد المثني والواو تنقل لكثرة
 عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثني والمجموع نحو ضربوا واثمروا واثمروا واثمروا واثمروا واثمروا واثمروا واثمروا واثمروا واثمروا واثمروا
 اولان كلام المثني والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه وبسبب ان الاعراب الرفع لانه علامة العدد فجعلت الالف المثني وواو المجموع
 علامة الرفع فيها ولم يبق من حروف اللين ادى التي اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء والجراد المنصب للمثني والمجموع والجر
 اولى بها فليست الالف المثني وواو الجمع في الجرا ولم يبق المنصب حرف فاتباع الجر دون الرفع كونهما علامة معني الفضلة فخلت
 الرفع ثور ووزن قوله قال الشيخ الرضي ترك فتح ما قبل الياء في المعنى انما على الحركة الثانية قبل اعراب المثني

الثابت قبل اعز بالمتن مع عدم اشتغالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلت كسر الاستشغال قبل اياها كانه لو ثبت
 والناس الرغ فيه وطلان السعي وقلت ايا بضمة ما قبلها وادام ان غير الحركة اولى من غير الحركة فارفع
 الناس المجموع بالمتن سبب كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف نوناها بالاضافة وكسر النون في المتن لكونه نونا ساكن في الاصل
 والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان كسره فيضع في الجمع للفرق فيحصل الاعتدال في المتن بخفة الالف ونقل لكسرة
 وفي الجمع نقل الواو وخفة الفتحة واما اياها فباعتبارها لا عراب قوله الذين اشير الى تفسيرها بما سبق اي في ضمن
 ما سبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظ او تقدير او اختلاف في ذلك ليصح تفسير قوله التقدير واللفظي الموب بلام
 العهد بما اراده كما بين للتفصيل لاحق الكلام بانه على هذا يكون التقدير بيان لمحل القسمين لا هما كما قيل قوله ولما كان
 التقدير اقل سهل الغبط اشار اليه اوله والا لكان المناسب تأخير عن اللفظي لان من حق العلامة الظهور قوله اي في الاكابر
 الموب اشار به الى ان باليت مصدريه كما قيل وذلك لاحتياج الى ان معنى اللام ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التقدير
 او الاستشغال في الاشتغال لغوات العلامة ما سبق من بيان محال الاعراب ولان في في قوله واللفظي فيما عداه ليست
 بمعنى اللام والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو المعيار للتقدير او الاستشغال ولا يخفى فساد قوله الذي تقدر
 الاعراب فيه فقيه حذف العلامة والتفسير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذي تقدر اعرابه فحذف المضاف
 وادغم المضاف اليه مقامه اعني التفسير فنصاره نوعا مستترا في الفعل قوله الذي في آخره اي في موضع آخره فلا يلزم
 اتجا والظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد قوله الف مقصورة
 سميت بها لانها ضد الممدودة اولها ممنوعة من الحركة مطلقا القصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم انقضاء
 المنع بالالف ليحقق في ميم غلامى قوله او مخدودة هي في حكم ان ثبت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف ونحوه امر هذا القسم
 وظهر مقابلتها مثل بالاول وترك الثاني قال كصا وعلامى خبر مبتدأ مخدود والتقدير هو اى ما قد عرصا وانما له
 وعلامى وانما له اوصفة مصدر مخدوف اى قد انكسر عرصا وعلامى وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون وعلامى
 بدلا من قوله ما قد راوبيا له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من دخول الكاف والعامل فيه ما ينضمه الكاف من معنى
 التمثيل وما يفهم من الكلام من النسبة او تقدير الاعراب وعلى تقدير اننا في حال مما اضيف اليه التعداد المخدود او ظرف
 او مصدر لذلك المخدود والمعنى كتمه في زمان مطلق او قدرا مطلقا وعلى التقدير الثاني حال من قوله كصا وعلامى

والعامل فيه فهو عامل في النظر المستقر وخرقت لذلك العامل قوله فان لالت ما دام العاقل قوله وكافي الاسم
 العرب بالحركة لم يقل وكافي الاسم المفرد وكاقل يدخل فيه الجمع المكسر وجمع المونث السليم وقل بالحركة فظا كان الى
 يخرج مثل عصامي فان مصدر الاعراب فيقبل الاضافة اعلم ان اكثر الحجة ذهبوا الى باب غلامى مبنى الاضافة الى المبنى
 المصريح لان غلامى حرب ولان الاضافة الى المبنى لا يجب الباء الا بشرط سنذكره ان شاء الله تعالى قوله فانه لما دخل
 الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد قبضته فهو هنا مضاف الى اياها فالضافة اليها متقدمة على
 وهي متقدمة لكسرة ما قبلها قوله فانه ذهب الى ان حرف على المقدم الاستثنائية التي تفهم من قوله لا على الشرطية وتوضيح
 ان كسرة الملازمة متقدمة على كسرة الاعراب برباب تقدمها على العامل المتقدم على المعنى المتقضى التقدم على الاعراب لا يجوز
 ان يكون هي اياها ان قلت لا يجوز زوال الاول في بروض الثانية قلت لا وجه لزوم البقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء
 على ما كان وان الثانية بكسرة الملازمة اكثر خصوصاً اذ لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لا يجوز
 ان تجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كافي علامى التنبيه والجمع فقد اجب عنه بانه يلزم ح توارد المؤثرين المستقلين
 اصطلاحاً على اثر واحد كما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين
 اصطلاحاً على اثر ولا ينبغي تحققاتها فيما نحن فيه دون صورتى التنبيه والجمع لان حمل علاميتها على الاعراب المستند الى
 العامل وهو مؤثر اصطلاحاً وحملها على معنى الحقيقة والجمع مستند الى قصد الحكم وهو مؤثر حقيقي قوله اى في
 حالتي الرفع والجر مبنى ان قوله رفعاً وجرانظر للاستقلال المقدرد المعنى كاستقلال قاض وقت مرفوعة
 ومجروية اذ وقت رفع العامل وجره له ذلك ان تجعل مصدراً اى استقلال رفع وجر اذ حالما اضعف اليه
 الاستقلال المقدرد اى حال كونه مرفوعاً ومجوراً الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقاً قوله
 لاستقلال الضمة والكسرة على اياء الكسورة ما قبلها قال الشيخ الوضئ ذلك محسوس بضعف الياء وتقل
 الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يتقل الحركتان كقضى وكسرى قوله ونحو سلمى عطف كفاض
 مرفوعاً ومضرباً لا على قوله قاض اذ لو قصد بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستنداً كما لا فائدة الكاف اياه
 ولو قصد بكون اللفظ جماعاً بما بالواو والنون مضافاً الى ياء التكلم لم يتجوز ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود في
 التمثيلات مقصودية المذكورات بل يرد المذكورات وانواتها وبعدها لم يحجج بن الكاف ونحوها قوله فان صلة مسلمى

مسلمي قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الالاعال متعذر وقبله مستعمل كافي العضا لكن الموتر في
 التقدير في عصا ما بعد الالاعال من التعذر في مسلمي ما قبله من الاستعمال لان اعرابه بالواو فقطه يجب تقديرها
 بخلاف عصا فان اعرابه بالواو فقطه يجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركات قوله فصار الاعراب في حالة
 الرفع تقديره كذلك لا متناع ان يكون اليا والمنطوق بالواو بدلها عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جميع الموزن الساكن
 بدلا عن الفتحة لان الزايل بالاعال في حكم الثابت فلو جعل اليا بدلا عنها لكان الكلمة واحدة اعرابا لفظيا وتقديرية
 بخلاف فتحه الجمع فانها غير ثابتة تقديره قوله فان اليا والواو ايضا يار اية على نحوها قوله وقد يكون الاعراب جرد
 تقديره في الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحرف ولما في مرة اخرى ساكن بعد ساكن كان مضافا ولا كما
 في قوله تع والقمي الصلوة على نساء المصعب والاعالم نقل ولا في آخره لئلا ينقض القاعدة مصبفي القوم ولعلنا لم
 لمص لا يبعد بيان الاعراب اللفظي والتقديرية الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض وكان اليا في مثل
 غلامى مسلمي شدة امتزاجها والكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد في مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديره
 حال الرفع كافي مسلمي والاعالم بعده من التقديرية بطل قوله واللفظي فيما عداه اجيب عنه باز جعل داخل في باب غلامى
 نظر الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي فمى والكلمات قليلة نعم تعي الاستكمال في الاعلام التي تحكى في لغة الحجاز
 نحو من زيد ومن زيد ومن زيد فانه معرب تقديره اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية وكذا في لغتي المحكي اذا جوز
 الحكاية فيه قوله والكفى بتوقيفه انما صرح الاكتفاء لا انحصار المعرب عنه في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف
 بانه ما ينعقدان الى آخره علم ان المنصرف لا يكون كذلك ولهذا وبقيل سابق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النخاة
 المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلاث والقنوين وغير المنصرف بانه الذي يلبس عنه الجر والقنوين شبهة الفعل و
 يحرك بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشئ على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيما هو
 ما عوب بالحروف مثلا عنها قال غير المنصرف المنصرف ما هو من الصرف وهو المفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به
 لاشتتاده على زيادة على الاعراب اعني علامته وهو القنوين ولا تصادف زيادة مكن ولذا يقال له الاكن ولما عسى تقابل
 عن تلك الزيادة سمي غير المنصرف قوله اى اسم موب جعل ما هو صوته لا موصولة لان معنى الخبر ان يكون مكرة
 ولما لم يتم تعريف الخبر وتكريره المبدأ لان غير لا يكتب التعريف من الصفات اية وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي

وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المتأخرة وله ان يقول انه بهذا المسمى ايضا كونه لان الظاهر ان اسم غير لازم
جنس لانه ضروري ولا ضرورة ههنا والقول بانه غير قدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم المعرفة وجعله موضوعا
والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قال ما فيه
علتان فاعل الفطرت او مبتدأ قدم خبره والمجمل مضاف الى العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حاله غير طبيعية وفي اصطلاح
المنجاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ينبغي ان يتجوز الحكم عند حصول امر ايا سببه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم
فعلى ان يكون اطلاق العلة على كل واحد مجاز لكن صريح كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب
على كل من التسع حقيقة وبني ذلك على ان صاحب الفصل شئ سبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما يه سين
ولم يقل ما يه سبب ولا يخفى ان هذه الوجة بار في العليتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده قوله
واستجماع شرائطها وانما قال ذلك لتلايم على ما في تعريف مجموع وهن منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما
بما دخل اللام او حنيف كالاحمر احمر كم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقص به لان من شرائط
تأثير العليتين انفار ما يلاحظها وقد وجد المخارض في ما ذكرنا في الاولين فان كان الوسط يعارض احد السببين والما يه
الاخرين فلان دخول اللام او الاضادة يعارض سببين او واحد مما زيادة الاختصاص لهما بالاسم ان قلت يتجوز
النقص بما دخل الكسر والتشويب للضرورة او السبب لصدق التعريف عليه ان منصرف عنده بقوله ويجوز ضرورة وبسلا
ايضا علما لموت لصدق التعريف عليه مع انصرفه لدخول الكسر والتشويب عليه اجيب عن الاول بما سيجي في تحقيق قوله
ويجوز ضرورة وعن الثاني بان يمنع وجود سببين السجدين شرطيها كما قال العلامة من ان هذه الاء ليست متحصنة
للتأنيث لدلائلها على الجمعية ولا مجال لتقدير الاء لان الاء الظاهرة مائة عن تقدير اخر في ذلك ان تقول ان تموزين المتعاقبة
غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المتحصنة بالجزاوان تحت الكسرة والتشويب كما ذهب اليه بعضهم قال من تسع متبينة بقوله
عدل لم نل حاجة اذن الى ان يتقيد العليتين كونهما ما يغني عن العرف متى يلزم تعريف الشيء باياديه والحصر فيها استقرار
قوله من علل تسع اوس تسع علل والاول ادخل بقوله او واحدة منها وباني اول البيت اعني قوله من علل تسع قوله
اي العلل التسع مجموع ما في من اليتين وذلك باعتبار تقدم انظف على الحكم لقوله البيت ستقت وجدران قال قدس
سورة في الحاشية اوله من علل تسع علل اجتمعت ثمان منها لاصرف تقويب انتهى في الايات لابي سعيد

سيد الانباري الغموي وانما لم يذكر اولها حتى يكون غنى عن التعريف لان التعريف مستغنى عنه غير جامع لعدم صدق على ما فيه
 عليه تقوم مقامها الاضرب من الصفات بان يقال المراد اجتماع الشئتين حقيقة او حكما قوله بمجرى المحافظة بخودت عن التراضي داريد
 به مجرد المراكزة فلا تلك ثبوت العلمية للشيخ ليس شاخزمن ثبوتها لا سلفه كذا الحال في التركيب قال والنون فيسأل
 اذ العلة مجزوع الالف والنون قوله منصوب على انه حال اوصفة موصوف محذوف منصوب بتقدير راعني لان النون لما
 ذكرت مطلقة احتج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على ما صنفه النون لان اللام للعهد الذي زيدت للمحافظة
 على الوزن يدل عليه تكرر الواو اذ يدل بحذف الموصوف اى نون زائدة او خبر متب او محذوف اى هي زائدة والحجلة
 معترضة قوله اذ المعنى ومنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل انتم تبهاد للموانع لان الخبر محذوف اى تلك التسع
 نهج او بدل عن تسع اوبيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم قيل يجوز ان يكون عاملها التثنية
 المستغنى عن اللام كاقيل في قوله تعالى والارض جميعا فبضفة قوله وقوله الف الى اخره المحلة حال من صاحب الحال الاول
 فيكون من الاحوال المترتبة اذ من ضميره المستتر في زائدة من الاحوال المنة اخذة او صنفه قوله ولوحيل الالف فاعلا المحر
 الفرق بين بين مما اوجبل طرفا للزيادة والفضل الزائدة على الاول فيضم زياتها وتقدم زياته الاولى على الثانية وعلى ان
 لا فيضم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية قوله ميسر ان ذكر العلل اذ من سر التقرير بالاقرب فلهذا فهم من المباني
 المفهومة من حمل المصدر على صاحبه اومن الضيقة فان باب الفصيل يحسن نكتة ونية انه اذا كان متبدا يحسن لكثير المفعول
 لا لكثير الفعل قوله اذ القول بان كل واحد انما الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس كلام ذكر العلة مع ان الظاهر
 ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه قوله وقال بعضهم ثمان علة اراد ضم النشر والاثان
 الحكاية والتركيب اما الحكاية اى النقل من الفعل الى الاسم نفس وزن الفعل مع الوصف كاعلم اومح العلمية فيكثر علما و
 لا يخفى انها لا يتناول نحو الفعل علما بل نحو العلم ايضا اما التركيب ^{المتعلق} بمعنى قد تحلف في اعتبار التركيب ناك كلفا لا معنى له فلان فائدة
 في ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة الاصل في نحو امر اذا سمي به ثم كمر شبه الف الثانية
 المقصودة وبه كل الف ليست للتأنيث زيدت في اخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للاتحاق كإرطى
 او لا فيعبري لانها العلمية تمنع من اتاها كالف الثانية واما الف الاتحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف الثانية
 الممدودة وان كانت متممة من التاء ولعل المصنف لم يعتبرها لان مراعات الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصل

ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده والحال القياس تقضي لانه شبه بالثاني من الالف والنون الزائدين
 قوله اشارة الى قسمي الثاني يعني ان الثاني اللفظي معتبر والحال مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر بحيث انفصل
 معه ولا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي يخفى فيه العلامة قوله مرجح اشتماله على عشرين الخ انما قال ذلك
 لان الحكم بصفات الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة تدبر مع الضمير الى وجود واحد الامر من العليين وما يقوم مقامها صفت
 عن الشأن الى الفهم قال ان الكسرة ولا تنوين انما ذكر الكسرة هنا مع ان انقضاءها قد علم بقوله غير المنصوب بالفتحة والفتحة
 لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبط ولا يخفى بان ذلك الحكم لم يظهر في المشي وجمع المذكور اسم عليين للمؤنث الا اذا
 اعربا باعراب المنفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل علة رعية اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوت للموقوت عليه
 بل تشملها وغير الفرعية المرجوح للراجح وانها لا تختص بما ذكر لكون الاسم متبني الى غير ذلك لكن لم يعتبر بما ولم يعلم وجهه
 قوله فاذا وقع في الاسم علمان لم يقع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوتية اذا الفرعية ليست
 من خصائص الفعل الظاهرة بل تجلج في انسابها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل فحقلم كقوت
 بواحدة الا اذا قامت مقام اثنتين بوجه شبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا
 شابه الاسم الفعل في تمام مثناه كما في سائر الافعال يبنى معطى عمله واذا شابه في تركيب الحروف الاصلية وفي خبر
 معناه كاسم الفاعل معطى عمله لا يبنى الضعيف اسم الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتفضل الاسم واذا شابه
 بوجهه بعيد لكونه فرعاً فلا يبنى بهذه المشابهة بضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لكونه من المعنى الفعلي
 بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم تتبع الكسرة او ينزعان معا قوله منع الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة
 الى ذلك او منع التنوين ولا ثم اتبع الكسرة وقد حذر المصنف الامر من في الايضاح وقال الشيخ الرضي بيود الكسرة
 بضرورة عمود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسرة التنوين لان التنوين يحذف لا المنع يعرف ايضا كما في الرفع
 واللام والاضافة فارادوا الض من اول الامر على انه لم يستقبل الا المشابهة الفعل فخذوا صورة الكسرة التي لا تدخل الفعل
 وقال المصنف انما يتبع لان الكسرة تلامز التنوين يعني ان اي موضع يدخل التنوين يدخله الكسرة فلما انتفى التنوين من
 غير عرض انتفى الكسرة ايضا لانه يلزمه وانما قال من غير عرض اذ لو انتفى التنوين مع العرض وهو اللام او الالف لم ينتف
 الكسرة لان وجود العرض وجودا محض قوله لان العدل فرع للعدل عنه لان الاصل بقا الاسم على حاله قوله

قوله والوصف فرع الموصوف لتوقف مناه على يقوم به قوله لا تكلم تقول قائم انه فهو فرع له لفظا ولا غلبا له كره على الموت
 كان فرعاً له في المسنى كذا قالوه وفيه بحث لان التانيث جاز على قائم مطلقا على قائم من حيث هو مجرد عن ان
 والمذكر هو هذا الاذاك فانه مشترك بين المذكور والموت ومعناه بالفارسية استاده من غير تعرض للتذكير
 والتانيث قوله لا تكلم تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف جار على التذكير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو
 فرع له لفظا ولما كان ما يعرّف مجهولا كان التعريف جار على التذكير بمعنى قوله والالف والنون الزائدتان فرع
 ما زيدتا عليه منهم من قال ان بينهما لصر صارتا معا بالفي التانيث الممدودة والممدودة في افتاء التانيث
 وكونهما زيدتا معا وكونا في كل منهما مدّة وثانيه جار فاشبهها بجرحت العلة ولا يخفى انه
 لا بدح من اثبات الفرعية على التشبه والمنسبة به قوله لان الاصل في كل نوع اه يفيد فرعيه قسم لا تقسم
 الاخر الذي في اوله احدى الزوائد الاربع قال ويجوز ضرورة ولا يجوز عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء
 الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا اجاز قصر الممدودة في اشعر دون المقصور انما دارو
 جوز الكونيين وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلية قوله اى لا يمنع الجواز تقدير اديه المكان الخاص
 وهو سلب الضرورة عن الطرفين وتقدير اديه المكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز
 ارادة المعنى الاول لوجود الصرف في الضرورة بل يراى به المعنى الثانى وتقييد بجانب الوجود فلذا انسره بقوله لا يمنع
 قوله اى جعله في حكم المنصرف فان لا يترتب عليه غاية في حكم العدد به وبهذه التوجيه والتوجيه الاتى اندفع ما ذكر
 من عدم مانعية التعريف والقول بانه وانق القدماء في الحكم بالانصراف وخالفهم في التعريف كما بناه به بعد جدا
 قوله فلحقوا بصت انه اصيب رختين آب قاني قدس سره في الحاشية نه البيت مما قاله فاطمة رضي
 عنها في مرتبة النبي صلعم واوله * ما ذا على من شتم تربة احمد * ان لا شيم مدى الزمان غوايا *
 وفي حاشيتها جميع غالية بوى خوش افنى مرتبة تخفيف ايا كمغفرة برمرده ستايش كردن وكرستين
 يقال رتبه ورتوت ايضا التربة خاك المدى غاية والمعنى الذى اى شيمى وقع على من شتم تربة احمد
 في ان لا شيم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية قوله فلحقوا بعد انه يجوز الكسر في ان وح يكون الجملة
 استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يميل للضرورة ظهور امر بقوله

قلنا الاخر الى قوله ضروري فالمراد بالضرورة ماعده الشرح ضرورة قوله لان رعاية التاسب بين
 الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنا في الشئ وبما في والاصل امر اني عند من لم يثبت مراني وقال
 الله تعالى والفجر ثم قال سير ويال سجي لموافقة قل قوله لتاسب المنصرف الذي يليه قد يصرف لتاسب المنصرف
 الذي لم يليه لقوله تعالى تواري على قراة التنوين فانه صرف لتاسب او اخر الاى فانها كما القواني فيصرفوا فيها
 وتجانسها واما اذا قرئ بالالف فليس يضاهيها بتشبيهه بوزان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون
 للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير الفصح في نفسه قد ينضم اليه امر غير مضى فان سلاسل في نفسه
 يفسح غير مضى واعلا لا سفة وجعل مضى وكذا يبدى اخلق سينه قوله تعالى ابيده والافالفة العاشية يدا
 روى ان بعض البلغاء قال لكتابة اكتب يا حار ان المركب قد حار ونضم الراء في يا حار فقال لكتاب يا سيدي
 يا حار بالكرافصح فامر به بامره اولاد ارباب ان التاسب يحسنه قوله مثال لمجوع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف
 والا لكان التاسب الاكتفاء بسلاسل قال ما يقوم مقامها اللائق بتقديمه على الحكم لانه بيان لما به في صد غير المنصرف قوله
 احدهما الجمع البالغ الى الضيفه منتقب لمجوع اى الجمع الذي يجمع الى ان ينتقب الى وزن ينتفع عن جمع الكثير اعلم ان النحاة
 اختلفوا في سبب توتهم من ذهب الى ان توتة قيام مقام بسبيل لكونه نهاية جمع الكثير والمنصرف ذهب الى انها
 تكرار الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والكتفون ذهبوا الى انها لكونه لا يغير في الاحاد العربية
 اما نحو ثمان فتاذا واما نحو الترامي فالاصل فيه ضم ما قبل اياها واما نحو بوزان فتسبيل من تنقل عن الجمع واما نحو بيان فتام
 في المنسوب الى اليمين وانتام فالالف فيها عوض عن احدى يائى النسبة فهذا الوزن عارض لم يثبت به لانه سبب احدى
 يائى النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى ويار النسبة عارضة لا يثبت بها في الوزن وكذا انتام فتعج التا وفي
 المنسوب الى تهم معنى تهامة وهى لبة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى يائى النسبة واما
 لم يعيد يار النسبة عارضة في نحو عوارى جميع عارضة منسوب الى العوار لانها ثبتت في واحده وصنع هذا الجمع على ملك
 اليا في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل بيان لانه منسوب الى جزاءه الذي هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية
 نسبة المعداد الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثاني هو المعداد وليس الا فاذن الالف التي فيها غير
 الالف المنسوب اليه تقدير لكونه بدلا من احدى يائى النسبة وكذلك اياها غير اياها واما سراديل فاعجمي او عربي غرد

مفرد نشأه اوجع تقديره او اما نحو اكلب وجمال وان لم يأت بها نظير في الاحاد فلا عذر فيها انها جملة وقد حكم جمع
 انقد حكم الاحاد بل تصغير لفظه كمن يصغر الاحاد ايضا كما انها باقية على انفرادها ولا يصح ان يعتد اربحجي في اهل البيت
 اذ هو اسم موصوف كونه شقرا من الجمع كمن كان جردا من الجمع اربحجي واما ان يكون عدلا بشدة في جملة على غير قياس
 اوجع لا واحد له دليل يثبت الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية كالكلب جميع اكلب وهي جميع كلاب اساور
 جميع اسورة وهي جميع سواره انما هي جميع انعام وهي جميع نعم انبي السوار ياره دست وقد يلحق الاء باساور وعليه قوله تعالى
 في تارة فلو لا الف على اسورة من ذهب نعم چهار بايه واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واراد بجمع جملة الكثير فقط
 لان جميع الجمع اما ان يراد به الكثير او المفرد به المختلفة لكذا في الصريح قوله او كلما كالجورج الى آخره انما جعل مجازا
 السابق لانه ثابتهن وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها ان جميع مثله وقد اشار اليها قدس سره وثالثها
 انه منمنع من الجمع مرة اخرى قوله والممدودة الهرة في الممدودة منقبة عن الالف وهي للتاثير دون الالف التي
 قبلها ولما لم يفرق احد بينهما الاخرى نسبتا الى التاثير ثانيا قوله فانها ليست لازمة للكلمة اى للبناء وان اتفق
 في بعض الاسماء لزومها كجارية وتجارة قال فالعدل الفاء تفسير العدل واخوانه اى بيان نفس مفهوم اسبب
 او شرط تاثيره وعليه في اللغة الصرحت يقال اسم ممدول اى معروف عن بنيتة قوله مصدر مبنى للمفعول
 فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اى ان يكون الى الاخراج اولا وان كان البناء والخروج منفسد وانما تفسير المصنف ^{بالمصدر}
 المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ يتحقق الغرض وهو منها المعدولية لما قام ^{بالكلمة}
 قوله اى خروج الاسم اى خروج مائة اذ لا يصح خروج الكل عن جزئه قال عن صفة كانه اراوها ما يشتمل صورته
 الحكيمية ايعه فان خروج سحر من السحر ليس خروج حاص صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لما دخل في صورته الحكيمية
 لان الام غير تدبر الحكيمية ولذا لا يجوز الفصل بينهما من دخولها مع هذا في الاشكال لانها غير متساوية للصورة الحاصلة
 من الازاحة وانه اغير تفسير بانه خروج عما هو مقتضى الصفة او استلزام كلمة اخرى منه وفيه انه ان كان يوم الجمعة ممدولا
 عن صحت يوم الجمعة مع انه ليس ممدولا عنه ولا يدعى على تفسير المصنف اذ ليس له دخل في صورة الحكيمية بخلاف الفصل منها
 وبين دخولها بالحوث الزائد ولكن ان يقال ان ذلك خروج غير تام لان المقدار في حكم الموقوف قد خرجت عنه المفردات
 القياسية قيل لم يدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدلات تامل قوله واما المفردات المشاهدة

كالجور والمصنعات والمشروبات الشاذة واما العكس كما يس في يأس فقيل ان ليس خارجا عن صورته اذ لا
 لتقديم بعض الجور على بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعش يكون الدين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما
 اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى
 ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير كون تفسيره غير قياسي قوله بل انما جمع القوس والناوب ابتداء على اتمسك انيب
 وبهذا ايضا فان اليها يقال جميعها لو كان يخرج من غير اناس وانايب لبنا اليها قوله واعلم اننا نعلم قطعا ان كان
 ان نظر النجاة في تنقسم اولى اعراب الكلمة وبنائها فاذا انظرنا الى اعراب ثلث واخراته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف
 ولما علموا بالسمع ان منع الصرف لا يكون الا لفرعيتين حقيقة او حكما فنشروا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعيتين ظاهرة
 وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعيتين ولم يصلح اعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فقهوا عن حال
 الاصل فنفى بعض امثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الاقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا اخر فالتفتوا
 هو العدل الحقيقي اى العدل المنسوب الى ما يمتثل اى في الخارج والاول هو العدل التقديرى اى العدل المنسوب الى
 ما هو مقدور ليس ثابتا في الخارج قوله فانقسام العدل الى الحقيقي والتقديرى اى المشهور ان انقسام العدل اليها ليس
 باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجه
 ان اثبات الاصل مقدر اثبات الفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثان ثلث وعده ليس
 فرعيتا لذلك الاصل الا باعتبار المعدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت كيف يصح قوله الاتي
 فلما ديل عليه المنع الصرف قلنا اذ به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر النجاة واعتبارهم ليس الامنع الصرف
 او ضرورة منه واما ثبوت العدلية لا ضرورة فيه كما سيبي بنا لوضع قوله على هذا قوله تحقيقا الخ وصف بحال المتعلقين
 واما على المشهور فمعناه خروج تحقيق اى خواصا محققا كرجل سوي بمعنى رجل مسمى فيكون وصفه بتحقيق وصفه بحال نفسه
 وكذا معنى قوله تقديرنا ان ثلث ثلث صفة بعد صفة فخرجنا او خبر مبتدأ محذوف اى ذلك الخروج كخرجي ثلث قوله
 والاصح ان اذ كان المعنى كمراد الخ ليوافق الدال الدليل هذا انصرفا قال الشيخ الرضى وهو ان الدليل على ذلك
 انا وجدنا ثلث ثلثة ثلثة بمعنى وفادتها تقسيم امردى ما جرد على هذا المعدول المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدل
 في كلام العرب كمراد نحو قرأت الكتاب جزاء جزاء المكان القياس في باب العدد ايضا كذلك علما بالاستقراء

بالاستقراء والحاقا للعدد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت
 لفظ مكرر بمعنى ثلث الاثنته ثلثة ففعل انه اصله قوله الى رباع ارادوا بالثمين لحد والا فالظاهر الواو بدل الى قوله وفيما رواه
 الى عشر ومشرطان والصواب بحسبها قال الشيخ الرضى جازعنا من عشرة في قول الكلب والمبرد والكوفيتون
 عليها الى التسعة نحو خمس وخمس وثمان ومئتين والسماع مفعول يستعمل على وزن فعال من واحد الى
 عشرة مع باب النسبة نحو الخماس والسادس والسابع والثاني والثالث في قوله واسبب الى قوله العدل والوصف
 والوصف عن سبويه وذهب جماعة الى سبب تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن كرا الى غير مكرر
 او سميت الى وصفية قوله لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسما والعدد وهي موصوفة
 للوحدات لانه الواحد حتى يكون وصافا بحسب الاصل ثم يتعمل فيما له الواحدات مجازا وذلك المعنى المجازي ثلثة
 ثلثة كما وضع لفظ ثلث وثلث وصار الوصفية صليية بالقياس اليها فاعلم ان ينجح كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع كيركي مجازا في
 الوصفى قوله واخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر اخوان اخرون واواخر واخرى اخريات و
 آخر نحو افضل افضلون وافاضل وفضل فضليات وفضل قوله لان معناه في الاصل اشبه تاخرا
 اى في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير الاستعمال لا فيما هو من جنس المذكور او لا كما تقول جازيد واخرى جل
 آخر لاحرار وامرأة اخرى قوله وقياس اسم التفضيل الى ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه
 فلا تسم القياس وان اريد ما استعمل منه في معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاعتبار قلنا
 نخارا لاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضى من ان القياس في آخر حجب الاصل الاستعمال باحد الوجهة الثلثة
 لكن عدل عما كان مقدرته عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدا ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع و
 الوضع الا يقتضى واحدا بيمينه من الثلثة بل يقتضى واحدا منها لانه لا بد من العدول عن لازم بخصوصه واجتبع حيث
 الى تغيير التفسير بما ذكره من صدق التعريف عليه على جميع التقادير قوله فقال بعضهم انه ممدول عما فيه اللام بعينه لزوم
 المطابقة للموصوف اذا واثنية وجها وتذكير او تانيها كما هو شأن المستعمل باللام قيل لكن يندفع لزوم تخالف المعدول
 والمعدول عنه بتكثير او تفرجا اجب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر
 طيكت فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به زوم معين من افراده فلا بد من اللام

سواء صارت بالعلية علما نحو انهم اولا نحو نفس زكون الرسول وازمنى فلانة لو كان معنى اللام محفوظا لغيره لبقنت
معنى الحوت مع انه سرب وغير منصرف في المشهور وذلك بالعدل والعلية المقدرة كالمس حادة الرفع عند بني تميم
فانه المعدول عن الاس وغير منصرف بالعلية المقدرة والعدل والاعا حالي الضب والجر فبني عندهم وكضحي اذا
اردت بضمحي يوك عند الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صبل واما مبتلين كالمس وسومع انها منصرفان
اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكره من يريده شيعر توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتشكيك
لكن ينبو عنه لزوم المطابقة للموصوف مع المستعمل فربما يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثني والجمع والمؤنث
عن ظاهرها الواحدة كرا لا يخلو عن بعد وعلى هذا تجتهد العدل في جميع المقاصيف الاخر لان تقدير من لا يوجب المعدول
على تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول تحقيق العدل في جميع المقاصيف لان اللام دخل في صورته احكمت
وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في آخر جماع اخرى لعدم احتياج آخرها واخرها له وعدم اعراب منع الضرر
في البواقي قوله لانها توجب اه الحصر ممنوع باذهب اليه الخليل في اجمع واخراته فالاولى ان يقال ان المضاف
اليه لا يحذف الا اذا جاز اطلاقه ولا يجوز اطلاقه ههنا قوله او اضافة اخرى مثله في المضاف اليه سواء كان المضاف
اشا في تكرار الاول او لانهم شيعر ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضوي بدل تلك العبارة او دلالة ما
اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو الاعداء او بدلا منه سبلح وقياس فلما وافق الكائنات انه عليه الاكثر وادعى
عليه بان فعلي انما يجمع على فعل اذا كان مذكرا مجموعا على فعل ايضا وجميع مجموع على اجمعون لا على جميع قوله والكائنات
اسما ان يجمع على فعال بالكتبة او فعلاوات بالتحجيم وعليه ابو علي ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما كان
اجمع ايضا لذلك فجمع على اجمعون فتاذا لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم ضب قوله
والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالعلية في باب التاكيد اسما اليه ذهب المصنف واعترض عليه بانه
لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حرا او من باب الافضل فالكائن الاول لم يصح جميع اجمع على اجمعون
لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كجر وباعتبار معناه الاسمي فاعمل كما ساور والكائن الثاني لم يكن موصوف اجمع
جمعا بل يجب ان يكون موصوف جمعي كما فضل وفضل واما جاب عن الشيخ الرضوي بانه اسم التفضيل في
الاصل معناه قرأت اجمع انه ام جمعا في قرأت في كل شي ثم جرد عن معنى الزيادة فعول عن لوازم

عن لوازم اسم التفضيل فهو كما خضرار في حكم الحمر لفظاً ومنى فصيح ان يكون منته جمادى كحمر او كما يصح حسنا وخنثا
 في حسن خشن مجرد انها في حكم الحمر حسنى وفي بحث لانه قد سار اسما كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم الحمر منى
 قوله وعلى ما ذكرناه من تفسير معنى الخرج عن الصيغة الأصلية وتبيينه بالامثلة لا يرد المجموع انما هذه اى لا ينقص التفسير بها
 قوله كيف ولو اعتبر جميعها حسنى ان قوسا وايضا لو كانا غير الحى قواس واياب لم يصح نسبة الشذوذ اليها اذ نسبت
 الشذوذ اليها اما من جهة انها مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع او من جهة انها معدولان على خلاف قاعدة
 المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا مغير الواحد اذ لا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة يلزم
 من مخالفتها الشذوذ وقال او تقدير كحمر قال الشيخ الرضى ما عاصله رابع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم جنس
 غير صنفه وصنفه وعلم اما الاول فلا عدل فيه ضرر اكان واجبا كهر و غوت واما الثاني فاما كان جميع فعل فلا عدل فيه الا اخر
 وجميع واما كان صنفه بانه فاعل فاما ان لا يختص بالثلاثة فاختص في بانه خاتع اى ذاهب في الارض فلا عدل فيها
 واما ان يختص بنحو يافسق وهى في المذكر كالفعل في الموث نحو يافساق ففيها العدل عند الحاجة حتى لو سمي بها
 مذكر لا يمنع صرفها ومتمسك بان الاصل فيها مساواتها للمباعدة في عدم الاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل على
 ان الناقص في الاستعمال معدول عن شائعه واما الثالث فان جميع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل تسبل
 العلمية ففيه العدل عن فاعل لا اذ اثبت استعماله منصرفا كاد ابى تسبيله واما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجائز
 لشترطين غير منصرف واضطر انا الى تقدير العدل فيه لثبوت قائم وعدم قائم قبل العلمية فهو معدول عن قائم
 اسم جنس واذا اختلف احد الشرطين نصرت ان قلت فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جميع عامر
 قبل العلمية بمعنى اسيد قلنا لما سمعنا غير منصرفين حكما بانها معدولان عن فاعل ولم يحكم بانها منقولان عن فعل الجنسى
 انتهى ان قلت الشرط الاول ينافى ما قاله من سده من ان المعدول عنه في العدل التقديرى غير ثابت قلت
 قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما وانما ظاهر
 ان الحق هو هذا قوله فانهم اعتبروا العدل على كل بعض الحاجة قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اى لنضم
 الى مناسبتها لنزال وزنا مناسبتها لعدلا فنحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء
 والا لبنى كلام وسحاب وانما عنوان البناء لا يحصل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة لا مائة المطلوبة

المستحقة ولأن الرافق ليس لكونه حرفا مكررا والفعل يستند على النخبة والبناء ينحط على الاعراب قوله ولله البقال ذكر باب
نظامهم منها ليس في محله فانه ذكر استطراد او فيه إشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصوب قد يكون للحمل على الماخوذ
قوله فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف قال الوصف الاستنباط تفسيره لمخفاه قوله وهو كون الاسم والا وانما خبره
لا بالدال لانه هو اسبب لمنع الصرف قوله على ذات مبته لم يتعين الابعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر
لان الاوصاف الماخوذة من صفات مقيته الى ذوات مبنية لا تدل على ذات المبته بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الغايض
الماخوذ من الغييض الذي هو كثرة المار يدل على ما كثير لا على ذات بل على الكثرة المأثمة فانه بعيد وكذلك المنصرف يدل على
ذات معينة متصفة بالتحاقة مع انه وصف مثل غير مصغر او راجع واريد على او غير متصفة بالتحاقة مع انه وصف و
لهذا كان غير منصرف بالوصفة ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يحل بالوزن فيما اوله احدى الازواج فالاول
ان يقال كون الاسم والا على ذات المبته لم يتعين الابعض الصفات الماخوذة معها او باقيس اليه ذلك البعض فان
قلت اذ كان المنصرف مصغرا فكيف يصح منع طلحة بالعلمية والنايت قلنا انه من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المنصرف
والمكبر قوله كونه هذه الدلالة القرينية على التعيين قوله بشرط لا العرضية فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت
واسبب الراجع للأصل وبوجهها الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم يقيم الى الان دليل قاطع
على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول يجوز ان يكون انصرافا لانها بشرط وزن الفعل
بقبول التام وما يقال من ان التام في اربعة ليس طارئة على اربع كما هي طارئة على اربع لان اربعة للمتكلم واربعة للموثر
والدكر مقدم في الرتبة على الموت ليس بشئ لانه اذا جاز ان لا يتعد الوزن الاصل في تعين سبب عروض تاخر جوع الوزن
كذلك يتعد الوزن المعارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شمول اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا
بشئ ما قيل من ان المانع قبول تاخر انايت وهذا لا يثبت لثبوت بل لثبوت كبر لان قولك اربعة رجال او زيدون باعتبار
الجماعة انتهى والله كثير نفهم من خصائصها اجتماع الدكر ويؤيد ما قاله انقلاب التام في الوقت وعدم انصراف
قوله اربع اربعة نصف ثمانية قال المصنف التام والقاعدة هي الراجحة فيانسا واما في اربعة ليس كذلك قال شرط ان يكون
الاولى ان يكون ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كخاتم وكاية تركه لانه يجب ان يابعد قال قدس سره في الحاشية
وانما كان الوضع اصلا متفرعا للدلالات المعبرة عليه انتهى اي متفرعا للدلالات الثلاث المعبرة في باب الماخوذة

الاقادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان اصل ما بيني عليه شئى واذا كان اصلا والدلالة فرع عليه صحة
 الدلالة اليه بقى توهم ان اشتغال الاصل على الفرع كاشتغال الفرف على المفردات ذلك ان تقدير مضاعف والتقدير
 في زمان الاصل قال فلا نفرضه الفاعل لتفريع قوله ومعنى العبارة اى حسنى فبذلك الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفى
 ببعض افراده او حسنى العبارة مطلقا اختصاص الدال على معنى بعض افراده ^{بعض} فلو ذهب شيخ الرضى الى ان غلبة الاسمية
 على الوصفية مشروطة بتقاء المعنى الوصفى فان لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفى اسما محضاد ان خرجت عن كونه مصفا
 لفظا لم يصح اجراءه على غير ذلك الفرد وهى ظاهر ولا غلبة لا غلبة فى المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف
 يقتضى عدم الاشتراط لعدم تقييده بالحية والحيية بالصفة وفيه ان المحل على الاطلاق يخالف للغة قال فى الصراع
 اسود ما زبرك سياه وارقم ما ريبه قانون ادهم اسم لتقدير من الحديد لافيد من الرتبة فالاولى ان يقال انه
 بعد تعيين الزات ولا دخل فى ذلك لتقييد بالمصنفه قال فذلك انما للنتيجة فبدل على ترتيب العلم واللام للتقليل
 فتقدير ترتيب المعلوم فلاننى احدهما عن الاخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المرتب احدهما على الاخر
 لا الى الاصل الاول يصح عطف امتنع على صحت ودون ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع
 الاصلين وسجل رد كل فرع الى اصل على وجه المتعلم اما قوله لا ينفك فهو عطف على صحت قال صحت نسب الصفت الى
 الكل لا نه صفة بخبره قال وامتنع اسود اى صحت اسود وامتنع اسود من الصفت قال منع افعى ما زبرك قوله
 استحقاق من الجدل المحل بحكم فان من ركن را قال لظاير فالوجه الشفراق وهو ظاهر اخبرنى بطريقه دليل حمرة ظهوره
 على كل شئى قال فى الصراع اخيل نام مرغى كه ورا بفال به دارند قوله لتوهم اشتقاق من الحال حال نقطة سياه كه
 برانده ام باشد واثان فليان جماعة قوله لاني الاصل ولما فى الحال اما الاول فظاهر انه لم ثبت واما الثاني فلان المستعمل
 لم يقصد تلك الالفاظ الانواعا مخصوصة من غير لفظ ثبت وقوت وحال والحكاية فى نفسها متصفة بتلك
 الاوصاف قال لتأنيث بالتاء اى تازاندة فى اخر الاسم فخر ما مبتها متقلب فى اللفظ ما وانه اخت ليست
 لتأنيث لانها والعقيدان الاخرين تعال على بدل بن هلام فلو سمى باخت مذكر حرف دلوهى بها مرت كانه كنه
 قال سيد قدس سره يحتمل انها معروفة على قياس اذ كره العلامة فى عرفات فانما معروفة عنده لان التأنيث
 المعروفة فيها ليست متممة لتأنيث فلا يعتبر فى منع العرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم يصح فى كلامهم تقدير

مع التاء والمفردة وان لم يكن مخففة قوله فانه لا شرط للزوم الالف قوله يصير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن
لازما لان التاء في اصل ضمها للفرق بين الذكر والمؤنث فهي لا يكون ح لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او
او صفة كحارة حسنة وقد يحسب على خلاف اصله وان تكون لازمة للكلمة كحجرة لكن لم يصير وانما للزوم قوله لان لا علما
محفوظ عن التصرف بقدر الامكان اعتناء بشتاتها وانما بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها ضرورة او ما
حكمها كما في الترخيم فانه في غير النادى ضرورة اشعر وفي النادى للعرب عن النقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام
التي ليست من الحكم العربية فيما تصرف العرب فيها بالنقص في تغيير الحركات وقلب الحروف كما قال في جبريل جبريل جبرال
وجبرين وذلك لتغير حكمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة ذلك ان تقول ان
التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالايتهم باليس من اوصالهم ولذا قالوا العجمي قال ب به كانت وكانه ليست
فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلهم قوله والتانيث السنوي اي ما يكون تاءه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف
للزومها قوله اي كان تانيث اللفظي باتا وقيل لان المقدرة عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية قوله شرط
لوجوب منع الصرف مستلزم لاداء الالف او تحرك الالف اي بالفعل فدار كمنه مع انها متحركة الاوسط بحسب الاصل
قوله ليخرج الكلمة بمقل احد الامور الثلاثة ان قلت هذا النقل يجب تحتم تأثير كل من العلمية والتانيث وتتم تأثير كليهما
علم جملة المصنف موجبا لتحتم تأثير التانيث قلنا لان الكلام سبق بيان شرط التانيث اولان التحلج الى التقوية
هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير حجت لانه لا يلزم البيان الذي ذكره انما قد سره قوله عليين
بلدين اشار بقوله بلدين الى وجوب تانيث العلمين اعلم ان اسما الا ما كان قد يلزم تانيثها بتاويل البلدة مثلا فيمنع صرفها
وقد يلزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا فيصرف وقد يصير كل منهما مجازا الوجهان اذا عرفت هذا فنقول الخان الاستعمال
معلوم فذاك وان لم يكن ملوفا فذلك فيها الوجهان وكذا اسما العبايل في تاويلها بالعيلة والحي قوله منع صرفها ار
منع كل منها عن الصرف والاداء في قوله يجوز فان شرطه الزيادة على الثلاثة وههنا شرط تركها احدها ان لا يكون
ذلك المؤنث ذكر احسب الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا عن ذكر اذا سمي به مذكور صرفا وكذا احاطض فانه في
الاصل مذكور وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون الجود من منها المذكور تانيثها ان لا يكون تانيثها محتاجا الى
تاويل غير لازم كرجال فان تانيثها بتاويل المجاز هو غير لازم مجازا وتاويلها بالجمع وتاويلها ان لا يلزم استعمال بحسب معناه الخسني

المحسنى في الحكم ان تساوى استعماله كما دونتنا تساوى الصفات ومنه وان غلب استعماله موثقا من الصفات
 وان لم يستعمل الا موثقا من الصفات واجب الشرح اشتراط الاولين ان التائيد المذكور في الاول بسمية طارئة
 فيه في الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد زال بالعلية ما طرد وعرض فلم يبق الا التائيد والشرح اشتراط التائيد ان الحكم
 للعالم وما ذكرنا يظهر وجوب الشرط قوله لان الحرف الرابع هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف
 وبالحجة الحرف الاخير اربعة على الثلاثة سادس التاويل موضع التاويل في كلامهم فوق الثلاثة وثمة الحانث بمعنى الجماعية
 اللام واصولها شي والكانث بمعنى وسط الخمس فلهذا هو على اربعة احرف والصلها ثوب قوله اى التعريف يجوز ايضا ان
 المضاف اى تعريف الموفرة او ان يتبرر بالحيثية اى الموفرة من حيث انها موفرة قال ان تكون علمية قبل لم يقل شرطها
 علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علميا ان قلت يجوز ان يراد علمية ماية التعريف كما اراد في قوله التائيد بان
 شرط العلمية اى علمية ماية التائيد قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هناك ان قلت ثم لم يأت باللام
 هنا حتى يكون انصر قلنا لزوم التكرار لفظا ان قلت يلزم التكرار في اشتراط الجملة قلنا لا لزيادة قوله في الجملة قوله بان
 حاصله في ضمنه الاظهر ان يقال حاصله في حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تأثيره بالعلمية
 لا يتحقق له التحقيق العلمية بخلاف البراق فان تحققها من غير تحقق العلمية قوله يجعل غير المنصرف منصرا اذ في حكم
 المنصرف منصرا اذ في حكم المنصرف قوله فلم يبق الا التعريف العلمى هذا معنى على ان السبب الاخر في اجمع واخرا
 الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كاذب اليه جميع قوله وانما جعل
 الموفرة سببا قبل فعل هذا الجزى في قوله وما فيه علمية موفرة على اصطلاح غيره او على التجزى بارادة اعم
 من الخاص وفيه ان كون تأثير التعريف مشروطا بتحقيقه في ضمن العلمية او بثبوته في العلم ارجح الى ان
 المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير ليس تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير قوله لان فوعة التعريف للتكثير
 اظهر لان المفردة تعادل الكثير والتعريف يذكر في مقابلة التكثير لا العلمية قوله ويكون اللفظ مما وضو غير
 العرب لا غير قوله كان العلم اسم خمس بمعنى الجيد في لغة الروم قوله سمي به اصد راة القوارى سمي به ثمن رادوية
 عيسى قوله وانما جعلت شرطا لتحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضى وهو ان الجملة في الاعجى يقضى ان
 لا ينصرف فيها تصرف كلام العرب ودفعها في كلامهم يقضى ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه

اولا مع العلمية وهي مائة للام والاضافة فاستغنا عنها جاز ان يمنع معها ما يعاينها ايضا اعني التنوين
 رعاية لحق العجمة حين اكتب فيفتح الكسر التنوين على ما هو عادته وبقى الاسم قابلا لما تضرعت كلامهم على
 ما يقتضيه وقوعه في التقرر ان الطاري يؤول حكم المطر عليه يقبل الاعراب وباراسية ونخيفت ما يستقل
 فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذر يسجوان في كركان واذر باكان واما اذا لم يقع الاعمى
 في كلام العرب اولاً مع العلمية قبل اللام والاضافة فلا مانع من قبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سر
 التعريفات قوله وتحرك الاوسط ذهب يهويه واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلاثة ولا
 اعتبار بتحرك الاوسط لان التثنية في خفيف وبوضع كلام العجم على الطول كان التثنية في ليس منه قوله وهذا اختيار
 المصنف ذهب الزمخشري الى ان نوحا كنهه دكانه فاس العجمة على التانيث المعنوي او غيره تحتم منع ما هو جورد
 لا يخفى ان فاعله ما ذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضوي ما ذهب اليه ليس بشي اذ لم يسمع نحو لو ط غير
 منفرد في شي من كلامهم قوله لانه امر معنوي اي ليس له علامة لفظية قوله وشتر قيل يجوز ان يقال
 اتناع حرفها تاويها بالبقعة وفيه انما يستعمل الاء كذا ولا يبرح اليه ضمير الموث ولما نشئت في مجال فلو كل
 بل لك اسم ابى نوح النبي عليه السلام كان اسلم قوله لان غرضه التنبية على ما هو الحق عنده يجوز
 ان يقال لانه غرضه التنبية على ما هو الحق عنده فما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انضات نوح
 على اتناع حرف شتر لان انضات نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني الفصل دون عدم انضات شتر
 ولان انضات نوح جلي مما لا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف اتناع حرف شتر فانه ليس بهذه المثابة قال المحقق
 اي الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يحيل اللام في الجمع للمهد المحي يقوم مقام اسبين ليعبر تفسير الضمير
 في قوله شرط ما ذكره قدس سره قال صيغة منتهى الجموع منتهى صهي صفات الى افعال اي صيغة منتهى بها
 جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هي غير قابلة للتكثير فلا يرد النقص بربها الى انها مخصوصة
 غير قابلة للتكثير فان وزن فعال قابل للتكثير ولذا اجمع حار على حمير قوله وبعد الالف حرفان او لها كسورا وثلاثة اولها
 كسور فلا يرد النقص بصحاري كالات قوله لانها جمعت في بعض الضروريتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تقييل
 للعلية المستفادة من قوله انها قوله ليكون صيغة معنونة عن قبول التغيير فغير لازمة فيصح ان تنفع اصلا هو الصرف

الصنف قوله غير باراء للملازمة والغير معنى النفي والمعنى بل اربل لا بها كما في ترك كنه غير مال فان المعنى
 كنه بل مال بل لا مال لا كنه كنه بانها مال المال وهو خبر آخر بشرط اوصفة لقوله صنفته قوله متعلبة عن تارة ان نيت الم
 فعل الاول كونه قوله غير باراء مقيد اجماله الوقت وعلى الثاني كونه مقيد اجماله قوله كنه كنه لان فاعلا اذا كنه
 لا يجمع على فاعل قال قدس سره في الحاشية الفارة المخلوق ويقال للفاعل المماررارة بين الضرورية ويقال للفرس
 جواد انتهى المحاذق مردريك ويقال للفرس يلزم ايضا قوله انها لو كانت متساوية كانت على زنة المفردات ان قيل انما
 غير لازمة فينفي ان لا يعتبر الوزن بها اجيب بانها لو كانت غير لازمة لكانت في تفسير الاوزان كما في وزن الفعل
 على ان الثاني وزن فعالة موضوع مع الكلمة لعدم استعمال شاعرة ووزن وقد نظر لان التاء انما يكون لازمة
 في فعالة اذا كانت المنسوب كاشاعرة في جميع اشغى لا يهابل من باراء نسبة سخلات ما اذا كانت لا يجمع كجواب بين
 جميع جوب و ايضا عدم الاستعمال بل انما لا يقضي الوضع مع التاء قوله ولا حاجة الى اخرج نحو ما في زيادة ولا
 بياذ النسبة كما قيل مع انه لو زيد فخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف قوله فانه مفرد محض لا يجمع الاماملة المفردة
 سخلات فزارنه فانه يجمع محض لا يجمع الاماملة الجمع معه قوله جميع فزين او فزين ان محسوب قال واما فزارنه فممنصرف
 قيل ليست اما التفصيل لعدم التعدد ولا للاستيفان سبق كلام آخر الا ان يقال الاستيفان لعدم سبق الاجمال
 وانما لم يقل ممنصرف لان المنصرف صار اسما يجوز اعتبار اسميته وان المراد فزارنه وان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال
 فعلى انه يكون غير منصرف بالعلية والثابت فكيف يصح تنويزه لا نقول تنويزه للنسبة وشكالة المسمى موانة يجوز ان لا يكون
 متونا قال وهذا جملها للضيق ليس مشوبا باعنى لان المنسوب به فلما خرج عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم بها شئ
 من تلك المعاني بل هو منسوب على انه حال من المستتر في غير المنصرف وجاز ان يقيم معمول به صنف اي غير اذا كان معني
 النفي فانه في قوة لا وجازية باجاز في لامن يقيم معمول المدخول في زيادة لا في ما عطف على المدخول لا كنه النفي ولا يسخن
 ما فيه من ابهام ان متناع صفة مخصوص بحال العلية وليس كذلك لاشتمال صفة حال كنه في بعض النسبة علم بالرفع على
 خبر مبتدأ محذوف وينبغي ان يكون المحذوف اعراضية لاحالية لخلو الكلام عن ذلك الابهام قوله بل للجمعية اصلية
 الجمعية والحكاية منافية للعلمية كما لو صفة لكن اعتبار ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتقاربات بين
 حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز نسبة اشخاص برجال فلم يات بشئ لان نوع

ابهام متافيا للعلية لازم بمعنى الجمعية كما ان الابهام المتنافي للعلية لازم لمعنى الوصفية ثم يجوز ان يعنى شائبة من
 معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يعنى شائبة من معنى الوصفية فيه كما اذا سميت شخصا حمرة بالاحمر قال قدس سره
 في الحاشية الضعيف هي الانشيد والصنعان هو الذي ذكره صاحبها صبا عین کسرجان ودر ارجین انتهى قال في الصراح حضار
 كقصار وضع كقصار وصنعان بالكسر كقصار وضعه شائبة مائة وثمانون اوافق الصالح فعلى هذا ان من السؤال قوله والا لكان
 بعد الكسر منصرفا الملازمة ممنوعة لجوزان يكون مثل احمر علما اذا ذكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله
 علما للضعيف انه علم مختص بل للضعيف بالجنس هو الضعيف انتهى هذه التاويل مباد على تسليم ثابت الضعيف قد عرفت ما يؤيد هذا التاويل
 الجمعية كما وصف ولا لكان اعتبار الجمعية المطلقة قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال اذ من غير ان لا اكثر قال المجيب خبر مبتدأ محذوف
 قال حمل على موازنة لانه قيل والاضيل يسيل الى الجباس وانما لم يمنع من ذلك اخر المعرب منخصصا محلا على موازنة من
 علما لان جمع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كما كتبوا بجر قوله لكنه من قبله حكاه المصنف في شرحه بلزم
 الموازن من الاسباب وقد اعذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف في شرحه يلزم
 هو لاراد ان يقولوا الجمع والاستفهام والجمع وقد قال بعضهم لذلك قال تقدير اى قدر تقدير قوله لانه سمي كل قطعة من
 السراويل سراويل هذه عبارة اسيد قدس سره انما قال لانه سرادله لم يعنى بمعنى قطعة من السراويل
 بل جاء بمعنى قطعة واحدة فيكون المفرد كالجمع مفروضا وانما لم يجعل جمعا بها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل
 مختص بالازار فلا يصح ان يكون السراويل بهذا المعنى مفردا ولا تعامل ان يقول ان السراويل منقول من المعنى الجمعي
 الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاطلاق اصلا فجاز ان يكون منقول اليه من معنى الاقطاع لامن انقطاع الازار
 ان قيل فعمل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجزى نعم جاء في الاشخاص كما ان اجيب بان ذلك في الجمع المختص لا في
 مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب بشراذم
 جمع شرذمة وهي القطعة وفيه ذلك من باب اجزاء الجمع على الواضع لامن باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح
 الاجزاء صح الاطلاق قال واذا صحت لما كان عدم الصرف غابا والصرف مغلوبا كان لفظه اذ في الاول واقعا
 موقوفة وفي الثاني واقعا موقوفة ان الاشكاله قال فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفسه
 حسب الاشكال بهذا المعنى لا يمانى اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل اذ امرت

من شأنه ان يثبت ان يصرف مصلح لانه يوازن مفردا كما يصرف فزانة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان
 اسر او يل مفردا عجمي لا اعتبار لموازنة العجمي او بالنزول او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف اولم يصرف
 وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرف قوله اى
 كل جمع منقوص وكذا اكل مفرد غير منصرف منقوص كقاض الاكابر بن اسم امرأة واصل مصفرا على لا بمصنوعا على فان
 الالف فيه ثابتة لخصتها قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انها مصفوزان على الظرفية والعامل فيها المماثلة استفاد
 من الحكاية قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة لان الاعلال بسببه قبحى وهو الاستشغال المحسوس ومنع
 الصرف بسبب ضعف وهو مشابة غير محسوسة قوله على وزن سلام فضاو مثل فزانة المشبهة بكراهية قوله ودوب
 بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لغير منه ان من جملة غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين
 نحو صاعن ايا او من الحركة فيمنى ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال يوجب الفتح في حالة الجر
 والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه معناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرود والمفهوم من كلام
 الرضى ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده فاصل جوارى بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جوارى
 بجذوها وانبات آخر ثم جوارى بجذوف الحركة للاستشغال ثم جوارى بتوحيض التنوين عن الحركة لينخفض النقل بجذوف
 اياها للساكنين قوله وفي لغة بعض العرب انبات ايار هي نحية وعليه قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى حبرة
 ولكن عبد الله مولى موايا ٤ ويجوز ان يحيل اياها للكلمة والاصل موالى بتشديد اياها وحذف اياها الاولى
 وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المباحث في النحو قوله وهو صيغة كلمتين واكثر كلمة واحدة كاشبهته
 في ان التركيب الذي يباب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعروف بهنبا لا مطلق
 التركيب فيصح التعريف جمعا لا يقال فاذا ن لا حاجة الى اشتراط بالعلمية لان التركيب المجمل كلمة واحدة لا يكون
 الا علما لانه لم يحصر جوارى ان يقل ولا الى معنى جنسى وينقل ولا الى معنى علمى ثم ينقل الى معنى جنسى
 كما اذا كره ذلك العلم كنفق العلمية ثم طمخته وثبوته لا اشتراط قوله من غير حرقية جرو ان قلت
 اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار معنى الاضافة والاسماء تحكم قلنا الحرف لما كان زيدا لانه
 بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يباب ان يعد سببا لخلات التركيب من الاسمين

اسنادا كان واضافا لما لم يوجد التركيب بن الغلغل لم يمتح الى نفيه بوجه قوله ليامن من الزوال والاضلال
 او ليحقق سبب اخرى حتى يترتب اثر الممتنع قوله فيحصل قوته اى اللزوم قال وان لا يكون باضافة ولا اسناد
 ابناء للعلامة اى ان لا يكون ذلك التركيب ملابا لهية الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة فعلت
 عن مركب اعرابا وبنوايا باعتبار المنقول عنه ونحوها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار
 وضعها العكسي لا المتعلق باعتبار حكمه قوله لان الاضافة اعم اولان تأثيرا اعمانى الجزء الاول وهو باطل لما عرفت
 واما فى الجزء الثانى على قياس عليك وهو ايضا باطل لانه مشتمل بالاعراب المحكي حتى قوله فكيف يؤثر فى المضاد اليه
 اى اذا كان فى طبع شئ اقتضاه اعم لا يجوز ان يكون فيه اقتضاه مضادة سببها فى مادة واحدة حكما فان التركيب
 الاضافى فى حكم كلمة واحدة قوله من قبيل اللينات عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات المحكية عند جمعة ولا بعيد
 ان يحكم بعدم انفراده وان لم يظهر اثره لفظا قوله كانه الكفى انما قال كان لان المذكور فيما بعده مع بعده حكم لما يتضمن
 حرث العطف بالفعل لا لا يتصل بحجب الاصل ومن الجائز ان يخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب
 غير منصرف ومن ههنا ينقد جواب آخر وهو ان المصنف وانقسم فى منع الصرف قوله من غير ان يعقيد بل من غير نقل
 عن مركب متصل فى معنى يكون علما على الارتهال قال الالف والنون قبل الواو بمعنى مع ذلك اعتبار العطف اولان لم يحكم
 عليه بقوله كان ان لم قوله لانها من الحروف الزوائد بالفعل فلو اتصل لفظه لانه الاصله جاز صرفه كحان مجازان يكون من
 الحسن كما جازان يكون من الحسن وينسج قوله مضارعتها الفى التانيث فى منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفها
 دائرا عليه وجودا وعدا مجله وجه اشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجهما التشبه لان الوجوه الاخرى تساوى الوزنين جدا
 سكران وحمرا وكون الزائدين فى سكران مختصين بالذكور كما ان الزائدين فى حمرا مختصان بالانثى وكون الموت
 فى نحو سكران صيغة اخرى بخلافه للذكور كما ان المذكور فى حمرا كذلك ولا بد وعلينا منع صرفها الا ترى الى صرفه فاما
 مع تحقيق تلك الوجوه دونه عمران وثمان مع عدمها قوله لما كونهما غيريين وغير عتبتها للغير عليه لا يظهر على هذا التقدير
 وجه مشترك لهم افتقارا الى ان يقال وجهه ان الجود عن الماء اصل لما زيد عليه الماء ولا صلافة تافى فى الفرعية التى
 تؤثران سببها قوله واما مشتبهتهما فالتانىث اى فى منتهى قول تاء التانيث ان قلت لا بد فى اسبب من فرعية
 ولا فرعية على هذا المذهب قلنا اسبب التشابه او التباين فان كان الاول فى غير لفظين وهو ظاهر وان كان

والخكان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصل لتوقفه على المشابهة لان المشبه من عدد المشبه به فلا حاجة فيه
الى اثبات زعمية متائرة لغزمية المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى استناد التار
غير ظاهر قوله لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهل والمقابل للفظ اللازم لفظية
قوله واذا الضمير باعتبار انها سبب واحد او مجموع وكيفية الضمير قوله ان كتابا باعتبار تعددهما في نفسها قوله او
شروط ذلك الاسم فيه انه مخالف لشرط السابقة لكن يخلو عن لزوم تأويل اعتبارى الواحدة والتعد
كما في التوجيه الاول قال شرط العلمية منهم من قال انها شرط وحسب ومنهم من قال انها شرط لتحقيق المشابهة لاسب
لانها كالنفي الثانيث يقوم مقام علمين قوله او لئمتنع او ليتحقق سببا آخر كما عرفت في التركيب قال كمران وسكان
وعثمان فقد جاز في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يحكي كسر الفاء وجاؤها وضمتها ايضا لكن المرنث ح
مع التاء وقال اوصفة فيه انه عطفت باو على عاملين مختلفين وليس على شرط قيل الصواب لو اريد بل اولان الالف والنون
توجدان في الاسم والصفة واجب بان الترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردا لا يكون الا
في احدهما وليكن ان يجاب بان اول التنوين قوله لانه متى كان موصفا فعلى آخره انه الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما
وحكموا بالانصراف قد افاد به وجود فعلى ليس مقصود الزاوية بل المطلوب من انتفاء فعلانية فالعده ول عن الى ليس
مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى فهذه الوجه ضعيف وقد اشار المصنف بقيل
ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانية كان الواجب عندهم امتناع صرفه من حصول المطلوب
فتأمل المطلوب عندهم انتفاء موكب منى على دليل لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا لوجود فعلى قوله لانه
صفة خاصة لغيره لم نقابل ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال لاني الوضع فاذا انظر الى الوضع كان له مرنث
حسب القياس بالاثبات لان الاصل في ثابته انتفاء ما بالانه وهو الراجح لان علان فعلى اكثر من فعلان
فعلانية فعلى الا ول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف انتفاء اللهم الا ان يقال ان
الثابت بالقياس لا يغير ولا يكتفى قال وقد ان لا كان المراد منه ان اللفظ كان صلا غير منصرف فينبغي ان لا يترن
ولا يكسر منها الا المشكل المسمى قوله وهو كون الاسم على وزن معدن واذن الفعل سواء كان له زيادة نسبة
الى الفعل او لا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة واللام ترجع الى قوله بشرط ذلك

ذلك ان تحمل عليها وتعمل قوله بشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط لان البسيطة ليست الا لفرضية ولا غير
 الا فيما لزيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل اولا في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير تحقيق
 راجع الى الوزن وبالعكس وهذا العوب كما هو المشهور قوله وكذلك بذكر من بذكر المال الى اسرف قوله وقسم من خصم
 الشيء الكلي بجميعه قوله وشتم علما مرتجلا بالعبرانية لم يضع بانام يقال هو بيت المقدس قوله ومثل ضرب
 على البناء للمفعول في مثل ضرب على انما للمفعول وزن فعل مجهول من الخواص لم يات في اسماء الاجناس الا دليل
 له وبتة ومثل العرب قد قيل الفعل الى اسماء الاجناس والحقن فليكن قوله عليه السلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل
 وقال فيجوز ان يكون منقولاً من دليل معبني اسرع واما دليل علما فليكن فيجوز ان يكون منقولاً من دال معبني مشي
 مشيا مخصوصا بالتفسير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس س بالضم واما الوصل لغة في الوصل والرسم بمعنى الاست
 فتاذا ان قوله ولم يذهب الى منع صرفه لبعض النخاة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين يؤثر
 وذهب عيسى الى تأنيده اذ كان منقولاً من الفعل كقوله انا ابن جلد وطلاع انما ياء * ولولا ذلك لوزن جلد ويرد
 به النحان علما حكى مع الضمير بهما بغيره وان لم يكن علما فهو صفة مقدراى انا ابن جلد الى كشف امره او كشف الامر قال
 او يكون انما يقبل به لا ويلك كما قال النخاة لان فاعلا اذ جعل علما كذا كان منصرفا مع انه غافى في الافعال لم يحكى في الاسماء
 الا خاتم وعالم رسام اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة زيادة مرونة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا
 ملك الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يتجز به عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذ كان له
 زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعية زيادة الاختصاص ابا بانه اختصاص بالفعل ابا الغلبة قلنا زيادة ملك الحروف
 قياسية في جميع الافعال المتصرفه نصارت لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اختصاصا بالفعل قوله
 او يكون غير محض حصة به بقرينة المعابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بان تأنيده والظاهر ان اولين الحلو وان النسبة
 بين الشقين العموم من وجه لان في شتر واحمر واجتماعهما في غير يد وشكر ونحو استخراج معلوما ومجهولا امر
 واستبرق العجمي وتباعد وتباعدوا وتقلوا وتقلوا قوله اي اولى وزن الفعل اه لما كان المراد من وزن الفعل كمن
 الاسم على وزن الفعل صحيح الضمير الى الوزن الى الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حروف او حرف زائد
 على الاول صحيح لفظ في لان الصفة تنسب الى موضوعاتها وهي شمس وكذا على الثاني لان النسبة بين

بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بقى وبالعكس اولان المراد في
 موضع اوله قوله من حروف ايتين لو غير ذلك الحرف لم يصح كون راق ماضيا وراق امر او كذا الوتر
 في الوزن مع بقا الزائد سواء كان بالحد فليس او بالقلب كما على او بالاذغام كما شذ او بالرد الى ما كان ذا
 بفعل مخذول العين واللام لاجل الجزم او الوقت فانك تزد المخذول لان السقوط للجزم او الوقت الجاري مجزا
 لا يكون في الاسماء فنقول في فعل ^{تصل} واخشى اسمين جازين في قولنا خشي قال غير قابل اي حال كمن الى آخره حال من ضمير
 اوله وانما لم يجعل شرطه للشيء الاول لانه لا يختص به بالفعل لا يقبل انما اعلل قوله ولو قال غير قابل لسا كانا را
 غير قابل لسا يجب الوضع فلا يرد النقص باسودان فياس موشه ان يكون ^{تصل} على قول ومن ثم اصنع احمد وانصرف
 يعمل قيل في جعل وجوده شرطه للمشرط ونظرنا تقرر من ان الشرط ثبت بالسبب لا بالشرط وقد يغاير جعل
 اشتراطه الشرط عليه للحكم بانساع احمد وانصرف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله
 بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا بتأثير علمية الاسم
 الذي فيه اللف والنون ليس الا لتحقيق سبب فيه وهو الميثاق باللف الثالث المدودة قوله بواحد من
 الجماعة اى المفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة قوله فانه اريد به المسمى بزبد والام يصح توصيفه باخر لانه
 نكرة قال ثابتن اى ليدل ظهرا بالانضمام قوله استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى استثناء بقية
 المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء ومن امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من
 المطلق وانما في استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال في توجيه طرفين جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد
 بلا عطف ولجعل المصنف قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرطية لكان باظهر دلالة واخصر
 عبارة ولعل النكتة في الاصل اختلاف تأثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاستدراك كما في عمر
 واحمد اتفق النجاة على ان العلمية مشورة مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كمر مع وزن الفعل سواء كان الاسما
 غير منصرف قبل العلمية كما هو الا كما يصح وزيد واختلفوا في تأثير اسم العدل في اسم كان غير منصرف
 قبل العلمية كثلث وثلث قدس اكثر النجاة الى انفراد لان العدل تابع للوصف وقد زال العلمية وذهب
 الى عدم انفراد اعتبار العدل الاصل واليه مال شيخ الرضا قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق وانما آخر

ومجمع واخواته اعلانا غير منصرف عند سبويه اعتبار العدل الاصلى ومنصرف عند الكوفيين قال وهما متضادان
 دفع لما يتوهم عن ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية موثرة فيها
 مع انها غير منصرفة بعد التكرير وقد يرفع ايضا لما بين العلمية غير موثرة معها لا استقلالها بمنع الصرف قبل ورودها
 قوله على اوزان مخصوصة هي اوزان ثلث وثلث وبآخر وسخر وامس عند بني تميم وقطام ايضا عندهم قوله اى
 لا يوجد شئ من الامر الدائر بينى ان المستغنى منه ليس بسبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا سبب الذى
 هو احدى الامرين للزوم استثناء الشئ من نفسه بل مغرور كما ردوا بين مجموع اسبيلين واحدهما او مغرور ما شيا
 اعنى ما بجامعة العلمية موثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان مختصرا فى احدهما لكنه اعم منه بحسب التصور
 وهذا القدر كان فى صحة الاستثناء كما يقال فى كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة محتجبة كما
 ازبريجان قوله وايضا قد عرفت به يندفع النقض باخر على وزن الفعل حيث قيل انه معدول عما كان معه اللام
 او الاضافة او من قوله ولما كان قول التلمذة اظهر الخ يبعد ان يجعل الانقش فاعلا اذ يلزم ح جعل قول سبويه
 اصلا مع انه منان للقاعدة المحقة عنده واستثناء نصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه مضى على النظرية
 او الحاشية او كونه بدل الاستعمال بعيد قال فى مثل امر علما حال عن امر لانه مضى للمائلة قوله وكذلك الفعل
 التفضيل وكذلك ثبات قول الضعف معنى الوصفية فيه بخلاف الفعل فعلا ولذا لا يعمل الفعل التفضيل فى الظاهر
 ودون الفعل فعلا قوله حتى صار الفعل سماوى صار محطاه كالفعل قال اعتبارا يجوز ان يكون مصدرا لخالف
 لان ذلك الاعتبار نوع مخالفته قوله لاجل اعتبارها الوصفية الاصلية بمعنى ان المعدوم يجعل كالثابت قوله
 وفيه بحث اه ان قيل جاز اعتبار ثمة من الوصفية فى العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اوجب بان المقصود
 الا هم فى وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له فلهذا لم يترأى مجردة عن المعنى الاصلى كزيد قوله واما الانقش
 قال شيخ الرضى قال الانقش فى كتاب الاوسط ان خلافه فى نحو امر انما هو فى مقتضى القياس والمجموع
 فهو على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لما يوترق قال لما يلزم علة للنفي بالنفي قوله فان
 العلم بخصوص والوصف للمعوم يعنى انه اراد بالقضاء التقابل بالعرض ولم يرد التقابل بالذات لان العموم و
 الخصوص من صفات معانى الاعلام والادوات فالتقابل فيها بالعرض قال فى حكم واحد اى فى ثبات

شأن اثره تحصيل قوله وهو منع صرف لفظ واحد منها شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف
 الالفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا في منع صرف احر في حالة الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله قبلنا
 تقدير احد الضدين الخ بل نقول ليس في هذا المقام اطلاقهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان تدا
 بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر دلائل العموم والخصوص لاختلاف محملها وهو
 المدلول ولابن رادة العموم والخصوص ان يجوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجز فذلك
 ليس للمقابل ولك ان تقدر الكلام على وجه لا ينجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء
 الوجود العيني فكل هو ان يكون في عالم اللفظ ما يندرج في عالم العين ولا يكون فيه في بادى النظر وهو
 تاثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين اولادنا قلنا في بادى النظر
 لان الضدين قد يوتران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة الموشرة في المراج وذلك تدقيق فلسفي
 قوله لكنه شبه به فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة تاثيرهما في امر شخصي بجزله اجتماعهما في التحقيق
 قوله اى باب غير المنصرف ليعنى ان اللام للعهد قوله اى بصورة الكسر يعنى انه اود بالكسر صورة الكسر
 بطريق الاستعارة لان الكسر لما دامن القاب البناء عند البصريين ويطابق على الحالة الاربعة مجازا
 فالظن ان يقول بالكسرة عدم اختصاصها بالبناء وقوله اعنى اللام او الاضافة ودون ساير النحوص كاللغة
 والمفعولية تيل وجه ذلك انها مغيرة ان المدلول الاسم بخلات البواقي قوله حيث ضنوب المفعول
 توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالتاب او وجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا يمنع
 الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في جوارح مبنية عدم معاينة للتنوين المقدر قوله
 ان العلمية نزول باللام والاضافة فيه ان اللام يتابع العلمية اذ كان العلم في الاصل مصدرا او صفة
 كما الفضل واحسن قوله كالاضافات قال قد سكره في الحاشية الصان من الخيل الذي يقوم على
 ثلث توائم واقام الاربعة على طوط الخرافة اعني الصحاح قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات
 دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتعل منقطة عن السابق وهو اما مرفوع
 وقف الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبني او محذوف الخبر مخذوف المبتدأ او مفعول

المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام الاستفراق الانواع وتحتل على التقدير الاول المعه الى ما يفهم من السابق
 حيث قال والنواع رفع ونصب جردية تامل قوله لان التعريف انما يكون للمناسبة فمن جعل الضمير اجبا الى كل واحد
 من المرفوعات او الى المرفوعات وقال توصيه وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما اشتمل فان المبتدأ هو الخبر فحذف
 كما يجوز مطابقة المرفوع لم يات بشئ الا ان يقال انه اللام اظهرت معنى الجمعية ونظام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد
 الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان النظر وقال على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان النحاة في المرفوع ليسوا
 ماخذة فاذا اخذوا ما اخذوا في تعريفها من قبل اخذوا المعنى في تعريفه والنزول عن ذلك فلا شبهة في ايهامه الدور
 خال عن الاشارة الى اصاله الرفع في الفاعل وعن زيادة البضغ المناسبة لقام التعريف قوله والمراد باشتغال
 الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اي كالمرفوع بها فان الحركات والحدوث الاعرابية وان لم تكن ووصافا لكنها
 مشبهة بها لعدم استقلالها بتعريفها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصفة المعلول للنسبة فالمرجع ما له
 نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابا بها ملازمة الكل بخبره ونقصه له او ملازمة المطر عليه للطاري والمراد بالاشتغال
 هو هذه الملازمة قوله او معنى الرفع المحلى انه في محل اللفظ اظهر من العبارة ان الرفع المحلى هو هذه المحيطة ولا شبهة
 في انصاف الاسم بها لكنها ليست ملا للفاعل نعم لو قيل ان ثبوت هذه المحيطة مستلزم لتوهم رفع له او لا اعتبار
 رفع لما هو في محله وان الاشتغال اعم من ان يكون محققا او موهوما او كسم من ان يكون الاشتغال له او لما هو في محله
 الا مرطبا بقوله وكيف يتحقق الرفع لعل ابانت على التخصيص عدم ظهور اشتغال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للمعهد
 كما ذكرناه انما قوله اي من المرفوع فان الكلام مسوق ليدل على ان الامة انصالية وياي عن قوله او ما اشتمل لقرب ويجوز
 ان يجعل اجبا الى المرفوعات بفرض من التاميل ويرا فقه قوله ومنها المبتدأ قوله لانه خبر المحل الفاعلية ولانه لا يخدم
 بدون المسند وفيه انه قد يخدم كقولك ما ضرب واكرم الا انما قولهم به ذلك اي راى ويرفع لانه لا يخدم ولا يرفع
 وفيه انه قد يرفع كقولك ما ضرب واكرم الا انما قولهم به ذلك اي راى ويرفع لانه لا يخدم ولا يرفع
 قوله ولان عامله اقوى لانه وجوده محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عدوى مقول وقوة المؤثر تقضي قوة الاثر فاعمل
 في المرفوعة اقوى من المبتدأ ولا يعارضه ما ذكره في المبتدأ لانه لا يقيد قوة رفعه بل ضيقه فضيلة حاله قوله لانه بان ولان ساعد
 يصلح ان يرد اليه فوام المرفوعات كما ان اللفظ الاستفهام اصل فيه ليعلمها مقام كماله قوله ولانه يحكم ايدى كل حكم

حكم ولأنه يحكم عليه بتعدد وقد استتباب وهو فضيلة وكما قال قوله لا بالمشق حقيقة أو حكما فان المصدر العاقل .
 في قرينة ان من الفعل قال بسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت أو مامة خبرية كانت أو ثابته
 مشتبه كانت أو منفية محقة أو مفروضة قوله بقرينة ذكر التوالف بعدها لا ينبغي بعدها عن التعريف قال ويشبهه أو للتوابع
 لا للشك أو التشكيك قوله أي ما يشبهه في العمل أو في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الفاعل لانه فاعل لعل
 حقيقة قال وقدم الجملة حالية بتقدير قد والصغير فيه راجع إلى أحد البازين المستفاد من لفظة أو قوله لان الاسناد
 إلى ضمير شيئ اسناد اليه في الحقيقة لانه مقر لا سبقا ولو اريد للاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله
 قدم لرفع توهم الدخول واليه مال المصنف في الشرح قوله والاراد تقديمه عليه وجوبا لانه الفاعل والكامل قوله المراد
 وجوب تقديم نوع بقرينة انه يصعد وتعرف نوع من اذرع المرفوع ويجب ان يكون المرفوع واجزاه من لوازم
 المرفوع والاسم لزوم تقديم الفعل ان غرض التكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع
 في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وان المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على تعيين الفائدة
 وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لا تغلب الفرض نقل عن الكون فمن جواز التقديم واستدل باننا لو جعلنا زيد
 في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والناخير لم يتجع الى الاضمار وتفسير محل الموجود اهون من
 اثبات المعدم ولهذا قال ليس في زيد اضرت الا بضمب ولا يلزم عليهم ضمب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع
 عليه وكذا حكم اخواته قوله أي اسنادا وادعا اشاره الى ان قوله على جهة قيامه يستلزم اسنادا وصفة لمصدر
 قيل تخيل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شيء لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذا
 قوله على طريقة قيام الفعل أي قيامه لا ليدل على فعلت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهة أي على طرزه وطريقه
 وشكلا وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم أي ذلك علامتها ومن لوازمها ذلك لان القيام بثبوت
 موجود لا مردا وانصاف ذلك الامر به والتغير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المحمول لا يوجد اصلا
 ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام بثبوت شيء لا مرثوبها ياتل القيام
 ويشاكله في المعنى الذي التفسير به غير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام
 قلنا للقيام انفراد بعضها بانها قولنا واخر زيدا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله والخان للمصدر الجوهل

لانه في قوة ان سيم الفعل المجهول قوله كصاحب المفضل والشيخ عبد القاهر فانهما لا الى ما ذهب اليه
 اكثر المتقدمين البصريين قوله وزيد قائم ابوه قيل لو قال ابواه لكان مضامينها مقصده لان ابوه يحتمل ان يكون
 مسبقة وقيه انه لو كان مبتدا لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم قال والاصل انهم هو في اللغة ما يمتني عليه شي
 وفي المعرفة الفاعلة والمراد ما سنده قدس شرفه ان قلت انما اثر هذه العبارة على قولك الاول ان يلى
 مع انه اوضح وحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان في انظر الاصل ايما الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة
 او عدة لا يجوز زهد بها وانه ليس بجواب لوليه بل يمتني عليه بعض الحكماء كما ينفذه بقوله فلذلك جاز انهم نفية زيادة
 تشويق الى استجواب الحكم الملقى قوله في الفاعل وكذا الاصل في ما هو مبناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على المسير
 بعده كما المفعول الاول من باب جعلت بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس
 الى المفعول بوجه قوله اى بالمعنى ان يكون الفاعل عليه الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضى قرب من
 الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضار بعارض يقتضى رجحان العبد او وجوبه وينظر ذلك يا قال ان الاء
 بطبيعة تقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضار بعارض منحن قال ان يلى لم يقل ان يلى مع انه احضروا مثل السؤل
 شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمرة لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصلى في هذا الحكم وشبه
 الفعل لمحق به قوله شدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل تقوم لدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو
 فاعل داخل في توام النسبة وتقوم لها وتقوم المقوم مقوم فلما ان الهيئة لا دلالتها على النسبة كانت جزاء الفعل كذا
 الفاعل دلالة على ما هو في قيام النسبة كان في عداد ابرائه قوله ويدل على ذلك دلالة ان كان السابق
 دل عليه دلالة لم ويدل ايضا ملك الدلالة وضع اعراب الفعل بهذا الفاعل نحو يضربان ويضربون وتضربون قال فلذلك
 الام لتعديل نفية ان الاولى اصلا على نحو ان المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فتعدي ترتيب العلم بالحوار
 والامتناع فيما على العلم بالاصل اب ابن السعيد فيكون من باب الاستدلال بالعلول على اليك فلا استدلال
 في الجمع بين الفاعل واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور والمكان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يترتب عليه
 لشبته على قدرتها في المرتبة فانه يصح الاستدلال بالامتثال عليه قوله قد علم مرجع الضمير وهو زيد ورتبة
 تقدم الشيء على مرتبة كون الشيء بجانبة متقدمة للنسبة لتقدم سواء تقدم بالفعل او لم تقدم ووجه في الحكم المتقدم لان ثبوت

ثبوت اسبب في قوله ثبوت السبب يكون من قبيل وضع اسبب موضع السبب قوله خلافا للامتناع
 وابن جني يسكون اياها فانها جزاء اتصال ضمير المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدته انقضاء الفعل
 للمفعول به كما نقض الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدم على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل
 قال الشيخ الرضي الاول في تجويز ذلك وليس للبصرية امتنع مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تجويز الامتناع
 قبل الذكر في باب التنازع في العدة والضمير المضاعف اليه غير عدة وقيل تجويز للضرورة اذ لو لم يضر لزم
 اما حذف الفاعل وهو غير جائز او المكرار وهو متبجح وفيه ان تركيب القيع ايهون من تركيب المتبجح مع ان
 مثل ما ذكر جازمها لان حذف المضاعف اليه بلا قرينة غير جائز او اظهره وجوب المكرار وقد يقال ان اعماله
 يقتضي الفاعل الاول في الاسم الظاهر فلو ظهر لم يظهر كونه مطلقا قوله خبري رب اله الجلالة دعائيه والمراد بالكتاب
 العاديات اما شرانا سلسل وحقيقتهما قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب عوايا صاح انتهى وقد
 جملة اخبارية وقت على سبيل التناول بان الدعاء قد اجيب قال لفظا تميز اى اذا انتفى لفظ الاعراب
 قوله في ضمن الامثلة فان احصا الفروع ضمن احصا حصة خصوصا اذ لم يكن لغرض تعلقا بخصوص فرد كما في
 التمثيلات قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة اذ في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لا مقابل
 الذهن من احد المقابلين الى الاخر قوله فلا يرد مع ان التميم بعد التخصيص شاع قوله نحو ضرب موسى حبلى فان
 القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب اللفظية تابع احدهما واتصال ضمير الثاني
 بالاول نحو ضرب فلانة موسى قوله بعد لا بشرط توسعها بينهما اله اى بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقديم
 اثبات واناخير الذي يحكم بامتناع معنى التقديم اثبات مشروط بتوسط الابينها اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل
 على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والاستثنى وذلك غير جائز واناخير المتبجح ايضا مشروط
 بتوسط الابينها لاسيما ذكره قدس سره قوله فلننتزع عن الالباس المحل بالمقبود مع رعاية العظم
 الطبي نقائل ان يقول التنازع عن الالباس المحل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفاعل في نحو موسى ضرب عيسى
 لالباسه بالاسمية التي تحل بالمقبود قوله فلما فات الاتصال بالانفصال انتهى لزم خلاف المفروض
 قوله مع جواز ان يكون مفعولا وشخصا اخر هذا ظاهر في مثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاسرا

اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احد الازيد او ذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيدا مضروبا
 له قوله لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم
 فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل اللقي بابتداء المستثنى بها الا ان يكون ان تابعا له او مفعولا لغير عامل او مستثنى
 فانه قد سسر حمل كلامه على ما هو المشتمل عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة قوله لاحتمال ان يكون معناه
 ما وجد احد الا عمر ازيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء اثنين باداة واحدة
 بلا عطف وللمجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى وما نؤتيك استعك الا الذين هم ارادنا باذي الراي نريك
 استعك احد في حاله من الاحوال الا الذين هم ارادنا باذي الراي اي بباروتية قوية وقد يراد بان النظر
 مستقل بفعل مقدراي يتبعوني باذي الراي او بان النظر مما يكفيه راحة من الفعل قال واذا اتصل به وكذا
 اذا اتصل بصلته او صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبى نحو ضرب زيد الذي
 ضرب غلامه واكرم هذا رجل ضرب غلامها قال وجب تأخيرها لم يقل وجب تقديمها اي المفعول لانه اذا كرر
 الفاعل قال قيام قرينة مقام الفصل في الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة
 مصحح لا باعث قوله لان تقديرا بخبر ولا بان السائل عالم بصدد الفعل جايل بخصوص من صدر عنه الفعل
 نيا لانه فالحجاب المنطبق على السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ وحمل شي عليه لانه هو المقصود في الجملة الالهية
 ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يوتي بالفاعل كما يوتي عند وضع اسند اليه بالخبر ولان السائل غير
 متردد في الحكم وزيد قام بغيره فبقي الحكم بذكر الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضوي ان زيدا
 في المثال المفروض مبتدأ انا فاعل يطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل الاله
 تقديم المسؤل عنه قوله زيد مرفوع والاصل على زيد لان البكا يتعدى على كنهها تحذف لكثرة الاستعمال فنقل عن
 المعارف الروي قد سسر ان زيد متاخر في جزاء الجملته الالهية متفرقة وذلك لان المنسب للمقام
 ان يدعى ان الصانع والمختلط لما وقع في شدة وقمة بسبب تركب ما يزيد ناسب ان يكل عليه ما وذلك لانك
 في رخاا وقمة قوله بقرينة السؤال المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول فانه استثناء لا لتباس التردد
 وهو منشأ للسؤال فنزل السبب منزلة اوجب قال لخصومة اللام للاجل كما هو الظاهر مخرج يراو بالخصوص

بالخصوص خصوصه غيره ويحتمل ان يكون الوقت مع محمل خصوصته وخصوصه غيره قوله متعلق بضرار وان لم يصح
 على شئ لان الجاركتفي براحة من الفعل لا يبيك المقدر لان نه البكا وبكا وفوته لا بكا، الخصوص مع
 انها ليست سببا قريبا للبكا، قوله مختط ما قطع بكايه حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال اذا كان
 الاحكام لا استقراره في الخيال مع بقاء اثره قوله والمختط السائل من غير وسيله اى غير علة وسابقة
 يقال اختبطني فلان واصلا من خطبت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليقطع رزقا قوله والطرائح جمع مطية على ضد
 الزوائد كما يقال مطيحات على القياس ويجوز ان يكون جميع طرائح للنسبة ما وافتق يقال طاح يطوح وطاح يطوح
 اى ذهب قوله كلوا قمع جميع طمحة من القمع ابستن كرون يقال رباح لوان تمح اى للحساب ولا يقال ملطحات قوله وما
 مصدرية لانها امكن من الموصول بمعنى التى امكنها الطمحة من الاموال قوله وما يتعلق بمحيطه قال قدس سره
 في الحاشية وتعلق ببيك المقدر ما ياباه سلبية الشراء لانه لا يمكن سبب الضرر ان سبب الاضطرار
 ايضا انتهى مع ان تحليل البكا بالهالك الطرائح يزيد ما لا يلزم لان علة البكا هالك باى سبب كان وايضا اطرا
 بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يحل سببا هلكا قوله اى فى كل موضع حذف الفعل ثم مفسر له الابهام فائدة ذلك
 ان التفسير بالابهام يقع فى النفس ذلك المفسر ما فعل صريح احرف يردى مما كان لا دلالة على الثبوت بشرط ان يكون
 ماضيا فانها مع خبرا بصير في ثبوت المقدر وذلك فيما بعد لخاصة تخرجه ولو ان ذات سوار لو طمحت فان لولشرط و
 جوابها محذوف والتقدير سهل على ويحتمل ان يكون للمتنى وهذا مثل يضرب لمن يتأذى ممن ودنه واصلا ان رجلا شرفا
 لعمته امره قوله محذوف الجمله انما يفد حمله لان الغم نسبة تامة ونعم غير صالحه لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمعنى بية قال
 وادفنا من الفعلان من تسيل تجاذبا الثوب قوله وانه على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاطلان على طريق تعليق
 الاثر على الاصل والاصل على الفرع قوله اكثر من ثوبين نحو كما صليت وملت وباركت وحنت ورحمت ابراهيم وكون لا خير لثاني والبركالا لاول عند
 البعير والاول البركالا عند الكوفى لانه انما على اقل من ثوبين وادلفها قوله معمول بالفعل الاول اتفاقا على ما يجزى
 به الشان بين الفرعين سواء اعتبر الشان من الفعلين كما اعتبر بعضهم اى لم يعتبر قوله اذ هو مستحق قبل الثاني اذ هو حكاية
 والاسم مطلوب والمزاج مفقود اذ هو المورث والاسم فليس والمانع من تعلق قوله معنى ما تقدم فيه انها محبة المعنى توجها الى
 لوتو وخصوصه او مجموعا من نسبتها وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حسنى وحسبها منطلقين لان يدان مطلقا ولا يحصى

ان ذلك الوجه الماحب الاصل والعبء المحجب التصور السابق على التحقق برمتين اولاً تنازع بالفضل حال تحقق الفعل
لوجود ان كل منهما مسمول ولا حال التصور لكنه بموجب التحقق قوله يصح ان يكون هو وقوعه في ذلك الموضع اى لا يامر حيث انه
واقع في ذلك الموضع ان يكون مسمولاً لكل منهما التصور النزاع ولا يخفى ان مطلقاً في حسي خستهما مطلقين اذ ان مطلقاً لا يامر في عدم
مسمولاً بالفعل ان في بن يامر في كك تنبيه المفعول الاول ان اختلف بين المفعولين ان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع
يا يامر في وقوعه مسمولاً في ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لا تحرف لا يصح اضماره اى استناده كما ستارة الضمير كذا قالوا في ان
هو المتكلم هو المستتر في اما نعم لو كان بدل انا هو لو كان الوجه هو الثانيان بالضمير الغائب لكان الامر كذا لكان لا نسب ان يقال يمكن
الاضمار بالطريق الاتصال لان الضمير لا يتصل الا بعامله وما هو كجوده والاسم علة ولا يجوز له وما بطريق الاتصال لانه في صورة تنزع
فيه وكل من غير معين المستر هو الغاء احد العاملين في المفعول ضرورة بلغة في ترك الالف وفيه ولا يظهر الاغناء بالانحرف او بالاضمار
للمتنازع فيه اذ اذ كان الفعلان متوافقين في انقضاء الزمان اما اذا كانا متخالفين في الفعلين فتعذر الاضمار كقولك ما ضرب الالف وما كرت الالف
ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كذا في عدم صحة التقسيم قوله دم المصنف بالتنازع اى لانه انما يجب هو بصدده وذك
لانه يحتاج ما يقتضيه الاصل السابق على اى بصيرة فاحتج الى الاستثناء ورواؤه على اى الكونية فيكون من تفاريع الاصل السابق
واما ذكر انقضاء المفعول التقسيم بحث قوله فلهذا اخصه بالهم الظاهر ان قلت حكم الاسم الذي الواقع به الاحكام الضمير المتصل فلا بد من
ادعاء قسماً على امر احوال القطع بالانقضاء كما ان لم يمتل الا بطريق الخلف كان متوفياً ان سجد ولا يجاب بانما على المعادلة الكيفية لصحة التقسيم على تقدير
اطلاق الاسم قوله وما على نهى غير ما ظاهراً يمكن قطعه لان طريق القطع عدم العلم قال شيخ الرضى يلزم البصيرة في هذا المقام اى
في مقام ما ضرب وما اكرم الا انا اذ ازيد ما بقاء الكسائي في عدمه لا نعم بواقره ههنا في انهم باب الحذف لا الاضمار اولاً متصل
الا كذلك قال فقد يكون الظاهر للفظ انه جواز وجب المعنى لبيان الاسم التنازع به يكون مجزاً قوله فان علت
الذي هو جواز اعمال كل منهما فاختار كما في خبر النسخ قوله ليس به امتعاً انما هو التنازع المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل
عليه في اخطا وكثيره ايضا قال محققين حال العامل في معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون مرجوعه الى تنازع العاملين
المدلول عليه بقوله ان تنازع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب قبل هذا ازيد قائماً في ان العامل في فعل نوعي قوله تقر به اى
تقرى الطالب من المطلوب وعدم لزوم انفصال الاجنبى وورد والاستعمال التنازع عليه ان قلت اذ كان القرب مرجحاً كان متعدي
ان يجوز الشرط عند اجتماع ادان اشترطوا فيهم لاجواب الضمير من المدان انتهى لا كركك قلنا القرب مرجح عند تساوى مرجحي

. تنسب القرب البعيد والعنصر واداة اشترط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضائه القصد قوله جواز ايضا قبل الذكر في العهدة بشرط
 التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان ينحصر في دفع الالتباس اذا اختلفت كما في ضمير ان خمسين صرحا ورب رجلا فلا نزاع في جواز
 الاضمار قبل الذكر لان المفترض ان يكون خبرا وان لم يكن بخبر فانه يمكن ان يكون فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمفهوم من منع ذلك
 في العهدة لان المفترض ان يكون مفعولا به والجملة بمنزلة جواز العهدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل شئ من الاضمار
 قبل الذكر لانه قد جاء بعده المفسر المجردة ان لم يكن اضافية قوله وعلموا بالكرار بالكرار ليس من باب التكرار اظهرها المفعول في
 نحو حسبي وحسبها منطلقين لزيد ان منطلقا لا خلاف المتعطف اقرب او ثمانية قوله دون اتخذت طرف لا ضمرت قوله لانه يجوز
 حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضربت كرم
 الانا وفي نحو اسمع بهم وابصرت حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرموا القوم بحذف الواو والياء
 في الاول والواو في الثاني بسبب التيقا الساكنين قد اجب عنها اما عن الاول فلان المصدر قد ينزل منزلة الجوا فليس له
 فاعل لا لفظا ولا تقدير اما عن الثاني فانه من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه لانه من باب التنازع محذوف
 شيئا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المفعول في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلة اللازم
 فلم يكن في باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول وزوم وجود الفعل بل فاعل في مثل ضربت واكرم الان زيدا فالاقرب ان يفترض عن
 البواقي ما عن مثل قام واكرم الانا بانه في عدل المستثنى وزيم من تزينا من قوم فهو منهم واما نحن اسمع بهم ابصر فانه ليس
 مما ذهب اليه الجمهور بانه في زيم المفعول للزوم الجار كون فعله في صورة ما يلزم استئثار فاعله واما عن الاخيرين فان الضمة
 والكسرة لبعض الواو والياء مكان الفاعل غير محذوف لانه خبر به مشد الكل قال خلافا لکسائي اصله يخالف قول الاضمار قول
 الكسائي خلافا قال وجاز الجملة اعراضه ذكرت لبيان قول الفراء قوله روى عنه ثعلب لراغبين فليزم توارد العليتين
 على سكون واحد وذلك ممنوع لان العوامل النحوية بمنزلة الموترات الحقيقية عندهم قوله وردا تية المتن غير مشهورة عنه
 قال شيخ الرضى الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره تدس سره ذلك ان تحمله موافقا للرواية الصحيحة
 بان تقول معنى اضمار الفاعل في الاول اتصال به ويكون معنى جازا به جازا اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز
 بل يقول بانقل عنه بان تقول جازا اتصال الفعل الثاني فقط في جميع الملهو خلافا للفراء فانه لا يجوز كذلك فيما اذا اتفقا
 في طلب الفاعل فانه يشترط ان لا يستغنى عنه شرطا استغنى عن الخبر والتقدم ما يدل عليه قوله لانه لا يجوز حذف احد

مفعول باب حبت لان مفعول الحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق بحسان والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف
نص الاخبار لمفعول واحد واعترض عليه بان يجوز في السند وغيرها وان كان قليلا لان كلاهما في الظاهر مفعول براس
ومنه قوله تعالى ولا يحسبن الذين يخجلون بما انهم اصدروا فضلا هم خير اهل ابي خلمهم هو خير اهلهم قوله لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي ابتلاء خذنه وهو متحقق منها مع ان
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين البتة والآخر
بالاجنبى وهو يتبع قوله على المذهب المتأخر والوجه التحارر على اتفاق بطلان تعين ولما كان الحذف وجهاً موحداً حصل قوله تعالى
ماؤم اقروا كتابه على اعمال انشائي واللازم حمل انصح الكلام على الوجه المرجوح قال ابن عيينه ما نفع اى اضميرتى جميع
الاقوات الا وقت منع مانع قوله وهو انه لا اضمير مفرد وانما المفعول الاول دليل للمفعول الاول كالمصدرية قوله لو اضميرتني خالف
المبرج قال الشيخ الرضى جارحاً لغيره اضمير للمبرج اذ المبتسب المجافى بينهما قال امده تعالى فان كانت واحدة وقيل ان كان
نساوا اضمير للملا ولا يجوز حسبى وحسبها اياها الزيدان مطلقاً وفي التفرع بحث للفرق بين الاصل والفرع ولا يحصى
انه لا يصحور الشانح الا بمعنى على ان تاويل المفعول الاول بكل واحد مما لا يصح به قوله لما استدل لا يقال لقائل
ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول واللازم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول لاخذ
لضرورة انكار الوزن قوله لا دنى لمحيته زندكافى وانجبان زندكافى كسند والمراد هو هذا قال وقول امرأ القيس ضرب
باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني يدل اوبان لقوله امر وقوله على تقدير روجه كل من كفاني
المراد ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفاً على كفاني اما اذا كان المحل جارية او مخرقة او مطرقة على بشرية فلا يلزم هذا الفساد قلنا
لا يجوز الاول لزوم تعينه الجواز بتعريف الشرط ولا الاخير ان للزم حمل الكلام على التاكيد دون التأسيس مع ان واو المعطف
والاعراض تؤخر عن ذلك فكذلك لان نفي اسى مستلزم لنفي الطلب ان قلت اسى الطلب البليغ فيكون اخض من الطلب
ونفى الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالاسى منها الغضب مطلقاً لان الكفاية يحتاج الى الطلب الى الطلب البليغ قوله
لا يستلزم عدم اسى وحمل نقض الشرط جواز الادلة وثبت طلبه بالنفي لكل منها اما ما فاته عدم اسى فلما مر من ان المراد
من اسى الطلب واما ما فاته عدم الكفاية فلما يدل عليه مخرج بشرية قوله نفي هذا ينبغي ان قلت يلزم عدم صحة الاستدلال
بقوله ولكننا اسى فتد لان انه معطوف على الجواز وان يكون المحل جارية او مخرقة او مطرقة على بشرية وحاصل البيت انه

انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا في الحال ولا يجد الكثرة طلب في الحال والازمنة اللاحقة الموعود ولو سلم فنقول صحة
 الاستدراك باعتبار تصنيف الجهد بالمتوكل او باعتبار استمرار طلب في الازمنة اللاحقة وبيان ذلك انه لما قال طلبت
 الجهد كان المقصود ان يتوهم انه طلب الجهد لما في بعض الازمنة الماضية او من شأن العاقل القناعة وعدم الاكتفاء على طلب الغنى
 فذمه بقوله وكما هي الخ لكن يجوز ان ياتش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار الجهد السبب الاتي وهو عقيد المتوكل
 فالمناسب تقديره ان قوله انما لا يتصل بالفاعل لقيامه مقام الفاعل ويستترکه بمعنى الاحكام قال كل مفعول فيه
 ان المتوكل في الشرف المحسب للفرد فلا يصح لفظه كل لفظ لا يحتمل الاستعارة بالهرو وقال حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل
 التحقيق فلا يراد انقض باب الربيع البقول ان الفاعل بالمعنى المذكور لا محذوف قال واقيم هو انما الضمير المستكن للمعنى
 يتوهم استناد الفعل الى قوله مقامه فليدفعه الجهد المسطوف على الجهد الا انه مصدق عن الضمير قال الى فعل اي الى الماضي المحمول
 يعني انه اراد باسمه اشهر اوصافه او اراد بان يخصه بغير تقدير موقوف اي الى فعل ونحوه قال ولا يقع اي لا يصح وتوهم
 لانه لا يقع في الاستعمال والا كان لا لب ان يقول لم يقع وان لا يخص الحكم بالمفعول الثالث باب اعلت لان الثاني من
 ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل قال المفعول الثاني نقل ان المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل قالوا لا امتناع
 في ان يكون السند الى امر سنة الية شئ اخر نعم لا يجوز ان يكون سنة الية لذلك الامر قال والمفعول له والمفعول
 كذلك لعله لم يكتف بطرف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره لتسبيه على صحته واما ان الامتناع في المفعول الثاني في وان
 اهم من الاستعمال في بدلين المفعولين ان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه بانة في رد من جوز قيامها مقام
 الفاعل قوله بل لا لام قبل باللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضرورات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذلك المفعول
 معه قوله لان الضرب فيشتر بالعلية لانه على تقدير اللام لا على العلية لا يعال ينبغي ان لا يقع الضرب ايضا
 مقام الفاعل لان الضرب فيشتر بالظرفية لانه لا يقول بما يحصل الامتناع بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان ياتش بجواز
 امتناع القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع عام الفاعل كونه جواب لم ولا يصح السؤال لم قبل عام الحكم ثم اعترض
 بانه يجب امتناع ضرب للثواب وقول بان المنصوب جواب لم دون الجوز وحكم فاعل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سوال
 الثاني من الضمير المذكور كقولنا كان كذا كذا مما لا يقدح في صحة كونه في قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عاقل يصح ان
 يذكر في جواب السؤال عن الية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب للثواب قال نعمين خلافا للنفدين وبعض

الماخزين فانهم ذهبوا الى انه اولى استعدالا بالقرأة الشاذة في قوله تعالى لولا نزل نايه القرآن بالنصب وقرأة الى
خبر المدنى يجزى قوما بما كانوا كسبون وقرأة عاصم وكذا بنى النونين على اضا المصدر قوله شمة شبهة بالغ على قيل لبا
الفعل الجحول له وكون اسناده الي حقيقة دلى غير مجاز اذ لا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار
الى الجوانب امكان الحقيقة ان الكلام اذ اوارب بين الحقيقة والمجاز فالحل على المعنى الحقيقي متعين لان الكلام بالحقيقة متعين مع
امكان الكلام بالمجاز فانه يظهر ان يقال ان الاسناد الى اسناده مجاز عقلى ولا يمكن المجاز العقلى مع وجود ما هو له ان قلت باى
علاقة ينب الى الزمان والمكان المصدر والمقول بالواسطة فلما انما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل بما كان
موجودا فلان ينب الى ما هو على الفعل مقابل له وكان الاولان عكسين للافعال دى مؤثرة فيها نوع تأثير حتى يعرفها بما كانا
مشبهين بالحل المتقابل اما النسبة الى المصدر فلانه اثر المفعول ذلك لان تركب سير سيرة بدنى قوة فعل سيرة يدان
هذا التحقيق يقتضى فعل النسبة الاية الى ما اثر المفاعيل عنه تيار مقام الفاعل هذا الفعل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو
ضرب في الدار فان النسبة ليست الا ما استغنى عن حرف الجر بمعنى ضرب في الدار لا امرضوب فيها لانها مفعولة
مجازا فانه في النفس في المداخل بل هو اسطة لها في المفعول بالواسطة فلا فعل هناك لان الربط استفاد من الواسطة ربط تحقيق
المجازى بقى هناك شيئا واحدا وان ما ذكره تحقيقه ان يكون نسبة الفعل المتعدى بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة
الى ما هو ينبغي ان يتبين بقيام مقام الساعى واذا وجد نحو مريد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وانما ان نسبة الى سائر
المفاعيل ما كانت بطرقة الفعل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجدى ذلك فعلا قوله
اذ لا فائدة فيه والفاعل محل التعاند يجب ان يكون بانهم مقام محلها وهذا لا يقع الزمان والمكان المجهولان مقام
الفاعل لانه الفعل عليها فعلى هذا وجب تقيده قوله فالجميع هو انما سنده كره قوله تشبيه بالمفاعيل لاداسطة وانما قد نازك
لان النعت والكان معنى مفعول فيه عند المصنف فلا يخرج القول بالتشبيه قال وان لم يكن فالجميع سواء قيل لوقال والبرائة
سواء كان اخضر وظهر بسبب البرائة في سوار في جواره وقوع امرتق اى اعلن واشتبه وقوعها موقفة وفيه ان حال البروائية قد طلت
والتقدير وجود المفعول به وانما الجحول حالها على تقدير عدمه فانتهى بجانها على تقدير وجوده ستر ك مع انه اراد ان يخرج
بروسن حال البروائية على تقدير عدمه ليت سواء اكراد التصريح برروسن قال لان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتبين
قوله اذ اوجز الم قول اى جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان والمكان المغير والمصدر الحقيقة والمفعول بالواسطة ان قلت

ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة معينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به فلا صورة الجوا كما كانت منافية
 بل كما كانت الفاعل اعني المنع مشت ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة قوله سوار في جواز وقوعها مسموع الفاعل لا
 ان هذا القيد مما ينافي اليه التزم بل شبهة يعني انه لم يرد الاستمرار في جواز وقوعها مسموع الفاعل واعتناء وقوعها
 مسموع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون ترتب الجواز على قوله وان لم يكن معنى قوله لان فيه معنى الفاعلية لا تخفى ان هذا الدليل
 لقيض ان يكون الاول باسم باب علمت اولى من ثانياه لا يمكن مفعولا بالاعلام فاعل العلم قوله واما عند عدمه ان
 ان قلت يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه فلا خوف الالتباس بان لان التأخير وان دل على انه
 مفعول ثان لكنه لا كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اولاد هو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع بخبر
 والاشتباه وكثيرا ما يحترق خوف اللبس قال ومنها المسببة عطف على قوله الفاعل قوله او من جملة المرفوع
 بيان لحاصل المعنى لان من التبعيض يحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضافات اى من جملة افراده قوله على ما هو لاصل ميمها
 اى في باب المسببة او الخبر وهو ان يكون المسببة مسند اليه دون ما اذا كان مسند افا نه مبتدأ يصار اليه للضرورة
 ولهذا لم يكن قائم في قائم ابوه زيد مسند الاحتمال ان يكون خبرا زيدا ليس بهذا القسم من المسببة اخبر لانه مرفوع
 كلام تام كالعمل ميان على فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه كما يكلف كثير من النفاة قوله واشتركا في العامل المسمى
 وهو مبتدأ تحريم الاسم عن العوالم اللفظية للاسناد اى اسناده الى شئى او اسناده الى شئى الى قال هو قيل
 اتى بصيغة الفصل الدال على المحصر هنا دون الحديث السابقين مع ان المحصر استفاد من مقام التعريف للزوم اطرا ده
 والتماسه اما لانه اكتفى في محض الحدو به لانه صورة التفسير على صورة الاكتفاء اولانه اراد التفسير بالمحصر ليكون دال
 على من نعم ان اسم الفعل مبتدأ او فيه نظر لان ضيقه بفضيلة محصر المسند لاحصر المسند اليه ولو سلم ذلك ففي تأكيد
 المحصر ان المسند اليه اذ عرفت باللام ففيدة محصره على المسند ولو سلم انها لاصل المحصر مفعول ان اسم الفعل مبتدأ فحده
 فكيف يصح المحصر على زعم اللهم الا ان يقال اراد محصر المسببة الذى اتفق عليه ومن الواجب ان يحل عليه يصح التعريف و
 لا يخفى ان المحصر ليس المراد قال الاسم لم يرد بالاسم ما يعاقل الصفة كما يقتضيه معاملة المصنفه يجوز ان يكون هذا القسم
 من المسببة اصفة مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد قوله او تقديره او اذ اذ ذلك فيا يصح وضع اسم مرفوع قوله
 نحو وان تصوموا مساوا عليهم وانذرهم ام لم تنذرهم قل الحمد قيل اما يصح لفظا التحريم مع انه يقتضى سبق وجوده

لان الحائز واحدا قد ينزل منزلة الوجود كقولك ضيق ثم البير قال النقطية من تنسب نسبة الجزئي الى الكل في قوله
 اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة والكلمات ظاهرة في سلب المعجم لكن المراد عموم السلب اما
 باعتبار ان اللام حلت معنى المجتبه نهار الخفض متضاوا باعتبار ان سلب عموم والمكان عم من عموم السلب لكن المراد
 هو نزول بقرينة المقام كما تقول بان العبارة ان حلت على احد دللنا وعموم السلب في قوله وانما كلمة اللفظ بقوله اصلا ردوا
 من زعم ان المراد بالحوامل اللفظية نوارسج المبته او المجرى بان ان واواته فلا ينقص التعريف بقولك بسبك زيد ذلك
 لان المعنى لا ينقل من الحوامل اللفظية الى ضد من اللفظية كما ان زادا لعل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك
 لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى ذلك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعروف وان التبرع اعم من ان يكون
 حقيقيا او حكما ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على اسم ان بنا على كذا ثم نرفع المحل بالابتداء او قلنا بل جواز
 ذلك معنى على فهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة دفائدة بها التوبة
 اما اولاه فله عمل اسمها في حد المبته او لانا نينا ملاذ غير خاسم لاده استبهت بجواز العطف على محل اسم لا الى اللفظي انفس
 مع انها مفعولة لفظي الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لابل على الجموع المركب من ملا واسمها لان
 النقطية سالت به لا بعد وتر الموضوع وقوله وثاني يسمى المبته قد اشار به الى ان لفظ المبته مشترك بمعنى لا مشترك
 لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضوي واللازم استعمال اللفظ المشترك في معنيين قال او العطف لفظ او لا انفصال
 الحقيقي ومن قال انها من الحلو وان لم يمتشئ لان استقامة اجتماع التسمين بين واما اتساع ارتفاعها فلو ثبت
 كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف يتعقب بقاء في قائم بوجه زيد صدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما
 ذكرناه واجب وعقيدة الصفة ايضا يكون غير المبين كما ان كذا كذا مبتدأ الهماء لا يحسن ان التعريف لا يدل على ذلك
 قوله او جارية مجردا كقوله في فانه في قوة مضمون ان التعريف قال او انه بعد حرف اللفظ او ان استعماله واولاه في
 الحرف واللفظ يكون انفسه مثل فعل غير مبدل وغير ما من كلمات الاستفهام قوله كونه فذكر اللفظ لا صفة
 ولا ينبغي مثل هذا الاعتبار لانه لا يناسب التعريف قوله كذا كذا في معنى وكذا كذا في معنى التمثيل بل وما ذكرناه
 فله واما التمثيل من فلا يصح بان يقول من قائم بوجه لان قائما صفة حاله لان يكون خبر المجرى وما يصلح ان يكون خبر المجرى
 ان يكون مبتدأ لعل مثله بقولك من ضارب زيد على بان مفعول الضارب وقرى عليه ما قوله او ما يجري مجراه بعد خبر

المعطوف اومن بابهم المجاز ذلك ان تريد بالظ معناه اللغوي اى البارز قوله لم يخرج ثمنه على اللغة المشهورة
قوله كون الصفة مبتدأ ثم قيل لم لم يحتجوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قائم فلم يخرجوا تاخير المبتدأ واجاب بان
جواز الوجهين ليس الا فيما كان كل من الوجهين مخالفا لاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في قائم زيد فاعلا خلافا لاصل
وهو جعل المبتدأ اسندا وفي جعله مبتدأ خلافا لاصل آخر وهو تفسير النظم الطبيعي للمبتدأ والالتباس المخذور ليس الا فيما
اذا كان احد الوجهين هو انقلاص نسيب الذن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشتيت والالتباس
قوله اى الاسم المجرد وذلك ان تقول اى هو المرفوع المجرد لانه لا ذاك اقسام المرفوع فلا يصديق التعريف
على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور في هذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم
حقيقه يخرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او انفراديا وبغضه كالحبس وضرب ومن الحان الاسم حقيقة او كمالا
فيه المثال المذكور وبجمله ايضا انه مخرج بجمله وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور
لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقا ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي قيم مقامه الى
بمعنى هو هو نعم بقى امر الجمله اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ بعيد وادى الى صبح التعبير عنه بالاسم قوله فلا يصديق
على يضرب سيفه يضرب زيد وكذا لا يصديق على يضرب في زيد يضرب قوله اى ما يوقع به الاسناد ووثق اشارته
الى ان الباء متعلقة بالايضاح المتضمن بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالاسناد فلا حاجة الى الباء قوله ذلك ان تقول
المراد بالاسناد الى المبتدأ بقرينة انما كان مثلا زمان كما اشار اليه بذكرها معاني العنوان قوله او يحتمل الباء بمعنى الى
قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان الاشبهة بالاسناد الى المذكور في تعريف المبتدأ ان يظهر
لقوله فائدة والا لا حاجة اليه وقد بينا وجه عدم الاحتياج اليه قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ
كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضارب فيه زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه سنده الى فاعله لا الى المبتدأ
مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قايما
للاعراب اجزى الاعراب على الجزاء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون اسنادا
الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسيم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضارب المبتدأ الى شئ اصلا لان الاسناد
هو النسبة النامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست نامة ولانه يصديق على يضرب في زيد يضرب ابوه.

ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد قوله اى تجريد الاسم
 ان قيل التجريد عدى فلا تؤثر فالاولى ان يفسر الابداء بحبل الاسم صدر الكلام تحقيقا او تقديره بالاسناد
 اليه او اسناده الى شئ قلنا العوائل في كلام العرب علامات تاثير الحكم لاموثبات والعدم التخاص بحوزان
 علامته مع ان ما جعله اولى امر اعتبارى فلا يصح ان يكون مؤثرا قوله ليسند الى شئ كما في القسم الثاني من المبتدأ او
 ايسر شئ كما في القسم الاول من المبتدأ او انما يقال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعقد قوله معنى الابداء او اعطى
 في المبتدأ او انما يطلبها على السواء قوله وقال اخرون في الوجود توى عند الشيخ الرضى وهناك قولان آخران
 مكانه قدس سره لم يعبه بها قوله لان المبتدأ او ذات وانما يقال في الابداء غالبا لا يراد انقص بقولك المطلق
 زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فنحن ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية كونه
 عاملا في المحكوم عليه ومرتبه العامل قبل مرتبه المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر
 اللفظي طار و الاعتبار بطاري دون المطرد عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغنى عن الفعل
 فارادوا في الجملة المركبة منها تنبيهنا انقص بالكمال ومن ثم اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم
 الذي يخرج منه شئ مشبه بالمكان قال جاز في داره زيد وانما لم يقل في داره رجل اذ لاحد ان ياتش
 في اماله تقديمه لوجوب تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منه بعضهم لان ما اضيف اليه
 المبتدأ ليس له التقديم وجوزه الغش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدأ انه حكم المبتدأ وقد جاء
 كافاه ورجح الميت قال وقد يكون المبتدأ المكرة انما لم يقدم عليه موضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه
 مع انه المناسب للاصل الذي حمده انما لا يلزم الانتماء ربييه وبين الاصلين الآخرين وسما تعريف المبتدأ
 واذا واد الخبر المفهومين لفظ قد في قوله قد يكون المبتدأ المكرة وفي قوله قد يكون خبر قد يكون جملة ولما يلزم تقديم ما يبنى
 ابتداء على المبنى عليه كما يظهر عند البغضيل قوله والمط المهم القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف
 بلام الجنبس منهم دون الحكم عليها اذ كانت مستفادة من المكرة غير ظاهر قال بوجه اللفظ ما زائدة او صفة
 ولما كان التخصيص مخصصا في امثال الامثلة المذكورة كان الاشبه ان يقول اذ انخفضت بمثل ولعبه ومن
 الى آخره لان لفظ ما يبنى عن عدم الاختصاص قوله يقل اشتركاها واحتمالاتها او يرتفع قوله وحيث وصف

وصف بالمؤمن تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور
ففي قوله مصححنا نشأ لانه لو كان مصححا لزوم صحته للابته اربا انسان لصحة الابته وتفصيله وهو حيوان ناطق وابعث منه
اعني جسمانا ما اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الواحد للتشريك بالفعل الخصوصية الشائبة للمفهوم في نفسه ان
اذ لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن امي باب هو قلنا هو من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشترط ما عن هذا الحكم
فالعموم فيه يظهر من عموم نحو ثمرة خير من جرادة لاجتماع خروج التمدد وبعده ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح
به لعدم صحته الحكم قلنا فرق بين صحته الحكم وصحة الابته فقلنا الحكم بان لا يربط بصفة الاثنين سقيم والابته اربها صحيح
فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جائز من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاز
من قبل الصفة لان الكثرة الموصوثة تتم قلنا الصفة جازت بتحقيق المصحح للتصحيح قوله فان الحكم بهذه الكلام يعلم فيه
ان هذا التخصيص عند الحكم لا يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند الخطاب وفيه ايضا
ان هذا التخصيص منتف في مثل رجل في الدار فينبغي ان يتبع الابته او يمع انه صحيح قوله فثبت وتخصصت سببه
ان المراد بالتخصيص هنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليدها فلا يرد ما قيل من ان التخصيص هنا لان التخصيص ^{ان} التخصيص
لبعض المحال شيئا ليس سائر امثاله قوله فانه لا تعد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جاز فيها اذ اريد بالكثرة نفس ^{الطريق}
فانه لا تعد فيها بل هي امر واحد قوله ونحو ثمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي التفصيل ^{التفصيل}
الطبيعة الجردية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذ فصل على فرد اخر من جنس اخر من غير خصوصية علم ^{التفصيل}
بينهما باعتبار الاندراج في الجنس نعم الكل اولان العبارة كما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع
حذر عن التبريح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابى قوله تخصصه بالتخصيص به الفاعل لا يخص
ما فيه من التكلف لانه جلية بقرته ما ينفى تخصصه نفا وقوله لا يستعمل في موضع ما هو ذناب الا شير ان الكلام محمول
على التقديم والتاخير كما قالوا في ناعت قوله وما يخص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم
ان الفاعل يصير في حكم المعرفة واما ما معنى ان السامع كما لا يتفرعن الاصناف الكلام اذ كان الحكم عليه معرفة فلا يفوت
الغرض من الكلام كذلك لا يتفرعن الاصناف اذ كان الحكم مقدا فلا تخل الكثرة بالافهام قوله قد يكون خيرا لا بالنسبة
الى الكل ايا بالنسبة اليه فشر قوله فيقدر وصف فيجوز ان يكون من باب التخصيص بالصفة ذلك ان تقول ان المنزلة

لستقيم فلاحاجة الى التقدير وقد علمت بما سجدات ما اذا قيل فاقم رجل فان قاما تخيل ان يكون مبتدأ اوله لك فخص انظر
وفيه بحث اذا قام لا تخيل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ اوله ان تقول التخصيص بالظرف لسبعة قوله تخص به المبتدأ
الى المتكلم فيه ان هذا لا يخرج من كل دعاء او ليس مني ويلك ويلك لان الاول الهلاك ولا ويلك لعدم العا
بل سماه الهلاك لك القول بان المراد بالويل دعاء الشتر اطلاقا لا اسم السبب على السبب فيكون التقدير دعاء الشتر
كسعيد فالاولى ان يقال شكر سلام لعناية اصله حيث كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور لتقديم الاسم والمبتدأ
الى المراد اوله قد علم بالخبر لاجازة الهمم الى التثنية اذا سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت ان
سلمت شئت سلام عليك كسجت من سبحان ان معنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قوله سلام عليك فان
يكون معنى سلام عليك بل بمعنى مصدر سلمت الى اى جعلك امرا سالما فالاصل سلامك امرا سالما فممكن تخصيص
بالمستكمل بل بالغائب ان قلت يريد على اختياره ان الامنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفقود قلنا التقدير يحجب الاصل
سلمك مصدر من دون ذكر عليك فلما حدث الفعل مع متناقة وقصر الدوام زيد لفظ عليك نعم يريد على تنزيهه ان لا يظلم
قوله سلام عليك عليك لان ثمرية وسلام عليك بيان ابدل ومقول وعليك خبر منه المعنى مستقيم ان قلت
فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خرب فلا يكون
انعم له ان يقول ان هذا المعنى غير اذ لكن يمكن التزميت بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم اخذ المفسر في المفسر في رد وهو في
فيحتاج الى التفسير اخرى وكذا فاستدل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت سلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحج الى
التفسير لانه مرفقة بان سلمت معناه قلت سلامك امرا جعلك امرا سالما ذلك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ في المفسر
مصدر لك امرا كذا ان سبحان امرا الماخوذ في تفسير تحت بمعنى قلت سبحان امرا مصدره سبج بمعنى نزه قوله وعدل الى الراء
لقد صدق الله وان الغضب يدل على الفعل والفعل على الحدث قوله اى سلام من قبلى في التفسير ما لم قوله مداحا لاجار
عن النكرة على الفائدة الظاهرة في تجوز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا من نفس او تكررت من جهل المخاطب بالنسبة فان كان
بها لاجتماع الاخبار والخاصة بغيره نكرة والكان عالما بها لم يصح الاخبار والكان الخبر عنه مرفقة قوله وهذا القول اقرب
الى الصواب لظهور وجهه وورد الاستعمال عليه كقولك تعجبه يومئذ ناخرة وهل من فريضة قوله يومئذ ناخرة
غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة فكله قوله ولما كان الميراث فيما سبق من خصا بالمفرد قد عرفت

قد عرفت ان الخبر المرفوع يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر بقوله والخبر قد يكون جملة لاشارة الى التسمية وكون افراده
اصلا قال الخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية فكانت تبع جمهور النحاة في ان الانية ولو كانت تسمية صح ان يكون
جرا للمبتدأ ومنهم من ينو اسمكين بالاعمال تحته وقد تبع السيد الشريف هو لا و متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالاً
احواله الابوابيل مثلاً اذا قلت زيد اضرب بطلب الضرب بصفة قائمة بالمكمل ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقاً بطلب
او كونه مقولاً في جملة واستحقاقه ان يقال فيه ذلك قوله ولم يذكر النظرية ولم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل الترتيب
تيد للخبر كما هو المشهور والخبر اسمية او فعلية او لازمة او جملة مستقلة لا اشتغالها على الفائدة ومجملها فاذا لم يكن
فيها رابط لم يكن المبتدأ محلاً لفائدة اصلاً وكان ذكره نحو اسجلان ما اذا كان فيها رابطاً فانه وان لم يكن محلاً لتلك الفائدة
لكنه يصير محلاً لفائدة التي تضمنها الرابط فان الشئ كما يتصف بصفات نفسه فيصنف بصفة ما يتصل به من اجزاء وما
غير ذلك قوله فلا بد في الجملة كدلالة في المفرد اذا كان مشتقاً او جازماً او لا بابتداء او لا بابتداء المشتق نحو هذا القاء عرج كل القاء
المكان المستوي والعرج شجر يمين في سهل وامني هذا المكان المستوي غليظ وكله باكية للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر
مطلقاً من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميراً حتى قالوا امني قوله كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو و
لا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان واجب عند بان في خبر كان منى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت
ان الدلالة على شخص معصياً بمعنى الفعل فلم يكن من الضمير قال من عائد خبر لا ويس متعلقاً باسم لا والاضرب لا اسم شبهه
بالصفات قوله كاللام في نعم الرجل لانه للعهد قوله ووضع المصنف موضع المضمرة كان في معرض التعميم جازياً ساداً لا
نفسه بعبارة يجوزني بشرط ان يكون لفظ الاول معه الاخشى يجوز مطلقاً وعليه قوله تعالى ان الذين آمنوا
وعملوا الصالحات انا لانضيق اجر من احسن عملاً اي لانضيق اجرهم قوله وكون الخبر تفسير المبتدأ اقل لاجابة الى العائد اذا
كان الخبر عن المبتدأ كما في المثال المذكور وقولك سنو لي زيد قائم قوله اذا كان ضمير او ذلك الخذف قياساً اذا كان مجرداً
من في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءاً من المبتدأ الاول لان جزئية بشر بالضمير فتختل الجزاء والجود للتخفيف وهو
الكان المبتدأ الثاني في ذكره كافي الشئ من ان بدوهم وكذا ان كان مرفوعاً باللام نحو ابر الكبريستين ودرهمان التعريف
غير مقصود كما في قوله * ولقد امر على اللينم سبني * ويجوز ان يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر
لا ينبغي ان يفرد منه من خواصه التي لا تتصلح الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفاً وسامعاً ان كان

غير ذلك في الضمير النسب والمجور لا في الضمير المرفوع قال قدس سره الخ لا شك في وازده فشر واهذب
 انقي الاكرا عشر وسعاد الوسق ستمون صاعدا اصبحت اربعة اداد والمذ المن قوله واما في طرفا او جابا مجراه
 الجار والمجور لانه يوافقه في الاحكام وانهما جميعا في النظر اسم لكل من الطرفين والجار والمجور اصطلاحا يجوز ان
 يزيد في الاطلاق كما يظهر من شرح قوله اي خبر الذي وقع طرف زمان ومكان ههنا فائدة لها انهم قالوا ان طرف الزمان
 لا يقع جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجنس ايضا قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الطرف مطلقا
 متعلق بالمحصل الاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى اي ما يقوم بنفسه لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى المحذوف فافهم
 ان يقال لان الزمان لا يتعلق بمحصل العين استقرارا لعدم الفائدة لان لازمة الجزئية طرف للحلقات الكائنة كلها
 فلا فائدة في تخصيص بعضها بمحصلات الاكنة فانها ليست طرفا لاسبغها وفيه ان كون الازمنة طرفا لكل الحلقات لا يقتضي
 عدم الفائدة لجواز ان يكون سابع جابا يكونها معها مثلا فبذلك الزمان تخريف سامع لم يعرف كونه في تخريف لسانها
 ما قاله الشيخ الرضي وهو ان طرف الزمان كان خبر عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او
 اكثر او كان اسم الزمان مكررة في انسابها نحو الصدم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سابع غير المناسب
 للجزئية ويجوز نصبه بوجه بغير خلاف كقولهم فان في هذه ثم للشمس والكائن معرفة لم يكن اللفظ غالبا كالاول وان لم يستغرق
 فالاعلى نصبه بوجه بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر من سلاطات فلما كيد امر الحج ودها الناس الى الاستعداد له حتى
 كان فقال الحج مستغرق لجميع الاشهر واما ما قاله وهو ان طرف المكان اذا كان عن اسم عين فالكائن غير متصرف فالكلام
 في اعتبار رفعة وان كان متصرفا فهو مكررة فالرفع راجع نحو منتهى مكان قريب اي مكانك منى مكان قريب او انت منى
 ذو مكان قريب والمكان معرفة فالرفع مرجوح واما ما قاله ايضا وهو ان كلام طرفي الزمان والمكان يجب رفعة اذا كان
 متصرفا وموقفا محدودا واخبرت بعين اسم عين لانه فائدة تقدير الساتة القرينة والبعيدة نحو ذلك منى ترسخ ومنزكك
 منى ليلته على صفائين اي زوات سادة ترسخ ودم سادة سيرى ليلته في متعلق به لول الخبر اي بسيدة او بسيدة القدر واما
 انتصاب نحو داسي خلفك اوس خلفك فيخبرين واما دوا ويليته فيلحق التمييز عند الجمهور وهو تمييز النسبة اي بدت ترسخين فيترسخان
 مجعدين لها لان الار في املاء واما ما قاله فيقول انتصاب على الحالية ويجوز انتصاب على المصدر اي بعد ترسخين قال فالكثرة
 القام انفس البنية انسى اشهر فان في ملحق موصولة او موصولة قال على انه اي كائنون وانه في قوله مقدر اي في

ما دل عليه جعل التقدير يعني التأويل فيفسح الكلام اذ لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى النظر وذكر الباري في الجملة
 قبل في توجيهه ان الباري زائدة دخلت على التفسير فوجب باب الى ابا والمعنى ان النظر مقدور من حيث ان له جملة ومن حيث
 انه جملة اي مفروض انه جملة لانه عن الجملة اذ ان الباري لا لصاق والمعنى ان النظر مفروض متشعبا بجملة ويجوز ان يكون التقدير
 بمعنى اللحاق يقال قدرت هذا بكذا اي الحق به والمعنى ان النظر ملحق بالجملة الحاق الجزئي بالكلّي واحسن التوجيهات ما في
 الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة استأنه لاننا قالنا كما يحصل والكون له لا لا نظر عليه و
 قد يكون من الافعال الخاصة اذ انما هو اليها عيب المقام ولا يجوز اظهار ذلك على اقيام القرينة على تقييده
 النظر منه واما قوله تعالى فلما راه مستقر عنده فمناه مكانا غير متحرك قوله لا بد من متعلق اتفق النحاة على ذلك
 وذهبوا لان في مثل زيد في الدار نظرية وهي نسبة لا تقتضي الاخرى ومفردا اما النظر فمفردا واما المفردون فهو زيد
 ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع النظرية لا بهو هو والحكم ليس الا بهو هو قلنا لان
 ان الحكم ليس الا بهو هو ولا بد لك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتأويل قوله والاصل في
 العمل هو الفعل القياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين الضرورة ولا ضرورة
 فيما نحن فيه قلنا المتبادر للمعنى من النظر استقر معنى واحد فادانته التقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل قوله
 والاصل في الخبر الا فراد ليتوافق الزمان ولا يخفى ان كفاية الزمان والقوى يقوى الافراد وقوله وجازنا فيه ولا تسارع
 وعدم التفسير كما هو مشعر العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لا قد يجب الاحكام الخفية كما يكون في الشرع
 يكون الى نحو وغيره قوله مستلما اشتمال الدال على الدنول سواء كانت دلالة بنفسه او بما جاوره من امر مقدم عليه نحو زيد
 قائم او امر متأخره فوهم من جارك قوله على معنى وجب لصدور الكلام اي صدور الادعاء او صدور نفسه سائحه قوله كما لا يستفهم
 وغيره من القسم والتمني والترجي وغيره لان ولام الابداء والشرط لا يوجب تضييق مثل الذي ياتي في كلامهم وبالجملة
 ما يغير اصل الكلام ويجعله زواجا آخر وانما يقتضي التقدير لا في سماعه في الكلام الذي لا يغير على اصله فلو جاز ان يحكي
 ما يغيره لم يدرك سماعه اذ اسحق بذلك التفسير او راجع الى ما قبله بالتفسير لا سيما في كلامه من الكلام فيتمشوا لذلك
 فانه قوله وهو نهى بسبويه للاشارة الى انه انما لم يمش المصنف رحمه الله بالمثل المتفق
 عليه نحو من جارك قوله وذهب بعض النحاة بل غير بسبويه قيل لان من زيد معناه لا الجارم انما هو

أو الوصف متعين للجزئية والمقدمة الأولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الجحاط
 يزيد قوله كمنه موقوفة ولا يجوز تكثير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الجلب في دفعه ان من موقوفة لانه في قوله ازيد
 عمرو وخاله ونظري الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب بها تكثير أو لا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز
 كون المبتدأ المكرة والخبر موقوفة اذا كانت المكرة متضمنة للاستفهام أو فعل التفضيل مقدا على خبره والجملة صفة لما قبلها
 نحو مرت برجل فضل منه ابوه قال او كانا من فقير الضابط في جعل احدهما مبتدأ والآخر خبرا ان ما زعمت ان السامع
 يطلب العلم بكونه وصفا للآخرى جملة خبرا قوله ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يحجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف
 اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب الافاعي القامات لعابه قوله او متساويين ^{يقول} لو اريد به التساوي
 في التعريف والتخصيص كما غنى عن قوله او كانا من فقيرين لكنه لم كيف به لذهاب الابهام الى التساوي في درجة التعريف وفيه
 ان مثل هذا الابهام غير مهرب عنه لثبوت في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم كيف به لغوات التفضيل
 قال او كان الخبر فعلا فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل ابن
 في ابن زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يدور نحو فاما الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى لفظه
 لا احتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احرز بها عنه في شرحه قال في ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية لكل باسم
 خبره المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الاو معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ قلنا
 ذلك المبتدأ مشتمل على ما صدر الكلام لا شتما له على النفي او معلوم حاله بالمقابلة على ما سبق ذكر العلم بحال ما بعده
 الا او معناها قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان فاما لم يلتفت الى الالباس بالبدل او انما
 بنا على ان السامع لا يحل عليه الاستدانة عود الضمير قبل ذكر مرجعه و خلاف الاصل قال واذا تضمن الخبر المفرد اى
 نفسه اذ تضمن معلقه لا يجب التقديم مستلحه نحو غلام زيد راكب تقفن في العجادة حيث قال تقفن ولم يقل اشتمل
 قوله كاستفهام قيل الجواب بقصد الخبر مختصر في الاستفهام قوله ^{نقد} بقصد في جملة اعلم ان ما يقتضى صدر
 الكلام كيفية ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شئ من كنه تلك الجملة ولا من ماها من الكلام المغيرة لمعاها كان
 دسرا ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدونها فلا يقال ان من تقر به اضربه واما جواز ترك ذلك الذي ان تقر به
 بتركيب فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى قوله كسبر اللام ويجوز تعها بنا على ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل متعلق

مشلق با لجود سبب عز الجز قوله ببقية تمنع معها تقديمه انما حكم بانقل تقديمه للزوم تقدم الشيء على نفسه فان
 الجز في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور قال في البتة انفسا اذ كان في صفة فلا يجب التقديم
 نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تأخير الجز بان توسط بين البتة او صفة لجواز الفصل بين الصفة والموصوف قوله مثل
 فعلن الجز بالكل انما يجعل الجز الفعل المقدور المشلق من باب تمكن المفعول انما لم يعم طرده في مثل فلا جعل مثله اذ جعل مثله
 مبتدأ قال او خبرا مع ان بشرط ان لا يكون ان بعدا بانما انك خارج فلا اصدقه فانه لا يجب تقديم الجز
 لعدم الالتباس لان الجملة انما لا تقع بين ما وما ثانيا قوله اذ في تأخيرها خول ليس دون تقديمه فانه متعين لان يكون
 جزاء عن المفترق مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون ماني خبر ان المكسورة معنى لصدارتها ولا ماني خبر ان المفترقة معنى
 لانها مرصولة ولا يجوز تقديم ماني خبر الموصول عليه فمعين ان يكون خبرا لان المفترقة مع اسمها وخبرها اولان المكسورة
 بهما والثاني باطل لانها جملة مانه غير مانه فمفترقين الله دل قوله بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا آخر لها او
 جزاء قوله لان كان الذم عن الفتحه وجواز الكل على سبب اللسان لان صدر الكلام ممنوع ان المكسورة قوله او في الكتابة لم يجر
 رفع ليس الكتابة بالتقديم نعم يبعد بالزيادة نحو عمر قال وقد عتقد لفظه للتفصيل او للتحقق قوله وذلك للبعد واما يجب
 اللفظ والمعنى جميعا وذلك البعد واما غير واجب كافي مثال المتن وواجب كقولك بها عالم وجاهل رحب العطف وتوحيدهم ان
 يعطف اولان ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطوف ضمير المبتدأ لان المبتدأ اسم كونه تقدير انما
 قلت في المثال المذكور احداهما عامل والاخر جاهل وانه اجازان لا تجل مانه في لان الجزاء مستند حقيقة فعلى هذا جازان
 يكون قوله قدس سره من غير تعدد الجزاء اخترازا عنه يؤيده قوله فيما بعد وسيعمل ذلك على وجهين قوله فانها في الحقيقة
 خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الخلابة والمحموضة لاثبات انفسها كما قيل بنا وعلى ان الطعنين تنزها
 في جميع الاجزاء فانكسر احداهما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحدود والحامض ضمير المبتدأ وعلى ما قبله يكون المجموع
 ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين ضمير ان قلت فلزم خلوا الصفة عن الضمير فلما جاز اذ المبتدأ الصفة الى شيء ان
 قلت ينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت شيء من الجزئين عند ثبوت المبتدأ وجميعه وما يثبت فلان اجزاء تلك الاحوال
 على الجزئين كما اجزاء الاعراب عليها فان من الاعراب اجزاء على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قائما لا عراب اجري
 اعرابه على اجزائه نفس عيسى بالاحوال اعلم انك اذ انجزت شيئا باحوال اجزائه المقتضى جازان تحمل المجموع في الحكم انفس

واحد قولك للابن هذا السواد بغير فانه في قوة هذا البلق فحكم هذا اهلوا مض وجاز ان تجعل كلامها خبرا
 مستقلا باجاء وصف الخبر على الكل وح يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ قبل هذا الوجه متعين شيئا مطابقة للمبتدأ
 افراد او ثنائية وجمعا وفتح لان مطابقتها يجوز ان يكون كالمطابقة في المثال المذكور انفا ولان الضمير يجوز ان
 يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل ما عالم وجاهل ويدفع الاخر بانه لو كان
 كذلك لزوم ان يجوز مع افراد المبتدأ ثنائية الضمير فموجب تعدد الابعاض قوله اى عز قال قدس سره
 في الحاشية المزاج جامع بين الملاوة والحرقة قوله وفي هذه العمارة ترك العطف اولى ان قلت بهذه الصوة
 مثال آخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا اجل مانع قلنا انه من باب التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله
 وجوز العطف باعتبار تقدم العطف على ما حققناه قوله ولا يبعد ان يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفا على قال
 معنى الشرط الاضافة بانيته اولانية قوله وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضوي ليس معنى الشرط
 سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول كما في جميع اشترط واخرا فلا يريد ما يكمن من نعمة فمن اسر
 لكن الشارح قدس سره فسر بما يوافق كلام المتن في بحث كالمجازاة قوله والحكم به فان الجمل الخبرية
 كثيرا ما تورد ولا يراى مضمونها بل يراى الاخبار بها قوله فلا يريد عليه نحو ما يكمن من نعمة فمن اسر توجيهه لورود
 ان كون النعمة متصفة بهم ليس بالكونها ان اريد ذلك ظ ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من امد الله
 لكونها متصفة بهم قلنا فيه بحث لان من العلوم استناد اللصوق الى ايجاد الله تعالى واعطائه اما استناده الى كونه
 صادرا عنه ومعلوم انه غير معلوم قوله شبه المبتدأ الشرط لما كان المبتدأ جمل في هذا المعنى خالف الشرط
 في جواز ترك الفا في خبره وفي جواز كون الصلة اى الصفة ماضية اريد بها لكنه قليل وفي جواز كون الف حرف
 صلة اوصفه له قال وذلك الاسم الموصول قيل تعريف الجزئين ليعني المحصر معنى حصر المسند اليه
 وذلك لا يستقيم لان المبتدأ الدال على ما والمتضمن بحرف الشرط كمن وما من هذا الباب ولا حد
 ان يناقش في بيان التعريف بلام الجنس يكون المحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كما تعريف بلام
 الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي المحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل
 فحانه قال كما باسم الموصول والحق ان التعريف بمجموعة مقام الضبط ليعني المحصر والتعيين فالجواب الحق

فاجواب الحق ان المراد بضم المبتدأ معنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط
 كما سيحكي حكمها اذ ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمن صحته
 ودخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقص ليست منه رتبة في ذلك تان يظهر قال فقبل او ما في قوله كاسمي الفاعل
 والمفعول الواقعي صلة للام الموصولة قوله وفي حكم اسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانها في حكم
 لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قال والكثرة الموصوفة بهما ينبغي ان يقول به لان العائد
 الى المعطوف والمعطوف عليه باو يفرد قال الذي ياتي في الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد
 جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر قوله او في المدار ليست لفظ او للتدوير بل للتخيير بين العبارتين
 قوله فنقول تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه طائفة من قبيل الموصوف ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت
 تفرون منه يلحقكم اذ رب موت فومنه الشخص فما لا فاه كالموت بالقتل فالمراد الخس وصحة دخول الفاء
 مبينة على العموم اذ يصير شبهها باسما الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا
 قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسما الشرط لما ذكرنا في وجه مخالفة نعم الاغلب في العموم
 قوله لان صحته دخوله عليه ولان دخول الفاء بلا حفظ مثابة المبتدأ بكلمات اشترط مقتضاها التصدير مقتضا
 التقصير لدخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخوله لانها لا تغير معنى الكلام قوله واشترط والجواز من
 قبيل الاخبار انه مبني على النفاذ والربط بين الشرط والجواز فلا يريد ما قيل من ان الجواز قد يكون ناشئا
 قوله لانها لا يخرج الكلام عن خبرية لانه ان يدعى ان ليس ههنا مانع آخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان ههنا
 نقل عن المصنف انه قال في الايضاح سيوري في قول الفاعل في خبر ان بعيد من جهة الضمة والنقل ما نقله استشهد سيوري في
 قوله بعد قوله الذين ينفقون امورهم بقوله قل ان الموت الذي واما الفقه فيبعده من وقوعه في مخالفة الواضحات
 قوله فواحد ما فانه كما قلتم انقلابا لمدح دشمني و دشمن دشنت قال قيام قرينة اللام للموت
 لا للاجل لانه صحيح لا يقتضى دواعي والدواعي مذكورة في علم البلاغة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه
 اصلا لانه ركن اصل في الكلام ونحو الحمد مدح اهل الحمد محمول على حذف الخبر اهل الحمد هو القول بان المخصوص
 بالمدح او الذم خبر مالا يعتد به قوله ليعلم ان حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى لانه قطع عنه وجعل اعرافه

مخافا لا عراب ما قبله لان في الاثنان وتخير المألوف زيادة ثنية وايضا للسلع للاصناف اليه وذلك انما
 يكون لشدة اهتمام به لوج اودم او ترجم عيشني به زيادة اعتداجه لكانه اراد ان استازين الصفات بالمرج والفرج
 او الترجم ولو ذكر المبتدأ المسمى في صورة الوصف فلم يبين بانه في الاصل وصف ثم غير قوله في مقول استهل البصر
 قيل الاستهلال ماه نويدن وبانك كردن وكلما استقيم قال الهلال ماه نو تاسه شب وبعد القمر قوله
 لان مقصود استهل تعيين شئ اخر لا تعيين الهلال بالاشارة قوله ولئلا يتوهم نصب الهلال برأيت او
 ارأى وذلك لان لاصل في المفردات الوقت قال خرجت فاذا اسبح الفاء للتعطف حملا على المعنى اى خرجت
 فاجأت كذا وقيل جوا الشرط ولعله اراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجاة اسبح لازمة لخروجي وقيل
 زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الصحيح انما قال ذلك لانه فيه خلافا قيل ان اذ اطرف مكان خبر
 عن اسبح وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا اسبح في اباب وجعله لا تعسف وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضى
 اى في وقت خروجي حصول اسبح وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجبة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما
 وعامله محذوف اى فاجأت وقت وجود اسبح وفيه انه يلزم اخراج اذ اعن الظرفية لانه محذوف به فاجأت
 اللهم الا ان يقال فاجأت تنزل منزلة اللازم ولوقيل ان اطرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجه الآخر والعامل
 فيه فاجأت لم يلزم اخراج اذ اعن الظرفية لجواز ان يقال معناه فاجأت وجود اسبح زمان الخروج قال فيما التزم
 يقال التزم الشئ فان تزم اى قبل ملازمة قوله في تركيب الاظهر محجب اللفظ ان يقال اى في خبره واللازم
 خلوا الجملة عن العامل محجب الظاهر لان ضمير في موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا محجب اللفظ لان اللفظ ينساق
 من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فبغني غناء الضمير قوله وذلك في اربعة ابواب لا يقال هناك قسم آخر وهو
 ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر محجب الظاهر بل محجب الحقيقة ليس الا الظرف
 والتقدير ليس الارعاية ام لغا في ليس هم من باحذف الخبر والقرام غيره مسده قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه
 ولولا بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب قوله ولولا اشترطه الا ان لا يردوا منى بنود قوله هذا على مذهب
 البصريين فان لم يسم كلمة غير مركبة من كلمتين كما يترأى وفيه ذهب لسماعى لان لولا لو كانت مركبة من لولا لا استغنى
 ولا انه في لم يجب حذف الفعل الراجع بعدها الا اذا اتى بمفسره كما هو شأن الاضال لواته بعد ادوات اشترط

الشرط وجب تكرار الان اللفظة لانه دخل على الماضي في غير العار وجواب القسم المكرر في الاغلب قوله
 وقال الفراء ولو لا هي الرانعة لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ولا يخفى ضعف قوله منسوب الى الفاعل او المفعول
 قال الشيخ الرضوي بدل منسوباً الى الفاعل او المفعول والى الفاعل والمفعول نحو تضاربنا قوله وبعده حال مفرد
 كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على الاصح قوله واكثر شرب السويق ملوناً السويق ميت
 قال قدس سره في الحاشية السويق تابل افضل قوله واخطب ما يكون الامير قائماً اسي خطب كون الامير قائماً
 لا خطب اوقات كونه والكان ان شائع تقدير الزمان مع المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون
 مصدر او عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية حازبه التقدير ايما كما مخرج به الشيخ الرضوي حيث قال يجوز رفع الجمل
 السادسة من الخبر عن فعل المضاف الى المصدرية الموصولة بكان ويكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربني في
 قائم وذلك لان نسبة الخطب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف
 الى الشيوع تقدير الزمان مهاد شيوع الاسناد الى الفظ مجاز نحو نهاره صائم ويؤيده اخطب ما يكون الامير
 يوم الجمعة قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربني زيد اذ كان قائماً فان كان الخبر عن ضرب زيد يكون
 مقيد القيامة لا يكون الاعد حصول الضرب ووجوه زيد وانما لم يفت بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائماً يكون
 ح حالاً عن معمول المصدر فان قاله المصدر كان مبنية مذهب الكوفيين وسجى نطلانه والكان عايد حاصل لازم اختلاف
 عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا كان لم يلزم شئ من ذلك لان قائماً محال من ضميره
 الراجع الى يومين تمه الخبر وقد نقض في لزوم الاتحاد فثبت على انه اوجه آخر قوله ثم حذف اذ مع شرط سمي بدفعها شرطاً
 والحالت اذ اطرقت لراحت معنى الشرط واذا انه للاستمرار كما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا وتولوا فيه لكلفات
 كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العذول
 عن ظاهر معنى كان انما قصه الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذ كان قائماً ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال
 مقام الفظ انتهى انما عدلوا عنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا كناية لو كان خبراً لم يسمع ترفيعة
 مرة ولان اللحن في الجملة الاسمية الواقعة موقف هذا المنصوب لازمه ولو كانت خبراً لم يلزم الواو لان دخول الواو
 في اخبار الافعال الناقصة ليس التشبيه بالحال فكذلك لا يقتضي اللزوم قوله وتقييد المبتدأ المعصوم وعمدة اتفاقاً

وذلك لان اسم الجنس المرفوع اذا استعمل ولم تقم قرينة تحضه بنصب ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستعارة
 للتزيح بلا مرجح قوله وذوب الانحش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع جازم محموله وذلك متمنع عنهم لان في
 قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته قوله اى ضربى زيد اضربه اى ضربى اياه الا
 تهر الضرب المقيد قوله الى ان هذه المبتدأ الاخير له كما في القسم الثاني من المبتدأ قوله كونه بمعنى الفعل يؤيده
 امتناع تأكيده بكل وامثلة وامثلة تصديقه قوله والمعنى ما اضرب زيدا الا قاما لا يخفى ان استفادة المص
 على هذا التقدير غير ظاهر قوله وتامتها كل مبتدأ قال الشيخ الرضى الظاهر ان حذف الخبر في مثل غائب لا واجب
 قال الكوفيون ان الواو مع باء الخبر لانها مبنية مع ولو اتى بمع كان خبرا فكانها مفعول به وفيه ان المعطوف لا يصح
 ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعزاه بقول عن الواو لان مع اذا رقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى
 بانه بل يكون مضموبا قال وكل رجل وضيقه قال قدس سره في الحاشية لضيقه في اللغة العناء التي هي الارض
 والنخل والتماع وهما كناية عن مصعبها معنى الضيق انتهى الضيق كادوشية كرون صراح ان قلت لا يجوز رجح الضمير
 في ضيقه الى كل الظهور فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصود قلنا المقصد واضح فان المعنى ان كل رجل
 مع ضيقه ذلك الرجل قبل في ترجية التقدير لكل رجل مفرد هو وضيقه معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سادسا الخبر فيه
 انه يلزم ثلثة امور حذف الموكدة وجواز الرفع والنصب في ضيقه كما في بحثنا وزيده ودمم الانذار في القاعة فلهذا
 لان ضيقه ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يجاب اما عن الاول بان حذف الموكدة مع الموكدة جائز واما عن الثاني
 فبان المفعول معه لا بد من نخل غير الاول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد المعطف على المبتدأ انظر الى الصورة
 قوله اى كل رجل مقول مع ضيقه كما تقول زيد قائم ومردوا نالهم عقل كل رجل وضيقه مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر
 مشتق فلهذا بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ زيد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادسا الخبر لانه من تمة
 المبتدأ قبل هذا الخبر ضيقا جنتية كونه خبرا من زيد وجنتية كونه خبرا من ضيقه فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقال ضيقه
 سادسه وكفى في انبائه جنتية واحدة قوله ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به ومتقنا القسم فان تعينه لا يدل
 على تبين الخبر فخرمانه اعد لافضل كذا لا يجب حذف خبره قوله نحو لمرك لا فعلن كذا استعمل لمرك في قسم السؤال
 نحو لمرك لا فعلن قوله اى من المرفوعات اشار به الى ان قوله خبران وانواتها مبتدأ ومخدوف الخبر فخرمانه استعمل

فنقول هو السند ابتداء الكلام بمحتمل ان يكون السند خبره وقوله هو ضيغة الفصل وانما نقل منها لانه في الاصل خبر
 المبتدأ فلم يفيض بما هو مشعر كونه ابدا على حدة قوله اى شباهاها استيعار الاخوات للشباها والنظائر لما فيها
 من التقارب والتأثر كما بين الاخوات قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوازل عن عملين قوله
 لانها اما شابهت ولان اقتضاها للجزئين على السواء فلا ولي ان نقل فيها قال بعد دخول احدها الحروف زاد لفظ
 احد ليصدق التعريف على كل من فزاد المعرف ان قلت المعرف النحان مجبور اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدق
 عليها لانها ليست بعد دخول احدها والنحان كلام من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد
 احدها قلنا المعرف حقيقة خبره الباب وذلك ان بقاير المضاف اى خبر باب ان واخواتها او يجعل قوله ان واخواتها
 مجازا عن هذا المعنى وانما يحمل كلامه على توزيع تعيين تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف وان
 المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يراى اثر فيها لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى
 فلا شائب مما ينهها الى مما ينهها فان تأكيد الحكم مثلا ينسحب الى الحكم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينقض التعريف قوله
 بمثل يقوم وبخبر المبتدأ الذي بعد ان المكشوفة بما اوجدها من الخفة الملقاة قوله حتى يردانه يجوز ان يقال انه وان يقال
 زيد اضربه ولا يجوز ان يقال ان زيد اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيد لان الاستفهام ينافي
 التحقيق قال الان في تقديمه حتى العبارة ان يقال الان في التقديم لانه استثناء عن وجوه اشبه ووجه الشبه يجب
 ان يكون مشتركا بين المشبه والمشببه والقول بربيع الضمير الى المتكلم بعيد قوله والا اصل ان يتقدم كما مر في قوله و
 الاصل ان الى الفعل قال الا اذا كان ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الان في تقديمه في كل حال من احوال الخبر
 الا اذا كان ظرفا وجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام وانما اصل ان اخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ
 في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك لان كل محدث لابد ان يكون
 في زمان او مكان فصار النظر مع الشئ كالقريب المحرم للشخص به جل حيث لا يدخل غيره من الاجنبى واجر الى الجا
 و المجرور مجراه لمناسبة للنظر او كل ظرف في التقديم جار ومجرور قال خبر لا التي نسى التيسر اذا دخلت على
 المكرة وانما علمت عمل ان لانها تشابه ان في افادة المباشرة فان لا لمباشرة المعنى وان لمباشرة الالباب فيكون
 من باب حمل النظر على النظر وقيل لان لا تعيق ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله انما عدل قال المصنف

ليس تمثيل النخاعة بل رجل طرف حسن لان الطرف في اللفظ صفة اسم لان خبر لا يخفى كثير او المثال ينبغي
ان يكون ظاهرا فيما يمثل له وفي مثال لا يتحمل طرف الا الخبر لان المضاف المنفى بلا لا يصف الا منصوب واعترض
عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الاخرون فذهبوا الى ان اللفظ حملا على المحل كما في قوله اسم ان قوله على ما هو
انما قال يجوز ان ترفع صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة قوله لان الطراف لا يتقيد بالطرف ونحوه من الحال بدون
سماجة قوله مثلا يلزم الكذب وانما لم يلزم الكذب لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا اسود والاصل
نفي كون غلام رجل جامعا للطرافة وكونه في الامر ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتراب على
احدهما ولا يمنع الاقتراب منها على غيرها فاما امتناع الاقتراب على الاول كان في ذلك قوله لانه النفي عليه لان
النفي يقتضي منفياد لانه لم يكن بينهما قرينة خصوص حمل على اخر شامل او لان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد
من لرفع الوجود الرابطي سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اى لا يظهر من الخبر في اللفظ قال الاله لى الاوى
من اين هذا النقل ولا يخفى انه يجب اثباته اتفاقا اذ لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند بنى تميم يجب الحذف
وعند الحجازين يجوز قوله او المبدأ الاصح هو الاول قوله فيقولون منسى قوله اى فيقولون من اسماء
الافعال وزيفه المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ما يدل ايضا
على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم اى وذلك لدخولها على القبيلتين الاسم والفعل قوله اى عمل ليس
المفهوم من المثال ومن قوله شبهتين بل لا يشبهها بل ليس بشيء كونهما عالمتين عليهما بصحبة اجرائكها عليها ولكن تقول
الضمير راجع الى التشبيه المحجب لعل قوله قليل او على خلاف القياس قوله على مورد اسماء قالوا وهو اشعر
قوله من صد قال قد سهره في الحاشية الصدود الاعراض والبرائح الزوال والضمير في نيرانها
للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فانزال الى عنها باعراضى عنها قوله اى لا براح الى لقائل ان
يقول ب ان لا ليس لنفى الجنس ثم يجوز ان يكون براح مبتدأ لا يقال يلزم تخصيص المبتدأ المكرة ولا حاجة
لاسم لا الى التخصيص فانه كما سمعنا لاننا نقول يجوز ان تخصص بتقديم الخبر فان كان فقد الخبر مقدما
وبالعموم نحو ما اخبر سرك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضى المكرة في سياق غير المحجب للعموم
اللفظ سواء كانت مع لا او ما وليس اومع الاستفهام او الهنوي ويحتمل ان يصر عن الاستعانة بالقرينة

بالقرينة فنقول لا يصل بل جملان هذا اذا لم يتقلب اسم لا اما اذا تعصب وانفتح فانصح نص في العموم فلا نقول لا يصل بل
 ر جملان قوله ولا يجوز ان يكون المعنى الخمس قال الشيخ الرضوي ان لا يصل عمل ليس لا شاذ ولا قبيح سالم يوجد في
 كلامهم خبر لا منصوب بالخبر فالاو ان يقال لا في لا بل راح المعنى الخمس يجوز فيها بعد ما الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذو التكرار اما
 مع الفصل بينها بين مفعولها ومع المفعول قوله ولا لم اره يعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي
 من حيث انها علامة له فلا يمتثل لظرو التعريف بمبهمات في مررت بمبهمات قوله او حكما كما في المشبه بالمفعول
 فان المشبه بالشيء يلحق به ومن عداده قوله نصرة اطلاق صيغة المفعول عليه اي صحة اطلاق المفعول بالشيء
 عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة فاعلم ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل فلان المذكور مفعول
 اما العين ذلك الفعل والغيره وتجي على الاول ان الفعل نسبت بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين
 احد المتبئين وعلى الثاني ان المصدر يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعول حقيقة وان لذلك الفصل
 مصدره ان يكون مفعولا للفعل آخر وكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا لاختصاص بالنسبة الى
 ذلك الفعل كما في مات موتا وطال نظام طولنا فاعلم ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفراء بل
 هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل فاعلم ان يند ان ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما
 يكون مطلقا فلتعريفه عن القيود التي يقيد بها غيره من جنسه ولا ينبغي ان يحل لا يظهر وجه التسمية ولا التقيد بالقيود
 فالاو ان يقال انما تتجارت الشئ الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد
 صرح السيد الشريف قدس سره في حاشي الرضوي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق
 بقرب من السامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ما خذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر
 تاثيرا كان او تاثيرا لا لغوي يكون مفعولا الا انه حاصل لمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث يقول و
 المراد بفعل الفاعل الى آخره قوله جملات المفاعيل لا بل راح حسرة النحاة المفاعيل لما اخذت قال الشيخ الرضوي يجوز
 ان يجعل الحال واحدة في المفاعيل يقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ الجمعي في جاري زيد راكبا فعل مع قيد راكبا
 الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اشراد التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد
 ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل ولا بالذات والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبتدئة

الجهة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان به فاعله او مفعوله ان خرج من امره على سبيل الاستحسان من جهتها
 اعني من ان قلن المفاعيل بالفتل بالذات وقلن غير بالواسطة يظهر توجيه جعل الضرب في المفاعيل صلا في غيرهما
 بقا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها ابي لا يصح اطلاق المفعول النعوي عليها فلا ينافي اطلاق المفعول
 العرفي على الخمسة ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد واستلزام صدق
 المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات مسمى مشتمل به وله وجه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام قال فان قيل فاعله
 فعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المفعول قوله بحيث يصح اسناده اليه اى على تقدير ان كان
 شيئا او سو او كان بطريق النفي او الاثبات فلا يطل اللزوم بل ضرب ضربا بشيئا قوله لان يكون مؤثرا فيه كما
 ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الاشتراك الاتية قوله وانما زيد لفظ الاسم قبل انما زيد ليخرج ضرب الثاني في
 ضرب ضرب لا يشئ فاعله المستكتم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم فلو قال فاعله
 كان في قوة اسم فاعله وبانه ان اريد بفعل ضرب قوله والمستكتم به اتجه عليه ان الفعل لا يتبادل القول بل هو يعاقله في
 اصطلاحهم ولما لم يكن داخل في فاعله لم يخرج الى اخره بقوله اسم واسلم التبادل فهو باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج
 به وان اريد بفعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان نقل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون
 مدلول تضمني وهم لا يجوزون صفات المدلولات التضمنية على ذواتها نعم يجوزون صفات المدلولات المطابقة على ذواتها
 كما يقال ان ضربا في ضرب ضربا فاعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انما تخار الشئ الاول ونقول متبادل القول قطعا
 والا يخرج مثل قلت قولنا لفظ ضرب باعتبار انه مقول ليس بسامان الالفاظ ليست موصوفة لانفسها كما حققه السيد
 الشريف قدس سره فاحتج الى اخراجه بقيد الاسم قوله لان فاعل المفاعل هو المسمى لقائل ان يقول لو لم يرد النص
 لانهم يجوزون صفات المدلولات المطابقة على ذواتها كما في سائر حدود المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها
 وغيرها ما في حكمها كالاولى بمعنى التملك اراد بالمصدر اسم المحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لانه من مصدر اذا
 برجع وهو محل رجوع الفعل اليه لان فاعله من على نوب البعيرته او محل رجوعه الى الفعل على نوب الكونية وقد يطلق على
 المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا وح اما ان يدل على المحدث
 نحو اويل ادلايل عليه لكن يصيد عليه تخويفه انواعا والمهمة الفاعل قوله وهو اسم مسمى ان الفعل الاصطلاحي

الاصل على المذكور الحكم وذلك لتقسيم ما باعتبار كونه مذكورا وهو شرط باعتبار كونه فعلا كما اذا بقوله او ما سطرنا
 على قوله مقدار في الفعل المذكور كما شمل المقدور والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد به ان معنى الفعل شتم
 عليه انه لم ير واشتغال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والاخر يخرج مثل غلبت جلست وضربت شيئا اذا كنتي به عن الضرب
 بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم او انه ذكر من حيث انه بيان للجزء وتحد
 سه ولا يخفى خروج دخول الثالين وخروج كرهت كراهتي لان الكراهية التي هي مدلول للفعل متخايرة لكراهت التي هي
 متعلقة في التحقيق تقدم واما خبرها فاذ كان يخرج ضربته ناديا لان الضرب والتكلم هو التاديب يجب التحقيق لكل لم يذكر
 التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه علام له يقال بقرينة الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهتي
 لما حاجته في اخراجها الى اعتبار القرينة السابق لانا نقول في الاتحاد من تمته السابق وتوابعه فلا منسب لاعتباره بدون
 اعتبار اصله قال التاكيد اى التاكيد ما هو المستند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه التاكيد الضرب المدلول عليه بضربت
 لالتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلا قيل ان التاكيد الفعل كان مسانحة وفائدة دفع توهم البهوت ودفع توهم التجوز
 وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اى تكلمه بذاته لا بترجمان لانه امره بالتكلم لموسى عليه السلام قوله ان لم يكن
 في مفهومه زيادة على فهم من الفصل المصدر المعلوم بلام الجنس النكاح للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يقيد التنوع
 والعدد والنكاح للتنوع وجب ان يقال بدل على بعض انواعه على الزيادة غير العدد وقوله ان دل على بعض انواعه او
 كلها سواء كان النوع مفهوم ما يخصه او بموجبه وسواء كان مفهوما من الصنف مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدون
 نحو عمل صالحا او من لام المهد او من الصيغة نحو ضربته او ضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقري وغير الدالة
 على صفة الصدق عليه نحو ضربته او اعاوكل الضرب او بعينه ونحو ضربت اى الضرب وقد مت خير مقدم فان اياها اسم
 التفضيل بعض ايضا فان اية ذلك ان نقول انها صفتان بل صفة مقدارى قد وما خير مقدم والضرب اى الضرب
 اى الذى ينبغي ان يقال عنه بانه اى ضرب هو قوله ان دل على هذه اى وحدته او اكثرته بموجبه او بخصوصها سواء
 كان العدد مفهوما من الصيغة او اللفظ لاول على الحدث حقيقة نحو ضربين او مجازا نحو ضربتين او اسو اطلاقا اى ضربت ضربين
 او ضربا بالسوط هو مجاز عن الضرب بلالة الالية ولا يخفى ان النوع ايضا او غير مفهوم من الصيغة نحو ضربا اكثر او من
 العدد والصريح مع ذكر تميزه ونحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدهم ثمانين جلدة او بدونه نحو رايته الفاعل هو رايته

ذلك ان تقول انه صفة مصدر مخدوف او رتبة روية الصا قوله لانه وال ان كنه اقل وال انظر في العبارة ان
 يقال لانه وال على التامة لانه لا يفتقد في نفسها بخلاف فردها فخصيصا كان ونوعا فانه قابل لذلك ولهذا اجاز
 ثنية اخويه وجمعها لارادته الفرد منها قوله ابو العبد لا يفتني في مقصده والمصدر يتجدد الامثال من غير تحلل بالماضي
 فلو قام زيد وانما ولم يحل في تلك الاوقات كان ذلك تاياما واحدا قال وقد يكون قد بينها للتقليل لانه وان كان
 كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان لفظه او لكثير مجازا كما في قوله تعالى قد نرى قلبك وجهك قال غير لفظ
 روح كان الملح وادكه كما كان لفظه قوله اي متنازه اللفظ عنه وهو ما مصدر او غير مصدر وقد مر اشكته ومنها الضمير
 الرابع الى مضمون عالمه او غير عالمه نحو يد رسه اي الدرس والعجني الغرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة في المثال
 الى غير مضمون عالمه نحو عجني ضرب في ضربت ذلك قال مثل قدت جلوسا وقد غرق بين القعود والجلوس فان القعود
 للقيام والجلوس للنائم قوله نحو انبتت امرنا فانه مصدر نبت فجعل مفعولا بانبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جلدوا
 نبت وانه مطاوع له لانه جعل معنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى التنبيت كما السلام بمعنى تسليم وقيل انه ليس من هذا
 الباب لانه ضمير انبات قوله كسيرة يدية بقدر له عالمه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثله قوله تعالى
 لا يضره شيئا اي خرا قليلا قال كقولك لمن قدم خير مقدم ورح يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن يمضي الى السفر ورح
 يكون دعاء او قوله له حكم ما اضيف اليه لا ذكرنا من ان بعض ما اضيف اليه قوله اي ساعيا موقفا يعني ان العلم بموجب
 خذ ليس الا من طريق السماع بخلاف الخذف القياسي فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابط فيكون
 قياسا استدلاليا قايلا سماعا مصدر فعل مخدوف اي يسح خذ وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس على خذ وجوبا
 قياسا وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة للخذف قال نحو سقياها كلها دعاء واما بلام التعريف ايضا
 كذلك الا المحمودة فانه قد يكون خبرا قال وجد دعاء عار عليه بالذل وتقيح الحال والمجروح بالذل المهلة قطع واحدا
 من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظه او كما في الرضي لكان ظهر قوله ومضمون ان وجوب الخذف اه قال شيخ
 الرضي الذي اى ان هذه المصادر واماها اذ ابرن فاعلمها او مفعولها بالاضافة او جوف الجر ولم يقصد بها بيان
 النوع وجب مفعولها محسن قايما واذ لم يكن لم يجب وذلك مثل صفة امر وكتاب امر وسبحان امر
 وليك وسعديك وسخا لاي بعد الوجود ذلك واما انتصاب مثل قولهم حدثت محمد فليس على المصدر بل مفعول

مفعول بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة في حد بيان النوع اى الحمد الذى ينبغي كفى قوله تعالى
 وقد كرهوا كثرهم قال منها ولم يقل هي كذا اوله لان الواضع لا يختص فيما ذكر فان منها المصدر الذى يقتضيه
 به التوبيخ نحو اتقوا الله والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اتقوا الله والناس قيام قال ما وقع مثبا بعد
 الخ انما اشتراط كون المصدر مثبا بعد نفي او كونه كمر لان المقصود من مثل هذا المصدر انكره رصف الشيء
 بما دام حصول الفعل منه ولزمه له ووضع الفعل على التبعه ويزايد وضعا وان لم يناد استملا لان المضارع
 قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبر نحو ما ريد الاسير وزيد سير ليعلم عن
 الحكم معنى الحدوث راسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني زيادة المبالغة رفعوا
 بعض المصادر التى يجب حذف عاملها نحو الحمد وسلام عليك قوله لو اريد نفيه اه ذلك لفوات المحر الذى
 عقده بوجوب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبا لكن لم يكن بعد نفي قال داخل قيل صفة نفى والاظهر ان يقال
 صفة لكل من نفى بمعنى نفى قال على اسم مبتدأ او منسوخ ابتداءه بالعامل قال الشيخ الرضى دخول النفي
 على الاسم ليس شرطه ليجاز ان يكون في نحو ما كان زيد الاسير او ما وجدك الاسير البريد انتصاب المصدر
 على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد فاشترط ان يكون ناصبا غير اعني شئ لا يكون
 اى المصدر خبر عنه قال لا يكون خبر عنه بل ما ويل ومبالغة قوله لانه لو كان خبرا عنه اه ان قلت هو ليس مفعولا
 لانه مرفوع فلما المفعول قد يكون ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا عين موضع الرفع
 والنصب لا تفوت ولا ينحى انه لو اعتبر شرطنا في المصدر كما اعتبر بعضهم سلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره
 قدس سره انب بالمقام قوله اى في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا يفيد هذا القيد الا استحلف قوله نحو كنت
 الذك شكسته ان قوله وانما جرح بين الضا على ما يمكن لا يخفى انها قد تختصان نحو ما زيد الاسير اسير ارح ينبغي ان يقال
 ان الحذف اوجب قال الاسير البريد البريد يك قال ومنها ما وقع تفضيلا انما وجب حذف الفعل بهما
 لانه لا محالة المتقدمة على المصدر الذى ينقل الذهن منه الى غاية التى هي مصداقها وفيها مقام عوامها قال
 لانه مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فاما قراءة بعد او بيا ويشترى طعاما فاما بيا واما اكلها
 قال مضمون جملة يخرج نحو سفر يصحح صحتها او يتم اغناها لا يخرج نحو سفر سفر اوريا او سفر بعيد لان العلم بقر

والبعيد ليس من انما السفر بل من انواو قال مقدمته بيان للواقع او احترازا اذا جوز تقديم القفيل نحو انما تنون
 من او تفدون فداشده واقوله مصدرا اي المصدر المفهوم منها قوله وبآثره فخره اي غايته وانما سمي
 غايته انتهى اثر لانها تحصل بعده كالآثر الذي يكون سببه المؤثر قوله اي لان شبيهه به امر اي لان شبيهه با
 ناب منها به امر فانه الواقع بعد الجملة تجب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطه اذ ذكر
 المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضع فعلي هذا الوفسر قوله ما وقع
 للتشبيه بموضع مصدر وقع لان شبيهه به امر سلم عن انما فاشته قوله عن تخوليد صوت صوت حسن قال سيبويه
 يجب في مثل الرنح على انه بدل او وصف لكونه مع وصف كاسم كما جعلوا الحال المؤنثية حال لان في وصفه معنى
 الحاليتة ولذلك لم يحذف اليه كيد الفطيا لانه فعيه لا لا فعيده الاول قال الشيخ الرضي لا يمنع غدي ان يكون تايكيا
 واذا ترك المصدر واتي بالوصف نحو صوت حسن فالاولى الابلع ويجوز الغضب على حذف الموصوف قال علاجا
 ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولذا قال ولا من شطر آخر هو ان يكون الاسم عارضا
 غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدرا عنى الحديث فيخرج نحو يذير يذير هذا الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو حركة
 في المقولات حركة المحسوسات بخلاف اشتراط لونه علاجا فانه ايضا يخرج قال شتله على اسم انما اشتراط
 ذلك ليدل على الفعل المقدرا فان الجملة باسمها على الاسم تدل على نفس الفعل باسمها على صاحب تدل على
 مالا بد للفعل منه اعني لفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تعني غناء التقدير حسنة الشيخ الرضي ان قيل لم يجهلوا
 الاسم المذكور عارضا كما قال بعضهم اجيب بان عدم اسم لا يعين الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويسمى ذلك مرث
 به فاذا له صوت لازم قطع بوقوع الصوت وان الصوت ليس قطعا بوقوع قوله واحترز به عن نحو مرث بالبدل فاذا
 به صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي الاول في مثل الابلع باح يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه لان الجملة
 المتقدمة ليست اذن كالفعل نحو مالا بد للفعل منه وقد اجازوا الضب فيه على الحال والمصدر لكن لا يجب حذف
 العامل قال فاذا له صوت صوت حمار جازا انصا به على الحاليتة على احدنا يولي الوصف كما سنذكره وذو الحال
 المستكن في له واجاز غير سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او ضعف اما على ضعف مضاف اي مثل صوت حمار
 كما ذهب اليه الخليل ويجوز التعريف بان يقال صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف بالاضافه ورو عليه سيبويه بانه لو جاز

لو جاز هذا الجاز به قصير الطويل اي مثل الطويل والما على انه جامر ما وول المشتق اي مكر فاذا عرفت كان بدلا او عطف
 بيان لا غير قوله من صلات اه عيني ان صوته جاز مصدر بمعنى التصديت عيني بانك كردن فلا حاجة الي
 القول بانه اسم بمعنى واذا انه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله بصوت من التصديت
 قال وضراخ بانك كردن قيل هو اتم استعمل استعمال المصدر قال ما وقع مضمون جملة حال وخبر لوقع على انه
 كان وهذا الظاهر عيني قال لا محتمل لبا غير اهي لا محتمل للجملة من المصدر وغيره فحمل مصدره يمي وغيره مفعول قال غوله
 على الف درهم وخبره على متعلق به او على العكس وكل وجب لفظي ومعنوي ومن هذا القبيل قول الحبيب السدي اكر دعوة الحق
 اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه ايضا ان زيد اتم قسمه لان شيئا بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام
 السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابلها
 لنا فيها معنى الفعل قال ويسمي هذه التسمية من المتأخرين قوله لانه انما لو كلفه ودانه كما لو كلفه ضربا في ضرب ضربا بفنفس
 الا ان الملوكة هنا مضمون المفرد اعني الفعل وفي سلكنا توكة مضمون الجملة الاسمية قال ما وقع مضمون جملة بها تحمل غير
 احترز به عما اذا وقع مضمون مفرد لا محتمل غير نحو القهقري في رجع القهقري فان الرجوع يحتمل القهقري وغيره وهو
 مفرد قوله من حتى حتى اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حتى الامر معني تحقق وكان منه على يقين فالقصد من اثبات كونه
 على يقين ودفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر
 اي قولنا حقا لما قاله الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة الموردة للملوكة لغيره اما صريح القول او ما في معنى القول قال
 السدي قال ذلك عيسى بن مريم قول الحق ونحو لا فعله البته اي عطف بالفعل وخبرت بقطعة واحدة ليس فيه تردد
 بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعان واكثر بل بقطعة واحدة لا شئ فيها النظر وكذا قوله هم
 البته اي خبرت بان فعله قطعت بقطعة فالتبعية بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعلم اي القطع المطلقة
 التي لا ترد فيها فنقول التقدير الاصل شيئا هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها فقلت هذا المصدر مفعولا
 بقلت بيا بالمتنوع فالقول انما ص بادل الجملة المتقدمة لان التكلم او التكلم بجملة فم قوله قال ويسمي هذه ايضا
 من المتأخرين قوله لا محتمل اليه ذب المصم وزيف بفوات حسن التقابل لان اللام في تأكيد النفس للصلة لا لاجل اللهم الا ان
 يصرف عن الظاهر ويحمل لاجل كما قال قدس سره وعلى هذا المعنى اه قوله اصله الب لا البى من التلبسية

لا بها مأخوذة من لبيك قوله فحذف الفعل اه كل ذلك لغيره المحجب بالسرقة من التبيين فيخرج لاستماع الامر
 بحيث يثبته قوله ويجوز قيل اصله باده وهو مفرد وضيف الى المضمر فقلت القار اكلدى وليس شئى بقا ياده مضافا
 الى المظهر قال المفعول به قال المص انما سمي به لانه يقع الفعل به او يعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل
 او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال قوله ولم يذكره اى الاسم ولكن
 ان تقول لاحاطة اليه لانهم يجوزون صفات الدولات المطابقة على دولها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسما والاسماء
 متساوية تكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقة بل من صفات مدلولاتها التضمنية
 قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بغيره او اثباتا والمراد بتعلقه به اولا فخرج الحال والتميز والمستثنى قال
 المصنف المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بحيث لا يعقل ان ياد ولا يخفى ان خروج التثنية ظاهر لا يقال يتقصص التعريف
 بعمر ونى مشترك زيد وعمر لان نسبة الاشتراك اليها اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولتسلم فالمراد بالتعلق بغير
 الفاعل وعمر فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا اما فوك ضارب زيد وعمر واطليس عمر واما قصد جهة فاعلية بل قصد
 جهة مفعولية اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع قوله ولا يقولون في مررت بزيد اه لا يقال لا يصح اخراجه لانه
 مفعول به لا تا قولنا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بوسط حرف الجر وكلاهما في المطلق وقد
 صرح بذلك الشيخ الرضى قوله فان المفعول المطلق عين فعله فانه مفعول بوقوعه بثل زيد فزيد كذا بوجه بل ان
 كنت في صحته اخراجه مأمول فلا يرد لعل المورد نظر الى انه مفعول به لكنه مفعول قال قد تقدم المفعول به وكذا هو الحال
 سوى المفعول به لم اعاد اصل الواو فانها في الاصل للعطف ووضعتها اشار الكلام قوله واما وجوب انما تضمن وكذا انما اذا
 معمول لا ياتي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له مضموم سواء كقولنا قال فاما استقيم فلا تقهر قوله كوتوع في خبر ان كوتوع
 مركبة بالنون لان تقديره دليل في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل موزون كونه هما في بيان في الظاهر قوله
 تحضنها بالذكرة اه ذكر الجهور ان ذكر العدد لا يقتضي المحصر قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء اشار قدس سره الى
 الى تعريف الامور الاربعة بامثلةها حيث قال خاك اخاك اى ازمه ونحو الحمد لمحمد ونحو انا في زيد لغاسق الخبيث ونحو مررت
 بزيد المسكين قال نحو امر واوقفه الواو للعطف ومناه الحث على الفراء عن نفسه واما بمعنى مع ومناه قصره ولسان عنه قوله
 واقصد واخبركم اى ما نتم فيه القرينة على تقدير الفعل المذكور اهتيت عن شئى حى بالانسي غلبه بل هو ما كرم به انسان الذين

الذهن الى خواصه وادبته او ما يفيد به المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الخذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب في
 ترك الفعل معها وانما يجب اذ ترك الفعل في جميع الاستقلالات نحو حبك خير لك اي حبك غفلت هذه الامروايت
 خير لك واكثر اوسع لك اي تنجح وتقصه مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الرغشري انته ام انا صا اى وسطا واما عند
 سيويه فلا ولعله سمع ذكره فلاذا اذ اعرفت ذلك فالقول بوجوب الخذف في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه يا قال الله
 التفاز الى قدس سره من ان ليس بها من حيث انها ان لا استعمل واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذه الاعتبار
 لا يجوز ذكر فعلها لكن اظهار ان مثل هذه الحثية لا يستدعي وجوب حذف امر قال وهما عطف مثال على مثال قوله
 اهل الا جانب اى كما جاز ان يكون خذ مكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص في مقابلة الا جانب جمع الاجنبى
 كما تكفلت ايت اهلك انا بك قوله وليت الوطى كوفتن راه قال قدس سره الحاشية السهل يقتضى الجبل
 والخرن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او بقلبيه فيه انه يخرج نحو ما الصديق قل نداه تعالى بجا التشبيه تعالى بمن يصلح ان
 ولا يخفى ان القول بان لا يصلح له ان يقول بالتشبيه غير مناسب فان لا دلى ان يقال المراد يكونه مطلوب الا يقال
 كونه مسؤل الاجابة قوله يا سماء اذ لك ان تقول ان نداه هو لا من باب التخييل تشبيها بمن يصلح ان نداه قوله
 فان لمندوب الله كما قال بعضهم اه هو الخجولى ويؤيده قوله هم في المرأ لا تبعده اى لا تهلك كما هم من ظنهم بان
 تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعده اى لا بعدت ولا ملكك قوله فالاولى ادخاله مع ان فيه ضم شريك
 مناب ادعوا الانشائى لان الجملة الذاتية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب في
 الافعال الانشائية مجيها لمفعول الماضى قول واخر زب عن نحو القيل زيد لم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال
 بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلقا با اقبال بل بخلافه اطلب اقبال قوله انا لنادى بان يكون
 من ضمير اقبال قوله فاصبه الفعل المقدر وهو نصب المصدر انا فاما نحو يا زيد وادعوا والجال ايضا عند
 المبرد ونحو يا زيد فاما انا ديت في حال القيام قوله وعند المبرد جرت الاول منه الفعل فيه ان القول
 بان سادس الفعل سبعة محب الظاهر ان يكون ستة فعل اليه مجازا فالظاهر ان سيويه يجوز
 انما الجاز قوله فقال اربلى او رديان هجرة من ادوات النداء اسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير
 المسموم لا يستقر في اسم الفعل بانه لو كان اسم فعل لزم بيون المنادى لكونه جملة واجب عن الاول بان ادوات

الذاء لكثرة استعمالها جزئياً لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترقيم وعن الثاني بانه قد يسترخى عن معنى الضمير
 وعن الثاني ان بانه قد يمرض للجملة لا يستعمل بكلاما كالحلة النفسية والشرطية قال يني على ما يرفع به في الصورة
 لا بالامكان العام لا يقال في نقص الحكم بالعلم الموصوف بآين مضافا الى علم لان ذكره فيما بعده بمنزلة الاستثناء
 قوله لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد ومعرفة مستفاد من محلات محل النصب فانها ثلثة او قلتها بحسب التحقيق
 والاستعمال وفيه شبهة قوله ولطلب الاختصار اذا بقياس الى ما علم معين مواضع النصب من غير حاجة الى تخصيصها
 قوله على الضمة لفظا او تقدير كما في المتصور والمخصوص المبنى قبل انذار مثل يا هذا يا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا
 يا اياك نظر الى كونه مفعولا واذا اضطر الى توين المنادي المضموم انقل على قدر الضرورة كما قال الشاعر عيسى بن سلام
 اسد يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام قوله التي يرفع بها المنادي في غير صورة الذاء يعني انه في قول
 ارضعت هذه المرأة هذا الشباب قوله او الفعل مسند عطفت بحسب المعنى اذا كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادي
 او الفعل مسند الى الجار والمجور قوله وارجل الضمير الى الاسم غير ملزم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان
 المنادي لكنه خال عن التكلف الذي في بوجه الضمير الى المنادي قوله اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف يعنى ان المفرد
 مقابل المضاف لكن اريد المفرد الكامل من يخرج شبه المضاف ايضا اما اخرج المنادي المجزوء باللام او المفتوح بالالف
 تلك الارادة بغيره قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ ما جاء فيه بوجه يرجع الى ان شبه المضاف اسم مجزئ بعده
 امر من تامه وذلك لانه ثلثة ضرب المامول لا نحو يا طاعا جلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك
 الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسم الشئ واحد سواء كان علما له نحو يا زيد او مجزئا او اسميت شخصا به
 المجموع او لم يكن علما له ثلثة وتلين لان المجموع اسم له معين كاربعة فهو خمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف
 بما ذكره او لم يكن كذلك لم يكن شبه المضاف لجواز جعله مفردا منفردا لا مستقلا لا نحو يا رجل وامرأة واما ثلثة فانه دلالة
 على معنى في المضموع بمنزلة خبره حيث طان يكون ذلك الفت جملة او ظرفا نحو قوله يا حليما لا تعجل وقوله لا يا حليما لا تعجل
 عرق وانما شرط ذلك ان يكون الفت مفردا جازما جملة مفردا منفردا منفردا مستقلا لا نحو يا رجل الطريف بخلاف ما اذا
 جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يحمل المنادي مفردا منفردا واما الجملة او الطرف وصفا لان الجملة والطرف لا يقعان منفردة
 وفي جملة صلة للذي يفوت الاختصار والذي هو المطلوب في الذاء الا ترى الى ترقيم المنادي في السبعة وضدت صيغة الذاء

انداء كما هم مضطرون الى الحمل المنعوت بالحكمة والنزول عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يحمله في باب لامضا
 للمضاف فلا يقال لا طرفا في الدار بل يقال لا طرفين فيها ولا يجوز ان يحيل الالاولين المعنى على تفصيل انداء قوله معرفة
 قبل انداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو متعذر لانا نقول المتعذر اجتماع الترتيب لا يقال يلزم ذلك الاجتماع
 في المادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الدخول مختلف قوله لو توهم
 مرفوع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المفردة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما سار الى الخطاب بوا
 حروف انداء جرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب ومما في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر لتلاصق الالف الى
 فهم كل واحد من الحفاز انه هو المخاطب المدعوقوله وكنه افرادا وتقريرا انما اعتبر بالتقوى جهة الاتحاد لئلا يلزم بنا
 وما في حكمه والكنة الغير المعينة قوله وانما قلنا في ذلك ان قلت المشابهة للشيء لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشيء
 لجواز الاختلاف في وجه اشبه قلنا المشابهة بها بمعنى المناسبة والمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء
 ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود بذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل ما به الاستيوار
 كما انه هو الكاف الاسمية واذا ثبت ان الكاف اسمية حكما وهي نسبتية لزم بناءه قال ويزيد ان ويزيدون ان قيل العلم
 اذ انني اوجع لزم فيه اللام بدلا عن تعريف الزاكن بالتكثير فيصح هذا المثال ان اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام
 قال ونحيط خص لفظة يا بالاستغانة قوله وهي لام التحضيض لادعوا المقدر لضعف بالا ضمار قوله ودلالة على انه متخص
 هذه الدلالة لا يدان يكون لام بعينيه وذلك الامر المعنى به يجوز ان يكون غائبا او متجها او تهديا الى غير ذلك لكن
 لم تقع ملك الدلالة حادثة انداء الالام احد التثنية قوله لئلا يلبس بالمستغاث له اللام في المستغاث لا تعلقه با
 يتعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث لمن يخبره بامر من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه قبله من الكلام اي
 استغثت يا من الم الفراق قوله لان غائبا بناءه ان قيل دخل الجار على غير المنصرف لا يجب صرفه فكيف يوجب
 اعراب المبني اجيب بان غائبا في فاية اضعف وبانه يدخل اللام صاربعيا اعما هو مدار الشبهة ويزاد خارجا عن
 الافراد وفيه ان البدل مبني بابعده وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب عنه
 بان حرف انداء اللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام تقربا كما في تنازع الغطلين قوله واجيب بان الغرض ان قوله مثل
 يا عبده احد الخ من جهة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل قال ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة

في اخر المستثان فلا يحتاجان ذلك الزيادة كزيادة المذوب واذا اديا ادا العاقل باطلا جلا فيه ان العلم يعتبر
اعتمادا على موضوعه فقد لم يصح حمله ان اعتبر لم يكن مقارنا للمضات لانه موضوعه بفرد اللهم الا ان يفرق بين المنوت
الذكور والمقدر لكن يعنى شيئا دهران طالما جلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موضوعه
مبكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع سوتق الموضوع لم يتبع قصد ترفيد قوله وانه اوقت لنصب رجلا اي يقال يا
بالنصب على كون رجل غير معين احال كون جلا غير معين ليا حسا وجهه غير محال قدس سره والحاشية وانما قدناه بقوله غير
ليكون مضاهي كونه كونه لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسا وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضات او انقص
معيين وجب ترفيد وصفه الا اذا كان بنوعها مجله او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليلا لا تعجل القدوس بل يقال
قدوسا ذلك لانه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالكرة والكان ذلك قبل هذا قال وتوابع المنادى المنبني لم يقيد
بكونه غير المسمى الذي جئ به المتوسط اعتمادا على ما سنده قوله لان توابع المنادى المرفوع غير البديل والمطوف الالهي
حكمهما قوله تابع للفظه فقط سواء كان منصوبا او مجردا نحو يا زيد وعمر لم يحكموا على محله النصب كما في ما عني ضرب زيد وعمر
قوله وتيدنا المنبني بكونه على ما يرفع به هذا التقيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستثان بالالف قيل وكذا
لا يتصور الرفع في توابع العلم الموضوع بان اذا كان مفتوحا ذلك ان تقول ان اللام في المنبني للعهد الى ما فهم من قوله
ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة الى التقيد قوله او شبهها بالمضات الظاهر لانه لا حاجة في ادراج في المفرد الى هذا
التقييم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضات نعم في ادراج عنه يحتاج الى تحمل كما اشير اليه قوله فانها لما انتقت فيها اها فاعتبر حكم
المفرد ليجتمع العمل بالشبهة بالمفرد كما تجتمع العمل بالشبهة بالاضافة اذا كانا منادى قوله ويا زيد الحسن وجهه ويا هه لا
المشردون رجلا قوله المنبني صريح في شئ من المضل به قوله لان التاكيد اللفظي اها وذلك لان الثاني عين الاول لفظا
ومعنى كان حرف انداء باشرة كما باشرة الاول قوله نحو يا زيد يرض في التاكيد وفي جعل الى على ذلك بدلا وجعل بعبودية اياه
عطف بيان نظر لانها في بيان ما لا يفيد الاول واذا وصفت الثاني فادعوم بضم الثاني على انه تأكيد لفظي موضوع
او بدل منه لما حصل من الوصفية كما في قوله تعالى بالانصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف
والصفة قال الامم لا يوصف النادى المضموم بالشبهة بالمضموم وارتفع العلم او انصبا به في مثل يا زيد العالم على الاخصا
وفيه انه لا يلزم من شبه النادى في جميع الاحكام قال وعطف البيان في الشئ الذي انصبا به في مثل يا زيد العالم على الاخصا

عنده قال والمطروحة بحرف التثنية دخول ياعليه لم يقل والمطروحة الموحدة باللام مع انه اخبر شيعر ان لا استقلال
وهو اتمل دخول ياعليه ونخرج عنه كما محمد والمصدقين الرفق قال ترنح ولا يبنى نصف كما في لا رجل ظرف لان النفي تنويج
الى الصفة دون الندا والرائع هو حرف الندا وشبهها بالرائع في كون اثر كل عارض مطروحة المظهر اثره شبهة
في السامد الكان الباء قوله او الظاهر او المقدر مثل يافتي وهو لا فان ضمنها تقديرية مفروضة كاذب اليه شيخ
الرضي الاظهر ان يقال ان لهولا رضا محليا لان مفروضة سر بالواقع موقوفة لضم كما ان رضا محليا لان مضافا
لواقع موقوفة كان مضوبا قوله في المطروحة التثنية دخول ياعليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله
نحار قوله مع تجوزيه الضب لان المراد بالاختيار الحكم بالادوية قوله لان المطروحة اه نظر ابو عمر الى جانب
اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلا فمجلسه منوعا عنها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان نحار الرفق
اذا كان المتبوع غير المضموم بعين هذا الوجه اوجب بانه اراد التثنية على الاستقلال مع رعاية التبع اللفظي و
لا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما ايضا قال الكان الحسن قال شيخ الرضى كلام المبرور لا يدل على ما نسب اليه
لانه قال الكان اللام في العلم اخترت نهيب الخليل لان الالف واللام المعنى الهانية ولا يفيد ان التعريف بل تلج
بها الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنها والكائنات اللام في الجنس اخترت نهيب الى عمر لان اللام اذن يقبه
التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد قوله كالحسن بالاشبهه في كونه علما واللام قلنا كلامه في
شرحه الى غدا فسر بانه يستلزم قدس سره قوله اى كاسم الحسن في جواز نزاع اللام عن علما كان او غير علم
فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصبي اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزاع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن
موضوعا للعلم صحيح دخول اللام عليه الكان في الاصل صفة كالحسن ومصدره كالفعل وذلك للوجوه الحقيقية و
قصده مع او ذم بها لكنه غير مطروحة ولا يصح ان يقال في محمد وعلى محمد وعلى كذا الكان اسما له معنى جنسي
يقصده مع او ذم كالاسم والكلمة ولا خلاف في جواز نزاع اللام عن ذلك العلم والكان موضوعا للعلم اللام
لم يخرج نزاع اللام عنه لانها بعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحده فمضمة
محققة بمن بين ذلك الجنس ويجب ان يكون معها لام او اضافة لغيره الاختصاص وهو العلم انساب والالتفات في
هذا القسم مقصور على معنى جنسي ثابت عرف ثبوت المعنى العلمي ومنها لا مقصور معنى كانه زنا والديوان والعروق اسماء

لكونها مختصة ومنها لا يتصور ذلك لكن لم تثبت كما في اعلام الاسبوع من التثنية والاربع والخميس لانها
 لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها لا يتصور ذلك وثبتت لكن لم يثبت ثبوت المعنى العلمي كالمشتري
 للملك فاما لا ندرى ما معنى الاشتراكية وانه الاقسام الثلاثة اعلام غالبية سبويه لكن يجب التقدير لانها
 باهر الغالب فان الغالب في الاعلام لازمة لامها ان تكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة قوله مثل ياتيم كلهم
 نظر الى ان شيئا في نفسه غائب وحوز الشيخ الرضى حكيم نفرا الى الخطايب العارض قال غير ما ذكره صفة او بدل قوله
 اى حال كون كل منها مطلقا وحال كل منها تابع للمفرد او مضاف قوله اى العلم السامى المبني على الضم فخرج عبده
 وزيدان وزيدون وان علمها علما قوله تخفوه بالهتوة وسجدت الالف خطا في ابن وابنه تخفوه العلم الجامع تلك
 الصفات في غير الله وسجدت تنوينه والالف في ابن خطا قوله التي هي حركة الاصلية اى سهل ذلك لكون الفتحة
 المستحقة في الاصل قال واذا نودى الموعود باللام اية ان نداء منى العلم وجمعه الموعودين باللام سجدت اللام
 بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون ويا زيدون وقد سجدت بان اللام فيها تجزى بغير نقصان التعريف
 الزائل بالانكير للتعريف فيخرج بان قبول المعرفة باللام قوله اى اذا اراد نداءه كثيرا ما يطلق الافعال الاختصاصية
 ويراد منه ايا معنى الارادة قوله قبل مثلا انا قال مثلا لان قصد نداء المعرفة باللام على اطلاقه لا يستلزم قول
 يا ايها الرجل واخويه فخصوها ذلك ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي
 وسط فيه اى او نداء او ايها كما قيل في كل دعوى موسى ان المراد ان لكل ظالم عادل قوله بتوسط اى هي موصوفة
 قال لا تخش هي موصوفة خذت صدر صلتها وجوب المناسبة لتخفيف السنادى ويؤيد كثرة وقوعها موصوفة وندرة
 وقوعها موصوفة وانما لم تنصب مع انها ثبتت بالمضاف لانها اذا خذت صدر صلتها تبنى على الضم قوله مع يا
 النبي المتشارك في النداء في النبي ثانيا اى ايضا تبنى ما يجزى بغير قرب يا النبي فانها تبنى بعد حرف النداء
 قوله بتوسط هذا ليس بضائفي اوصلة فانه قد قصد نداءه بخلاف اى فانه نفس فيها ولذلك لم يقتص على هذا
 او يوتى بتابع كما يوتى بتابع تابعه فيقال يا ايها الرجل وعبد الله مخطوفا على هذا ولا يجوز عطفة على الرجل لان المعطوف
 في حكم المعطوف وتبين وصف باب هذا الاندبى اللام ولا يجوز الانقصار على ايها ولا يوتى بتابع تابعه فلا يصح يا
 ايها الرجل وعبد الله لا متلعب وصف ايها الاندبى اللام قوله بتوسط الامر من مما ليس في توسيط تلك الامور

ان يقع النداء على ما قصد نداءه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا بشي الا
 اذا قصد التحقير فاذا كان المناسب ان لا يكون الا وسط معينا والوقت الذي عنده تم الانسب ان يكون
 ذلك المبهم طالبا لما يرفع اياه به بحسب الوضع ليستد المحاجة الى التبيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما
 يكون طالبا للمعروف باللام يقع النداء عليه فلهذا وسط زارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع
 اياه به بالمعروف باللام اذا اريد تعيين حيز ما يشير اليه وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف
 اليه بالشيء لما عرفت فانه يلحق بمجهت بخلاف ما اذا لم تقطع او ابدل مما اضيفت اليه التثوين فانها مضمية كما اضيفت
 اليه وهي حينئذ يرفع اياه بها اما بالمعروف باللام او بوصف باسم الاشارة الذي يرتفع اياه به بالمعروف باللام
 وانما وصفت اولاً باسم الاشارة لانه من التبرج في التبيين ككرار المسهم الذي يورث زيادة شوق قال لانه
 المقصود بان النداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى في المتبوع قال لانها توبع منادى موزون
 ان يرفع بتقدير المنادى يا يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وتمر وبالرفع والنصب
 وقد يرفع ايضا ان التثوين في معرب للوحدة فلا ينقص الحكم بالمثل المذكور لان عمر وفي المثال المذكور ليس تابعا
 للمعرب واحد فان زيدا باعتبار رفعه واعرابه معربان لا معرب واحد وفيه ان للمعرب باللام ايضا اعرابين اما الرفع
 فظاهر واما النصب فلانه منادى محسن فيكون منصوب المحل قال يا امير اخفض هذا اللفظ يا بشي كما اخفض مساه
 سبحانه يا بشي اسمها قطع خبرته في النداء وغيره وحذف الجار مع بقا اثره فيه وحذف حرف النداء وتوضيح
 اليمين واخر تبركا باسمه نحو اللهم وقد ينادى في اخره يا نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيويه كما لا يوصف
 الاسماء المخصصة بالنداء اسماء نحو يا قتل ويا نومان اي يا كبر النور ولا يقال جبل نومان ونحو اللهم فاطر السموات
 محمول عنده على نداء سائف قوله ودعوت اللام عنها لهذا لا يجمع فيها الا قليلا نحو قوله معاذ الله ان يكون
 كطبيعة قوله فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيره نحو قوله يسبحها لاه الكبار يضم الحاء اي الكبير قال
 خاصة اي خض خصوصا قوله عن اهلك اه اخره وانت تجلي بالوصل اعني قوله في قولهم يا الله ان الاذان
 في اخره اياك ان تبني في شراد في رواية ان كسبا ناه قال ذلك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اي في
 تركيب او في ما قصد ذكر المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول مفرد

صورة فظاهر واما ان الثاني مفرد فلا تكرر الاول حسنه واما عدى فقال مجهولة بحسب الظاهر قوله اما بالضم في
 الاول قيل نصب الثاني ح ليس على انه تأكيد لانه خرج عن العلية بالاضافة وان قصد الى المضاف فيأثر العقد
 المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فيكون المضاف اوليا واما ان كان في قوله كان الثاني في بد لا واذ كان مراد ان كان الثاني في عطف بيان
 قوله وتيم الثاني تأكيد لفظي واما جسي بأكيد المضاف بنية وبين المضاف اليه لتأكيد التكرار الثاني في كلامه
 اليه ولا يتبين موضع عنه ولا بناء على الضم فجازا غرض به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته تفسير
 صار الثاني كأنه هو الاول لانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيد اقام مع اتلع الفصل بين ان
 واسمها لا بالظرف وانه قال ولا لها بهم ابداء مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم قوله وذلك
 نذهب بسبويه والتحليل قوله او مضاف الى عدى المحدث لتلازم التقديم والتأخير والفصل قوله لانه اما تابع
 مضاف بالاضافة كاذب ايسبويه وتأكيد لفظي والتأكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة
 كانت او بناء على ان الاول محدث التثنية لاضافة ذلك الثاني مع انه ليس بمضاف قوله او تابع مضاف
 بالوصف كما هو مذهب البردوسي في قوله يا تيم تيم عدى لا ابا لكم قال الجوهري في اباكم هو موح ومناه انك
 ما جد شجاع لا تحتاج الى من يضررك ويقوم بامرک وقال الازهرى هو شتم لا شتم فتوة اى استبان رشدة قوله
 فتح اليا كما هو المشهور قوله وسكونها وهو الاكثر قوله الكفا بالكة وقد ضم ذلك في الاسم الغالب
 عليه الاضافة الى اليا والعلم بالمراد منه القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء قوله وعلها الفار والفتحة ولا متداد ^{الضمة}
 ورفعه المناسب لانه او قبل هذه الفتحة طى وبانهم بدلون اليا الواقعة بعد الكثرة الفايقال في بقى وقتى قباد فنا
 وني جارية وناصبة جارية وناصاة قوله وقد جاز شاذ الخ قال الشيخ الرضى افتح يا بنى والاصل يا بنى ليس
 بشاذ كما شذ في باعلام لاجتماع يائين قوله يكون المنادى يعنى البار في قوله وياها للامانة والظرفية معطوفة
 على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا امحال وظرف ذلك ان قد فعلا معطوفا على الفعلية اى يوقف بالها
 وقفا قال وياها وقفا قال الشيخ الرضى اذا وقت على باعلا ما بها بيان الالف واذا وقت على باعلا
 يسكون اليا وصلا فالوقف عليها بالسكون اجمود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تفت على ما حذف ياره وصلا
 وذلك على مذهب من دعت على القاضى بالسكان المضاد واذا وقت على باعلا مى نفتح اليا وصلا جاز الاسكان

جاز الاسكان للتوقف فيه جاز الحاق ما ارسلت مع ابصار الفصح قوله بابدال الياء انا ولاهما متنا سبان
 في ايهما تزاد ان في اخر الاسم ولما كانت انا بدلا من الياء غير متخضة لتاثير طوالت انا كنهنا توقف عليها بالياء
 لما عارض عن زائد تخلف بنت لان تاء ما عارض عن اصيل ان قلت كيف جاز الحاق تاء انا في في المذكور حسب ان
 انا في باب وباءت للتخفيف كما في علامته فانها منقطعة للتخفيف وبان انا في باب التحمل على بابت مع ان انا
 في الذكر غير غريب نحو حاتم ذكر وشاة ذكر قوله لئلا ياء يعني ان الكسرة حركتها سببه الحرف المبدل منه فيكون في
 المبدل شائبة من المبدل عنه قوله وقد جاز الغنم وعليه في باب بالضم قوله لا جزاءه بحوى المفرد المعرفه لانه اسم
 في آخره تاء انا فيث نحو ثبة قال وبان ان عطف على محذوف اي غير الالف وبالف قوله لا غير جائز قد جعل الغنم
 ينحاي في قوله بانفسا في من موبها قوله اي واقع عيسى ان الجواز وقوى قوله في سعة الكلام هذا القيد متبادر الى الذهن
 ويؤيده مقابلة الجواز الضرورة ذلك ان لا تقيد بتحمل الجواز لا للضرورة وانما وقع ترخيم المادى في السعة لكون المقصود
 في هذا هو المادى فيقصده سرعة الفرض منه الى ما هو المقصود من ضرورة الالباس ان الانسان في حاله انه اكثر
 انبها بالاسم منه في غير حاله اذ انا قوله اي ضرورة شرعية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المضمين من الكلام
 لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المزمع فلم يتجدد عليها وحذف اللام مشروطا بتحاد الفعل و
 الحذف على عدم الاستشراط كذا ذهب اليه بعضهم بيد لانه يخالف مذنب المصود ذلك ان ترفع ضرورة على الجزئية
 اي الترخيم في غيره اتر ضرورة نحو قوله ياريتيه اذمى لنعفنا اذ الاصل اذنية قال وهو حذف لاظهر ان لعدم تعريف الترخيم
 على حكمه لكن قد مر لانه المقصود قوله اي ترخيم المادى الترخيم بالمعجزة كالرحمة بالهبة صيغة ومعنى يقال كلام ترخيم اي رقيق
 والترخيم التليين وحذف قوله اي آخر المادى فخرج حذف ياريا كلام لانه ليس اخر المادى يدل اعتبار الاعراب فيما قبل
 وداخل فيه حذف الكلمة الاخرى في تلك السبيل يدل على جواز الاعراب عليها قوله اي لوجود التخفيف فخرج نحو قاض لان حذف
 الاعراب وكذا نحو لا في حذف آخره لانه من الاعراب اما تقدير الاعراب اذ الاسكان الاخر واما جواز الاعراب على حرف
 العلة واخره وذلك قيل يدل في خواص انا ترخيم حذف في التركيب والحذف في حالة الافراد قوله لا بعد اخرى
 من قال لا حذف في الاخر بلا علة وعلى السبيل لا اعتبارا لاراد هذا المعنى والاعتباط في القيد بوج الشاة بلا علة قوله لا جازع
 التخصيص المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المعية مستلزم ذكر المطلق قوله والتخصيص المحرور الى الاسم كان الترخيم لا يوجب في

قوله او شرط الترقيم اذا كان واقعا في المادى ولك ان ترجع الضمير الى قوله ترجيم المادى قال ان لا يكون مضاهيا
 لقول ان يكون مفردا كان ادلى لانه اظهر في اخر ان شبه المضاف هو سبب منه جعل المفرد في مقابلة المضاف
 وشبهه قوله او حكما قبل التقي بذكر المضاف بن شبهه اذ هما متحدان حكما قوله ليس آخر اجزاء المادى نظر الى
 المعنى هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافى علما فان الجزء الاول بمنزلة زائد زيدا اما اذا لم يكن علما فبانه ان المضاف
 مرجع حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله دلان من الثاني خلافا لكونين نحو قوله خذ فظلمك يا اهل عكرم
 اى اهل عكرمة قوله لانه ليس آخر اجزائه هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافى علما اما اذا كان علما فلان المركب
 الاضافى تراعى جبال خبره قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه قوله فانتم الترقيم فيها بعد
 اللفظ والمعنى قال ولا جملة بعض العرب يرغم الجملة بجذ عنجزها نحو يا تاتوله ولزيادة على التثنية لم يلزم
 الاسم الذى في حكم الموعوب انما قيد به بجواز النقص فى ما ليس فيه حكم الموعوب نحو ما ومن داما نحو يد فاني
 فيث ادوات لا يبايه قوله بلا علة موجبة انما قيد به بجواز النقص بالعلة الموجبة كوصف قال داما بآء
 اتانث قد كثر الترقيم فيه ولهذا قيل اخر غير المخرج منه في بعض المواضع مما علة المخرج اعنى فتح اتا واذا وقعت
 على ذلك المخرج الحق اخره باء است فيقال في باطلح باطلح وذلك لانهم يحقون باء است باخر ما است
 حركة حركة اعرابية ولا شبهة بها وقيل ما دون على السكون وقد يعنى عن الياء في اشعر الله الاملاق نحو فنى قبل
 التفريق يا صبا غافل زياتان قيل لا بد عن كون المعنى يخرج نحو عصب قال في حكم الواحدة صفة زياتان
 فلان في اسعادة قوله في انهما زيد تامعا وان كان كل واحدة منهما المعنى بغير معنى الآخر كزباديته
 سلمان وسلمين علمين وزيادتان سبعة اصناف زياتا التثنية كما هو زياتا جميع المذكر اسلم
 نحو سلمون وسلمون علمين وزيادتا جميع المؤنث اسلم نحو سلمات وزيادتا نحو مروان وثمان وخرسان
 وبار النسبة وشبهها نحو كوفي وكسبي والفا اتانث وهرة اللاحق مع الالف التى قبلها قوله او كان
 فى آخره حرف صحيح اصلى لم يقيد الشيخ الرضى به بل قيد بكونه غير تاء التانث حيث قال كان عليه ان يقول
 غير تاء التانث ليخرج نحو سملانة فعلى هذا يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عمودا من وجه التقادتها في
 اسماء واقترانها في بعضى وعما قوله وهو اعلم لان ترجيم مثل معمودى مجذوف الحرف الاخير والمدة

والمدة السابقة قوله في حكم الصحيح في الاصل او في صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان
 مثل ولو طبى ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه او او ايا ساكنة اخر اعراب نحو كنهو على وزن
 سفر جمل عظيم السحاب وشريف على وزن مدحج اي مفعول شربا وهو ورق الزراع اذا طال وكبر حتى نجا
 شاة فيقطع قوله حركة ما قبلها من جنبها فخرج نحو سنور وعاس ثببت بفتح ثب بالشر قوله فانه يخذ منه اه خلافا
 للاختصاص فانه يخذ المدة ايضا قوله لان نحو ثبوت لم يخذت زيادتا بنو جحاجين لانهما غير تايما والواحد
 كانه ليس جميع المذكور اسم كمنه قوله اما في الاول اه لما كانت علما الحذف في القسم الاول معايرة لعلته
 الحذف في الثاني كما ترى فضل هذا التفضيل ولم يقل يخذ حرفان في ما قبل آخره مدة قوله ولبت على النقة
 قال قدس سره في الحاشية النقة صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقه بفتح نون ونوعى از كوسفه كوتاه دست
 وبأى زشت روى نقه يكي يقال كك قوله وفي خمسة عشر قالوا اذا حجت اثنا عشر واثنى عشر واثنى عشر
 حذفت عشر ح والياء لان عشر بمنزلة النون في اثنا قال المصنف وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم
 براسه قوله يا حمة وفي الوقت قلب التاء بار كما انك لم يسميت رجلا بلسنتين ورحمت ودقت يا مسلمة
 قال نحو واحد اي فالمحذوف حرف واحد اتي هناك بالحجة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الوصف كثيرا
 مستمر ان قلت استمراره متحدى وهو مستفاد من المضارع لاسم الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف
 اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فتشوقى وانشراح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر الى مناسبة
 المضارع للاضامى الواقع خبرا في الشئ السابق نقه المضارع والفاء الجزائية تدخل على المضارع المقتب
 قال وهو في حكم التائب ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم التائب اذا كان الحذف لعلته موجبة وليس الحذف
 لعلته موجبة فيغني ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في بدو دم اجيب بان المحذوف ههنا لعلته قياسية مطروقة
 فخلوه كالمحذوف لعلته الموجبة قوله فيبقى الحرف اه الا في مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يجب حذف
 حرف لين منه يقال في العلون وقاضون على وقاضى ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان
 مدغماني ذلك المحذوف وقيل الف نحو اسار كبير الضرة او فتحها هو ثبت في بيوت يفتح الاخر وغيره بحرف الكسر
 ايضا وان لم يكن اصلي السكون يرد الى اصل حركة ان لم ساكنان نحو بارادان لم يلزم ساكنان فالتحريك يبقون

الساكن على سكونه نحو يا محمد والغاير والى اصل حركة وهو الكسر قال يقال الفاء نصيحة اذا كان كذا
 فيقال او عاطفة عطف الفعلية على التلاسمية الماولة بالفعلية كانه قيل يحبل المنادي ثانيا يجمع اجزاءه والحدوث
 ثانيا فيقال قال يا حارو يا شورو يا كرو مثل ثلثة امثلة لان التغيير في الاستعمال الاقل بالما بحركة فقط او حار
 او بكليها قوله وفي يا كرو ان قال قدس سره في الحاشية كرو ان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصريح
 هو طائر يقال له المجاري انرا شوفا كويند كرى نرودي كراوين جماعت كروان بالكسر اي جماعه على غير القياس
 قوله فلاحرم قلبت ياء الان لم يات في كلام العرب باسم مكنى آخره واو قبلها ضمة الواو قلب الواو ياء او الضمة
 كسرة نحو التعازي والاولى والمنادى في حكم المكنى لحدوث بناءه قال وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب اه
 لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من الاختصاص كثيرا كما يحل العرب بابا على
 باب آخر مع اختلافها لا شرا كهي في اعرام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجوب اعراب المتفصح عليه
 بيا واما المتفصح عليه بوا فامر غير ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا مفعولا منه ولا مضوما بفعل المتفصح عليه لانه يتعدى
 با حرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعني او اخضر لم يرفع ثبوت موضع خامس من مواضع حذف
 الناصب للمفعول به قياسا قوله يعني يا اياك انت يا شهر صيغ النداء صيغ انصراف مطلق صيغة النداء اذ عليها وفي
 هذا التعبير شعار بان يا اصل في هذا الباب قال المتفصح عليه المتفصح وروى من شدة صلكه اللام فالظاهر المتفصح له
 ولعل على معنى لام الاجل كما يقال في المحمول على المقصدين معنى البكاء وفيه انه لا شغل للمتفصح عليه وجوزوا قال بيا و
 وا ابارك لا لصاق صفة للمتفصح عليه وبطلان سببية الاستعانة قوله متاثر به اشار به الى ان ابا ومعلق بالا
 لضمته معنى الامتياز ودخول ابارك في المقصور اعرف من دخوله على المقصور عليه قال وجاز لك اي وجاز ان
 لا تلحقه سوار كان مع ياء او او قال لانه ليس يجب مع اياء التلايين بالنداء قال الشيخ الرضي الاول ان
 انه دلت قرينة حاله على ان الندية كنت نحو يا ايا ايضا والواجب الالتحاق منها قوله اي آخر المندوب وقد تلحق
 في آخر غير المندوب قال فان خمنت اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الماعربية لا تلحقه الا الالف و
 ويحذف الهمزة نحو اضرب الرجل في المسمى يضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الالهة ليس المصنوعا
 مدة من جهتها ولا يغير حركة البناء لزمها قال سيبويه في قوله يا علام يا سقا يا بارك يا صلوات يا صلوات يا صلوات

قال الشيخ الرضي الاول ان يقال علمي حصول اللبس بنديته باعلام بالضم قال واعلم انكم لا يمكن المذوب
 مخاطبا في الحقيقة بل تتجمل عليه جازية المضا الى الخطا لا يجوز في هذا الموضع علمك لاستحالة خطاب المضاف
 اليه ولاشارة الى هذا المثل بقولك اعلم بهره قال واعلمكموه قال الشيخ الرضي خرا المذوب والكن ساكن فذلك
 الساكن ماضون ومرة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف للساكنين زوا الالف واما المدة فالحركات العا حذفتها
 الذبته نحو واعلم كماه خلافا للمصر فانه يقول يستغنى بها عن الالف والذبة والحركات واو او ياء فالحركات الحركية فيها مقدرة
 حركتها بالفتح نحو يا ضياءه واذا نبت يا علمي يكون يا ازيسيويه يقول يا غدا ضياءه لان اصلها الفتح والمصر يقول
 وان لم يكن للواو والياء اصل الحركة فان كانا متينين فانك تكتفي بما بينهما من المد نحو واعلمكموه وواحا علمي واضرب
 وواضربي اذا سمي بهما ولن لم تكونا متينين حيث بالغت الذبته بعد هاتان التان واما الميم للجمع فلا تأتي بعد الالف الذبته لكلا
 يتيسر الجمع بالمشي نحو واعلمكموه وواضلم علمي والواو والياء بعدهما اما اللسان حذفتا في الجمع الاستشغال وتالمه
 الذبته واما الفاعل والعلية واداو ياء اللبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويحذف الف نحو يا سائيا المسمى بن قوله
 لبيانها ولا سيما الالف نحتها واذجت بعد هاتين الساكنين كباين بها الحركة ونهه اربا تحذف وصلا در بيانها في الشعر
 كمسورة او مضموته اجرا والوصل بحري لوقت قال الالميردجب ان يكون المذوب حرفه سوا كان قبل الذبته او بعد
 ووجب ايضا ان يكون المتفع عليه مشهورا بذلك الاسم علم كان وغير علم نحو من قطع باب خيرا واما ما حكمه الكوفون
 من قوله وارجلا سجاة فتا قوله لان اتصال بالصفة ليس كال اتصال بالمضاف اليه وانه جازا الفضل غير النطوف
 بين الصفة والموصوف في السبعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وارادة على
 وكنه ليس كال اتصال الموصول بالصفة قوله لان نداه لم يكثر فيه ان التعليل يقتضي اتصال المحدث بالعلم وليس كذلك
 قد يقال لا يجوز المحدث من النكرة لان حركته الانية اما يستغنى عن اذا كان المذوي مقبلا عليك تتبعها كما تقول
 ولا يكون هذا الاني المعرفة ولا من المعرفة المتفرقة بحركته الندا واذ هي اذن حركته تعريف لا تحدث ما تعرف بها حتى لا يظن
 بقائه على اصل التكمية كقوله كاسم الجنس ولانها موضوع في الاصل لا يشار اليه بالخطاب بين كون الاسم شار اليه
 كونه ملبس اي مخاطبا تنازرا ظاهر فلما اخرج في الندا عن ذلك لا حصل اخرج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره
 وجعله مخاطبا وحي حركته الندا قوله سوا كان مع بدل يعني ان جواز المحدث اعم من ان يكون مع بدل او لا

ما قال الشيخ الرضائي من ان المصريح لم يذكر لفظ الله تعالى لا يحذف منه الحروف هي منه لانه لا يحذف منه الا بفتح
 ابدال الميمين منه في اخره قال نحو يوسف عزي و قيل عربي و اعترض عليه بان لو كان ^ي ياء لم يفتح فيه الا العلية و قد بد
 بان يحوز ان يكون معدولا عن يوسف كبر السنين قوله و لفظ ^ا اذا وصف بذى اللام فانها و الحركات اسم جنس مرفعا
 بالذوات الا ان المقصود بالذوات ان كان وصفه كالتقدم فهو مرفوع قبل الذوات جاز حذف قوله و الصفات الى اي مرفوعة عطف
 على قوله لفظ اي قوله اي صريحا او ادخل في الصلح قوله قالت امرأة امرأته اقمي فلما أصبحت اخذت منه الطلاق
 هو مثل في مثل شدة طلب الشيء و قيل مثل سيلة النجوم قوله قاله تحض صار مثلا للخص على تخليص النفس من الورطة الشديدة
 قوله و في اطرق كرا الاطراق خاموش بودن و چشم در نيش انگندن و سر زد کردن قوله هي رقية اذا سمعها تلب بالارض
 فيلقى عليه شراب فيضاد صار مثلا لمن كبرته تراضع من هراشرت منه قوله و المعنى ان النعام اه قيل مناه ان ذكر الجارية
 يكون طويل الشق انقص غنك للصبي فان اطول منك عناق ما هي النعام قد اصطيت قوله نخلات فزاة الالمسج و ا
 بعثه يد اللام قوله تاذرين لهم الشيطان اعلم انهم قد سئلوا عن سبلهم اليه و ان سجدوا و الغنم لا يهتدون لان سجدوا و يجوز ان يقال
 انه بدل من السبل اي قصد هم من السجود و لا زائدة على التقديرين و يجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم
 الشيطان ان لا يسجدوا و اوتليل اي زين لهم الشيطان للامسج و اوصد هم عن سبل للامسج و الهمي
 مفعول به او مطلقا و على الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به و الا لم يكن التعريف مانعا لصدقه
 على يوم الجمعة في يوم الجمعة صحت فيه و على الثاني لا تخصيص و لا باس في التخصيم مع عدم الحدوثا من الموضع
 الاربعة لانه يجب بعض افراده منها قوله اي ضمير عام له بناء على شرط يعني ان على بناءه و لكن نقول المعنى ان على صلة
 لوقوع اي ضمير اضمارا و انما على شرط مثل وقوع البناء على المعنى عليه قوله و انما وجب حذف لا يرد و انقص بقوله
 تعالى اني رايت احد عشر كوكبا و الشمس و القمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة انية لم يات
 لمحو التفسير بل اني بها لتبين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما علفت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا
 علمته كاتبا قال كل اسم اتحم لفظه كل بيان للمافية قال بعده فعل مبتدا و او فاعل النظر قوله و زيدا انت ضارب
 لا يشترط الفصل مما يتبعه اليه قبل الاسم المجرى و يجوز زيد يهذه اربها و ازيد اضاربها العمران و بعده كالمثال المذكور و مثل
 زيد اضارب عمر و على ان يكون عمر مبتدا و اضارب مجرور اما ان يستعمل صفة لاحد الامر من المفهوم من لفظه او او كل

او ادخل من الامر على سبيل الشان قال عنه متعلق بالاستعمال المتعين معنى الفراغ لان الاشتغال
 بمعنى الاعراض قوله او متعلق ضميره في هذا التوجيه تصريح بالنزاع الفاعل لعلقة الضمير بان يكون الضمير من تنمته ووجه
 ومضمر ذلك بوجه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولاً بالاصله للفعل او شبهه
 نحو زيد اضربت غلاما بالبعية نحو زيد اضربت عمرا غلاما ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا لعامل الضمير
 او موصوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفا نحو زيد القيت عمرا والذى يضربه او رجلا يضربه قال لو سلب
 التسليط بكان شئت برخي قال او مناسب ليس في اكثر النسخ بل ليس شئ من كنهه وانما المحذوفا ليدخل فيه
 الامثلة الاخيرة ويكن ان يقال تبليط تبليط بعينه او بلازمه فلا حاجة في دخولها الى اللاحق قوله وقبيل الفراغ
 عن العمل الى قوله خرج وخروج الضمير اسم بعده فعل او شبهه لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم
 فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا بالصدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف ^{الفعل}
 دون لم ولن وبان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا لان ما بعد الا بمنزلة جملة اخرى وخبر جملة
 لا يعمل في خبر جملة اخرى او موكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع الى نحو زيد اذنه مطلقا او موصوفا او
 واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة في موقعها يجوز تقديم ما بعده نحو قوله
 تعالى واما نعمة ربك فحدث فان التقدير اما يمكن من شئ فحدث نعمة ربك مجمل في خبر الجزاء شرط وجعل خبر الجزاء
 جزاء او حقا بان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط فكل ما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث وجوه
 ان زيدا في زيد اضربت غلاما يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير لفاعله العمل فيه بل فاعله المعنى
 مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فاعله المعنى غير مانع في العمل بصورة لانا نقول به دخل فيه مثل كل شئ
 فعلوه في الزبر اللهم لان تغيير المعنى في التسليط فيكون قبله تسليط ضروريا ولم يكن الال هذا القيد وسابقه واحدا
 كما قاله الشيخ الرضي قوله بالترادف في سائر لان الترادف انما يكون في المفردات قوله باللزم ولربو اسئلة كما اذا
 نوات اسما مفعولات بمضمرات حميزات نحو زيد اخاه غلاما ضربته اي لاسبت زيد اهنت اخاه ضربت غلاما به قوله
 ولا يصح في الاقضية تسليط الفعل المناسب باللزم جزاء الشيخ الرضي في هذا القسم فقد نفى الفعل مع تقدير
 متعلقه فنقول في زيد اضربت غلاما ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلاما فيكون الفعل الظاهر تفسير للفعل

المقدر ومحمل الظاهر تفسير المتعلق المقدر، وكذا جواز تقدير الجاذبة مع المتعلق في زيد امرت بعبادة جواز
ايضا في باعد الصورة الاولى في تقدير فعل اللابته تعلق نصب فعله بغيره باعده لا بالتفسير كما ذهب اليه بعضهم
لا يخفى . وان باعد الصورة الاولى في جواز ان يبدى بالاسم المحذو وناسبا يتكلف بان يقال انها سادة مسد
افعال صالحة لانفسها وفي قولها معنى جازت واهنت ولا بدت اما الصورة الاولى فيها اشكال اذ لا يجوز تعلق
فعل طالب لفعل واحد فمقولين بالاصالة متعلقا باحدهما بطريق النعتية بان يكون احدهما بدلا من الاخر فالكأن انما في
بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالبدل منه لزم الفصل بينهما بالكان الاول بدلا من الثاني
لزم تقدم التايح على الشيوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة قوله في مطلق الاخبار قال قدس سره في الحاشية اى في
مواقع دفين في باوى النظر انه من قبل الاخبار على شرطية التفسير ان لم يكن منه في المواقع قال ونجاء الرفع ابتداء
به سلاسته من تكلف تقدير عامل قال بالابته او للالتزام ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذ نصب فعل ويشير الى
وجه اختيار الرفع قوله اى قرينة ترجيح خلاف الرفع اراد ترجيح تقوية جانب نصب سواء كانت مع وجوبه او
اختياره على الرفع او مساوية وقيد القرينة بالمرحج لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولا
انقاع القرينة المطلقة يستدعى وجوب الرفع فا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى
اختيار الرفع لم يتجج الى هذا النقيض وفيه قوله بسلاسته عن الخبرات يعنى الذى يجالفت الاصل ان قلت
على تقدير الرفع ايضا يلزم خلافا لاصل وهو كون الخبر جملة فلاب ان كذا لك لكن وقوع الجملة خبر الامون
من خبرها لما فيه من حدث اسند واسند اليه غير انه يلزم خروج مثل زيد ضربته عن هذه الصناعات و
ان راجع في الصناعات التى عليها قال كما قال الشيخ الرئيس قرينة الرفع التى تتجس قرينة النصب تكون أقوى منها
شيان فخط على ما ذكره الاما اذا المذحاة قال مع غير الطلب لم يقل مع الخبر خرج انه اخبر لا شارة
انتظار ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا مع عطف الجملة التى بعدها على فعلية او مع كونها جوبا
جملة استغناء عنه فلهذا ما زيد فقد اكرمت في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب النصب
هى التاسب والقطاب المذكوران قوله كالا مراد المعنى والدعاء تخص الطلب بها لانها اذا كانت مع غير كالا
مثلا لم يكن من هذا الباب لا متعلق التسلط على الاسم قوله فان الرفع يقتضى او ان الجملة الطلبية فلا يكون استية

اسمية لا يختص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضا لزوم الطلب للفعل كزوم الاستفهام والعرض و
 التخصيص لا يعارض السلامة من الخذف لكثرة وقوعه في كلامهم قوله عالم او بلزوم الاسمية او لزام لزوم الاسمية في
 غير هذا الموضع لوروا نصب ههنا قوله بسبب عطف جملة وبها ولكن بل قال على جملة فعلية حقيقة او حكمي نحو مرت
 برجل ضارب عمرا وهذا انقلابها فان اسم الفاعل على شبهة بالفعل في حكمه استثنائي سببويه عن الجملة الفعلية
 الجملة النحوية نحو حسن يزيد وعمر يضربه يكون فعل التثنية مجزأة وبجوده عن العروض لا تعابا لاسماء والظاهر ان الجملة
 انشائية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفية والا لزم عطية الخبرية على الثالثية قوله ولا يقدر
 في عدم تقدير معمول لما بحث قوله لانه يحتاج الى ان في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحدود اما اذا كان
 الاسم المحدود بعده نحو متى زيد اضربه كان حكمها حكم بل كما صرح الشيخ الرضوي فلو قال وبعد كلمة الاستفهام
 لكن اشمل نعم لو قال اوسع الاستفهام لم يصح كما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز ^{التلفظ}
 به والسر في ذلك على ما ذكره ان بل طالبة للفعل فاذا لم تجز خلاست عنه كافي بل زيد خارج واذا وجدت
 فعلا تذكره الصيغة القديمة فلا ترضى بان تعاقدها به انتج بل زيد خرج قال اذا بشر طية كما ذهب اليه سببويه
 والا فخش خلافا لكونين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوعه بالجلتين بعدها خلافا للبروفانه ذهب
 الى ان حكمها حكم متى بشر طية في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن فادتها
 او ليس بدخولها على حظر الوجود بل قطع المحصول قال وحيث دون جنبها فان حكمها حكم متى قال اذ في مواضع الفعل
 فيه انه لا يثبت المدعى بوازعة يرسل رافع فيقال في اذا زيد قيل اذا قل زيد فعينه ويمكن ان يقال الاول ان يعاقب
 المفسر للمفسر فيه فوات ذلك قال وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر وانما اني تلفظ الخوف للفرق بين
 تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند ادنى الاحتمالات ورنه واجب والاني عند رجحان البعض فيه
 مختار كما نحي فيه وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاول ان يحل على الخبر لانه من الفائدة
 اقامة قوله وهو خلاف المقص قال الشيخ الرضوي ما حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا او كونه وصفة لان
 المراد بالشئ المخلوق لا مطلق الشئ لانه متناول بممكنات المحدثه فاذا اريد بالشئ المخلوق وجعل خلقه وصفة كان
 المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدرة ونظر لانا لا نسلم متناول الشئ للمعذور لا خصا صفة بالموجود كما ذهب اليه بل السنة

والثاني سلم تناوله لعدم فحاز ان يخص الموجود لا بالخلق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب
وصفاً ولئن سلم تخصيصه بالخلق فلازم ان السني كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق بان القدر
ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق انما لا يحصى المخلوق عند المعزلة فلو حصل خلفاء ضفة لم يحصل المقصود وقال
وسمى الامر ان في الاختيار قوله هي مضافة برب المصطوف عليه اى السلامة من العامل مضافة بالقرب
لايصل عدم حذف العائد مريح للرفع لا تناقول بسن ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب الانقصار
على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لا بد له من عائد اذا كان مفعولاً من هذا المثال وقد تنجسيه في ذلك
الاتبين جملة اسمية المصدر فعليه العجز معطوف عليها وعلى خبرها فاعاد باعتبار المعنى اذ اجل الجملة خبر اما اذا جعل
الفعل وحده خبر او اعتبر اسناده الى المصدر الذي هو في حكم المفعول كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفعولة
باعتبار المنتهى الذي هو الضمير قال بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخة في بشرية قوله ولا بالتبدي
وجز الخليل فيها التخصيف قوله لوجب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضى لا شك ان التخصيف والعرض و
الاستفهام والنفي والشرط والتمني معان يلقى بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها
بقيت على ذلك الاصل كحروف التحقيق وبعضها اخفت بالاسمية كملت وعلل بعضها استتمت في القيلتين
بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا النفي وبعضها اختلفت في اختصاصها كالعرض وكذا ان اشترطه فان الحروف
في ان امره ولك يجوز ان يكون عند الاختصاص مبهمة اقول فانه وان صدق عليه اه قال الشيخ الرضى باحاصله ان ليس
الفعل الواقع بعده مستقلاً عن ضميره لا في معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصيبه نصيب الضمير بهما مفعول
المحل ويجوز نصيبه اعتبارا سنداً ذهب الى المصدر الدلول عليه حتى يكون معنى ذهب الذهاب بضعف لعدم اختصاص
الدلول على الفعل بمعنى يجب ان يكون المصدر النائب فاعمل مخصوصاً قوله فيكون تقديره زيد الابلاب الزمان
بلاظهار ان يقال لا يس زيد الذهاب به وفي هذا المثال طائفة الصفة للموصوف وفي الثاني طائفة مبهمة الصفة
لموصوفها قوله ان اتحادا اسناده اليه قال الشيخ الرضى الاسم الذي قد عاظم بشرط التفسير يقع مع عاظم مفعول الامر
المتشغل به عن المفسر الاثرون وان احد واقع من استجارك المقدرة مقام الضمير من استجارك المفسر وزيد اني ان زيد اضربت
واقع من ضربت المقدرة مفعول الضمير من ضربت المفسر وان التقدير في ان زيد لم يقيم الا هو ان قام زيد لم يقيم الا هو

الا هو لا تنقص النفي بالوكذا في ان زيد لم تقرب الاياه ان تقرب زيد لم تقرب الاياه ولا يخفى ان نسبتة
 الى لباس واذهب كبر نسبتة الى اذهب لانه مستداليه وزيد مغول قوله واجب بالابتداء وكذا ذكره المصنف
 وفيه انه يجوز ان يكون مرادها بذهب المقدار لعناية الاستقحام وكونه ضابطه ذكره في شرح الفصل قال وكذا
 خبر ومثله وفيه بحث قوله لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطير السطر مشين قوله بحيث لا يعاد اى لا يترك
 سببه كبره ولا صغيرة قوله الظاهر انهم الظاهر دخول في هذا الباب لان ما بعدهما قد جعل في ما قبلها نحو
 قوله تعالى وربك تكبر قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر وقال ونحو الزانية والزاني الراد للعطف على كل شئ فاعلموه
 فيكون التقدير وكذا نحو الزانية وقوله الظاهر انهم بشرط تعليل وجعله قوله جملتان بتقدير المبتدأ اى هذه الاية
 جملتان تعليل اخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا اكل شئ فاعلموه وجعله قوله الظاهر انهم بشرط
 المبتدأ لتعليل خبر لقوله نحو الزانية اه بتقدير العائد وقوله جملتان محطوف عليها عطف مفرد على جملة ما محمل من الاعراض
 قوله مرتبطة بمعنى بشرط فيكون ابراهمه ويجوز ان يكون لسببية قال عند المبر وقيل ظرف لعامل ظرف المقدار
 والظاهر ان طرف النسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيوية ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ان
 الدين عند الله الاسلام قوله مثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها
 لغرض كافي قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يميل ما بعدهما فيما قبلها قوله اذ الزانية توجيه المبر واقوى من
 هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اصرار دلالة مقدمه المصنف لانه يلزم ان يكون الاشياء خبرا قوله مستداه محذوف
 والمضاف او خبر كذا لك والتقدير هذا الحكم الزانية الزاني كافي الفصل والباب قوله من شئ شأنا خبر ذلك ما بعده
 شهاد او بالاقوال قوله وقيل زائدة وما بعدهما ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال
 اسببية بيده قوله اول التفسير لان اجله واليجاب واليجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم قوله خبر الجملة اه يجوز
 ان يقال ان ما بعدهما التفسير او اسببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها فيما قبلها قوله واختيار الضرب اه بمعنى
 ان الشبهة اشارة الى قياس استثنائي استثنائي فيه تعريض انما الى الشبهة نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبر وقوله
 واما حمله على ذلك اذ لم يحل عليه لكان معناه ان اختيار الضرب واقعة على بعض التقادير لكنه غير واقعة اصلا فان الشاذ
 لا يجاب به قوله فيض الوقت في كلامه التخيير ضيق وقت وهو اوضح في القسم ان في منه ولهذا لا يذكر الا المحذور

قوله وفي اصطلاح النحاة معمول فعل الیه لتعلق التحذير به لكونه محذرا او محذره منه قوله اى اسم عمل فيه نصب
 بالمفعولية اشار به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاشتر العاقل قال بتقدير انق الانسب
 بالصناعة ان يقال باتق دون التقدير قال تحذيرا مما بعده هذا القسم الذى هو المحذرا ما ظاهرا ومضمرا
 والظاهر لا يجئ الا مضافا الى المخاطب والمضمرا لا يجئ فى الاغلب الا مخاطبا وقد يجئ مستكما نحو اياي واشتر
 وسبويه يقدرن نحو لا حذر وغيره يقدرن نحو حذر خطاب والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضى قال ذكر المحذرين
 هذا القسم يكون ظاهرا ومضمرا سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر مستكما او مخاطبا او غائبا قوله على صنعة الجحول
 قال الشيخ الرضى فى قوله اذكر المحذرين من غير ان يضاف قوله معمول بدين حيث المعنى الا ان
 فى الاول مضان اى هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفى بعض
 النسخ اذكر بصيغة الجحول ليس بموجود لان او ههنا انصالية اى ليست اضرائية فنعني ان يلحقها مثل المذكور قيل
 والذكور قيل مفردا وما يلحقها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرائية واختر قدس سره الاحتمال الاخير وهو
 المشهور المناسق الى الفهم ولم يجعل معلوما على قوله معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذرين بل جعل معطوفا على فعل مقدّر
 منساق الى الفهم اعني حذرا وذكر ويمكن ان يتخار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير الجملين
 او بجعل مفعولا للتقدير والمعنى على تقدير انق دون غيره من الافعال التحذير لا ان التقدير لا جل التحذير لان
 التقدير لعدم الرضوية ولا دخل التقدير لانه لو ذكر لمحصل التحذير او بجعل معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة من
 باب جرد وتيقظ لا يقال النطق باو فى المحدود وانما يصح اذا كان صدرا لحد متساو لا للمعطوفين ليكون اشارة الى
 تقسيم المحدود وليس الصدر ههنا متساو لا هما لا نقول لما كان المقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد
 هو المعطوف عليه فى الحقيقة فبقى قوله معمول متساو لا القيسين قوله قلنا نعم او قلنا بتقدير العائد والتقدير اذكر
 المحذرين من نوعه او باستتار ضمير فى ذكر جعل التحذير منه بدلا منه قال مثل اياك والاسد قال الشيخ
 الرضى قال المعنى الاصل انك لم تجو بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحدا واما النفس مضافا الى الكاف
 فقالوا اتق نفسك فلما حذروا الفعل النفس لعدم الاحتياج اليه فزجج الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان
 عالمه مقدّر بفار منفصلا ثم قال وارى ان هذا الذى ارتكبه بطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير

بتقدير اياك بعد ما خیر العامل وجاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا قوله ولا تخفى
 قوله غير صحيح يمكن ان يضمن في اتق معنى التنبه ويكون التقدير اتق مبدء افك ولا تخفى ان في تقدير اتق معنى التنبه
 ما كيد الرئيس تقديره قوله لانه يقال اتقت زيد امن الاسد لان معنى الاتقا ببرهنة لان لا ببرهنة ان قوله
 فالصواب ان يقال يمكن ان يقال راو تقدير اتق ونحوه قوله فان الحسنى على بعد فك ما يردك في قابل لان فك
 مخدومة لا تخدرك كيف يصح القول بان الحسنى بعد فك ما يردك اللهم الا ان يقال ان اتقا الشخص نفسه والتقدير بينهما
 ليس الا لابقاها الشخص في فرقا المخدومة في الحقيقة هو المفرد في مخدومة بالمال فاذا انظر الى المال صح هذا الحسنى
 قوله لان حدث حزن الجراه لان ان حزن موصولة طريقة تصلها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال
 لفظها هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخييف قياسا بحزن الجواه قال ولا تقول اياك الاسد اما قول
 اشاع فاياك اياك المرعانة فلضرورة الشعر اولان اياك اياك من باب اسد الاسد والمرعنة مضرب
 بمنزلة ترك اذ احذر اولان المر في تاويل ان تمارى قوله فلم يثبت الا نادرا قال ابا علي في قوله تعالى ولا على الدين
 اذا انا انك لنحلمهم قلت اى قلت قال المفعول فيه اى من المفعول فيه اذ باب المفعول فيه المفعول فيه هو كذا
 فصل على الاخير مصدر استينافية على الاولين قال ما فعل فيه اى في سماه مسامحة او اسم ما فعل فيه قوله اى حدث
 وهو الفعل اللغوى قال نه كور اى مؤدى قوله نقصنا الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة
 على المقصود بالا صالة وبالضمين بايقاها من شذج في المذكور المستعمل في المعنى الانترامى وما له لم الى
 معنى قوله اذا كان العامل مصدرا او بمناء قوله طوا عبر في التوفيق فيه الحشية اه في قابل اذ لو اريد
 من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يمتح الى اعتبار فيه الحشية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجدى الحشية نفا
 لان هذا المعنى يصير فيه اهو لا يقتضى اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا من اعتبارها
 قوله ولا تخفى اه قد يقصد فيه ضمنى الاحتراز عن شئى ولم يقصد به الاحتراز اما يخرج به القيد الصريح قال من زك
 او مكان قد يجعل المصدر جيا بحيث المصنف او يحيل المصدر مجازي من الجين لا شتر كما في مدلولية الفعل علانية
 المفردة وقد يحيل العين مكانا نحو جلست في الشمس اى في مكانها اذ اراد به الشمس النور او في مكان اثرها اذ اراد
 اريد به قول اشار الى شئى المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترزا بنا اعلى ان في محمولة

على النظرية الحقيقة فليس كل مجرد ينفى مفعولا في قوله بها كان الزمان او سجد ودا انتم انتم على ان المجهول
الزمان في المعتبر له حد ونهاية كالحين والحمد واما معتبره ذلك كايوم والليدة والشهر والسنة قال وظهرت
المكان ان كان المكان جعل الضمير اجمالا الى المكان والا لوجب ان يقول الخات واما كانت اضافة
الى المكان بيانه لم يخرج الجمل او انه خبر الى عائد لان بايد المعتبرين قال وفسر المجهول بالجهات الست في تفسير اكثر
المقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المجهول من المكان هو السكون والعيون منه بالمعروفة فيه ان نحو خلقك
معرفة منه انه منصوب اتفاقا ويمكن قوله انه ملحق بالكرة لانها منه او بانه كرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندى
في ان شاذ من ان نهايته الست لا تعرف بالاشارة كما لا تعرف مثلها منهم من فسر بها مثل ما فسر المجهول
المعين من الزمان يدخل في المجهول اجمالا فيكون قد دل على مطابقين معا وليس كل منهم عندهم جائز انصب لان فضا
وبعدا من جهة وجه معناها وكلف ودرى لا يقال فيها مثلا زيد جانب عمر بل يقال جانبه او الى جانبه وكنه
خارج وداشتر وليس الضمير كل معين مجرد عندهم فان المقادير المحسوسة كالفرسخ واليس منصوبة قال محل
ينبغي ان يذكر اسم المقادير المحسوسة الضرفيات منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضى ينبغي ان تحمل على الجهات
الست بمشابهتها لها في الانتقال فان عين ابتداء الفسخ مثلا لا تحصى موضعا وذن وضع بل يتحول ابتداء
وبنهاية كتحول الخائف قد اما وحين شمالا قال ولفظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال
كبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضى بسم المكان الذي في اوله يسم زائدة المكان مشتقا من حدث بمعنى
الاستقرار والكون منقصب بالدال على ذلك الحيات وما ينصب المكان المحقق هو دخلت وسكنت ونزلت
وان لم يكن كذا كذا ينصب لا بما ينصب المكان المحقق قال وما بعد دخلت كذا سكنت ونزلت قوله ولا شك ان
الدخول لا يتم فيكون في صفة المكان من صفة الصفة الذي به الخروج استدل الشيخ الرضى على ان الدخول لا يتم لزوم
كلمة في غير المكان ودخولها في المكان ويكون له دخول فعولا والفعل من المصادق لازمة غالبا وكبره ضد الخروج
وهو لازم لا يخفى ان ما ذكره يدل على ان المعنى بلا واسطة قوله القصيل فيه اه ما يتجارع نحو يوم الجمعة سرت
وما يتجارع نصبة نحو يوم الجمعة سرت فيه وادوم الجمعة سرت فيه وقال ليس بغيره كل يوم صحت فيه العينة لا يتوكله لان نحو
زيد سار وادوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصب نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قال فاضل لا بد فعل اى ما هو حاصل على

على الفعل وهو مقدم الما يجب المقصور ويجب التحقق قوله الا ان يراد بذكره مودة لا يقال يخرج المفعول المجرور
مخرجاً للسينة ان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل ان المفعول ان المفعول محمول على الجار
بمنزلة الهزة والتضعيف قوله فان اتاديب ما يحصل بالضرب ان تلك تحصل اتاديب بالضرب وتترتب عليه مع
اتحادها يجب ان اتاديب ما يحصل بالضرب اتاديب اتاديب قال الشيخ الرضوي العلة في اتحاد اتاديب
وانما نصب اتاديب تضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان وصرحت بالعلة الحقيقية لم تنصب
عند النخلة قال وقدت عن الحرب جبا قيل لو قال وحاربة شجاعة كان حسن اي حسن بمقام المارعة للزجاج وب
الجملة وقدت ان يقال فيه فرض عليه وتنبه على عدم تكملة الاكتفاء بظاهر الامر قوله والفاعل اه ادا القول
يكون المفعول لا مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام بخالف خلافا فاعل القول الزجاج قال خلافا للزجاج وخلافا
للجزمي فانه عنده حال فيلزم التكرار قال فانه عنده مصدر لما راى من كون مضمون عامل المفعول لا تفضيلا وبياناً
كما في ضرب تاوينا ان معناه ادبت بالضرب تاوينا قوله وجبته في العقود عن الحرب جبا فيه ان العقود متاخر
بالذات للجهن فانه مقدم على العقود ويجب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدر امعارة اللفظ فعلة اللهم ان يراد
بالجهن ان الكيفية القائمة بالنفس هو العقود والحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر المرتب على الكيفية النفسانية
وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وداثر قوله او ضربته ضرب تاوينا وقدت فتودعين انظار
ان المصدر حقيقة هو المحدث لا المذكور والاطلاق المصدر عليه نيابة عن المحدث كما ضربته سوطا اي ضرب سوط
فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعلة لا يخلو عن شئ قوله ورد قول الزجاج ورده المصدر ايضا بان
حق ضربته تاوينا ضربته للتاوينا فاعاد قوله للتاوينا ليس بمحو اطلاق فكذا اتاديب الذي بمعناه قوله ولم كيف
بارجاع ضمير الفاعل قيل ما وضع المظهر موضع المشرشرة الى اتحاد المحدث والتقدير وقد يفرق بينا بان التقدير
ترك في اللفظح الابقاء في الية والمحدث هو الترك في اللفظ والية قوله اي اتحد فاعله وفاعل عامه قال الشيخ
الرضوي بعض النخلة لا يشترط ذلك هو الذي يتقوى في معنى واتحاد الاغلب هو الاول والليل على الجواز قول
امير المؤمنين على كرم امده وجهه في نهج البلاغة فاعطاء امده النظرة استحقات السخط واستتماما للبيان المستحق
البيان المعطى للنظرة هو امده ولا يجوز ان يكون خلافا لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستعظام على حال المفعول

وهي الاستحقاق قال ومقارنا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القرآنة ان شاء الله يوم
 ينفع الصادقين صدقاتهم بالنصب اي اهلقتهم في الدنيا ولا تخفى انها تدل ايضا على اتحاد الفاعل لا يشترط ان يشترط
 ان يكون كرهه كاشترط بعضهم لانه قد يقع موقفاً لكن العتاب فيه الكثير كما كان العتاب في المجد والترفيع قوله او يكون في ما
 وجود اجد ما بان يكون آخره اول الحدث او بالعكس فغير ذلك قوله لانه بهذا الشرط قال المعص اعادوا لذكر
 لان علة الافعال كثيرة لا تخفى باعثة للشرائط فخصوها دليل على اللام المقدرة قوله وفي بعض الجواشي ان هذا الـ
 شريف جدا جعل ما هو محط العائدة قائما مقام الفاعل دخلوه عن تحلف اعتبارا بغير راجع الى مصدر الفعل عن
 جعل المصدر ثابتا ثباتا للفاعل من غير تخصيص قوله وقد جعل بن العيص الزوان قال قد سوره في الحاشية
 العيص الحار الرشدي والاهلي والزوان الوثوب ومنه قد سوره في تفسير الوثوب برحبته قوله سواء كان ذلك
 المفعول شريطة بعضهم كون المفعول ناعلا نظرا الى ان عمروا في قوله ضربت زيدا وعمروا معطوف اتفاقا لا مفعولا
 وينقص ما لا يجوز حبك زيدا فان الحذف في المسمى مفعول اذ المعنى كليك قوله نحو استوى الماء والخشب اي تساوى
 الماء والخشب في الطول وصل الماء الى الخشب فليست الخشب ارفع من الماء والخشب بهما مقياس يعرف به قدر ارتفاع
 الماء وقت زيادته قوله والمراد بصاحبه المفعول الفعل اه فلا يجوز ضحكك يد وطلوع الشمس كاذب لانه لا يخش
 ويجوز غيره استه لا لا يقولهم ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ولكن ان يقال المراد بالسير مجازي
 شامل للسير الجريان قوله او كان واحدا المشهور الاكتفاء بجهة الزمان قوله نحو لمرت ان انا قد فصلتها من مسته
 قال قد سوره في الحاشية تفصيل بجهة شرا شررا بذكره ووضيع الصبي شير خروكوك قوله اعلم ان مذاهب جمهور
 النحاة قال عبد القاهر بن منصور بنسب الواو فيه ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عالمة والنسب بمعنى مع
 مطلقا نصبت في كل رجل ضيعة وقال الاخفش منصوب بضم الفظ لانها قامت مقام مع كمن لا كانت في الاصل
 حرنا اعطى النصيب بعد ما قوله واصلهما واد العطف لهذا لا يجوز تقديم المفعول مع على ما حمل في مصاحبه اتفاقا ولا على
 مصاحبه خلافا لا في الفتح قال الشيخ الرضي لا يرى مناس تقديم المفعول مع على عامله اذ انا خرج المصاحب كما جاز تقديم
 المعطوف على عامله اذ انا خرج المعطوف عليه قوله فاقاب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع قوله اي وجد جعل كان
 تامة فزوالها تمييزا وحال وحتم ان يكون ناقصة والاولى ان يكون قوله هو المعطوف فاقاب المعطوف على اصل

الاصل في هذه الواو العطف وانما يبدل عنه نفا على المراء من المصاحبة وفي المثال لا يمكن التخصيص بالنصب على المصاحبة
 كون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر ان قلت فاذن عمرو في المثال المذكور ليس مغولا معه وكلامه في حاجة
 الى قوله لم يجب لغيره قلنا كان الكلام لهنا لا يخص به واللام غير ابد ذلك تبين العطف قوله فان العطف في ممتنع
 ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة فيجوز ولهذا لما فيها ان النصب متعارف حيث لا يعمل على عمل العامل
 المنعوى بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التخصيص على المصاحبة ولهذا اجزا تقوم النصب مع اختيار العطف
 قال والاولى ان يقال ان قصد النصب على المصاحبة وجب النصب والافلا قوله لان العطف على الضمير المحجور قال
 الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعد والبردين للضرورة وانما في السعد فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف
 الجر ح ان لا تعلق مقدرا قال لا بد ليس بخوفا العطف على ضمت ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو ادنى مما قاله المصنف
 لوروده في القرآن كقوله تعالى يسئلون به والارحام بالجر في قوله فاذنوه فاما حكمه بمنوية الفعل المشعر بمعنى الفعل
 في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر والظا بان للفعل في الاخير ايضا شيان كلمة الاستفهام والاشارة
 الذي بمعنى المصدر بمعنى الفعل والصنعة فالاشارة على الفعل في هذه الاشئلة تسمى قاصدا للامرين بخلاف نحو هذه الكتب و
 وايك ونحو ماتت وزيد فان الاشارة فيها ضمنية لغوات معاصرة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات
 معاصرة الاستفهام بامر آخر في المثال الثاني والمصنف لم يفرق بين الاشئلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين
 والاخيرين وبين الاخيرين قال لان المعنى بالنصب وما ياتى مستلزم لمفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره
 بقوله وانما حكمه وذلك لان قوله مثل الزيد وعمرو غير محذوف تقديره ذلك مثل الزيد وعمرو امي العامل المعنوي
 مع جواز العطف مثل الزيد وعمرو قدس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة حكم فلك القضايا متضمنة كلام
 مجملها حكما بمنوية العامل في تلك الاشئلة فان الحال من حال الشيء يحسن اى النصب وانما سمي بهذا القسم ببالا لانه
 لا يخلو عن انقلاب غالبا قال تبيين مبنيه العامل الهيته في الاصل الحادثة الظاهرة للمعنى الشيء كذا في المصوب والمراد بهنا
 الحادثة وهو اعم من ان يكون يجب تحققها وهي الحال المحققة او يجب تقديرها وهي الحال المتعددة نحو قوله تعالى فاخبروا
 خالدين اى مقدري الخلود ونحو هذه الترتيب فيها ونحو قوله تعالى وشراها باسحاق بنيا اى مقدرا بنوته واخبركم
 من كن في اعتبار حال العامل المنعوى واعتبار حال متعلقها فالمراد بالنقص مجاز زيدا لم يقله لكونه في النقص بقوله ان كن في اعتبار

ونسب الى صاحب **المفصل** في دفعه انه قال في بعض حواشيه ان زيد اقام بين بيته لازم الفاعل او المفعول
 اعني زمان الا تبادله استمر في كلامهم التفسير عن الملزوم باللازم فكان بيته لازم بيته الملزوم وذلك بعيد لان
 قيام زيد ليس بيته زمان زيد الا بتاويل وان زمان الا تيان لما كان مباشا فاعل الا تيان وعن مفعوله
 لم يلزم دعوى الاتحاد بينها على ان عبارة التعريف لا يدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضي الحق ان الحال على ضربين
 متقلة وموكة وكل منهما حا لاختلاف ما بينهما فالحال المتقلة على الكلام متقيدة بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك
 المقام بالفاعل او المفعول وبما يجري مجراها وبقوله لا يجر كلام تخارج الجملة الثانية في ركبت يد وركب مع ركوبه فلا
 اذ لم يتجهلها حالاً وحده الموكدة بهم عن حدث يجبي مقرر المصنوع جملة وقوله لا غير حدث اقتران عن برج رجوعا قوله
 اى من حيث هو فاعل او مفعول في دلالة الحال على ان مدلولها كلام متقيدة بوقت حصول مضمونه الحدث الذي في
 ذلك المقام بيته للفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحوى تأمل نعم انتهت دل على بيته الفاعل او المفعول
 في زمان تعلق الفعل بها قوله لا يلزم اذ انوافقت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت راكب زيد
 راكبا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفا فان كان هناك قرينة يوت بها صاحب كل منهما
 جاز وقوعها كيف كانا نحو لقيت هذا مصعدا مستندرة وان لم تكن فالادلى جعل كل واحد منهما بحجب صاحبه
 نحو لقيت منحه رازيد امصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بحجبه وتأخير حال الفاعل ليشع احد الحالين بحجبه
 لكنه قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح **المفصل** حق المعرفة ان ترتب على حد ترتب صاحبها قال لفظا او
 معناه يميز عن الفاعل والمفعول او حال عنها او خبر لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح قوله اى لفظيا بان يكون
 يرشدك الى انه التفصيل العامل قوله مكانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخصي بمفعول من علامته اتحادها اذا
 قوله فكان الحال عن المصنات اليه لان الراضل في الذات في حكم الذات قوله ولو قرئ اذ هذا موافق لما قاله
 بعضهم من جواز الازال عن المفعول معه عن المصدر بلا تاويل وانهم يجوزوا الحال عنهما ويلها بالفاعل والمفعول
 ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لم جواز الحال من المفعول فيه قال وزيد في الدار قائما مثال اللفظي المفعول حكا هذا
 توجيه جيد لكن المصنوع جمل في شروحه مثلا للفاعل المعنوي وتجي عليه ان فاعل انظرت فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم
 الكلام اليهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لا يمكن بضرورة والمعنى كان في حكم المفعول من من الفحوى ولا يجوز ان

ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لا تتجده مع الضمير الذي هو فاعل انظر لانه
 يلزم احكام فاعل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عن الاكثرين على انه لا يصير فاعلا منويا على التفسير المذكور قوله بل باعتبار
 معنى الاشارة او البنية الاولى اولى لان زيد اشارة الى لامنية عليه فان المنية عليه حقيقة هو ان زائدا مع تقارب
 الاسم والفعل قال وعاملها اه فصل العامل منها لتحقيق اللفظة الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكون توطئة لانتها
 تقديم الحال على العامل المعنوي وجواز تقديمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الاستنارة به وكأنه اراد ان لا يفصل من
 مباحث التقديم والالكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك التفضيل قوله وهو من تركيب اى من صنيعة
 قوله كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها قوله والتمنى
 والترجي قال الشيخ الرضى الظاهر انها ليسا باملين لانها ليسا مقيدتين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بحث لانك
 اذا قلت ليت ابنى فقير ارجع وحلت فقير اريد الخبر لكان المعنى ليت ابنى ارجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمت
 ابنى والخان فقير ارجع قوله وكأنه اسد صالما وزيد كمر وكاتبنا وزيد اسد صالما تحذف اداة التشبيه قوله لان الكثرة
 قيل ولان الحال جواب للتعجب والسؤال ينافى المعلومية فيه ان المفعول له جواب اللهم انت ان يصح ان يكون معلوما والحال
 والخان معلوما باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار آخر قوله موصوفة ولوقيل موصوفة بدل موصوفة ليشمل الموصوفة
 بالاضافة لكان احسن قوله لاستغنائها وعمومها بنفسها او لوقوعها في خبر نفي او نفي او بمعنيها قوله ان جعلت امرا
 حالا اشارة الى انه ليس نضائي الاستغناء ويجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص وعلى الحال عن ضمير الفاعل في
 انظر اى امرين امرا وعن ضمير مفعوله لا تخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس نضائي المقصود ويجوز ان يكون
 حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف قوله او واقعة في خبر الاستفهام لانها تشبه المكرة الواقعة
 في خبر النفي في كونها غير موجب قوله او بعد الانقضاء للنفي لم يعتبر قدس سره في تعيين صورة المكرة عبارة للباب
 حيث قال لا يكون اى صاحب الحال المكرة موصوفة او مغمية غارا المعرفة لاستغنائها او في خبر الاستفهام
 او بعد الانقضاء للنفي او مقدما عليه الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد التامع لا يمكن الخلاصة ان يقال ان
 بين قوله بعد الادبين قوله مقدما عليه تنازعا في قوله في الحال الخمسة ان فاعل المخرج هو ضمير الحال وانفصلها
 على المذهبين لاضمير المكرة ولا تخفى لا بد من اعتبار عائد ليصح وقوع الظرفية فحقه لقوله مكرة والتقدير بعد الحال

عنها ثم قال لو قال ادخل المكان سالما عن النصف لا تنجى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الاصل
 على الحال فطور الكلام فلهذا قال ذلك بهذا الاحتقار وانما قال بقضا النصف لان الحال لا يقع بعد الا ان يكون
 الاستثناء مفادا للاستثناء المفرد لا يكون في الموصوفين الا نادرا وقال المصنف انما حسن التكرار لان الاقطع ما بعد
 عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال منفعة لها لا لقطعها عنها وفيه نظر يجوز وقوع الصفة بعد القول او مقدما عليه الحال
 انما حسن التكرار لان التقديم يؤمن الالباس بالصفة قوله ويجعل قوله وصاحبها اوه وح يكون غابا نظر النسبة
 بين المبتدأ والخبر والعامل والعنصر فلي هذا استبعاد من قوله معرفة اي تترت فابا قوله ولم يلزمها قال قدس سره
 في الحاشية الذود المنع قوله ولم يشفق على نقض الدخال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنفق
 بالصاد المهملة والعين المعجمة المنفوق من نفس الرجل نقضا اي تم مراهه انتهى في الصراح النقص بمراعاة ما رسيه
 وسيراب ناشد فتر قوله والآن جمع انان فراده قوله ثم يريد من العطن قال قدس سره في الحاشية
 العطن ما دخل الخوض والبر من مبارك الابل المبرك المنكح يعني جاني استرخوا بايند قال ومرت به وحده
 قال قدس سره في الحاشية الوحد مصدر يقال وحده وحده وحده كوحده وحده اوحده انتهى قال الشيخ الرضي
 وحده لازم الافراد والذكور والافراد الى المفرد لازم النصب الا في مواضع مخصوصة قبل يجوز ان يقال ان صلة
 ثم حذفت لقيام الصفات اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة قوله مثل غلبة جديك بصيغة الخطاب قال قدس سره
 في الحاشية الجهد منها بعض الجهد والجهد بعض الجهد وصحبها ~~الاجتماع~~ وقال الغراء هو نفع الجهد المشقة وبعضها الطاعة
 قال تعالى اي كل واحد منها او نفعها قوله وتأويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المفردة ظاهرة كانت
 كان تعريفها بالاضافة او باللام وتأويلها على الوجهين والكانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتأويلها انها
 في معنى النكرة نحو مرت بهم الجهم الغفير اي كثيرا من الكثرة ثم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول الى لا فادلا
 ونحو جاد الرجل فقتلهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم مضبوطة في الحجاز
 على الحال لوقوعها مرتبة النكرة اي محتملين في الجبى وتأكيدا لما قبلها في تميم قوله احدهما انها مصدر لا فعال او صفات
 اي مركبة ومنفردة وحذف غير واجب في المثال الاول واجب في المثال الثاني على قاعدة الشيخ الرضي قوله كانت
 موضوعة موضع النكرات يعني ان الكلام معها انتهى او زائدة قال فالحال صاحبها مكررة والحال مفردة والكانت

جملة يجب الاداء لا التقديم قوله ولم يكن الحال مشتركة بنحو جوار رجل وزيد راكبين قوله تخصيص فيه ان الحال
 اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما يختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال ان
 حكم آخر فلا يجب التخصيص للحال بالقياس الى حكم آخر قوله واللاطين بالصفة فيه ان هذا لباس لو كان محذورا لوجب
 التقديم والخاصات المكرة مخصوصة لتحقيق الالباس انما لا تقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديرها
 عليه جائز الا ان تقديرها بالواو والمراعاة اصلها وهو ان تلف او عدم تصرف في الافعال كفعل اتعب وتقديرها
 بجزوف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي اكل جارا قوله فيما عدا مثل زيد قائما كقوله فما عدا
 اعلم ان الاله على حديثين فضا قد يدل على حديثين مبينين نحو ضارب زيد عمر او تضارب زيد عمر او زيد عمر
 من عمر وقد يدل على غير معينين نحو زيد عمر وفان تشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل
 على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجوب كالمكان والزمان والمعلق او الحال الى غير
 واذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلى كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان يلى ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث
 المصرح به وان لزم التقديم على العامل المصنف وذلك لرفع الالباس المصرح على البيان فنقول زيد قائما كقوله فما عدا و
 يوم الجمعة كقوله يوم السبت وهذا ابراهيم الطيب من رطبا قوله فعل في المعنى الكلام مع يكون قوله فعل انظر حاله قوله على
 العامل المعنوي كما انه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان تكون اعتراضية متقدمة لمبتدأ قوله واما اذا جعلت
 واخذاه اليه ذهب المصنف في شرحه كما مر التسمية اليه قوله فالمراد به الاحتمال الثاني وهو ان النظر لا يتقدم
 على العامل المعنوي اسي في المحل يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجوز تقديم النظر
 عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن بريان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي ومن
 ذلك ان قيل البراءة كبريتين اي الكبريتين في حال والعامل بستان قال ولا على الجور والمفهوم منه جواز تقديم
 الحال اذا كان صاحبها مفعولا كذهب اليه البهريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليها الا في صورة
 واحدة هي اذا كان صاحبها مفعولا الحال مفعول العامل قوله لو كان محذورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان
 المضاف جزوا المضاف اليه اذ جازيت المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم كن على قوله نحو مركب استثنى به زيد وتبع
 قوله ابراهيم حيفا قوله لان الحال تابع اه قيل لا يرد على نحو راكبا جارا زيد لان العامل من حيث انه مسند اليه محله

قبل الفعل وان استغ بارض الناس بالبدن الحق وجد قدسها على صاحبها المجرور ان كثير الحال عن المجرور لم يسبق
 من النص ان قدسها لم يجاز في جعل كانه الا عن الكائن والمعنى بالرسالة ان ما في الناس مما يصيرهم ان يثبت
 انه صلى الله عليه وآله وسلم كما ارسلنا نانا يا اربل امر فكيف يصح المحصر قلنا المحصر ان في التحقيق كما اذا حملته حاله عن
 لا صلى الله عليه وآله وسلم بموت على التعلق بالحق في الحال في السائل فيلزم ان يكون الكلف في وقت الارسال وليس كذلك
 لتراخي عن وقت الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرث الاشارة اليه قوله وانما لم يثبت
 كما كان في ذات الله وكثير منهم ذهبوا الى ان تارة لما ثبتت مخصوصة بفعل ونول ومفعول قوله اي ارساله كانه اي
 عامة شاملة قوله بعضهم يجعلها مصدرا اي تكلف كذا والمجلة حال مقدرة قوله والكل تكلف وقسم لان كانه كانه طبة
 لازمة الحاية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر من هذا المعنى قوله سواء كان الدال مشتقا او جامدا
 قال الشيخ الرضي من الاحوال النيرة المشتقة قياسا الحال الموطاة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان
 الاسم الجامد وطا والعريق لا هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جازي ريد رجلا بيا ومنها
 ما يقصد بالتشبيه نحو جازي ريد اسد اي مثل اسد او شيئا مما فيها الحال في نحو ثبت ان اشارة ودرهما وضابطة ان
 التقية فيجعل لكل خبر من اجزاء الخبر مقصدا ونصب ذلك المقصود على الحال وتأتي بعده خبر تابع لها مانع او العطف او
 او جرت الخ نحو ثبت البرغفزين بدرهم قوله وهو ما بقي فيه حصة الاظهر ان يقال ما بقي فيه نوع حصة قال في الصراح
 البرغفزة في الاول ما يدرك النخل على ثم خلال بالفتح ثم يلج بالتحريك ثم يسير ثم رطب ثم قوله ولا حاجة الى ان قوله
 وهو ما فيه حلاوة ولين ان ياول البسر بالمسرند اذا كان اشارة الى النخل لان البسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا
 اشارة الى التمر كما هو الظاهر فاما بالنضج وغير النضج او المدرك وغير المدرك قوله لانه اذا تعلق بشي واحد قدم
 تفصيل ذلك في ذي الحدين قال فيكون مجزأ قال الشيخ الرضي قد يقام المجزأ الحاية مقام مغر وغيره بالمجر والاول منها
 اعراب الحال ويوزن تنكيده انهم يقيم مقام الحال دفاه الى في شتاذ ونحوه يا بدي ذو ويد بدي اي التقية بالنقد
 ونحو ثبت ان اشارة بدرهم والاصل كل اشارة بدرهم وكذا قوله ثبت ان اشارة ودرهما والاول بمعنى كافي كل رجل وصية
 اي اشارة ودرهم مقرنا فنصب منها الجزاء ان يعبروا بها الاعراب قال خليل يجوز ان تأتي على الاصل نحو ثبت ان اشارة
 اشارة بدرهم ودرهما بدرهم قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تقيد تعلق الفعل بالفعل والمفعول بوقت وقوعه منها

مضمونها ولا يقصد من الاشارة وقوع مضمونه قوله هي الضمير والراو والمكانات الجملانية فضلا عما ثبتت الى
 زيادة ربط ولهذا لا يكون الراو رابط في الجملة الواقعة خبرا او مصحفا الا اذا حصل لهما في الفضال وذلك بتوحيدهما
 بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير قال فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرية ليس لانهما مجرد
 النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كونه نفي داخل على الاسمية وقد يجوز الاسمية من الرباعيتين عند ظهور الملازمة
 نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله لانهما تبدل على الربط في اهل الامر لانهما في الاصل للجمع مع السابق فهي
 داعية لا انظر السابق قال المصارع الثبوت بالضمير قد سمع بالواو وذلك لانهما جملة وان شابهت المفرد او لا
 خبر مبتدأ محذوف ويشترط في المضارع الواقع حاله اوه عن حرف الاستقبال كالمسكين ولن ونحوهما قوله
 المستقلة على المضارع النفي وان كان يلزم خلافا لانه ليس فانه قال لا بد فيه من الواو والكان مع الضمير قال
 الشيخ الرضي اذا اتفق المضارع بلفظه لم يدخل الواو واذا اتفق المضارع بالزمن الضمير والغلب تجرد الواو
 قوله ليبدل اه هذا تحقيق ما ذكره السيد الشريف قدس سره وللقوم مبالغة في تحقيق نفي ان لا تذكره قال
 ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ما اذا بين الحال ازدياد النقص او غيره مقرونة بالفاء او ثم مقول في
 النقص بقية بدوهم فسادا او ثم زائد اى قد سبب النقص صاعدا او ثم زائد بضمير زائد اخذ في الزيادة وتقول في غير هذه المواضع
 يوم ومن القرآن فسادا او ثم زائد اى قد سبب الفناء كل يوم في الزيادة والصعود قوله هي اى الحال الموكدة اه
 هي اما التقرير مضمون الخبر وتأكيدا واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو قوله والمستقلة قيد للعامل بخلاف
 الموكدة فانها ليست قيد اختصاصا للعامل فالقول بالالحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد
 بحسب العبارة والقصور قال اى اخذه اه ذلك التقدير من سبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقوله تنقبت
 الا بعرفته في حال كونه معطوفا وان اراد ان المعنى علمه عطوفا فهو مفعول ثان لحالهم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك
 وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر الموكدة نفسه وبغيره كانه قال عطيف عليك بوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر
 الى المبتدأ لكان العامل فيها مفعوليا ولهذا لا يتقدم الموكدة على خبر الجملة ولا على احدتها قوله او بمعنى انبئة معطوف على قوله بهذا
 المعنى فيكون لاحق متبعا معنيان التحقق والاثبات ولا محذور معنى وهو التحقيق والابتن المعنى اللغوي لهما اراد ان يبين ان
 التحقق في الصورتين متعلق بالاثبات في الصورتين الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتثنية اثباته

فقال اى تحققت ابوتك اه قوله اى شتره وجب حذف عالمها لغيرها في وجوب حذف عالمها انما قدرت
 هذه الامور الثلاثة لان الحق ان الحال الموكدة قد تكون موكدة لغيرها قوله تعالى ولا تتوا في الارض مفذين اى لا تقصدوا
 ومن خصص الموكدة بالجملة الاسمية ياول مثله بالمصاد فحمل قوله تعالى مفذين بمعنى الافاد وكثيرا ما يحكى صنعة الصفة
 مقام المصدر قال التميز ويقال لا السبين والتميز الميم كبريا وقل يقال لفتحا لان الحكم بمنزلة من بين الاجناس يرفع الابهام
 قال ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه جنس ذكر للعين ميم صالح لاجناس مختلفة متقاض ليعين واحد
 منها بالذكرة والاصل فيه التمييز لان التعريف زاد على التوضيح منه واجاز لكونه باللام او الاضافة نحو عين راءه والم
 وسف نفسه الى غير ذلك عند البصريين ان عين راءه بمعنى عين في راءه وان الم بطنه متضمن فيه شك وان سف نفسه بمعنى سف
 في نفسه ايمى سف بالتشديد لان المعنى سفبت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب بعبده بوقوع الفعل عليه نصا بمعنى سف
 بالتشديد قوله في المعنى الموضوع لمن حيث انه موضوع له لعل الموضوع شامل للموضع النوعي المجازي لان اسما العدد
 والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية هي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تميزا وانما تستدعيه اذا اريد
 بها العدد والكيل والوزن كما سيجي وهي فيها مجاز قوله لكن المطلق منزوع الى الكامل وقع لما ذكره الشيخ
 الرضى من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يرفع ايضا بان اثباته قد يقال في مقابلة المحدود
 وقد يقال في مقابلة الحادث الطارى والمراد منها هو الوضع الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة
 في كل واحد منها من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص جهة منه مجاز قوله وكذا يقع به الاحتراز عن اوجه
 المبهات قيل لا يمكن ان يقال ان التوزيع كلها خارقة لذكرها فيما بعد لا يقال صح لاحاقها الى ذكر المستقر لان صفته
 قد خرجت بذلك لا نأقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لا يخرج القرائن الاخر المعينة لما يراد من الاشتراك قوله ولا
 ابهام في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضى ان لا يصح التميز عن اسم الانشازة مع ان كثير منهم ذهبوا الى ان مثله
 في قوله تعالى ما زلنا اراد الله بهذا امثله تميز عن ذاهل عنه وكذا الحال رجلا في جذر رجلا قلنا لعل هذا منهم منبنى على
 ارادة مهم من اسم الانشازة كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله لا ابهام فيه الا من حيث ذاته فيه مسأله اذ ذات
 الرطل بالمعنى المذكور هو الصفة لا ابهام فيها وانما الابهام فيما يوزن بها كما انشازا اليه ويشير اليه قدس سره قوله
 والامنيت وصف هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون قوله فانه في قوة قولنا

قول طاب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضائي الذات المقهدة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح
 اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد فسا وعلما واما غير المضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فيقول في كفى زيد
 رجلا وشبهه كفى شيئا زيد على ان يكون زيد بلا منتهى في اعطف بيان له قال المحقق اشرف قدس سره الذات
 المقهدة في هذين المثالين ايضه مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ما ذا
 هو رجولته وشهادته واذا قلت رجلا او شبهه كان المعنى كفى رجولته وشهادته قوله يرفع عن مفرد جعل من
 للرفع كما يتبين الى الفهم وقال الشيخ الرضائي ان عن في مثله تقدير ان ما بعده ما وسبب لما قبلها كما يقال فلت
 عن امرك اي سبب امرك التمييز صادر عن المفرد اي المفرد لا بها سبب لا وعن نسبت في جملة اي النسبة سبب لانك
 تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقية النسبة تلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لان سبب
 الاعتبار لا يستدعي التمييز وكذا معنى قوله بعد الحان اسما يصح جله لا انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز
 عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك فلا استندت طاب اليه لم يكن ينصب نقدا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي
 نفس زيد فزيد هو سبب الانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامها سبب
 الانتصاب التمييز تشبها بالمفعول الذي يحتمل بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذا الموضع بمعنى بعد
 كما في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول ادنى قوله وهو ما يقدر اليه شيء وذلك اما قياس شهو موضوع لذلك كالعدد
 والرجل وقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقول تعالى طار الارض ذهابا والملا قد رجا لا يملأ به شيء وقوله
 عذبي مثل زيد رجلا واما غيرك انما وسواك رجلا نحو ل على ملكك بالصدية ونحو بطوك رجلا وبعرضه
 قال ومن ان سمنا ثنية بنا بالعقد وهو اصح من المن بالشد يد قوله وهو النون لفظا او تقدير كما في خمسة عشر وكم
 قوله والنون سوا كان في الثنية او شبه الجمع نحو عشرين لانون الجمع نحو جنود وجمها لان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة
 قوله لان المضاف لا يعان غلظا لان الاسم لا يعان الى اسمين بدون غلظ وان اضغرت جمع حذف المضاف اليه لزم
 حلات المفروض قوله فاذا اتم الاسم بهذه الاستياء قال الشيخ الرضائي قد تم الا نتم فبعض التمييز وذلك في
 احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما في معنى المبالغة والتخمين نحو نعم رجلا وبالله اقصه وندره رجلا اذا كان الضمير
 وتامنها اسم الاشارة نحو قوله تعالى فاذا اراد احد هذه املا وانما صلب التمييز بنفس الضمير واسم الاشارة قوله عذبي

قوله عندى الراقد وظل راقد نوعى از پيامنه و هم فارانه و كرده قال فى اساس الرقود كمال معرفت لابل مصر
 ياخذ اربعة وعشرين صاعا قال نفرد الى قوله ويصح ضمير المعلن راجع الى تميز غير العدد وقرينة الاصل انه ذلك ان هذا الحكم
 لا يجرى فى العدد مثلاً غير عشرين مفرد سواء كان جنساً او لا وسواء قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضى اذا قصد
 به الانواع وجب تحريم التمييز عن الناحية عشرين ثم اذا قصد به الانواع وجب كونهم اثنان قوله وفي حديث آخر
 اى يتشارك اخراؤه فى اسم الكل اى اذا كان لجزءه اطلاقاً كذلك لان لا يورثه جنس مع ان ليس لها اخراؤه وقوله ويمكن ان
 يحجب عنه كان جواب قدس سره مبنى على التفرع الا ان الظاهر ان الحجة بفتح الفاء او كسر الهمزة من باب الجنس الذى
 شخ في ان الجنس بينهما هو المجموع من الناحية كالمجموع لو قصد تعدد افراد المجلس من لم يصح النسبة والمجموع قوله وعندى عدل
 توبين عدل تنك بار وما نذ ان قوله او المعنى ان وجه التمييز هذا الاحتمال مناسب لسياق قوله بنون المجموع اراء شبه
 نون المجموع قوله لانه لا يعلم متلانه اضافة عشرين لا يخفى ان رمضان لو كان تميز المكان مكررة ولو لم يكن تميز الاجمالي ان يكون
 علما بل الظاهر انه علم فالابس ليس ان على تقدير ان لا يكون علما قال وعن غير مقدار قال الشيخ الرضى هو كل
 فرع حصل له بالتفريع اسم خاص عليه اهل يكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد او منتصب عنه
 التمييز واما الفرع الذى لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب عليه على التمييز بخلافه وهو قوله ولعقد غير المقدار
 عن طلب التمييز الذى يكون للتفصيل على التمييز فان التفصيل عليه انما يثبت هو طالب التمييز قوله كان الظاهر ان
 يقول لان الابهام الذى يستعمل التمييز ليس الا فى الذات المقدرة التى هى ظرف نسبة لكن كان ذلك
 الابهام يستلزم النوع الابهام فى نسبة حسب احتمالات الطر ورنج الابهامها انتهى مستلزم لرفع الابهام
 الطر صرح قوله عن نسبة والكتلة فيه النسبة على ان مقابلة هذه القسم للقسم السابق باعتبار ان ليس هناك نسبة
 كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات بهما فذكر ما فى السابق الا ترى ان نعم رجلا مندرج فى القسم الاول ان الضمير
 غير مذكور به ا حاصل كلامه قدس سره قوله والمصدر جلد الشيخ الرضى داخل فى مشبه الجلة ولهذا قال لا حاجة
 الى قوله او فى اضافة كل المصمم بحيلة من هذا القسم ولهذا قال او فى اضافة ولعل اراء شبه الجلة لا يستلزم على نسبة
 قريبة من النسبة الثالثة وليست الاضافة كذلك قوله نحو حيك زيد اى فكيف زيد قوله فكانه قال طالب بيد
 اى كانه مثل فعل او شبه فعل متانها فى نضاد ابا وكذا فى عطف اعنى اية قوله والمعر فى الاصل اللبس قال

قال الشيخ الرضائي الاصل ما يدرى ما ينزل من الضرر من اللهن ومن الغنم من المطر وهو بهذا كناية عن فصل
المذبح والصادر عنه وانما انصب عليه اليه تعالى نقض العجز عنه لان ما ينشئ الجواب فكل شئ عظيم يريدون التعجب
منه فيسبون اليه تعالى فيضيفون اليه معنى مدوره ما عجزوا عنه قال ثم الخان اسم يصح الى قوله والاهو لم يتعلق في
هذه العبارة شبهة مشهورة هي انقراض بشرية الاولى بجانب يد نفسا فان نفسا اسم يصح جملة لما انصب
عنه ولا يصح ان يكون لم يتعلق واجاب قدس سره بتقييد مقدمها بكون التميز لم يكن ايضا فيما انصب عنه وكذا قد
مقدم اشترطية الثانية بذلك لان مقتضى بحث طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما يصح ان يكون
لا انصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لم يتعلق بان يكون معناه طاب
زيد من حيث ان له نفسا تعلق به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اوله فلا يلزم للنفس
معان ذات الشئ والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقص ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمشتق
واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة شبهة اذ لو نقصت اشترطية كفى زيد رجلا لم يجز هذا الجواب فيه اللهم
الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم النصف اذ معنى رجلا ههنا الكمال في الرجولية ويمكن ان يجاب
عن شبهة بان مادة النقص لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك لو كانت المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس
القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمشتق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تميزا اذ الذات من
حيث هي ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها فتخرج كان في حكم رجلا في المثال المذكور
ولو سلم صلاحية التميز قلنا المراد بكونه لا انصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحة ههنا كما
استراليا الفاضل الهندي والمراد بكونه لم يتعلق صحة الاضافة اليه لا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد و
لبعض الشارحين جواب آخر وهو تقدير منطوق في مقدم اشترطية الاولى والتقدير ثم الخان اسم يصح جملة
لما انصب عنه ولستعلق جاز ان يكون له لم يتعلق واعترض عليه بعض الافاضل بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم
والثاني قد يدبر بتقييد المقدم بكونه قبل تميزه او تقييد الثاني بكونه بعد جملة تميزه او ثانياهما عدم صحة اشترطية
الثانية لان مقدم اشترطية الثانية نفى لمقدم اشترطية الاولى وهو مركب من امرين وانما المركب بانقضاء
احد الجزئين وبانقضاء كليهما فيلزم ان يكون التميز اذ كان لا انصب عنه فقط لم يتعلق واذا لم يكن شئ منها

كان المستحق ويدل على الاخير بان هذا الشك غير واقع والاول بتقدير غير مطبوع في تالي نه الشهادة والتقدير والاول المستحق
 اوله ولا يخفى ساقه هذا الجواب قوله والمراد بجمله اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضى صفات الشئ كما العلم من قبيل ما يصح
 جعلها لما انصب عنه قوله بان يكون تميزا بين الابهام عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات المقدرة اعني الشئ
 المنسوب الى زيد المعاصر لزيد بالذات واما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشئ المنسوب الى زيد
 كما ذكرناه قوله الاول بمعنى مع وهي تقدير شاذة كما بعد الجرح بان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ
 الرضى وهو ان المنسوب في عبارة النخاعة في نحو قوله شراهم شرا هذا باب ان شملته افعالا فاعل معنى تمييز عن النسبة
 تقدير اى كان مبتدأ العطف بمعنى كان لفظ مبتدأ او كان مناه فاعل ومثله كثير في كلامهم قوله لان من نزاد في
 التمييز في قسم الاول مطلقا وفي قسم الثاني اذا كان لما انصب عنه وقيل مطلقا بكذا قال الشيخ الرضى وقال
 في المقتبس يقال صوره من فارس لا يقال عندي شرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز بحتمل الحال
 من تخلصه للتمييز قوله كونه من حيث انتهى فاعلا لغوات الفرض من التمييز وهو ابيان بعد الاجمال ليكون ادق لكن
 ابيان من البيان لا ينع من التقديم لقوله تعالى فقسيم من اليم فقسيم قوله اذا جعلته لازما بغيره لانه مطابق له كالحال التمييز
 باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لان مطابق فعل متضمن ذلك الفعل قوله نحو فخرنا لارض ميمونا انا انا تابع
 لان الفخر مشنوع الى ما عذب وبلغ وغير ذلك او الى ما دقار وغير ذلك قوله لان الحكم لما قصد بغيره والى على ان
 الظاهر غير ما دقار وغير ذلك بغيره مثل قولك برح زيدا تجارة عيسى تجارة زيد لقوله تعالى فاجرت تجارتهم قال خلافا
 لما زنى استاذ الميرد وليمه الاخش قوله فخرنا لارض فاعل قال سبويه كلام العرب استفاء لا يقاس قوله قول
 الشاعر هو من مجدي شرا قوله اجسر اهل الرواية الصميرة وما كان لغنى فلا شك قوله بالطراق في بعض الروايات
 بالحقاق قوله ما قيل قيل يحتمل ايضا اني طبيب المذكو مفسر الطبيب المقدر قبل نصا قوله غير واقع في التمسك اذ بان الحكم
 على الظاهر الذي يقيد بطبع السليم قال المشي الاستثناء من الشئ وهو العرت واما سمي هذا القسم من المنصوبات
 بذلك لان الحكم يطلب من نفسه حذر على حكمه اى منعه من الدخول فيه كنه عبرة بالعرف لتأكيد معنى المنع ونظيره التفسير
 عن منق وقرع المومنين فيه كنه عبرة بالعرف لتأكيد معنى المنع ونظيره التفسير عن منق وقرع المومنين في الكفر بالاخراج في الآيات
 الكريمة احد والذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور قوله كائنه في تفسيره وفي الحكم عليه ايضا ولو فرض في انها

في انها غير كافية في الحكم عليها ايجاب بان تعريف فهم من تعريف قسمة كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المعنى قال
 ان المستثنى مشترك لفظي بين المقصود والمنفصل لان ما بينهما مختلفان فان احدهما مخرج والآخر غير مخرج ولا يمكن مجتبعين
 مختلفي الالفاظ في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لحوارهم ثم تدرك مشترك بين الالفاظ المختلفين قابل للتعريف واحد
 كما يجوز ان والاشياء المشتركة بين الالفاظ الغرس فكذا في القول ان المستثنى هو المذكور بعد الالفاظ ما فيها من الالفاظ
 نصبا واثباتا مع انه يشك عليه المطلق من المضمرات وقسمته الى قسمين ويرجع الضمير في قوله الاتي وهو منصوب اليه فيجاء
 في دفعه الى تكلف عموم مجاز واجراء حال المدلول على انه لا ادراك استخدام يحمل الضمير في قوله الاتي الى المعنى المجاز
 للمستثنى قال المستثنى انقطع مجازا عنهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجازية
 قوله لا يمكن انزاعها عليه بخصوصية الابد منه في خصوصية قال فالنقل الفا في التفسير قال هو المخرج سواء كان اقل مما يجزى
 او اكثر منه وسواء كان منه شيئا كالمشهور من زيد ان في اقوم لازيدا او دخل في اقوم خارج عن ذلك فليخرج من اقوم
 الاخراج اشياء فرع دخوله ويلزم اليه مخالفة الاجزاء والعقل الصريح فانه لو قلت ادعي ديارا لادانيك من الدان
 داخل في الديار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف يرتقي كلام الله تعالى وكلام العقلاء وواجب عنه بوجه
 واختار الشيخ ما افاده الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض لما يلزم اذا تقدمت نسبة المجهول
 على الاستثناء لكونها متأخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى فالتأخر متأخرة عن المنسوب
 اليه قطعا كما انها متأخرة عن المنسوب للمنسوب اليه في جوار القوم لازيدا هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق
 حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يمتشي في بعض ادوات الاستثناء كما عدا وما خلا فانها ظاهر فان وقد
 بالنسبة فيكونان متأخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم فالتأخر
 وبيان ذلك انك اذا قلت جوار القوم قد نسبت اول المجهول الى القوم على اتصاله لا يكون على طريقة الالجاب
 بالقياس الى الكل او لا يجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك ان تقرر الالجاب
 او سلب بعد تمام الكلام فاذا قلت لازيدا متصلا بجوار القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والالجاب بالقياس الى
 الى ما بقي وليس ينبغي الاخراج الا مخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن
 هناك اخراج قال من متعدد ونحوه وكثرة قال بالآخر الصفه بيان للواقع لكلا زيد بل قال واخراتها اراد بها

كلمات محفوظة لا تأخر عنها مطلقا حتى يلزم ان يكون جارا القوم المخرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى ذلك
 امر اصطلاحى ولا مشاقفة نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا فى عدم الاستقلال لم يلزم
 ذلك وانزع انفع على ما قاله الشيخ الرضى فى دفع شبهة الاستثناء واكثر زيد عن نحو جارا فى القوم اه قيل لا
 ولكن لا تستدعيان اخراجا ولهذا استعملنا فى صورة لا تصور فيها الاخراج كان نقول جارا عمر ولا زيد وما جارا
 عمر ولكن زيد قوله اى بعد الاء واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الاء وغيره بقوله اى ليس نفى اه المحبوب
 والمشتبه اصطلاحا ما ذكره وغير المحبوب غير المشتبه اصطلاحا ما يعاقبه قوله واكثر زيد عما اذا وقع فى كلام غير
 موجب اعم وجب نصبه اذا كان بعد الا فى كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا بتكرير العامل فيلزم ثبوت
 الايجاب فى المشتثنى والمستثنى منه واما فى غير موجب فلا يلزم ذلك لئلا يعتبرا تكرير اصل العامل بتكرير
 النفي العارض ولان البديل فى حكم التنجيز فيكون فى حكم التفريق وهو فى الايجاب متعاضدا بمعنى دلتها
 نظرا ما فى الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب السلب
 ولهذا جاز زيد لا عمر فى العطف مع انه فى قوة تكرير العامل واما فى الثانى فلان البديل من ليس مطروحا
 بالكلية حتى يفيد المعنى ويزن بن نفس الشئ واما فى حكمه قوله وهو ان يكون الكلام موجب تاما الكلام التام اصطلاحا
 فى باب الاستثناء ما فسر بقوله بان يكون اه والكلام انما يقتضى اصطلاحا فى هذا الباب ما يعاقبه قوله منصوب
 على الظرفية لا على الاستثناء واصل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفعول فىبقى ان يكون داخل فى الاستثناء
 قوله والعامل فى نصب المشتثنى قال الشيخ الرضى قال المعنى شرح المفضل فاعمل فى المشتثنى منه بواسطة
 الا قال لانه ربما لا يكون هناك خلل ولا عناه نحو القوم الا زيد افوتك للبصرة ان يقولوا ان فى الاء قوة
 معنى فليأوه انما لا يتناسب بالاء قوة ثم قال لو لم يكن فى الجملة معنى الفصل لجاز ان ينصب المشتثنى قال وقد عطف
 على قوله بعد الاء وهو الظاهر المتساق الى الفهم لكن نتيجة ان تضاهيه بشرط يكونه بعد الاء وذلك غير مفيد من
 العبارة وكذا الحال فى قوله او منقطعا ويمكن ان يجعل اصطوفين على قوله فى كلام موجب حتى لا يتجوز ذلك فهو غير
 آخر لكان احوال قوله اى المشتثنى منصوب ايضا اه ذهب جيبويه الى ان المنقطع منصوب باقبل الامن الكلام
 كما انصب المتصل به والى ان ما بعد الامن وسواء كان متصلا او منقطعا والى المنقطع وان لم يكن حرف عطف

عطف الا انها كلكن لماطقة في وقوع المفرد بعدها والمتاخرين لما راواها بمعنى لكن قالوا انها المناجبة نفسها
النصب لكن الاسماء وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاري القوم الاحياء اي لكن المحار لم يحكي قالوا وقد يحكى
خبرها ظاهر نحو قوله تعالى الا توم يونس لما استكشفنا قال الكوفون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سري
ليس للاستدراك والا هنا يفيد الاستدراك لانه لوقوع توم الخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فاعلم الاكثر
متعلق بمنصوب المحفوظ بطريق الاحكام وخبر محذوف قوله واما بنو تميم اه في بعض شروح المفضل ان بني تميم بنو
المنقطع متصلا بنا و اعلى جلد حسن قبله على سبيل التعليل قال ابن السراج المنقطع حائذ الى المفضل لانك
اذ اقلت ما فيها احد الاحكام معناه ما فيها احد ولا يتبع الاحكام وانما لم يجوز فيه الا نصب لانه ليس من جنس
اسان يحكي الظاهر قوله اسم يصح حذفه وقد كان او غير متعده ونحو جاري في الامر وقوله لا عاصم اليوم
من امر احد الا من رحم وذهب الاكثرون الى ان الاستثناء متصل منهم من قال ان عاصم بمعنى معصوم كذا
بمعنى مدفون ومنهم من قال ان عاصم بمعنى ذوه عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو احدكم ومنهم من
قال بتقدير مصفات والتقدير ما رحمة من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمتهم احد من
المؤمنين وهو السفيته وذلك لانه لا اجل الجبل عاصم من النار قال له لا يصحك احد اليوم معصم من جيل ونحوه
سوى معصم واحد وهو مكان من رحمتهم احد ونحوهم نسبي السفيته قوله التي هي ام الباب لانها موصوفة بالاستثناء
واما ما لم يمت موصوفة بل موصوفة لكان آخر من المغائرة والظرفية والمجازرة والخلو والنفى وغير ذلك
في الاستثناء لغيره من المناسبة قوله والى اسم الفاعل منه كذا لانه الفعل على صاحب قوله او الى بعض مطلقا
كما ذهب اليه سيبويه ذلك لان الكل شتم على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يحل ارجاء الى الكل لان
الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل من الابعاض لان مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلق واليدل على
عليها قيل قد شتم البعض بمعنى الكل اريد منه هذا المعنى قوله والتقدير جاري القوم عداه اذ قيل عداي كذا
كان معناه انتي عني كذا فاذا جاز القوم عدا جميعهم زيد كان المعنى انتي الجحيمي عدا واذ اقلت عدا الجحائي زيد
او بعضهم زيد كان معناه انتي الجحائي او بعض من زيد يعني ان ليس زيد جاحيا ولا بعضا منهم واذ قيل خلا من كان
معناه انتي من فاذا قيل جاز القوم فلا زيد كان معناه انتي الجحيمي من زيد واذ انتي الجحائي او البعض من زيد

اى سلب عنه قوله وقت ظهورهم اى خلوا الجاني منهم قال ولا يكون لا يستعمل في موضع غيره مثل كان ولم يكن
 قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل اه قال الكوفون جاء القوم ليس نداء اوله لا يكون زيدا معناه ليس يعلمون
 ولا يكون فيهم فعل زى قال في ما بعد لا حال من ضمير المجرور قبل ان يرد توجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى
 ولو جعل بـ لا كان المبدل منه في حكم التخييه ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظ فيج يكون قوله فيما بعد الاستعلاء يجوز
 ونجارتا على سبيل التنازع لا يخفى ان هذا النسبة اسس بغيره كل من الفعلين كما هو السبب لك ان تجعل قوله فيما بعد
 على تقدير النسبة الاولى متعلقا بقوله تجازى روح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع
 او بالآخر فقط لان جواز الضم في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع قوله ولم يشرط
 لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى متراجعا عن المستثنى نه اذ لو كان متراجعا نحو ما جاءني احد صليت
 جاسا الا زيدا لم يكن البديل مختارا وان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جوا
 من قال قام القوم الا زيدا فالنصب ههنا اولى لطابق الجواب السؤال قوله على البدلية اراد بـ
 البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل نه لان الاستثناء المتصل بغني فاء الضمير لانه يفيد
 ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله لا باصالة اى بنوعه محل قال ويرى على حسب العواطف اى على قدرها
 اعترض عليه بان المراد ما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد ان في يرد ونحو ما مررت الا زيدا فانه
 معرب بعامله لا بعامل المستثنى نه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور
 اذا المستثنى اريد ويرى على حسب علمه ويمكن ان ينجار ان المراد بالفاعل عامل المستثنى منه ويقال ان زيدا الفاعل
 ونصبا عليها وعامل جره هو الباء التي كانت داخل في المستثنى نه وعامل نصب هو مررت بتوسط تلك الباء وهو
 العامل في نصب المحلى للمستثنى منه قال اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضوي انما اعرب باعواب
 المستثنى لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما هو المستثنى منه بما يتقيد المنسوب لانه
 الجزء الاول والمستثنى ما ربيده في خيرا الفضلات فاعرب بالنصب عني فاذا اخذت المستثنى منه لم يمتي المستثنى في
 خيرا الفضلات فاعطى ما ربيده من الاعراب لانها الجزء الاول قوله ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النجوين بينهما
 دلالة الهيئات التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الا ترى جوازها وكذا احد الا زيدا فينبغي ان يجوز جاء الا

الازيد ويمكن ان يقال اراد بانفاة المعنى دلالة الكلام على المراد وهو حقيقة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول
 فلان الاستثناء متصل قرينة على ازالة العام وذلك لانه يقتضي تعدد او لا كما يمكن قرينة خصوص محل على اعام وليس بها
 معارض فبقول المراد اما ان دلالة الاستثناء وان كان قرينة على اعام كون عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فتصور
 بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام المعنى وصح نفي قرينة اعام بلا معارض ولهذا قال الان يستقيم المعنى وهو
 استثناء من مفهوم الكلام اى لا يعرب على حسب العوائل في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استعانة المخبر
 فانما يتعين المراد قوله از معنى ما زال ثبت الاظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان ينفي النفي
 يفيد دوام الاثبات وتوحي اعادة بحث قوله لان نفي النفي اثبات اى سلمكم للاثبات لانه عينه فان تصور نفي
 النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس بعينه قال باجا في ايرادوشن بالباب والمزلة
 لا كيد غير الموجب نحو ليس يثبى اهل زيد يثبى استيعافا للصورة لا البرع التي قد فيها محل البديل على اللفظ لكان
 قوله فمحمول يجوز ان يكون بديلا من الضمير المسكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل
 محمول على لفظه ووضعت منه في المضرب نصب لانه الامكان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء
 او بعده وكذا في النفي الا على قوله قبل انما وصف به لولم يوصف به يصح ايضا يجوز ان يراد بالتوحيق التحقير قوله
 لان من الاستعراقية انما يفيد ايجابا لا يكون زائدة في الموجب عند الانقش او الممنوع استعراقية قوله لانها
 تأكيد للنفي اى نفي مجرور باسناد اكان باشرة او لا نحو ما جاء في من جعل امرأة قوله لا يقدر ان اى لا يفرض ان
 وقوله عاقلين تمييزا حال ومفعول ثان بضم معنى المحل قال لانها عاقلان للنفي لاني انه على حملها على ليس ان اوجزه
 العلة وعلى التقديرين بانقائه فحق العلة قوله فمحمول على انه انما هو اسخ اذا دخلت على المسبة او خبر علقتهما
 لكن يتجلى تقدير عملها اذا كان العامل حرفا لضعفتم اذ كان العامل حرفا لا غير معنى جازا اعتبار ذلك المحلة بلا ضرورة
 نحو ان زيد اقامهم وعمرودان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدرا الا اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه قال لنقص معنى النفي
 اى متفاديه فهو مصدر مجهول قوله دى الغلبة وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحق علامات الا
 عليه نحو ليت دست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم ما كان وان لم يمت فيه معنى الكون وهو يتقضى
 نفيه ويصغى الى نحو ما كان زيدا الا ما لبقا معنى الكون بعد الا قوله مع كسر السين وانها قال شيخ الرضى كسر السين

مع الفهم وتجاهل المذاهب المتشهورين قوله لكونها حروف واليه ذهب سيوريه والليل على حرفيتها قولهم حاشي من
دون فنون الوقاية واستلح وقولها صلة لا المصدرية مطروا ودخول عليه ونصب الاسم بعده ناشد عنه قوله
واجاز بعضهم النصب اه بدليل حاشيت زيدا واحاشيه قبل تحل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لايت اي قلت
لا لا ولوليت اي قلت لولا وعند البرد انه نارة حوت ونارة فعل واذا اوليته اللام تيقن غلبته قال شيخنا
الا دلي ان مع اللام اسم لمجيئه منوا نحو حاشا لهدني بعضي القراءة وانه بمعنى تنزيها مخرج على هذا ان تركيب
كون حاشا في جميع المواضع مصدر بالمعنى تنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك لاستكناهم التنوين فيما قبل
عليه تجر يده منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان من علقته ان ترك تنوينه لا يدل على علمية لانه لاجل
ابقائه على صورة المضاعف لما غلب استعماله مضافا قوله ومعناها تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء
وفي غير هذه تنزيه الاسم الذي بعده من هو وذكره ربما اراد وان تنزيه شخص من هو فيسندون بتنزيه
الاسم سبحانه من هو ثم تنزيه من ارادوا تنزيهه على معنى ان امد تنزيهه ان لا يظهر ذلك الشخص عما يشبه
فيكون اكد وبلغ قوله استعمل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا اجاز العطف على محله نحو ما جازي
غير زيد وعمر وبالرفع لان المعنى ما جازي الا يزيد قيل لما كان اعراب بعينه اعراب المستثنى بالا كان الحسن ان يقل
واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكات وانما لم يبين غير صوابه بمعنى الحوت لان ذلك فيه عارض قال
وغير صفة غير متبدا او ما بعده باخبر ان قوله باه تبار قيام معنى المتأخرة بها سواء كان بحجب الذات او بحجب
الوصف لكن قال شيخ الرضوان استعمال الغير بالا اعتبارا في ان مجاز قوله وذلك لا يشترك كل منهما اه يعني
انه استغنى عن معنى الاشتراك كل منهما في المتأخرة فان غير اتدل على متأخرة مجرورها لموصوفها وانا اود
والا تدل على متأخرة ما بعده لا قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الاخر لعلنا اننا لا نشأ به قوله فيكون
انما اشتراط ذلك ليكون الظاهر في كونهما صفة قوله نحو ما جازي رجلا ان الازيد قال شيخ الرضوان لا يجوز الا
المتصل لان الحكم عليه ثمان من هذا الجنس وليس بينهما اثنين من قوله وانا قلنا اه هذه الزيادة لغير شبهة
هي ان مناط حمل الاعلى الصفة تعدد الاستثناء وما ذكره من الصابغة لا يجب التعذر وانما لا يجوز
عدم التعذر فلا يكون الصابغة مطروا ولا منكسرا فوجب ان يقول بجمع غير معلوم قوله المستثنى ولا عدم

عدمه وقد يكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتكازم بينهما غالبا قوله فالافني الآلية صفة قال سيبويه
 لا يجوز بينهما الا الوصف محض لم يجز البديل لانه لا يكون الا في غير الموصوب قال المصوب ولا بغير النفي المستفاد من
 لولان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في مقام اقل واي مستقر فاته وصرح بذلك المير شيخ الرضي واليضر
 البديل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ويجب ان لا يتخذ الاستثناء اى يجب ان يكون الاله الاصل لان التقدير يلزم
 المتخايرة والمتخايرة مستلزمة للفساد وانقضاء اللازم مستلزمة لانقضاء الملزومات ^{كلها} ان اثبات الملزوم مستلزم
 لاثبات اللوازم كلها قوله اى بناء على قهتها قال شيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان
 وهو مكان قال المصنف تعالى مكانا سوى اى معنى انهم حذف الموصوف واقسم الوصف مقام مع قطع النظر عن معنى
 الاستواء فصار معنى مكانا نقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البديل تقول انت لى مكان محرو
 اى بده لان البديل كائن مكان البديل منه ثم استعمل معنى البديل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بديك
 افاد ان زيد الم ياتك ثم جرد عن معنى البديل المطلق الاستثناء سوى في الاصل مكان كان ثم صار معنى مكانا ثم معنى
 بديل ثم معنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالصريحون نظروا الى
 معناه الاصلى اذ المصنفون في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك مقتضا ان نصب الكوفون نظروا
 الى المعنى المراد فخلعوه في حكم الغير قوله - والمراد بعبدية المسند اه ارادوا اسمها وضمها ما يعبر اسمها وضمها والاهم
 في العبارة ان يقال المراد بعبدية المسند له فخلعها ان يكون مسندا وواقع بعد وخرها قوله فالاسناد الواقع بين
 اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على انها دخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد
 قد غير بخرها قال كافر خبر البتة كفى فاسمه قال شيخ الرضي حاصله ان خبره قد يحقق بعض الاحكام منها ان خبر كان
 لا يكون ماضيا عند ان يستويه واما عند الجمهور فيخرج ان يكون ماضيا لاسم قد ظاهرة او مقدرة وكذا قال في الصحيح
 وامسى وضحى وظلمات وكذا ينبغي ان يفرض لاني يصح زيد يقول اخواته والاولى كاذب اليه ابن مالك تجوز
 وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يفرض ان يفرض لاني يصح زيد يقول اخواته والاولى كاذب اليه ابن مالك تجوز
 وما دام وكل مكان ماضيا ما زال ولا زال ومراراتها اما صار فكلونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى
 حاله مستمرة وان جازع القرنية ان لا يستمر الحال المنقول اليها واما ما زال اخواتها فلانها موصوفة للاستمرار

وبالصالح الاستمرار هو الجاهل بالصفة والمضارع لانه مضارع اسم الفاعل بالماضي فلان المفعلة للصفة فلهذا مضارع الى
 الاستقبال غابا دام ليس في اللفظ مطلقا كما هو في سبويه والمستعمل للاطلاق هو الجاهل بالصفة والمضارع قوله وكذا انتهى
 الاعراب الماتر في بعض التفاسير في قوله تعالى وازات تلك عزيم ان تلك خبر فاعل ذلك مبني على ان الخبر في تعيين الدعوى
 لان في كون تلك دعوى قوله وهو كان مبني ان العلامة ليس بجيد قال في مثل الناس مخبرون قال الشيخ الرضي يحدث كان مع
 اسمها بعد لود ان المكان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين
 وبعده لدن واخواتها نحو رايتك لدن فانما هي لدن كنت قائما قوله هي ان يحكي بعد انكم جازة تقديره واد في علمه نحو
 ذلك مع كان المحذوفه واذ لم يخرج قيل المنصب نحو سير كاتير ان كاتير من اجل ازل الحكي كنت راجلا فانما راجل
 قال اربعة اوجه قال الشيخ الرضي راجلا بعد ان دان لامع بانه فاتها ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر
 ما عدى جرت مجزوءا مقتول باقتل به ان سين فيف اي المكان قلة صيف فقله ايضا صيف وحكي عن يونس
 ررت برجل صالح ان لا صالح فطالع اي ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالع قوله وفيها مجوز في الثاني تقدير
 فعل لان نحو نحو خير غير قوله وفيها قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد التكلم
 المكان فليس محذوف الا ان كان في عمله او موهبه والثاني في فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة ^{الفضل} ا
 حذف نشي كثير ولا سيما اذ كان الخبر جارا ومجورا بخلاف حذف مع اسمه الذي هو كونه ولا سيما اذ كان ضميرا
 مستقلا فان قلت لم يقدر للرفع كان انما قلت فانه قلت لم يقدر للرفع كان انما قلت حذف تقديره بالعله استعماله
 ولا يحدث للتحيف الاكثر الاستعمال لكن الشهرة دالة على المحذوف قوله كان جوازه خيرا اناصح دخول الفا
 على الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا بد من الفاعل قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان المفتوحة
 بمعنى ان الكسرة المشددة وما عور عن الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا اري قوله بعيدا من الصواب لانه
 اللفظ والمعنى اما المعنى فلا مستفادة التعليل واما اللفظ فليجئ الفاعل في قوله ابحر انما انت وانفرد فان
 قومي لم يكلمهم بضمح ولا يجوز ان يكون اصله لا كنت وانفرد متعلقا بقوله لم يكلمهم او يمنع تقديم ما بعده الفا
 عليها لانها اشترطية فلا بد من تقدير فعل هنا عند البصريين من نحو قوله فيغزو ويكبر ثم قال الاول ان الشرطية
 كثيرة الاستعمال مع كان انما مقدر فان حذف شرطها جازا لم يغير من صورتها وكذا ان حذف وجوبها مفسر

كما في ان زيد كان مطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتهما من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من
 ما ستكون كانهما من مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف فيها كان ملحسها وجزا
 او تحذف هاءا فان كان الاول وجب في جزائها الفتح وانما فيه فمطلق اي ان يكون شيئا موجودا في مطلق فلا بد
 من اقامته في مقام الشرط وان كان الثاني فالفا غير لازمة بل يجوز حذفها وانباتها قال المصنوب بلا التي
 لنفي الخمس من غير تقييد فلا بد دخول الفلام زجلا على ما حسن ان مصنوب بلا ولم يل لا قوله اي لنفي نصف الخمس
 اي لنفي ما جرى عليه قوله لا عرفت من معنى البعدية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة عن تعريف المصنوب بلا الى هذا
 لانه يخرج بقوله ليها نعم اما الحاجة اليه في تعريف اسم لا وعلما قال ذلك يصح قوله وهذا القدر كاف في جدا اسمها قيل
 في اخراج المراد الذي استند اليه خبرها وعلته ما ذكرناه مع حذف مفعول لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها
 قوله وهذا القدر كاف اه فبيان المرفوع بعدها مرفوعة كأن مكرة لاسيما ما لتعريف غير مانع اللهم الا ان يسنى
 بال دخول عليه العمل فيه قوله او متبها به ان قلت ما تقول في قوله تعالى لا تشرب عليكم اليوم اي لا يفتح عليكم
 ولا عاصم اليوم من امر المصدر فان حرف الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل وها لا يمان بدون صلتها فتكونان متبعتين
 بالمضات مع انها متبنيات على التثنية اجيب عن الاول بان الجار الاول مع مجرورة خبره اليوم ظرف لعاطفه او
 بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود لعاصم اليوم ومن امر متعلق بادل عليه لا عاصم يعني لا عاصم من
 لا خبره كما جعل الجار في الصورة الاولى خبر لان حرف جر الذي هو صلة المصدر جازان يجعل خبرا عن ذلك المصدر
 متبعا كان ومنفيا ولا يضر تقديره متعلق به الجار والمجرور بقضية ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم
 الفاعل لم يجر ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول كب ما على ان بك خبر عن ما قوله اي استند اليه بعد قولها
 يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المصنوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر
 قوله والكسر في جمع الموث السالم خلافا لما في فانه يمينه على الفتح قوله لا تنوين لانه وان لم يكن للمثنى مثابه
 فتح من الدخول على المثنى ومنهم من يمينه على الكسر مع التنوين قياسا لاسما عا نظرا الى ان التنوين للمقابلة قوله واليا
 منهم من قال ان هذه اليا اعراب لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جلا اسما واحدا
 قد مر في باب النداء انه مضاعف للمضات قوله لانه جواب ولانه لنص في الاستفراق والنفي بدون الاستفراق

لا يفيد التقييد الاخرى من ما جاء في رجل لا يفيد الاستفراق ولذا جاز بل بطلان ادراجها في خبرها
 من رجل قوله لان الاضافة الى الاسم الضريح يرفع جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الضريح لا يكون مضافا
 الا نادرا نحو خمسة عشر كونه قال والتكرير واكراد جبا التكرير في التكرير المتصلة بلا اذ انفتحت عملها لان
 القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انقضا فلا بد من التكرير للتبني عليها قوله لكن مطلقا
 لا بمعنى عيني اذ تكرر النوع لا تكرر الشخص قوله ليكون مطابقا لما قدر السؤال كرا اذ لو لم يكن مكررا لكان
 نعم اولا قوله لا شبهة به وقوله عليه السلام انضاكم على قوله ولقيوى هذا التاويل اعلم ان نزع اللام
 واجب على التأويلين سواء كانت اللام في الاسم نافية او في الضميمة اليه في عبد الله وعبد الرحمن اذ امر
 والرحمن لا يطلقان على غيرهما تعالى حتى يفقد تذكيرهما اما النزاع في الصورة اللاد على مخرجاته اللفظ واصلا
 بما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزاع على التاويل الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان
 التذكير حمله مقبولا للتاويل الثاني قال في مثل ولا حول ولا قوة اى لا حول عن المعصية ولا قوة في الطاعة قوله
 فانها بحسب التوجيه تنزيه عليها لا يكذب اذا احتمل ان يكون لاني الموضوعين نفى الجنس ان يكون في الاول
 نفى الجنس في الثاني زائدة واذا فتمت احتمل اربعة اوجه اها ان يكون لاني الموضوعين نفى الجنس ملغاة عن
 المحل وثانيها ان يكون في الموضوعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاول بمعنى ليس الثانية زائدة ورابعها ان
 ان يكون الاول للبشارة والثانية زائدة واذا فتمت الاول ونفت الثاني احتمل ان يكون الرفع محملا على
 موضع اسم البشارة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسم وان يكون ملغاة وان نفت الاول
 ونفت الثاني احتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون البشارة قوله وخبرها محذوف لا الاولانية وما جاز
 ذلك مع انها عالمان لانها حكيم المائنة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمر واقامان قوله اى لا حول
 ولا قوة موجود الاظهر موجود وان قوله ويجوز ان يفقد خبر واحد عن غير سبويه فان لا علة عنده
 في المتبوع والتابع اما عن سبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد لان لا علة مع اسمه المعنى مبتدأ او اسطر مضمون
 بلا غير تقع الخبر بما يلزم مختلفين فيجب ان يفقد لكل منهما خبر قوله فلان لازمة قال الشيخ الرضى يجوز حمل لا غير
 زائدة بل نفى الجنس كونها عن العمل لجواز انها اذا كان اسمها مكرة غير مقصورة بشرط التكرير سواء انفتحت الاولى

الاولى او الثانية او كليهما قوله والثاني معطوف على محل الاول والقياس في ذلك مضى الخبر كما في ان قوله ضعفت
 المصنف الشيخ الرضى قوله لا كونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم على العمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعد
 مرفوعا والخبر محذوف ما نحو لا براء ولا مستصرح فظنوا انها عالمه عمل ليس وانتم انها للتبعية لكنها لغاة للمضرورة قال
 واذا دخلت الهرة دون الجار فانه اذا دخل الجار يحركه نحو كنت بلamal غصبت من لاشئ ورجا فتح نظر الى لفظة لا كما
 يعني مع الزائدة نظر الى لفظة قال اما الاستفهام طاهر عبارة لهم المحصر في التثنية لكن لا يحصر فيها جواز ان يعني التثنية
 والاكتفاء والتوبيخ فالاولى ان يصيرت العبارة عن الظاهر ويقال ان نفس التثنية بالذكر لكان الخلفات فيها قال سيرا في
 لا يكون مجرد الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التاني على الموضوع في صورة التثنية اذ التثنية فيها عن الخبر فخصر اسمها
 بمعنى الاعلام تسمى التلام قال انه لسي ما هكذا ان قد سسه قوله واما قوله الارجح اعني كان القياس لا وجب البناء
 آخره * يدل على محصلة تبيت المحصلة المرأة تحصل تزيلا بعد تبيت اي تبيت تفعل كذا قوله لكان الاتحاد اه
 لثبوت الاتحاد واما الاتصال لفظا وتوجبه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل فلو لم يفت اي كذا لكانك قلت لا رجل
 قال ومهرب رفعا وضبا مصدران نوعان والقولان منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي لا في ان ان
 قوله ويجعل مرفوعا قد مر ان اقيام مضى الخبر قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم قولن المسادي لا يخفى ذلك ليقضي وجوب البناء
 في البديل اذ كان مفردا كونه والفهم من كلام الشيخ الرضى جواز البناء والتاكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا
 يكون في المسكر عطف البيان حكمه البديل عند الشيخ الرضى قوله واجرى على ذلك اسم الحكم الاضافة وذلك الاسم
 المشتق والجمع المذكور اسم الم سماء استة الاذ وفانه لا يقطع به عند المصنوع واما عند الشيخ الرضى فالاول والاب
 والذخ قوله واجراء الحكم المضاف عليه انما اذك لك لتبينهم انه منصوب بالمشابته بالمضاف اذ لو كان كذلك
 لكانت الاباء كما يكون لاجس وجبه ولم يحدث النون في الاعلامي قوله اي مشاركة بسم لاصين بضاف يعني ان صورة
 هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة لوجود اللام مشترك للمضاف المقدر فيه اللام به المعنى
 الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشترك له قوله وهو الاختصاص محل
 الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من التعريف او المسا في الاخر قد يلحق به قال لفظ المعنى قال المصنوع ولانه لو كان
 مصفا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غير تلكا يلزم ذلك قال المحال على به التغيير بقصد النسب من غير تكرير لا تخفيا

وهذا السير مع المعرفة قوله ولا يخفى الابع وجوده بخبر كما يخفى الخبر الابع وجوده كالمس والخذ واحدة قال خبر
 ما ولا وقد طعن لان كان في ابنت ثبت ثابت الكلمة المباشرة ولا يدخلح الاعلى حين مضافا الى مكرة وهو الغالب
 او على اوان او ههنا مستعار للزمان نحوالات حين من ان الغالب في الضبط بان يكون الاسم مخدوفا والتقدير لات
 الحين حين مناص من تدبر في بان يكون الخبر مخدوفا والتقدير لات حين مناص من وجود او لا يستعمل الا مخدوفا احد
 خبر في الجملة قال المشبهين في النفي اه قال الشيخ الضبي ان ليس نفى الحال عند النفاة والحق انها لمطلق النفي
 قوله اى خبرية بمعنى ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من خبر ما لا قال الشيخ الرضى لا ينقل عن احد من اسم
 لا ونصب خبر ما قوله واما خبرية فمختصة لا يذهبون اه وذلك لان قياس النوازل ان تختص بالقبيل الذي نقل فيه من
 الاسم او الفعل لتكون ممكنة بغيرها في مركزها او ما مشترك بين الاسم والفعل قوله نافية موكدة والافانفي على
 النفي فيه الاثبات وفيه ان هذا محال ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى المفعول لا بينهما قالوا يختص
 النفي بالانقل من ليس انه يغير الاعمال مع الانقراض بالادوات في ذلك وما الدهر الا نحو ما باله وما قال
 الحاجات الامعة بله واجب بان المضاف مخدوف من الاول اى دوران مخزون وان معناه بمصدر كقوله تعالى
 ونزفناهم كل مفروق فيما مثل قوله ما زيد الا سير قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس نظرت على الاسم المتقدم على الخبر
 فلا يجوز ما زيد اعمر وصار باحطاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله اى على خبرها من خبر
 كان او موجودا بالاداء الزائدة قوله تحكم المعطوف الرفع محلا على المحل قال الشيخ للربيع القاهر خبر مبتدأ مخدوف
 اى على خبر مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذا كثيرا ما يقع خبرا مرفوعا عند اخرها عن العمل قوله
 معنى الخبر بيان الراق فلا يوجبهم الدهر قوله لغنا او تقدير لم يقل او محلا لان المصدر ذكر اقسام العرب قوله بل بحسنة كونه
 مضافا اليه كما مر في بيان تقدم الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه مقدر ان
 لاح كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اه حرج سابقه مع ان المراد بدين قوله لكن المشتكلا على علامته اعم منه
 لجواز ان يتحقق علامته الشئ بدين ذلك الشئ قال المضاف اليه اى الظاهر مرفوع الضمير للتفصيل على المراد لا انما
 انه اراد بالمضاف اليه مضافا الى المضاف اليه المذكور او لا بان يكون اعم من المضاف حقيقة ومحال شبهه نحو كفى بامد خلا
 المضاف اليه المذكور منها فانه تختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اى مفعولا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر كان المقدر

المقدر وجاز تقدير كان قياساً فيما تروى وقود ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكمهم وجاز ان يكون
حالا من حرف ير لاختصاصه بالاضافة والفاعل بالي الواسطة من معنى التوسط والتوسط وفيه ان المصدر لا يقع
الاسماء و اجاز المبرر قياساً اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو انما بسرعة و بطور القول بان اللفظي والتقدير
من اقسام التوسط لا يخلو عن تحمل قوله وهو الجوابان اللواتي لاني الاثر لفظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف الجود
يصير دورا لان الخفاء في الجود باعتبار الجود فلو اخذ في تعريفه ما توقف على الجوز لم الدور قوله في معنى ان تعريف
بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين قوله تنوينه او ما قام مقامه اعتر
عليه بان الحسن الوجه لم يجر وتنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجب عنه بان اصل الحسن الوجه الحسن وجهه على ان وجه
فاعل للحسن و فاعل الشيء بمنزلة جزمه والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قام مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين
من فاعل الشيء بمنزلة جزمه من ذلك الشيء فلم يرد بقوله من نوني التنوين والجمع المحصر واما المضارب اجل فمحمول على
الحسن الوجه قال الشيخ الرضي في التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان في تنوينه ونون بحيث كان في كم رجل
و حرج بليت احد والمضارب الرجل لا يقال فعل في هذا المزمع جواز الاعلام زيد يستحق ذلك التقدير لانا نقول لما يارد
من تحقق شرط شي تحقق ذلك الشيء يجوز ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو مبنيا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف
قوله حيث ليسوقا لئلين بتقدير حرف الجر اذا لمعنى الاعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في مضارب زيد لانه
نفسه نفى عامل في المضارب الى الشكالي ليس مبنيا حرف حتى يعمل فيه ولا لم يكن حرف لم يعمل المضارب ولا الافة
عمل الجوز لانها اذا علمت كان ذلك لينا به حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يقال عمل المضارب الجوز مثابة المضارب
تجده عن التنوين والنون لاجل الاضافة قوله لانها تقدير معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص اراد
بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ قوله علمتها انما قدرها اذ لا يسع حمل قوله ان يكون اه على الاضافة المعنوية
لان حقيقة تناسبه شي الى شيء بواسطة حرف الجر تقدير ايراتها معنى ومن البين ان شذاع الحبل وانما لم يقل فعلة
المعنوية ان يكون اه لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لاجل علمتها قوله كاسم الفاعل اه . انشوب قوله واما ما
وكان المراد بالسواقة المساواة الشاملة للمراد قد المساواة قوله واعم مطلقا كما حد اليهم فان الاحد هو يوم الاحد
ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم الاحد وكذا الحال في الباقيين وفي المسجد الجامع وطور سيناء والاسماء

الاضافة مثل عند ودون ولدى ولما لم تستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجبت تافرا لانه غير مانوس قوله ولا يمتنع
 فيه الى الكلمات اه قبل في نصيح اضافة كل الى رجل ان كلا لاحاطة بجزئيات كل اضيف هو اليه واطافة الجزئي الى الكل
 بمعنى اللام لكن ينبغي انهما اللام الابدع الاول بالجزئيات او الاول مثل لا لزم فك كل من الاضافة وهذا يجوز
 وفيه بحث لان كلا لاحاطة والجزئي والفرد موقوف من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فنصح اضافة الجزئي الى الكل
 بجدي في نصيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد فان معنى ضرب اليرم اه يعني ان هذا الاضافة بادي ملابسة وكيفية في الاضافة
 بمعنى اللام اذ في ملابسة نحو كوكب الخرقا سهيل اى كوكب له اختصاص بالمرزات الخرقا للملابسة انها تسرع في التسمية
 لاسباب الشاء عند طلوعه لتبليد كاشان الشمس والمذبرة الهبته للامر في احيائها قوله واما الاضافة بمعنى ضم كثيرة وايضا
 لما كثر لزم ارتكاب مجاز كثيرة وذلك لان الاضافة بادي ملابسة مجاز قوله كالا ينجي الا ترى ان نسبة الفاعل
 الى فاعله المعين لا تستلزم مبهودية الفاعل وتعرفه قوله قلنا ذلك اه قال الشيخ الرضى ^{في} معنى هذه الاضافة يعني
 ان لواحد مادل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي موقفاً اقلت غلام زيد ولا زيد فلان غلام زيد
 الى غلام من بين غلامه لفرعية خصوصية بزيد اما يكونه اعظم غلامه واشهر يكونه غلاما له او يكونه مهورا يملك بين يديك
 وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل صنعا ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد
 معين وذلك كما ان اللام في اصل الوضع واحد ملين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا ينبغي ان يضاف
 لما ذكر في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين مبهودية الفرد ومعلومية الجنس وموضوع للمعلومية سواء كانت معلومية
 او معلومية الجنس ان المعروف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس بمراد اصل وتارة لارادة تمام افراده او البعض
 وذلك بحسب التمرؤن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام ملازقة وكالكلام الشيخ قدس سره فيجوز ان يعبر عن هذا
 بادي غايته قوله ليس بجري هذا الحكم في نحو غير مثل انما قال في نحو شتم ابراهيم بن ابي كاشيك شريكك فتركك هو ذلك
 الى غير ذلك انما يستلزم عدم الاعتداد بها لفظها ويجوز ان يقال انصار قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها
 لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل لان المعنى المائل والغريب المعنى العائد واطافة اسم الفاعل اذ الم يكن الماضي لفظية سواء كانت
 للحال والاستقبال او غير ذلك انما ليس بجري هذا الحكم في نحو شتمك شريكك فتركك فتركك لان معنى تركك بزيد
 كغيرك بزيد وكذا افروته قال الشيخ الرضى بعض العرب يجعل واحداً من وجهين عشرين ليس الهاء في تركها ماقال بعضهم ان

ان واحد امضات الى ام وام مضات الى ضمير واحد فلو تعرفت بضميره لكان كتره في استثنى نفسه وذلك لان الضمير
 في مثله لا يعود الى المضات الاول بل الى المتقدم عليه من صاحب تلك المضات فخورب رجل واحد فاماها وعائده الى اصل
 وسبب جئى ان الضمير الرابع الى كره غير مختصة كره فالحال ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضات وكذا الخان كره
 مختصة بشئ وكذا ينبغي ان قوله صدر بلبده وليس قبلية فاذا ذكره بهر ونحو ذلك انتهى وبهذه التحقيق انزاع المدد والبدن
 يتوهم في امثال هذه التركيب قوله لو فلو كما في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا تحقق ذاتا وكذا امثاله فانه يشتمل على
 ما في الوجود الاذاته قوله الا ان يكون للمضات اليه ضد واحد كذا اقال ابن السيرين وقد صرح ابن السراج في قوله
 تعمل صالحا غير الذي كان يفعل فان علمهم كان مادا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها
 واجاب عنه الشيخ الرضائي بانه بدل للصفة وليس علم اصفته فمحمل علمه لا غائب عاينه علمه ثم يتبين ان جديا بان
 تعريفه معرفة على المقصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد قوله كبر بان جعل كذا اقال الشيخ الرضائي راد به مثل فان
 تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر واصافة او اراد ما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذا
 قال الشيخ الرضائي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقا تعريفه اذا لم يمنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب
 النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاع فانه يجوز ان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد
 قوله لكان مطالبا لادنى وهو مستكن في بادى النظر قوله لكان يحصل الحاصل بمعنى ان المقصود من الاضافة الى المعرفة يحصل
 اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلها ما هو الى اصل منها بمعنى اصل التعريف قوله وبلين جعلها
 علما فيه ان المعرفة في الاشياء المذكورة هي الاسم المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما قوله بل فيها زوال تعريف
 حاصله ان العلم لا كانت وصفا ثانيا لان مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لا يمكن وصفا ثانيا لم تزل
 مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين في الارادة قوله من ترك اللام نقط قوله
 قال ذو الهمزة ثلث الاثاني اه نقل قدس سره في الحاشية البتين هما ايا من شلى سلمى سلام عليك * بل الاثر
 الا في مضين رويح * وبل يريح التسليم او كيف المعنى ثلث الاثاني والربار البلاغة وقال في بل يريح اى يرد
 جواب السلام وفي وكيف المعنى عن المستخبر انه يهوى عنى عن حال سلمى وفي ثلث الاثاني جميع التقية وهي احدى
 من الاحكام التي انصب الله عليها وفي بلاغة جميع بلغة بمعنى الخالي قال صفة مضافة الى مملوها قال الشيخ الرضائي

فيه الجمع والواحد أي هو مشترك بينهما كالفلک قوله وفيه وجهان أحدهما الرفع فيجب نحو الضمير
 والما المضب فيه محل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فيجب قوله محسب سبيوره واتباعه بنوع فيه جماعة الشارحين
 حيث فسروا كلام المصنف كذا بناء على نقل سيبويه من جواز الجمل المشهور من خبره أنه لا يجوز فيه إلا الضم
 قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضی الى سيبويه إلا ما هو مشهور من خبره ورسد القول بالجواز الى
 والمير في أحد توليه وجازا مذكور جملته أي كجملته لم يأت أعني جملته مفعولا للفعل المفهوم أي
 جازوا محلا قوله ولم يحمل الضارب زيداه بقي على هذا التقدير دون السابق شيئا وهو أنه لم يحمل الضارب زيداه على
 كما حملوا الضارب كذا وإنما قلنا دون التقدير السابق أو حاصله ان حذف التنوين بأضربك ليس مضافا قبل الاتصال
 لان التنوين اتصال الضمير بما يتألفان سواء كان الضمير مضرا أو مجرورا فإذا لم يكن في ذلك الباب القطر الى الخفة
 لم يبالوا بانقطاع التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف بأضربك زيداه ان التخفيف بأضربك منظر فيه ان قلت يروى على
 هذا التقدير نقص القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضادة اللفظية تفيد التخفيف قلنا لعل المصنف لم يرض بهذا القول
 أو قال بان التنوين قد ربا اتصال الضمير فان اتصال الضمير بما يتألفان في التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضادة كما
 في جواز بدية اسد ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك للعل على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيداه على
 ضارب زيداه قلنا بين المتألفين فرق وذلك لان الضاربك متشابه لضاربك في ان حذف تنوينها لفظا قبل الاضادة
 وليس الضارب زيداه متشابه لضارب زيداه في ذلك قوله وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضافة
 كما ترى قوله ويرى على القاعدة الاولى انه ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة بالعكس للتخفيف
 مع افادة التعريف او تخصيص متمسكين بمسجد الجامع واثوته جرد قطيعة واثله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع
 للتخفيف بخلاف اللام وكسب التعريف من المضاد اية لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا والكان
 هو الوجه حقيقة لكن جعله لغيره في الظاهر سبب الضمير المستكن ونس عليه خواته وان اصل جرد قطيعة قطيعة جرد وواضع
 للتخفيف بخلاف التنوين والتخصيص ونس عليه امثله واجاب البصريون بالاول كما اشار اليه المصنف بقوله ومسجد الجامع
 قوله سأل مسجد الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كانه الوقت جامع للناس في مسجد للصلاة فاما
 كاضافة سيف شجاع قوله وتاينها قال الشيخ الرضی يجوز غنای عن محل الجامع مسجد ثم يضاف المسجد والجامع

والصلوة والبقلة المحملة الى هذه المختصة لعائدة التخصيص وحاصله ان اضاف السجدة الى الجانح من قبل اضاف
العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الامثلة كاضافة طرسينا ووصلوة التور وبقلة الحجة وجانح
اليمن قوله تناول بصلوة الساعة الاولى هي اصل سابقه بعد زوال الشمس قوله وبقلة الحجة المحققة انما منسوب الى الحق
لانها ثبتت في مجاري السيول وسواها الى الاقدام وقال مثل جرد لظيفة قال قدس سره في الحاشية جرد ودرية ازبكي
و فرسود كى تظيفة جاد بغيره صرح قال سم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد المشابهة في شمول الالاق
وعدمه كليث واسد فلان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه وبالعكس وكل ما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس
قوله سوار كانا مترادفين اجاز الفراع اضاف احد المترادفين الى الآخر للتخفيف تمسكا بالاستعمال وشبهه
الفرع بالخلجان مثل كادرهم وعلين الشئ وكذا احي زيداى ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اى كلمة السلام ولغظه
والشهور ان اسما تم قوله فانه اى المضاف لم يحل الضمير اجبا الى المضاف اليه لان قوله تخصيص ينبئ عن حدوث الالاق
وهي في المضاف دون المضاف اليه لان الكلام مسروق لعائدة الاضافة قوله سوار افادت اى بمعنى ان الاختصاص ليس
بمعنى تخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان قوله واما اذا كان للجنس فمضيا فاضاء اعلم ان الشئ بمعنى الموجود في الخارج
عند جماعة واشبهته في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى بياوت الموجود المطلق الشامل الموجود الذي هو والخاص عند جماعة
وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشمول كل مفهوم هذا اذا اريد بالشئ نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الزمن اما اذا اخذ
من حيث انه يتحقق في الزمن فهو فرد من افراد شئ مفهوم الانسان بالنسبة اليه من يكون العين اعم منه قوله بحمل احداهما
على المدلول اى من باب حمل احد اللفظين على المدلول والاخر على الدال ذو وذوات ومصرفا هما اذا اضيف
الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صلب اى وقت صاحب هذا الاسم وذوات صلب اى مدته صاحب الاسم وليس
ذا اصبر لان اصبر في الصلح بمعنى ذا اصبر زمان هذا الشراب قوله جار في مدلول هذا اللفظ
لادال هذا المدلول بالنسبة الحية الى الدال غير صحيح قوله لان مقدمهم بالاضافة ولان اللفظ يفيد تعين الذات
الذى يفيد الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر او لا في غير الاسم وهذا لا يقتضون اللعب على الاسم
بل يؤخرون عنه فيذكره على سبيل الابتاع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا قوله
غابا والمغلوب لاحكم له فان من عزز من غير غلب عليه قوله وهو في عرف النخاة ما ليس في آخره حوت علة وذلك لان

وذلك لان نظرم في احوال واخر الحكم قال او الملقى به معنى اللحاق بالصحيح كون اعرابه بالحرركات الصحيحة
 قوله لتلايهم الابد ارباسا كحقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم تكن في الصدر فانه لا مستقلة لها
 في حكم الابد ارباسا قال فان كان آخره معني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحها به فان كان اه قوله مشاطة
 يار المتكلم اعلم انهم لما رآوا ان الكسر يلزم قبل الياء للنسابة في الصحيح والملقى به ردوا ان حرف الهمزة جنس الحركة
 جمل الالف قبل الياء كالفتحة عليها فيغيرها الى الياء ليكون الكسر فتحة قوله ولا تعقب الالف التثنية قيل كان الواجب
 على هذا ان لا تعقب الواجب بالالف لئلا يلبس واجب بان اصل الالف عدم التعقب قبل الياء فحتمها وانما يجوز زيد
 التعقب لامر استحسان لا يوجب التعقب عند الجمع خلف قلب او في معنى فانه لا مريد بلفظ عند الجمع وهو اجتماع
 الواو والياء وسكونها وهما ولا يشرك الامر المطرد اللازم لالتباس يرض في بعض المواضع قوله يجب بقا لضمته اه
 لان الياء اسكنته اذا كانت قبلها ضمة تعقب او قال الشيخ الرضي قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو يار
 واجب اذا لم يرد الى اللبس ما اذا ادى ليس وزن فانت تخير في ابقائها وقلبها كسرة وقلبها كسرة نحو
 في جميع الوى المشبهة فعل الفعل قوله فتحت الياء ارمي يار المتكلم في الصور انث تدجاء الياء ساكنة الالف في واو
 نافع مجامى ومما في اما لاجراء الفصل مجرى الوقت اولان الالف اكثر من اخره فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحيحة ^{الافتاد}
 عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي قال فاعني والى لعله قدم الالف على الابد ليؤان قوله
 تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه واما تقديم الالف على الابد في الاية فلغاية اسلوب الترتي قوله فالحال في
 الالف اه او يقال في اضافة بعضها الى يار المتكلم اخي والى وعلى هذا يكون عطف قوله واجازا المبرد وعطف قوله
 ونقول حمى عليه عطف فعليه على فعليه واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعليه على سمية قوله وهي الواو بدليل
 اخوان واخوان قوله الى مالك بصيغة المخاطب قال قدس سره في الحاشية او لا بد قدر احلك والمجا
 وندارى به وكتب على قوله لى تضاد وقال ذو المجاز لم سوق بمنى ومعنى منى منى وتولارى بصيغة المجهول قوله
 مع انه يحتمل فلا يصح اثباته بذهب لحد الاتصال ^{بوجه} اب فاصلا بين كافين جمع اخ قال ويقول الى
 امرأة اه قيل انما صرح بالقول بخزانة من نسبة الحم والهن الى نفسه او قال يقال كان اولى للفرز عن
 الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضافا

والشئ جعل صيغة تعقل للغاثة فاندفع الاعتراض بلا تخلف قال قيل ان داب وحده ومن دقم اعلم ان لام
الاربعة الاول داو بدليل اخوان وابوان وهوان والثلاثة الاول مفتوحة العين كجها على افعال كبا راحا
واحاء ولان قياسي صحيح لعين افعال كجبل على افعال واما بن فلم يسبح فيه انها حتى يستدل به على تحريك عينه
وموته وهو ميتة لاندل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء انثى
لا بد من فتحها وكذا الاولين في مبدات لانه يمكن ان يكون كثرات ولام الخاصة او عينها داو بدليل اخواه ومنها
ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فلا تملأ صيغة الجمع هنا على حركة عينها لانه في العينين متساوية
يجوز على افعال نحو ضوا وضواض واما عرضت الميم عن العين لان لاء لما حذفت سببا عرضت الميم عن الواو والواو
الى بقا الاسم الممكن على حرف عذريان الاعراب عليه وتنوينه وقبحه الشاعرين في المبدل منه قال بهما فافتا
في في من فموبيا وتكلفت بعضهم بان الميم بدل من الهاء وهي اللام قدمت على العين قوله بالحرركات الثلث
التي تملأ لحرركات الاعراب وكانهم نظروا الى حاله الاضافة بلا ميم اعني فوك فاك وفيك قال بجاء حم اه لم يراع
في اذكر درجات مضادة للغات لا لا فالحق ان يقول كدرو وعصا ويدروا وفيه تيسر سادته ادنى الكل وهي يكون
كوشا وقال ودو اعلم ان عينه داو ولا ميار اما الاول فلان منته ذات واصله ذوات بدليل ان مشاها ذو
حذف عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي اعلى من باب القوة والحمل على الاعراب اولى ووزنه
فاسر عند النفاذ والمشهور ان وزنه فرس ذكوكا كان كغلس فقلت في الموت داو هاء الكسبية ولا يدل ذوا
جمع ذو على انه مفتوح العين لما قوله لانه وضع وصته اه قال الشيخ الرضوي انهم اذا ارادوا ان يصيغوا شخصا
بالذهب مثلا يات لهم ان يقولوا جارا في رجل ذهب فجاويز وفاضاه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس
المضمرات والاعلام مما لا يقع صفته ثم يتوصل بذوا الى الوصف بهما والحقان بعد الوصل يصير الوصف للمضمرات
دون المضاف اليه واما اسرار الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها
جنس ما يقع صفته كما تنسب واما ايضا وحذف النضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم لم يجرها بها
قوله كقول الشاعر ما يرب اه بنحو اللهم صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتأخرين اوصلي على
بنية محمد وذويه نذ لك قباس من الدعاء الا ان قوله وكانه نفس المضمر اه يعني ان الناب للمقام

انظر الى حال ضاقته الى الضمير الخاص لكن عدل عنه الى نوعه والاعداد الى جنبه فنبه قوله اي ذو
وكذا مشرفاته وقد جاء بعض متفرقاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو وكنت اريد به الذي بدأ قوله والفا
الاسمي بحج على فواعل وكذا الفا على الوصفية وون الفا على الوصفية قوله كالحابل وهو اسم بحسب الاصل قال
قدس سره الحابل باين الكسوف انتهى واما بان فهو اسم بحسب العارض قوله متى لو حذف مع سابقه الذي
هو متبوعه كان في المرتبة الثانية والحال في المرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالفظة
والرابعة فقولنا بيان الحال للضمير ومنهم من قال المراد بان الى هو المتأخر مطلقا وفيه ارتكاب عزم
بجاز وهو خلاف الاصل وعلى انولين لا يصدق الترتيب على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه بل
ورحمته الله السلام الا ان يراد سبق او ان آخر بحسب المرتبة قوله بحجة يكون اعراب من حسب اعراب سابقه
مع انها متعارف ان شخصا بحسب القصد فلا يرد الفقص اقوات الكتاب خبرا خبرا لان اعرابها واحد بحسب
القصد ظهر في موضعين قال من جهة الى المقضي للاعراب قوله شخصية فلا يرد الفضول ثانيا من بان لم
مثلا اذ جعلته بضمها مستحقة نوعا لا شخصا قوله ناش من جهة انه والحال ليس داخل في ذلك هو كونه
للفاعل قوله لان المحكي المنسوب اه لاحد ان يناقش فيه بانه لا يزم ان يكون المقضي للاعراب زيد في جاز
غلام زيد هو فاعله فلام لان المحكي المنسوب الى غلام في قصد التكميل منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم
الا ان يراد المعية في الانساب اليه لان النسب هو المنسوب بحسب الذات قوله ثم ان لفظة كل اه وكذا الفظة
التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل متضمنان زيد بالبيان للجمع وللمنع قال النسب قد مر
على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا وادوم تبادلا كما سيحكي قال ليدل على معني اي على حاله ثابتة في متبوعه سواء
كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جازي رجل حسن غلامه قوله اي دلالة مطلقة حاصل ان الدلالة
على حصول المعنى في متبوعه لازمة لتوابعه فمفككة عنه والشارحون جعلوه صفة لمحصل المعنى في متبوعه وليس هو يكون التابع
غير مقيد بزمان النسبة منهم من قال انه لاخران الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انه لا يخرج
في التابع فلا حاجة الى فيه خروج حمل التبع على المعنى النفي مما لا يرضى به الطبع السليم منهم من قال وهو المصنف انه لا بد من فهم
ان الحال وادله فيما قبل به الفيد وكان مشارا التوابع حمل التبع على معناه اللغوي ومنهم من قال انه لا يخرج انما كيد مثل

بحسب التوابع

جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى في شهوده وهو الشمول لكنه مفيد زمان النسبة ولا يخفى انه يعني امر البذل مثل المحبني
 زريد علمه وعطف البيان مثل جازيد صديقه والعطف مثل المحبني زريد وعلمه واما اعتبار قيد الحسية في التعريف لاجزاها
 وهو ان يكون مذكورا للولد لا على ذلك فلما يخرج ملك الامور يخرج التاكيد بقيد الاطلاق لاجزاء غير ضروري قال فانما
 ليس من وظيفة الحق قال وقد يكون لجزءه وانشاءه وقد يكون للتعظيم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا
 زيد الفقير قد يكون كشف الابهة نحو الجسم الطويل المرض العميق والفرق بين الحصة والكشف والصفة الموكدة ان
 الاول مضمون مفسرة والثاني مفسرة والفرق بين بين الابهة والفرق بين بين الفرق بينهما ان الموكدة تؤكد بعض مفاهيم الموكدة
 كاسم الدابر ونحوه واحدة والكشف يكشف عن تمام الابهة ولم يذكر بالحقا بل بالاموكدة ومنها بحث وهو ان كلام من
 الطويل والمرض والعميق فليس كاشفا وليس نقا ان قلت كل من تلك الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مسام
 عنه جمهور الانساق غير انما لا يشبه لاجبني ان المتكلم لم يقصد الاكشف المجموع معتمدا على ان هذا الجواب لا يجري في مثل الانساق
 الجوانب انما طعن في ظاهره في الجواب ان يقال ان المجموع ثبت واحد الا ان عرابه اجري على اجزائه كما في قوله الكتاب خبرا
 خبرا والبيت سقط وجدر ان قوله لا كان غائب اه حاصل كلام المصنف في شبهة قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور
 النسخة يشترط في الوصف الاشتقاق فذلك استقصى بسبويه نحو مرت برجل اسد وصفاء لم يستقصى بزيده
 حالا وفي الفرق نظر قوله لا يقول لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح له الا ان كونه نقا باعتبار انه في قوة المشتق قال ولا يصل
 بين ان يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالاول لان بين الايضات الا الى متحد واولا لاصد الامر في فعله
 جعل وسمى الاول او الثاني بها دون الاول يشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نقا في غير حاجته الى رد الجامد
 الى المشتق ولذلك لان وقوع بين المتقابلين قوله اذا كان وصفه متعلق بقوله غير مشتق والوضع ههنا يشمل الوضع النقيض
 اشكال الوضع النقيض الذي في الجواز فايرد نحو مرت بذينة اربع بناء على ان قسم العدد في العدد ودمج ودمج ودمج
 برجل اي رجل بناء على ان اي بناء استقهامية استعيرت للكامل البانغ غاية الكمال في طرح اودوم بجاء ان جمهور
 الحال بحيث يتجلى الى السوال عنه قال لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالية التي هي الدلالة واللام للاجل والفرض متعينة
 لينقص على ان اللام ليست هذه للوضع قوله فان التسمية اه ولذا يجب ان يكون له مرصود لفظا او تفهيرا قال نحو
 مرت برجل اي رجل اي بناء كونه وصفا موكدة ومضافة الى ما هو مبني باو يفرق منه بكل وجه وحق يكون تامة للخص

للجنس مرفة كان اذكرة تكون مضافة الى مثل شربها لفظا او معنى يقال ان الرجل الذي اذبح فيه من خلل
 الخبز يرفى في جميع الرجال الرجل الذي كان يمشي كسوطي حتى الرجل الذي كان يمشي كسوطي الرجل الذي كان يمشي كسوطي
 الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزید الرجل قال الشيخ الرضی وذلك لان استعمال الرجل يعني الكامل
 في الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم يجر ان يوصف باسماء الاجناس باقيا منها على ما وصفت راسا السهامات
 كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بشخص حلي وبيع اسد كما يفهم بهذا الرجل قلت ليجر الموصوف في مثل
 فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولو لم تقع صفات اذ ترك مررت برجل يفيد الشخصية فلا
 يفيد استيغناء رجل طويل لان التزويل يكون في غير الرجل ولهذا اخذت الموصوف في الاعلى اذا كان مع قوته
 والله عليه كالغبار وانخفض احواله في الارض اسما اما قوله هذا الرجل للموصوف فائدة جعل الوصف حاجزا
 قال وزيد هذا قال الشيخ الرضی اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والى العلم والى الاسم الاشارة
 لان الموصوف انحصر وصادوا ما في غير هذه المواضع فلا يقع صفته وفي المواضع الاخرى التي لا تدل اى لا يقصد
 بدلالة المعنى قوله لا المعقولة الامور بلام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم
 النكرة لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمفرد من اقسام الذات والاسم وفي قوله في حكم
 النكرة اشارة الى توصية قوتهم ان الفتى يوافق انقوت قوتها وتكبر اسع ان المجلة قد تكون فتا ليس مبرزة ولا نكرة
 ويمكن تخصيص الحكم بالفتى المفرد وتوجيه بان المجلة في تاويل النكرة كما قال الشيخ الرضی من انهم رجل ذهاب ابو في تاويل
 ذهاب ابو وابوه زيد في تاويل كان ابو زيد قوله لان الدلالة على معنى اه قد سوى الشيخ الرضی بين نيت المفرد
 والمجلة والمشهور ان المفرد اصل لكل وجه ان المجلة التي لها محل من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد قوله لان
 الاشارة لا تقع صفته لان الصفقة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهي
 ان يرث المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما والاشارة لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا
 حكم الصلة قوله الابن تاويل بعيد وذلك في الظنية المحكية بقول مخدوف كقول جاء وابنه في كل رايته الذنب
 اى يذنب مقول عنه هذا القول كما يكون في الحال والمفول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر فقد قوله
 ما ذا لم يكن فيها الضمير الابطح يكون اخصية اى لم تكن حال النفس الموصوف ولا المتعلقة في الملازمة مناقضة لجواز

حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ مثال ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور مفعول بالضم فاعلة قال
 وبحال متعلقة المتعلقة اعم من ان يكون مالا اضافيا ونسبة اليه كالاب والعلامة او ماله ربطا الى ماله تلك النسبة
 كقولك قام رجل ضارب اباه زيد قوله بمعنى بصيغة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حاله باعتبار نفسه
 في حصول الفائدة قوله في عشرة امور انما تبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله بقيامه به
 قال والتعريف والتكثير اجاز بعض الكوفيين وصف الكثرة بالمنزلة فيافية مع اودوم استشهاده بقوله تعالى ويل لكل
 همزة لغزوة الذي جمع مالا واجمهور على انه بدل دفت مقطوع رفعا او مضيا واجاز الاخفش وصف الكثرة الموصوف
 بالمعروف قال الا فرادو النشئة والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطفة
 بالامشاج فانها مركبة من اشياء وكل واحد منها شئ ولا اذ قيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل من قال والاشيا
 تتبع في النحوة الاول ثلثة منها ذكر مجمل بقوله في الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يتغير بغير ضمير الموصوف
 نحو قام رجل حسن وجهه الضرب والجرح يطابق الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بان من قبيل
 الشيء بحال نفسه فمحملا وذلك لان الضمير على التشبيه بالمفعول والجر تابع للضرب كما في قوله ان يكون الضمير فاعلا محملا
 قوله لانه بمنزلة يعقدون علمانه لكن صنفنا بعدون علمانه اقل من صنفنا بعدون علمانه لان الالف والواو في
 فاعل من الغالب بخلاف الالف والواو في الصفة فانها علامتان قطعا قوله وحمل عليها ضمير الغائب اجاز الكسائي
 ونخصه بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحلون مثله على البدل قوله لانه ليس في المضمرة معنى الوصفية بحسب
 الاستعمال وان دل على معنى التكلم والمخاطب والفتية وفيه ان الضمير الرجوع الى الاسم الفاعل او المفعول الى
 على معنى الوصفية كمرحوم ويمكن ان يدعى بان ذلك المعنى اذا كان في مابالضمير لا يقصد به التوصيف والا ولى ان
 في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا للضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به بقوله والموصوف
 اخصر او مساوية الى هذا التعليل ولهذا اقرب به او الكففي به فتقع الدليل مرقع الدلول كما في نسخة الشايع والرواية
 اي الموصوف المعروفة اشده اختصاصا منهم من محل الاخصر والسادى على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخصر
 والمساوى بحسب الصدق وذلك باطل اما اوله لان الموصوف معرفة كانت او كرهة قد يكون اعم نحو الحيوان والاشيا
 او حيوان تناطع والمحل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مالا فائدة فيه واما ثانيا علمانه لا يصح بناء قوله

قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام اه على ذلك الا ان يتبين استخدام بان يكون في الإشارة الى اللفظ السادس
 اصطلاح النحويين ان قبل لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه ولعلب بالاشارة في حكم التفسير في قوله
 فان قوله من ثم في قوله فذلك من اجل قوله لانه المقصود لا يجوز ان يكون المقصود والاصل في الخطا في اللفظ مما ليس مقصودا
 قوله ان هو فيها المضمرات قال شيخنا رضي كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره
 جملته بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال
 بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تفسره بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المتارادف اشارة
 فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفها احتياجه اليها
 كان اسم الاشارة اعرف من الموصوف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا والمدلول الموصوف
 باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذا في اللام اما المضاف الى احد الاربعة فتعرفه مثل تعريف المضاف اليه سواء
 بكتيب التعريف نه هذا عند سيبويه واما عند البردقني في نقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر قال الاشبه
 اي ذى اللام الاخر او الموصول فسر بالمثالة في التعريف حتى لا يتقضى بقوله ما في قل ان الموصوف من ثم ولا يخفى
 ان ذات المثل لم يبين ليس فيه كثير فائدة فلهذا اعني بقوله اي ذى اللام اه كما نزل جعل الاشارة جهديه واشارة
 الى ما هو الموصوف عند جمهور النحاة لا يقال فيه امر وهو ان الموصول الواقع صفة ماسية اه لانه اللام نحو الذي
 واخراته دون ما ومن داي الموصولاته لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه اسم من المحصورات نعم
 يبقى استدراك قوله بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف اوسنة من المضاف اليه
 انما يحسن فسر به ذى اللام وحق يتقضى بالآية المذكورة واجب غثارة بان المراد ما هو ذو اللام صورة وتارة
 بان الموصول ما صلت في قوة الموصوف باللام فان قوله الذي ضرب في قوة الضارب وفيه نامل قوله او نقص منه ينبغي ان يدعى
 ان اللفظ لا يخطا الى درج ما هو دون المضاف اليه في ثبت الذي قوله ان المتارادف ان بديل الاشارة والمرد قوله
 بل رجل بقرته تذكير اسم الاشارة والصفة قال العطف هو في اللفظ اما لا لقب هذا قسم من النايح به لا ما لا حرف العطف
 ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا بلفظ التنسيق لا يكون مع متبوعه تنسيقا واحدا لان كلامها مقصود بالسبب قوله اي فصلت به الى اخره
 في صفة على مثل البيت سقف وجدران فخار قوله بالآية الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي فيه متبوعه لما يتقضى بجازيد

الحرك لا غير اجازيد وعرفان الحرك والتمكان مقصودا بالنسبة مع مقبوعه وهو زيد لكن لان الكلام الذي فيه
 زيد قوله لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المبشور بك معنى فيه ووقع بطف اليك
 المبشور بك ذكر شهر اسميه وتبين بانك ان النسب اليه سبحانه الظاهر المنسوب اليه في الحقيقة لا غير ان لم يفسد غلط والواجب
 في النسبة وان المذكور لفظ العموم بان على عمده ولا شك انك اذا ثبتت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان في قوله
 وجب بان المراد فيه ان بدل اللفظ ثلثة اقسام: احدها انك غلطت بالمبدأ من جهة الراجع بسبق اللسان وثانيها انك
 توهم انك غلطت به مثل هذا انهم بدشتم وانك انك نسيت بدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تذكرته ولا شبهة
 في ان المبدل منه تلك الاقسام ليس توطية فيه بل بدل اللفظ في حد العطف لو لم يكن قوله بوسطه اخلا فيه وتقدح باب
 ايضا بان المراد يكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون مقصودين باصل النسبة المذكورة على نهج واحد
 من انواع الادراك اعني الحكم والتردد وغير ذلك اسبغ في القصد ان ولا فبا اعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا
 ولكن لا تشترك المعطوفين بهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وصليا وابعبارا كونها على نهج من الادراك
 دخل فيه المعطوف باو واما دام لان النسبة في كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على نهج واحد وهو التردد وبعدها
 بقا والقصد دخل فيه المعطوف بل لان المبشور قصد ابتداء لم بدله فاعرض عنه بل قصد التابع قوله ولما تم الحدا
 سحبت معنيين احدهما ان قوله بوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمر ولانه يوجب اداة
 توجب نسخا من منه التعريف اولانه قصد تمثيل الحكم ايضا وتمايزها انه داخل في التعريف كما يتيقن اليه الفهم ويؤيد
 تأخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجميع كما نظير ذلك في تعريف الاعراب قال بوسط بين الاظهر يقع مكان فيه
 تجزيا قال واذا عطف اي اذا اريد العطف لا يعاد الراجع كما يعاد الفاعل لان انك لا تخرج من الاعادة قوله لانه
 قد طال الكلام ان يحسن الماهر الواجب نحو ذلك حضر القاضي امارة والحافظوا عورة بالنسبة قوله ولما ان غريب
 البصريين انشاده الى انه خالف لنفسه بلين لانه اوجب انك انك حيث قال انك انك تجوز ان يريد به الوجوه لا
 قلت ياتي ذلك ذكره في بحث المفعول من ان اذا لم تجز العطف فبقين نصب مثل حيث وزيد قوله حرثا كان واسما قال
 الشيخ الرضي لا يعاد الفاعل الاسمي لا اذا لم يشك انه لا معنى له وانما جعل لهذا الغرض كين فانه لا يتصور الا بين اثنين
 فان التمس نحو ذلك كلام زيد وانما تريد فلا ما واحد الم يجوز ان اذا قام ترثية والتم على المقصود قوله بدليل قولهم

فلو لم يمتني وبتك لا يضاف الالهي السند فلا يصح وصف المضاف وفي نحو مرتبك ويزيد وان لم يكن
 ان يكون للباراني في معنى انكسار استيفاء معنى الجار والمجرور بـ سبب الاستيفاء له معنى لكن لما كان اقربا بـ كـ قلب
 بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكم بين قوله كافي الحرف اهـ بمعنى ليس باقل من الحروف الزائدة قوله مستلين بالاستواء
 وقوله تعالى تسألون به والارحام بالجوف في قراءة هجرة واجب غنه بوجه احدها تقدير البار وفيه ان حرف الجر المقدر
 لا يعمل في الاختيار الا في نحو احد لا فعلج وتأنيها به معطوف على قوله وروا التقدير وبالابوين والارحام وتأنيها بان
 الواو للقسم وفيه ان قسم السؤال لان قبله والتقوا احد الذي شأن به قسم السؤال لا يكون الا مع البار ولما كان
 القسم انما يكون تأكيدها بالمقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تعالى تسألون لان المقصود الامر بالانقضاء
 وراعيها ان حمزة كوني والكنون جازوا ترك عادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءات سبع متواترة
 قوله وتوفي الظاهر وتقوى قوله كالا عراب في كونه من الاحوال المعارضة له في نفسه تامل لان العامل دخل فيه نعم قابلية الارب
 كذلك قوله لقصد عدم التبيين بناء على ان الاضافة للعبء التبييني قوله او يحتمل اهـ اعلم انهم جعلوا الحمل على كناية
 الضمير جوابا باداشته وجزوا باا آخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون كناية اذا لم يكن له مرجع ضمير به رجلا
 ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ابا ذهاب الشيخ الرضي عن ان الضمائر الراجعة الى النكات اذا لم يكن
 تلك النكات مختصة بحكم وصف كانت نكات قوله اذ لوضب وخفض ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمر معطوفا على
 زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لا متعلق عمل بائي الخيرة المتقدم قوله فحين الرنح اهـ يحتمل ان يكون
 او عمر فاعلم انما يذكره الاحتمال لان في قوة الفعلية فيضير بـ بـ عطية على الاسمية قوله بان يكون معناه السببية
 لا العطف كما في اذ الفية فاكروا او يكون معناه سببية مع العطف كالتقاء الناصبة للمفارع قوله لكنها محتمل
 كجمله واحدة وذلك لان النقصان منها بالسببية فاقا و الشيخ الرضي حاصلا ان الجملة التي يميزها الضمير كالصلة والصفة
 وضمير السببية اذ اعطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاول متراخية اولاد وغير ذلك
 جاز تجرد احد هاجم الضمير كفاء بانها تها وذلك لان ذلك التعلق بحمل المجرع امر او احد انتقل الذي جاز في ضرب محس
 زيد لان المعنى الذي يعقب مجيء غروب الشمس يدركه الحال في ثم واما الواو فلو كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا
 ساعدته القرينة على التعلق كان نقول الذي قام وقدرت بهند في تلك الحال زيد ثم و اكثر اث رصين على ان

على معمولي عالمين مختلفين بحدت المصنفات وانما حدثت المصنفات ليقع الحكم على هذا فان مناط عدم الجواز عند العامل لا
المعول ولذا جاز العطف على معمول واحد قوله فهذا اني فهذا العطف والكان كانه اشار به الى وضع ما قيل في هذا
المعام من ان الالف في قوله واذا عطف على عالمين مختلفين لم يخرج من المقدم وان لفظه اذا وضيف الى ماضى يقتضي التحقق
فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يخرج العطف على عالمين مختلفين وحاصل الدرع ان العطف بحسب الظاهر
محقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الاستناع بحسب الحقيقة وتعلل الكثرة في العدد بل هو الصواب الباقية في الامتناع فخال
ان ذلك العطف والكان ثابتا بحسب الظاهر كما نحكم باستناع اقيام الدليل المحلي وهو قيام حركت كمالين ذلك ان نقول ان المراد
من قوله واذا عطف واذا اريد العطف ورج ينزف الاشكال لذكر لكن تيج عليه ان عدم الجواز لا يتبني على تلك الارادة
فانه ثابت على تقدير عدمها فلما فائدة في التعلق قوله لكنه لم يخرج عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ ان هذا المتقدمين منهم
الاختصاص ان العطف على معمولي عالمين جائز الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجوز نحو ان زيد في الدار و عمر والحجرة فانه منسوخ
اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجوز وان يستحب الفراء المنع مطلقا واما المتأخرون فهم يجوزون اذا تقدم
المجوز في المسطون عليه ويتأخر المنصوب والمرفوع ثم ياتي المسطون على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يخرج نحو زيد
في الدار والحجرة عمر فهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء اخر الكلام واول لان الخبر في الاول مرفوع وفي الثاني
مقدم والمص استدل بان ذلك العطف خلاص العيان فيجب الاتصاف على مورد اسلم وهو الصابطة المذكورة
حاصل كلامه ومن هذا التفصيل ظهر ما في كلام المص اما اولى بانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وان سببه
واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناء وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في ما ذكر
تعلق عليه واما ثانيا فهو استثناء فاحصر من الصابطة قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاص الفراء جازي في جميع المواد
عند الجمهور الا في نحو الدار والحجرة فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالرافقة صالحة بوجه فانه لا يمتنع قوله بل يحلها على
حدثت المصنفات حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد قال التاكيد جار بالهجرة وبالوارث بقبب العطف لان العطف
وهو ثم والفاء تدبر في ان كية اللفظي كما يقال واعد ثم واد وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله
لا تحسبن الذين يفرحون بانزويهم ان يحيدوا بالهم فليقلوا فلا تحسبنهم بمقابلة قوله اى حاله واثنا فنقول امر المتبوع في النسبة
او استعمل كقولك شك في العلوي في باب العلوي اعظم من ان يوصف وامر في الفقر في باب الفقر ظاهر قبل في النسبة

في النسبة يميز عن الذات المذكورة او المقدرة وكان اراد به التمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذ كان لا يحسن
 التسمية او عن الذات المقدرة اذ كان لا يحسن التسمية في قوله يعني مجمل جاد امي الحاحات المفهومة منه بطريق من طريق الذات
 كما ان نفسه في جاز زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاد القوم كلهم لا كالتشتت بالقوم الى جماعة معينة
 فيكون حقيقة في مجموعهم قوله امي في كونه منسوبا اهل لافظا اطلق نسبة قوله ذلك المعنى كونه بغير اللفظ بغير المعنى فانه
 غير نافع لا قصدت به من وضع النعته او وضع فعل النعته فانه اذا قلت ضرب زيد نفسه فيما ظن انك اردت ضرب عم وقلت
 نفسه بناء على ان المذكور غير وقرى عليه الصورة الاولى في قوله يدكر كل واجبه قال الشيخ الرضوي علم انهم اذ ارادوا الوحدة به
 والاثنية والجمع لا باعتبار نسبة الفعل لمضمر الالفاظ الدالة على هذه المعاني خرجوا في رجل واحد ورجلان ثمان و
 رجال جماعة ومع تقدير تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعه الى غير ذلك واما اذ ارادوا باعتبار نسبة الفعل اضافوا
 الالفاظ الدالة عليها الالفاظ جمع فان الالفاظ متطوعة عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار ربه المعنى على ضرب من تعضيد
 الانسحاب على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يحسن الا تائها على انها توكيد وهو كذا ومثله اجمع ومصرفاته واخواته ولا تجس على
 كما به مضادة في التقدير على الخليل وربما مضى جمعا خالين على ثلثة وقد مضى اجمع اخذت ظاهرة فيكون له لكن بزيادة
 شجوا القوم باجمعهم ثلثات عليه فانه يركبها مع الباء وبدونه واما اجمع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقصورا
 عن الاضافة حالا واما مضافا غير تأكيد ليعمل على نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تأكيد اوهو اقل شجوا القوم جميعهم وبعضها
 يستعمل مره تأكيد مرة حالا وذلك من الثانية واما فوقها تقول جاد في القوم ثلثهم ولا يركب ثلثة واخواتها الا بعد ان يرف
 الخطاب كية العدد فيل ذكر التأكيد واللام يمكن تأكيد الجملة الوصف في شجوا في رجل رجل ثلث قوله اما البديل والعطف
 فظاهر وجها به لكن في اخراج بدل الكل اخرج الى منه وهو ان البديل منه في حكم النسخة فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا
 قوله واما داتها موضع متبوعها في ذلك المعنى ان يقال واما داتها الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في الثلثة
 انها خارجة بقوله في النسبة او اشتمول لانها لا تقترن بالمتبوع لاني نسبة داتي في الشمول وهذا الظاهر قال السيد قدس سره
 في حاشية الرضوي قال الص في اخراج الصفة المركبة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى
 المتبوع كونه واحدة لانه على معنى نفخة دالة داتي في الفصح ولا يغير ان واحدة لا تقترن بثلثة لانه لا يفرق بين واحدة على الرقة التي بها
 بقوله نفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من الفصح فمنا لا تقدر انتهى اعترض الشيخ الرضوي على هذا الجواب بان

اعم فان اجمعون في قوله جازا الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمنه لا مطابقة لان كونهم محبتون في الحبى بمعنى انه لا شيء منهم
 احده مدلول اللفظ من حيث كونه جماعيا فاللام المشابهة الى رجال منين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل
 على الاحاطة دون كونهم تصنيفين بالفعل في حالة واحدة خلافا للرجاج والمبرد كما قال في قوله تعالى وسجد الملائكة كلهم اجمعون
 ان كلا دال على الاحاطة و اجمعون على السجود في حالة واحدة قال وهو لفظي ومعنوي ولا يجوز ان يؤكد الكثرة بال تأكيد اللفظي
 الا اذا كانت تلك التكرار محكوما بها ولا توكيد بالمعنى مطلقا عند البصريين والماكونيين فيجوز ان يؤكد بكل واجمع دون نفسه
 وعينه اذا كانت التكرار معلومة المقدار كدعهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضوي ذلك ليس بمعيد قوله اى تكرير اللفظ الاول وما به
 يكرر اللفظ الاول قبل جازان ان يكون التفسير في قوله وهو لفظي ومعنوي راجعا الى المعنى المصدرى للتأكيد بطريق الاستقحام ولا يخفى فيه
 واعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيدا في قوله يازيد زيد جازان يكون بدلا من صدق هذا الحمد عليه واجب بان
 زيد يجوز ان يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر و قد يكون تأكيد اقطعا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم بدلا من ان
 دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق قد يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شيئا واحدا مقصودا وغير مقصودا ^{بجواب}
 او حكما يذكر المراءون اعترض عليه بان التبع واخيه مرادفة لاجمع فيكون تأكيد القطياع ان عدا من المعنوي واجب عندنا لا بالاسم
 المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك طاريا بجمع اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولكن
 سلم المرادفة طائفة منها تأكيد اجمع بل هي تأكيد بما أكد لاجمع واما قول المصداق والتبع واخوه ابتداء لاجمع ليس بناء انها تأكيد
 بل بل بناء انها ابتداء لها استعمالا لاني انها لا تستعمل بدونها لخصا معنى الجمعية فيها قال ويجزى في الالفاظ كلها العلم التوكيد اما
 مستقل يجوز الابداء به والوقت عليه وغير مستقل بخير مستقل لخصا على حرف واحد تكرر بمرادفة في السعة نحو بك
 وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتقان جاز تكريره وحده نحو ان زيد قائم وقد جوز في تكرير الضمير
 المتصل بالمرادف والمجرور ان التأكيد بالمرادف المتصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المتصل التكرير بالمصنوع المتصل
 والمرادف المتصل نحو ضربته اياه واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى هم بالاخرة هم كافرون
 قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضوي التأكيد اللفظي على ضرب من اعداها ان تبيد اللفظ الاول وتأتيها ان تقوية
 بموازنة مع التفاهة في الحرف الاخر فيسبى ابا عاد وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون الثاني في معنى ظاهر نحو ميثا مريا او لا يكون
 له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له في حال الا اذا وسمي نحو ذلك حسن بسن فنسب

نفس اویکون نه منی ممکن فی ظاهر خویشیت نیست من نبیث الثری استخرجه و قولهم اکنون بصیون استون قبل القسم انسانی
 ای لامعنی لها مفردة و قبل من انکانت عقابها ما ذکره شیخ قدس سره قوله و لیکن استنباطا سببات اولها التام
 غلظت العوم هو تمام الافراد و الاجزاء و اما الاری طانه تمام الشرب و قد عرفت ان العوم هو التام و اما السبلان طانه سبکرم انبساط
 و شمول و اما منبسط طان اما السبلان طانه تمام الامداد و مجردی قوله و عن بعض الوجوه سبها و الاول اولی کراستهم جماع
 متشکین حیث یدکر انصافها لفظا و منی قال باحکام الضمیر العائد فی کلمه و کذا فی جمیع قوله و البصیر غیر راجع الی ذکر ان لم فانه لا یثبت
 قوله و جمع فی جمع الموش و اما یجری مجراه و هو ما یجری جمیع الی ذکر العائق خلا فالا نه لسی فانه یجوز اذا کان کسرا قوله و لاحاقه فی
 ذکر الافراد قبل اراد بقوله و اجزاء و قد بطریق عزم الجواز فی تناول الاجزاء و الافراد قوله لان الکلی عالم یلاحظه و جاز ان یلاحظ
 افراد الکلی جمیع و لو کان حکم علی کل واحد و احد من زاده کالدرهم البیض و الکیسار کما جاز عکس ذلک ایضا و هو توهم الحكم
 علی کل فرد مع ان المحکوم علیه هو المجموع کقولک زید ان و کل انسان ای مجموع حیوان زید حیوان کذا ذکره المحقق الطوسی
 قال یصح افتراقها صا و حکما ای افتراق خاص و الافتراق حکم و الظاهر انه لا یفکی الافتراق الحسی بدون الافتراق الحکمی حتی
 لو کان ذال اجزاء یصح افتراقها صا و لم یصح افتراق حکمها و احالها لم یصح توكیده بکل واحد و جمع فالمعيار الافتراق الحکمی قال
 مثل اکوت القوم کلهم و اشتريت العبد کما قال شیخ الرضی قد یکون لشیخ افراد یصح افتراقها صا و حکما نحو اشتريت العبد
 فاذا اذکب کل یرتفع الاحتمال الاول لان انسانی لان الاول شهرت بقی القوم الیه فلا یحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال
 انسانی قلت اشتريت جمیع افراد العبد قال تجلبت جاوزید کلمه القیاس علیة یقتضی ان لا یصح خضم الزیدان کلاما خلافا
 للبرود فانه یجوز و هو محلات القیاس السملع قال و الکتع و اخواه ابتاع لاجمع و اوردت الجمع بلین الفاظ الی تکرید و کلمه
 غیر کلا فترتبه ترتیب المعن کن یناقش فی تأخیر اصبح عن اتباع فان الزمخشری و حده ذهب الیه و تبعه المصم قال شیخ
 الرضی اما تقديم النفس علی الكل فطان الاحاطة صفه للنفس و تقديم الموصوف او لی و اما تقديمها علی العین فطان النفس موصوفة
 للذات و العین مستفارة لها من المجارحة کالوجه استعار للذات و اما تقديم الكل علی اجمع فلو کونه جامدا و ابتاع لاشتمال
 و اما تقديم الجمع علی افراده فلو کونه اظهر فی معنی الجمع اما تقديم کتبه فی الصبح علی افراده فلو کونه اظهر فی افراده معنی الجمع لانه من
 قولهم حمل کتبه ای تمام قال بانسب الی المتصور فیه انه یفهم انه ان البدل لا یکون من المنسوب قال و نه فخر فالتب و حال
 المستتر فیه ای مجاوز من المتصور فلو کونک لکنیة الیه و طیه هذا غیر ظاهر فی بدل الغلط قوله لان متبرعه مقصود و ابته و ا

والمتصور البدل لا يكون مقصودا ابتداءً بهر اذ كان مقصودا ابتداءً اولاً فدخل فيه يا زيد زيدان جعل بدلاً فانه لم يكن
 مقصودا ابتداءً كما ذكرناه في بحث التاكيد لكنه صار مقصودا ابتداءً ويظهر من ذلك ان هذا التقدير اظهر من ان يقال
 لان المتصور لا يكون مقصودا الا ابتداءً اولاً ابتداءً مع انه لا حاجة فاني اخرج المصطلح بل الى قوله ولا ابتداءً او قوله
 ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اتيانا ان قلنا قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء يتكلم بالابا
 وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا اذ اردت تطبيق هذا
 التعريف على من يسميهم علماء من شخصي ما ذكره بالاستثناء المحسن اذ من ان يقال ان تركب ما قام احد الازيد لما كان
 في قوة تركب ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو المقصود وجعل القيام مع الحاجة الى تمييز النسبة
 قوله بدل الاستثناء قال ابن جعفر انما قيل ذلك لاشتمال المتصور على التكرار لا كما شتمال المظروف على المظروف
 بل من حيث كونه والا عليه اجمالاً متفاهية بحيث يعجز النفس عند ذكر الاول منشوبة الى ذكر ثانٍ وينبغي ان يحل كلام الضم
 قد سسر على هذا قوله فالاضافة في الاخيرين مترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين بآية
 من فكيف يصح حذف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتصور من جهة واحدة شخصية ولكن
 ان يقال لو قرئوا لاشتمال والغلط بالرغبت بجنس المضاف مظهر فاعلى قوله بدل الكل لم يتجوز ذلك وكذا ان جعل
 في الاولين محسبى اللام اوزن بين المذكور والمقدر النائب منها بالمضاف او قرئ بالوجه بقدر المضاف قوله بل لا اري
 عطف البيان لا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيوريه قوله والبيان فرع المبين ولا المبين لم يأت به قوله الا الغلط
 فان كون الثاني بهر المقصود دون الاول ظاهر قوله وان قصدت فيه الاستناد الى الثاني وجعلته مناط الحكم كما كنت
 جاد في زيد من قطع النظر ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيد اخاك كما كنت قصدت بذلك المن على الخطاب وادوت
 ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اكرم وهذه الالة منقبة في عطف البيان قوله بحيث يرب النسبة الى المتصور
 اجمالاً عندكم كنسبة الى الملابس جلالاً بغيرها لم يكن بدل اشتمال فلا نفوذ بدل اشتمال في الاستثناء في قوله ولا بدل
 مفهوم معين قوله بخلات فرب زيد احمازه فلا بد من اعتبار تركب العيد لاجراجه واخرج ما ذكره قوله فدخل فيه اى لو لم
 يلزم ثبوت قسم قوله نظرت الى اقر فلو كان في النسبة الى البدل من لا توجد النسبة الى البدل فكيف يكون مثال
 بدل الاشتمال وكذا ان قال بالآخر قال بعد ان خلعت بالقصد وشرط اسلوب الترقى بالبيان اذ سبق الصانع قال شيخ

الشيخ الرضى الاخباران يوجدان في كلام الغضائري ثم قال ان وقع بدل النسيان في كلام فقه الاضراب ببل قال غيره
 قيل لم يقل بالمبدل منه اذ بالمطروح لانه حين ذكر لم يذكر بحقيقة كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحقيقة كونه غلطا قوله واذا
 كان المبدل يجوز ان يكون مكررة بالرفع ومعناه اذ اكل اكلة مبدلة من مكررة قال فالتفت قال الشيخ الرضى في ذلك
 على اطلاعي بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك الفت اذا استفيد من البديل ليس من المبدل
 كقول تعالى يا اباؤا المقدس طوى اى مقدس مرتين قوله فكذلك المقصود انقص نقل عن المصنف انه جعل هذا وجها لقوله
 بدل الكل واما وجه توصيف بدل البعض والاستتال فقد قال انها لا بد منها من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعض
 او ملابسة لو كان قسلا لكان مكررة ولو كان مفصولا لكان موصوفا بقوله ضمير نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ
 الرضى انما يصح بدلا اذ تقدم لفظ الزيدين واخوتك النخاعة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تأكيد لفظي
 لرجوعها الى شيئي واحد وقد انفرد في مثل اسكن انت ذروا جمل الجنة انت ما كيد فكذا امهنا انتي فاصول كلامه ان بدل
 يفيده لا يفيده الاول وما ذكره من المثال لا يفيده الا ما يفيده الاول قلنا ان البديل يفيدها اى ما ينبغي ان يسيب اليه الفعل
 ليس الازيد كما استمرنا اليه في قولك يا زيد زيد قوله لان المصغر المتكلم والمخاطب اذ قيل لانه يلزم ان يكون شيئا غائبا
 ونحوها او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال بنين الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلولها
 واحدا فلا يفيده زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب انها مستحدا بحجبات
 قوله فان اللاحق فيها محقق وفيه ما لا يفيده المبدل منه قوله والى على ما قد دبرنا وجننا انقباء الدبر اذ ثبت ان شئ قد
 والنجف ولا غرو انقباء مسوده شده باي قوله الخان فخرى كذب يقال بين فاجر قوله ان تعجبنا به معنى المصير اى
 ضمن فيه معنى الجعل قوله لانه ذكر في احد المبني لفظ المبني لا يقال جاز ان يكون المبني الماخوذ في التعريف معلوما بوجه غير
 الذي اريد كسبه لا نقول لا اعتبار بهذا الاحتمال والالم يصح الاعتراض على تعريف المبني بانه تعريف الشئ بنسبة الظاهر
 ان اسرني ذلك ان اللفظ حقيقة في سماء مجازا في غيره فلو اريد به وجه لا مفهوم له كان جائزا قوله والامر غير الام
 لم يقل والامر المخاطب كما هو المشهور لان المخاطب اذا كان مع الام كان مع ما قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف
 العرب هو هذه المناسبة لا العكس لانها اهم من المشابهة وهي كانية في الابدان كالتشبه عليه تفصيل لميمات البراء وقوله وقد
 تفصيل يعني انه اراد بقوله ما نسب مبنى الاصل من انية معتبرة تفصيلا ما ذكره صاحب المفصل لكن بشرط ان لا يمارضها

جهة متضمنة للأعراب كإضافة أي الموصولة وبهذا الخفين اندفع ما يتجه عليه من أنه لا يجوز أن يراود مطلق المناسبة
 لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء والاستلزام الدور ولا مناسبة قوتية لاستلزام التوثيق بالجهول لأن القوة
 مراتب ولا يراود بها معنى شامل لجميع المراتب قوله أما تتضمن الاسم معنى المبني الأصل تحقيقاً لآنها فلا يلزم بناء
 النسبية لأن تضمنها لا يوجب العطف وهي لا تصح في قوله فكذلك أو ههنا المنع المحل لا لشك فلا ينافي التعرف أن قيل في أي شيء
 به هل فاق في توليد فاق صوب الغراب أجيب بأنه غير مركب حكماً باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب هو
 ما يتكلم به أصيلاً لا ما يرمي به الغراب من صوته لأنه ليس كذلك فلا يكون عرباً ولا مبنياً قال والقاب غير من حركات البناء
 بالأقواب دون الأنواع لعدم اختلاف أنماها قوله أي الأقاب المبني من حيث حركات آخره وسكونها أو الأقاب البناء
 المفهوم من المبني من حيث علامته يعني الأقاب حركات آخره وسكونها أو الأقاب علامته البناء التي هي حركات وسكون
 بعضهم والفتح والكسر والفتحة والحركات لأن المبني قد يكون مع الالف والياء ونحوها يزيدان ولا جليل ولا يطلق عليها الضم
 والفتح حقيقة وقد رتب ذلك للاطلاق في كلام المتكلمين مجازاً قال الشيخ الرضي وعندى أن إطلاق الرفع والضم
 والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازية لأنه لا ينافي بين المنسوب إلى ضم وفتح وكسر وقت سمي
 الضم ضماً محصوراً يضم شقيقتين والفتح فتحاً لا يفتح الغم في اللفظ والكسر كسر الألف والفتحة السفل في اللفظ به والوقت
 وقت وقتاً لا يوقف النفس عن الجري قوله وبالعكس يعني يطلقون الرفع والضم والجر على الحركات البناءية قوله ولما
 أن الحركات أو رد لما قيل من أن كلامه يدل على انتفاء الضم والفتح والكسر المبني وتقدم فهم ذلك الانتفاء من قوله
 الأقاب لأن لقب الشيء يختص به فعلى ما ذكره الشيخ كان مناه أن تلك الأمور الأقاب حركات المبني لا محصوراً فيها
 لأنهم كثيراً ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجوزم بحذف الحركة قوله حيث قال بالضمرة رفاعة قد نزل
 جهاً بلفظ من ما رواه أبو العباس مع قال الكتاب والادع أن يقول بعض الكتاب أن بعضها مركبة فلا تارة قال الأصم
 أنها ليست أسماء لأنها ليست موصوفة لكنها جارية مجرى الأسماء النسبية في البناء فلهذا أعدها منها قال المتصغر قد مر على
 سائر النسبيات أو ليس في مثل من أعراب لا تارة في بناء وليس أيضاً في فساد واللباس عليه بناء احتياجاً إلى حضور
 أو تقدم كمن قال ما وضع أي اسم وضع فلا يرد البعض مثل كات ذلك قوله من حيث أنه متكلم فيه أن إياي مثل إياي مثلاً
 ضمير على القول الخامس أنه ليس هو مصدراً للمكلم من حيث أنه متكلم بل المكتمنى فمعنى نطق المنظر حقيقة التكلم والخطاب

والمخاطب والقيمة وإنما يفهم تلك الحثية من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ما يلزم بالملك اللواحق فهو باعتبار
 تلك اللواحق موضوع لما ذكره **ولكن ان سباب الغيبة بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد**
 كنه بعيد قوله ويخرج هذا القيد بحسب قوله بلفظ الحكم والمخاطب فانها ليسا موضوعين للحكم والمخاطب بهما ولهذا صح
 انت منكم والمخاطب وكذا يخرجان عن المحل بالفسير السابق لان المراد بالحكم والمخاطب انهما ولفظ الحكم والمخاطب
 موضوعان للمفهوم ولقيد الحثية هناك يخرج زيد اذ هو المسمى بزيد عن نفسه بزيد وليس عليه حال المخاطب ومنهم من
 قوله ما وضع الحكم بقوله اي مادة او بطريق الكناية وقال بهذا اخرون لفظ الحكم والمخاطب لانها موضوعان صيغة وصريحا
 ولعله اراد بالصيغة البنية الاشتقاقية فلا يرد لفظ انما موضوع صيغة الحكم بناء على ان الصيغة مع النون تكون
 للشرط وقد تكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعني لما ليس متكلما من حيث ان متكلما
 ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب لهذا نقول بالتميم كلهم نظر الى اصل المسمى بزيد بزيد ضرب لا يقول
 بزيد ضرب وانما جازيا تميم كلهم لان يادليل الخطاب ليس بزيد ضرب ولعل الحكم قوله ويخرج هذا القيد بالاسماء
 الظاهرة ان قيل هذا اريد الوضع بطريق الكناية فخرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخل في المحل بناء على
 ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاجراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي اه علم
 ان تفسير تقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا ومعنى واحدا من قسام الذكر حقيقة لانه قسام التقدم حقيقة لكن
 لما كان المقصود الاصلى ههنا بيان التقدم جمل من قسامه وهذا المنفع ان فرض الشيخ الرضي بان التفسير التقديم اللفظي الى
 الحقيقي والتقديرى خللات وادبه فان عاونه جعل اللفظ تسم التقديرى كما مر في حكم المورب بيان الاعراب بل نقول
 نقابل ان يقول لا معنى لان يجعل الحكمى من قسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المصنف لانه جعل المضمور والمنهى وعهدين
 قبل ذكر الضمير بذكره لا فاء في ان التخلل ليس لانى جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم فحقيقى لاحاقبه فيه
 الى التخلل ثم جعل الضمير اجبا الى المفسر الذى بعده اصبحت الى التخلل في التقديم بان يقال مثلا انه مقدم بحكم وضع الضمير
 واتصافه فانه يقتضى لانه تقدم المورب لكن قد يخالف وضوءه ومقتضاه لغرض قوله اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان
 بطريق التضمن او بالانتماء ومنهم من خص بالاول جعل الثانى من بالسياق والاول اخر قوله كقوله تعالى هو اقرب
 للفقوى وكقوله تعالى حتى توارت بالمحابل الى العشى يدل على توارى الشمس الشيخ الرضى جمل من باب المفهوم من السياق

والظاهر ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد قوله كانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال من حيث اللفظ
قوله او من سياق الكلام السابق على الضمير او الواو في الضمير والكان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال شيخ الرضوي
في قوله تعالى انا انزلنا في ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان النزول هو ان
س قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله كذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب اسنان فمقتضى
عن الكوا وحدث الفاعل قال فالتصل القاء للضمير قال المستقل بنفسه في اللفظ بلسان الخطاب قوله تعالى
مقام انهم مع اعرابه للاختصار قوله لا مان ان قلت من الموان الفصل وقد يقع بين المضان والمضاد اليه تعالى لا يشي
اذ كان المضان الضمير ان الفصل بينهما مطلقا فيجوز ان الاول ضرب وضربت تيل الاولى ان يقول ضرب واضرب الى
ضرب والضرب ان يكونا فردا المرفوع متصل مستوفى قد يمكن ان يجاب عنه بان الواو وضربت ضيغة المتكلم المعروفة ما ضيا كان او
مستقبلا او بان المقصود التفسير لا استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر ضيغة الجرحول قلنا ذكرنا مثلا يترجم ان اختلاف الضميمة
ستلزم اختلاف الضمير ووقع توهم ناسد اولي من بيان مبدا قال الى ضربن قيل الى بينهما لم الحكم لا لاسقاطا فلان
لا يخل اياه في الحكم اوجب بان معنا الاول ضربت وضربت ما دون ذلك الى ضربن فيكون الى ح لاسقاطا فذل
ضربن قوله وانما بدأ بالمتكلم الضميرون يبدون بانساب بنحوه عن الواو انهم يراعون اسلوب الترتي قوله انما نحن قد تبدل
بمنه ما دنا نحو منها وتديع منه نحو انما قد يكون في الوصل وهو عند البصريين حمزة ووزن والالف زيدت للوقف قوله
والضمير في انت الى انتن هو ان جماعا قال شيخ الرضوي هو عند البصريين وهو مذهب الفراد ان انت بكاء اسم وقال انهم
ان انتا وهو الضمير وان عماد كان الواو اياك اخوانه ضمائر عند الكونيين وايضا ونوله لكنهم وضعوا المتكلم لفظين يدلان
على مبتدأ لان مبتدأ شاهده على الفرق قوله واطوا انما جزم الحكم الخطاب وذلك سبني على تنازل الواحد الثاني الواحد
الغائية قياسا على المرفوع المنفصل كهدى في حال من ضمير ستر وانا للبيان او مصدر كالخا ذبة مضروب
بمجردت اي مضرب لا استقامت مضروبا والمجمل متروكة قوله التي مضربها للاختصار اي المنطوق في هذا الباب الاختصار اما
اولا بناخذ المعاني المتضمنة للاعراب في مدلولاتها فلما احتاجوا الى اعراب واما ما ينفك عن الحروف هي في الفصل ظاهرة واما
في المنفصل فلما كانت عبرة عن نفسك وعن غيرك يا سائها بعد تعاد ان الضمير اقل جرحا منها واما ما نافيهم الاضليل الى
قرينة ترفع الالتباس الذي في لاسا الفاعلة فانك دألت زيدا مثلا تبسبب الخطاب تزييد العالم او الجاهل فيقتل فيقتل

تعيين المراد الى قسمة واذا قلت انت او انا او هو كقول المرحم لم يخرج الى قرية تزيل الالباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا
الباب المتصل المستتر لانه اخبر ثم المتصل البارز ثم المتصل قوله استار الغبار على لبس المستتر من مقوله الصوت والحزن ولا
اوردى من اي مقوله هو قال المتكلم صفة للمضارع قال مطلقا اي زمانا مطلقا واستار مطلقا واظهاره قال الشايع
من انه بيان للتكلم وكذا الحال في قوله في نصف مطلقا قال في نصف مطلقا في قوله مطلقا باعتبار ان النصف هو الوصف قال لا يورث
المتصل لا يخبر صور الاتصال فيما ذكره لان النصف الواقعة بعد حزن النفس احرى الاستعظام اذ كانت علة في الضمير
الفاعل يحيا الفضائل نحو قائم انتم وذلك لان فاعله احد في الجملة فاعني بارازة وكذا فاعل المصدر قال الالفه المتصل
اللام للوقت او الاجل قوله اذا الاتصال انما يكون بانزال اصل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عالمه واذا لم يكن قبله عامل بل
منزولا وحده فاعني كيف يكون كالجزء الاخير قال ابو الفضل من باب ما وقع تابعا تاييده او بدلا او عطفا وكذا وقع بعد ما في
الشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد وما وقع ثاني بابي علت وعطيت اذ كان الاتصال يرث التباسا بالمفعول
اما اذ لم يلتبس فالانصال في باب اعطيت اولي والاتصال في باب علت قال الشايع الرضي فترز به عن نحو ضربت
اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قوله ضربت زيد معناه ثم اعرض عليه بان التقديم فيه الاتهام فاجابه
بان التقديم للمفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم قال صفته
جرت يعني بالجرى ان يكون نقطا او حالا او صلة اخبر قوله انقصار اعلى ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف قال وما ضرب
الاما انما ضرب بك الاما ترو وكذا تاييده لا فاعله في نحو اكرهه فصل بينهما تفصيلا قال واختلف ما جرى عليه ما
هو في الافراد وفروعي يعني التثنية والجمع وفي التذكير وفروعه هو ان يث فلا لبس سواء كان متعلقا بضمير صفة او فعلا وان
اتعقبا فيما ذكرنا فان التثنية ايضا فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في التثنية و
والخطاب والتكلم فاللبس منت في جميع الافعال لاني عابته المتسارع مع الخطاب في غائبة مع الخطاب مع الالفه فاعني اللبس حاصل
هنا ويرفع بان كيد واما النصف فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرفع بالتاكيد فاعني التاكيد بالانتماء بالمتصل
اللبس في هذه الصورة طرد البصريون في الجمع سواء كان هو اللبس او لا وسواء رفع اللبس او لا واما الفعل فقد انفقروا
حكمهم على انه لا يجب تاييده ضميره اصلا لان رفع الالباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضار به يرفع
اللبس فلم يكفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يوث به لمجود رفع اللبس وكان ما يجوز حذفه في الالباس على تقدير حذفه

في ثبوت الالباس على تقدير قد في الجود رفع الالباس ضمير لا يجوز حذفه قال واذا صح ضمير ان ولم يكن محاذر فيه
 الاتصال قوله احتراز عما اذا ساويا قال سيبويه ان كانا غائبين جازا الاتصال وهو عربي لكن الافضل اكثر وان لم يكن
 غائبين لم يجز الاتصال واجازا لم يرد ساويا على الغائب قوله للمخبر عن تقدم احد المتساويين فيه انه يجوز ان يترجم الاول بانه
 فاعل في الاصل كضربك وفاعل يجب المعنى كالمفعول الاول من باب عطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح في المعنى لاني اللفظ وجوب
 الاتصال باعتبار الشاعرة في اللفظ قوله فيلزم انغضاه وان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فياكتف مكره متعلقا
 بما هو ادنى قوله وحكي سيبويه اي عن النخلة وقال في هو شئ قاسوه ولم يحكم به العرب فوضوا الحروف غير موضعها واستجادوا
 نذهب النخلة قال فلنك الخمار اجتماع حتى الاتصال والاتصال قوله باعتبار عدم الاعداد وسبب ان المتعقبات في
 المتعلق بما هو اشرف منه وصيرورته جملة بالاتصال قوله وان شئت اورده متفعلا قال الشيخ الرضي والاتصال
 في باب علت اولي من الاتصال باب عطيت لان المفعول الاول في باب عطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني في
 ضمير الفاعل وفي مفعولي باب علت راحة المبتدأ والخبر وفيها الاتصال قوله لانه كان في الاصل اه ان قيل ان الاتصال
 خبر المبتدأ باعتبار ان عالمه مضمون وقد انقضى وجود الناسخ كيف يصح ابعاده اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى وانما
 عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قبل الخبر فان تولد كان زيدا قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله لكونه
 لولا مبتدأ وعند الجمهور اذ فاعل فعل محذوف او مفعول بلولاه لوجوده الثلاثة تقتضي الاتصال لكن غير الاسلوب يعني
 ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولانت هو الضمير المرفوع والمنفصل يعني بقوله اه من اوله الى اخره
 في شمل ضمير المتكلم لكنه غير اسلوب لما ذكره قدس سره قال وعيت اه انما لم يقل لولانت وعيت اه لاختلاف الضميرين
 بالاتصال والاتصال ولما لم يخلف الضمير اني لولاك وعساك اعتبر لهما غاية واحدة قوله ذهب سيبويه الى ان لولا
 في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون بعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن
 يجوز بعبده بعد بابا لانه واذا دللتها عدة متبعضها قال الشيخ الرضي وفيه نظر لان الجواز ان لم يكن زائدة الا بدله
 من متعلق متعلق غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلق بوابه او معنى لولاك هكذا انتهى لما في وجودك قوله فالانفصاف يصف فيما بدلا
 ويلزم من سيرة اثني عشر ضمير قوله وسيبويه في نفسه ويرجح ان التغيير في واحد قوله لتقاربها في المعنى لان معناه اولها
 والاشفاق في اعمى جاني لعل نفسي بهد الجسم به ويحبل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى

عسى وهازترکه رعایه تعلى قال ونون الوقایه وسمی الضیافون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ
 ذلك النون آخر الكلمة عن الكسرة قوله اى ياء المتكلم اذ لم يبعد غيره قوله التقى اه اى تحفظ عما هو اخت الجرد هو كسرة فى آخر اخراج
 الكلمة غير عارضة لا لتقاء الساكنين وذلك لانهم لا منع الفعل الجرد وكانت الكسرة اصل علامات الجرد بخلاف الفتحة والياء
 كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون فى بعض الاحوال علامة له وفى ذلك مباهنة فى
 القرار والتبعية عن الجرد ودخلها فى نحو اعطاني وطمعني ما بطرد الباب او لكون الكسرة مقدار الكافي عصى وقاضى وتركهما فى نحو
 عصى كلها على اعل قوله ولهذا سميت نون الوقایه تعينى ان اضافة من باب اضافة اسبب المسبب ولك ان تقول ان بعض
 انه من باب رجل سو قال عربا عن نون الاعراب سواء كان مع نون الضمير ونون التاكيد او لم يكن معه احد هما وانما جاء نون
 نون الاعراب مقام الوقایه دون تلك النونات لان نون الاعراب تكون الوقایه فى ان لا معنى لها قوله لروضها بالنسبة
 الى الكسرة العارضة لئلا فانها الزم لانهما كجزء الكلمة تخلفان الكلمة المستقلة قال وانت خطاب عام قوله مع النون
 خوف لقوله تخير قوله يعنى ان وكان اه هذا التفسير مبنى على انه محل التخيير على تجويز الجانبيين سواء كان مع التسوية او لا وذلك
 لان قوله واخراتها عام شمل ليت وصل ولان لدن حكمها مع البار فى المشهور رجحان النون ولك ان تحمل التخيير على
 التسوية كما ينشأ الى الفهم ويخص قوله واخراتها بما سوى ليت وعل بقرينة ذكرهما فى ما بعد وتقول فى لدن انبتع الخبر
 فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت قوله للمحافظة على الحركات البائية هذا ظاهر فى غير التثنية فوجه ان
 كسرة المناسبة متأخرة لكسرة نون الاعراب او انها بطرد الباب قوله وعلى السكون فى لدن قال الشيخ الرضى لم يفتوا
 على الفتح والضم الا زعين قال سيبويه يقال فى لدن بالضم لى وفى الكاف الجارة كى لان السكون يبعد الكلمة عن
 الاسماء المتكلمة ويقر بها الى الافعال المنية على السكون والفتح والضم بقرانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التخرز
 عن اخت البحر فى المضارع مع النون من حيث انه فعل لامن حيث انه كنه آخره حركة بائية وكذا التخرز فيها فى الحروف المشبهة
 بالفعل وقد صرح بذلك التعليل قبله تخرز من اجتمع النونات فيه قلب اذ ليس فى لدن الا جماع النونين قوله كفى فاعلم
 فى قوة اجتمع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرف واحد قال ويختار فى ليت المشهور فيه ان النون لازمة
 الا لضرورة اشهر قال يوسطين المبتدأ والخبر الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر نفعية تجزئة ويحمل ان يكون بين التاكيد
 وانما يتبع الى التاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان يقع بينهما فصل قال قبل السواى وبعد ما واعررض عليه بان السواى اذا دخلت

عليها لم يبقا مية. واذا خبر انكف يصح قوله وتوسط بين المبتدأ والخبر قبل السوالم وبعد ما وجب فبان فيه مجابا بين
الحقيقة والجواز ذلك جائز عند المصنوع بان فيه عموم الجواز بان يراى بالابتداء مثلا الجزاء الاول من الاسمية بالخبر الجزاء
الثاني منها وبان المبتدأ والخبر على صفتها لانه في سبيل راية هذا الشاب في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان ^{الوصف} ^{الوصف}
في الحاضر فهو في الغائب متبرو لهذا اجنى الفهم وعلى ذلك مسئلة وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل
الوصف بالغائب في نظيره راية شابا في شبابه وصباه لا راية هذا الشاب في شبابه وصباه قال صنفه فروع انما انى
لفصل باهوى في صورة الضمير لانه غير صالح لان وصفه وانما في صورة المرفوع لتناسب الطرفين معنى المبتدأ والخبر
قال مطلقا للمبتدأ تشاكه وقد يحيل مطابعا للخبر كما قيل اردت ذكر الضمير في المرفوعات هو باعتبار الخبر قوله وتكلموا
خطا با وغلبة وربما وقع لفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قال يسمى فضلا عنه البصريين عمادا عند
الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبرية قوله وذلك المتوسط لفصل يعنى ان قوله لفصل عليه غايته لتوسط
فيكون قوله يسمى فضلا متعززة بين الغاية والمعنى وانما لم يحيل عليه التسمية لان حدوث الفصل لا يتقرب على التسمية ولو كان المقصود
بيان التسمية لقال لانه فصل اول لانه فاصل وانما كان لفصل لا متعلق الفصل بين الضمير والموصوف او بالوضع قال لمتا
فيل يحتمل ان يكون حالا قال ان يكون خبر موقوفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك لا يشترط لثبوت الالتباس في المبتدأ
والخبر اذا كان كترين قلنا انما لم يعتبروا ذلك لان ضمير الفصل فيه التاكيد فان قوله زيدا هو القائم في معنى زيد نفسه
القائم واذا كان التاكيد يلزم ان لا يقع بين التكرارين لان التكرار لا توكله وانما يظهر ان يقال انما اشترط ذلك لان فصل الضمير
الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع واجازا لما زنى وتوعد قبل البشارع
لقوله تعالى ومكرادك هو مورد اعترض به فيحمل ان يكون مبتدأ او تاكيدا كما في قوله تعالى انه هو صحت الجواز وفيه نظر
اذا يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره تاكيد المضروب بالمرفوع والجواب بانه تاكيد الضمير المستكن في الفصلين لكنه قد
للمصنوع كما في انما عرف ليس ذلك بالحقيقة امتالا آخر لانه مبتدأ عند المحققين قال ولا موضع له في التحليل مستكن بقوله
ولانه ظرف مستقر او ظرف للنفي قال وبعض العرب يجعل مبتدأ او بعضهم يجعله تاكيدا لما قبله ومنه دخول لام التاكيد فان
لام التاكيد لا تدخل التوكيد قال ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية ابنة الا اذا دخلت عليه ناسخ الجملة فانها
يجوز ان يكون فعلية لقوله تعالى فانها لا تنمو الا بعلايه قوله ولا يبداه هذا وجوبه قال ضمير غائب لان المراد بان

الثاني والعقد ابرهه فاقاب قبله الافراد والهيئة مغلطة فمقتضى الفصل فانها مارة عن المبدأ بالكم مطابقا له
 كما ذكرنا قوله بحسن تأنيده قال الشيخ الرضى تانيه هذا الضمير ان لم يفسر بمقتضى المفسرة من تانيه لان ذلك باختيار
 القصة لكن لم يصح والظاهر ان قوله بسمي ضمير الثاني والعقد مفسر له لا وصف لقوله ضمير غائب ثم قوله بغير وصف له
 قوله بان كان مبتدأ او بان كان عاملا حرفا والضمير مفعول الى غير ذلك قوله واما جازة فلكونه على صورة مغلطة
 كنهه اقلوه وقيد انه يجوز كونه على صورة الفضلات لا يصح المذهب بل لا بد من تبيينه وبيان يقال قد يقوم القرينة
 المخذوف وعلى خصوصية المخذوف اما على المذهب فظهر في الجوابين في نحو قوله عليه السلام ان شئ الناس هذا يوم القيمة المصنوع
 واما على خصوصية المخذوف فظاهر ان المذهب لا يصح ان لا يكون ضمير لشيء بل لا بد من ضمير لشيء ان لم يفسر له
 فينبغي ان لا يكون خذ ضعيفا قلت تلك القرينة لا يتعين المراد يجوز ان يكون المذهب المارة في تانيه مفعول به هو اسم
 ضمير المخذوف والقصد بان هذا العقد مطابق للواقع قوله لان الخبر كلام مستقل كنهه قال الشيخ الرضى وفيه ان استقلاله
 لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة برماه وذلك الدليل ان ناسخ المبتدأ لا دخل
 كلم الجازة ان قلت يجوز ان يكون مذهب من جردت التصديق متساو ذلك بعد غاية البعد ثم يجوز ان يقال فيه ما قلناه
 في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكيفية معية النصارى في اتحاد جميع جواردهم وولد البقرة الوحشية قوله اي سائر
 وضع كل واحد منها انما يفسر بذلك لان المصير بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع افرادة قوله اشارة مذهب هي قائل
 استداده اصل من الخليل ما يغير غاية لذلك الامتداد هي لا يكون الا الى محسوس شيئا بقوله فلا ير ضمير غائب ولا ير
 ان هذا التعريف انشئي بما يراه في المعونة والجماعة لان المعروف ليس بعضهم من الاسماء مفعولة وقد اضيفت الى الاشارة
 بل ذلك المركب الاضافي معنى اصطلاحى كما اشار اليه اريد ببيان الاشارة المعلقة بالكل واحد من الظاهر انهم ليس
 توابع انشئي بنفسه كما يراه لان الما فوق في المعروف جواره بل قيد واما يكون كذلك لو كان نفسا فخره فيه قوله محمول
 ان يجوز تنزيل منزلة المحسوس المشاهد ما من شئ الا ويدل عليه قال هي والحمد لله لا لم يصح حل او على كونه الى
 الملح اقلح الى توجيهه قال بعض المحققين مارة بان قوله هي مبتدأ المخذوف الخبر اي هي غيبة المذهب التي بعد ثبوتها
 ان يقال اي هي فيما سنده كدلالة بان داخله تقدير مفعول اي هي ذواتها وقوله لك خبر مبتدأ المخذوف
 اي هو المذكور ولزم على هذا التقدير من حذف المبتدأ حذف المفعول وهو قليل ومارة بان قوله لك خبر لذل والمذهب

خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اى هى ذواتها المذكورة تارة بانها صفة لذات هويتها خبرها محذوف والمجمل خبر
المبتدأ اى هى منها ذواتها المذكورة ولا يخفى ما فيه من الكلف ان سمر الكلام ليس على نسق ثم قال ولما شاء ذان من باب
حذف الموصول اى الذى المشابه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول نهى بكونه ليس لكن نقل ان بعض المحققين بالمراد
اليه وقيل ان قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اى ما الا من له مقام معلوم اذ انظر تلك الوجه
فظهر لك ان توجيه الشرح احسن واظهر قوله والعامل في الحال اه فيه ان قوله واخرا الخبر على حقيقة فان نظيره
البيت سقط وجده ان واخرا الخبر ليس سندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله قدم اه يمكن ان يقال انه قدم لان الزم
ينساق الى المشي والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجه قال قد سمره في الحاشية وقيل ان ههنا معنى فهم
وهنا ان سمره اوسا حان خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف اى انه بذان لاجان قوله بقلب الالف ياء
فان الياء قد يكون علامة التانيث نحو ضميرين قوله والياء ياء لان الهاء قد تكون مبدئية عن تاء التانيث في اللفظ
قوله بوصول الياء لخصولها من الاستبعاد والجميع الوضفين قوله ولان يني من لغات اه لم يرد التثنية المتعارضة لان المعرنة
لان تنفى الاول اذ انكرت ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان مقصودا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول
اصله قوله على سبيل اللحق يعنى ان اللحق يقتضى اعتبار الاصل اولاد ولا يلزم ان يكون اتصالا بالآخر وانما انفار
هذه العبارة لدفع اذنيهم من انها خبر الاسم الاشارة اعلم انه قد فصل بينها واسم الاشارة المجرد عن اللام
والكاف وذلك بانها واخرا كثيرا انا وانا انتم اولاد واهوذا وغير اقليل قوله لانه وقع الظاهر موضعها فيه ان ضمير اقل
ولا فصل مما يمتنع وقوع الظاهر موضع اسم الاشارة لان يقال لان مناهما غير متعلق بالمعنوية الآتية انك تقول
في توجيه ذاك ان است وفي ترجمة ذلك انبت قوله هى الحرف يذكروا ثوث واعتبر من انه كيره بقرينة ذكر اسم العدد
اعني خمسة قوله اى حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسم الاشارة قال وذلك للبعد وذلك للمتوسط
قال الشيخ الرضى كونه كان للمتوسط والبعيد دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقريب والمضمر لانه
حسا وينشأ بالاشارة التسمية في الغالب الى المضاف القريب الذى يصلح ان يقع معنى طابعا اتصلت الكاف به كان
منضمنا بالوضع للمضمر بحيث يصلح كونه مضافا اخرجه من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في موارد
محصورة فلا ادركت الكاف في اسم الاشارة معنى التثنية وقد كان موصوفا للمضمر صار مع الكاف بين المضمر والتثنية

والغنية وهذا حال المتوسط واذا اردت التخصيص على البعد حيث بطلت به هي اللام قوله ولما ارى المصنف كذا ذكره الشيخ
الرضي وفيه شيء لان استعمال كل في مقام الاخر بانما يدل كما ذكره في علم البلاغة فلما كان نقول انه قال يقال
اشارة الى الاستعمال فانه لو قال في القريب لم يفهم فيه الموضع قال وتلك اه لما كان المخالف بين ذا واخراته
في البعد انتهى به قوله اشارة الى الكلمة ذلك لان ما عداه غير متصل لذلك اذ ليس فيها ذكر زيادات ان الا في ذلك قوله نعم
الهاء وتخفيف الوزن للقريب وهناك المتوسط وهناك البعيد ونعم البعيد البعيد ومنها بالتشديد ايضا للبعد وقد طرقت الحكا
ولا يلحق ثم قال خاصة اى اخص خصوصا ذلك لئلا كيد قوله لا يستعمل في غيره الامجازا كما اذا استعمل في الزمان كقوله
قال في تلك الولاية بعد الحق اى حيثه وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء
مرايت الاحرام اى مواضعها قوله اى اسم لا يتم اه قيل اى اسم لا يتم حال كونه جزوا او هو بعيد عن المعنى المراد قوله
ولا يصير جزوا انا ذكره الشيخ الرضى هذا الاحتمال وقال ذلك لان الافعال انما تفتقد لاصحوا لها قوله والمراد بالجزوا
تحلل الشيخ الرضى الجزء انا م على ركن الكلام كما ينساق اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذى لو اردت
البحر تجله جزوا لجله لم يكن الاصله هذا هو الحق لكن لا وجب للتخصيص اذ لو اردت ان تحمله فقله لم يكن الاصله فلهذا اصرحت
انته قد سره الجزم انا م عن ظاهره قوله والمراد بالصلة معناه بالنسبة كذا رتب الى المصنف وفيه ان لفاظ التعريف محمولة
على معانيها المبسوورة ولاختار فى ان السبابة معناها العرفى قيل لو قال بجله خبرية وضمير له كان اخرا واضمح كنه سلك طريقا
اولا ولا تفصيل ثانيا او قصد بيان اسم المصطلح عليه تلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل
فى خارج التعريف وان ذلك العقد من ان نقل عنه من ان المراد معناه باللفظ اى تم يجوز ان يقال انه قال ذلك
اشارة الى وجوب التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة مع القوم فى اللفظ لا اخذ والصلة العرفية فى تعريفه قوله لكان
هذا القول مستدركا اه لا يقال جاز ان يكون لخراج الموصول المحرفى وهو ما اول مع ما يليه من الجمل مصدر فانه لا يحتاج
الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزوا انا ما اصلا نعم الجزء انا م هو ما اول بالمصدر المحرف
المصدرى المنضم اليه الجملة كفى الموصول الاسمى قوله ولما قل ان يقول ان لقائل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك ولا يلزم
تفصيل الشرطية لا يقال فاذا لم يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كترتيب العالم بالعلم
لا يجوز ان يقال ان العلم بالعلم جائز اذ ان العلم بالعلم كذا قال تعالى انما علمتكم على ما كنتم كرون متجاهلين لان الخفاء والى العلم كالمشهور

ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكن من يعلم التقبل باعتبار رتبة معرفته العالم بالعلم ترتيباً انتهى
نفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته خبرية ليس ترتيباً بل باللام لا تأخر في المراد بالموصول منها بالعرفي وهو
باعتبار هذا المعنى ليس ما هو من الصلة العرفية ولا يدل بنية الاشتقاقية على شيء من مناه الوصلية حتى يكون ترتيبها كترتيب
العالم بالعلم قوله بان يقال الصلة اهنية تامل قوله وصلته اي صلة المتيتم اه جعل الضمير اجاباً الى ما اعتبر الصلة بالياء السج
لا الى الموصول قال حجة خبرية ايها كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه التكلم على ما يعتقده ان الخطاب يرد ذكره بحكم
حكم معلوم الموصول وذلك لا يتصور الا في الجملة الجزئية واما وقوع الجملة بضميمة صلة كقوله تعالى وان تكلم لمن يطعن فلا تعص
اي جواب القسم وهو جملة خبرية قوله او فاني منها كما سمي الفاعل بالفعل فلا حاجة الى القول بان قوله وصلته الالف واللام اسم فاعل
او مفعول بمنزلة الاستثناء قوله لا غير ضمير الانادرا فانه قد يحكي الظاهر موضع الضمير قوله لان اللام الموصولة تشبه اللام المرفوعة
ولست بالحقيقة لما عرفت كما زعم بعضهم هو الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى الموصوف مقدم بعيد قوله جملة معنى وانه اهل
مع ولو كان بمعنى الماضي وايضا لا يمكن صلتها بالان لا يقدر بالفعل لان ضميمة ان وهو معها متبعية المفعول والصلة لا تكون
الجملة قوله هي اي الموصولات لا خط معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان ثابت الضمير باعتبار ان خبره جملة فيكون المرفوع معهما من
السياق والضمير واقع فيه قال الذي اصله لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى يتبين ان الجملة التي بعد
صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعز ولا كان وزنه وزن الصفات جازان يكون صفة كما ان ذو الطائفة لا شاكل ذو
بمعنى صاحب جازان يكون صفة بخلاف ما يراى الموصولات قال والتي تعقب الزال تاو قال واللذان واللسان وقد شبه
النون فيجاء لاسن الياء في المفرد قال والذين كاللذين لم يجمع لم ذكر من اولى العلم والعدون في الرفع بنزلة وقد نجد في النون
من المذكرين تخفيفاً ومن الذين ايضاً قال واما صفاتها الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة قوله بمعنى الذي وفعليه وكذا
في قوله بمعنى التي قوله المنسوبة الى جتي على قلت في التثنية احدى اليائين الفا والاخرى همزة نحو من لا تجتمع بين الياء
قال وذال بعد ما جز الكوفيين كون ذاو جميع اسما والاشارة موصولة بما الاستغناء كانت اولاه لم يجوز البصريون
الا في ذال بشرط كونه بعد ما ومن الاستغناء متين ذالم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله اي من الذي
فان ذال زائدا اذ بعده موصول قال والماثلة للمفعول سوى عائدة الالف واللام فانه لا يجوز حذفها موصولة
والضمير احد دلائل موصولة قال الشيخ الرضوي لا يجوز حذف احد العالمين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في

في دارة زبد اذ يستغنى عن ذلك المحدث بالباقي فلا يقيم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مفعول او مجرور
 فان كان منصوباً باذنه بشرط ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان متصل
 بالفعل لا بالحوث وان كان مجروراً فيحدث بشرط ان يخرج باضائة صفة ناصبة له تقديره او يخرج بحرف جر متعين
 كقوله تعالى السجدة لا تأثر بنا اي به وتعين حرف الجر قياساً اذ اجر الموصول او موصولة بحرف جر مثلاً في المعنى وتأثر
 المتعلقات بخبر حث به او بالذي حررت او بزبد الذي حررت ثم ذهب الكسائي في مثله المذبح في المحدث وهو
 ان يحدث حرف الجر اولاً حتى متصل الضمير بالفعل فيضرب في المصح حذفه وتدريبه لا يضمن حذفها مع الاستقامة
 والضمير لمخرج فلا يحدث الا اذا كان مبتدأ بشرط ان يكون خبر جملة لا ظرفاً فان كان صلة على المحدث بلا شرط او ان يكون
 في صلة فيشترط استقامة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء والارض الربح حادثة الصلة بالعطف فنقول
 في السماء وقوله في الارض حرفان فلو تعلق بقوله الا لانه في معنى مفعول اي الذي هو مفعول في السماء ومفعول في الارض انتهى
 حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتقسيم المفعول لتحقيق الاستقامة قلنا قد مر غير مرة ان الحذف
 لا يجوز اللمع القرينة واعتناء المحدث في صورة اجتماع الضمير وكون العائد به الاليس الا للتنبية على انتفاء القرينة
 فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحدث حرف اما تركك لاسمى لتقييد العائد
 بالمفعول فنقول فيه ان العائد مجروران كان حذفه بعد جملة منصوباً فلا اشكال والحق ان قبله فمفعول المفعول اعم من ان يكون
 بلا واسطة وان كان مرفوعاً فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بجملة المفعول فانه على اطلاقه لا يصح الحذف وهذا
 هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستقامة والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجري هذا ان الجوابان
 في الجود افعول قوله تمر بالمعلم او تجربة التمرين الممكن والتدريب قوله وتذكيره اياها كما تذكركم مثلاً بغيره ان الحال التمييز
 لا يخرج عنها ان يجب تذكيرها وبغيره ان الجود وحقه وكان التشبيه لا يخرج عنها انها لا يقعان مضمرين قوله لان الذي يخرجها
 اي سبب الذكر وما ذوات الخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا خبرت عن زيد وانما اعتبر به الوصف
 بالقياس ان زيد دون الذي مع انه الخبر عنه بحسب الظاهر لان الخبر عنه ان يكون مفرداً عنه والجملة الاولى مع اخرها
 مرفوع عنها وان الموصول قوله اي اذ تمت كلمة الذي اه لان المطلوب ان يخرج عن الموصول والخبر عنه في الاسمية
 مبتدأ أو المبتدأ مرتبة الصدر قال وحلت اه لان المطلوب ان يعطف الموصول بالوصف الذي كان لذلك

الخبر عنه بلا تفسير ينبغي من الجملة الأولى ولم يكن ان يكون الموصول مكان الخبر عنه لتقديره مبتدأ فلا بد ان يكون
 نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه قال واخره لانه خبر وجو الخبر الآخر قال في الجملة الفعلية خاصة ان قلت اعم
 الفاعل والمفعول قد يكونان مع فردهما جملة اسمية نحو اصاب الزيدان وما مضروب اليك ان فاعل لا يصح الاخبار
 فيها قلت لان هذين الحرفين مبنيان من وقوعهما صلة اللام قال في ضمير الشان لو قال في الضمير المبهمل مثل نعم حملا
 وره رجلا كان اعم قائمة قال والموصوف والصفة وكذا الفاذا ان كيد في الاشهاد تلك الالفاظ معتبرة
 ان كيد فلا ضية الضمير ما افادته يجب ان يكون الضمير مقبدا لما انييده الخبر عنه وكذا اعطفت البيان ودون المعطوف واما
 البديل والبديل منه فقد اختلف فيها قال المصدر العاطل وكذا الصفة العائدة واما الاخبار عن قائم في زيارته
 فانما يجوز اذا لم تعمل في الضمير المستكن نظر الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل قال والضمير المستغنى
 اى الذى استغنى عنها قال وما الاسمية قال الشيخ الرضى لا كان المبنيات ما يوافق لفظ الموصول لم يجعل
 باب نواسه بل بين في ضميرات الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسما الافعال كخيار
 وساق باب نظام الموافقة باب نزال دلولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضى ان
 ابوابها سها قوله لا الحرفية لانه اذا احوال الاسم واما اسام الحرفية فتجوز في حجة قوله فانها اما كافية
 واستغناءية وقد يراودها التخيير والنعيم والالتكاد ويجوز ما الاستغناءية في الاغلب عند كونها مجردة بحرف
 او مضاف الا اذا جاز اذا بعد ما الاستغناءية نحو باذ اشتغل قوله نحو شعر بذكر القفوس اه قيل جاز ان يكون كافية
 قال المص الا ان النجاة اخبارا وكونها موصوفة للاليزم حذف الموصوف واقامة الجار والجود مقام معنى قوله لان
 وذلك قليل الاشهر طرية انه يجوز من التبعيض متكرره كافي اخذت من الدراهم اى شيئا من الدراهم ويجوز
 ايضه تضمنين متكرره سنى تشتر وتقتض وجلة قوله فربما صفة للامر لان اللام نية للهد الذهنى قال وتمامه غير محتاجة الى صلة
 وصقة قال وصقة اختلف في ما التى تبنى النكرة لافادته الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وقائدها التخيير
 او التعظيم او التنوين نحو عطيت عطية ماى عطية لا يعرف من معادتها ولا مر اى نامر عظيم لا يعرف من عظمة واه
 ضربا ماى ضربا مجهولا غير معين قوله فان كلمة من لا يحصى تامة ولا صفة الاعدا الى على فانه يجوز كونها مكررة غير موصوفة
 وتجنس عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله بالاثرون من عدد اى الاثرون عدد اى من البصرية موصوفة اى

انما سمعوا وقال الشيخ الرضي اعلم ان من في رجب جهالة العلم ولا يعرف العلم ويعلم على ما لا يعلم تقليدا ومنه
 قوله تعالى فمنهم من يشي على بطنة ومنهم من يشي على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم من يصير راجع الى كل دابة فقلب العلماء
 في الضمير ثم يبنى على نه التقليد يقال من يشي على بطنة ومن يشي على اربع واما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم فليلا
 واستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو هو سؤال من صفته والجواب عالم مثلا واستعمل ايضا استغناء
 كانت او غيره في الجمل او حقيقة ولهذا يقال لتحقيق الشيء ما يشي به منسوبة الى ما والماية مقلوبة الضمير ما هو
 او الاصل لماية او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير فصل الكثرة كلمة وقول فرعون وارباب العالمين تجوز ان يكون
 سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ورجزان يكون سؤالا عن الماية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف
 دون بيان الماية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماية غير مقلوبة للبشر قوله والموصوفة نحو يا ايها
 المرسل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها موصوفة الا في النداء واجاز لا يخفى كونها موصوفة قوله لانه
 انتم فيه الاضافة الى المفرد واما فيه بالترام الاضافة لتكثيره والنقص بكم رجل فانه قد ينصب بعبءكم الخبرية وقد
 الاضافة بقوله الى المفرد لتكثيره بآذواذ لانها مضافان الى الجملة وتايلان فانه قد يضاف الى الفعل واما
 جملوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم الممكن لانها بمنزلة التثنية المضاف الى البناء واما جملوا الاضافة
 الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع الى الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها
 وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة وقال الشيخ الرضي انما التزام في اى الاضافة لان
 ليفيد مضمونها من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يرب كافي النداء الخان مقدرا يبقى على امر
 قال اذا حذف صدر جملتها كانت صلته فعلية فلما بنى اى منها والكانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدأ
 شبه ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اى فالكلمة مضافا بنى على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال به
 لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لاسما عا توذنين قرا بالضم دون الفتح ليس
 في قراءة الضم الرفاق على انها موصولة مبنية فان الكوفيين في هو الى ان به استقامية مرتبة فرفعوا على الابد
 وخبره اشد والجملة صفة شبيهة على اضمار القول اى كل شئ مفعول فيه ايم اشد وقوله من كل شئ مفعول
 لشعر عن كقول اكلت من كل طعام فيكون للتبصير وقيل يجوز ان يكون الفرع واقعا على كل شئ اى لشعر عن بعض

كل شيعة كان قائما قال منهم فقل اسم الله الذي هم يشهدون قبل ان ينزلوا من العرش وليس شيئا لان مفردة
 ليس جملة والمعلق يجب ان يكون مفرد جملة قوله لما كبرت بالحرف ان قلت قد مر ان هذه الاضافة منافية لبناء المكان
 ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر جملتها فان كثرة الاصل في ترفع المضاف وتغير رتبة المضافات كانت من غيري مع قطعها عن
 لازدياد الاستيعاب قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد مضاف لبناء وادى اذ كانت مضافة وحذف صدر جملتها
 يعني في صورته المضاف الى الجملة اولها ان المضافة احو قياسي وبناء وادى مضافا وحذف صدر جملتها سماعى
 قال وفي ماذا صنعت قال الشيخ الرضى: لا يتجوز موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستغناء بينين والاول
 في ماذا هو ومن واخير منك الزائدة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي الى الذي هو هو على حذف متبدا واما
 من واذا فاما في اسم الاشارة لا غير ويجوز فيمن ذا الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم الاشارة كما في
 قوله تعالى من هذا الذي فان ما انبئ به يخل على اسم الاشارة قال احدهما والذي الجملة صفة لقوله وجهان
 او استغناءية قوله على ان يكون ذا معنى الذي قال الشيخ الرضى فاعلم ان يبين مجيى ذا امر موصولة وحكيم في نحو
 ماذا صنعت يرباد بها ان قلت رنح الجواب ورنح البدل عن ما يدل على ان الجملة اسمية فلما جاز ان يكون مبتدأ
 وذا امرية والفعل خبر بالقدرة العائدة وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول قوله واظهار
 ان موادها واحد ويؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضى من ان ذا امر موصولة او زائدة قال وج جوابه نصب بناء وادى
 بعد واذن لا يصح لا قبله ولا يستعمل عنه بضميرها ومثاقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض وماذا عليهم وماذا اجل لهم
 فالمرنح لازم سواء جلت ذا امر موصولة او زائدة قال سواء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي قيل كان هذه متحمل
 ان يكون ناقصة على اصلها ونامته بمعنى صار زائدة ولما كانت اسما والافعال بمعنى الامر او الماضي كان جملتها
 ان لا يكون بها محل من الاعراب كالامر او الماضي وقيل انها مصدرة وفيه انها تستعمل في تقدير قبل فعلها فلا تكون اسما
 وافعال وفيه ان الفاعل بذلك لا يقلل انها اسما وافعال بل يقول انها اسما ومصادر الافعال واما سميت
 اسما والافعال فمقر المسألة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اليهم الا ان يقال ان بعضها مبنى لكونها في الاصل مصدرا
 كصومر وحمل الباقى عليها ودرج باب وقيل انه مبتدأ والفاعل شاذ من خبر وفيه ان معنى الفعل بنا في الابداء
 وفيه ان هذا القسم من المبتدأ كونه مبتدأ لا ينافي معنى الفعل وفيه انه معنى الفعل لم يناف الابداء

لصح لئلا يقال لكل فعل انما مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحى اذ ان هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة
 ولا ضرورة في الاشغال يجوز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف القسم فان ضلوه من الاعراب غير مبرور ولا بد ان
 له وجه نعم الخصم ان يقول ان القسم الثاني من المبتدأ ياول بالافرة الى ان يستند اليه لان قولك قائم زيد في قوة ان
 صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل ما هو مبتدأ وهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مستند اليه
 قوله لان المعنى على الاثر فيه ان المعنى لو كان على الاثر وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على
 المعنى فالظاهر في وجوب اسماء الافعال انما لا يشيخ الرضى هو انها ثبت كونها اسما والما اصلها البناء وهو مطلق
 الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضى والام او خرج عنه كما مضى فعلى هذا الحاجة الى النذر المذكور قوله مثل زيد
 زيد اني الاصل تصغير او مصدر او دوى رفق تصغير الترخيم اى اراقت رفقاً والخاص خسر اقليل ويجوز ان يكون
 تصغير ودبهم المراد سكوت الواو بمعنى الرق عدى الى القول به مصدر واسم فعل لتضمة الالهال وجعل بمعناه
 ونحو زيدك زيداً لتحليل ان يكون اسم فعل والكلمات حرف وان يكون مصدر امضانا الى الفاعل قوله مثال لا هو
 بمعنى الامر وهو مستعمل فيما نقل عنه نحو زيد زيد اى اراده كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم غير
 فيما نقل عنه نفي بنين المثالين الى اقسامها قوله ففتح التاء قال الشيخ الرضى تحت التاء نظر الى اصله حين كان مفعولا
 مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت الساكنين ونسبت للشبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد او معناها بعبءه وكان القياس
 على تقدير ان اصله مبتدأ كزاد ان لا يوقف عليها الا بانها ركن يوقف عليها في الاكثر بانها تنبيه على الحاجة بالافعال
 فكان تاء التاء وتقال بعض النحاة ان مفتوحة ان مفتوحة كقراءة الوقت على ابدالها ما كسرة اياها مفتوحة ففتح تاء اياها مفتوحة
 والوقت عليها بانها مفتوحة التاء وتحتل الافراد والجمع تجوز الوقت بالهاء والتاء قوله وهو ان صيغة ما خلفه لفتح الالهال
 اذ ان اللام تدخل على مضبها وان التنوين طعن بعضها وهو تنوين التمكن وعند بعضهم جرد عن التمكن وجعل ليدل على كونه منصوبا
 بعبءه كما ان حذفه دليل الوقت عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل انه غير صالح لذلك بل التنكير
 راجع الى المصدر الذى ذلك الاسم قبل سيرورتها اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما خلفه كان مفعولا فنفى صه
 بلا تنوين سكوت السكون المعهود المعين وتعين المصدر بتعين اى السكون عند نفاذ فعل السكون من هذا الحديث
 فجاز ان لا يسكت النحاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتاً ما تولى اذ العربى افتح قال قدس سره

في الحاشية شيخ الخالص قوله يجب الوضع والكان خابا قوله مثل العنارب امس لوقائي بدل امس الماضي لكان اخر
 قوله المشتق من التلا في صفة اللام ولا يخفى ان التقدير المشتق من تقدير الكائن قوله اي جاسي اذ قد قاس قوله على انه
 لم يات اي على ان اسم الفعل عين لم ياتي بمعنى الامم يات الا باذنه هو كلمتان وقار اي صوت من الصوت وعمر عار اي كلام
 بالوعرة وهو لب الصبيان قال المبرد وقار حكايه صوت الرعد وعمر عار حكايه عن صوت الصبيان وفيه ان الحكايه لا تغير ظهور
 صورتين ليعقل قار عار عار كقار قوله حال كونه مصدرا صابجا بضمير قد يعني قال معروفه اي علم من كسب الجان قال كنجار
 صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اي هو كنجار والجملة متوقفة قال الشيخ الرضي وقال ايضا ان من كان من مذهبنا
 اوزان فقال امر او صفة بمصدر او علما منته فاذا سمي بهما ذكر جرب علم انهما فها ويجوز عند النسخة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم
 في كونها منته قوله وقد تكونت لم يخفى في المذكر جميعها يستعمل من دون وصف وتعمل بالازنة والذات عار عار فاساق واما
 غير الازنة لم يسم على ضربين احدهما اصلا بالعلية فاصبا نحو جبال اللية وهي في الاصل لكل بالتحديد اي يجذب ثم انقضت بالعلية فليس
 المتساويا والغريب الثاني باق على وسفيتها نحو فسطاط اي فاطمة فكانت قوله اما بعد لان الازنة غير كافية واللازم بان
 سلام وكلام فكيف فيه ان لا دليل على العدل وثبوت الغرور وثبوت فاسقة لايد لان على كون فجار وفساق معدولين معهما يجوز
 ان يكونا هم ودين لهما وان ادعى ان العدل لا يضر لاضطرار وجودهما مبنيين كافي منصرف قلنا لا دليل على كون نزال احد
 عن نزال وما سنده لوجه عليه في غاية الضعف قالوا في ان يقال اما له الشيخ الرضي وهو ان قسم المصادر والصفات ينبغي
 لمثابته الفعل الامر في زنة ومباينة في الكل مباينة قال علما الاعيان حال من مفهوم قوله مبني في الجواز معرب في تميم اي
 اخذت حال كونه علما لعيان وانما قلنا ذلك لانه ان قلنا بطل من قوله مبني معرب لزم توارد العالطين على معمول واحد وان
 قلنا باحد هما لزم غلو الاخر عن العلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للاخر كافي باب التنازع قوله بمثابته فعال بمعنى الامر فيه
 ما ذكر في اخيه ولا يجري فيه ما يجري فيها فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل او مفعل عن المعنى الصفي فان كان مفعولا او مفعلا
 الاصل وكان فيه المباينة والكان مرتجلا علما على المنقول لانه اكثر من غيره قوله وجب الاكثرين اه او ان وجب البناء في دوى الراء
 فبعد الاما له اذ هي محسن المصحح لاما له كسر الراء هي وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه لا يعرب منه الصرف فلم يكتسب

تمت الحاشية على القول في الضيائية من جهة الغرور

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله أي المركبات المحدودة أي بما سبقت قبوله وهي المضمرات والموصولات واسماء الإشارة المبنية على أن المعرفة إذا أعيدت مرة كانت الثانية من الأولى واللام في السابق للاستعانة بقرينة تقييد الظروف بالعبارة فيكون المعنى جميع المركبات المحدودة من المبنيات ثم إن المصريح ذكر الحمد وفي قوله المضمر ما وضعه في قوله الموصول بالائتمار مفردا رعاية لما هو الأصل المقصود وذكر نيابة عما جملته رعاية لتعاقب التفاصيل الإجمال مع ضروب التفصيل في التحديد ذكر ما عدا جملته رعاية لتعاقب التفاصيل الإجمال مع ضروب التفصيل في التحديد ذكر ما عدا جملته رعاية لتعاقب التفاصيل الإجمال مع ضروب التفصيل في التحديد

الجموع ونقطة كل في شرح قوله التوابع كل ثان تركب منها والمراد بقوله المحدودة من المبنيات بشرط تفصلها عن غيرها بقرينة قوله فان تضمنت الثاني اه فلا يرد أن جميع المركبات لا يصح عدّها من المبنيات لأن منها مركبات كقفلان وفلانة بالاتفاق ومنها ما هو في الانصاف وما قاله الشيخ الرضوي من أن قوله اسم لا حاجة إليه لأن الكلام في أقسام الاسم ولذا ترك في غير ما فاسد قطلان

تصريح ما علم خصا من المقام لا يقر أنه لا حاجة إليه نعم لابد لا اختياره التصريح بهذا الاكتفاء بالقرينة فيما عداها من كونه هي أنه لا كان في اسميتها شبهة لكونها مركبات من كلمتين والاسم قسم الكلمة صريح باسميتها ولذا اعتد الشرح قوله وجعلها كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فان وقع الشك الذي عرضت لنا من قوله اسمين أو قفلين الموجود عن هذه الأقسام هو المركب من اسمين كعلبك ومن مثل واسم بخت نصر قوله نسبة أصلا لأنها مذكورة في سياق النفي ثم قوله في الحال أي في حال التركيب قوله فلا يخرج مثل سبويه فإنه من المركبات المبينة للتركيب قوله يخرج مثل عبد الله فإنه ليسا مبنيين

للتركيب اما الاول نظم واما الثاني في ثلاثة قبل النقل حمله فليس بحرب وسمي وبعد النقل محكي على ما كان عليه قوله مثل عبد الصمد
 اي ما هو مشتق على النسبة حال التركيب بان اضيف كلمة الى انا اخرى ووصفت بها كلمة واحدة وما هو مشتق عليها قبل التركيب
 كالكلمات الساتة واما قصته المنقولة عن معانيها الى الاسمية قوله قبل العملية اما حال التركيب وقبل التركيب قوله من اذ الحجة
 كونه مبتدأ للتركيب قوله قبل التركيب العداوب حال التركيب لانه لم يستعمل في كلامهم خمسة وعشر بالعطف اعلم ان المعصية
 قال في بيان قوله ليس بينهما نسبة اي ليس بينهما نسبة قبل العملية واما قلت ذلك لخرج المضاف والمضاف اليه المجل
 السمات بها لان بين خبريها نسبة قبل العملية وليس بينهما نسبة بعد التسمية بهما فاعترض الشيخ الرضي عليه بانه قد خرج عن هذا
 الحد بعض الحد ولان المركب المقدريه حرف عطف نحو خمسة عشر اذ حرف جر نحو بيت بن جزيه نسبة ما هو نسبة العطف غيره
 فلا يدخل في هذا الحد اما مركب لاجل العملية واستشهد بلفظ قبل العملية لفظ قبل التركيب فخرج فيما وقع والجواب عما ذكره
 الرضي ان المراد بقوله قبل العملية قبل الاسمية بذكر الخاص واردة العام بناء على كثرة العملية في المركبات قوله اصعب من الشاؤ
 لان الكثرة الواقعة في سياق النسبة صريحة في الاستزاق فاردة لبعض الافراد دون البعض من غير ترتيب ترجيح بلا مرجح فيه
 ترتيب لغا فيل الهندى حيث عين النسبة فليس بينهما نسبة اساو ولا اضافة ولا عمل ولا افادة فيخرج مثل ما سبق
 وبعد امد ويزيد وانجم اعلا ما قوله والاحسن ان يفراه اي الاحسن ان يغير النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا يقيها
 وتخصيصها بان يفرق المراسية مضمومة اه كما هو المبادر اذ ليس المقصود ان لا يكون بين الحكمين نسبة في الواقع بل في اللفظ
 وحاصل ان نظم تركيب خمسة عشر تركيب خبري كجملك لا يفهم منه نسبة كنه اذ اللفظ ان معناه مجموع العددين يفهم منه
 ان الواو مقدرة والاصل خمسة وعشر متطلب قوله او غيره نحو بيت اى بيت او الى بيت قوله لو فخرج اخره في وسط
 الكلمة اي بعد التركيب قوله فان اصل خمسة عشر بناء على ان معناه مجموع العددين قوله يعنى اخوات حادى عشر اه يؤيد
 الوجه الاول اذ الضمير قريب المرجع واما فخر اخوات حادى عشر بالذكر كخفا وفي بعضها الحوت ويؤيد الثاني عموم الفائدة
 والحكم اذ الضمير يحتاج الى التاويل قوله مثالين اي من نوع واحد اعنى تضمن حرف العطف مع ان الظاهر ايراد المثال
 الثاني بغير حرف العطف فبما الفائدة قوله في هذا المركب اي المركب العددي وانما لم يقل اورد مثالين احدهما تضمنين
 معنى حرف العطف في نفس التركيب والآخر تضمنه في اصله لان التضمين في الحكم اعنى البناء الذي هو المقصود بالرات
 اولى بالبيان من التضمين في الشرط الذي هو تضمن الحوت قوله وجوابه اه خلاصته ان تضمن الحوت اعم من ان يكون بنفسه

بنفسه اوباعتبار ماخذة قوله لا تسبق حروفها جميعا لزيادة ثقلها على ثقله اذ في اخذ بعض الحروف نحو ثاء مثلا في
 ثلثة عشر او ثلث قوله وعلى هذا القياس انه ثمانية شتى من ثمانية عشر بمعنى الواحد من احد وعشرون قوله لا فرق بينها
 بمعنى كل واحد منها مشتق من الجوز الاول من العدد المتضمن بحرف العطف لا فرق بينها الا بالتصريح بحرف العطف
 في احد هما والتقدير في الاخر حرف العطف المذكور في الحادي والعشرون هي حرف العطف الذي كان في الاصل ليس
 فيه للعطف على الحادي وفيه ترفع بشرط حيث قال انه للعطف على لفظ احد في الحقيقة وللعطف على الحادي في الظاهر
 قائما مقامه بان التزام امر زائد لا احتياج اليه في الجواب قوله سقط النون وانما سقط النون لانه لا حذو الواو والواو
 بالا ففصل لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك وانما كان حذف النون موجبا لشبهه بالمضات لان نون الشيء
 والمجروح لم يبعد حذوها الا للاضافة فصار كانه مضات والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وتولد من حرفه احد هذا
 العيد مستفاد من قوله في الرفع قال الاعراب الثاني وقديني الثاني ايضا تشبيها بما تقدمت الحرف وهو ضيف فوذيل
 التركيب مينا وان كان مينا قالوا الى والاشبهه بقاؤه على بناءه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد
 يجوز فيه الصرف على قوله تشبيها لهما بالمضات والمضات اليه تشبيها لفظيا قال ديني الاول على الفتح ان كان معربا
 في الاصل او مينا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه قوله ولا كل بعض من حيث انه بعض من الابعاض المعينة فافترق
 بينه وبين كل ما كني به ظاهر ولم يقل ولا بعض بهم لانه ليس منه الى الضم البعض الغير المعين ولا معنى له قوله كما بهم اصطلاح
 ولم يصطلاح في الظروف كذا لك لان بعضها غير معينة شخصا كظنوت المضافة الى العلة والى اذا قوله وتبينه وتفرقة
 لعدم وجود مشترك بينهما فلهذا فوضع الحرف اعني التثنية فان قل بنار الاسم الثاني في قوله بناءه مشابهة
 لمبني الاصل في البناء قوله وحمل التجربة عليها لمشاركتهما في البناء فهي مبنية لساكنتها لا لشيء مبنيا للاصل قوله لمبني كم مبني
 الكناية عن عدم غير اعتبار الاستقام والتميز ولذا لم ينفذ لشيء منها في المعنى وليس لها العدد لقول نبضت كذا وكذا رعا
 وتبينها وادب الغب ولا يجوز له الا بالاضافة والابن ولا يستعمل غائبا الا معطوفا عليها في كذا او رعا كذا كذا او رعا
 ابن النابغة انه سمع كذا قليل في الفارس كذا اسمهم وفيه جري كم فيضيبا بعده على التمييز قوله او غيره مجرور
 مستوفى على يوم السبت او على غرت اي غير يوم السبت كما جاء في الحديث انه يوم للعيد يوم القياسة انكر يوم كم كذا وكذا
 فخلصت كذا وكذا او ما قيل مجرور عطف على السبت او من نوع عطف على ثمانية بجري بمعنى كيت وكيت وايضا

في القاموس كيت دكيت درهم كبر اخراجها كذا وكذا درهم اذني الاول مطف على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم القول
 تحت نحو وفي القاموس يدل على ان كيت دكيت تعجب بمعنى كذا وكذا ودون العكس قال دكيت وذيت بفتح الاء وكسرا وقد يعنى
 اصلها كية وذية حذف لام الكلمة وعوض منها الاء ولذا يكتب طويلا ويوقف عليها كما في انت ولا يستعملان الاكبرين ^{المطف} بواو
 نحو قال فلان كيت دكيت وكان من الامر ذيت وذيت قوله لا يستحق اعرابا ولا نارا الا ان استحقاق الاعراب فرع التركيب
 الذي يتحقق مع العامل والمجمل من حيث هي لا التركيب لمع غير ما استحقاق البناء وفرع المناسبة بمعنى الاصل ولا مناسبة للمجمل
 مع مناسبة معبرة في البناء قوله ولم يجره عنها ذالمعروف الواقع في كلامهم لا يخلو عن احدهما قوله رج البناء لانه لما عارض
 سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل بسبب عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد ساقتا فصار كانه غير مركب مع
 العامل فنخرج جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب فان قيل انه واقع موقع المجمل التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقا لقول
 قيل ان استحقاقها للاعراب المحلى على عارضى فلا يعتبر مع عدم استحقاقها بالذات الاعرابية والبناء قوله ومن الكليات كائن ولها
 صدر الكلام ومثيها محمود بن غالب حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويكون للكثير غابا نحو كائن من بني قاتل مع ربيون
 قد يحكي للاستفهام نحو قول ابى ابن كعب لابن مسعود كائن فقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلثا وسبعين قوله مخطئة عن اخواتها
 لكونها في الاصل اسما مبراما قال فكلم الاستفهامية اه كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدودا فالاستفهامية
 بعدد ميم عند المتكلم معلوم في لغة المتكلم والخبرية بعد ميم عند المخاطب وربما يعرف المتكلم والاعدود وهو مجهول عند المخاطب
 فيها فلهذا ايجع الى التمييز ولا يحدث الابدليل والخذل في الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات قال مضروب ^{مضروب} ذلك
 جره الا اذا اجرت الاستفهامية بحرف الجر نحوكم رجال مرت فحوز في ميمه الجواب في مقصد الى المطابق بينها قوله لانه لا يجوز
 التساويعا في النظرية فاعتبار احدهما دون الاخر ترجيح لما ترجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية مع ان خبر الامر وسطها
 ولان الطرفين متاخران فمتاخرتا في الوسط فمحل ما قبل قوله لان العدد والكثير اى المائة والالف قوله ما ينبغي الصواب
 اسقاطا قوله كن جزا الخشعي ردعا قال الشيخ الرضوي وجوابه ان كلامه في ميمه مقل كم ^{مضروب} واما ذابنيها ففعل متعد قال
 بمن واجب في الخبرية والاستفهامية ذكره في الرضوي تبسيل هذا الكلام والاية من قبل الفصل قوله على إنشاء الكثير ^{المستعمل} لا يبين
 بقصد كم اعلام الكثير الذي في ذهنه لان الاستكثارة خارجا ولا ينافي بين كونها خبرية وكونها انشائية لا خلاف
 المحبة فنوكم رجلا ضربت اجابا ضرب كثير من الرجال وانشاء الاستكثارة ضرب ولذا يقال كذب ما ضرب كثير من الرجال

الرجال يقال له كذبت ما استكره من الضرب كما لو قال الكرم صح ان في لبسوا يكثرون ولم يصح ان يواضع من كثرتهم
تو له كان اوفى اه يعني ان الاولون للتعبير السابق حيث قال فكم الاستغناء منه كذا او الجبرية كذا ان يقول كلما داير او كلما
ويلعبا بالمدح كالتوطين واما بدون التأويل فلا يحكم بشئ منها ولا يتحقق التذكير والتأني في الاسماء وافتقدوا لها
فان قصد لفظ الاسم جاز في كونه باعتبار اللفظ وتأنيث باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل وفي الرضي
في بحث العلم اذا فعلت الكلمة المبينة وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسما او فعلا او حرفا قال كثر الحكاية لقولك من
الاستغناء منه وقد يحكي موهبا تخليت يرفع وهب فان اوله بالمدح كذا للفظ فهو بمنزلة مطلقا وان اوله بالكلمة او اللفظ
فالكان مثلا شيئا ساكن الوسط فهو كونه في العزلة وتركه والكان على اكثر من كلمة او ثانيا متحرك الاوسط فهو غير مطلقا انتهى
كلما به يخل كلام التذكير والتأنيث فيه بالتأويل قوله كلاهين التوطين كما هو الظاهر من توصيفكم بالاستغناء منه والجبرية
فان التعيين بالوصف يوجب النوعية واما التأويل بهذين اللفظين وبهذين الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستغناء منه
الجبرية لفظها وليس كذلك لان الكلام في لفظكم واحد قوله وبهاكم الاستغناء منه والجبرية لاحاقا الى هذا كما لا يخفى
قوله اى كل واحد في معنى اللبب يجوز اعادة لفظ كلما وكلا في الافراد نحو كلما الجنتين انت اكلمها واما احاطة معناها واداء
قليل فاقبل ان التأويل لكل واحد منها اشارة الى وجه افراد البئر ليس بشئ بل مقصوده بيان ان الحكم المذكور لكل واحد
منها مع قطع النظر عن الآخر والتعبير بلفظ كلما للاختصار ولا دخل في ذلك لا ثنائية كما في قوله تعالى كلما الجنتين
اكلمها قوله او شبهه ليدخل فيه كم يوميات سائر وكم رجالات ضارب قال لكل واحد بعد فعل غير متعلق بضميره في الجملة
هذا مقتضى بقولكم كم جارك فان جاء فعل غير متعلق عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان مضطربا
الضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير كون كم مفعول المحل بتهمة الانتهاء وهو منقطع باشارة الى الشرع في شريطة
التفسير من ان قوله بحيث لوسط عليه مضطرب تهمة رائد على الاشتغال عنه بالضمير فبعد ان مجرد العمل في الضمير يكون مانعا
عن العمل فيه لان قوله مشتغل عنه بضميره داخل فيه بخبره قام وكما جارك لان اشتغال بالضمير منع عن العمل والمانع
الانتهى ايه مانعا وخارج بقوله لوسط عليه مضطرب لانه لغيره ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل فيه وانه
كذلك قوله اى على حسب عمل هذا الفعل يعني ان ضمير حسب راجع الى العمل المفهوم من معموله الى اقتضاء العمل على ما في
الايكون الا بحسب التمييز فان دفع ما قيل الاول ان يقول معمول على حسب حسب التمييز معا قوله بالاستغناء منه

المتفق بكونه مشتقاً من المفاعيل في الاستفهامية الخبرية لما كان المعروف انما بها على انها مفعول بها او ظرف او
 مصدر او ما خبر كان نحو كم كان مالك والمفعول الثاني من باب ظننت نحو كم ظننت مالك فيها واخلاق في المفعول
 قوله وانما جعلناه على هذا قوله كان منصوباً والافهم فروع سخاه يعين نصب والرفع لكونه راجعاً مختاراً فلا بد ان
 على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم لانه ضعيف كما في الرضى قوله مثل قوله كم حلا
 ضربته اه فالتال المذكور داخل تحت القاعدتين بالجهتين التقديرية وقوله في جميع هذه الاسماء اشارة الى ان الجمع
 المضاف في قوله اسما الاستفهام والشرط للاستفهام يعني الكل المجموع على كل واحد الا انه حصص عنه كم بالقرينة ان
 اذ لا معنى للتشبيه الشئ بنفسه كما في قوله تعالى ليل القدر خير من الف شهر فاقبل ان في قوله اسما الاستفهام والشرط
 خرازة لان المراد اسما الشرط وباني اسما الاستفهام وهم قوله لاني كل واحد منها فان من وما ياتي في الوجه الثلاثة
 ولا ياتي فيها الرفع على الخبرية واما ياتي في الوجه الاربعة وارين واني ومني واذا وكيف واما ان لكونها لازمة لظرفية
 لا ياتي فيها الا نصب على الظرفية والرفع على الخبرية كما فصله الشرح قوله فيها الرفع على الخبرية اي بالظرفية كما
 يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فلا ياتي في ما في اكثر من تاتي الرفع فيها على الخبرية نحو من انت وما ديك قوله باعياً
 بعض الوجه وهو نصب والجر واما بالاعتبار الرفع هو المرفوع على الابدائية قوله رفته بالابتداء والخبر حلبة قد
 على عتارى قوله نصب الى الظرفية اه بان يكون ظرفاً لحلبة او مصدر الى اي كم مرة او كم حلبة والجملة خبرية كقوله
 فكان الاليت تاخيره ليكون الاصل مقداً على الفرع قوله فتكون منطبة الكف والقدم الى داخل قوله اعرب مع التنوين
 لا لا عرض التنوين عن المضاف اليه كان الاضافة باقية لان غاية الكلام اي في قصد الحكم قوله لتضمن معنى حرف الاضافة
 لتضمنها معنى المضاف اليه كذا في شرح المفصل فليس حرف الجر منها مقدر كما في غلام زيد بل معنوما معناه من انما
 لينضم المضاف اليه منها من حيث انه مضاف اليه قوله في الاصلح الى المضاف اليه فافلتت فهذا الاحتياج حاصل لها
 مع وجود المضاف اليه فلما ثبت مع كالا اسما الموصولة بتبني مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة
 فيها يرجع جانب استيها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذا واذا فانها والكائنات مضافة الى الجمل الموجودة
 الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى معاد تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف و
 ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنها اذ المضاف اليه كان ثابت بثبوت بدل كذا في الرضى

قال لا غير نحو جاء زيد لا غير في لا جالي غيره اولا غير جاء قال ليس غير وغير خبر ليس اي ليس الجالي غيره قال الاضطرار
 تكون احد كذا في الرضى قوله لا جالي غيره الذي فيه فانه اشهد انها من مثل فنهذا من مثل على انهم قوله كما فيها اي
 في انبيات كونهما جهات غير محصورة قوله وحسب فتح الحاء وسكون السين اللفظية قال احد تعالى حبك عند ويقال حبك درهم
 هذا الدرهم اي كفاك وهذا رجل حبك من وهو موصوف للمكرة ولا يقدح في حبك من رجل كذا في شرح غرر العلوم قوله
 وعدم قوله بالاضافة الا ان عدم ترف غير لونهما في الابهام وعدم ترف حب لونه بمعنى محب فافادته لفظية في
 هذا رجل حبك من رجل هو وصف للمكرة لان فيها ما يدل على كانه فاحب لك وما ذكرنا في ان ليس متساويا
 في الابهام اولا الابهام في محب لانه لم يقل واخرى اياه لا غير وليس غير حب بل شبه بنيرانه ليس بمعنى لا غير على ما
 قال حيث المكان قد يقع الناء ونقطة وكيسر لا تقا والكتين في الصلح حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف في الاكمنة
 بمنزلة حين في الازمنة وحيث تقع في حيث قوله قد تستعمل للزمان اي الحين كما في قوله للفتى عقل بعيش به حيث
 شهدى ساقه قد مره في الصلح هذا اي قد مره واستشهد بهذا البيت وقوله للفتى خير عقل اي للفتى عقل بعيش به
 مدة حياته وفي الرضى ولا يمنع جملة على المكان اي حيث مشى قوله مفعول ترى كذا في الرضى فعلى هذا اطلاق الحال ونظم
 بالرفع فاعله والعائد محذوف اي طالعاني ذلك المكان وضمي وساطعا وصفان بنظم وفي شرح ابيات الركني
 بنجاء النصب ان بدل من طالعنا وطالعنا مفعول حيث ظرف ترى وقال شارح اللباب وطالعنا مفعول ثان لترى او حال من
 سهيل اجمعت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله نقيت من مقام الدرب وان لم تجله صلة يكون حالا والعامل فيه معنى الاضافة
 اي مكانا مخفيا سهيل حال كونه طالعنا ويجوز ان يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيانا في قوله اما تحدث
 الروية في مكان سهيل طالعنا انتهى قلت جعل الحال من المضاف اليه ان يكون العامل فيه معنى الاضافة غير مضمي عندهم وكذا القول بزيادة
 والاولى بان جعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو دعاء له لانه عليه اي تراه طالعنا قوله لا جالي غيره واذ الاضافة الى المفعول والى
 برنضه سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر حيث سهيل موجود ومكرضا مطلقا اشهد قوله لا زانية هي التي للعاجلة البرود والشرطية
 الا زانية واما التي ليست طرفا اصلها في ثوبها افعلا كما يجوز في ذلك لم يقل اولا يكون شي منها قوله لا ذكرنا في حيث في الرضى واما اذا اضيفها
 بشرط اولا انفي فالذي المذكور في حيث انما هو على يد من قال باضافتها اليه شرطها طرفا كذا هو المشهور واما على
 هذا العامل فيها الشرط اولا والاولى فانه لا يشيخ ابن الجايب انما يعني حيث واذا واذا لها موصوفة

القول

موضوعة المكان حدث تضيعة الجملة او زمانه نشأ به الموصولات في احتياجه الى الجملة قوله هي اذ كانت او اشارته الى ان
قوله المستقبل خبر مبهمة اتخذت مع العاطف بقرينة كونه حكما كالاحكام المذكورة بعده بالواد ولا يصح جملة حالا ولا صفة
لان اذا من ظروف البنية سواء كان للمستقبل او الماضي والحال ولا يستمر او لا يكون انتهى منها وقيل الجملة مفعولة فلا حاجة
الى تقدير العاطف لكن كونه حكما كسر الاحكام يرفع الافتراض قوله وان كانت واقعة على الماضي فهي قلب الماضي الى المستقبل
عكس ادخاؤك بك الذين كفروا اذ يقول لصاحبه قوله وقد استقلت في الماضي اما نحو وجاع الغفيرة كما ذهب اليه ابن مالك
حيث قال وقد يغار بها الغفيرة مفعولا بها او وجودها بحيث ومبتدأ استقال الا ان قوله عليه السلام عائشة رضي الله عنها في العلم
اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبي ومثال الثاني وسيت الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى اذا جاءهم ابراهيم وابراهيم ومثال الثالث
قوله نعم اذا وقعت الواقعة في قراءة من نصب خافضة رانته فاذا وقعت مبتدأ واذا اجبت خبره وليس وخافضة واذا احوال
والسني وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم رانته آخر وقت رج الارض فاذا عنده في موضع مجتبي على هذا الجواب
لها لانها سموت لما قبلها والجملة التي يتوهم في محل الجواب استئناف نفى قوله تعالى وسيت الذين كفروا الى ضمير زمرا حتى
اذا جاءهم ابراهيم وابراهيم انفتح جواب سؤال مقدر كانه قيل ما فعل بعد مجيئهم والابقا نظر فيها كما ذهب اليه ابو البقاء وقال في غلت
حتى على اسم معمول لغيره في موضع نصب بالجواب وليس حتى محل انما افادت معنى النافية كما لا تعمل في الجمل وعلى هذا يكون هذه النفاة
ما يستلحق الجواب تبرعا على بشرط والتقدير المعنوي في الآية المذكورة الى ان يفتح لهم وقت مجيئهم وجوز الزمخشري ان يكون
حتى حرف ابتداء وانقاره الرضي فاذا اباية على ما كان عليه قبل دخول حتى وقد تجبى للاستمرار كقوله نعم واذا القوا الذين امنوا
او اوصافا قال فيها معنى الشرط غير الاسلوب السابق والملاحق ولم يقل وللشرط اشارة الى ان معنى الشرطية عارض وليس
واخرا سونها في سائر اسماء الجوازم وذلك لان الحدث الواقع فيه مقطوع به في اصل وضعه والشرطية نافية لانه مفروض الرجوع
الان اكثر الامور التي يتوهم وقوعها قطعا لا كان يظهر بطلانها في نفسه معنى ان فلم يرسخ فيه معنى ان الدال على الغرض وصار
على شرف الزوال فخلت سائر الاسماء فانها لم يوضع زمان قطع فيه الحكم لحدث الواقع فيه فجاز ان يرسخ معنى الغرض الذي
هو معنى الشرط ولغرض هي بشرط فيه وجاز ان يكون جارا باسمية غير فاء ولم يجرم التصارع الواقع فواء ولم يلزم ان ينقض
وقوع القطعية بعده فوهذه اعملة اخرى انما عليها وكل عليه ما ليس فيه معنى الشرط ولا شرا كهما في الصفة قوله اي يكون قوله

فيها قد عرفت ان هذه العبارة تفيد عدم رسخ الشرط فيصح قيل الاختيار بها من غير حاجة الى ضميمة كما

للمعاجاة ولا يحتاج الى جواب ولا يقع في الابداء، ومعناها الحال والاستقبال والاكثر رواية بحالات فيها قال الفراء
 وقد تراضى كقول تعالى ومن اياته ان خلقكم من تراب ثم اذا انتم تبشر بثغرون وهو من عند الكونيين والاختصاص لاجل
 من الاعراب ووطن عند غيرهم مكان اوزمان كما سيحكي قوله من توحيهم اه قديما ك لان نجاء يحكي معنى آخر في القاموس فثبت
 اننا قد كثر عن عظم بعضها ولكن جاعل يعني انه مأخوذ من هذا الجود ومعناه في القاموس نجاء كسمه ومنه نجاء نجاة حجم على كعاجا
 قوله بالضم والمد لا بالكسر والمد فانه مصدر نجاء وما قيل وانما قيل بالضم لانه كالمضرة مصدر نجاء بمعنى اخذه فثبت فلم يوجد
 في الكتب المشهورة من اللغة قال فيلزم المبتدأ فيلزمها الاسمية اي على احد الاقوال فان فيه ثلثة اقوال الاول اخضا صها
 بالاسمية الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث اذا تشرت بعد جواز دخولها عليه وان لا يفتقر نفعين كذا في الحققة
 نج لا ينافي بين هذا وبين سابق في شرطية التفسير ولا حاجة الى الخلف محل اللزوم على الاغلب كما ذكره الشرح ولا الى تخصيص
 اللزوم بغير شرطية التفسير كما قيل قوله والعامل في اذا نده اه اليه ذهب الزمخشري وابن الحبيب وعند غيرهما الخبر المذكور
 في نحو خرجت فاذا زيد جالس والمقدر في نحو فاذا اسبغ اي حاضر وان قدرت انها الخبر فاعلمها مستقرا واستقر كذا في
 وعلى جميع التقادير اذا مقطوع عن اضافته وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير المضات اذا كان خبرا عن الخبر نحو
 خرجت فاذا اسبغ اي اذا احتلوا السبغ فمضى السبغ احتراز عن لزوم عطف الاسمية على الفعلية قوله قيل قال الشيخ الزمخشري
 ويؤيده وتورع ثم مورع الغاء في ذلك ثم اذا انتم تبشر بثغرون قوله لا مضول به كلام المصنف حيث قال اي خرجت
 ففاحات وقت وقوت اسبغ يدل على انه مضول به كما ذهب اليه ابن مالك من انه قد غارتها الظرفية وكذا عبارة الكشاف
 حيث قال في تفسير قوله فاذا اجابهم وعصم تخيل اليه من سحرهم انها تسبيح ان نده اذا للمعاجاة والتحقيق فيها انها اذا
 الكائنات بمعنى الوقت الطائفة ناصبها وحملتها نقات اليها خضت في بعض المواضع ان يكون ناصبها فعلا مخصوصا به
 فعل المعاجاة والحكمة ابتدائية لا غير تقدير قوله فاذا اجابهم وعصم ففاجاه موسى وقت تخليهم لسعي جابهم وعصمهم وقال
 في تفسير قوله ثم اذا انتم تبشر بثغرون اي ثم جاء وقت كونهم تبشر انتشاره وان فان غلب كل من التقديرين انه جعلها خبر
 عن الظرفية ففعلها جابها واما ما قال الشرح من ان المضول به محذوف واذا مضول فيه فمخدشة ركانته المعنى اذ يصير التقدير
 خرجت ففاحات اسبغ في زمان وقوفه او مكان وقوفه لعدم الفائدة في التقييد بالظرف فمضولها في نحو قوله ثم ففاحات الاسمية
 واذا اجابهم ففاحات الاسمية المعنى قدر المتعلق معناه باللام على انه مقدر عاقله لانه المعنى تخيل ان الكثرة فانه

يكون حالاً تيمم للعامل وأما تقدير المبتدأ والكان صححاً لكنه عند قوله وقد تجزئاً للمستقبل بتجريد المفعول المستعمل
المطلق في المقيدة قوله الاستية والفضيلة التي فعلها ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط وقد اجتمع الثلثة في قوله نعم ان لا ينصرف
فقد نصره الله اذ اخرج الذين كفروا في انهم اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه قوله ولقد تجديها صححاً اذ لفظة جازية في
جواب بنينا وبينهم قليل وفي جوابها كثيراً فالتعليل قاصر قوله نعماً للكان اه قدر المبتدأ باللفظ بقية احتمال الحكم على
التفصيل اعني استفهاماً وشروطاً وجعل صفه والكان صححاً لكن جعله مستقلاً الصق بالقلب قوله اي حال كونهما اذ
حال من الضمير المستتر في الجار والمجذور وفي جعلها عين الاستفهام واشترط اشارة الى رسوخها فيها فلا حاجة الى
ذاتي استفهام وشروط قوله والى زيد في الرضى لا يستعمل ان المعنى اين الاح من ظاهرة نحو من اني عشره ومقدرة
نحو اني لك هذا اي من اني لك ولا يقال اني زيد بمعنى اين زيد قوله بمعنى متى ولا يحجب المعنى متى وكيف الا بعد
قال استفهاماً وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشروط واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير سموع قال وكيف للحال
استفهاماً الاستفهام بكيف عن المكرة فلا يكون جوابه المكرة فلا تجزئ الصحيح في جواب كيف زيد قوله وقد جاء كسرهما
في الرضى كسر مخزئة فتسليم وقال لا لا كسر في كسر فنهاناً فنهزير قوله جاري مجرى الطوبى لانه بمعنى على اي حال والجار والظرف
متقاربان وكون كيف ظرفاً مذنباً لا يفتش عنه سبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصبح اسم
ولو كانت ظرفاً لا يبدل منها الظرف نحو متى حيث اليوم الجمعة ام يوم السبت قوله فهو في محل الرفع على الخبرية ثم اذا
لم يبدل فواضع الابداع على ذلك الاسم وانه دخلت نحو كيف اصبح وكيف تعلم زيد اليك مضموب المحل جزواً
المطلوب في ذلك النسخ كذا في الرضى قوله على الحالية ويجوز ان يكون مضموب المحل صفة المصدر والذي تضمنه ذلك الفعل
الكان محسن كيف يقوم زيد فيما حاصله على اي صفة يقوم زيد قال ثم ومنه قيل انها كلمتان براسها اذا اصل الحرف
وما يشبهه عدم العطف وقيل اصل من زيد ليل منيزه واما وفيهم انزال اذا التقى باب كن قوله لمواضعها اه
قال الاخفش المجازيون يجرّونها مطلقاً والكوفيون يرفعونها مطلقاً واكثر التوزيع بها في الزمان لما مضى اتفاقاً
انما الخلفات بينهم في الجوهري في الزمان الماضي ولا يتفيلان في المستقبل اتفاقاً واذا اجر بها ففعل انها اسما مضافان والصحيح
انها حرفا جازية بمعنى من ذلك المبتدأ او العالي اذ كان الزمان ضميراً متخوفاً رتبة في يوم الجمعة ومعنى في المكان جازية متخوفاً
في يوم الجمعة ومعنى من رالي محسنة خلاص على الزمان الذي وقع فيه الفعل وانها واد ذلك الكلام ان الزمان مكرراً

كثر نحو ما رأيت من اربعة ايام ثم ان المصدر ذكر في بابها ثلثة وجوه الاول ما في شرح الكافية وهو ان وضعه موضع
 الحرف وحمل منه عليه لا فاعها الثاني ما في اشرح الفصل خبر ما ذكره في اشرح الثالث ما ذكره فيها وهو انها مقطوعة
 عن اضافته مرادة في المعنى ولذلك ثبت منه على الضم كما ينبغي ما قطع عن الاضافة الا ترى ان تركت من يوم المحبة مناه
 اول المدة فهو يفسر المضاف اليه كقصر قبل عند القطع الا انه لم يأت الا بنيا لانه لا يذكر المضاف اليه معه ابدأ بخلاف
 قبل قوله اي اول مدة زمان الفعل فاللام في المدة للعهد وعوض عن المضاف اليه وما قيل ان معناها اول المدة مطلقا ^{تعيين}
 كونها مدة الفعل المتقدم عليها من ذكر الفعل فلا حاجة الى التاويلين فانما يصح لو ثبت استعمالها في اول المدة مطلقا
 وليس كذلك فانها لا يستعملان الا في اول مدة الفعل المتقدم والوضع انما يريد من الاستعمال لاسم مجرد الاحتمال قوله
 اي الاسم المفرد الدال على الواحدة لا المشي والجموع وما في حكمها مما يدل على التعدد فلا يرد ما رأيت من ثلثة
 ايام ^ر لانه في حكم المجموع قوله امر او احدا بجهة من جهات الوحدة كما لصاحبه في المثال المذكور ولظهوره لم يتر
 بيان جهة الوحدة قوله اي الزمان الذي اهـ يعني ان ابا ربيت صلة والاكبان الواجب المقصود به العدد لا ان قصرت
 بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت بالعدد يومين وما قيل ان المعنى الذي قصد باسم العدد فينا في عنه لفظا عليها لانه
 لا يليها المعنى المقصود باسم العدد لا يجوز ان قال وقد يقع اهـ معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اي يقع بعدهما
 على المتبينين اسم زمان وقد يقع المصدر قوله اي ما كتب على هذه الصورة يعني ان الكلام على حذف المضاف
 اي صورة ان يشتمل المنقذ والمخفف لان كلمة ان استعملت في ما كتب على هذه الصورة حتى يرد عليه انه يجب ان يقرأ
 ما كتب على هذه الصورة موضع او ان ليفيد التقييم ولا يشك عاقل انه ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل عليه اعتمد على تصور
 بالتشديد والتخفيف اختصار في الكتابة قوله اسين لاحرف في جر فانه لا محمل لها من الاعراب قوله لكونها في
 تاويل الاضافة كون اللفظ ماول بالاضافة ليس من الاقسام المعدودة للمعرفة وكوفي التأويل الاضافة في صحة
 الامة او بالكرة لصح وتخرج كل كرة مبنية الامكان التأويل بالاسم المضاف فالاصراب انها مضافان الى الحجة
 حذف لدلالة السابقة عليها ولذا ثبت منه على الضم تشبيهها بالافايات في كونها مقطوعة عن الاضافة الى الحجة
 ديني بتاويل فنزد المعرفة والتقدير ما رأيت من اربعة ايام يوم المحبة اي من عدم رويتي فيكون من المضاف الى احدهما قوله ويرد
 عليه اهـ قال المصدر نه المذهب وهم لا يساعدة المعنى واللفظ اما المعنى فلانك تجر من اول المدة اوجب المدة فاليوم

او پودمان لا يفسد ما لا يفسد فلما ذكره اشرى و قد عزم النظم انما يكون مصحح اذا كان المقدم طرفا للبتة اقول ك
 في الدار رجل و فيما نحن فيه ليس ك و تفصيل المقام ان لمذ و منذ ثلث حالات احدهما ان يلبها اسم مجرد و فيها حرفا
 بمعنى من المكان الزمان ماضيا و معني في المكان حاضر و معني و الى جميعا المكان محدودا و اما غيرها ان يلبها اسم مرفوع
 نحو قد يوم الخميس و منذ و اياك و اما لئلا ان يلبها جملة فعلية او سببية فتقال البعريون انها مبتدأ و ان ما بعدها
 خبرها بدون التقدير فيها اذا كان بعدها اسم زمان نحو قد يوم الجمعة و تعذر ان يلبها مصدر او جملة فعلية
 ما رايت يوم الجمعة او يومان جملتان و الثانية مفسرة لا و في فلهذا لم يعطها علامة ان جاز اعطفت فيها بمفعول نحو ما رايت
 فاول مدة عدم ردي يوم الجمعة و قال الكوفيون انها ظرفان قبله منها فان الى جملة مصرح خارجيها اذا كان بعدها
 جملة مخدوت واحدة جزئية اذا كان مخدوا في مكان يوم الجمعة و ذلك ان و اياك فاولا ما رايت مذ يوم الجمعة جملة واحدة
 و قال صاحب السبيل و انما اقتصر هذا اذ فيه اجري من و منذ على طريقة واحدة هي كونهما ظرفين مضامين الى جملة بعدها
 مع صحة المعنى فهو اولى من اختلاف الاستعمال و فيه تخلص من ابتداء بكرة بلا مسوغ ان ادعى الشكرك من تعريف غير متنا
 ان ادعى التعريف و فيه تخلص من جمل جملتين في حكم جملة واحدة من غير ابطاظ و لا مقدر انتهى و قد عرفت بآثارنا لك
 انه فاع جميع ذلك عن ضرب البعريين قوله بالان المقصورة و يعامل فيها معاملة الف الى و على نسيم مع النظم قلب
 يا و اس المضر غابا ثم ظاهر الكلام المصريح ان لدى فلهذا براسه و في الصلح ان لدى فلهذا في لدن قوله و قد جاءه
 في لدن ثلث لغات كقصد و حمل و كلف و صير و من و عمل و تم و دغف و ترك المصريح كلف متابذة لاني المفصل لقلته كما
 لت بفتح اللام و كسر الاء و لدن ضم اللام و سكون الدال مع فتح النون قال و قد جاء و لدن بفتح اللام اه
 كما جاء و في عضد السكون الضاد ثم كسر النون لا لئلا ليس كين ضم اشرى اللغات الستة المذكورة في المتن بهذا
 الطريق لان تغيير الفتحة للحقة بعد ضبط الاصل ضبط الالفت فالافت بدون سقوط النون ثم الالفت فالالفت بعد سقوط
 النون و قد علم ما فيه النون لكون التغيير في سيرة فانه قال و لدن بفتح الدال بعد اسقاط الضم لا لئلا ليس كين
 و قد جاء بالكر الضيف قال و لدن بفتح الدال و نقل منهما الى اللام و كسر النون لا لئلا ليس كين و قد جاء و في فتح
 النون ايضا قال و لدن هي ثلث لغات باسقاط النون من اللغات الثلاث التي يكون الدال و ضمها و قد جاء و لدن
 و هو في غاية القلة قوله لوضع بعضها و وضع الحروف في شرح المفصل ثبت فلهذا و لدن شبيهها بالحروف لوضعها على بعض

على الصيغة التي ليست عليها الاسماء وانما عليها الحروف فاشبهت الحروف وبني لدى لانه هو موجود فقد علم ان كل
اسم بني فهو مبني وان اختلف بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنى فبني له لشبهه بالحرف وبني له لشبهه بالحرف
وان اختلف جهات تشبهته فانه لا يضر الا ترى ان نزل بني شبيهه بانزل وبني فجار شبيهه بنزل وان اختلف جهات
الشبه انتهى وادور عليه الشيخ الرضي ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بنا راعى الواضح على ما يعلم كونها
حال الاستعمال في الكلام مبنيته لتشابهها المبني فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيها على وضعها وضع الحروف والواجب
انما لانهم ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبني على ما يعلم حالها من كونها مبنيته حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون
بناؤها على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بها من كونها تشابها بالحكم ومن في بعض اللغات كما هو بها
نقلنا من شيخنا المفضل ظهر انه فاع ما قيل له وجه الحكم بنا لدى الحرف وموافقتها في بعض الحروف بل قد من عدم الموافقة
في المعنى اذ لو لم يكن مبني من عند قوله كما هي مبني عند اي كلمها مشتركة في هذا المعنى الا ان لدن وانها المذكورة يلزمها
الابتداء فلهذا يلزمها من افعالها وهو الغالب ومقدرة فهو مبني من عند واما لدى فهو مبني عند ولا يلزم معنى الابداء
كذا في الرضي وبهذا ظهر عدم صح ما قيل ان بنا لدن لضعفه معنى من لان لزوم من معها ظاهرة او مقدرة باني في بعض
كما في اسماء الشرط والاستفهام وقال في شرح التسهيل للفاضل انضري لدن مبنيته تشبهها بالحرف في لزومها
استعمالا واحدا هو كونها مبنيته غاية وامتناع الاخبار عنها وبها ولا ينبغي على المبني اختلاف عند لدى فانها
لا يلزم ان استعمالا واحدا بل كونان لابتداء الفاية وغيرها ديبان على الابداء او معنى عند القرب حسا او معنى نحو عند
التي فني وبما فتحت عينه او ضمت ويلزمها الضب الا اذا بخرت من كذا في الرضي قوله ان تجربها ما لفظا المكان
مفردا او تقدير المكان جملة قوله وقد نصب اه اي نصب بلدن لبا ان رانته لفظ غدة لالفظ آخر وغدة بعد
لدن لا يكون الامتونة والكان مخوفة قوله تشبهها لونها اه والكان من نفس اللفظ بالتونين فيكون كانه ان بالتونين
فيحل على وضيقت به الترجيح ان يؤنس على نصب غدة بعد لدن المخوفة النون قوله ولذا لك يحد اه اي يكون
نونه مثابها بالتونين يحد النون من لدن تارة وثبت اخرى قوله ولكن اه عطف على تشبهها من حيث المعنى
على نصب خصوص غدة قوله اي لاجل الضل اه في هذا الترجيح صرف اللام عن التبادر وهو كونه صلة الوضع كما هو
في امثاله ولما في المعنى على سماء التبادر وهو ما قل بقرنا في الترجيح ان في ابتداء اللام على التبادر وجعل الاء

صفة للزمان واستناد المنفى اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه مفيداً باستقلاله بكونه المنفى نحو كنت اراه
 قط اي والما وقد استعمل بدون لفظ الا معنى نحو بل رأيت الذئب قط قوله وبنار الخففة اه وقيل لصفة معنى في ر
 من الاستغناء على سبيل اللزوم قوله بدليل احواله فان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص
 فائدة بها الترفيد والتخصيص والتحقيق بالمعرب ولذا يعرب النهايات عند الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان
 عوض المضاف مبنياً مفتوحاً لانه مجاز فيه الفتح لا معرباً مفدياً بهمزة اي وهر الداهرين معنى عوض الهمزة
 لانه كلما مضى خبر ان في القاموس قوله المعرفة والكثرة المعرفة مصدر وعرف معناه شتاقن والكثرة اسم لما
 كالطلبة اسم لما يطلب كذا في الاقضية والكثرة والنجارة شتاقن قوله من اقسام الاسم به بذلك على انها
 من باب ان الاسم كالمعرب والمبني بعد العهد قوله بوضع جري بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصها فان
 خصوصية الاضافة باعتبار خصوصية الطرفين وكل يلاحظ الموضوع بوجه اعم كافي لمشتقات فان اسم الفاعل
 منه موضوع قائل الفعل ولا يلاحظ الموضوع له بوجه اعم كافي للمحدث والمضمرات فنهنا اربعة احتمالات ان يكون
 المحظوظ بخصوصها او كلاهما معومها او الموضوع كونه المحظوظ بخصوصه او الموضوع له بموم او بالعكس ولا وجود للاشكال
 الثاني قوله اي بذاته المعنوية اه فالعين بمعنى ان ذات كافي القاموس وغيره واطافة الى الضمير للعهد فيضير بمعنى
 ذات المعلومه المعهودة والعهد انما يتبرهن بالكلم والمخاطب لا غير بما ولا بد في المعرفة من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام
 المعهود بدون العلم به في الاقليل الترفيد ينطبق اما معرفة المتكلم دون المخاطب نحو قوله الى البستان ذات تعرفه دون
 مخاطبك او بما لا يعرفه نحو قولك اناني طلبت علام اشترته ولست تقصده الى معين او بما يعرفه نحو قولك فصل
 الرجل كذا وما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك فمعناه انه لا بد فيها من معرفة المخاطب انما زاد لفظ المعنوية اشارة الى ان
 ما وقع في عبارته من المعنوية معناه المعلومه لا المستحقة قوله يخرج به الكثرة والعلم المتكود اخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي
 وفي الكثرة باعتبار وضعه المجازي فلان الوضع في تعريفها اعم من الوضع نفسه او بالقرينة ليدخل في تعريفه المعانفت استعماله
 في المعاني المجازية نحو رمي الاسد فانه موضوع لاجل الشجاع بالوضع المجازي ويدخل في الكثرة الكثرة التي هي مجازاً
 نحو رأيت اسدا يرمي قوله واثاره وذلك لان الحكم يبلغ فلا بد لاختياره هذا الترتيب الذي ذكر من كثرته و
 الاشارة الى ترتيبها في المرتبة فصل كنهه لذلك فصيل عليه قوله الى ترتيبها بحسب المرتبة على ما افاده وبتبع الترتيب

في ذلك فالجواب المفصل على هذا الترتيب الذي في الصفات حيث جعل تعريف جميع الأنواع كما هو منسوب إلى البرهان تعريف من
 والفرع الذي جعله في مرتبة الصفات إلى كما هو منسوب إليه قوله فإنها موصوفة بأزاد صان أو هذا على رأي المحققين الذين
 وأما رأي المتقدمين فهي موصوفة لمكان كذا بشرط استعمالها في جزئياتها فالعنى الحقيقي يجوز بالكلية وكذا الأقليات بها
 والمحدود قوله والموضوع لجزئي شخص أما شخصية صغير المتكلم والمخاطب وصغير الغائب الرابع إلى الشخص فظهر وأما الرابع
 إلى الكل فلأنه من حيث تقدم ذكره لفظاً أو تقدراً كما صار مستحضراً لا يستحيل غيره صريح به في الأقل وفيهم جعل الصغير الرابع
 إلى المكرة المخصصة مكررة واستعمالها فيها مجازاً كغيره للمخاطب المستعمل في مخاطبة غير معين نحو قوله نعم ولو تسمى
 أو المجموع من أكسور وسهم قوله بالاعلام الشخصية أي الموصوفة للشخص هي الامة الموصوفة للشخص هي حادثة حقيقة
 أو اعتبارية بها يمنع فرض اشتراك الشخص بين كثيرين والأعراض كاتسمى شخصاً لكونها علامات يعرف بها الشخص
 لا تنها على الشخص ولو قيل كونهما عليه فعملها على سبيل البديل كالأداة تلبس وعلى كل تقدير لا يلزم من بدها تبدل
 أن الشخص على ما هم وقصيلة في علم آخر قوله كما إذا انقضت ذات زيدا أي بوجه شخص به والخاص في نفسه يمكن فرض اشتراك
 فالعلم جزئي وبوجه كلي كالأداة الفلاسفة في علم تعالى بالجزئيات ولذا احترازه بغير ضرر ودون حسن فان ذكر الجزئيات
 الدائمة بالوجه الجزئي إنما هو بالاحساس فلا يشكل لفظاً لعدم دلالة العلم الموصوفة عند غيبته الموضوع لكونها يمكن تصور
 بوجه مختص بها كغيره ثم يكونه واجباً خافئاً لكل بأسواه فالعلم جزئي والخاص العلم بوجه كلي على أن التحقيق أن لفظ
 من العلم العامة على أن غلبته تقديرية بجملة لفظ الآلة فان غلبته تحقيقية وحققها في جواشي تفسير القاضي قوله
 أو الجينية أي الموصوفة للامة المتحدة سنة الذين من حيث مفهومها واستعمالها في فرد منها الخان باعتبارها لفظاً
 للامة حقيقة والخاص باعتبار خصوصية مجاز من سبيل استعمال المطلق في المقيد كالاستعمال اللاحقة فيه بذا هو
 إليه المصريح والمحققون تعريف العلم الجنبى عند فهم حقيقى واختار الرضى أن تعريفه لفظية كما أن تعريفه بغير
 وصحواً وبنته كرسى لفظى ولا فرق بين علم الجنس وبين الجنس في المعنى بل في الأحكام اللفظية قوله والموصولات أو
 على وجه كون الموصول في مرتبة اسم الإشارة واشتهر إكهاماً في الأبهام والشيئين بأمر خارج اعنى الإشارة وأصله
 وتفاوتها وضوحاً بحسب تفاوت الإشارة والصلة في الموضوع ذهب لأخص إلى أن ما فيه ال من الموصولات
 تعريفها والى نسبة ال كمن ما تفرغ عنه لانه في معنى ما فيه ال فالوصول على هذا في مرتبة دى اللام واليه ذهب سيبويه

وهو المصنف في المصنفين فان عهد لول محصورها بحضرة الحسيني او علمي فهي عهدية والا فالحق
 حينية في شرفه بل ذهب الجمهور وذهب ابو الحجاج يوسف الى ان ال قسم واحد وهو العهد والمراد بالحنينية اللام
 التي للحقيقة من حيث هي وبالاستغراقية التي للحقيقة من حيث تحققها في جميع الاوزاد فصح المقابلة بينها وانما تعرض
 للاستغراقية مع كونها من فروع الخمس لدفع وهم ان الاستغراقية لا فادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف
 ولم يذكر العهدية الذنبية لانها من حيث استعمالها في فردهم مكررة ولذا توصف بالجلالة الجبرية قوله اللام الزائدة
 هي فيما وجب تعريفه او تذكيره في التسهيل وقد يرضى زوايدها في علم وحال وتميزه ومضات اليتيمية قوله بل اللام
 معنى كونه يدل على اللام المستعمل في موقعه والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لا كانت اللام تدغم
 في اربعة عشر حرفا فيصير المعرفت بها كانه من المضاف اليه الذي فاوذه بهمة جعل اهل اليمن ومن داناهم به بهايم
 لان اليم لا تدغم الا في اليم فاليم حرف تعريف عوض اللام في لغتهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما قلت بازاء
 في الرحمن الرحيم كما هم قوله نحو يا ايل اي اسم الحنيس الذي قصد به فرد معين فان تعريفه بالذات او بالعلم اللام
 تعريفه بالعلمية والذات او فاد زباد الموضوع وهو المختار وقيل انه عرف بالذات بعد ازائه العلمية قوله اذا اصل يا ايل
 يعني انه كان في الاصل معرفة باللام ثم حذف اللام واي الكثرة الاستعمال فنصار يا ايل قوله ولا
 صحة الاضافة او خان لفظ اخذ الاثبات واحد منهم كما لمكرة لا للمعروف من قال انه كلف فقد كلف قوله لانه ان صدق
 كلف في العلية والنقود فالقابل بين الاقسام الثلاثة بالذات وقوله اللقب لا يشترط ان يكون لم يقيد بالعدم التعديري بالذات
 واللام يدل على ان الفرق بينه وبين الكنية بالحنينية فاشعار بعض الكنى بالعدم او انضمم كابي الفضل وابي الجبل لا يضر عبارة
 الرضى يشير الى انه اذ قال والاطام لما اسم وهو الذي لا يقيد به مخرج او ذم او لقب وهو القيد به احد ما واما
 كنية هي الالب والام والابن والبنيت مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يحمل العلم المصدر باب اوام مضافا الى اسم
 جيران او مضافا كابي الحسن كنية والى غير ذلك لعل كابي تراب كذا في حاشية الفاضل الحلبي على التوريج وبه الاصل
 جعل صاحب القاموس ابو الهيثمية لعل كنية وصاحبه الصلح جعل كنية على الاصل المصطلح المشهور قوله فمعرفة
 كنية اي سترت ودرخت كالكناية سواء لانه يرضى بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد به التظيم الفرق بينها وبين
 اللقب معنى ان اللقب يدرك اللقب باو ذم بخلاف الكنية فكلما كان الاسم فان بعض النفوس

ثم ان يخاطب باسمها كذا في الرضى وقد عدى ان التعظيم عند المرح والذم فالفرق بين اللقب والكنية ظن قوله فان قصد
 اى حين الوضع لا حين الاستعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المرح والذم ولانه قد يقصد بالاسم في
 الاستعمال المرح لو الذم اذا اشتبه في ضمنه لصيقه مريح اذ لم يخوجا ثم قصد الوضع ليعلم من كونه منقولا من معناه
 الغير العلمى الى العلمى فان المنقولات يلاحظ فيها المعاني الاصلية قوله فهو اللقب لفظ اللقب في القديم كان في الذم أشهر
 منه في المرح والترقى خاصة قوله هو الاسم الاسم بهذا المعنى يخص من مقابل الصفة الذى هو اخص من مقابل الفصل
 واخرج قوله والاعلام الغالبة اه العلم الغالب بالصفات نحو ابن عباس اذ هو اللام نحو النجم نبي في الاصل داخل في
 باللام العهدية وفي المضاف بالاضافة العهدية وبعبارة استعمال في فرد معين انقص به في الاستعمال فلا ضرورة
 في العلم الحقيقي يختلف ان استعمال المستعملين بحيث انقص به بغيره الوضع على انه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي
 في قوله بوضع او المحل على عموم المجاز قوله باستعماله متعلق بتبادل قوله سادلا بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع
 واحد ظرف للموضوع بالمنفى اعني متبادل للابالغنى المتقادم من غير فيكون داخل تحت المنفى فيضيد عموم التعريف للاعلام
 المشتركة وليس مقصوده انه منقول مطلق بتقدير تناولا على ما فهم اذ لا حاجة اليه على انه بعد تقدير تناولا متعلق به فليكن
 اول الامر متعلقا بتبادل قوله اراد التبيين فيه اشارة الى ان الترتيب بين الاصناف المذكورة يدبى قوله فيما يكون اى
 في نوع يكون فيه هذا الترتيب اى ترتيب الاصناف في نفسها فلا يراد ان المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجي ولم ينب
 عليه قوله وهذا الترتيب الذى ذكره اى ترتيب اصناف الضم بالنسبة الى كل المعارف حيث قال واعرفها اى عرف المعارف
 لان لفظه بالمقرب وقوله الذى ذكره فان الترتيب بين الانواع ليس بذكر قوله فان فيه اخلافا كثيرة وفي ترتيب
 للفاضل المصرى قبل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعرف بال وقال المص اعرها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب
 ثم العلم ثم ضمير الغائب الم علم من ايهام بخبره راية انتهى قال الكليات احاد الاشياء اى بصفة مشددة الى كم وقومها
 له وهو العدد المعين فان كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لاحاد الاشياء اى لا افراد الاجناس قال المص في الا
 العدد متساوية الاحاد لاجناس فاسماء الاحاد يميز فيها النسبة الى الاجناس ولا يلزمها التمييز وقد يستعمل لحد العدد من
 غير التمييز وقد يستعمل لحد العدد من غير التمييز فخرسمة صفت ثالثة فيقول كنية اخرز عن ما وضع لغير الكنية سواء دل
 الغير المعين بوضع الجمع ولفظ العدد او لا نحو زيد وعمر وبقوله احاد اخرز عن اوضع كنية الاجزاء نحو النصف والثلث والربط

وبإضافة احواد الى الاشياء اقتصار عما وضع لكيت الاحاد في نفسها من غير نسبتها الى جنس نحو لفظ بضع وبعث
فانها يدلان على عدد معين من غير نسبة الى جنس مذكر ان يتبع اسم عدد التمييز وباحرنا ظهر انه لا يجوز التفرقة
بما وضع لكيت لانقضاء بالفاظ الكثرة ولا بما وضع لكيت الاحاد ولا بما وضع لكيت الاشياء لانقضاء
بما وضع للاحاد في نفسها وما قبل ان الاحاد اقتصار عما وضع للاحاد في نفسها وما قبل ان الاحاد اقتصار عما
وضع لكيت المسافة نحو الفرسخ والميل وعن الذرع فاما يصح لو اريد بالكيت المقدار شامل للعدد والمسافة و
الذراع ولا يخرج من التعريف تلك جماعات لانها احواد بالجملة قوله فالاشياء احواد

ولا ينبغي ان اذا كان الاشياء من المعدادات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في الحد ان يقع لكيت الاحاد
او لكيت الاشياء وما قبل ينبغي ان يقع المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضع لكيت
وحدات الاشياء ولا لكيتها فيه ان الوحدات المنفردة او المجمعة نفس العدد لا لكيتها قوله فظهر من هذا التعريف
هذا تقرير لا يرضى بالمصريح فانه قال في الفصل المعدد مقادير الاحاد الاربعة فاحد والاثنتان على
ذلك ليسا بعدد وانما ذكر في العدد لانه محتاج اليها في ما بين العشرة فهاج من العدد ولوقتنا ان العدد
عبارة عن مقدار الشيء عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنتان في العدد انتهى وليت شري بهما صرح
المصريح بخبرهما عن التعريف اذا اخذ لفظ الاحاد كيف يترضى الشر الرضى على عدم صحة التعريف بخبرهما عنه قوله
وان لم يكن اياه الواحد ليس بعدد عندكم لان العدد قسم الكم والواحد ليس بكم ولما الاثنان فانه البعض وذكره
وجوب اضيقه فقصيها في شرح حكمته العين قوله بالحاق ان اركا هو الاصل في التانيث قوله او باستقامتها
فان الاصل في التانيث وانها ثبوت انما في شرح التسهيل للفاضل المصري التانيث وانها اسماء جماعات
كزمره وائمة وفرة وعصبة وصيغة وسرية وفيه وعشرة وبقية وفيه فالاصل ان تكون باناء التانيث
الاسماء متى هي بمنزلة ما فاستحب الاصل مع العدد والمذكر تقدم رتبته وحذف التانيث مع المذكر
فان رتبته ويدل على ان اصلها ان وان العرب اذا قصدت مجرد العدد نقول ثلثة نصف ذى الرضى انما وضع
على التانيث في الاصل لان كل جبر انما يصير مرتبنا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار
المذكر في رجال مرتبنا بسبب عروضا في الموضوع فانيث العدد في نفسه اولى قوله الى عشرة كذا في النسبة الى

التي بخط الشرح ونحوه الفاضل للداري وفي بعض النسخ الى تسع وهو سهو قال ابو الجحج اى بالجحج وما جرى
 مجراه قوله او اتمزاجا لم يبدخله في قوله او بالعطف كما في الرضى بنا وعلى ان اصلها العطف لانه من المركبات
 الا تمزاجية كما سبق ذكره وان تضمن الحرف باعتبار اصل وما قيل ان الصواب ان يقول او تضمننا فليس
 بصواب في ليس في الاصطلاح مركب يقتضى قال واحد في الرضى اسم فاعل من وجد بجه وحاد وحاد اى
 انفردا وحاد بجه منفردا وحاد من اوجه الوحدة لكونه حادا منفردا اول حاجته الى تدقيق فلسفه بان يقرر
 سمي الوحدة واحدا لانه واحد بذاته كما يفهم من معنى بذاته لانه من انواع المسكرة مع انه غير تام
 لانه اذا عثرت الوحدة واحدا كان من المعدادات لاسيما في الاعداد في الاقلية ان الواحد ليس بصفة وكذا
 غيره من الاعداد فاذا جرى شئ منها على موصفت نعتي تاويل محدود بهذا العدد ولذلك يجب على وحدان
 لان فعلا ما غالب في الاسماء ولم يجب على فواعل مع انه الاصل في الاسماء لكونه في الاصل صفة تقول مرت
 برجل واحد وامرأة واحدة فردى جانب الاسم بان يجب على وحدان وجانب الوصفية بان لم يجب على فواعل
 قال ومائة اصله مئنة كسرة حذف لامها فخرها التاء عوضا منها كما في غرة ثنية ولا سها يار كما حكى الالفخش
 رأيت مئنا بفتح مائه وفي الصحاح اصله مائة مائى كسى والها عوض من اليا قال تقول واحد اثنان اه هذه الاعداد
 وما بعدها مرفوعة بحكمة مما هو الاصل فيها في افضل العدد موضوع على الوقف تقول واحد اثنان يدل على ذلك
 ترك الواو بينهما مضمومة محل على انه مفعول تقول فان المعنى هذه الكلمات وانما ذكرها على التعداد لان اعراب الالف
 لا دخل في بيان استعمالها فتقول وبنوهم كليل السنين جملة مفرقة بين المعدادات والالف في اثنان وثمان خروا
 وليس علامة الاعراب وكذا الواو في قولهم عشرون وانما قوله ثم بالعطف فيها فهو معطوف على تقول بتقدير تقول وقول
 مائة والعلة اثنان والالفان المذكورة على سبيل التعداد مفعول تقول المقدر بينهما المعطوف على تقول السابق اذ لا يمكن
 جعلها مفعول تقول المذكور اذ لا توسط قوله ثم بالقطف لفظ ما تقدم فيها قوله اعتبارا ان اثنان اثنتا عشرة في الالف
 وانما كان كذلك اى جاءوا بالالف والمذكر فيها فوق الاثنين لان الثلاثة جماعة فانتمزجوا في المذكر لانه السابغ
 ثم جاءوا الى المثنى فذكره ارادة الفرق بينها انتهى اى انما كان على خلاف القياس لفظ في اثنان فانتمزجوا في الالف
 اثنان فانتمزجوا جماعة فيصح ايرادا وفيها فانتمزجوا بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار ثم جاءوا الى

تتركوا التاء فيه للفرق بين المذكور الموثق او لا وورد التاء فيها لزم الالتباس في صورة حذف المعبر وفي ما علة
 فيه و لا وورد تاء ان لزم اجتمع علامتي التانيث من جنس واحد في كلمة واحدة فيلزم التاء في المذكور وعدمه في الموثق
 نقول باعتبار الهمزة مكنته صحيحة لا يرد التاء وحصول الفرق بينها مكنته للزومها في المذكور وبما نقول لك يظهر ان تانيث
 ثلثة فافوتها لكونها في نفسها جماعه لا لان عرضها جماعه وتانيث العدد لا اعتبار العدد ومرتنا على ما قيل فانه نظير
 من غير حاجه وهذا الوجه أظهر واخص مؤنثه لانه لا يتحلى التانيث كون التانيث هو الاصل في الثلثة فافوتها كما مر
 نقول من شئ تسهيل والرضى قيل على هذا الحق التاء في ثلثة فافوتها قياسا وهو بيان في ما تقدم في بحث وزن الفصل
 انه لو قال غير قابل للتاء قياسا لم يرد اربع اذا صحى به فان يحق التاء لانه كثير وليس شئ لان يحق التاء فيها بحال
 القياس انهم المطرد في كل الاسماء وما قالوا به انما هو وجه لصحة للحق بان يدل على خلاف الغم قوله فاقين المذكور الموثق
 والمعتبر في التذكير والتانيث حال المفرد كان العدد ومجبال لفظ العدد والكان اسم جنس واسم جمع فالحال
 مختصا بالمذكر اثبت التاء والكان مختصا بالمؤنث حذف والكان محتملا لها جاز الامر الا اذا انصفت على احد
 المحتملين فالاعتبار بذلك النص فغير تفصيل في الرضى واذا كان العدد وصفا نالته عن الموصوف تغير حال الموصوف قال
 الله تعالى من جاء بالحسنه فله عشرة امثالها اى عشر حسنات امثالها والكان محال لا يدخله التذكير والتانيث فيظهر
 الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة قوله وغير الواحده ظاهره يدل على ان احد امثله الواحده
 واحده في غير الواحده وانهم من الرضى ان احدى اوصافه مشبهه ايدى الواو المفتوحه بالهجره
 على خلاف القياس بلا اتفاق واحده اى احدى ايدى الواو المكسوره بالهجره على القياس عند الازنى كوشاح وشاح
 وعلى خلافه غير معنى قوله وغير يدل على انى القاموس قوله بقاء الجزء الاول فيها حال من فاعل تقول اى منضيا لا يخرج
 عدم صحة تفصيل وكذا انه كذا في عطف عليه اى مذكر الجزء الثاني في الموثق وكرامته مفعول له للتذكير اى مورد الجزء الثاني
 مذكر انى الذكر كذا اية اجماع تانيثين وما قيل يلزم كون المفعول مسرقة وهو غير جائز عند الجمهور فهو قد وقع في التنزيل
 يحلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت وفي الرضى ويجزى الى الرياشي وجوب التذكير للمفعول لانه متاثره بال
 والتيسر وتول حاتم واخبر عوراد الكليم اذا حاره قاض عليه قوله بدل من لام الكلمة اى الياء لانه من المتنى واما انى
 اثنتان ففى التانيث لان همزة الوصل عرض منها اى من الياء قوله لانه لا يجب قبل الصواب فلانه والجواب انه

انه جزاوا ما بتقدير فقال نخذت الفاء في جواب اما جائز مع قول مخذوف نص عليه في الرضى قوله لانه منصوب
 قد عرفت تحقيقه ومن قال ان الاعراب المحلى انما يكون للمعنى وعشرون ليس مبنيا وهو ظاهر انما المحتمل ان يكون محليا فاما
 المنصوب تقدير الشغل آخره بالحركة الحكاية فقد غلط بوجه اما اوله ان الاعراب المحلى يكون للمعرب قالوا يجوز
 بالرفع في المعطوف على اسم ان بعد ضي الخبر محلا على محله ورنح ظرف في لا غلام رجل ظرف في الدار محلا على محله
 لا غلام رجل واما ثانيا فلان عشرون مبنى لكونه حكاية عن المعنى اعني عشرون على البعد واما ثانيا فلان شغل آخره
 بالحركة البناءية لا ينافي الاعراب بالحرث قوله لان المعطوف اه تقليل لمبني قوله اى عطفت تلك العقود اه خفض المعطوف
 بهما يعطف العقود على الزائد مع ان عطفت الزائد على العقود ايضا جائز لان الاول اكثر استعمالا بغيره قوله
 الى تسعة وتسعين بخلاف قوله ثم بالعطف على مقدم حيث جملته شاملا لها كما هو الظاهر قوله كما نأ ذلك الزائد اه جملته
 والمجوز حالا عن الزائد والعقد معا كما في الرضى لان الاصطلاح الى التقيد فيا موق فيه التفسير هو الزائد لا في التثنية
 قال مائة دانت بالوقف كسائر الاسماء ابقت واورد الواو بينهما ليس بعدد انصافا بخلاف العقود ابقت
 قال مائة دانت والافان لم يورد مجعها لعدم كونه من الاعداد في نفسه واما يصير من الاعداد بالتركيب بل يخطى العدد
 نحو ثلاث مائة ثلاث الوف كالواحد والاثني عشر كما هو اطلاق الابطح قوله او واحدة عطفت على واحد فيكون
 مثالا للمؤنث عطفت فيه الزائد على المائة وقوله ومائة واثمان واثمان عطفت مائة وواحدة كذا فكلمها عن عطفت
 الزائد على المائة احداهما مثال للمذكر والاخر للمؤنث على الطريقة ابقت وعطفت او واحدة على مائة ومائة على
 واحدة بان يكون مثالا للمؤنث عطفت المائة على الزائد الى آخر الاشكال ياتي عن الطريقة ابقت من ايراد مثال
 للمذكر ومثال للمؤنث ولزوم ايراد مثال واحد لعطف الزائد على المائة وترك باقي الاشكال ثم الجواز بقوله ويجوز
 العكس في الكل قوله قال الشارح الرضى اه ثم ان قوله قد خذ فيها مبنى انه على خلاف القياس فلا كثرة على الكثرة
 قياس ليس معنى انه غير فيصح بل هو اولي قال محض واما جاز سببية الضرب في الشهور افراد مطلقا وانه ادراك المعنى و
 جاز ان كان صفة نحو ذلك فليكن صالحا للاحسن الاتباع ثم ان الضرب في المبالغة وانه لا يستعملها
 استعمال الاسماء كذا في شرح التيسير قال مجيب عن التيسير ان وجهه فالتحليل للجمع المتكسر وانه انما فيكون
 جمع الكثرة وان لم يوجد في جمع المؤنث ان لم توجد عورات وقيل مجيب مع وجود المكسر نحو سبعين سبعة وبع وثمانين

وحسنه ازواج سبع بقوات واجمع المذكور الم فلا يميز به كما سيجي قال ومنى وهو اسم الجمع وهم الجنس الاكثر فيكون
 مجرور ايمن قوله الا في ثلثهاية اه اسقاط الساتر في ثلثة واخواتها واجب اذا ضيفت الى مائة وانباتها واجب ايضا
 الى الف لان مئيرها في الظ لفظ مائة وهو موث ولفظ الف وهو مذكر قال كان قياسها اى بالنظر الى كون ضميرها مجرور
 فلا يبان في عدم مجيى اضافته العدد الى الجمع المذكور لم قوله في صورة جمع المذكور الم انما قال صورة لانهم اختلفوا في مشتق
 فالجمله على انه جمع مائة بالواو والنون على التثنية وكذا رضى وقال الاغثن ان وزنه فعيلين كعجلين فهو اسم الجمع وقال
 البعض ان اصله ماى كعصى فهو جمع كسر قلب يانه الثانية نونا وعلى التقديرين صورة جمع المذكور الم قوله ان يلى التمييز
 المجموع اى الى التمييز الذى يذكر للغات كما يبق مثل ثلث مئات رجل كذا نقل من شرح التمييز فاعل يلى والمجموع
 مفعوله قوله بعد ما ترواه اخذ التمييز المجري بعد ما هو في صورة ابع عادة فالضمير المستتر في قوله راجع الى التمييز والمجرب مفعول
 قوله فلتعذر الاضافة كلى الكسالى ان العرب من يضيف عشرون اخواته الى التمييز مكررا عشرون درهم وموفا نحو عشرون
 وعند الاكثرين هو متساو لا يبنى على ثلثة قاعدة كذا في شرح التسهيل المصرى قوله قليلا اى من حيث اللفظ فان لفظ
 المفرد اقل حروفه فلفظ الجمع غاياب من حيث المعنى فان الجمع فى معنى واحد وواحد واحد وواحد تذكير قليلا كذا كثير قريب في قوله
 ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله فى الاعداد انما فيه بذلك لان استعمالها مع ضميرها بدون الاعداد واقع فى الرضى
 وان لم يكن مئات مضافا اليها ثلث واخواته حجت وضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل قوله من فرض فى شرح التسهيل
 ان العرب لا يجمع الاية اذا ضيفت اليها عدد الا قليلا قال محفوض مفرد وقد جاء مضربا فى قول الشاعر * اذا عاشى
 الفتي مائتين عام * فقد ذهب الذاذة والعنائ * وجاء جمعا ايضا كما فى قراءة الكسالى ثلثمائة سنين بالاضافة
 واجاز ذلك المفرد وذلك قليل فى الاستعمال كذا فى شرح التسهيل قال واذا كان اه اى هذا الاستعمال المفهوم
 مما تقدم من اثبات الساتر فى المذكور واسقاطها فى الموش فى ثلثة الى عشرة اذا كان العدد ولفظ متقين فى التذكير
 الثالث راد انا مختلفين فالوجه ان كان الالاق تقديمه على بيان حوال التمييز الا انه لما كان تذكير لفظ العدد واما
 انما يعلم من التمييز قدم ذكر التمييز قوله بان يكون العدد واه سواد وقع تمييزا كما فى مثال شرح امر صولة نحو شخص ثلثة
 او ثلث ولا ينقص به الصائبة بثلثاية ولا العكس بثلثة لان حيث وجب التذكير فى الاول والثاني فى الثانى سواد
 كان العدد وذكره او متساوان التذكير والثاني بينهما بواسطة لفظ الاية والالف كما عرفت ولم يبرهنا عن العدد

بل التمييز ملحق بغيرها اعني رجلا وامراة مثلا قوله تمييز زاد للتخصيص على استعراق الغنى فان الفعل الغنى هو
 في العموم مخبرات الكرة في شيان الغنى فانه نص فيه اي لا يميز بغير اصلا مفردا كان وغنى او مجموعا قوله فلا يورده اشارة
 الى ان ليس المراد بقوله لا يميز واحد ولا ثان انه لا يذكر المميز لما في الحواشي الهندية فيكون منافي لقوله استغناء بالمفرد
 التمييز عنها فانه يدل على ترك الواحد والاثنتين بل المراد انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنتين وترك
 المميز فاقرب بقوله بل يذكر ان يتعين الاحتمال الاول كما يدل عليه التعليل بقوله استغناء او هو ملحق للغنى لا للغنى بترك
 الجمع بينهما بطرح الواحد والاثنتين استغناء بالمفرد التمييز عنها قوله ما يصلح ان يكون تمييزا وهو المفرد المشي في
 الاثنتين اقترابه عما يصلح لذلك كالمشي والجمع في الواحد والجمع في الاثنتين قوله اي الصالح لان يكون تمييزا
 بهذه الغاية ايراد الرضى بان هذا التعليل لا يستقيم في نحو واحد رجال واثنان رجال قوله وبصفة اي بهيئة بقرينة المتعاقبة
 بجمعه قوله فان من صيغة اه اعني الجوهر مع الهيئة كما هو المعنى الحقيقي للصيغة فلا ينافي السابق قوله فان قلت هب اه
 حاصل ان المدعى عام كالمردف والدليل خاص لانه انما يتبعض فيما اذا ورد بمعية الاثنتين مفردا فانه صالح للتمييز كونه نسبيا
 للجنس ولذا اجاز في قول الشاعر عشتا فخل والاشنة من فمهم الاثنية قوله ينبغي ان يعتبر اه يعني ان
 اللاتين والقياس ان يعتبر في الاثنتين المشي رعاية للموافقة بتمييز سائر الاحاد بقدر الاحكام فالمراد ليس بصالح للتمييز
 الاثنتين قياسا وما وقع في الشبهة ضرورة قوله معنى الكلام خلاصة اعني الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزهما استغناء
 لمفرد التمييز اعني الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتثنية عمما لانه بالحق علامة الافراد فغير الوحدة بالحق علامة
 التثنية فغير الاثنية فالحاجة الى ذكر الواحد والاثنتين وانما قال لا يبعد لان فيه حمل اللفظ على حالات اللفظ السابق
 الى الفهم قوله فافهموا اه دفع لما يرد من انه على هذا التوجيه حصل لنا طريقتان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنية
 وكل منهما من عن الاخر فلا يصح اللفظ التمييز من عنهما فقم ان الحق العلامة اخف فافهموا اه التوجيه قال وتقول
 عطف على قول السابق وكلها بصيغة الخطاب رعاية لمرافقة ما بعد من قوله وتقول جادى عشر فانه بصيغة الخطاب
 بقوله وان شئت قلت وتقول قوله اي الى الواحد عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه مفرد مما سواه من احاد المتعدد بهذه
 اي التفسير لا يشارك فيها غيره قال وتفسيره مصدر صفات الى الفاعل لا ومفعولاه محذوران قدرهما الشرح
 قوله على هذا القياس اي قياس ان في دلا حاجة اليه قوله فلا يخرج اه لاستثناء مفعول قوله لا يميز استغناء اه وذلك

لان اسم الفاعل المستثنى من فعل لمن قام به بمعنى الحدث ولا دخل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما بعدها
 لها الفعل نحو ثبت من الشيء الى عشرة من العشر من صدق من وجها من حديثنا ما فيه العين على اربع وسبع وثمان
 مائة وثمانين الحال والكان في صورة اسم الفاعل كالحال كطوال الحاصل وليس له معنى اذ لا يدل على معنى احد في قائم بل انما
 معناه الواحد في مرتبة فلا باس ان ياتي من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج الى مصدر وفعل قوله اي مرتبة من المقعد في نفسه
 لا بالنظر الى عدد تحتية فصح معاملة باعتبار التفسير فانه حالة بالنظر الى ما تحت قوله والحادي عشر نقليب الواحد الى الحادي
 بجعل الفاعل كان اللام والعين مكان الفاعل تسكن الياء فيه وكذا في الثاني عشر سرح انها وكران كافي نحو من يدرك كذا في
 الرضى قوله وتقول في السطوح او واما العشرون والمكثرون الى التسعين والالية والالاف لفظ المفرد من المجمع ونفط المجرى
 فيها وكلان القياس العاشر من اننا اثنتون كذا في الرضى ولذا اتركها لشرح قوله اي من اجل اختلاف الاصطبارين او بمعنى ان
 اه مرتبة الاعلى اختلاف الاصطبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضاتين استلزاما بينا لان التفسير يقتضي الاضافة الى
 الا على مرتبة والحال يقتضي الاضافة الى السادى والى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد في العدد الذي تحت قوله بالاضافة اه واذا
 نصبت به فاما متعبه اذ كان بن الحلال اذ الاستقبال لا معنى لماضي والاضافة هذا اكثر من نصب بجلان سائر اسما
 الفاعل على انهما متساويان فيها او نصب اكثر قوله بالاضافة ولا يجوز عند الجمهور ان نصب بجلان الى اذ ليس اسم فاعل حقيقة
 ونفط الالف من ثقب جواز ذلك قال الالف قلت له اذ الاجتزاء ذلك فخذ اجزئية مجرى الفعل فعل مجز ان تقول ثلث ثلثة
 قال نعم نعم على معنى التثنية ثلثة جعلت ثلثة بمعنى نفسى الى اثنين قوله الى عدد ديساوى عدد الفاعل الاخر الى اربعة او الى اربعة
 اذ العدد المتعاقب الى نفس اربعة لا مساوى اصله الا ان يعتبر الفاعل باعتبار كونه اصلا لا كونه مضافا اليه قوله لا مطلقا فانه
 اريد ذلك بقوله ثلثة اي واحد هم قوله اذ الاربعة اذ الخامسة زائدة العبارة للاستشارة الى ان قوله ثلثة ثلثة
 بطريق التثنية والاراد قبل ثلثة واما لا نحو اربع اربعة وخامسة وخامسة وغير ذلك لى اربعة باعتبار وقوعه في اربعة المراتب
 وليس الارادة قبل ثلثة باعتبار وقوعه في اربعة المراتب فانه فاسد اذ لا يقع ذلك الا باعتبار وقوعه في المرتبة
 فقط قوله والا يلزم اه اي كان المراد الواحد متعلقا من غير خصوصية للمرتبة يلزم جواز اذ اربعة كل واحد سواء كان الاول
 او الثالث من كل ما في الواحد من المدة باعتبار حاله وتخصيص الشرح الاول والعاشر عشرة ثمانية العبد بينها قوله
 مستبعد جدا اي عند الفعل اذ انهم انهم اول عشرة وثاني عشرة لعاشرها والاعمال استعمال غير ما ذكره المثلث

والموت اى من الاسم المتكلم لان ما هو المتكلم منها من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات سبق ذكره فلا بد
 عن تحذره والتي دانت خارج عن تعريف الموت ولا دخل في تعريف المذكور فيستقصان طرودا وحكام الاسماء الالهية
 انما هي للموت الذى هو قسم الاسم المتكلم لان الموت من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات في ملك الاحكام تابعة لما
 يبره عنه ان كونه موصوفا بغيره وكذا المتكلم في الجموع المعرفان مما سبق ان اريد بها ما هو قسم الاسم المتكلم والاحكام المذكورة
 لها فيما سبق في احكام ما هو قسم من تولد لاصح الله اذ ما من ذكر لا موت الا وطلق على شئ وشئى ذكر دلالة لا يفتر الى
 زيادة والتاثير لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والى حيث انى الاسماء اذ تعقد مدلولاتها فان قصد لفظ الاسم
 جاز تذكره في اللفظ وما يتبعه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف ودرجات النجاة بجزئية الربان بالاخبارين وزعم الفراء
 ان تذكره لا يجوز الا في الشرح كذا في شرح استهليل تولد او حكما والتحقيق المقدر العلامة زيب وسعاد وغيره الحقيقي تاروا
 ودليل كون التاء مقدرة دون الالف بوجهها في التصغير واما الزائد على الثاني فمكره فيه انهم يتقديرون ان يفسروا على ان التاء
 وقد يبرج التاء في بعض شاذة نحو قد يمدد ورتبة في التصغير فدام دورا كذا في الكافية وفي رضى الشافية انهم يتقديرون ان يفسروا
 الذى يبرأ من الالهية لاطرافه معنى الوصف على زيادة التاء التى تمنح آخر اوصاف الموت فلما وصلوا الى الرابعى ما نوت
 والتاء والخاصات كلها سبها الا انها حروف الكلمة المتصل بها لم يبروا زيادة حوت على عدد حروف لوزاد عليها اصلى حوزة
 في التصغير فقد رد الحوت الى حركاتها وانما هي محتاج اليها لكون الاسم وصفا فانه اعتبر بانه انتهى ولا تخفى مخالفة الشرحين
 وحمل فيه قولين والشم زحمة اعدادا والشملى فحصل التاء في الرابعى فخرط حكما لانه متى يكن اعتبار الحوت الاخير تاء لا تجوز
 على تقديرها قال علامته التاء علامته الشئ لا يكون مطردة ولا مستكثرة فلما يرد ان التاء نجس لاربعة عشر معنى وان الالف
 المستصورة قد تكون من نفس الكلمة كعصا وفى قد يكون زائدة لا محال نحو ارضى اذ تكثير حرف الكلمة نحو فبشرى وان المدونة
 قد تكون من نفس الكلمة كره او كسا وقد يكون لا محال كجرباء وحمارا فالحقيقين بقراطس وقراطس قال امدوده في رضى الشافية
 المدونة اصلها الحان قلت الثانية هجرة فالمدونة مجزوع الالف والهجرة لان الالف التى قبلها انما تاء لاجل الهجزة
 ولذا لا يلى المستصورة واختلف في علامة التاثير فتم سبب وعليه الجواب انها هجرة كونه من قبلة من الالف المستصورة وان تاء قبلها
 وقيل الهجزة بنفسها وقيل الالف والهجرة زائدة للفرق بين موت الفعل نحو حمرا وبين موت فلان نحو سكوى وقيل الهجزة
 والالف معا للتاثير كذا في شرح استهليل والجارى بردى فطاعن شريح الهامدى وعلى التقادير يصدق ان المدونة

على الثالث باعتبار خبرها الثاني او الاول وتجاها فافهم فانه خبرية الماخرون قوله وقد زاد بعضهم وهو مستبعد
 المفصل وزعم هشام ان علامة الثالث في هذى كسرة الذا قال بازائه ذكره في الرضى ليقال المحقق ذات الفرض
 كان اولى اذ يجوز ان يكون خبره ان شئ لا يكون بهام من حيث الخبر العقل لكونه فافهم غير محققه كذا قال اولى قوله خبرها
 اجل خبرها يكون خبره شئ معين ويكون خبره شئ لا يكون ذكره كذا نظمت فانه في محاليتها النور وليس يذكر او يكون ذكره كذا
 الجواب ان قوله خبرها موقوف على ما اذا اسند الفعل الى المتصرف فانه يجوز ان او تركه في نحو نعم المرأة وتعين تركه في نحو اكرم
 زيد عند من اسند اكرم الى ههنا وكذا الحال في شبه الفعل فاللأن ان يقول المتصرف فعله المتصرف وشبهه بامضال كما هو حاصل
 قال باناء اى غالباً قد وردت هذه الناحية الضمير المذهب الغير المحقق نحو لا رضى انقل انما لها وحكى سيبويه عن بعض الرضى ان قوله
 وفي بعض نسخ المتن فالتا اى واجبة قوله اذا كان اه والاذا كان جمعا فانه محتمل بانه بعد قوله وحكم الجمع انه هو خبره
 الاستثناء ايضا فعلى الشر الترض للاستثناء ايضا قوله لك الاختيار في الحاق التا اه ومنه فصل اول وقد جاء القرآن
 بذلك كله وقول بعض النحويين ان التا بيان باناء احسن ليس ببيد لا يجمع في قوله وجميع الشمس القر فاذن الامر ان سبوا بان
 كذا في الاصل قوله وانت في غير الحقيقة بالمكن هذا لانه كذا نحو قوله فانه لا يعال جازت طلحة لامر بعض الكهنيين وعدم السماع
 مع الاستعارة قاض عليهم وذلك ان الرضى العلمى اخبر عن مرصود وجعل الماهور متصارا ثالثا ثانيا ثانيا فافهم المعنى خلاف
 اسم الجنس بها اعتبارا ثانيا في منع الصرف وفي الجمع باناء والالت فلكونه حال في نفسه بخلاف ثانيا الفعل فانه حال في
 فله متعدي اثره الى عدم قوله ثم ان الموضع اللفظي قد يكون حيوانا نحو خاتمة ودجاجة وقلة ولا فيستوى في فعل الامر ان تقول
 ثانيا ثالث في قوله ثم وقالت فله تدل على انها كانت اثنى غير مستقيم وان استحققت النحويون قال المصريح في الالفاظ
 اذ اجاز يده جماعة ذكر ذلك من البطا ذكر من التصريح بالذكورة فليخرج قال ثانيا وبع كونه ذكر اثنى ثم ذلك على قول ابن السكيت
 فانه لا يجوز ثانيا في فعل الموضع اللفظي اذا كان لذكوره او كان محلا له ولا في ثانيا في قوله فله تدل على انها كانت اثنى
 فله قوله وانت في ظاهر غير المحقق بالحيان ناسخ قوله واذا اسند الفعل الى باناء وهذا الشرح مختص به لا ينحصر في
 الفرق فانما يظهر اثره في جاء العام بعد الاخرين عطيا وعدمه كما بين في الاصول ولا في قوله باناء في قوله
 الى الموضع الحقيقي ظاهره كان واضعيا وقد حضرت القاضي اه وادد المتأملين ما فيه الفصل فغير الا لان الوجود في صورة الفصل
 بالترك الثاني في الرفع نحو تمام الاله قوله او ضمير الجمع اما الواو والنون قوله لو كان جميع المذكور لم اه الا في قوله

فانه يجوز ان قال احدنا ان امت بنو اسرائيل لانه في حكم الجمع التفسير بناءً على الاصل فيه والاف في الجمع اسم الذي اصدده
 من حيث هو خوارضون وسنرفا في حكم الجمع الموت اسم من جاز انما وتركه لان هذا الجمع بالالف والياء لا يولد والنون فيه
 فخرج عن الالف وان دولا ريد من قولهم المذكور معناه الاضافي وجعل اسم من قال المذكور لم يخرج الى الاستثناء والمذكور كما ان
 قوله واحد موثا صنفى الثاني كسوة اوجازية كد وراودا كتحقيق التذكير كرجال اوجازية كايام وسوا كان الجمع صحيحا
 كما في الاشياء المذكورة اجمع الموت اسم كالزنيات والطلقات والحيلات والتمقات هذه صور ثمانية يجوز فيها ان يترك
 قال حكم ظاهر غير الموت الحقيقي ظاهر غير الموت الحقيقي فلا يسل المذكور في جميع النون في الثاني وادى ان حذف
 العلامة مع الجمع حسن من المعهود كون ثابته بان ديل فهو كنه بمعنى الجمادات وانما لم يفسر الثاني الحقيقي الذي كان المفرد
 لان الجواز العاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يحل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي لبقاء لفظ
 المفرد فيه فاحترمه بخلاف الجمع الموت اسم لم يفسر المفرد في الماضي انما نحو سلمات او قبل الالف فيه نحو حليات وحمراء
 يجوز فيه انما وتركها كما في الجمع المذكور قوله من جميع الكسبر الصواب فيه عن قوله غير جمع المذكور لانه بيانه لما بقي بعد التخصيص
 وان يراود جمع الموت اسم كالمطلقات في الرضى وضمير العاطلين لا بالواو والنون ما دنا نحو الرجال والطلقات ضربه انظر الى
 الفصل الماضي الموت الغائب نحو الرجال الطلقات فقلت فظرا الى طرمان معنى الجماعة على اللفظ قوله ولا يقدح في اعتبار اللفظ
 التذكير الحقيقي في قوله المقرون بان اسم كنه كونه علامة عليه والمقصود اودنا وان لم يكن ضمير انفي والية عليه انما هما مقام
 قوله في كون جمع الموت الحقيقي اوجازية في جميع كسبر او سلامة نحو النساء والزنيات والود والطلقات والقرنية على ارادة هذا
 المعنى من قوله وان اسم ان الظاهر يراوده الوصف المنخفض به وهو كسب جميع الكسبر الموت الحقيقي مقابلة بالعاطلين اي التذكير
 العقلاء غير العاطلين بان يكون ذكورا وهو المراد بالنساء وبان لا يكون عقلاء وهو المراد بالايام قوله وان لم يكن من العقلاء
 وانما ترك المعبر عنه مثله لانه لم يقوله وانما بالمرتب الاول في فانه اذا جاز في جميع الموت العاطل يجوز انتفاء المذكورة ايراد
 النون كان جازمه اذا انتفى المذكورة والعقل ادلى قولهم المذكور سواء كان جميع كسبر نحو الايام صفت ومضين اجمع سلامة
 نحو حيلات جمع جنس وهو القصد الغليظ من الخشب قوله غير اسم الصواب الغير العاطل كما في قوله والاف في جميع المذكور الغير العاطل
 لانه يصدق على الرجال ان جميع المذكور غير اسم لانه لا يجوز فيه فعل قوله مرفوعة لاسيما مع الموت عاقلة كان ولا
 قوله اصل له في التذكير لان الاصل فيه ان يكون تذكرا حقيقيا قوله غير اسمي اذ يتصرف على المنفى لا على النفي اي النفي لان اصل

في التذكير فراجع صدق قال المشيئة في اللغة وكرود وفي الاصطلاح ما ذكر في المتن والمناسبة نظم وقدم المشيئة على المحي
 المقدم حده على حده وتقر بين المفرد وسلامة لفظ المفرد فيه التبدل وكثرة عدم اختصاصه بشيء وانحطاط المحي كاسيبي قال آخره
 بالنصب معقول محق والالف فاعلة وزاده لان المحقق لا يخفى بالآخر اي آخر مفرد قبل ان يصدق على مسكون وسلمات نقدية
 بهذه التقدير اشكال بالاشكال والجواب ان قيد الحثية في تعريف الامور الاعتبارية معتبرة كما تقرر في محله فالمراد تعريف المحي آخر مفرد
 من حيث ان المحي آخره فلا يخفى ثم يرد انه اذا اعتبر قيد الحثية لا حاجة الى تقدير المضاف او تقدير يرت لواقعته وهذا الترتيب حسن
 قوله او قد عطف على قوله اي آخر مفرد قوله والا اي ان لا يكون احد الامرين بل يتركب على ظاهره قوله لا يصدق او فلا يكون
 صاذا على المحدود فلا يكون ترفعا لانه لا يكون جامعا ما هنا قوله ولا كفى ظهور المراد فان المراد المحقق مع الاصل الا انه
 يجعل الجزئية اقوله عرضا عن الحركة والتنوين الذين في الواصلان الاسم اعاري عن البناء لا يجوز ان يجري عن الحركة
 والتنوين ولما لم يقبل الالف الحركة والتنوين عوض عنها النون فانها بغير البصرين والكوفيين يقولون انها عوض التنوين
 جاء في علامه ما ينفذ نهايدل على انها كالننوين والبصريين يستدلون بقبولك الخطا مان فانها يبدل على انها كالننوين
 اذ التنوين لا يثبت له اسم اللام والوجه انها كالننوين في موضع وكما للتنوين في موضع ومثلها في موضع نحو فلان مان والاعلامان و
 علاما زيدا كذا في الاقضية والاصح قال كمسورة وحكي الكسائي ان فتحها من الابدانية وقال ابن جني فتحها بعضهم في الفتحة وقال
 المشيبي في ومن العرب من يرفع النون اذ كانت بالالف ولما بالياء فلا يجوز ان ذلك قول فاعلمه يا حسن ويا حسن
 قوله فلا يتو الى الفحات ويبادل نقل الكسرة فتحة الفتح والالف لان الاصل في تحريك الالف الكسرة قوله على تقدير تسليم
 اي تسليم كل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة اما من الاشتمال فلان محرم المرح لا يقتضي محرم الارجح كافي قوله تعالى وتكون
 احص بردهن فان المرح اثنى المطلقات عام للمطلقات الرجعية والابانة والضمير مختص بالرجعية وما من عدم الدلالة فلان اجمعا
 عليه من ان علامة المشيئة الالف والياء وان النون عوض الحركة والتنوين فانما يدل على ان النون ليس جزءا من المراد الا يجوز
 ان يكون شرط الدلالة وكونه عوضا لا يقتضي ان يقتصر بالوضعية ترايح ان يقيم او كذا صح ان يقيم ان الدلالة كونه
 غرض من الامور الثلاثة باعتبار كونها عرضا عن محو الامرين بناء على لزوم اثباتها والاظهر ما في قوله وفون كمسورة عن
 قوله ليدل كافي الالباق قوله بينهما الواحد حقيقة كافي اعتبارها بافتراجه جزئية اسم المحي كسرة الاقصى على تاديل فرقتين
 وتقر بين قوله باعتبار قوله تحت الالف ليس المراد من كونه من جنس كونه متفقين في الحقيقة بل في الجنس الذي يرضى ذلك

ذلك المفرد سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين او اختلفا نحو ابيضين لافان وخرس قوله الموضع بالمتن العام للموضع
 اعني تعيين اللفظ له لانه على معنى منفصلا وبقرينة تشمل المتن الجازي كما لا سيد قوله بوضع واحد اترار عن المشترك
 باعتبار تعيينه كاتقربين للظهور والحيض فانه دل على ان منه مثله باعتبار دخول تحت جنس المفرد الذي وضع لذلك الجنس
 لكن بوضع واحد قوله المشترك بنوعا اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما فهو من لفظ المتن قوله لا يستغنى اه واما قوله
 قوله لا يستغنى اه واما قوله لا يستغنى اه واما قوله لا يستغنى اه واما قوله لا يستغنى اه واما قوله لا يستغنى اه
 في الشبهة في الوحدة قوله اشارة الى فائدة اه معني انه ليس داخل في التعريف قوله باعتبار محزين مختلفين اي غير داخلين
 تحت جنس الموضوع له سواء كان حقيقين كالقمر وان او مجازيين كاليه ان في النعمة والقدرة او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا
 كما سمين اذ اريد اولا والاصل في نبح ولا جل العموم لم يحدد الاسم بالمشارك وبما حوزنا ظهر انجاه السؤال الاتي وانه
 اتوهم من ان الكلام في تثنية المشترك وانه لا يجوز باعتبار مسمين مختلفين معني التعليل ليس لك قوله لبعضهم وهو انه لا يسي
 ومن تبعه فانه قال بقا العيان للباصرة والمجارية قوله هذا اي انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين قوله جازان
 يجعل الام اه فنقول من شرح المفعول المشرقي وفي بحث اما ولا فلانه يكون تثنية التعليل قايما لكونها داخل تحت
 ضابطة وهي ان يسمي احد المتعاضدين او المتشابهين باسم ثم ياول الاسم بمعنى المسمى به سواء قال في شرط التسهيل ان تثنية
 مختلفي اللفظ تحفظ ولا تقاس عليه واما ثانيا فلان تثنية الاسم انما يكون باعتبار معنى جاس من المفرد في نظر المتكلم بقصد
 ولا شك ان قصد المتكلم في ابوين وقمرين فاده نفس الاب والام والقمر والشمس لان حيث هما مشتركان في كونهما مسمى بالاب
 والقمر فاديل الابوين مثلا بالمسمين بالاب والام والشمس لان حيث هما مشتركان في كونهما مسمى بالاب
 ابويه على الشمس رقع الاب والحداد على الشمس لارفع المسمين بالاب وعلى ما ذكرنا في عبارة الرضي حيث قال وقد غني
 غير المتفقين في اللفظ بعد جعلها متفقى اللفظ بالتعليل بشبه طاعتها جهادتها بها حتى كانها شئ واحد انتهى ولم يتعرض
 للتاويل وفي شرح التسهيل ان معني الكثير نحو فارج مصر كرتين ومعني التعليل ملحق بالمتن في اعرابه وليس معني حقيقة
 مع لا اشكال قوله لا شبهة في صحته لان هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار
 المعنى المجازي قوله والمصوح اختار عدم جوازه اي في شرح الكافية وفي الاصل جوزه شاذ وله كمال في بشر
 الرضي والمص مقرر وفي ذلك قوله ياول بالمسمى به وهذا التأويل ثابت في نظر المتكلم بخبر ياول اذا الغنية في الاستعمال

في اكثر من واحد واذا ادلت به وزالت جميعها صارت كاسماء الاجناس اما ان اسما الاجناس مشتركة في امر معنوي
 مشترك فانه مشتركة في امر معنوي مشترك فانه مشتركة في امر معنوي مشترك فانه مشترك في امر معنوي مشترك فانه مشترك في امر معنوي مشترك
 او حال الاسم ترويضها فان قيل اذا كان تشبها باعتبار نكرها وهو شاذ فيكون تشبها باعتبار نكرها ليس كذلك قالوا
 ان نكر العلم غير ضروري لانه يمكن استعماله علماني كل موضع فبذلك من غير ضرورة اخراج امر حاصل فيكون شاذ فبذلك
 مشاه فانه لا يمكن استعماله علماني تشبها ثانيا في العلم فلا يلزم من شذوه ما يمكن اجاؤه على اصله شذوه فانه لا يمكن اجاؤه
 على اصله وبما ذكرنا ظهر لك الفرق بين تشبها في اسما الاجناس وبين تشبها في اسما الاجناس في اسما الاجناس في اسما الاجناس في اسما الاجناس
 يكون الاول في نظر المتكفي الثاني في دون الاول قوله ان لا يذكر اه حاشي تشبها . اسما الاجناس والاسماء
 قوله كما سطر اه لا يفهم كنهه وضع المظهر موضع المضمرة والظن حكمه قوله الاسم المقصور اشارة بتقدير الاسم
 ان المقصور لا يكون الا الاسم فلا يقال رمي مقصور قوله الف مفردة في الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفردة
 في الف مفردة بمجرده لا بمجرده لا بقرينة اجزاء من الف مفردة بمجرده كحرفه او قوله لازمة احتراز عن مثل زيد اذا
 وقعت عليه قوله مجرؤس عن الحركات لكونه عاربه بتقدير ما قوله لانه هذا المصداق اي مشتق من المقصر المقدر مصدر
 مقصر بغيره بمعنى ضد المداد الخسيس اما المقصر كنهه خلاف الظل فهو لازم مصدر مقصر كرام لا يمكن بناء المقصور منه قوله كنهه
 الظن كنهه وكما يدل قوله كما بران في السمي بابي فان مصداق وابوان مثالان للتشبية بالمقصود الذي الف مقصود عن
 واقع حقيقة او حكما وان لم يورد مصداق وابوان بد قوله قلت الف داو اذ كذا الكلام في كرجان وكستان وانما كان اصل
 عضاوا حقيقة لقولهم مصونة اي ضربته بالعصا قوله مجهول الاصل اي غير معلومة سواء كان له اصل في الواقع ام لا
 للاشارة الى ارادة المعنى العام او رد المثال من عديم الاصل فان الف اسما والفرعية البناء والمعنى واذا واصل
 لها وفي الاسماء المتكسنة لها اصل هو على الاحراب فيكون معلوما فانه لا يكون معلوما قوله ولم يهل كذا اوضح في التسهيل
 في الرضى بان لا يكون سبب الالمانية غير انقلاب الالف من اليا ودية حيث يكون معلوم الاصل قوله اي غير ما فيه اي
 المراد بالالف في المعنى الغرضي اي ذو ثمة احوت للاصطلاح وهو ما يكون جوده الاصلية كنهه قوله من اليا اي بيان
 لما قال قلت الف داو لم تحذف لانتقاء الساكنين للتأنيص بالمعروف فنه حذفت النون بالاحتفاء قوله فانه مقولته بالياء اي قوله
 فقلت الف بالياء ان المواقف لاسبغ اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتفرده بحيث لا خلاف فيه لانه خلاف الحكم ان بن فان

فان فيه حذف الكسائي حيث ذهب الى ان الالف انما ثبته المنقلبة من الواو في كلمة مضمرته الاول كالضحي او
 كمسورة كالبروا وجب قلبها ياءا بلايتاقل الكلمة بالواو في المخرج اضفة او الكسرة في الصدر وهذه الكلمة
 لم يقل المصريح والاياد مع انه اخضر واوفى للسابق لانه قد يسه قلبت ياءا تولد اى غير زائدة اه ثالثا صلى
 بمعنى ان ثبته في محله يخرج عنها الاقسام الثلاثة لا بمعنى التعارف وهو ما يكون في مقابلة الضاد والهمزة واللام فانه لا يخرج
 ح ثانيا يكون منقلبة عن اصلية تولد كثر ارضهم القاف اه ثالثا الخالف لاني القاموس من ا ح ذ ا لكان من القوافي وكران
 للفسك ومحل الشرح على ذلك قوله فنبين ان يقع اه مبانة في التمرين اجتماع الاشكال قوله اى قلبها اى نقل الواو
 تعليل لا قرب قوله بان يكون للاحق اه لم يقل اذ انما قد صح انه الموافق لما تقدم في تولد لا منقلبة عن اصلية او زائدة في
 الى ان الزيادة في الممدودة لا تكون الا للاحق بخلاف الزيادة في المقصورة فانها تكون للاحق وللكثير كما مر قوله
 كعليا وان العليا عصب الغنق وبها عليا وان منها منبت العرق صحاح كذا نقل عنه قال فالوجهان جائزان الان اعتبار
 الاصلية او الى من قلبها حتى لم يذكر كسيرة فيها الا بالاثبات وابدال الملتحقة الاولى من اثباتها وابدال من اصلية بالقلب قوله
مخفف ضيغة اسم الفاعل نقل عنه كذا عبارة الرضى فيهم منه ان الحوت الزائدة للاحق اولى من مثل عليا واهم الواو او اليا واهم
 عوض عن الهرة قوله قد تضغى اه نقل عنه عبارة الفصل كذا او ما اثره هجرة لا يخفى هجرة وان سبقتها الالف او لا
 فالى سبقتها الف او لا فالتى سبقتها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء او منقلبة عن حوت اصلى كقراء او كساء او زائدة
 في حكم الاصلية كعليا او منقلبة عن الف ان ثبته كقراء او هجرة الاخرة نقلت او لا غير كقراء او ان الباب في البرواتي ان لا يبين
 وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المتكلم كذا او ما الممدودة فاذا كانت للثابت قلبت هجرتها ولو لا اللم نقل سواء كانت
 اصلية كقراء او منقلبة عن حوت اصلى كساء او عن الجارية مجرى الاصل وهو ان يكون للاحق كعليا وقد رخص في القلب
 بعبارة الباب موافق لاني المتن قوله د اعم اه فلا يدل على جواز القلب بيا او في ردوا فضلا عن ان يكون مشهورا
 قوله عن آخر المتن اى اخر مفرد المتن قوله انصا لها اى اتصال كل واحد بالآخر بحيث لا يمكن الانشاع بها اى كل واحدة
 بدون الاخرى قوله صار تا اى الخصيان ففى العبارة استخدم فان المراد من لفظ الخصيين في قوله كل واحد من الخصيين
 منها بما من ضمير صار تا لفظ الخصيين قوله اى اسم فيه اشارة الى ان غير الاسم لا يكون مجرعا والفعل انما يشي
 ويصح باعتبار فاعله ولا يتوهم خروج مسكين من كلامهم كانه كما ينبغي في كلام اشباع ان الواو والنون والالف

وان من تمام الاسم والولد الدلالة بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل معنى اسم الجمع والجمع المكرر نحو طائفة من الرجال
وان من على الاحاد لكن لا بالمطابقة اذ المراد بالمطابقة لهما اثنتان من الجملة وكل جملة تشتمل على الاحاد فالدلالة
عليها تضمنية قوله على جملة الاحاد قدر المصائب لا يخرج المفعول المستثنى فانه دال على مفصل الاحاد كونه لكل الاحاد
لا على جملة ما نحو قوله تعالى ان الانسان لغير خسر هلكت نفسه بدمته قوله في ضمن ذلك الاسم لانه المتبادر واحترز به
عن لفظ كل المضاف الى المفردة فانه دال على جملة الاحاد وكل تلك الاحاد لم تقصد من لفظ كل بل بما اضيف اليه نحو
ان كل القوم قوله اي بجموع هي مادة المفردة بيان وجه الاختصاص بالحدوث بالمفرد المستفاد من اللفظ المفردة والاول
اعم من الحقيقي والتقديرى كالجمع الذي لا مفرد له ولذا زاد لفظ الجودف ولم يقل بغيره فان حدوث المفرد متحقق فيه
وان لم يتحقق المفرد قوله الذي هو الاسم اه اشارة الى ان المفرد منها والخاص في مقابلة الشيء والمجموع لكنه يخلو
حدها باعتبار هذا المفهوم وهو كونه دال على واحد كان فلا دور في التعريف قوله اما زيادة اه اي بزيادة حرف كجاء
وسيلين ونقصانه ككت وباختلاف الحركات فقط كاسد واسد امع السكات كنه رذركلة او لمع الحلو فانه قد
يحتاج الاثنين كرجال ورجل ونقصب ونضيف قد يحتاج الثلث كقضبان وقضب قوله او كلما كفلك بهمان قوله واهما
الاجناس اي التي يفرق بينها وبين واحدة هاتان فانها دلالة على الاحاد واما التي لا تفرق بينها وبين
واحدة فانها تدل على الامة كالماوراء والتراب واسل والمخل قوله فانها وان لم تدل عليها اه فالمراد بالدلالة الدلالة
في الجلسا والكان وضما فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد نحو شابت سفارقه وفي اثنين نحو فلو كما او استتمالا فقط كما في
اسماء الاجناس وضما واستتمالا كما في الجمع المستعمل في ما بينها المحضه ولو اريد بها الدلالة وضما كما في تعريف الفصل
خرج اسماء الاجناس بقوله دل على احاد قوله وبعض اسماء العدد وهو من ثلثة الى عشرة قال فخرجناه تعريفه على ما تقدم
من تعريف المجموع قوله ما انفارق بينه اه فسر نحو ذلك لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع للدلالة على
الاحاد واستتمالا واما اسم الجنس الذي لا انفارق له وهو لا يتميز احاده في الخارج كالماوراء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم
دلالة على الاحاد المتضمنين على محل الخلاف فان الذي لا يفرق بينه وبين واحده باننا ليس جميع اتفاقا قال ونحو كره اه
نقل عنه فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يعيد جمعيه الركاب عليه وان وقعت المرافقة في الحروف من غير قصد وانما قلنا ذلك
لانه لو كان جبارا لكان لم يكن جميع فانه لان وزنه محصورة كما سيجي جميع الفقرة لا يصغر على لفظ بل يرد الى واحدة

وفيه لا يرد بل يقارن كبد وكذا الحال في الجامل والبارز انتهى وما ذكره الشرح من ان اسم الجمع لا واحد له اصلان
 وقت الموافقة انما قيل انه كمنص نحو تمر باسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحدة باننا لا بد من تخصيص نحو كبد
 باسم الجمع الذي له واحد من لفظ تنصيصا على محل الحركات قوله والفرق بينهما وبين الجمع وبعدهم كونهما على الاوزان
 المختصة بالجمع والاوزان الثمانية فيهما باعتبار ان على لفظتها ونسب الى لفظها ولو كانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم
 كونهما على اوزان فيكونان جميعا كثره جمع والكثرة يرد الى واحدة في التصغير والنسبة وباربع ضمير الواحد اليها وتصغيرها
 بالتمهيد بخلاف الجمع ثم الفرق الذي ذكره الشرح ظاهر في اسم الجنس الذي يستعمل في الواحد والاثنتين فان اسم الجمع
 لا يستعمل فيها ولما الذي لم يستعمل فيها كان له واحد من لفظ فالفرق بينه وبين باننا كثره وتمره او باربعه كثره
 ورومي دلل لم يكن كابل وغنم فان واحدهما بغير نشاة فالفرق مشكل ففي الرضى انها اسمها جمع وفي القاموس انها
 جنس قوله قيل ذلك اه اشارة الى الصنف اذ كثره بحسب الاستعمال ودون الوضع لا بد من شاهد قوله على انه فيتميز
 فيه انه مخالف لما تقرر عندهم من ان ما يفرق بينه وبين واحدة باننا فهو اسم جنس قوله كجل وبارعه نقل عنه الجمل
 زرج الساقه والجامل القطيع من الابل مع رعاته واربابه والبقير اسم جنس والبقرة تقع على الذكر والانثى واما
 الواحد من الجنس والبارع جماعته من البقر مع رعاتها قوله فالجمع الصحيح المذكور اي المذكور مفردة بقرته اسبق وفيه تبني على
 انه كما يقام بالاضافة فيه باوصف ايضا ولم يفسر قوله فالذكر الجمع المذكور الصحيح لاحتياجه الى كثره الخذف اعني المضاف
 والصنفه ولا بالذكر المجموع صحيحا لان سبق الكلام في بيان المجموع لاني بيان المذكور المجموع قال مضموم ما قبلها لفظا
 نحو مملوكون وتقدر يا نحو مصطفون وكذا الحال في كسور ما قبلها قوله على سبيل الخلو قدم تفضيله في وزن التشبيه قوله ذلك
 الحق اه وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي ان يكون له دخل في الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون
 بالاضافة الدلالة باقية مسقطا ليس له دخل في الدلالة فسادا للمقدرة كما للمفرد فالدلالة حين الاضافة تكون النون
 منزلة في التقدير قوله الواحد من حيث معناه يعني ليس المراد ان مفردة كثرته من حيث ذاته ولفظ بل من حيث مدلوله
 ومعناه وهو الواحد على اطلاقه على ذلك المفرد فان سلبين يدل على تعدد مسمى سلم على تعدد لفظ قوله ان مفردة على حذف المضاف لان
 الياء والالف ليتا اخرج الجمع بل وسطه قوله اي اياها الملقبة او المقدره المعادة عند الحق طائفة الجمع قوله والخالن آخره
 جمل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ آخره ليدان ان مصطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم قوله اي اخر الاسم اه لم يظهر

الى فائدة هذا التعبير فانه قد سبق تفسيره في المعطوف عليه بان مفعوله هو المرحب الضمير به هنا قال خذت الالف
 اشارة الى ان ثابته الضمير المرحب الى اخره بتاويل الالف في شرط الاسم اه جعل الضمير راجعا الى اسم ان الظن بوجه
 الى الجمع لان الشرط والجمع رعايته بجانب المعنى لان الشرط المذكورة تراعى في الاسم حين اريد مجع بالواو والنون
 بجانب اللفظ لان ضمير كان كان راجعا الى الاسم الذي اريد مجع بضم الانتشار والكان راجعا الى الجمع يحتاج الى تقدير المضاف
 اى المكان مفعوله بهذا الارجاع حصل الاستثناء مما ذكره المصريح في خبره من انه لا حاجة الى قوله فذكر ان الكلام في الجمع
 وهذا ذكره في موضعين آخرين في الجمع المرحب كما ثبت في بعض النسخ ان شرطه هو لا يجرى في موضعين من بل من تقسم المذكورين
 ان عطفه داخل فيجب على المحل ان هذا الاعتدال انما يحتاج اليه اذ ارجع ضمير شرط الى الجمع المذكور الصحيح اذ الى المذكور الذي
 يجمع به الجمع فذكر قوله فانه ذكر ان في المتن سماه كذا في المتن والاوله مبداء الاستحقاق لظهور ان الشرط المذكور
 والعلية لنفس المذكور والعلم والاقول بان مناه اعتبار الحسية واما الى كونه مذكرا لانه لا بد من دليل على اعتبار الحسية واما
 لان ان ماله الى ذلك كما لا يخفى وكذا تقدير المضاف اى يحصل مذكرا في الرضى كلف ثم قوله فذكر ان ان يكون خبر القدر شرط
 فيلزم دخول الفاعل في خبر المبتدأ انما انفس بمعنى بشرط وهذا لا يجوز الاعتدال انفس وتليين بشرط الواقع بين المبتدأ والخبر
 وهو ايضا لا يجوز الاعتدال مفعولة واما ان قيد ضمير راجع الى قوله بشرط اى هو مذكور يكون المحل بشرط خبر المبتدأ فليلا
 حذت الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ وهو غير جائز لتساوي اليمين لم بشرط الشرع الى تبيين احدتها كلف قال الشرع لا يخفى
 في بحث كلام المجازاة لا يلائم بشرط بين المبتدأ والخبر فلا يلائم ان لغية كرم بل تغير كرم اى فهو كرم حتى يكون المحل بشرط
 خبر المبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ اذ كان هناك عائدا فربما ان ان يقربها ان الضمير
 الى ما يضاف اليه المبتدأ المعنى ضمير المكان العائد الى الاسم الذي هو صفاته اليه بشرط كانه عائدا الى المبتدأ ان الالف
 بين الصفات والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقديره كما في الاشارة اى فذلك مذكور فلا يلزم حذف الضمير
 المرفوع فليلا انه اذا لم يجر حذف الضمير الذي هو الاصل في الربط كيف يجوز حذف الظن القائم مقامه لا بد من شاهد وكذا
 القول بان قوله بشرط مبدأ المخزون الجزاءى شرط لا يذكر وقوله كان اسما هجاء مستعينة بآية بيان ما يذكر او المحل بشرط
 خبر لقدر شرط الضمير المحذوف من قوله فذكر كانه الى ما رجع الى ضمير كان ومع لا يحتاج الى تاويل قوله فذكر كونه مذكرا او المحل
 بتاويل مضمون به الكلام اى بشرط مضمون به الكلام او بجذب للمضاف من المبتدأ اى هي بيان بشرط به الكلام فليلا

فيكون البتة أو المبرهن قد يتصلح الى عائد كافي في اثبات ان قوله مقترن في زيد قائم نصف كما لا يخفى ذلك على الضمن و
 بالجملة الحق كما لا يشترط الرضى فيه العبارة بخلافه والاصواب ان يقال وهو الخان اسما مشروطا كونه مذكرا علما بمقتضى قوله
 اى اسما محضا غير صفة لاخر اى غير صفة بمعنى ان المراد بالاسم باجتماع الصفة لا مقابل الفعل والحوت فلا يلزم اتحاد الاسما
 كالح خبزه قوله الصنع او باللام فرس بسنن لال نسب اليه الاعوجيات كان كذبة فاختاره سليم ثم صار الى بنى طلال او
 اليهم من بنى اكل المراد فرس حتى بن اهر كذا فى القاموس قوله واراد بالذكرة بمعنى ان ذوا بالذكرة المعنى المصطلح وهو ما
 لا يكون فيه علامة التانيث الا انه خضع التاء لكونها الاصل فى التانيث هذه المعنى اللغوية على ما انصف بصفة المذكورة
 فانفرد مقترضا بشر الرضى كان عليه ان يقول بشر التاء يدعى التاء وليد فعل نحو سلمى ودرقا راسمى رجلين فانها بجعل التاء
 والنون انفا فاقخرج مطلقا وتيسر ان يخرج نحو سعاد وهند وزينب فانها لا تنجح بالاراد والنون ونحو زيد واسمى به
 سونث فانيصح بالالف والتاء لكون ان فيها مقدرة ويدخل نحو سعاد وهند وزينب واسمى به مذكرة لعدم تقدير ان راج
 قوله غير علم الخان سناه غير مقنونة عن الوصفية ففائدة اخراج نحو اسمى به ذكر فانيصح بالاراد والنون بصيرورة
 اسما وعدم اعتبار الوصفية الاصلية والخان سناه غير علم حال الوصفية ففائدة التنبيه على ان العملية لا تجامع الوصفية كقولها
 متفادين قلنا الم بشرط العلية فى الصفة عند مجيها بشرط المجموع قوله كونه مذكرا يعقل لم يفسر الذكر ههنا احالة على
 ما سبق لا يقيم بغيره استمدراك قوله ولاباء التانيث لان التجرع من ان فحين من قوله ذكر كذا فانا نقول المفهوم منه ذكر بشرط
 تجرعه عن فى الجملة لا تقرر فى موضع من السبادور فى كل قضية الاطلاق العام ولا يكتفى ذلك فى صحة الجمع بالاراد والنون فان
 يصدق عليه انه كراى مجرد عن التاء فى الجملة ليجبى كلام ولا يجمع بالاراد والنون فاخرجه بقوله ولاباء التانيث اى لا يكون ذلك
 الاسم مذكرا اى مجردا عن ان انمسا به بان يستعمل بسنة كالحا لى بسنى واحد من عجوز بن الذكور الموت قوله
 ان لا يكون ذلك الاسم اى لم يرجع التانيث الى الوصف لعدم صحته فى قوله ولا يستمر تانيث مع الموت كما يحتمل
 قوله اى مذكرا غير مستواه قد تقرر عندهم ان الاولان اذا اريد بهما موزوناتها اعلام لها والعلم لا يضاف الا بالذكور
 كذا فى تزيده ناخر من زيد كم فلهذا افسر افعلا وبالصفت الشبهة وهو انه ذكر غير مستوع الموت فى الصيغة ههنا والكيفية
 وهو ان المذكرة على صيغة افعلا والموت على صيغة فعلا فقول بل يكون بيان لدم الاستمرار قوله بل يكون اه افتراب عن
 قوله غير مستوع وتخصيصه بتعظيم اشارته الى ان المقبر اصالة فى الصفة التى يجمع بالاراد والنون ان لا يكون الذكر غير مستوع

مع الموثق في الصيغة أي مخالفاً لغيرها **الوجه** في الصفات الفرق بين ذكرها ودرستها باناء سندتها من الفعل والظرف
 يفرق بينهما في الرجل قام والمرأة قامت والغالب في الاسماء الجوارد الفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة لكل منها كـ
 دانان وجل فائدة اول الاسترخاء انسان ودرس وقد جاز العكس يعني في كل منها كما هو حمراء والافضل والافضل يمكن
 سكرى وكامر وامرأة ورجل ورجل على صفة لا تحذف انا ولكنها تنحسر الجوارد فلذلك لم يسم بـ الجح ثم اضرب عن عدم الاسترخاء
 مطابقتان يكونان الذكر على صيغة افعل والمؤنث فعلاء اخرها جاس من هذه الاصل لافعل الغفيل فانه يسم بـ الجح مع تحقق
 عدم الاسترخاء ايضا في الصيغة وعلى ذلك جبر الالف في الفعل والافعل من ان معناه في الصفة مبلغ واثم
 من كسم الفاعل والافعل الذي لا يعمل لاجل معنى الوصفية كما جبر الغفص بالراء والثون في تخولون وارضون قوله
 ان لا يكون الاسم المذكور اه اشار الى ان قوله ولا استرخاء عطفت على قوله افعل وفعلاء ولا زائدة تأكيد المعنى مستويا
 صفة لموصوف محدث والمعنى ان يكون الاسم المذكور في المكان صفة ذكر اي مجردا عن الاء استرخاء ذلك المذكور في تلك
 الصيغة اي في صيغتها وبشبهها مع الموثق بان يستعملون للمذكر والمؤنث صيغة واحدة بمجرد عن الاء فانعز عن اعترافهم
 الرضى بان هذه العبارة اخف من قوله فانه لم يقل لان استرخاء عطفت على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الموصوف
 المذكور مستويا في ذلك الوصف مع الموثق ولا معنى لهذه الكلام كيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره لان معنى هذا لا معنى
 ارجاع ضمير وان لا يكون الى الوصف **والشعر** جمل را حالي الاسم المذكور فانه مرفوعة الاقدام قال مثل علامة
 وما قيل ان علامة خاليج بقوله ولا استرخاء في مع الموثق لان فعلاء يستوي في المذكر والمؤنث فليس بشئ لانه ليس بـ ذكر استرخاء
 مع المذكور قوله فم التمس بين جمعة التجر وعن انا وجمعة حال التمس بها قوله كـ التمس بينها على انها ليست بـ جمعة سلامة في
 الحقيقة وجا استرخاء فيها وهو قليل ومثل هذا التمس كسر را عين عشرين وجاء في بعض احوالهم فم الفاء الكسر عتقون
 وثبون وليس بمجرود والما كسر الفاء فلم يسم فيها التمس كالعصين والافعل الغفيل وعلى ذلك لا تعدل الكسرة
 بين الغنة والغنة قوله التمس الراء فتمنية على انه ليس بـ جمعة سلامة ولان الراء والنون في مقام الالف والاء وكان قبلها
 وكل مؤنث على وزن فاعل سواء كانت انا او فاعلة كـ هذه ظاهرة كنفية المكان صفة كنفية او مضاعفة كـ هذه او
 كـ هذه فبعضه يجب ان يكون في الجمع بالالف والاء وان خلاص هذه الاستثناء وجب فتح عينه في كثرات فعلاء
 قوله تحت فائدة كنفية هي قوله سوى باجر فتمنية من ذوي انا والمؤنث بـ التمس كما لا يكره مجموعا في الجمع غير الراء

او كسوف او غير من كسوف بقوله ما جبر نفسه خرج ما لم يجبر نفسه كذا وبقوله من ذي ان اخرج ما جبر نفسه ليس فيه انا
 كما اخرج اصل ما به دليل ما وبقوله المحدثون المخرج من ما اخرجت عجزه كذا فانه محدثون المصدر وبقوله مستلما لما يكون
 عجزه مستلما كذا وخفف فانه محدثون المخرج من ما جبر نفسه فان اصلها شوقه وشغفه وبقوله ما لا يذكره خرج
 ما لا يذكر كنهه فان لا يذكره هو من وقوله مخرجها هذا المخرج حال من غير نفسه اي جبر نفسه حال كونه مجموعا بالواد والزنون
 فادخل في هذه القاعدة كسوفين وبقوله ليس بشاذ وما خرج عنها كارضين والمبينين شاذ وقال الف وانا
 وانا محض الزيادة بالالف والالف ولا عرض في المحبة وانا في الحقيقة وكذا واحد من الحرفين قد يدل على كل واحد من المعنيين
 كما في رجال وسلمي والمجالات والعصا رتبة كافي الرضى قوله في شرط الجمع الصحيح جرى في ارجل ضمير شرطه هنا على العلم
 لعدم العوارض فقلت ما تقدم قال فان يكون اي هو ان يكون الضمير عائدا الى اللب الذي هو شرطه والشرط هو الجواز
 في محل خبر البتة كذا ان الرضى قوله اي ذكر ذلك المفرد اذ لا ذكر للجمع قوله فلا يلزم اني لو جرح الموشع السلامة ولم يجز
 ذكره يلزم مرتبة الفروع على الاصل قوله جرح بالواد والنون قد رافقه بمرئيه المقام لان الاقسام هي ثلثة فانه ذكر جمع بالواو
 والزنون وما لا ذكر له اصلا فانه ذكر لم يجمع بالواد والزنون فاقسم الاول بجمع بالالف والالف والافان انما يشترط
 في صحة جميعها بالالف والالف كونهما بان فانه لا يذكر ان لم يكن بان لم يجمع بالالف والالف والافان انما يشترط
 بجمع بها وكذا لا يذكر لم يجمع بالواد والزنون ان لم يكن بان وكذا وسكرى لم يجمع بالالف والالف والافان انما يشترط
 بصحتها لمن قال انه لا حاجة الى التفسير بقوله جرح بالواد والزنون بل المراد انه لم يكن له ذكر اصلا لان ما لا يذكر لم يجمع
 والزنون قد علم حكمه من قوله فان يكون ذكره جرح بالواد والنون لم يات بشئ وان اتبع الشرح الرضى في ذلك حيث قال ان
 الموشع اذا كان صنفه على ضربين اما ان يكون له ذكر او لا فان لم يكن له ذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن الالف والافان
 له ذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر بجمع بالواد والنون فانه كما هو المتبادر من حسني ان المتبادر من نسبة التفسير الى البناء
 ان يكون التفسير في ذاته وباعتبار اجزائه لا التفسير العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التفسير حقيقيا او اعتباريا وليس
 مراده ان المتبادر من التفسير التفسير في ذاته حتى يرد عليه انه كما ان المتبادر من التفسير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا محض
 التفسير على المتبادر باعتبار وعلى غير المتبادر باعتبار فقلت قوله بل هو الحرف فالتفسير ليس تفسير في ذاته بناءا والاصل بل التفسير
 اعتبارا كالحال كرجال وافراس فان التفسير فيها حاصل في ذات بناءا وفردا حيث لم يبق على بنية والافان حاصل بناءا في ذاته

قال ابن ابي عمير وافعال في الرضى هذه الازدواج للفظ اذا جاز الحرف ويكثر واما اذا انحصرت في معنى واحدة
وكثرة وكذا اعمد الاستعارة في اللفظ فيجوز في اللفظ واللفظ مشترك كما جادل ومصلح قوله قوله في قوله واما اذا
في ذلك النسبة على ان اشترط الازدواج النسبة الى السامع كقوله في قوله من الرجال قال اسم الحدث اى موصوف
وان دل سبب العارض على امر زائد عليه كالتورية والعدد قوله معنى او اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والقوية على ذلك
الاسم الحية والمراد بالقيام فيه انما هو الغرض من ذلك المعنى لا الاختصاص فانما هي في التسمية في التسمية في اصطلاح
المعقول قوله فانما غيره قيل ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا او ليس الا ان حدثا اذا السواد بمعنى سبب ليس
حدثا بل معنى سبب يكون من المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره انتهى قوله امر ان في جارية المطالع في
بحث تعريف الكلمة الحقيقية من ان الحدث ليس ببارز من المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا بل الحدث معنى منسوب
الى الفاعل بانما قائم به فيكون شتما على النسبة الى موصوف باذنه فظرا او لا فلان قوله سواد صدر عنه اب عن القبا
النسبة الى المحل في مفهومه لان الصاد نفس القرب لا انضرب عن النسبة واما ما ينفى لفظه في الرسالة الوصفية
من ان اللفظ الذي عدله كل اذات وهو اسم الحرف وحدث وهو المصدر والنسبة بينهما تلك اما ان يفسر من جانب
الذات وهو المشتق من طرف الحدث وهو الفعل ولما في الرضى ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به
و زمان و مكان وبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتحدى وبعضها من الازدواج كالفرب كقوله الواضح لذلك الحدث
مطلقا من غير نظر الى ما يتصل به الوجود وان الواضح نظر في المصدر الى ما ياتي بالحدث لا الى ما قام به فلم يعلق في
نظرة لافاعلا ولا مفعولا ولا بحسبى من ان النسبة الى فاعل المصدر غير مخرقة في مفهوم المصدر فاعلا وان نعم المراد
معنى قائما بغيره بشرط الحدث والتقدم يدل عليه لفظ الحدث في رجل حدث اى من الحادثة وانما قائم بغيره لهذا
العقد اذ ليس مقصوده تعريف الحدث بل وضع فهم الزم المصدر وفي المصدر كما يجرى لفظ الحدث فيخرج جميع الاعراض
سوى الفعل والافعال وما ذكرنا في الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر فان الاعل يميز فيه التجدد دون
ان في قوله والمراد بخرابته في الرضى يقسم المصدر جار على هذا الفعل اى اصل له وما خذوا اشتق منه في حديث
حمدا ان المصدر جار على فعله في حيزه فيجوز على ما ذهب اليه في انما كان المناسب لهذا المعنى ان يكون الفعل
جار على المصدر بشرط ان يجرى على ما ذكر المراد من الزم ذلك المعنى ان الفعل للضام قوله عالم فحين الفعل من علم

اعلم ان الاسماء التي تدل على معنى المصدرى ولم يشترط منه الفعل ثلثة ما آخره ايار المصدرية ما هو مصدر
لم يوضع له فعل من لفظ ما هو اسم المصدر وهو شيان احدهما ما دل على معنى المصدر غير بيانى اوله الميم كالمقتل
والاستخرج وان في اسم العين مستحلا بمعنى المصدر كما لفظا والكلام والفتاب والطاعت والشرح اخرج
الفتحة من تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والفاعل الهندى اعترض بان اعتبار هذا اللفظ يخرج عن التعريف المصداق
التي لا فعل لها نحو ديا ودجاء ولوا يد اشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل في التعريف اسماء المصطلح واوله
قول الفاضل الهندى تسميهم عنها بالمصادر وتولد الكائن لاخير ان مقولا مطلقا اى بطريق الوجود فانها حارة النصب
مفعول مطلق واجب حذف ماله قال يعمل او لم يشبه وطهوان يكون مظهر اكبر غير محدود ولا منوت قبل تمامه كذا
في التسهيل فلا يعمل المضمر والمضمر واحد اى الدال على المرة والمنوت قبل استيفاء ما يتعلق به مفعول ويجوز
وغيره وفي كل منها اختلاف بين النحاة مذكور في الشرح المصرى قال عمل فعله اى في اللزوم والتعدي بغيره وبالمر
قولنا نسبة الاشتقاق بينهما اى تناسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزء معنى الفعل وهو التجدد والذ
يقضي الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه نسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه بالحدث فقط من غير
الى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاء العقل فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرع عليه وعلاوة كونه بمعنى
الفاعل صحة تقديره بالفعل مع الحروف المصدرى فما قيل ان سبب عمل المصدر اى ان النسبة في الاشتقاق تكون
تقديران مع الفعل منشاؤه عدم التدبر ولما كان هذه المناسبة قديمة لم ينجح الى توقيفها بشئ فلهذا يعمل من غير
اشتراط وانما قال بينهما شئ من ذهب البصريين والكوفيين قوله لا باعتبار الشبه او لا مشابته بغيره وبين الفعل
لا لفظا لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم صحته فاقامة مقامه بخلاف اسمى الفاعل والمفعول فانها ميلان لثابته بالفعل
لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه هذه الجمهور او شرط كونها بمعنى الحال فلا استقبال للمفعول في ذلك
الثابته قال ولا يتقدم مفعول جزا بشر الرضى تقدم الفظ والجار والمجرور قوله لكونه تقديران مع الفعل
هذا ما عليه الجمهور في السبب اختلافوا في تقدير بل من شرط تقديره بالحدوث الساكنة ام ليس من شرط ذلك
تقدم من تقدير نفس الفعل ومنهم من يقدره بان ومنهم من يقدره بان حيث يكون المصدر مطلقا بالشئ مقدم واما
او ابدءا فلا يحتاج اليه ذكر ان كونه اكثر استعمالا فانه اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل بما دل عليه قال

في السبب بالحدوث الساكنة وقال في التسهيل بتقديره بالفعل بعد ان انخفض المصدرية او انما تقرر لا يتقدم عليه
 لكنه من موصلا حرفيا قوله فلان اجماع التثنيين اى اجماع العلامةين احدهما نظر الى المصدر نفسه لانه يبنى ويصح المصدر
 والرفع وتبينها نظرا الى الفاعل لترض استار الفاعل فيه وهذا ان اتى فيه بالعلامتين ولان حذف احدهما لزم اللبس
 فلا يعلم ان خزان مثلا لتثنية المصدر والتثنية الفاعل واعترض عليه الشر الرضى بان يجوز ان يتحمل ضمير المشي والمجرور
 ولا يبنى ولا يحجب كاسم الفعل والنظر يعني لا يبنى ولا يحجب باعتبار الفاعل اصله محل تغييرها كما في اسم الفعل والنظر
 بين الرفع ان بهيات وفي الدار والزيد وبهيات وفي الدار يعلم الضمير من كونه الاثنين والجماعة من المربع فلان
 ولا اشتقاق اجاب عنه الفاضل الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والنظر مجاز بمعنى الاستتار في اللفظ
 هو باب منه وهذا انما يحتمل على القول بان النظر واسم الفعل ليسا بعالين في المستتر بنفسها واما على القول بانها عالان
 في نفسها فلا قيل الاظهر الاضمر في وجه عدم الاضمار في المصدر ان لفظا كان بحيث فاعله فلو ضمير في التثنية لا يحد
 وفيه ان القول بالحدوث مبنى على عدم الاستتار اذ على تقدير الاستتار لا حذف كما في الفعل قوله وكذا الحال في اسم
 الفاعل اه فان تبيينها جميعها باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسها قوله فلا حاجة الى اعتبارها كما اعتبره الفاضل الهندي قوله
 لان النسبة الى فاعل اى مطلقا معينا كما ادبها غير مأخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى فاعل مبدل اى معين
 كان مأخوذة في مفهومه ولذا كان معناه المطابق غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 فان النسبة الى ذاتها مأخوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة بالمفهومية قوله مع ان عملا اه اشارة الى
 رفع ما يرد من ان اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاهيه اه فالائق ان يقول اضافته
 الى الفاعل اكثر وجه الرفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى عملا متروكا انه اولى ففهم من الرضى انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم
 الفاعل قوله اولى اه الية ذهب البعض وفي الرضى وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف
 الى الفاعل كونه اذن كالجوهر من المصدر كما يكون في الفعل فكيف عند ذلك شبهها بالفعل ويمكن ان يبنى المصدر
 اقوى في العمل من اضافة الفاعل للمضاف الية كما يدل عليه تحليل الرضى المصدر للنون اذ على العمل في الفاعل من المضاف
 كما يدل عليه تحليل الشرح ولذا يعمل المنون في الفاعل والمضاف في محله قوله وقد يضاهيه الى المفعول اذا قامت قرينة على
 كونه مفعولا فذلك المضاف اكثر من حذف الفاعل وتجنس على نفسه ذكره حتى ذهب البعض الى عدم جوازها لكن نفس سببها على

على جوازها ولم يخيم في القرآن الاماروى عن ابن عامر انه قد ذكره في كتابه كذا في العظم الذال والهزة قوله
 ولكن جهزاه وايضا قد يقع غلطه بدون التقدير نحو قول الربيع اذنى زيدا يقول ذلك وقول اعرابي اللهم ان يستغفري
 اياك ستكثر ذنوبى اللهم وان ترك الاستغفار مع علمي بسبب عفوكم يعني كذا في شرح التسهيل قوله صرفا قدره بقرينة
 الخطاب بقوله بدلا فانه اذا كان بدلا فهو مفعول مطلق كنه ليس صرفا قوله من غير نحو بقاءه وفي التسهيل ان الغالب ذلك
 قوله او محذوف ما غير لازم كذا في التسهيل والايضاح وفي الرضى ان الظن من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله
 لا زما كان المحذوف او جازا في خلاصته بل هو العامل او الفعل هو العامل قوله اي المصدر اه يعني ان صغير كان راجع الى
 المصدر وتبدل لاجره بتقدير الموصوف وانما لم يقل اي المفعول المطلق بدلا عنه رعاية لاجزائه المعنى بان الكلام في المصدر
 وموافقة المعطوف عليه فان الصغير فيه راجع الى المصدر قال بدلا منه ليس المفعول المطلق بدلا عنه حقيقة واللام بتقدير الفعل
 قبله فلم ينصب عنه بل مجازا لانه لا مرسده ولم يخرج اظهاره فانه بدل عنه قوله عمل الفعل لاجزائه ودروب افعاله معارض لاشترط
 في تقدير العمل قوله للبناء اي لا باعتبار كونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل وبنايته فاذن عمله ليس كعمل المصدر بل
 لقيامه مقام الفعل المقدر كذا في الايضاح قوله المصدرية كسر المصدر يدل كونه يتاويل ان مع الفعل قوله اكثر المصنعة
 وقواعد اظهر عدم الالتفات من علمه بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحته وتاويل بان مع الفعل
 وكونه امتناع التقدير مختصا بالقسم الاول لما في الرضى من جواز تقديم محموله اذا كان بدلا لعدم كونه ماولا بان مع الفعل
 لا يغير في كونه ماولا كذا في شرح مكنة الفصل بين التبيين كالا يخفى قوله اي حدث اي معنى عالم بغيره فمضى نسبة الاشتقاق
 اليه بخلافه فانه الاول مقام الاول اي ما شئت مما يدل عليه لم يعمل الفعل على الاصطلاح لان اشتقاق اسم الفاعل عن
 المصدر لان الفعل مثلا فالسير في فانه قال اسم الفاعل والمفعول اشتقان من الفعل والفعل من المصدر ولم يقل اي مصدر
 كما في الرضى ويكون الجوز في سناده قائم اليه لان نسبة الاشتقاق اظهر بقرينة على الجوز بخلاف سناده وقام لان المصدر
 ايضا قائم بمن يلفظ به قوله مرفوعا اه اشارة الى انه متضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع ولك ان تقول في
 الاشتقاق معنى الوضع لانه وضع فمضى واللام للاجل قوله اي الفعل بيان لمخرج الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناه
 على ان الضمير به والى اقرب المذكوريات قوله اي لذات ماله ان موصوفه وانه يعتبر باسم الفاعل كون الذات للعبارة
 منسوب اليه لا كون الفعل منسوبا اليه به تقدير الفعل على بناءه بضرورة الاستتار قوله لان ما جعل قوله فيكون كونه ماعلا لمن يعلم

وذهب بعض النحاة الى انه لا يراد منه ما هو ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك محكي الان على ما لفظ به
 كما في قوله وعنى من قرآن بل لفظ محكية الحال محكية المعالي الكائنات العاقل جارا وضم ما قال معنى محكية الحال
 ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال الحكم كما في قوله تعالى فلم تقتلون ابنيكم وامر من قبل واما قيل في ذلك ان الفعل
 المستتر بكانك متخذه للخطاب وقصوره والتعجب منه اني الرضى قال على صاحب المذكرة والمنوى نحو اياها جلا قوله
 ونحو ما يستعمل مثل هذا رب الزيد ان لفظا او مقدر نحو قائم الزيد ان لم يقد ان قوله من حروف التثنية صريحا او ما لا يجر
 افعالهم الزيد ان قوله التثنية فيته به لان اسم الفاعل اللازم يرفع به كونه ماضيا وقد سبق قوله وذكر مقصود لانه
 لو لم يذكر جاز ان لا يضاف هذا جاربا لمس قال في البيت اللفظ ولا يوجب الالفاظ والجوارح نحو زيد ضارب
 بالسوط لا يكتفي بانه الفعل قوله اضافة معنوية بيان لمحصل المفعول واما التركيب النحوي فهو انما تميز من حيث المعنى اذ عرف
 اى في معنى اى انى تسمى افعال مطبوعة متماثلة فلا يجر اى من حيث المعنى لا على ما في اللفظ والفعل تقديره اى لا يستقيم
 في مثل هذا الظان زيد امس قال لازم حدث افعول في ظان واجب بالتحريك جواز ذلك مع القرينة والكان تليدا وان
 مصنوع والصحيح في الظان زيد قائما وقال السيراني انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يكن اللفظ
 اليه قوله تمييز جنسية اى ليس المراد ان هذا تقدير الكلام حتى يكون تعسفا كما قيل بل إشارة الى ان من اللابته اى معنى كون المجرور
 موصفا للفعل عن الشيء برفع منه فيدل الى ما ذكره بالشرح وعلى التوجيه الثاني من التبيين لانه يصح اطلاق المجرور على ما
 فلا يجر على الوجهين قوله بحيث يخرج اه اعترافهم بغير التوجيه عنه كالنافية واجمع والقرينة على اعتبار الحقيقة قوله للمباعدة قوله
 او كانت للمباعدة لا بد من هذا التفسير على هذا التوجيه بكتاب الترميز الاول كان في حرف كلمة من ان سناه المبادر اعنى التبيين
 فالتحريمان متساويان قوله واما في معنى المباعدة اه لان المباعدة وصول الشيء الى كونه فيها قوة معنى الحدث الذي هو
 تحريك اسم التفضيل فان فيه متباعدة زيادة سر فيضها لا يتغير معنى الفعل على حاله فانه لم يزل اسم التفضيل قوله الجان على
 التثنية او واما الجان فكسر فزع الى السالم كونه اشرف من غيره في حكم قوله ربح الترفيع اه اى لام الترفيع اى ما يكون الترفيع
 الى الجان وان لم يكن مبتدئا فان اسم المفعول اى المفعول به لا يجر الجار واستار الضمير فقلت بالضم اى وقعت عليه
 واما المفعول فلهذا قلت قال من مثل اى من حدث سوا كان متعديا بنفسه او بجر الجار ان كان لازما
 نحو قوله يكون الجار بغير المفعول في قوله من وقع عليه ضمة او ما بالضم مثل ما حدث متسرا

هو موجود وملكته خروجه كنه معلوم فان الابداء والعلم علن بالمعنى والاسمى لوقوع الفعل على المعنوم حقيقة لكن العقل
يتصور واقعا عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع قوله من حيث الوقوع عليه لان العاقل بان حكمه من حيث التبريد الحسية وكان الاول
ذكره في تعريف اسم الفاعل والاكتمال به جهلا ولا يخرج من التعريف يوم الجملة مفروب فيه والادب مفروب له لان الصيغة
موضوعة لما وقع عليه الا انه ترك ذكره واقيم الجار والمجرور مقامه ويدخل فيه في التعريفات الصفات التي بمعنى المفعول واما
فعل كسره الفاء وسكون العين فخطو فعل التفتيح يخرج لفظه بمعنى لفظه فقط لفظه الفاعل وسكون العين فخطو فعل التفتيح يخرج لفظه
ان يقع انها ليست موضوعة لمعنى مفعول بل مستعملة فيه قال على صيغة اسم الفاعل وقد شذخوا صنف فهو موصوف واذنهم هو
فهمهم واخرن فهو مخزون واسب فهو محجوب قوله في لغة الفصحى وكثرة المفعول لانه يكون للفعل الواحد فاعيل بخلاف الفاعل
ولموا في المضارع الذي يعمل على الفرق بينه وبين اسم الفاعل قوله اي عمل الضب اذ لا يحتاج في عمل الرفع الى
اشتراط زمان وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاشقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين
كالمجيب على من بعده صرحوا باشتراط ذلك قوله تعالى على نصبه باسم المفعول الخان من حيث الحال والاشقبال وفعل مقدر
الخان بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل قوله من حيث انها تسمى اه اي بعد اشتراكها في كونها لمن قام به الفعل بخلاف اسم
المفعول فانه لمن وقع عليه بخلاف اسم التفضيل فانه الخان لمن قام به الفعل الا انه لا ينبغي ولا يصح لان اصله ان يكون
وله الم عمل المراد المشابهة في اصل التثنية والجمع والتأنيث لان مجعها وتأنيثها كبح اسم الفاعل وتأنيثه فانه لا يطرأ
في الفعل فلهذا مع عمله على فعله فلا يسمي بمفعول وبصيغة كما يرضا بلون وصاربه وفي الرضى وجه المشابهة كونها مجع
اذ لا فرق بينها بالا اعتبار الحدوث والشئ قل على معنى الشئ اي انما يفرق بينه وبين مفعول من حيث الضمير بانه لا يفرق
وله الضمير به الاستمرار بمعرفة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه يدل على الحدث الضمير بانه لا يفرق
لا بمعنى الحدوث بالمعنى الذي مر في تعريف اسم قوله بغيره اه ولا اقاله لان ضمير من فعل يصح العين صيغة بانه كقوله
وتعبر ومن فعل بنعم العين صفة شبيهة قال وصيغة اي الصيغة المختصة بها فلا ياتي في باقي التسهيل من ان الصفة شبيهة
من غير ان يكون في الوجود نحو في وزن اسم الفاعل منه قياسا مطروا فانها مشتركة بينهما قوله اسم الفاعل على حدث المضاف
وليس اسم الفاعل ملاصقا ليزم من شئ العلم بل هو اسم جنس فاعل من المركب الاضافي الى معنى مخصوص فغيره اي فيه
حالا سابقة وهو كقوله في كل شئ من الفاعل والمفعول اسم الفاعل على هذا افر يا غير من قوله وصيغة اسم الفاعل فالمراد من

من الفاعل لفظ مع يكون اللام فيه زائدة لان الاوزان اذا اسيدها انفسها كانت اعلما ولكون كل من التثنية
 صلات الغرضى بينها قوله من استشرط انه يشير الى ان الاطلاق في معاملة الاقتران فنه مدم لا شترط المذكور
 ساجا اعني استشرط الامر من ولما كان ذلك مبها يجوز ان يكون انفسها بانفسها احداهما بينه بشرح بانها باعتبار
 انفسها استشرط الزمان فيكون في المتن احوالا لا فعلا لا كما هم انما يكون فعلا لا لو كان الاطلاق بمعنى العموم قوله بالانفس
 خلف اللام الدخلة على اسم الفاعل فانه عند المازني للتعريف قوله اي جعلها متماثما اه يريد ان اضافة التثنية
 الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول كما سبق الى الفهم لان المذكور من التثنية التثنية المسائل سواء كانت بمعنى
 الاحكام او بمعنى الاتمام بل باق في طائفة التثنية تقسيم تحصل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث مسائل عن حكمها
 عن في الفروع فالتثنية تقسيم الصفة المحصل لاقسامها من حيث مسائل عن حكمها وبجيت عنه فيرجع الى ما ذكره اشرحه اي جعلها
 متماثما وبيان حكم كل قسم قوله اي تشبيهه بمحمول الصفة اه ووجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخصيف في الصفة الاضافة
 ولا يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة عين الفاعل فهو مفعولها بالمفعول فمفعوله
 ليصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ غيره واضمروا فيها الضمير اذا كانت في اللفظ
 جارية على غير المعمول خبرا او متا احوالا وفي المعنى والاعلى صفة في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة مخزياً للوجه
 فانه يحسن بحسن وجهه او لا مخزياً غليظا لشقين اي يبيح فان لم تجز في اللفظ عليه مخزياً وجهه حسن او جرت عليه كنهها
 لم تدل على صفة في نفسه لم يجوز استار الضمير فيها فيجب زيد ابيض الثور قوله اي مفضل هذه الاقسام اه يعني ان
 تفصيلها بمعنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره مخذوف وهو قولنا حسن وجهه ثلثة جملة من المبتدأ والخبر وقت
 مقول القول قوله وكذلك مبتدأ لان الكان اسمية ولذا فسره بقوله اي مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه
 والجملة معطوفة على الجملة السابقة ومن وجه معطوف على حسن الوجه خبره الحسن الوجه الحسن الوجه الحسن وجهه بقوله
 تلك الا انه ترك العاطف ثباته في التثنية وغيره الاسلوب ثلثة التي ذكرها الشرح والمعنى ومفضل الاقسام قولنا حسن
 وجهه ثلثة قولنا ذلك اه يعني لان هذه القوانين تشمل على تفصيل الاقسام في ضمن الاثنية انما قال ذلك لان تفصيلها
 في نفسها قد علم مما سبق فهذا اهل تركيب المتن عندى هو انفسا للشرح قوله هذه التركيب ثلثة تعني ان ثلثة من خبر محسن
 وجهه بتا ويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعواب وجهه والا فهو مثال واحد وليس براده ان ثلثة خبر مبتدأ مخذوف

كما قاله الخاضع البهني لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه بقول القول لكونه مفردا قوله ترك السكت اي بين هذه الاخبار
الثلاثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليها قال مستنار اى بالاتفاق كما صرح به الرضى بغيره قوله واختلفت في حسن
وليس لقراء ان يجوزوه بنوهم دخول اللام بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة قوله
الصنف باللام اى المفردة بدليل ان جميع الاشياء من المفردات والاشياء نحو الزيدان حسنا وجهها والجورع الزيدان حسنا
وجههم بنوهم قبل الاضافة كانه في حسن وجهه كما يحكى كذا في الرضى قوله ادخلتها معها كذا في حسن الوجه قوله ولا خلاف في
سماها لان الثمن سقطت باللام والضمير في وجهه موجود قوله من الاضافة اى الاضافة الموقوفة فان المعهود فيها اضافة
الكثرة الى المفردة واطافة الكثرة الى المفردة واطافة الكثرة الى الكثرة ليقيد التعريف او تخصيص الاضافة المفردة الى الكثرة
اذ لا يبعد شيئا منها وكذا الاضافة النقطية لانها فرعها نجا عنها من كل وجه قوله في الجملة لاحاجة اليه قوله لا يستلزم على
ضمير زائد اى يبنى ان الضمير ليس الا الربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجورع وجهه بالرفع وادخل الربط باطرافنا في
زائد مختلف ما اذا جئنا بالضمين وكون الرض من احداهما الربط ومن الاخرتين المضان نحو زيد حسن ضربه من ضربته
في دارة قوله عدم الربط اى ليس اللام في أصل الوجه وحسن الوجه بالربط لان ابدال اللام من الضمير اليه شرطية في الضمير
بشيء عند البصريين كذا في الرضى ومن هذا ظهر الفرق بينا وبينهم الرجل زيد لان اللام فيه رابطة ابتداء وليس به لامن الضمير
قوله غير ظاهر في الصفة كونه مشتركة قوله مثل ظهوره اى كونه بارزا قوله لان معمولها اى جدي رفعت المعمول بها فاعلم
اذ لا وجه لرفع غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير كونه فاعلا عدم جواز استناده غير الفاعل فليزم تعدد الفاعل فاقبل انه يجوز
ان يكون المعمول بدلا من الضمير المستتر وكم كما لا يخفى قوله اى حدث اى دال على باقائه المدلول مقام الدال وهو المصدر
ولم يفسره بالفعل المصطلح لان الاستشاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة باسبغ قوله قام بالفعل اى
يعنى انتار الموصوف على لم يرفع قام اولين قام وقع لفقد التميم وفقد شيو والمفسرين به قوله في اصل ذلك الفعل كما هو الشأن
من التعريف فانه في التقص نحو فاضل وزائد وخاب لعدم دلالتها على الزيادة في الفعل والزيادة والقلبة وكلها باب
المقابلة نحو طائل لانه موقوف للقلبة في معنى المصدرى كما مر به بدليل على المقابلة بالقلبة لا على الزيادة
في القلبة وزاد لفظة الاصل اى اعماد على الزيادة في وصف الفعل كالصفة المشبهة المذكورة على وادام الفعل
وقد ياتي لاحاجة الى ايراد هذا الامة لان اللام في الموصوف على الرضى كما مر في المصدر المذكورة في قوله

موضوعه لزيادة مطلقا لا زيادة على غيره وان افادتها في بعض التركيب نحو زيد فاضل على عمر وزايد عليه
 او غالب على ادخال واختر موصوف على متصف لا شاعره بالانصاف بالزيادة في نفس الامر ولا يلزم ذلك
 في اسم التفضيل قوله المثلون لغواه اى صدر له مفعول له بالواسطة قوله اذ لم يستفرد موصوف بمفعول
 بالواسطة لعدم تعليق التوضيح بكما يدل عليه قوله اى لموصوفه بغير تلك الزيادة او صدر مفعول اى لموصوف به اى بفعل
 كما في الجواشي ايسر منه قوله ولا ابهام في تلك الاسماء لانها تدل على المكان والزمان والالة فيها نوع معين كمال
 انه لا حاجة في الاخر الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع للمكان او زمان واته موصوف بل للمكان
 او زمان وانه قد مضى فانه اسم التفضيل الذي يبار للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك
 الاسماء موصوف لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل او وقع به الفعل قوله يخرج اسم الفاعل اه اما لعدم دلالتها على زيادة
 نحو ضارب ومضروب وحسن وعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصنع المباشرة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك
 الفعل كفاصل طائل لعدم دلالتها على الزيادة في اصل ذلك الفعل بل في صفتها كصنع الصفة المشبهة للالة على الالة
 والاسماء لا تخرج حيث صيغة اى شيئا لان حيث ما دته فانه غير مخصص به الاعتبار في الفعل قوله دخل الموت اما مفعول
 بيان صفة الموت وفما التوهم استواء المذكر والمؤنث في الفعل مطلقا قوله اخيرا واشر اى المستعملين على المستوى منها
 المذكور والمؤنث فحدث العبرة وفعل نفع الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء في الراء قوله من حدث قدره
 بقرينة التعريف فلا ينبغي من اسم جاد ونحو ذلك الشايقين والكل الناس شاد لامن فعل غير مرفوع ولا من فعل لازم
 الفاعل نحو ما نجس بكونه اى ما حكم لعدم المصدر له من حيث لزوم الفاعل واما الالة فحال الالة فان قلنا انها لا تدل
 على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل فظروا ان قلنا انها والة على الحدث وهو الحق فانظر جواز البناء ومنها قايما وذلك
 من ان بن زيد اصبر من عمر وغيا وان لم يستعمل فقول من حدث مشتمل على الشرط الفلانة والماشترط كون الحدث
 مما قبل الزيادة والنقصان فلا يقال الشمس غرب وطلع اليوم فستنن عنه بقوله زيادة على غيرها فان الزيادة انما
 فيها تعليلها قوله والحسن فان معناه فله العقل فهو من العير الباقية كالمجمل قوله كونه زوده كافي للفصل وشرح التسهيل
 قوله وحق من ايج صفة الصواب من صفة باسقاط الابن كافي للفصل وشرح التسهيل والجواشي الهندية والقاسم
 والمصالح فموسم المعلوم والبنين كالمصالح القصير رقيقة لغيره بن سران فليس في الخبر في الحق قوله من يظن بمجرات

ولذا يتركه في الودع بحركة حرازة بفضاء يخرج من البحر تعلق في عنق الصبيان لرفع العين قوله فنية شائعة
 في قوله في الجواب ان في الجواب المذكور شائعة حتى صلبه الفاء اما زيادة كما هو مذموب الانشراح على تقدير ما وادكره الشر
 بيان لفظة المذكور في الحاشية الهندية بعد الجواب لا شين كما هم قوله ولا يقول اه الظم ولم يقل به احد كما في غاية التحقيق الا
 ان الشرح قال ذلك مماثلة في سخاوة ذلك القول قوله الواقع قدره بغيره قوله وقد جاز الفصول قوله اشتد اه قدره
 بغيره مسبق في التعريف فنقله قياسية بعد اخذ من الخبر ولم يقدح فيه لان كون محبة للفاعل قياسا لا يقتضي وقوعه ولو قد
 لفظ الواقع كان المحنى ركبا ولم يحمله من قبيل ضرب في زيادة قانما يتقدم روقية حاصل اذا كان الفاعل قوله فانه لو استثنى ان محله
 الالفاظ الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فلا التباس فيها ليل قوله على الاثر والاشرف فان المفعول لا بد من فاعل
 سخلات الفاعل قوله على احد الوجهة الثلاثة اذ المكم معده ولا نحو اخر واسما نحو الدنيا ونحو جاز من المعنى التفضيلي نحو اخر بمعنى غير قوله
 وهي استعماله ليس ان الالفاظ الثلاثة عبارة عن الاستعمالات الثلاثة ولا على احد الالفاظ الثلاثة حال عنه ضمير يستعمل اي الى
 فنقول احد الاستعمالات الثلاثة وقوله مضافا بديل منه وشار اليه باعادة استعمال في قوله فيجب استعمال فان البديل في حكم
 تكرير العامل وادور القار الدال على كونه مترينا على ما تقدم فكونه تفضيلا وشارة الى فائدة البديل وهو ان العلم التفضيلي
 بعد العلم الاحكامي وزاد الوجوب ليرتب عليه قوله وذكره اي كونه مذكرا انما يحصل الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحد ما ليس
 المقام مقام التاكيد قوله ليست بالاشارة على صيغة الخطاب والكاثر للمباينة اي القوة للغالب في الكثرة قوله الا ان يعلم شيئا
 منقطع لان كونه المفضل عليه مخدوما فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه قوله ان المحذوف اه ولم يوضح عنه السنين كونه مفعلا
 ضمير صرف فاستثنى وما يخرجوا عنه ذكرنا مقدمه بتوضيح التنوين فيه كذا في الرضى ويجوز ان يفهمها بانبار على الضم كما في
 قبل لانه مخفوف بالغايات وما يشبهها قوله زيادة موصوفة اه فان المقصود بتاويل المصدر المجهول بمعنى المفعول المضاف الى الزيادة
 اضافة المضافة الى الموصوف كل ذلك ليصح حمل ان المقصود على احد ما قوله اي على ما اضيف اه فبشارة الى الاول اي ايراد ما يدل
 الا انه طلب الخطا على غيرهم قوله في ضمن بعضهم وهو ما عداه لم يقل ذلك مع انه اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضا منهم
 قوله غير مقيدة اه فمضى الاطلاق العموم لان المقيدة حتى يكون منزه الزيادة في الجملة اي مع قطع النظر عن المضاف اليه او الزيادة
 على الغير مأخوذة في مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بمصوبه او بصومته قوله وتخصيصه عطف تفسير للتوضيح معنى لس المراد
 بالتوضيح ما هو المصطلح اعني ما يتحقق المعنى كافي فيهم المضافة تدل على موضوعه وقد تكون مخصصة بل مناه المعنوي عنى رفع الابهام

الابهام قوله تمام الكلمة اي متممها ولذا يفصل بينها المفعول الفعل وذلك اللفظ قليل وقد يفصل بينها المجرور فعلمها وهي احسن
 لولا انضمت من الشمس قوله الرفع بالفاعلية يعني ان الحكم ينفع عمله في المظهر مطلقا لا يصح لانه يعمل في انظر والحوال
 والتعريف والمفعول به بواسطة حرف الجر نحو زيد اضرب يعمه وقلابه من التقييد ليصح وليس قرينة على التقييد بالفاعل والمفعول
 بلا واسطة تقييد بالفاعل على الامل في فاعل مظهر قرينة الاستثناء فان فيه العمل في الفاعل فانه رفع ما قيل ايجز حمله
 على الاحلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون متحققا في ضمن الرفع بالفاعلية والمعنى لا يعمل في المظهر مطلقا الا في صورة
 فانه يعمل فيها بالرفع قوله وانما يخص المظهر اه في المعنى في باب انظر ومن التشكيل قوله فغير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن
 ان قدرنا فعلا نزم اعمال الوصف غير معتد ولم يثبت وعمل الفعل في الظن في غير مسئلة الكل وهو ضعيف وان قدر مسئلة النظم
 به وهو اجنبى بين الفعل وبين ووجهه بدو على وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن مخدوفة وقد ربح المدح كوراكية الضمير في
 الفعل انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر منها ما يعم الضمير البارز وان المراد بالضمير مستتر على الفاعلية في الرضى ان متعجب
 لا يظهر انتهى للفظ انه لا لفظ ولا اثر قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لاتباعه الفعل كاسم الفاعل ولا لاتباعه اسم الفاعل
 كما لصقة المشبهة لقوله لان هذا العمل اه دليل على الجزاء الاول من المدعى وقوله ولانه لما كان اه دليل على الجزاء الثاني فلهذا
 اعاد اللام وعطف احد اليك على الآخر ثم انه كفى في الاستدلال الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه اه وقوله لان اه
 لرفع النقص بان هذا الاستدلال يقتضى ان لا يعمل في المظهر مطلقا وحاصل الرفع ان عمل الرفع بالا صالة للفعل بخلاف
 النصب فانه يعم الفعل والحرف فتعمل النصب بهوشابه في الجملة وان لم يكن بمعناه قوله وهو لم يعمل اه اي اسم التفضيل لم يعمل
 عمل الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلهذا لم يعمل الرفع فلا سعادة قوله اي وضعا سببيا بيان كاحصل قوله صفة لشئ وهو
 في المعنى السبب والاشارة الى ان المجرع شرط واحد بشرط العمل فلهذا كما مر جوابه ولم يقل صفة سببية اذا الاصطلاح
 الوصف اسببى وغير السببى كما في المضارع والتفصيل لا صفة اسببية وغير سببى قوله مشترك ولذا لم يقل اسببية
 المؤنثة لاختصاص فعل فاعلة المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق بالسبب دون السبب ولانما فاعلة فيه دلالة سببا
 لان الكل في هذا المثال سبب عين الرجل وعين زيد لان عندها سبب الكل وهو سبب لهما قوله باعتبار اى بالنظر فاعلة
 اشئ نظرت اية در اعيت حاله وهو حال عن الضمير المرفوع في مفضل اى لتسبابه وكذا الثاني حال عن نفسه وليست متعقبين
 مفضل حتى يلزم تعدية شبه الفعل بحرف في المرفوعين لفظا ومعنى وهو محلات ما اتفقوا عليه كذا في الرضى قوله ويجعل بالنصب

عطف على حصيل الاول وهما مستلزمان بان يكون على ترتيب اللف والنشر قوله كالصفة المشبهة فانه انصرف لابد له
من موصوف في اللفظ ومتعلق بسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه قوله لاخطا اه تعليل لما فهم من ان يكون في المظهر
الموصوفها قوله يخرج اه غايه مترتبة على الاشتراط المذكور قوله والملايين اه علة باعثة عليه قوله ليسهل متعلق بقوله لئلا
يسبق قوله وكذا اكل افضل اه ضم هذه المقدمة لثبت الكلية قوله هذه العبارة يحمل اه بان يكون معناه لانه انما احسن بعد
او قبل النفي قوله توجب النفي اني قيده اه لا ذكره شيخ عبد القاهر من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات فيكون
القيده محط الغائره قوله بقي اصل حسن الى قوله فيكون ضم اه زائدة الا احسن اليه في اثبات كون احسن بمعنى حسن وذكره لان
هذا المثال لكونه في مقام المدح ياتي ان يكون النفي الزيادة فمقابل لا بد فيه من نفي المساو ولا انصرف قوله ان يحسن احسن اه
لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل يستعمل في التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو مستعمل بمعنى
الزيادة كنهج ومنها عفا اي جرى العرف في نحو المثال المذكور على التجريد عن الزيادة المبالغة عليها فبقرينة مقام المدح وكذا
على تجريد التفضيل عن التفضيل لوجه النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجب النفي الى حسن الرجل مقبلا الى حسن زيد قوله
بالنفي اي سبب النفي هذه الاعراض تختص بالنفي الاول لان العرف على التجريد عن الزيادة انما جرى فيما يكون انما يميز التفضيل
والمفضل عليه متساويين بالا اعتبار لا فيما يكونان متغايرين بالذات فكلما يجوز ان يكون الابل بمعنى مع كاهم فان قوله في الجواب
فاذا ازال بالنفي ينادى على ساداه قوله من حيث انه اه لا من حيث ان فيه معنى الزيادة فانه يعمل بهذه المحيثة في التفضيل
من هذه المحيثة اي من حيث انه اسم تفضيل فيمنى الفعل سواء كان معمولا باعبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل قوله وتو
قدم اه بان اعلم ان رجلا احسن في عينه منه الكل في عين زيد قوله مقيد كذلك لان فيه ذكر التفضيل والمفضل عليه
قبل ذكر المفضل وهو راجع اليه في اللفظ والركاكة في المعنى قوله مع انها ليساه مع ان المعنى ان العبارة المشهورة
فيها اعمال اسم التفضيل في المظهر ذلول لم يعمل في المظهر بل في اسم التفضيل ومعمولا بالاحسن لاني كل عبارة
تودي معنا فانه برفاهه من ضرورة مدح على البعض فقال ما قال قوله مسئلة الكل اي مسئلة عمل اسم التفضيل الرغ
في المظهر فالاحاطة باه في طائفة وبينهم اشر الخها الثلث وهو ان يكون الوصف سببا والتغاير بين المفضل عليه مقبلا
ذكره منقيا وما عبر به عنها في استعمالهم وهو قوله ما رأت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد قوله عطف
على بنية قوله وتطيق اه عطف على ما اشتهر واشارة الى تطبيق حاصل محمل ما رأت كعين زيد احسن فيها الكل

الكل مثل لاري اه قوله وهو اخضر منه بمقداره اشار بزيادة لفظ مقدار الى ان الاختصار هنا ليس بطريق الخذف بل
 بطريق التامع بظهور المقصود فلا بد وان حذف الجور والبقا والجور وحذف كلمة في مع البقاء خروا على الجور لا نظير له
 في كلام العرب قوله من ظهور الحسن لان المفضل عليه لابد ان يكون من جنس المفضل عليه قوله لان اصله روى على الرضى حيث
 قال هو على حذف المضاف اى من كل عين زيدا لا تفضل الكل على الكل لا الكل على العين ومن التفضيلية يدخل المفضل
 قوله لا يكون من قبيل اه . الحال ان عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم يستغنى عن ذكره لانه لا شك
 كعين زيدا عليه لان مناه كل عين من جنس الكل منها واهو استغناء من ذكر عين زيدا بعده كذا في الرضى قوله تقدير
 ما رأت اه روى على الرضى حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكل صفة له فكيف عين زيدا لانه يكون المعنى ما رأت مثل
 عين زيدا في حسن الكل فيها زائدة عليها في حسن الكل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدة عليه في ذلك الوصف
 في حالة واحدة قوله على الباطن وجه لكونه معلوما بطريق الكناية لان نفى وجوب عينين مماثل عين زيدا في الاحسنية لازم
 لاحسنية كل عين زيدا وجوده اللازم يدل على وجود الملزوم يكون كدعوى شئى بالبنية قوله والثانية بوزن الفعلية
 نقلت كسر الاء الى الهرة ثم اذغمت الاء الى ايار قوله من ابي اى ثالثة اى تلك الادغام او به قوله من سكر لامن البراءة
 فانه لا يناسب المقام قوله والواو اعراضية لعل القول بالاعراض على ان ما بعد البيت شئى من متعلقات مرت فاعترض
 لا يكون الابن كلاما بطلان من قبل معنى عند الجمهور كنهى وهي قطع شان وادى سبلع قوله والجاري به اه والباء المعنى لما
 قوله بمعنى القول فان الواو تخوف فيه لاحاف الال على الاستسنا والجاري قوله واسمى اه فامفضل عليه اى منهم ومنه مخدو
 اى ركب ساريا وكونه موصوفه المقدار سمح جار في وصفه انه كبير والافراد قوله نقول اه فنقل عنه حاصل معنى الشعر
 ان توقف الركب في وادى سبلع اقل من توقفهم في سائر الادوية وان وادى سبلع اخف من كل وادى الوقت وقاية
 امد تعالى السارى في وادى سبلع قوله عن الامانات اه مستلقة بوقاية امد تعالى قوله على وجه على معنى البار كما في قوله تعالى
 حقيق على ان لا اقول اى تقسيم قوله علم اه اى علم من دليل انحصاره فاللام عوض من الضمير فلا يلزم غلو الجملة الصفية عن الضمير
 والصفة والخات كافية في معلومية حدود ذات تلك الاقسام لكن معلومية ما من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على
 التقسيم فلا بد انه لا مدخل للتقسيم في معلومية الحدود وقوله سلك تلك الطريقة اى عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل
 فلا يلزم التخصيص بالتخصيص لاستقرار الكل في كونها اقسام الكلمة معلوما بوقايتها من الدليل قوله اى كلمة اه فسر اول

بالحكمة لذلك يكون الجنس متروكا في التعريف وبالمكره اشارة الى ان ما موصوفه وانما افتقارها مع ان الظاهر الموصوفه لسبق
 تعريف الكلمة لكون الاصل في الخبر التوكيد وليدل على اعتبار وحده الكلمة في التعريف لما يقتضيه مجرى التبيين من غير اعتبار
 انه كيب منها قوله كائن اشارة الى ان تولد في نفسه ظرف مستقر صفة للمعنى ولم يجعله حالا اذ ليس المعنى على التقيد والاستقلالا
 يدل لا احتياجه الى فعل في معنى الباء قوله معنى الكلمة اه فسر ما دل بالكلمة المعرفة اشارة الى انه لا يخاف ما يتقادم دليل
 انحصار من رجوع الضمير الى الكلمة والى ان الضمير الرابع الى المكرة معرفة كما هو التحقيق والتفصيل على اختلاف التوجيهين والادوية
 ان التفسير الثاني لا فائدة ان المخرج نفس اللفظ ما في خبره من الصفة او الصلة وقيل انه جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى
 وجوب التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما دون معناه متفق انه بعد الجمع بين التفسيرين يحتاج الى وجوب التذكير باعلى ان الشارع في تذكير
 ضمير ما وانما في ملاحظة ما عبر به عنه ولا قال الشارع في تعريف الاسم بل الجمع بين التفسيرين فتذكر الضمير بنا على لفظ الموصوف
 بالفاء وما قيل ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه فتذكره كما يجوز باعتبار ما يجوز باعتبار معناه فلا وجوب لئانه
 عليه فقيه انه ان اراد انه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فسلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة عن معنى حيث دلالة على معناه فممنوع
 اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى فزيم ترك الجنس في التعريف لانه قسم الكل الذي هو قسم المفرد قوله والمراد كون اه اى المقصود به
 الحاصل منه ذلك لانه مفسر به حتى يرد ان صفة المعنى كيف يفهم بصفة اللفظ وانه يعبر المعنى ما دل على معنى وانه عليه الكلمة
 بالاستقلال ويحتاج الى الكلفات باردة يجها الاسماء قوله دلالتها عليه فالكلمة محيط بالمعنى احاطة النظر بالمنطوق
 من حيث انه لا يخرج فهمها قوله بالاستقلال اى لكونه حاصل في الذهن فخر عدم كونه آلة لملاحظة الغير ضرورة لتعرف
 حاله قوله وكون المراد اه لان كون الشئ في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه الى الغير ولما وصف المعنى اى المفهوم
 الحاصل في الذهن به يكون المراد منه استقلاله في المفهومية قوله فخرج مصدر رمي لكون خبره الجار والمجرور قوله لكون مستدرا
 لدفع توهم ناش من كونها الى امر واحد وهو انه كون يروج الوجه الاول وقال في الثاني ويكن قوله تستعمل على ثلثة معان يدل
 عليها مفضلة كون المادة موضوعا بالوضع الشخصي للحدث كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهسته اى الحركات مع الترتيب
 والحركات الزائدة الخان موضوعا بالوضع النوعي النسبة ذلك للحدث وزمانه فهو كراى الحجة اى الادان اجزائه لا لم يكن مرتبة
 في السمع لم يكن مركبا فلا يرد ان ضرب قيل ذكرنا عليه في فهم من الحدث فيتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة ولما الزمان فلم
 فيه قيل ذكر الفاعل لانه زمان النسبة فكيف يفهم تفهما دينا ذكرنا فهران باقيل ان جهنا معنى راجعا غفل عنه الجمهور وهو

وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة بالزمان توهم قوله الحدث وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالحرب او لم يصدر
 كالحول كذا في الرضى والمراد بالمعنى المتجدد وولذا يقال المصدر ما يكون في آخر معناه الفارسية الدال والنون وان ر
 والنون واما قبحها ان لا سود منها المصنف بالسواد بمعنى سياهى لا بمعنى سياه بودن فاجواب انه لما كان الصفة
 المشبهة بموضوعه بمعنى الثبوت انسج عنها معنى التجدد فلا يرد من الفعل بالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدرى
 والحاصل بالمصدر واما قيل ان المراد بالمعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد والوان فتوهم ان النسبة ليست
 باخر ذرة في مفهوم المصدر نفس عليه في الرضى كيف لو كان كذلك لوجب ذكر الفاعل معه قوله النسبة الى فاعل ما فاعل
 معين كان وانما اعتبر بتعيين الفاعل لانه لو كان المتعبر في مفهوم الفعل نسبة الى فاعل مطلقا لزم ان يكون استعمال
 حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى معين بنوع معين ولا حصل الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل
 ولا متع حله على شئ قوله هو الا ملاحظة طرفها اى التعرف بها حالها مرتبها احدهما بالآخر كونهما نسبة حكمت بخلاف نسبة
 الملحوظ بالذات من حيث هى فانها لا تكون نسبة حكمية تفصح ان يقع محكوما عليها رباها استقلال بالمفهومية والكائنات خيرية
 فمناط الاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملا خطه القصديه وعدمها دلالة على كون المفهوم خريفا او كليا فاصفا
 والخيرية في مفهوم الحرف مجرد بيان للواقع فان الجزئية لازمة للملا خطه البتعية قوله فلا تنقل بالمفهومية اذ لا يفهم تلك
 النسبة بالمفهوم الذات المنسوب اليه الحدث قوله تعين ان يكون المراد به الحدث اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى للزمن
 اشئ بنفسه المراد بضمير لفظ المعنى بعد تقييد الوصفين فلا ينافى قوله فالمراد بالمعنى اه لان المراد به لفظ المعنى بدون
 الوصفين قوله ليس معناه المطابق لعدم استقلال بالمفهومية لكون جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله
 لمعنى ارادته والكائن المبدا والمعنى المطابق قوله بل هو اعلم اذ لا قرينة على المحض ويكون لفظ المعنى في تعاريف السلام
 الثلاثة على منن واحد قوله لا يتحقق اى في الفعل قوله ليس مستقل بالمفهومية لا عرفت ان المعاني الجزئية لا تعرف
 احوال الطرفين من حيث ارتباط احدهما بالآخر والجزئية لازمة لها من جهة الحثية فاقيل ان الابداء المتشرك بين الابداء
 الجزئية ملحوظ قصد توهم قوله فهو صفة الفاعل الجرد الترخي في الذكر فان بيان نواته الغير دما من ذكرها قوله ولقبولنا
 عطف على محذوف اى فقبولنا مقترن فخرج الاسماء التي لا اقتران فيها اصلا وقبولنا وضعنا وقبولنا في الفهم خرج فيه
 الاقتران وضعنا في التحقيق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدث اى يكون قيام به وحصوله كقيد

باحد الازمنة الثلاثة ولذا كان حقيقة الحال والاستقبال ولم يكن مطلقا لعدم الاقتران في الفهم واعلم ان الشر لم يذ كر
 فائدة في الفهم ههنا ولا في تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفاها ولذلك توهم الحاجة الى قوله في الفهم
 بعد التقييد بقوله وضعا قوله منقولة عن المصادر او غيرا كلمة او لوجود التفضيل كافي في العالم بالجوهر او عرض اي متفردة مفعلة بهذا
 التفضيل فلا حاجة الى حمل المصباح على كل واحد او حمل او بمعنى الواو ثم النقل الى الاستعمال في المعنى الثاني لعلاقته مع حجر المعنى
 الاول لما كان بمنزلة الوضع وليس بوضع تحقيقي فية اشرح الوضع بالاول في تعريف الاسم ولم يقيد ههنا رعاية
 للاعتبارين وانه استجالات بخويزية يشكرنا ههنا وضوعان بكون واحد من المنين باوضع التحقيق فها اعتبار وضع نقل في اعتبار
 بوضع نقل به باعتبار آخر اسم فني المنقول بغير الوضع التحقيق وفي المشترك بغير الوصفان قوله ودخل فيه اعطف على
 قوله خرج وانما افاد التقييد في اثبات الدخول لانه في الحقيقة تعميم لقوله مقترن وضعا او كان مقترنا استعمالا واولا
 قوله الافعال المنسلخة اي في الاستعمال بحيث يجر المعنى الاول فهي ايضا من المنقول قبل وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث
 يدخل به لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلخات عن الحدث انتهى قال المصنف في الاعالي لا يصح التعلق بالافعال
 الناقصة لانها لم يقصد بها في التحقيق نسبة حدث تحقق الى فاعلها ومعنى قولنا حدث تحقق انه لم يرد ان زيد ثابت وانما
 اريد ان القيام المنسوب الى زيد وهو خبره ثبت ذلك حاصل ولو لم يذكر كان وانما قصد بالاثبات بها على البتة او الخبر بغير
 الخبر معنى بالنسبة الى المبتدأ انجزاعه على ما كان في الابداء ولذلك توهم تيسر النجوين انه دلالة لها على الحدث اصلا
 وانما وضعت للدلالة على مجوز الزمان فذلك لم تأت عائدة في شئ غير الاسم والخبر انتهى كلامه وعلم من كلامه ان استعمال
 الافعال الناقصة غير مرضي عنده وفي الرضى ما قال بعضهم سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ
 الى آخره قوله لوجود الواحد في الاثنين فالمراد باحد الازمنة الثلاثة احدها مطلقا لا احدها فقط قوله ولانه مقترن اي لو
 اريد الاحد فقط لصدق على المصراع ايضا لانه يجب كل وضع مقترن باحد فقط قوله وان عرض او متعلق بالنتيجة
 المستفادة من الدليل اي فيصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فقط فيكون نقيض الشرط اولي بالجزا ولا يتكلف
 اذ على تقدير عدم الاشتراك يكون اقترانه اولي واظهر قوله وانما استعمل اي بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للثلاثة فلا يصح
 المحرر وكلمة او ليس الخلو لا بد منها من التحقيق ثم انه يضاف اليه في الماضي التقريب مع المتفرق او بدونه في المصادر
 التفضيل وقد يكون لوجود التحقيق كافي قوله تعالى قد نرى قلب وجهك وانما لم يذكر التوقع لعدم لزومه اياها في الاستعمال

في الاستعمال قوله قريب الماضي اي الحدث الجزئي الذي مضى بنا على ان حرفيه خبرية وحمل على الفعل الماضي بحيث الى حد
 المضاف او يتجزأ اجزاء المعنى على اللفظ وتخصيصه بالنقضي قوله وشئ من ذلك اه اي المذكور لا يتحقق الا في الفعل
 الاصطلاحي ولذا لم يورد الضمير اي لا فهم شئ من ذلك بدون ذكر الفعل كما في قولهم ما دل معنى في غيره وذلك
 لاستلزام فهم شئ من ذلك بدون ذكر معلقه وهو الحدث الجزئي وذلك لول الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل معين مفردة
 في مفهومه دون ما عداه قوله ودخل السين اللام للمصدر اي سبل الاستقبال دون سائر السينات قوله لنقضي الفعل الى الحدث
 الجزئي لانه وكذا في سياقي قوله الماضي الفعل اي الاصطلاحي كما مر قال الحق تبارك وتعالى اي ساكنة لانها الدالة
 على تأنيث الفاعل فالوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة قوله الصفات اي وان كان لها فاعل استغنت عن التاء
 الساكنة بسبب الحق التاء المحركة الدالة على تأنيث الفاعلها وفاق عليها المكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها قوله حال تاء التانيث
 وفيه شارة الى انها في الاصل متحركة اسكنت لفرق بين تاء التانيث الفعل والاسم كما في الرضى وفي بعض النسخ الساكنة
 باللام قوله لاحصاها بالاسم فحذف الاسم وفعل الفعل قوله اراداه وذلك لانه اشار لفظ التاء الى الفاعل المخصوصة المعبرة
 في فلت ومن الخطاب التكلم والافراد والتذكير والتانيث دون الحركة والافني الاضافة الى فلت وانشا لفظ نحو الى الفاعل
 مضمومة كونه تاء افعلة خفية يشار اليه في جميع صفاته وهي فون المح الموث الغائبة ووزن المتكلم مع الغير فاندفع ما قبل ان الاول
 ترك فيه المحركة كاي دل الدليل عليه اعتبار المشاركة في بعض صفات تاء فلت دون البعض لاقرية علي في عبارة المعمر قوله
 اخف واخضر لا اعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا اجمله قسما من المبنى وقالوا ان المستتر في ضرب وضربت ينبغي ان
 يكون اقل من الالف فحذفه او ثلثة لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المتثني قوله فانه المتبادر بنا واعلى ان المطلق
 ينصرف الى الكامل قوله قبيلة ذاتية مفعول مطلق من قوله قبل ففعل شارة الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل في قوله
 تعالى ومن بعد الامم من قبل ومن بعد ان يحاه متفقا وما فراد اذا المفعول المطلق لا يحكي من النظر فاندفع الاستكمال
 انما شئ من وصف الزمان بالقدم بقوله ذاتية اي ما لا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح الحكميين ثم ان تقدم
 وبعض اجزاء الزمان بين ان تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح الحكماء
 وهو ان يكون المتأخر محال الى المتقدم ولا يكون علة تامة لو فاعلية له قوله بالوصول اي بما هو صيغة الموصول فلاننا
 ما سبق من تفسيره بالكرة وانشا الى جواز جعله موصولة والمقصود من هذا الكلام ومن قوله وبالذات ههنا ما هو محجب

بيان فرائد القيود وما سبق كان تفسيرها فلا تكرر قوله بل ضربتني اي يضربني لم يضربني بل على الزمان الماض
وليس ماض وكذا اضربتني ان ضربت فانه لا يدل على الزمان الماضي مع كونه ماضيا قوله ضربتني لم يجبه
خبر بعد خبر رعاية الجانب للمعنى لان الخليل خبر اعم المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصورا كما تقرر في موضع
ومن جوز كونه خبرا بعد خبر نظر الى جانب اللفظ قوله او تقدير اذ فانه يمكن تقدير الفتحة في آخر رمي ولم نعلم للفتحة رجلا
ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة قبل النون والواو فلا كما ما مبين على السكون والضم قوله واما البناء على الحركة
اما البناء فلم يعم اعتمار المعنى عليه قوله فلتشابهه المضارع اه اي لكونه مشابهة لثابت استحق البناء على الحركة بخلاف
المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب وقد يقيم انه ينبغي على الحركة وقوع موقع الاسم نحو زيد ضربت لما كان
هذه المثلثية ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كون بناء الماضي مقدما على بناء المضارع
لا يقتضي ان يكون حال آخره من الاعراب والبناء مقدما على حال آخره فلا يرد انه لا معنى لبنائه مثله المضارع
والحال انه مقدم عليه قوله في وقوعه اي بوقوعه لان وقوع الماضي موقع الاسم ليس وجه المثلثية قوله وشروطا جزاء
عطف على قوله وقوعه بتقدير وقوعه فلو لم تكن اخف الحركات وقيل الماضي لفظا فلا يتجه فلو لم يثابت ساكن مملو بسط بالاصالة
ومعنى دلالة على المصدر والزمان وطلبه المرفوع وان المضروب كثير قال مع غير الضمير سواء لم يكن مضمير اصل نحو
ضرب زيد او يكون مضمير مضروب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربا قوله لكرامته اجماع اه ولذا قالوا اصل تجاير اصل على
وهو بدعلا بط وهذا بدعلا لثبوت اتصال الفاعل اي الضمير فلهذا كونه متصلا لفظا ومعنى بخلاف نحو حركة وبركة فان
اتصال التاء فيه نظفي نقط على ان اجمال الحركات بما ذكر ليس في البناء لان وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضربن قوله
اقرار من مثل اي عن خروجه من الحكم المذكور قوله فانه انهم مبني على الفتح ولا معنى للفتحة التقديرية فيه لانه انما يعاين
اليه لتعذر لفظا ولا تقديره لان اتصال الضمير فيه بعد صيغة الماضي بخلاف غلامي فان الاضافة فيه مقدرة على تركيب
بالفعل فافهم ولا تحفظ قوله اي حال كونه اه عيسى ان ابائيت صلة لاشبهه اذ ليس الحرف مشبها به ولا بالاسمية
بل حرف متصرف موقع الحال وانما لم يحل لاسمية لاصالة الملاب بالافتاق ولان سمية الحرف المشابهة بسبب
زيادتها في اول الماضي مع تفسير بعض الحركات بسبب محصل شبهة المضارع الاسم وهي وقوعه مشتركا فيكون سمية
الحرف بالواسطة ولان سبب المشابهة مبين بوقوعه فخرج الى كل في اعتبار سمية الحرف قوله اي عيسى

صنعة جمع الموش من الاتيان اى جئن بيان لوجه الملازمة قولنى اذ انك الغنى اوله الا انه انما لفظ الجمع للاستارة الى
اشتماع اجتماعها وانظر في قبيل غريبة الخ في الكلام كانه قيل باحد حروف هي او اكد قوله بمشابهة كناية استارة الى
اصنافه حروف نابت وان الفرق بين المضاف والمضاف اليه بالافزاد والاجتماع قوله وهذه المشابهة اى المشابهة بمطلق
الاسم المتبصرة في صنعة المضارع واما مشابهته في اسم الفاعل فانما هو في تحصيل صفة الاعراب وذلك لان صنعة
اسم الفاعل مشتقة من المضارع متافرة عنه فلا يمكن اعتبارها في صنعة والمقصود من زيادة هذه العبارة الاستارة
الى ان قول المص لوقوعه خارج عن التعريف بيارد لوجه المشابهة لكونه تاما به وانه قوله انما يكون اه او روكلة المحرر ^{على}
من زاو ولد قول لام الابتداء عليها لعدم اختصاصه بالمضارع لدفعه على الماضي مع قد ايض والمقصود بيان المشابهة
المتبصرة في مفهوم المضارع اتي بها امتياز عن سائر مقام الفعل قال لوقوعه مشتركا بيان السبب الذي هو منشأ
المشابهة لا لوجه المشابهة وذلك الم قيل في وقوعه والمراد بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي اذ الظاهر لكونه
مشتركا وعدم كون زمان الحال والاستقبال تمام معناه قوله على الصحيح وقال بعضهم حقيقة في الحال مجازي في المستقبل
وبعضهم بالعكس قوله باجر اه اى ليس من نوعا متبصرة اخبره بالسبب قوله اى تلك المشابهة بيان المعنى المن بعد ملاحظة العطف
فقوله تلك المشابهة هي هنا اعادة وقوله هذه المشابهة الا انه غير نه الى تلك الصيرورة المشابهة بعيدا بصنعة
تلك البعيدة فحال هذه الواو كحال الواو السابقة في صحة كونها للعطف على قوله المضارع ما شبهه وكونها لا اعتراض قوله
وتخصيصه اعادة اللام تضييضا للعطف واستارة الى كون كل من الامر من منشأ وجه المشابهة قوله بوسطه القرأين
اشارة بصنعة الجمع الى انه يجوز ان يكون مخصص معنى واحد قرائن كثيرة او الى كثرة المورد وقوله لانه لم يسم اهل المشابهة ^{كثرة}
ما خرد في مفهوم الاسم اصطلاحا فلا بد من ذكره في التعريف ليكون هذا اسما قوله اذ معنى اه تصحيح للتسمية لاجل المشابهة
المذكورة قال فانهزة تفصيل وبيان لسانى جردت المضارعة قال منفرد الم يريد به ليس مع غيره على ما توجهه المقابلة وقوله
مع غيره لعدم مساعده اللفظ اذ الواجب منفردا ولا المعنى اذ لا دلالة للهزة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على
نفي ليس لانه على عدمه وانما هو بنا على عدم الاصل بل راو به معنى الواحد ارجاء لوصف اللفظ على توسعا فيكون المراد
بالحكم الخمس اى من يحكى عن نفسه والافعال لا بد من ارجاع ضمير له الى الحكم المفرد اى الواحد ليصح التقييد ^{التي}
اذ كان مع غيره اذ ليس النون الخمس الحكم اذ كان مع غيره فتدبر فانه خفى على الناظرين في نه الكتاب قوله نذكر ان كان

او مونا فالر او بالمقد وما انقص بالا فزاد وليس من باب التعليل فلم يرد به كلاهما قال مع غيره موشين كانا وندكرين او
 تخلفين قوله وكما انها اشارة الى وجه الاختصاص قوله واحد اكان اه فمضى الخطاب من تكلم مع قوله غايات او رويته
 اجمع الموت الى معنى الموت والموتين واورضيه التثنية اعني ذوى نظر الى لفظي الموت والموتين وكسر الواو غير صحيح
 قال للغائب اى من يحكى عنه فمشتغل في الترتيب بلا شبهة قوله اى غير القميين فيكون الواحد المذكور لثناه ومجموعه وجب الموت قوله
 حال خبر به خبر لقوله قوله قال مضبوطة لانه لا نسخ اول الاضطرار يعنى ان يخالفه المضارع لكان التباين بينها قوله اى ضمها فيه
 فتوصيف المضارع بالاربعى على التوسيع باعتبار ان ما ضربه لك قل ومفترقه فيما سواه للتخفيف الذى استند عاه كثره الا
 كافي الشكافى او كثره الحروف وهو فيما عداه واما اهرق جريق ودر سطح يسع فرباعى زيد فيه الهاء وسين على خلاف القياس
 قوله لعدم علة الاعراب فيه هى توارد المعنى المختلف كافي الاسم از المشابهة التامة به ولم يذكر دليلا الحكم الشبقي المتحد من المصدر
 لانه سبقتنى قوله وترفع الى آخره مفعلا قوله ولما كان هذا الكلام اه دفع لا تشكيل تكلن الطرف بالفعل المنفى فانه يفيد ان
 عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم انتقال الزنوين وليس لك اذ لا يرب غير مطلقا سواربج الضمير المحذور الى المضارع
 او الى الغير ولا يفيد ما هو المقصود باياديه وان المضارع لا يرب اذ اقبل به الزمان وحاصل الدفع ان هذا الكلام له لانه
 على فنى الاعراب عن غير المضارع ليس مناه الصريح مقصود بالذات لان كلامنا في احوال المضارع بل هو كناية عن اثبات الاعراب
 للمضارع على وجه الصريحين انما اى بحيث يكون خبر الشبقي مقصودا واصادة والجزء السبلي مقصودا اتباعا ليكون من احوال المضارع
 والطرف قد يجوز الشبقي انصاع بالاصادة فانه في اشكال الشبقي وكذا ما توهم من ان انما بمعنى واذا لا فاشكال بجاده لان كونه بمعنى
 لا والا لا يقتضى ان لا يكون بينهما فرق بهذا القدر وما ذكرنا فظهر ان ما ذكره الشراذلى من جعل الطرف متعلقا برب المضارع المفهوم
 من الحكم السبلي قوله يكون مبنيا وقيل انه عرب تقدير الشغل محل الاعراب كافي غلامى ولا يخفى عليك الفرق بينه وبين غلامى فانها
 نشدة الاتصال صار كالجزء منه فلم يربها بمحل الاعراب اصلا بخلاف غلامى قوله نشدة الاتصال اما لفظا فظهر واما معنى
 فلكون الموكر عين الحركة بخلاف الاتصال مع التزوين لسقوطه في الوقت والاضافة مع اللام فلم يصير مقيد وسطا فاجرى الاعراب
 عليه قوله وسطا الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اللفظي وهو ظواهر لا التقديرى لان معناه على ما عرفت عوان تقدير الاعراب على
 الحرف الاخير ولا يظهر للقدرا والاستعقال قوله ودخوله على كلمة اخرى سميت مناسبتها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق
 بسببه بخلاف قائمه بجرى فالتا واوليا والى الخاتمة كلمة اخرى لانه بعد قول تميز البناء السابق وصار المركب بنا وادخلنا

واستحق المركب للارباب هذه الاجرى على تناو الياء وما ذكرنا فظهر ان هذا الامل لا يجري في نون الجمع قوله لان احوالهم
 نظر الى ان الذي قد خرج من نون كل منها على راسه قوله فيضي ان يكون اه وان لم يلزم في المضارع توالي الحركات الاربعة
 قوله لسايتها نون جمع الموصلة وبذلك المشابهة مشهورة المضارع بالاسم نرجع الى ما مر الاصل في الفعل اعني البناء
 قوله فلا يقل اي ما قبلها اصل الاعراب وبهذا تبين الفرق بينه وبين المتصل بالالف فانه يقل الاعراب من حيث كونه آخر الكلمة وان
 تقدربا اعتبار خصوصية الالف والحاصل ان التقدير لا بد فيه من اعتبار الاعراب في آخر الكلمة فانه ومن المحل فلا بد فيه من
 القول في المحل كما يكون التقدير مجرد فرض قال فالصحيح لتفصيل لانواع اعراب المضارع ومما ادها اي فاعراب الصحيح من المضارع
 مطلقا قوله حرفه الاخير سواء كان اصليا او زائدا فاعلم ان الفعل لا يخالجوه انشيسل لا ضمير فيه خويف رب زيد وما فيه ضمير مستتر
 نحو زيد يفرب وما فيه ضمير بارز منصوب نحو يفربك وما فيه ضمير غير متصل به بل بالفعل نحو يفربك الالهو فظهر ان المراد بالجر
 الخالي لا ما يتصل به والافرنج الصورتان الاوليان قوله متصل به اي بذلك الصحيح قد رده بقرينة قوله والمتصل به ذلك قال
 لتثنية والجمع اه بيان لمحال الضمير البارز المرفوع وليس به اعتراضا فذلك ترك شرس الجمع على ظاهره المتبادر ولم يحل على
 الجمع المذكور قال لفظا حقيقة او حكما فان الضمة والفتحة في حادثة الرفع في حكم المنعطف ولذا يكون الرفع بالاستتمام والروم
 والنقل وليس ان قد يرتين على ما فهم ولا عرفت عن معنى التقدير في قل وان يكون لم يقل لفظا لانه عديم والمراد ان لا ينفك الاستثناء
 في حكم الثابت كما في رما عيسى السكون في لم يكن الذين تقديرها على ما فهم قوله المضارع اشار به الى ان قوله والمتصل محطوف
 على قوله فالصحيح لا على قوله الجود لان هذا الحكم شامل للصحيح والمتصل قوله وذلك اه اي اعراب ما يقل به الضمير البارز المرفوع
 في نفس مواضع والنحان الاتصال في سبع مواضع فان الموصولين اعني يفربون يفربون مبنيان خارجان بقوله ونون الجمع
 قال بالنون اه انما اعراب بالنون لان المشابهة التي هي على الاعراب باقية واستبح بالحركة بصيرة اخرها بيشدة الاتصال
 بالضمير لتعاضدها من كونه فاعلا ومفعلا على حوت وانكسب ما حرف علة ساكن وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت
 ولانه بعد حوت المضارع صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقل الاعراب بخلاف فلامه فانه ليس لازم انكسرة فيمكن تقدير الاعراب
 فيه ولا يمكن اعراب بزيادة حرف لانه لا يلزم اجتماع الحرفين فلا يلزم زيد النون بل لا لرفع المشابهة لتوالي الفتحة وكسرة بعد الالف
 ونفس بعد الواو والياء محلا على تشبه الاسم ومجده قوله حالي الجموع والضمب ابني حالة لا يلزم نظم لانه اسقاط الاعراب وما في
 حالة الضمب فلا متعلق اجتماع مع الرفع فلا بد من زوال الالف في الواو الى بدل وهو الفتحة وهذا زال بلا بدل فصار الضمب

أما الجزم وسجدت هذه النون مع نون التأكيد اما لا يكون في المبني علامة الرفع واما لا اجتماع النونات قوله الآخر
احضار لا مطلق اخولا انه مقدر قوله مناسب لها في كونها حاصل من استبعاد الحركة وقابل للتفسير والذوال قوله لان
الالف لا يقبل الحركة لكونه ساكن ابدأ فقدر الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه آخر الكلمة فيمكن تقدير الاعراب فيه
مخلوفاً من فتح الموحش فانه لزوم السكن لا يقبلها أصلاً لا بخوصه ولا بجزوه والتأصل ان التقدير في زرع اللغضي فلا بد
من المكان في ذلك المثل لا بخوصه وجزوه قوله كما هو المبدأ ومن عمارته قال ويرفع أي يحصل فيه الرفع وقت التجرّد وقا في شعر
لعدم مدخلية شئني آخر وان لم يكن ان يقال غير مدخلية شئني آخر لا يوجد في وقت التجرّد وقوله وسوا كان العامل اه سواء
يطلب اثنين فالواجب وكان العامل الا انه اعاده لبعده الاول كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا وسجّون ان يحكموا
بالمفعول فلا تحسبنهم بخلافه من الغداب قوله وقوله وهو حين التجرّد من الجازم وان نصب اذ لا بد خلان على الاسم
قوله كما في زيد يفرّب اه اى يقع موحش الاسم المرفوع والمجور والمضروب قوله لانه اذا يكون كالاسم مع كونه باطلاً
بالاضى قوله اسبق اعراب الاسم لكونه اعراب اسبق المولات وافواه لكونه اعراب المدة قوله نحو الذي يفرّب اه فانه
لا يقع اسم الفاعل موقه لجوب الصلة جلة ولا بد خل السين وسوف على الاسم وجز كما يجب ان يكون خلا في يقوم الزيد
عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد قوله وكيفيتا اى في ارتفاعه قوله وكان الاعراب يعنى وان كان اعراب ما بعده على تقديره
اى الواقع اسما غير اعراب مع تقديره فعلا اذ مع تقدير الاسم متبداً مع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع
مع تقديره الاول غير اعراب مع التقدير ان في لان ذلك المتأخر متحقق في سائر المواد اذ العامل على تقدير الاسم لفظي وعلى
تقدير الفعل منزهى فلا معنى لان الوصله قوله والسين اه وضع لانيه فحيث لم يقع المضارع موحش الاسم بل مع التفسير قوله
ابدل الالف نونا كما ان التنوين والنون الخفيفة اذ انفتح ما قبلها قلبان العاني الرضى لا دليل على قول الفراء قوله اصله
بما قال الشاعر يرضى المرء ما لا ان يلاتيه ويرضى دون قربة المخطوب اه اى ان يلاتى قوله انه حرف براسته وهو
الحق لان الاصل عدم التعريف في الحروف قوله مخففت بنقل حركة الهجزة وحذفها لتساكنين وتغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل
بعدهما وجاز ان يلية الحال كما في قوله تعالى فقلتها واذن من الصالحين قوله اذ الطريقة في الرضى وانما صلتى على ذلك فهم رضى اذ
فيها في جميع الاستعمالات كما في اذ قوله نون عرضا من الصفات اية في الرضى وذلك انهم ارادوا بالاشارة الى زمان فعل مذكر
مفصّلة الى لفظ اذ الذي هو مبني مطلق الوقت مخففة لفظه وجروده عن معنى الاضى وحمله على اللزومة الفلانة وهذا من

منه المحلة المضاف اليه هو اليها لانه الفعل السابق عليها لا يقبل كتحقق انما ازورك فتقول اذن كركم اي اذا انزرت
الركم اي دقت زيارتك الركم عوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة قوله نحو سرت حتى افعلها
مثل الحروف الثلاثة ان امثلتها مذكورة في المتن لان المقص منها تمثيل تقديران وفي المتن تمثيل الضب لانه مثل لان
وكي واذن وكان في قول الشاعر فيما سيجي ان التي يغضب بها المضارع اشارة الى ذلك قوله هي اللام الجارة عنه
المعبرين فانهم قالوا انه حرف جر مدحلق بخبر كان المحذوف والاصل ما كان قاصدا للفعل واما عند الكوفيين فحرف زائد تأكيد
اللفظ كما بآء وفي ما زيد بعدهم نصب لم يتعلق بشئ كذا في معنى اليب فان قلت اذا كان للتقديرية فكيف يصح قوله الزائدة قلت كثيرا
ما يطلق القول بزيادتها لا على وجه استقامتها كذا في التحفة قوله في خبر كان المنفي اما لفظا واما معنى كما في قوله تعالى لم يكن الله ليغيرهم
قوله لان هذه الثلاثة هي الكلام وما سيجي قوله فان لا واد الفاعل لتقديران بعدها فتقره هذا لا ما ذكره المصنف
من التفصيل فانه تفصيل بشرط التقدير ولذا لم يترخص لتعليل تقديران بعد اوله مفهوم من شرط التقدير صريحا قوله
وقد امتنع عطف الخبر على الاثافي المنفي عطف الخبر على الاثافي وبالعكس منه البليغون ولين مالک في شرحه باللفظ
في كتاب التسهيل وابن حنبل في شرحه الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازته الصغار وجعده قوله فان التي يغضب اه
عن ان الخفة والتفسيرية وليس تقدير الضمة ههنا للتلحق كما في اذن ومنه تعالى يقع بعد العلم واما بعده كالوجدان والروية
واليقين قوله اذ لم يكن محسبي الفطن حمل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظ كما هو المتبادر فاحتج الى التفسير اذ العلم
قد يكون محسبي الفطن في الرضى يجوز لبعضهم ان ياول العلم بالفطن مجازا فحق ان يخرج زيدا بالضب اي ظننت وفي تفسيره
قد يستعمل العلم ويراد بها الفطن القوي فيجوز ان يعمل في ان ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتموهن مومنات لان القطع
باجابتهن غير متوصل اليه قوله اي الخفة اي اضعف ليجرد التاكيد والبعيد من الخبر والغت سواء قلنا انه مبتدأ او فاعل وليس
للمصدر المستند على المصدر لعدم صحته ولا المحرر المستند لانه صير قوله وليست هذه تأكيد لكراره والاصل عدمه قوله على غلبة الوقوع
ان اريد بالتعقيل جعل الشئ محققا ثابتا فالمراد ببلية الوقوع كثرته فان المظنون اكثر الوقوع فان اريد به العلم والقطع فالمراد
ببلية الوقوع وان اريد به العلم والقطع فالمراد ببلية الوقوع كون جانب الوقوع غالبا اي راجحا على عدمه والاضافة في مفرقة
ان المصدرية وغيره اعلى ما في الرضى ان التي ليست بعد العلم ولا ما يودي معنى القول وانما بعد الفطن فهي مصدرية لا غير والتي بعد الفطن
التيان بعدا غير لان حروف التوبيخ هي السين وسوت وقد لم ولا ولن وما الخفة لا غير وكذا الكنان بعدا ولا وانك على غير الفعل

عن غرض ان لا مال له وان كانت بعد الاذعان على الفعل حصلت المحققه والمصدرية والتي بعد العلم وما يردى منها وان لم يكن
 فيه منع فقول فان وليها فعل غير مقترن بمفسرة او محققه وان وليها فعل مقترن من غير حزن عوض اصل ان يكون مفسرة وان يكون
 مصدرية لا محققه لعدم الوضوح وان وليها فعل مقترن بمصدرية او مفسرة ومصدرية ومحققه وان وليها فعل مقترن بمصدرية
 من حزن الوضوح محققه او مفسرة وكذا ان لم يلها الفعل بل وليها حجة اسمية اذ عرفت هذا فلا بد من بيان المعصوم
 اعتبارا بقوله ويصح فتر قوله فيجوز انه ذكر النتيجة بعد اقامته الدليل وذكر المدعى اشارة الى الصلابة اليها وترتيبها عليه الى ان قوله
 فيها الرجوع الى الميراثية في حق قبلها لعل في ما يجوز فيها ان يكون لا محذور فيها كذا في المعنى ولا يفسد من تقييد المعنى بغيره
 للمختص في كفايته لا تباينه خلافا له في ضرورة وكلاهما دعوى بلا دليل ولو كان للتأكيد لم يقيدها باليوم في قوله تعالى فليكن
 اليوم اسبعا والحقان ذكر الا بدني قوله وان يتوجه ايد اكراد الاصل مدعى قوله اى لم يكن او اى ليس المراد من عدم الامتداد
 ان لا يكون له ارتباطا بغيرها فان اذن الواقعة الغاء بعد الحاد يجوز فيها الرجوع نحو قوله تعالى واذا اليتيمون فلما كان
 قليلا فزى بالرفق والغيب فزى حيث انه وقع في صدر حجة مستقلة بتفسيرها من حيث كون ما بعد من تمام ما قبلها بسبب
 ربط حزن العطف يكون ما بعد امر فزى من وجوب الانتهاب بشروطه لا يكمل الكلام في شرطه ولا الانتحاب والعطف لا يخلو
 الرضى انما لا يفسد الامتداد كونه متممة لا بغيرها بل بشرط الوجوب بقرينة القاطبة قوله واذا وقت بعد الراد والغاء فزى بان بل المراد ان
 ما بعد ما معموله لا بغيرها حقيقة او حكما بان يحصل له بالنظر الى ما قبلها ارباب وان لم يكن عاملا فيه وذلك في مثل مواضع بالاستقرار
 ان يكون ما بعد ما قبلها خبرا او نائبا عن اذن احسن ايك وان يكون جزاء او بشرط الذى فيها نحو ان يبنى اذن الكرك وان يكون
 جزاء القسم الذى فيها نحو اذن الكرك فانه في العبرة الاخرة وان لم يكن ما قبلها عاملا في حكم العامل اذ يحصل له
 بالنظر الى ارباب الرضى قوله فانما اذا اقتضى حاصله ان اذن لكونه حرا فاصنع العمل لا يعمل فيما هو متقدم عليه حكما وترك
 الدليل المشهور الذى ذكره من شرط الامتداد كونه معموله وروايتهم في رد العالمين عن اذن وما قبلها ان قوله تعالى
 جائز اذا كان على احد ما لفظيا وعلى الاخر حليا نحو ان زيد قائم وعمرو قوله الله كرهها اى مستقلا كما هو المبدأ وفيه اشارة
 الى اشارة الامتداد الى انهما لا تعلق بالفعل الا اذا كان القسم او بلا اشارة نص عليه في المعنى قوله كرهها اى في الاصل
 باعتبار حروفها واما الكلام متقدم صدر عنه ذلك المتكلم نحو ان يبنى اذن الكرك او من تكلم آخر كما في مثل المتن وجزاء بشرط
 انه كره او مقدر قوله واما لا يكون اى كلاما لا يكون الا في زمان الاستقبال بخلاف كل واحد منها فان الحجاب انما يقتضى ان يكون

ان يكون متأخر من كلام سابق فيجوز ان يكون في الحال واشترط ان يجوز ان يكون ما يمين نحو ان جئني لا كرتك
 ولا يجوز ان يكون انجزا وحالا وقد نص في الرضى ان الشرط انجزا او اما في المستقبل او في الماضي ولا دخل للجزاء في الحال قوله
 وجب الرفع ولو في بعض الصور فان المقصود بيان قاعدة الاشتراط لا استيفاء اعراب صور الفقدان فلا يراد ان في صورة
 تقدم الشرط يجب الجزم فالواجب ان يقول وجب الرفع او انجزم قوله واذ لم يتقده اه الاولي ان يحيل كل منها خبر المتبدا
 لما يكون ذكر الشرطين كالتقدير لا ولا يحتمل مع الى اعتبار ان الشرطين المذكورين لما كانا مفردين نزلا منزلة المعلوم وذكر
 في الصلة التي رتبتها ان يكون مقصده معلومة للمخاطب والا فاما ان يكون ما سبق نفي الانعقاب لا المقيد بالشرطين قوله
 اي اذن قوله كما اشترنا اليه اي الى كونه ظرفا للانعقاب بحيث قدر الموصولة التي صلتهما ينصب قال فالوجهان في المنة
 والتحقيق انه اذا قيل ان تتر في ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جرمت وبطل عمل اذن ولو توهمها
 حشو او على الجنتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف قوله جاز ان لم تقيد ففيها الوجهان على قياس سبق اذ ليس
 في اذن وجهان بل فيما بعدها الا ان يفسر الوجهان بالاعمال والافتاء لم يقدر الفعل لما يكون كشرع الحذف قبل الوصول الى الاء
 قوله بنا واعلى صنف الاعتماد وان جرمت العطف لمكنه اصلا في المفردات فيقتضي ان يكون المعطوف كال معمول لما قبله كنهه بر قوله على
 التحيلة المستقلة صنف الاعتماد وكما لم يتقيد بجزء النصب قوله باعتبار الاعتماد بالعطف نظر الى ما هو الاصل فيه وان لم يوجه
 بهما ولو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان اوجوب الانعقاب كما فعل الشيخ لم يمتحج الى هذه الكلفات كما لا يخفى
 قوله ولكي التي تنصب بها المضارع اشترط ان في الجارة وهو ما اذا دخلت على الاسم نحو كما او على خبرك ان تكون مفعولها
 بمعنى اللام لمجردة التعليل وفي غيرهما اذا تقدمها اللام نحو لكيلا تأسوفني ناصبة لا غير واذ لم يتقدمها يحتمل ان تكون ناصبة
 بمعنى التعليل وان تكون جارة مضمرة بعد ما ان كذا في الرضى بمعنى قوله تنصب المضارع بها ونيرو على الانعقاب حيث ذهب الى انها
 حرف جر وان انصب المضارع بها في جميع الموارد وتقدر ان قوله اي سببية ما قبلها ما بعده بحيث ان يمكن ان يردى حصول
 ما قبلها الى حصول مضمون ما بعده كذا في العبا نعم ان مدلولها سببية وانما هي كذا في التعليل الذي اعني كذا في ما بعده باعثة
 غائية لما قبلها فلهذا خلفت عباراتهم فقال بعضهم انها سببية وقال بعضهم انها للتعليل قال مستقبلا بالنظر الى ما قبله بان يكون
 مترقب الحصول وقت حصول ما قبله قوله والحال بالشرط اه اي سواء كان وقت الاجبا راضيا او حاله مستقبلا او لم يكن على احد
 الوجهة الثالثة ذلك بان حصل مكنسيرا للذوق او الى الذوق ثم عرض مانع من حصوله فلم يكن الذوق حاصله راضيا ولا حاله مستقبلا

كذا في الرضى ولا شك ان استقبالا بالنظر الى ما قبلها من الظاهر من الاول فظهر ان معنى ان الوصلية كانت قبل
 والكان استقبالا بالنظر الى ما بعده هو كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم وان دفع
 ما قبل الواجب ان يفهموا ان كان بالنظر الى زمان التكلم واسقا قوله مستقبلا قوله اي حال كون او اشارة الى ان
 قوله بمعنى كى مستقروا مع الحال فائدة الاشارة الى انه لا يكون حتى يلزم معناها الحقيقي معنى انتهاء وانهاية بشرط
 كون ما بعده ما قبلها ضعيفا او قويا في قلن الفعل السابق قوله للسببية احتراز عن كى الذى يكون بمعنى ان المصدرية
 وهو ما اذا كان مدخول الام نحو قوله تعالى كلبلا تا سوا قوله لانتهاء وانهاية احتراز عن كى الذى بمعنى مع نحو قوله تعالى ولا
 ولا تاكلوا امرالهم الى امرالكلم قل الرضى ثم ما ذكره لايصح علامته يثبت بها نصب المفعول به حتى عن رفعه لان حتى الواو
 بعدها المضارع منوعا كان ومضوبا بالانحلال اما ان يكون بمعنى كى وفى كلا الوجهين لابد ان يكون ما بعده استقبالا
 بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لابد ان يكون بعد السبب النهائية بعد البداية فنقول ما ذكره على قصد المتكلم فان قصد
 الحكم بحصول المصدر الفعل الذى بعد حتى اما فى حال الاخبار او فى الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية
 وجب رفع المضارع وان قصد كونه متوقفا مستقبلا وقت المشروع فى مضمون الفعل المتقدم سوا حصل فى احد الانته
 الثلاثة او عرض فى مضمون وجب نصب انتهى ولكن حمل عبارة المتن على هذا بان يقال ان مراده اذا كان مستقبلا بالنظر
 الى ما قبله فى قصد المتكلم متوقفا بغيرية قوله فان اردت الحال حيث لم يفعل فالحال قوله ان يكون ماضيا
 بان خبر بعد الدخول او حالا بان خبر حال الدخول واستقبالا بان منع مانع من الدخول فى زمان التكلم وكان قاصدا للدخول
 بعده قوله اي بطريق التحقيق بمعنى ان قوله تحقيقا او حكائية تميز من الحال فانها تسمان منه على ما يشير به عبارة اشتر
 فى تحت اسم الفعل حيث قال والحال اعم من ان يكون حقيقة او حكائية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وجعله حالا
 كتحف وكذا مضوبا بنزع الخافض قوله كما تقول كنت سرت اس او فان مس فبذلك السير الواقع فيه منقطع
 بالدخول سبب لادامته على ما يقتضى ان يكون الدخول يقع متحققة اذ لو تحقق الدخول فى حال التكلم يكون للسير فى حال
 يقع مدخل فى تحقيقه فلم يكن سيرا لاس فبذلك سببا لتحقيقه قوله كما كنت او بيان لكون المراد من ادخل هنا
 الحال الماضية فان الكلام واقع فى الحال فكيف يصح ارادة الحال الماضية منه بوجوب ان يعبر ان هذا الكلام واقع منه
 والا ان يحكىه وهذا باننا على ان يعبر المتكلم من حيث انه متكلم موجود فى الزمان الماضى حكايته فى زمان التكلم وانما يصح

لم يصوره بان يقدر ذلك الزمان موجود الان لان ذلك التقدير فيها اذا كان المقصود استحضار صورة ما وقع
فيه كافي قوله تعالى فلم تعلمون بنيا اسد ليس مقصوده ان كفاية الحال بعبارة عن كفاية اللفظ الدال على الحال فانه
قد صرح بان المقصود من الحال في عبارة المصريح زمان الحال قوله نفي زمان كفاية اه نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراك
قوله فلا يمكن اه دليل لقوله فابقية ان بقاءه على الرفع الذي كان عليه لا يمنع نصبه فلا يمكن تقدير ان قوله لا نه اعلم
الاستقبال اى ليقصد منه الاستقبال وقد قصد من المضارع فيها الحال على سبيل الحكاية ولا شك ان مقصود الحال
وقصد الاستقبال متساويان فلا يرد ان يقدر ذلك ان ما بعده مستقبلا بالنظر الى قبلها والكان بالنظر الى زمان
التكلم ايضا وحالا لا يقصد منه الحال قوله لا جارة انها لا خصاصها بالاسم لا تدخل على الفعل الاستعيران وقد
استغنى ما لا يعلم الاستقبال وتقديره لم يثبت في كلامهم وكذا العاطفة تفرض النفي بها انها اخص استعمالا من الجارة روا
على من توهم انها عاطفة كافي العباب قوله كلام ستاف لا يتعلق بابقية من حيث الاعراب كما فعلن المنصوب لان جمعي
المنصوب بعدهما الفصل جرت بمتعلق بابقية قوله لان تقديره ان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزله حتى يقول
الرسول على قراءة الرفع وتقديره انك لا تدري انك لا تدري انك لا تدري انك لا تدري انك لا تدري انك لا تدري انك لا تدري
المبتدأ الرعاية ما هو الاصل في حتى وهو دخوله على الاسم قوله كما توهم بعضهم لان رعاية الاصل لقيضي ودخولها على الجور
لا على المرفوع قوله سببا لما بعده فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس وهل سرت حتى تدلها قوله ليعمل الاتصال المعنوي
معنى ان حتى تكونها في الاصل جرت لانها النهاية تقضي الاتصال اللفظي والمعنوي وقصيرتها حرف ابتداء والجملة
ستقله بعدها لم يربط الاتصال اللفظي والاستقلال في معنا التحقيق فشرطها سببية المناسبة بمعناه الحقيقي فان السبب
يقضي لوجوب السبب بمراد ان الاتصال المعنوي غير مختص في السببية فليكن بوجه آخر لكونه غاية لما قبله يجوز سرت حتى تقيت الشمس
بالرفع قوله لان قيد به بصير المثال نضائي الحال تحقيقا كما ان المثال السابق نضائي الحال كفاية والعقربة على التقيد كون المضارع
الحالي عن ترتيبه الاستقبال والحال ظرفي الحال كذا في الرضى واشارته لك الى ان مثال تخيل عليها قوله نظر الى الامر
الاول لا بالنظر الى الامر الثاني فان كونه اسير على صفة او في نفسه سبب لدخول واما احتمال تقديره الجور مستغفرت
ما يرد لول كان الابا اعتبار ان الانتفاء صفة محصل عليها وهو تكلف نسخ قوله في وقت حصوله على حذف ثلثة مضافات
قال الرضى وقد حذف مضاف بعد مضاف لم يجر القيام المضاف اليه الاخير مقامه قوله فنفذ المعنى على تقدير عدم حذف

مخبرات الآتية ومخبرات النصب فانه لفيد المعنى من غير تقدير العامل للجوار والمجور وانما هو لاية قاعدة نحوية فان العرب
 اتفقوا في المعنى من غير شور لهم بالتقدير قوله مفعولا وتوعد اى وقوعه لولا بالنظر الى الخبر وان اتصل عند العقل عدم وقوع
 قوله مع الشك في وقوعه اسبب المفاد سببية لا يحتمى فلا يرد منع استحالة مجازته واسبب قوله فانما دخل بقرينة
 بكونه حرف ابتداء يحمل المحلين تخالفين لا تقدير للقبه اقول لا على كان سيرة اشارة الى ان المقوم بتقدير جار ليس
 هذه الطريق بل نفي عطفا على كان سيرة فيجوز ان لا يقدر جار فيكون عطفا على كان سيرة ببد اعتبار تقييده بقوله
 في آتية لكنه خلاف الفهم قوله عدم صلاحية اه مع ان تقديم القيد على المعطوف عليه يقتضى المشاركة فيه مخبرات اذا تأخر
 فانه يحتمل المشاركة وعدمها ههنا اما قوله وهو الظاهر ان اى الفهم قوله التى يتنصب اه احتراز عن لام كى التى فى قوله
 تعالى لئلا تأسوا فانه لا يتنصب المضارع بعدها بتقدير ان بل كى اشارة الى انه مثال لانتخاب المضارع مخبرات ما ذكر فى الشرح
 فانه مثال التقدير كما مر قوله وانما لم يقدر اه اعاد الديل والمدعى المذكورين سابقا للتقدير بعد الاحرف الثلاثة اجلا لاني لام
 كى دلام المجوز ولا خلاف الكونيين فيها حيث قالوا انها ناصبان بنفسها ولم يثبت مخبراتهم فى حتى ظهور كونه حرف جر فتنبه
 اى بتقدير ان بعدها فانما باللام لانه وفائدة التيقيد الاشارة الى انه مثال لانتخاب وليس احتراز عن شئنى قوله
 اى معنى ان لام تم كية خبر مبهمة اتخذون والجملة متعربة بل المبته والخبر قوله او معنى واشترط صاحب المعنى ان يكون النفي مجازا ولم
 والجمهور على عدم الاشتراط فاللام فى قوله تعالى والحنان كرمهم لتزول منه الجحالى فى قراءة الكسر لام المجز عندهم وهذه
 ان شريطة واللام بمعنى كى قوله فان قيل اه لاورد هذه السوال لان اللام فيه عند الكونيين زائدة كذا كذا النفى وعند
 البصريين صلة بخبر مخذون اعنى قاصد كام قوله التى يتنصب اه مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالفاء المعهودة فيها
 وان شرط طين بتقدير ان بعدها لا ينصبها كما هو مذهب الكونيين وان قوله بشرط طين خبر لا وليس على سنن الظروف السابقة
 مستقلا بالانتخاب الملحوظ منها اذ ليس فيها خبر سواه وليس مقصوده خصوص هذا التقدير فليقدر راصبة او تلبسته فلا يتوهم
 انه لاحاقبة الى تقدير المبته المصدر بالفاء وجعل مع خبره خبر القول والفاء قوله مشروط به الاشتراط مصححة الانتساب ليعينه
 مجازا الرفع مع تحقق الشرطين بخبر قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتدون وكنذا انى الواو او قوله على السببية اى كون
 الفاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة فلان كونهما عطفت المفرد على المفرد قوله تغير اللفظ مع الرفع الذى هو اصل صحيح
 الافعال انى لية عن المواصب والجوازم الى النصب لا تغير اللفظ فى حتى يرد ان تغير الاعراب لا يبق له تغير اللفظ قوله على غير المعنى

المعنى اى تغير معنى الفعل من النجاسة الى الاستقبال ومن سنى الفاعل الذى هو التعقيب الى السببية وذلك لان
 تغير اللفظ يشترط تغيران وهو علم الاستقبال وابدول الفعل بالمصدر اذ لا يعطى المفرد على الجذب فبما لا محل للمعنى الا على
 فاما يكون الفاعل التعقيب فكان فى الضبط شيان فمن كون الفاعل المعطوف وتقوية كونه للجزاء قوله لا يحتاج الى الدلالة على
 ويكون رفع المضارع على الاستيناف او العطف كما فى صورة النفي فى المعنى رفع يحدث على العطف فيكون شريكاً فى النفي
 او الاستيناف فيكون مثلاً اى فانت قد تبدلنا عن ذلك قوله بتقديم الاث على ما يصلح ان يكون جواباً ليدل على انه
 المحال على الطلب الذى هو مدلول الاثا فيكون جواباً والجواب لا يعطى قوله المستدعى جواباً للنفي منبته لكونه فى معنى الاثا
 قوله عن توهم انما قال توهم لان رفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل نصب المضارع الا ان توهم باق باعتبار رفعه
 عن نصب قوله جملة معطوفة من غير ان يقصد سببية احدهما للآخرى دام بعد قصد سببية فيجوز ان مصدر راضها على مصدر
 الاخرى باعتبار اشتراكها فى الطلب فى النفي قوله فينبى فيها الدعا اى المراد بالمراد النهى مصطلح النجاسة لا مصطلح
 الاصول وعند الكسائى ما هو مدلول الامر نحو اتقى الله امر ودخل خير اتياب عليه او اسم من نحو شئنا ان فافلك ويكون الامر
 فيه مقدرا نحو الامر بالاسد فهو جابى مجرى صيرج الامر قال او نفى وهو اما صريح كما فى مثال بشرى واما ما دل على
 تلقاى فكلمتى فان قيل وما شئت يجزى مجزى النفي فى الاستعمال دام ما فيه معنى النفي لا يجزى جواه فى استعمالهم فلا يعقب
 جوابه لقولك انت غير امر تفر منى وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى القلة او النفي قياساً وقد نصب بعد تشبيه
 المضيق للنفي كقولك كالك غوال فتشئنى اى است بدال وقد ضمير ان بعد الواو والفاعل الواقعتين بعد اشرط نحو ان تاتينى
 انك فكلمتى او كرمسى فانك او بعد اشرط والجاء نحو ان تاتينى انك فاكرمك واكرمك المحال لشرط بالنفي فى عدم المحصول
 وقد جاء الضرب بعد الحصر بانما يخرج بانما يجزى فكلمتى زيد لاني انما معنى التحقير القريب من النفي كذا فى الرضى قوله نحو تاتيد اخي
 ومعناه على الضرب قصد سببية مع انشائها لايك القصد الى النفي الاول للزوم تحقق السبب بدون السبب وعلى الرض
 نفي المجموع ونفى الثانى وحده وقصد سببية ولا يمكن نفي الاول لامتناع تحقق الحديث الذى بعد الايتان بدون
 الا على القطع والاستيناف وعلى النفي فيكون المراد ما يتناخذت جابها لجان كقولك ما يتنا فتمهل امرنا فان المقصود باننا
 جهله قوله فينبى بى فى النفي لان المراد بالنفي اعم من ان يكون صريحاً او ضمنياً كما عرفت قوله ويدخل فيه اه لان المراد ما فيه
 معنى التمنى اما الصنفية او بصيغة قوله على الخ فانه بمعنى التمنى لا مثله بل غرض اسباب السموات وفى ابراره فى صورة

ترجى واستهزاء به حيث اعتقه متنع الوقوع مرجوا في المعنى فاطلع بالنصب عطف على معنى بل الين وهو على ان يبلغ
 فان لم يقترن كثير بان وتخيّل ان يكون عطف على الاسباب على حدّ اللبس عبارة وتقرّصني * احب الى من الشجوة
 ومع هذين الاحتمالين ينفع قول الكوفي ان في هذه القراءة تحجّة على جواز انصب في جواب الترجي حملا على المعنى انتهى فيجوز
 ان يكون تركه لانه ليس بمرتب بصري قوله او عرض والعرض وان كان مراد من الاستفهام لكن لم يتعلق فيه معنى
 الاستفهام وصار معنى آخر براسه فلهذا لم يدرب فيه قوله وما بعده الفاء لا شتر الكهان في الطلب وفي النفي واقطار الرضى
 انه مبتدأ محذوف الخبر لان فاء سببية مع ان محبة العطف قليل فخصه بعطف الجمل نحو الذي يطير فغضب زيد الزباب
 لان المقسم من الغضب التخصيص على السببية وبعبارة اخرى مصدر الفعل المقدم لا يكون نصا في سببية بخلاف ما اذا
 لم يمتد بها المحذوف والخبر فانها لا سببية فقط وفيه اخراج الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية والتخصيص على السببية
 سواء ان يدل على سببية قطعا وان جامع العطف ومعنى كون فاء سببية لعطف الجمل ان مدخلها جملة صورة البنية قوله
 نحوكون على ضرورة اى ثبت على ثلث الاستعمال اضطارا وقيل وتخيّل ان يكون مما عدّه نون التاكيد الخفيفة في الجواب
 قوله اى مصاحبة اى اى يقصده اجتماع ضمّونها ما قبلها وضمّونها في زمان واحد لان العدول الى الغضب للتخصيص
 على الجمعية لان تغير اللفظ يدل على تغير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال والواو من العطف المحض الى الجمعية اذ هي الصاحبة
 لا رادة منها فاذا قصدت الجمعية لا يحتاج الى الدلالة عليها بتعين الرفع على الاستينات قوله والا فالواو اى ان لا يراد
 الجمعية بمعنى المصاحبة بل المطلق الجمع كما هو المبدأ ورفا لوالو الجمع المطلق وانما ملا معنى لا شتر الا في الانتهاج والانتشار
 قرينة على التخصيص قوله اى ما يائى اه ذلك اشارة الى الراجع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه
 الشئى بنفسه ويحتاج الى تمام لفظ المشل الى اعتبار المنازعة الاعتبارية وانما شتر لا ذلك لبيد تقديم الانشا
 عن توهم عطف الجملة على الجملة وانما في صورة النفي لعل الواو على مشاركتها في حرف ما بعدهما من سنن العطف قوله لجمع الزبا
 فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا الاولى من تقديرهم لكن منكم زيارة وكرام منى فانه لا يدل على المصاحبة
 وقال شتر الرضى ان هذه الواو اما لالحال والمضارع بما يدل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فمضى ثم واو ثم موقام او بمعنى
 اى ثم مع قيامى لان كون واو العطف الجمعية قليل والانتهاج الخصوصية على المعنى المقم وفيه مثل ما ذكرت قوله ولا تاكل
 السمك وتشرب اللبن في المعنى وان خبرت فالعطف على اللفظ والبنى عن كل منهما وان غلبت عند البصريين فالعطف

فالعطف على المعنى وانتهى عن الجمع اى لا يمكن منك اكل سمك مع شرب لبن وان رقت فالمشهور انه ينهى عن الاول اباوة
 للناس في وان المعنى ولكم شرب لبن وتوجيهه انه مستأنف فلا يجوز اليه حرف الهنئ وقال به را الذين سناه كعنى وبه الضب كعنى على
 تقدير لا تأكل السمك وانت تشرب اللبن كانه قدر الواو للحال وفيه بعد اخذوها على المضارع المبتدأ انتهى ويمكن ان يقال انه
 من تسبيل تمت واصلا وجهه بتقدير المبتدأ افا لواو واحدة على الاسباب بتقدير اقول انى يتقرب اه لم ينص ههنا على كون
 قوله بشرط خبر وان الشرط بتقدير ان الكفارة بما سبق قال بشرط معنى اه او في الاصل لاحد الشيئين فاذا قصدت
 مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد الامرين لتضيض على احدهما يتقرب الاخر او امتداد الاول الى الحصول الآخر فثبت
 بعدا وسيدل تغير اللفظ على تغير المعنى والمعنيان متلازمان فلهذا اختلف في التقدير بالا والى قوله اى بشرط ان يكون اه فنقول
 الى ان والآن تركيبنا في ملاحظة الدخول لا المتراجى حتى يلزم ان يكون المحجور معنى او فاقيل انه تكلف تكلف قوله يتقرب
 اشارة الى ان النظر خبر لا قيد وهذا الشرط انما هو لفتح الانصب فان كان الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة عليه
 بان كان في محل يقع فيه الجملة يجوز ان يقدر ان للتناسب وان لا يقدر بحوزة عطف الجملة على المفرد لان لم يضع عطف الجملة
 على المفرد وان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذى ذكره اشرنا من تقدير ان قوله صريحا كانه في التسهيل وغيره فالواو
 كقولك ليس عبادة وتقرعني والفاو كقولك لولا ترفع معرافتيه ونم كقولك انى وتلقى ليكافهم اعطه واو كقولك تعالى اه حيا او
 من وراء حجاب او يرسل رسولا واو الم يكن صريحا بل ضمنا فتقدير ان بعد العاطفة المذكورة مشروطة بالشرائط التى
 سبقت واذا انتفى تلك الشرائط فان صح العطف فحال المعطوف عليه من الرفع والنصب والحجزم وان لم يصح
 فزفرع على الاسباب ان او محجوز على انه جزاء لما قبله في صورة الفاء وما قبله انما يشكل بالحجب انما انسان وتعلم فمضروع
 لا يباين قوله على اخرها بانما اعلى قاعده تعدد المعطوفات قوله على حتى مثالا او يجوز عطف على والذى هو احد المعطوفات قوله
 بعد حجب اللفظ للزوم الفصل بتفصيل المحذوف السابقة وان لم يكن اجنبيا قوله يلزم اه لاخير في كون التفصيل مشتقا على معنى
 زائد على الاجمال انما المقرر في كونه قاصرا من افادة التفصيل لا اجل قوله يلزم تخصيص اه فيه ان التخصص في الذكر لا يستلزم
 التخصص على الواقع نعم لا بد لك من كنهها وكثرة رتوبها بالقياس الى ثم قوله ويرد عليه اه عطف على قوله وقيل اى
 ويرد على ما قيل وجعل الضمير المحجور راجعا الى تقدير الاول من انه يحتاج الى جملة معطوف على قوله ان جعل حجب المعنى اى لانه
 على تقدير الاول يرد عليه ان جملة اه ويرد عليه ثم على تقدير الاول في تفصيل المحذوف المذكورة سابقا فكيف يكون المناسب

ذكره في الاجمال قوله في الاجمال بان يقدّر العاطفة بعد قوله داود وما وهما مقيدة بالعرف قال ويجوز اظهاره اه
 اخذ تبين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان وما يجب فيها فالتبني مواضع الامتناع فلذلك تعرض الشرب لبيان وجوب الامتناع
 فيها ثم اللام الزائدة هي التي تجيء بعد فعل امر الارادة نحو امرت لاعدل بينكم ويريد اعد ليذهب حكم الية واخلقت
 في حسنه اللام فتعيل زائدة لمجرد التاكيد وقيل للتعليل والمفعول محذوف دل عليه المقام او الفعل باول مصدر مرفوع
 على الابتداء واللام وبعدها خبر ارادة اعد وامر فلا مفعول للفعل كذا في المعنى قوله نحو عجبني قياكم اه اشار المثال
 الى ان المراد العاطفة المذكورة سابقا وهي ما يكون قبلها اسم صريح قوله فلا لم يبد قبل اه لاختصاصها بالمضارع قوله
 واما الواو اه اي المذكورات رتبة قول والانهاء اي مثلا وتلازم المعنيين كقوله يا حها قوله فلم يظهر ان صاحبها
 تلك نواردا نصين قوله لا استكره اه اي لا يحركن قوله فلا واعد لا يلحق بالاي ولا ما لم يكن اه اشتفاء شاذ
 قوله ويجزم لم وما انا بجزم لم لما دل على اختصاصها بالفعل وكما اختص شي وهو خارج عن حقيقة يؤثر فيه وبغيره غايتها
 الاستقرا واما بكمالات المجازاة فلفظها معنى ان واما بلام الامر وبلد انتهى فلفظها ان ولم ولا حيث يقبلان الخبر
 الى الاشارة كما ان ان لعقب المضارع من الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك كما ان لم ولما يقبلان المضارع
 الى الماضي قال ولان في انتهى في الرضى اذا قصد بكملة ذلك اللفظ دون معناه كان علما مقولا وقد تكرر العلم بان يا و
 المسماة به روح يدخل عليه اللام او الاضافة فيما نحن فيه لك فان لا مشترك في النائية والنافية والزائدة ولذا كان
 الوصف به تقيدا احتراميا يجوز الاضافة كما يحكي في الوصف والاف في العبارة بمودت فنن ثم الكلمة المنبئية او اجل اسم
 ذلك اللفظ فالكثر الحكاية ويجوز الاعراب فان اول اللفظ منصرف وان اول الكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط
 فيجوز صرفه والا فهو غير منصرف واذا اعرسته فان كان ثلاثيا دخلت الثانية حرف علة وجب التضييف فاذا اوصفت لازدت
 على الف الف اخر جعلته هزة تشبيها به وادوكا وقلت لا يجوز ان يقرأ ههنا لا بالقصر على حالة البناء
 ويجوز ان يقرأ بالمد مرابا وادامه فافقوله المستعمل بيان المعنى الظرفية والشرطية لفظي واما اثر الوصف
 على الحال لان الوصف للتخصيص الزيل للتمارة الحاصلة من الاشتراك اللفظي والحال قيد للعامل قال وكلم
 المجازات اي كلمات تدل على كون احدي الجملتين جزاء للآخرى فالجاءة بمعنى الجزاء على ما في الطراح حريته جازية
 بمعنى افتار عليه لان الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كقوله قال ههنا غير مركبة عند سيبويه ومركبة من الشرطية

ما شرطية والزايدة عند التحليل ابدال الالف بالهمزة لتقاربها في الهمس من مدحج كفت واما عند الزجج وعلى التقدير
 الا يعقل سوى الزمان قال واذا ما حزن كان غير مركبة عند سيبويه وقيل اصلا ما غيرت الهمزة والاداء قال البرزوازي قس على
 اسميتها وما كانت لها على طلب الاضافة مهيئة بشرطية والجزم كما في حيث فانها صارت للمستقبل وجازمة
 بالحقاق لها عن الاضافة لغيرها التبيين بسبب المقاصد اليه لتفسير مهيئة كما في كلمات اشترط
 واختلف في حامل الشرط والجواب قيل كلمة اشترط فيها وقيل كلمة الشرط وهما في الجواب قيل اشترط فقط وقال الكوفيين
 الجواب مجزوم بالجواز وقيل مبنيان لعدم وقوعها موقع الاسم قال واذا ادغما فيه ان يكون ظرفا للمستقبل
 مستغنية للمعنى اشترط تحققة بالفعلية ويكون الواقع بعدها ماضيا كثيرا ومضارعادون ذلك وقد يخرج عن النظرية و
 اشترطية والاستقبال التفضيل في مقام قوله لم يحكي اه او ليس معنى الشاذ مخالف القياس والمخالف الاستعمال
 الفصح لانها قد تضمنت معنى اشترط فاجزم المضارع بعدها قياسا في واقع في استعمال الفصحى ابل مناه ان الجزم بعدها
 مع ارادة معنى اشترط قليل لم يسمع في السنة قال واما كيف في المعنى كيف يستعمل شرط فيقضي فليس مقتضى اللفظ
 والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع صنع ولا يجوز كيف تجلس ذهاب بالاتفاق ولا كيف تجلس جلس بالجزم عند البصريين لا يعتبر
 بها لغيرها ادوات اشترط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما هو قيل يجوز مطلقا وايه ذهاب تطرب والكويتون وقيل
 يجوز بشرط اقترانها بالانتهى فلم ان الدليل الذي ذكره الشارح جار في جميع صورها لان او افعل تخصين في جميع الجوار
 والكيفيات مستندون ما ذكره في تصوير الكل في صورة خبرية ليتضح كل الايضاح قوله ومن المتعذر اه فاذا تعدد الاستواء
 تعدد اعتبار معنى اشترط فيه فلا يكون متضمنا لمعنى ان فلا يجوز اما ما جار في اشترط للضرورة باجرائه مجزى اشترط لكونه في
 صورته او باعتبار عدم الاعتداد ببعض الاحوال والكيفيات واعتبار استوائها في البعض وبذلك ضعف شرطية
 فلم يجزم قوله موضوعا للابهام في وجوده قوله في اعتقاد المتكلم فانها موضوعة لتعلق شئ بشئ مغرود من وجوده في المستقبل
 مع عدم القطع بوقوعه اولا وقوله موضوعة للامر المقطوع به اي لوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل فممكن منها
 معنى ان شرطية لان الشرط هو المعروف وجوده لكن لما كان يكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي يتوقعها والعين بوقوعها
 على خلاف ما نتوقه جزئنا تضمن ان المعنى ان كما في معنى وسائر الاسماء والجوازم الا ان ذلك لا يمنع في اسماء الشرط او
 لم يوضح في الاصل لزمان يعطى المتكلم بوقوع الفعل فيه خبرت بخلاف اذا فانه لما كان حدثا الواقع فيه مقطوعا في اصل الوقوع

لم يرسخ فيه معنى ان بل عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يحرم الا في ضرورة الشركة اني الرضى قوله اى نفى المضارع
 في ذلك عسار المنفى حيث قال في نفى المضارع وقيل ما ضيا قوله ولا يسجد اى من حيث المعنى ونية اشارة الى بعده في الجملة
 وذلك لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه معنى السلب المنفى مما ذكره نفى الماضي اما يصح لواعبر المنفى بعد القلب هو خلا
 النظر ولذا زاد كلمة لو والافاضل ولا يسجد جعل الضمير اه تم يصح لوقيل قلب الماضي مضارعا ونفيه على ما ذهب اليه بعضهم من
 ان لم يدخل على الماضي قلب لفظه الى المضارع وكلمة لو شرطية دل على جوابه باقوله ولا يلزم الاستمرار اه بل يجوز ان يقطع
 زمان الحكم بغير ان يعامل بين انال الخوذين معمول لا وهو الفعل حيث قلبه الى الاستقبال فلا يكون واحدا على الحرف وهذا لا يصح
 بخلاف لم فانه فاعل ضعيف مكان من تمتد الفعل وخبره اذ فيصح دخول ان عليه بقاء ودخل على معمول وهو الفعل الصيغة
 لم خبره اذ منته فلا يرد ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفى بل لم وليس لك قوله وتحقق ايضا فانه في
 الخواص الماربع المتفق عليها وواحدة تختلف فيها اى ان معنى لا لا يكون الا ترمي من الحال وقال ابن مالك لا بشرط ذلك في المعنى
 وعلمه هذه الاحكام ان لم المنفى فعل ولما انتم قد فعل انتهى وقد للترقية والزمان المتصل من الحال ولا يذله حرف الشرط ويجوز
 حذف الفعل بعده قوله اللام المعطى بها الفعل غير فعل الفاعل الخاطب وهو ما فعل المفعول او فعل الفاعل النائب المذكور وما فعل
 الفاعل الحكم بهر قليل الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل الخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لاكثر استعمال حذف اللام
 وحرف المضارع تحقيقا ومعنى الزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاز باللام وهو جاز في الشر أكثر منه في
 الشر وقد تسكن اه وهو مع الود والفاء أكثر لكون اتصالها با بعدهما اشتد لكونها على حرف واحد فصار الواو والفاء ^{اللام} _{اللام}
 بعدهما وحرف المضارعة كلمة على وزن فعلن فخفضت تجزف الكسر وانما تم فعمل عليها لكونها حرف عطفت مثلها قوله وهو يدخل على جميع
 سخلاف اللام كما عرفت قوله او مستكلا سخلا ريك هما لان المنفى في الحقيقة هما هو الخاطب اى لا تكن ههنا حتى لا اراك
 قوله المدكوة من قبل قتيده بذلك كونه تفضيلا لما ذكر سابقا مسطوفا على لم في قوله فلم تغلب اه وفردج لولا يضر لان الكلام
 في الجواز لم قوله اى لجملة اى للدلالة على اسبعية الجملة كما يدل عليه بيانه التفسير فاذا كونه الاول سببا لثاني خال عن
 بذه الفاعلة بل يتبادر فيه اسبعية الحقيقة فلهذا لم يفسر ما بها قوله بل يزوميه اه اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضى مخرضا
 على الشيخ ابن عاصم حيث قال ان الشرط سبب الجزاء سببها بالشرط عندهم موزوم والجزاء لا يرد سواء كان سببا نحو
 لو كانت الشمس طلعت فانه لم يوجد او شرطا نحو ان كان لي مال لمحت او لا شرطا ولا سببا نحو ان كان زيد في مكة فانه لم

والحال النهار موجودا فاشمس طاعة الى غير ذلك ولعل مرادهم بالسببية مجرد التوصل في اعتقاد المتكلم ولولا ما قيل
 الى الملازمة الادعائية لخلت بل بالاعراض عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ اظهر قوله ولا يلزم اه عطف على اقتبر داخل
 تحت الملو وعائد المعطوف عليه كان في الرتبة او سبب بيان فائدة قيد الاعتبار قوله الحكم الاملاق جمع كرمته بمعنى
 الكرمية والاضافة ترجع بسبب اطلاق ثياب اى الاملاق المستحقة المرضية قوله انه منها بجان اى ان المتكلم من حكم الاملاق
 بمرتبته قوله لانه شرط اى علامته ما قوله ابتداء الجزاء في السراح الجزاء باداش قال فالتحنا ما اى فالتحنا ما حنين فنبينا
 ولكن به معلوما مما سبق من ان الماضى مبنى تركه اوله وهو ضعف الوجود في الشرطية لانه في الصورة سببية
 المستقبل للماضى في الرضى وهو قليل لم يحسن في الكتاب العزيز قوله فالجزء واجب وقدر في الضرورة نحو ان يضرب
 اخوك تضرب قوله لانه دخل الجازم اى من غير فصل كما هو السبب ولذا قال في الشئ الثالث لتعلقه بالجزء فليدانه لا بد
 من الترض لانتفاء ما يجب ضعف التعلق كما في الشئ الثالث قوله لتعلقه اى فالجزء باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار
 ضعفه قال ما ضيا بمنه الحقيقي وهو الاخبار عن وقوع الحدث في الزمان الماضى فيه حل افعال المحدث والدم وفعل^{النتف}
 وصيغ العقود وكاد عسى اذا وقت جزا اى في قوله والا فالفاء قال بغير قيد اى بغير حرج محقق للماضى على مضيه كما يشير اليه
 قول الشرح فيما سياتى يخرج عنه الماضى المحقق فيشمل دلا ولا يكون الماضى الذى يبادل اطلاقا في قوله والا فالفاء
 فليد انقضض الماضى الذى يبادل حيث يجب فيه الفاء مع انه بغير قيد قوله ويحتمل اه اشار الى ان الاول اظهر لان
 على الاحتمال الثاني او تقدير اوله اى او منقضى ما قدره قوله لتحقق اه والضا بفتح ان مدار ايتان الفاء وتركه التاثير
 المنسوى عنى قلب الجزاء الى الاستقبال فانه اثر فيه تاثيرا تاما فاحاجة الى الفاء وان اثر تاثيرا ناقصا فالوجه ان لم يكن
 فيه اصلا فالفاء قال الماضى المحقق لم يقل الماضى بعد اشارة الى ان المراد بغير قيد مثلا اى بغير حرج التى يكون الماضى
 بعد ما متحققا لا تاثير فيه للشرط اصلا كما اشتهر نال^م مابقا قال مضارعا متباين قبل على اطلاقه فترجى متبع ترافعا
 في المضارع المصدر بالبين وسوت ولام الامر والجواب ان الاطلاق قد يكون تزييه على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كان
 مضارعا متباينا فقط مجرد عن دخول شئ من الحوادث ورج يدخل الصورة المذكورة في قوله والا فالفاء قوله لعدم تاثيره اه
 فتصح للاستقبال بدخول ان قوله معنى قيد به لانه المناط لترك الفاء وادراؤه قوله خلصت لمعنى الاستقبال لان
 المضارع المثبت والمنفى بلا كان محتملا محال والاستقبال قبل دخول الاداة قوله وان لم يكن الجزاء الماضى والمضارع

المذكورين اى الماضى غير قد ونحوه من الحروف المحققة للمضى لفظا او معنى او المضارع الجود من دخول شئ من الحروف
 مشتبا او متفيا بلا قوله لان الجواز حينئذ اى جيل اشتغال الماضى والمضارع المذكورين قوله الماضى لان اشتغالها بالماضي
 ان يكون فعالا بل محله اسمية او بافتقار كونه ماضيا ومضارعا بمبناها بها المحققين فيكون امر او نهي او دعاء او استفهام
 او انشاء من غير طلب او بافتقار التجرد الماضى عن قد ونحوه فيكون بقدر ما ولا او بافتقار تجرد المضارع عن الحروف فيكون
 وسوف وان ولام الامر ولا واللهى او بافتقار كون المضارع المنفى بلا بان يكون متفيا بل وما فانه يجب في جميع هذه الصور
 الفاء قوله بقدر ما ولا قوله الى رابط الفاء لانه المناسب بالجزء الذى يقب شرطه قال او دعاء او استفهام او دعاء
 لدعاء والاستفهام مطلقا تحت قوله والا باعتبار ان الم اوم من الماضى والمضارع ما كانا بمبناها بالتحقيق اعمى الاخبار
 والا فالعاء والاستفهام قد يكونان بصيغة الماضى او المضارع قوله الم الواجب اسقاط قوله اوم فانه صريح فيما سبق
 انه ماضى معنى مستدريج في قوله او كان الجزاء ماضيا غير قد فكيف يصح ادراجه في مفهوم قوله والا وقد وجد بعض النسخ
 باسقاط قوله الى غير ذلك اى منتها الى غير ذلك وقد عدناه فيما سبق قوله لا تاثيره اى يلقب منها الى الاستقبال
 اما لعدم دلالة على الزمان كما فى الاسمية والانشائية الغير الظلية او لبقائه على الماضى كما فى الماضى المصدر بقدر ما
 تجاءه على ما كان عليه سابقا كالاستفهام والمضارع المصدر بما ولا ولان وسوف ولام الامر ولا واللهى الدعاء
 قال وموضع الفاء اى نالها ما بها فى جواب الشرط ولذا لا يحتمل ان فيه اجتماعها فى نحو خرجت فاذا سبغ لا يغير لفظها
 بها اى على القول النظر فى المنى قيل يجوز الضرب على الاشتغال فى نحو خرجت فاذا ازيد غير به عمر ومطلقا وقيل يتبع مطلقا وهو النظر
 لان النجائية لا عليها الاحتمال لاسمية وقيل يجوز فى نحو فاذا ازيد قد ضربه عمر ويتبع بدون قد وجهه عندى ان الزمان
 الاسمية اما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقدر يحصل الفرق بذلك اذ لا يقرن بشرطية
 بها انتهى ولا يجوز حمل الانقصاص على الفعلية كما حمل الشرح المزموم فى قوله ويلزمها المبتدأ عليها لان سبق الكلام لاسم
 قوله وان التى تجزم اى حمل قوله وان مقدرة كحكاية مما وقع فى الاجمال من قوله وبان مقدرة لانه موصوف على قوله فلم يقبل المضارع
 ماضيا واخلا فى التفصيل وجعل الفوت اعمى بعد الامر خبر ان لانه محط الفائدة اى مقدرة كانه بعد الامر تنفيذ كونه تقدير
 بعد الامر والصحة مستفادة من المقام لانه مقام البيان فبادل المعنى الى ما كانت مقدرة بعد الامر قد بر ولم يحيل مقدرة
 خبر ان لا لابد من بيان اى المذكورة فيما سبق اى مقدرة بقوله مقدرة فاعلم عليها بمقدرة لا فائدة فيه الا بالنظر الى

الى النظر لليجمل النظر خبر وان مقيدة بمقدرة كافي الاجمال قال بعد الامر علم ان كل ما يجاب بالغا رتبة المقابلة
 بعد ايصاح ان يجاب بمضارع بخروج الالفى قوله اذا كان ه انما اعتبر الصلاحية لان في الطلب مع ذكر ما يصلح خبرا راد
 معنى الشرط على ما صرح به في الرضى وليس مجرد ادعاء سببية كافي في ذلك على اديم قوله والطلب ه ولما اخبرنا فانها قد
 معصومة للطلب لانه مقصود وغيره فلو ثبت بعد ما يصلح خبرا المضمر لم يتبادر الى ذهن المخاطب انه خبر ه فلهذا لم يقع الخزم في
 جواب الالفى وانما قال فاما لان اكثر الافعال الاختيارية التي تعلق بها الطلب بطولية غير اقل من اختيارى يطلب لانه قوله
 يترتب عليه اى يحصل نقيضه قوله يكون ذلك بظم سببا لهما به لتحقيق معنى ه شرط قوله لانه مع ذلك الفصل لوجوده في
 المنهية عن ذكرها اعمى الفصل الدال على الطلب المشعر بالترتيب والسببية قوله يخرم بها فانه يذهب الانقش انجزم الجراء
 بهذه الاشياء لان مقدرة لانه قال ان ه الدال كلها فيها معنى ان فلهذا انجزم الجواب وذهب غيره ان
 مع الشرط مقدرة بهذه الاشياء وسمى والد على ذلك المقدرة وتعلق ذلك الاستنكار بهم اسنادا اليهم الى الفصل
ه ما استبعدوه بعيد لانه اذا جاز ان يخرم الاسم المنقش ليعنى ان فاعلين فالألف من خرم الفصل المنقش منها اعتلا واحد اكد
 في الرضى ولعل استنكارهم لعدم ظهور تضمن معنى ان فيها محلات الاسماء المنقشة لسانا فانها كالاعتذار
 من التفضيل المتذر قال لان التقدير على ما عرفت يجب ان يكون المقدرة الظاهر اثباتا ونفياد اما قولهم في العرض الاستنزال بانسب
 خير اى ينزل فلان كلمة العرض بمنزلة الاختار دخلت على حرف النفي فنفية الاثبات قوله ولما عدم استنكاره ايمى يجوز عند قيام
 القرينة ان يظهر المشتبه بالنفي والعكس فنحو لا تكثره فلان ان كان لا يجوز لا تكثره فلان ه يجوز ايضا اسم ندخل ان سبب
 تدخلنا ردا ذكره ليس بعيدا ان ساعد النقل كذا في الرضى قوله فيمن ذرأه فورا الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والاسكان
 على الاستينات اذ لم يلزم من الحمل على الوصفية ان يطلب دياره ولم يوجب ديارا لك لان الموهوب هو بحسبى لم يرش
 بل ملك قبله وهو يستلزم عدم استجابة وعالمه وقد فلكل مد تعالى فاستجند ولا يخرم ذلك على الاستينات لانه ليس
 في الحقيقة اجبارا فاعطيل كانه قيل لم تعطيه فقال يرثى فانية الامر ان لم يترتب على طلب ما كان فرضا ولا على الخرم لان المراد
 الى يرثى في ظنى ولا كتب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح الفتاوى وهذا ان قال معنى الوصفية والاستينات والخرم واحد
 مال طلب بهته دلى موصوفا بالورثة وطلب بهته يكون سببا للورثة وطلب بهته يترتب عليه الورثة وطلب بهته مخصوص ببل عليه قوله
 وان في حق الموالي من ورثى فالا فراض دار على التقادير كلها وانما ان الاستجابة وقت نفيس السؤل لا بوصف كاشير

الى ذلك ذكر قوله تعالى ووهبنا له يحيى بعد قوله فاستجبنا له ولا نصرني ذلك والذي يدل على ذلك انهم فسروا قوله تعالى
 من اليعاقبة بوراثته الملك ولم يملك يحيى اصلا وذهب ابنين ان ما قالوا في رد جواب الروايات متعارضة والاكترون على بلان ذلك
 قبل يحيى لا يحسم مادة الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوراثه المعنى المجازي وهو انسابه في اخذ العلم واستشرع منه بحيث يبقى ذلك المصداق
 بعد ذكره قوله وقال راكهم اى قال راكهم القوم وهو من يتقدم بطلب الماء والكلام وارسوا قهوا انزادوها اى غارس الحرب فكل
 مرت انسان يحرق بقدر امد تعالى وقضائه لاغيره الاحكام وفيه حث على الشجاعة قوله في المعنى المصدرى الذى شئت منه ^{الماضى}
 والمضارع وغيرهما قوله فاراد النص على المقصود من اول الامر فلا يرد ان الامر بالمعرفه صيغة لا يحتمل المعنى المصدرى فزيادة
 لفظ المثال لدفع توهم ارادة توهم عبادة وانما قال النص لان اضافته الصفة الى ما بعده للبيان كفاي صيغة الماضى وصيغة المضارع
 وغيرهما فلا يرد ان يجوز ان يكون الامر بالمعنى المصدرى في الصيغة الامر كما يقيم لام الامر قال وهو اى الامر المطلق قوله ^{مخصص}
 اه الا انه يشترط عند الاصوليين ان يكون بدلول الطلب على وجبه الاستعداد دون التخييل فانهم يطلقون على الصيغة ما
 معنى شمل قوله كذا ذكر المصريح حاله على المعنى اشارته الى ما فيه وهو ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك
 الامر المطلق بينهما ولذا قال محقق القصار اني راجع في المطول ومشرح المفاتيح ان الامر عند النجاة حقيقة فيها تتم عند اطلاق
 لفظ الامر من غير قيد يتبادر الى الذهن الى الصيغة لكن يستبعد استعمال لفظ في بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما
 في الوجود صرح بالسيد في حاشية المطالع قوله تعالى اه اى هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعرف فلا ينافي ان يكون صيغة
 بمنزلة الجنس البعيد وقوله يطلب بها يخرج الماضى المضارع وقوله الفعل يخرج النهى قوله تعالى اه لان الطلب فيه وان كان لول
 اللام الا انه خارجا عما بعده وفيه المجموع صيغة واحدة كقائمه وبصرى قوله فانه يطلب بها الفعل اى قبول الفعل قوله
 وعن مثل صه نداء على اعتبار قيد رائد على التعريف مستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة فعل واما اذا اريد ذلك بقية كونه
 من قسام الفعل فان قيل بقوله يحذف حرف المضارعة لا يوجب مثل فليقوا وليبان انه مبتر في مفهومه قال وحكم اخره لم يقل وحكمه
 لان وظيفة التخييل ان حكم اخره لا مطلقا قوله لان مثله للاسم لفظا ومعنى قال حكم التخيول اى حكم التخيول بقرينة ما قبله قوله
 وسقوط نون الاعراب الذى هو في حكم الاخرى ان الاتصال قوله لا تقول لم يضر به الصواب ليضر بالماضي في بعض النسخ
 والخش لا يضر يكون مرادها للبيان قوله بلام مقدرة كما في قول صان في امر الغائب محمد فنه نفسك كل نفس اه اذا ما غفلت
 من امر تبالاه اى بل كما لا اله الا الله لم يحذف اللام حذف حرف المضارعة تحفيضا لكثرة امر الفاعل المخاطب قوله فان كان

فان كان اه اى اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم طريق بناءه قوله بعد حرف المضارعة نظر الى ذنب المخرج ورجح بخلافه الى
 اعتبار الحذف اى حذف واسكن آخره او بعد حذفه ورجح تحريكه الى التجوز بان المراد بعد الحذف الحذف اى الى الختان تامة
 اذ لا معنى لكون المخرج بعد الحذف قوله متحرك بحركة الاصلية او منقولة عما بعده فيه فضل فيه تحوّل وبيع ولا يكون من باب الافعال
 بقرينة ذكر حكمه بعد يقوله والى ان رابعيا قوله اسكن اخوه حقيقة بازاء الحركة او حكما باسقاط التثنية وخرت العلة اللتين هما
 نيزلة الحركة او المراد خرج آخره ولا مكان الاسكان والحذف مقبر لاني بآثار الامر لا بد من ذكره قوله نظيره اى مما سبق
 من تعريف الامر حيث ذكر فيه حذف حرف المضارعة من بيان حكمه قوله والمراد بالرباعي اه اذ لا يمكن ان يرد ما يكون
 في نفسه لانه ان اريد بحرف المضارعة يخرج المضارع من الثاني الجرد وان اريد به حذف حرف المضارعة يدخل باب
 الافعال قوله ما يكون باضيه اه اى المضارع مطلقا والمضارع الذي بعد المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج صحة المحصر
 في قوله وانما هو باب الافعال التي اعتبار فيه فمفهوم من سياق الكلام وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن
 وعلى الثاني يلزم اعتبار المضارع المذكور في قوله وليس رباعي ثنتين واحداث معنى ثالث للرباعي سوى المعنى المشهور على ما ذكرنا
 رابعيا في نفسه والمضارع الذي باضيه رباعي المذكور في قوله وجوزت المضارعة مضمومة في الرباعي من غير حاجة الى ذلك
 لان المقصود اخرج باب الافعال وهو حاصل على تقدير جملة على المعنى المذكور في قوله مضمومة في الرباعي فنقول ههنا على الاول
 عن المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكره سابقا ايضا قوله من المزيد فيه زائدة لاطائل تحته اذ الرباعي الجرد خرج يقول الختان بعده
 ساكن قوله بعد حذف حرف المضارعة طرقت لزوت الختان ضمير بعده راجعا الى حرف المضارعة وظرف لبقى الختان راجعا الى
 حذفه قوله ليتوصل اه فيه إشارة على وجه التسمية قوله حال كون البهرة اه احتار الحال لان اللازم ضم البهرة وقت الزيادة
 والصنعة يتبادر منه بين ضمها على الزيادة على ما مر في تعريفه الكلمة وجاز تأخير الحال لكون صاحبها مذكورة مخصوصة بالاضافة قال
 الختان اه شرط يدل على جوابه ما قبله قوله فانه اذ قيل اه هذا سهو من قلم الناسخ اذ ليس الكلام في ابطال الشرح التام وكسرها
 والعصاوب في بعض النسخ اه اذ قيل اقبل اقبل ففتح البهرة البس بواحد المتكلم المعروفة واذ اقبل اقبل كبهرة لزم الخروج
 من الكسرة الى الضمة وهو ثقل كبهرة اقبل ذلك ان تقول في عبارة المعص سلمان احدهما صريح وهو ان يوتى بالبهرة المضمومة
 اذ كان بعد الساكن مضمون وهذا الحكم بدعي لان المناسبة اقتضى زيادتها وانها الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط
 وهو انه اذ لم يكن بعد الساكن مضموما لا يوتى بهرة مضمومة والشرح علل هذا الحكم فكانه قال وانما لم يوتى بهرة مضمومة

في المكسور بعده والمفتوح بعده لانه لو اني بالهجرة المضبوطة فيها انفتح بعد ساكن التثنية بالشك المجهول ولما في هاتين الكلمتين
 التثنية بالشك المعلوم والماضى المجهول بن باب الافعال فاقول بانه سهو هو قول مكسورة فيما سواه اى زودت هجرة وصلى على
 ما بقى بعد حذف حرف المضارعة حال كونهما مكسورة في ساكن سوى ساكن بعدهما فتمت اى في صورة وجود ساكن في ما بقى سوى
 الساكن السابق فما عبارة عن الساكن والكلام على حذف مضافين وهنم او انشروع وارجلع انضمير الى امر من مضارع فيه
 ساكن سوى ساكن بعده فتمت نصف لا يخفى قوله لا يكون بعد حرف المضارعة اه الا لا الى بعد الساكن فتمت كما في بعض النسخ
 قال وان كان رباعيا عطف على قوله وليس رباعيا بحسبى اى فان لم يكن رباعيا قوله فالحجرة مفتوحة لم يقدر فزودت
 مع انه الموافق للسابق لان الهجرة فليست بزائدة قوله لا ارتفاع موجب اه وتحقق مقتضى الرد وهو ابتداء الابداء بالساكن
 تركه فظهره بخلافه عد فانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة و
 بعدهم مقتضى الرد واما في نحو اقم فاما زودت الهجرة طرد الباب ومن هذا ظهر وجه عدم فرض المصنف مع لادنى الرضى انا
 المحمى والواو في عد لانه لو رد وجب اعلالها بما قبلها فليكون الودضا وا فية جاز في اقم ايضا الا ان فيها التبعية
 واجب في اعلال حرف العلة وبارحنا لك ظهر انه فاع الاشكال الذي تحييه الناظرون وهو انه ان اريد بقوله ان كان
 بعده متحرك ما يكون متحركا بالحركة الاصلية خرج عنه نحو قل وبع وحذف وان اريد مطلقا دخل فيه اتم مع انه لم يجعل ما بقى امرا
 بل زادت الهجرة الاصلية وانه ان قيد قوله وان كان رباعيا ما يكون بعد حرف المضارعة في ساكن لم يجر مسا ولا اتم لان
 لم يقيد دخل فيه فاعل فعل وفعل مع انه لا هجرة فيها فضلا عن مفتوحة قطعية قوله لذلك بمعية لانها هجرة اصل اه
 قوله اى فعل المفعول واما اضيف الفعل الى المفعول لانه بنى كذا في الرضى فنعلم ان اضافة الفعل الى ما ليست لادنى
 ملازمة كما هو قول لادنى ملازمة باعتبار انه فاعل فعله قوله ولا يبعد ان يراد اى يبنى ليس المراد من الموصول جلس ^{الفعل}
 ويكون الصلة تخصه لانه حتى يلزم اضافة الشئ الى نفسه بل المعهود المعين بعنوان الصلة على هو الاصل في الموصول يستعمل
 فيما يلزم الخطاب بعنوان الصلة وحاصل ان الموصول الصلة لما كان بمنزلة لفظ واحد اعتبر التقين بهما في الموصول قبل اضافة
 الفعل اليه فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه فظهر فائدة قوله الذي لم يذكرنا عليه وان ما قيل انه يلزم التكرار في التعريف
 لو اريد بالموصول الفعل الذي لم يذكرنا عليه فالتعريفان كفى على قوله الفعل ثم لم يذكرنا عليه فالتعريفان كفى على قوله الفعل ثم لم يذكرنا عليه فالتعريفان كفى
 في التعريف والمراد بالموصول الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشئ الى نفسه ولكن الاعادة بلا فائدة لا يسمع

لا يساعده العبارة قوله بآية أي يكون من إضافة العام إلى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع فعل الأمر وما
 الحرف المقدّر فاللام عند الجمهور لا تنشر لهم في تقديرين أن يكون على المضارع المفعول به ومن وجب وكذا عند صاحب
 الكشاف حيث جعل قوله تعالى يحيي الله الأموات من الإضافة البيانية بتقدير من قال وهو ما حذف فاعله هذا مظهر
 عنه سيئويه وأما على ضرب الكسائي نحو ضربني وضربت زيد وهو أن الفاعل محذوف في الأول على ما في باب أن زرع
 وعلى ضرب الأغش على ما حكى عنه أبو علي في كتاب البشعر قال بنو أبو الحسن حذف الفاعل خلافاً لسيئويه يستشهدون بقوله
 استمع بهم وأبصر فليس بذكر المصريح بجهلهم كذا في ^{الضم} لئلا يزداد الشرح وأقيم المفعول مقامه وبهذا يظهر ما قبل لم يذكر
 هذا القيد اعتماداً على اشتهاؤه لا يجوز حذف الفاعل بدون قارة المفعول مقامه قوله غير صيغة فيه إشارة إلى
 ما تقرر من أن المجهول فرع المعلوم لأن الأصل الاستناد إلى الفاعل قوله فعل اللبس أي لو لم يغير للفساد
 المرفوع بالفاعل لقيام مقام الفاعل قوله ضم أولاه مبنى الكلمات العربية على اعتبار رفعها استقلالاً وكونها
 الأصل في أولها الحركة وفي آخرها الوقف مما قبل ما ذكره منقوض بما فيه غيره الأصل في الرفع فانه لا يضم أوله
 يبقى ساكناً ولا يضم ثالثه مع أنه الأصل في الرفع واصل فيه وهم قال وكسر ما قبل آخره أن لم يكن كسوراً وتوالت
 معناه غريب إذا فعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف أن يلحق في أوله فلهذا نظر بالاسم فجعل
 على وزن لا يكون في الاسم وقوله في الأوزان أي أوزان اسم النكاح في المفعول لا قوله لا يخرج الضمة إلى الكسرة
 ثم جعل غير النكاح في ضم الأصل وكسر ما قبل الآخر قوله انقل من الخروج من الضمة إلى الكسرة لأن الأول خرج من ثقل
 إلى انقل بخلاف الثاني قال مع هذه الأصل طرف مستقر لا تقولان ضم الهرة علم من قوله ضم أوله وكذا مع أن قوله
 لئلا يفسد قدمه مع أنه تفسير قوله خروج اللبس لكون كل حكم مقروناً عليه وإشارته إلى كونه تفسيراً لقوله بذاً لقوله ضم
 أنشأ وإثني في قوله فقط مستلماً فان الإطلاق قد يكون زمنية التجرد عن زمانه عليه قوله لئلا يفسد إلى اجتماع أنه لو كانت
 العين في الماضي من هذه الأبواب لوجب الاعلال على العين الغائبة في المضارع لأنه يتبع الماضي في الاعلال لأنه هو الأصل
 بزيادة حرف المضارعة وقد اختلف آخرون لكون الحرف محل التغير فيلزم اجتماع الاعلالين متوالين في أنشأ في ذلك لا يجوز ولزم ميل
 آخره وأصل العين فقط فيلزم بجاء لا ضم الألف ولا التحليل في الفعل فلهذا مضروفاً فكانت معها ساكنة كما يحل في الاسم
 نحو رأى لطفه قوله لا يرد عليه أي على ظاهره وهو العدم لأن قواعد العلوم كلية ولوحمل على المعهدة فلا يرد فلا يقل

الا صوب قوله وانما خص اى من بين سائر المسلمات قوله لزيادة معرض اى فى اعلال قوله فى المبني للفعول من اخصيه
 هكذا فى النسخ المصححة وفى بعض النسخ فى المبني للفاعل منه وهو هو قوله للفعول اى من المضارع ووقع التصريح فى بعض النسخ
 قوله ما ذكرنا من المعرض والاختلاف قوله نقل الكسرة لانه لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وتقدمهم التخفيف فيجوز على هذا
 نقل الحركة من متحرك بعد حذف حركة اذا كان حركة المنقول اليه اقفل من حركة المنقول عنه وهذا عند الجزولى وعند
 المصريح استقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت ولم ينقل الى ما قبلها لان النقل الى الساكن فبقى قوله بدوع وبيع بار
 بعد الضمة بنصبهم قلب ايار واو الضمة وما قبلها يقول قول بدوع وهو بقل ذالا وفى باب الضمة كسرة لان تغير الحركة اقل من
 تغير الحرف ولانه اخف من بدوع فمحمل قوله عليه لانه متصل العين ثلث فكسرت فاءه فانقلب ال^{اول} كنه يار اكه فى الرضى
 ولا يخفى عليك ما فى التعليل الاول لان تغير الحرف من الحركة اهم من قولت تغير الحركة فى بيت بحلات اذا قيل بدوع فانه تغير الحرف
 نقط مع عدم التغير فى قول قوله الايدان اه اى الاشارة فى الرضى وانما ينهوا على الضم الاصل هما بحلات بعض جيب بعض
 لانهم قصدوا احبب الاشمام النبوية على ذلك الوزن المستبعد فى الاسماء وتحصيل الغرض المذكور اذا قصدوا ضم اوله
 لموافقة الماضى لكونه زعلا قال المتحدى وغير المتحدى فى شرح التسهيل التحدى التجاوز وفى الاصطلاح تجاوز الفعل
 فاعله الى حصول به فان تجاوزته الى غيره كالمصدر والنظر لم يسم متعديا انتهى فاسم الفاعل والمفعول والمصدر
 انما يصف بها باعتبار الفعل واليه اشار الشرن فى بحث اسم الفاعل فى شرح قوله يعمل على فعله وتعمل ترك المصدر
 لفظ الفعل ههنا وذكره فى قوله فعل لم يسم فاعلاشارة الى ذلك فاقبل انها تيد لان لا تسمان توهم وفى ترك
 اداه المحرر ايراد الواو اشارة الى انه قد يكون شيئا من القسمين كالافعال الناقصة والى انه قد يجتمعان فى التسهيل
 وقد يشتهر بالاستعمال ليدخل لاسميد وفى شرح ما قدى تارة بنف وتارة بحرف الجر ولم يكن احد الاستعمالين
 نادرا قيل لا متعدي برهين وذلك مقصود على السماء وقد عداها بعضهم خمسة نفع وشكر وكال ووزن وعدد وازا
 الالفية قصد النظر انها غير محصورة قوله من الفعل دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانها غير متعديتة بهذا المعنى
 لعدم توقف فعلها عليه ولذا اجاز ترك مفعولها كالى ان توقف فهداه اعلم بنسبة الفعل المتعدي الى المفعول نسبة الى الفاعل
 فى انه لا يجوز استعمال بدوئها الا على خلاف مقتضى الظاهر لئلا ينسب الى الفاعل ما كانت مقصودة بالذات لا يجوز
 تركه الا باقائه شئ مما هو بحلات نسبة المفعول به فانه فاعله مقصودة لكن نسبة الفاعل يجوز تركه من غير اقرانه شئ

متعلقا بالفاعل فإنه يجوز استعماله به ونها فاعلم من ذلك ان النسبة الى المفعول المعين ماخوذة في
 مفهوم الفعل المتعدي لتلك يكون استعماله في مراده مجازا لا حقيقة كالنسبة الى الفاعل يكون فهم مرادها موقفا على فهم
 فالمراد بقوله على متعلق متعلقين اي متعلقين كان فانه قد ما قيل ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة التي مرادها
 نسب كقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر متعلقين في مفهومها بل الى امر ما يجيء استعمالها بدون متعلقاتها كقرب زيد وبعد
 فهم اذا اخذت النسبة الى معين يكون موقفا عليه لا به من ذكره من يكون متعدية بحرف الجر واخذت في التعريف كالمتعدي بالضرورة
 والتعريف قبل ان تعريف المتعدي يصدر عن على الافعال لتوقف فهمها على امر غير الفاعل متعلق به وهو الخبر والحوال من
 توقف مفهومها على الخبر فان انما قصد منها اصطلاح الكون مع الزمان الماضي وكذا سائر الافعال فان منسب صار زيدا غنيا
 اتصف زيد في الماضي بالفاضل المتصف بالصيرورة صرح به الرضي قوله اي امر غير الفاعل اه اي ما يصدق عليه
 المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة في التركيب فانما يصدق عليه غير الفاعل الى ان المراد بالمتعلق المصطلح بقوله وتوقف
 عليه الى ان المراد به ما يصدق عليه من الافعال المخصوصة لا المتعلق المطلق لانه ليس به التعريف معتبرا في مفهوم المتعلق
 وبما حررنا لك انه قد ما تراسى من المتعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهومه التوقف كما صرح بقوله وان التعلق نسبة الى الفعل غير
 الفاعل فانه لو كان معتبرا في مفهومه يلزم التكرار في التعريف قوله فان كل فعل اه لتعريفه في الاصطلاح بغير الفاعل
 ولكون اعتبارية التعلق ظاهرة واقية التوقف للاشارة الى ان المراد به ما يصدق عليه غير داخل في مفهومه لم يتوهم لتعريفها قوله
 لكن اه استدراك لدفع توهمناش ما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللفظ بغير الحرف في ضرب بيد القيام كما في المثال
 فالاستدراك في ما تب زيد قوله ان فهم الفعل اي المعلوم كما يشتر به التعريف المنقول في شرح التسهيل فان الجمول زعم
 في التعدية كما في البناء فالمراد بالفاعل الفاعل لتحقيق لا ما به مفعول لا ما به مفعول فاعله البعد او لا به ذلك لم يكن ضرب في ضرب
 متعدي لعدم توقف فهمه على فهم امر غير الفاعل بل المعنى العام قوله لا يمكن فصله الا بعد تعمله جملة موكدة لما قبله والمراد بالبعدية
 الزمانية لا متعلق فصل شيئين في زمان واحد اي لا يمكن فصل ضرب الا بعد فصل المفعول المعين بالزمان لان النسبة توفرت
 في مفهومه وفهم النسبة متأخر عن فهم المفعولين بخلاف الزمان فانه ما يتوقف عليه وجود الفعل لانه كان او مستعدا فاعل كسبه
 في شرح المفتح ما حاصله ان المفعول به داخل في معقولية الفعل المتعدي بخلاف غيره فانه كما لا دخل في معقولية الفعل
 قوله بخلاف الزمان اه اي المفعول به وله الحال غير غيرها بههه الامور لغيره توقف وجود الفعل عليها دون الفهم قوله وبههه

والمفعول ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان رتبة الفعل الذي هو مركن الكلام اذ لم يتوقف عليه تقبل الفعل فرتبة المفعول
 بالطريق الاولى قوله غير المتعدي اه وما قيل ان المتعدي يصير لازما بمنون الانفعال واما المتعدي فتوهم اذ معنى التعدي
 الفعل الى المفعول وعدم التعدي انقطاع عنه فلا بد فيه من الاشتراك في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الانفعال
 والتفعل معناه التاثر والقبول المطاوعة قوله اما بالهجرة وكذا في كذا وقوله واما ان المعاملة اه جعل مضيقا فاعل من سباب
 التعدي كالهجرة والتضعيف وحروف الجر بسبب ان هذه الباء تقتضي التعدي وان لم يكن الفعل مفعلا في مقدي لان الشارح هو المفعول
 ولم يجعله بعض آخر من لانه ليس مثل هذه الاشياء في المعنى لانهها معنى التغيير بخلافه ولانه قد لا يتعدي الى اكثر مما كان الفعل في
 مقدي باليد خوفا منه وذلك كل فعل كان مفعولا ولا يصلي هو المشارك بخلافه فان التعدي لازمه لها كذا في الباب قوله وارجح
 الجوز ولا يغير شي من حروف الجر معنى الفعل الا ابا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف حرت به فاذا غير فزيد المبرحك فيه
 مصاحبة الفاعل المفعول به لان ابا التعدي عنده معنى مع وعند سيبويه كالهجرة بحكي للمصاحبة وضربا ولا يجوز حذف الجار
 في اسعة الا في ان وان خلافا لما فخش في المحرر وجار في غيرهما ما شئت واولا نادرا او اما لكثرة الاستعمال نحو
 اتركك تخير ويجوز ان يحتمل على فعل واحد عدة حروف اذ كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لا اتركك لم يجز
 حذف ابا المتغيرة الا في قوله تعالى اتوني زبرجدية على القراءة بهجرة الوصل اي زبرجدية واما الهجرة والتضعيف
 فلا بد فيها من معنى التغير فان الفعل لا يبدل الا بالمتعدي الى واحد متعدي الى اثنين نحو خرجت من البصرة والكان مقديا الى اثنين
 يتعدي بالهجرة لا بالتضعيف الى ثلاثة ولم يقل من الا اعلم واري والتضعيف على تعديته لخالق العين الى في الهجرة
 نحو نأته المفعول الذي يزيل سببها هو الذي كان ذا علا قبل دخولها فذلك كان مرتبة ما زادها من المفاعيل
 مقدما على ما كان اصل الفعل كذا في الرضي يظهر من كلامه فساد ما قيل ان الا صرب بتدليل حرف الجر بالباء وان
 مطلقا تقتضي تغير المعنى وان تعديته اعطيت الى المفعول ان في بالهجرة والى المفعول الاول بالصيغة قال المتعدي
 منقب او غير يدل عليه التمثيل باعطي واعلم واري قوله غير الاول مفهوم ما وصدقا قوله فيما صدقا عليه اي فيما
 يحلان عليه فانه معنى الصدق الوصول على سواء كما لا يكتفيان بوجوبتين او اصدحا كليا والآخر جزئيا وانما قيل
 لوجوب التعارض في المفهوم لغيره حكم قال نحو علمه عند البصريين وقال الكوفيون ثاني مفعولي باب علمت محال ليس
 لان الحال لا يكون محال فغيره واسم انشأه ويجوز ذلك في بغير المنصوبين قوله كما علم فلم يقل علمت في يد اقاما بل

بل لم يستعمل ثاني مفعول علت الاما هو مضمون الاول والثاني في المضمون الثاني علت تقول في علت عمر زيد
 مطلقا علت عمر الانطلاق زيد و علت عمر الانطلاق قوله بقوله المفعول الاول لان مرتبة التقديم كونه فاعلا
 للفعل قبل التعدية قوله فليت اصل في التعدية اي لست مما صارت بالهجرة والتضعيف متديا الى ثلثة بعد التعدى
 الى اثنين بل لم يستعمل من ثلثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير كسرا بمعنى علم واما حدث وبنائهما ثلثين فلم يستعمل
 مشتقين من البناء والحدث قوله بواسطة اشغالها لان الانباء والتبني والتحدث والاخبار بمعنى الاعلام واما
 في انفسها كانت متعدية الى واحد فبها والى آخرها مجاز نحو اجتمعوا بها هم اسماهم مجزئ في يعلم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا
 من اسباب التعدية وقد ذكر في المعنى اسباب التعدية تسعة الاربع المذكورة فيما سبق في مس صوغه على نصهم
 لا فائدة الغلبة تحركت زيدا السادس التضمين سابع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا بالبناء
 التحقها غيره واما احدث فلم يستعمل بمعناه وادحق بعضهم اراهم بالحكمة با علم ساعا تخوار اني اصدق في النوم عمر اسما
 قوله في جواز الاتصاف عليه بحيث لا يكون منويا اصلا ولذا لم يقل في جواز حذفه في شجرة الفيتة الشيخ السبوطي
 يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لم يلزم ذلك لمن قال علت زيد اكبر قانما واما الحذف بغير دليل فغيره
 احدا وعليه الاكثرون يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخيرين والاخيرين بشرط ذكر الاول او يلزم الحكم من فائدة
 نذكر المعلم به في الصورة الاول والمعلم انثانية الثاني لانه من انثانية لان الاول كالفاعل فلا يحذف والاخران من
 باب نظر واثالث يجوز حذف الاول فقط ولا بد من ذكر الاخيرين والرابع يجوز حذف الاخيرين فقط لان الاول
 معنى الفاعل والاخيرين في حكم مفعول فظنت انتهى بمعنى قوله في جواز الاتصاف عليه والمذهب الثاني في واثالث لان
 لان مناه جواز ذكر الاول وترك الاخيرين وفي قوله والاستغناء عنه والمذهب الرابع لان مناه عدم ذكر الاول
 الاخيرين ومجموع القولين اختيار للمذهب الاول عليه الاكثرون ولان الاخيرين كثاني اعطيت لان الاول الذي هو فاعل
 في المعنى اذا كان مفعولا لاول كان اخرين كثانية بالطريق الاولى وما قيل ان مفعولها الاول كمفعول اعطيت في عدم جواز كونه
 مع الفاعل غير من قبيلين لشيء واحد فلا يقيم علتني زيدا قانما فلا مقتصر على جواز الاتصاف بقصير فوهم لان عدم الجواز المذكور
 مشترك بين جميع الافعال لا اختصاصا لبياب اعطيت قال واثالث في واثالث من مفعولها اي كل واحد من الثاني واثالث
 بالقياس الى الاخرين مجموع مفعولها المتعبرين مما مفعولا واحد كاني علت مع قطع النظر عن المفعول الاول فمن تبعية

وفائدة التقييد الاحتراز عن ملاحظة كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار ليس حالها كحال مفعول علمت
فاذا قطع النظر عن الاول نجا المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعول علمت مع الثاني لانها والاول وهو الذي زاد
سبب التهمة في وجوب ذكره قيل ولكنه اني جواز الاعداد والتعليل وجواز كون المفعول الثاني مع ضميرين متعللين بشئ
واحد فالاعتناء على الجواز المذکور تقصير وتقييد للاطلاق من غير ضرورة وهذا هو لان الاعداد والتعليل مختلفان في
استخدام الضميرين يختص بانواع القلوب وراسي الحليمية والبصيرية ووجود وعدم وفقد لا يجوز في غير ما كل ذلك منصوص
في التسهيل وشرحه ثم يشترك الثاني والثالث بهذه الافعال في علمت في الحكم آخر من جواز حذفها وحذف احد
للدليل والتقديم والتأخير ولذا اعم في التسهيل الا ان هذه الاحكام غير مختصة بمفعول علمت قوله وسيجيء افعال الشك و
اليقين عطف على الخبر المخدوف اي افعال القلوب بهذه المذكورات او على مجموع البتة والخبر والشرع من عبارة
المتن فجعل قوله افعال القلوب مبتدأ مخدوف الخبر وقد رقت مبتدأ اخر واما في عبارة المتن فتقدمت افعال
القلوب او بدل منه وقوله يدخل خبر او متأنفة تركه كما راودوا اه لا كان استعمال لفظ الشك فيما تساوى طرفاه متعارفا
يلزم العلماء غير مختص باصطلاح الميزنيين منساقا الى الفهم عند الاطلاق ولم يكن شئ من هذه الافعال والا على ذلك حمل الشرع
على الظن يجوز الاشتراك في عدم الجزم واما قال كان لا احتمال ان يكون بها المعنى النعوي اعني خلاف اليقين وشموله لغير
الايقضي ان يكون هذه الافعال والا على جميع انواع قوله تساوى الطرفين اي الوقوف اعمده قوله وهي فطنت اه هذه
سبعة افعال تشترك في انها موضوعه للحكم بتعلق شئ بشئ على صفة فاعلمت مفعولين فاعلمت بها الاعلام بان النسبة
حاصلة عماد على الفعل من علم او ظن واخبر في السبعة باعتبار مدلولها النعوي فان بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشتركة
بينها ذكر المصراع من كل نوع ما هو المشهور منه والى ذلك اشار في تقسيم مدلولها قوله وبه اثبت للظن استعمالها
وتليها يستعمل على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واقل من لفظ اليقين والخلية من هذا النوع جميع بحر للظن فقط وعدمه
حسب عند الكوفيين وبغير غير معروف بمعنى احب واري الجهول قوله وتارة للعلم وهو كثير والحان بالنسبة الى الظن قليلا قوله
الثقة للعلم اي للاعتقاد الجازم مطلقا بقرينة مقابلة الظن يقينا كان كملت ووجدت والقيت ودرت وتعلم بمعنى اعلم
غير معروف على صنعة الامر ولا كرايت قال صدق في يروني بعيد او غير مطابق وتره قريب او مطابق قال على الجملة الاسمية
لان الفعل الداخل على الجملة المقص منها ما لا بد ان يعمل في خبرها لتعلق منها بضميرها والفعالية تغدو عمل الفعل فيها فاعلم

رفعا ونصبا اما في الجوه الاول فلا متنع كون الفعل مستند اليه واختصارا ناصبه في الحرف واما في الجزء الثاني فلكونه معمولا
 للجزء الاول وامتناع تواردهما على قول من حيث الاخبار لا علمت ان فائدتها الاعلام بالنسبة خاصة عماد عليه
 الفصل من علم وظن طابق الواقع او لا فالعقده منها اعلام المخاطب بالعلم او الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فما قيل ان
 ما ذكره الشرح يقتضي ان يكون هذه الافعال ببيان كيفية نسبة الجملة الاسمية كان الدخلة عليها للتحقيق فلا يفيد هذه
 الافعال فائدة ما متنع ان ليس كذلك وهم يدل على قلنا ببيان الشرح حيث قال ان علمت لبيان ان منشأ الجملة علم قوله على
 مفعول لها اى كل واحد منهما او مجموعهما مفعول واحد لهما من حيث المعنى فان علمت زيدا فاما كما سناه علمت قيام زيد في بعض
 النسخ مفعولان لهما كما هو المظهر قوله فلا يقتصره الاقتصار حذف الشيء بغير دليل اعني الحذف نسياسيا مناه اى لا يجوز حذف
 احد المفعولين نسياسيا فان اريد بذلك الاثر المذكور الحقيقي كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد ثل التقدير بى اعنى
 الحذف بدليل فان المقدركا للمفرد كانت القاعدة على عموم كانه قيل لا بد من ذكر الاخر حقيقة واقه يرا وقيل انه يلزم على
 ان لا يجوز علمت ضربى زيد اقلنا فقيه ان حذف الجوه من القريه على ان صحت المثال المذكورم ولزم حذف الجوه انما هو على
 تقدير كون المصدر مبنية اقوله وهو المفعول به في الحقيقة والفعل المتعدي اليها متعدي الى مفعول واحد في الحقيقة وهو المصدر
 الماخوذ من المفعول الثاني المضاف الى المفعول الاول وان كان جادا فان معنى علمت هذا زيد اعلمت زيدا به حمله اقوله
 ربح هذا اى مع وجود الدليل الدافع على الحذف مطلقا وجده في الاستعمال حذف احد هاتين القريتين فلذا قلنا انه لا يجوز
 قوله على قلته اى مع بقائه على المفعولية واما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول فهو واقع على كثره كما مر في بحث المفعول بالاسم
 فاعله قوله ولا يحسبن اى على قراءة الياء وجعل الذين يتخلون فاعلا واما على قراءة الخطاب فالذين يتخلون مفعول الاول على
 حذف المضاف اى يتخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وهو مفعول الثاني قوله اى لا تتحنا جازعين في الحاشية نعلم من الحواشي
 ان شريفة اى لا تتحنا جازعين على انك الملك بما اذ قد دسسته قبل ذلك البرشة فلم نعرفنا انصرنا الاغرا برغلنا نيدنا
 وكس فراه اسم نفى البيت بالناء ولا باهجرة تسمى بردان الزوال لم يوجد معنى الاغرا والرشاة جمع واتش وهو النام وظل معنى امتد
 وما كانه عند ابن جني كيفية طلب الفاعل على عبودة ومصدرية عند غيره وهو الاول لان الكانته لا يتجنى في الفعل الا في نعم وليس
 قوله وقد سجد فان سواه بلا قريته والى على تعيينها فتخذ فان نسياسيا جملة سانه كان سالما يقول قد علم حال ابائى علمت
 واعطيت في الانتصار على احدهما فاحاها في حذف المفعولين وفيها رفع التوسيم اى حذف مفعولى باب علمت مطلقا المستفاد

اذا ذكرنا بطريق مفهوم المخالفة قوله فالاخذ بها اهـ اي من غير ان يكون هناك ما يدل على تجدد علم او فن مخصوص
 على تجدد علم او فن مخصوص كما يدل عليه المثال قال في شرح التسهيل فان وقع مرتبة المفعولين خرجت نحو قلت هذا ك
 او شبهة نحو قلت لك اضعير نحو غنمة او اسم اشارة نحو قلت ذلك فالتحريك احدى هذه الاشياء واحد المفعولين ^{فقط} امتنع الا
 عليه انتهى فان قلت ما قيل لانهم عدم حصول الفائدة يجوز ان يحصل بامر آخر سوى المفعولين قوله ان الانسان لا يخرج عن علم من
 تعامل اظن واعلم دون ترتيبه بل على تجدد فن او علم بمرتبة قائل النار حارة كذا في شرح التسهيل . للعلامة المصري قوله
 نحو من يسبح يخجل قال الاصمعي بن ابي اسلم في ذم مخاطبة الناس استحبابا لا تقابحهم منهم قولهم من يسبح يخجل تقول من يسبح من
 الناس ما لم يسمع في نفسه عليهم المكره ومعناه ان مخاطبة الناس اسلم كذا في المثال ابني عبدة قوله اي بحال علمها لفظا ومعنى قال
 الاستقلال بالجزئين بحالين بالاعطيت لان مفعولين ليسا بتقبلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الالغاء اذ اوسطا واما خروجه
 الصالحين اهـ تيد بذلك احتراز عن صورة التعليق فان الجزئين والتحريك استقبلين لكنها ليسا صالحين لان كبر المفعولين لوجود الالغاء
 قوله او مفعولين الظاهر الواو الا انه انما راد للنبه على ان صلاحها لا يرد من المذكورين على البديهة قوله كلاما حال او تيسر قوله
 تاما من غير ضم الفعل اليها فيمنع ان عن الشارع ضعف العامل بالماخر من كليهما او عن احد ما قوله على تقدير الالغاء كونها
 في معنى النظر فبالتقدير العمل فانها ليسا كلاما تاما اذ المقصود نسبة الفعل اليها بطريق الوقوع قوله عند التقديم لان العامل
 العكوب ضميقة اذ ليس تأثيرا بظاهرها كالعلاج وايضا ممرها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة قوله على انه لا يجوز لان عامل الرفع متروك
 عند النجاة وعامل الضمب لفظي فمع تقدمها فيليب اللفظي المنوي قوله في معنى النظر لتحقق تحكي الالغاء وهو ابطال العمل لفظا او معنى واذا
 وقع لمصدرين كان ضربا على الطريقة نحو زيد ملكنا اهل التقدير في تلك كذا في التبريات ما وقع في الرضى من ان الغاء واجب في زيد ثم
 ظني غالب في زيد قاطعا غالب فالمقصود بيان اصل التركيب لا المعنى كذلك الا لا يتحقق الغاء بل المعنى زيد قائم في ظني انما تجب له انها
 متساويان لان العامل القرى في فعل التلب تقدم على احد ما واخر من الآخر قوله نحو ضرب حسب زيد اي ضرب زيد في حساب كذا البواني
 قوله فلهذا اقتيداه تقديم الجار والمجرور لاجتماع الاعتبارات ان العلة لا المحصر لاجل ان قوله في هذه العصور قيد الجواز بالوسط المخصوص
 اعني بين المفعولين واما التقييد بطلن الوسط فلا يخرج صورة التقديم فان قلت ان المعص لم يقيد بالوسط كبرية بين المفعولين لانها
 كبرية عنها قلت ذلك متقدم من السوق لان كلاما في المفعولين قوله جواز البنية بناء على المعنى المتبادر منه وانما قال المعنى الجواز
 محل الجواز على التامثل الوجوب وترك الوسط والآخر على العموم قوله وانما خص اهـ لا يخفى عليك ان المراد بانها ان يذكر معها

معها ما يصح ان يكون معمولاً بها ويطلق عليها في صورة وقوعها بين محمولي ان وبين سوف وصحوبها وبين المعلوم والمعلوم عليه
 لم يذكرها معمولاً ^{المنفصل} بل في جواب وقوع بينها اعتراضاً لبيان النسبة لانه انما في بعضها ولذا قال في التسهيل والرضي وقد يقع
 ان ^{المنفصل} وبين سوف وصحوبها وبين معلوم ومعلوم عليه الشرع لم يفرق بين جواز الاندراج وبين وقوعها على ما في فاشح الى بيان وجه ^{التخصيص}
 ولما في صورة وقوعها بين الفعل ومفعوله وبين اسم الفاعل معمولاً فالنفا جازئ لا واجب عند البصريين داخل فيما اذا توسطت
 قال في التسهيل والاندراج ما بين الفعل ومفعوله جازئ لا واجب حكاه الكوفيون مثلاً ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد او مظهر
 ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضمير المستتر في مرفوع المفعول الثاني ومنع الكوفيون نصب واجب الرفع والصحيح
 نهرب البصريين وبيد واسطع قوله قبل معنى الاستفهام سواء كان في قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قوله تعالى
 لعلم اى الخليلين حصي ^{المنفصل} وللتبعية على العموم زاد لفظ المعنى قوله بلا واسطة اه يحتمل ان يكون تعيماً لمعنى الاستفهام اى يكون معنى
 الاستفهام حاصل بلا واسطة لفظ آخر بان يكون مدلول نفسه وان يكون حاصل بلا واسطة بان كتب من اللغات اليه و
 ان يكون تعيماً للقبلة اى يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا واسطة لفظ آخر لا توسط العلم ان الاستفهام على قسمين يكون
 جواباً بالمتعين وهو ما يكون بام وبالبهرة وبالاسماء المنفصلة لاستفهام وتسميم يكون جواباً بنعم او لا وهو ما يكون بالبهرة
 او بعل فاذا تضمن القسم الثاني لا يقع بعد باب علت لان ضمنون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتأنيهاً ^{المنفصل} كما قيل
 ان يعلت جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالمتعين يكون متعللاً على النسبة فان زيد امك في جواب ازيد قائم ام عمر مناه
 زيد قائم فيصح تعلق العلم بمعنى قولنا علت ازيد قائم ام عمر علت احداهما بعينه على صفة القيام اى علت قيامه وانما لم يقل
 علت ازيد قائم لانه يدعوه الى انها مراد اذ كان الجواب بنعم او لا يكون متعللاً على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه نسبة
 النسبة فاذا قيل علت هل زيد قائم كان معناه علت نعم والافعال يعيد الاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علت لان
 اداة الاستفهام التي بدليس للاستفهام المتكتم حتى لا يعلق العلم بضمير الجملة المشتبه عليه بل لجود الاستفهام نفى
 الصور المعنى علت الذي يشك في نسبتهم عنه الا ان الشك في نسبتهم عنه في القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين
 او ذلك من المذكورين وفي القسم الثاني نسبة الى المذكور وعدم تلك النسبة فلا حاجة الى التاويل المذكور ولو سلم فلان ان
 نعم دلالة المشتغلين على النسبة فان المقدار بعد جملة ولذا يصح الجواب بها بانه عبارة المتكلم ان اجري على اطلاقه كما هو الظاهر
 كما كان اختيار المنهيب الاكثر وايراد المثال من القسم الاول لكونه متفقاً عليه وان خصص بقرينة المثال كان اختيار المنهيب

البعض قوله الاصل على معموليها قيد النفي بالداخل على المعمولين وكذا لام الابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء افشلت على
 المفعول الثاني في نقط لا يوجب التعليق في الاول نحو قلت زيد من هو او ما قائم او القائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين في زيده
 الصواب ايضا وانما لم يقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون المفعول الاول مضمنا للاستفهام كما مر قوله وصفا قيد بذلك لان
 لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيد القائم اعترافا من سماع التي التاكيد كذا خلاف الوضع قوله من حيث اللفظ اه ولا يجوز
 العكس لانه لا يعلم الا على المعنوي عاذا ولا قوله والفرق اخرج اشتركا في ابطال العمل والمراد انما والذكر ههنا يخرج
 الصور الواجبة المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق الانواع والتعليق بما هو جسيم الا في نقط قوله ان الانواع جاز لانه ترك الاعمال
 لفظا ومعنى بل ما في التعليق واجب لانه ترك الاعمال لانه معني ان الانواع ما هو في مفهومه بخلاف التعليق في مفهومه الجواب
 في شرح التسهيل التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل التجليات الانواع فهو ابطال لفظا لا محلا على سبيل الجواب
 ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز في قوله جاز الانواع او المعنى ان من خصها انفسها انه يجوز ان يبطل عملها وان
 لا يبطل تجليات سائر الاعمال فانه يتبع فيه ذلك كما ان التعليق فيها جاز دون سائر الاعمال ولذلك قال خارج الدياب
 في قوله ويخص جواز الانواع والتعليق ان قوله والتعليق عطف عن الانواع فتدبر قال ضميرين لان المكان احدهما ضمير متصلا و
 الاخر ظاهرا نحو زيد اطلق قائما وظنه زيد قائم لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال العلوج خاصة والكان المضمرة
 جاز مطلقا كذا في الرضى قال السمع واحد صنفه لضميرين كما في شئ واحد بان يكونا عبارة عنه او عما شتم على
 فيه دخل فيه نحو قول عائشة رضي الله عنها قد رايت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر بطعام الا الاسود وان قوله لان اصل الفعل
 اي اصل اول فاعل النحوي معني ما يتبع عليه غيره ان يكون مؤثرا فان نحو طال زيد انما اطلق عليه الفاعل لكونه على طريقة وصفته
 والاصالة بهذا المعنى لا ياتي في كونه واحدا في التعريف قوله والفصول به سائر من تبيل العطف على معمولي عاملين المجزوم مقدم
 قوله لانها تعام من حيث اه وان اختلفا من حيث كون احدهما مفعولا والاخر مفعول فان الواجب عاية فاعلم بانها قد
 الامكان قوله لانها ليس اى الفاعل المفعول الاول في الحقيقة فاعلا ومفعول به اي مؤثرا واما انما الفاعل على فاعلم كون
 افعال القلوب من تبيل التأثير واما المفعول الاول فاعلم فاعل الفعل بل في المفعول المجزوم من هذا الظاهر ان الدليل مختص بفعل
 القلوب قوله لانها تنقيض وجدتي اي في اصل الوضع فان وجد معني اصحاب ثم استعمل معني علم قوله اجمعي راي البصريه و
 الجمليه اي جري راي التي بمعنى البصر والتي بمعنى راي في المنام مجري راي التي بمعنى علم للتشارك اللفظي والكان مفعولها

مضروباً بما يتعلق به الفعل حقيقة في القاموس الحكم بالضم فيتميز بالربا قوله ولقد راني للروح اه الام لا بد ادو
 جواب القسم اراني اي بعبر للروح جميع روح ودرية على وزن فعلية بالهزة المحلقة التي تسلم الطعن الذي عليها من معنى يتعلق
 باراني وهو القرينة على انه من الروية البصرية دون العقلية اذ لا تعلق للعلم بالجملة وعن اسم بمعنى الجواب لدخول من عليه قوله
 حسب اه بدل من البعض فائدة تعيين ذلك البعض قبل البيان هي اما العلم او الظن اي معانيها المتكثرة باعتبار كونها
 مدلولاتها في نفسها اما العلم او الظن قوله بحيث يكبر متعلق بقرينة سره وفيه إشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة
 بان لها معانٍ فرعية تدل على المقول واحد من ان لها معانٍ آخر غير متدية بها يعني انه قد منع توهم تقديمها بهذا المعنى ايضاً
 الى مفعولين سيما اذا ذكر بعد مفعولها الاول حال اوصفة وهذا حاصل ما ذكره المصنف في شرح الفصل في وجه التخصيص انه
 قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها افعال القلوب انتهى عني انها مع بقائها كذلك نظمت كونها مقدمة الى المفعول
 بهذه المعنى ايضاً فلهذا تعرض بها ولما فيها التي هي غنة التوهم المذكور بخلاف ما عايناه الالفاظ اذ هذه الالفاظ اذا استعملت
 بغير هذه المعاني فانها ليست منظمة التوهم لعدم كونها من افعال القلوب قوله بذلك اي بقوله قريب من معانيها الاول قوله
 لتلايق اه وذلك ايضاً انه لا وجه للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذه الافعال معانٍ آخر الا انه من وجه التخصيص بالحكم المذكورة
 ليظهر حق الظهور قوله لا وجه للتخصيص ببعض اي تخصيص المذكور البعض وتخصيص البعض بالحكم المذكور او كما ان لهذا البعض
 معنى يتعدى به الى مفعول واحد كذلك للبعض الآخر وله البعض معانٍ لا يتعدى بها قوله افعال الخيال والخيال والكبر و
 الاحسب من الناس الذي في شهر راسخه قوله من النظم كسبر الظار والتهمة كخبرة اصددهم قلب الواو ما كان في كل
 قوله اي اخذته سكانا لو هي معني ان بناء الافعال لاخذ كاطن اي اخذ طبعها لنفسه والوهم من خطرات القلب امر جرح
 طر في المتر وفيه كذا في القاموس في العبا معني الالهام جعل الشيء من صنع الظن السلي فعلى هذا معناه قريب من الظن
 جملة معني اتخاذ الشيء موضع الوهم مطلقاً فجعل قرينة باعتبار كونه نوعاً من مطلق الاذراك المطلق فيكون قريباً من العلم او الظن
 الذي هو معني افعال القلوب لا شتر الكهاني مطلق الاذراك قوله ومنه قوله تعالى اه اي ما صلح على ما يجزيه من الوحي وغيره
 من الغيوب يتهم اي بما هو ذكوان وهم ان لا يكون خيره في الواقع كالحاكمين فظن فيسئل بمعنى المقول قوله وهو العلم بنفس الشيء
 معني ان العرب خصوا المعرفة باذراك نفس الشيء لذلك لا ينصب لامفعول واحد بخلاف العلم فانهم يستعملونه في العلم بنفس الشيء
 ويكون على صفة فلذلك نصب مفعول واحد اذ اثنين وليس هذا الفرق معنوي بل حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت

ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحدا بل هو موكول باختيارهم فانهم يخصصون احدا المتساويين بحكم لفظي دون آخر قوله
ومعنى البصر قريب اه عيسى البصر والخالج بسى احتمال البصر من فعال الجوارح الا انه يستلزم العلم بنوع قريب من علمت
بالبصر ولم يذكر ان البصر اى ضرب رتبة لعدم كونه قريب من فعال القلوب قوله ولا كان اه وقع لما يتوهم ان هذه الافعال
المذكورة معاني سوى ما ذكر فلما لم يتعرض لها وضرب رتبة على التفسير المذكور وذكر قريب باعتبار كل واحد منها كما قال بها
آخر كل واحد منها قريب من العلم والظن قوله اى كنفيت اه فظهر على ترقيب اللفظ قوله ليس بمعنى العلم والظن اى زيدا من معانيها
قوله لا تتم بغيرها كالافعال الغير الناقصة اما خبر لا تتم احوال من ضمير يتم او فعل مطلق اى تاما مثل الافعال الناقصة يعنى انها غير
لا تفسر وكراما ما يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قد ايدى بترتبة الفائدة بل المرفوع حسنة ايدى المنصوب بسند يتم الحكم بها ويذكر ان
تقييده بضمونه فان معنى كان زيد تاما ما يميز بضعف بالقيام النصف بالحصول فى الزمان الماضى ونس على ذلك وما قبلها
سميت بذلك لانها من الدلالة على الحدوث فيه ان دلالة ما كان عليه راضوخا لغيره والاضوح وان كان فانه على الحصول المطلق
والفائدة فيه ان كيدوا بالباطل باعتبار انه يدل على صفاتى نحو كان زيدا قائما على حدث مطلق بعينه خبره كما ان خبره يدل على على
زمان مطلق حينه كان نه اخلاصة ما فى الرضى وتدل الاول المذكور يخص عند ذلك القائل بكان لخصا ولا انها على الحدوث ولا كان
معنى كان ملحوظا فى معانيها سميت كلها ناقصة واليه يشير ما فى النهاية من ان الفعل يدل على النسبة ويستعمل عند زمانا
فى الاكثر والخالج قد يرمى عن الحدوث لكان ومن الزمان كنتم وليس قال تقريره الفاعل اه اى جعله رتبة كذا فى الرضى فهو من تقرير
اذا ثبت وسكن كذا فى القاموس وليس معنى التاكيد لانه بهذا المعنى يعنى نفسه لا يعلى ولا انتفاءه فى ليس والظن انه مصدر
للفاعل بمعنى التثبت والاثبات ادراك ثبوت شئى ايجابا او سلبا اى الثبوت الحاصل فى الذهن على وجه الادعاء على ما تقر فى
محله وبنا على ان الفاظ موضوعه للصور انبئية فيصح كون التقرير موضوعا له واندرج الاشكال الذى يحير فيه الناطرون
من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة او انتفاءها لا التقرير سواء كان مصدر الفاعل والمفعول فى الرضى تسمية مرفوعها اسما
اولى بترسمية فاعلا له الا ان الفاعل فى الحقيقة مصدر الخبر مضاف الى الاسم لكنهم فاعله على الله ولم يسموا المنصوب مفعولا
بنا واعلى ان كل فعل لابد من فاعل وهذا يستغنى عن المفعول انتهى فاعل هذا المبدء مرفوعها فى المرفوعات على حده وادرج
فى الفاعل وما قبله انه فاعل فى الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها على الحدوث والى هذا مال صاحب المفصل حيث لم يجه فى المرفوعات
علوة متساوية بل يبادى على الكون التثبوت لى فاعله فان كان المراد نسبة مطلق الكون اليه فانه وان اراد نسبة كون شئ

الفاعل فينا قصة فتوهم لأن قولنا حصل القيام زيد فاعلا له بل فاعلا القيام المضاف الى زيد حصل قيامه
 قوله أي العدة اه والقرينة جعلت تمام الموضوع لكلام اللفظ المتبادر والدليل على ذلك أنه لا يجوز خلافا من التقرير بخلاف
 الزمان فالتحليل ليس بجبني للاستمرار وخطافات الانتقال والدوام والاستمرار فانه قد تخلو عنها الافعال الدالة عليها
 قوله ولا شك اه بيان لفائدة التقييد بفتح التعريف والافعال دخل باعتبار قية العدة في كون الصفة خارجة عن التقرير
 قوله لان ذلك التقرير أي التقرير المقيد والتقييد لا يخرج من كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم قوله لصفة اه بمعنى
 الحدث ونسبة الى الفاعل المعبر عن تمريض الزمان لا شتركة في انتمه وانما قصة فكل من الصفة اه بمعنى كلاهما متروكان
 بالنظر الى الموضوع ليس لاحدهما فترية على الاخر بحيث يمكن ان يقر انه الموضوع له فلا يصدق على الافعال انتمه انها
 وضعت للتقرير باعتبار ان عدة بالقياس الى الحدث والزمان فلا يرد ما قيل انه اذا كان كل منهما عدة فيها يصدق ان
 التقرير عدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر بقيد فقط واللفظ لا يساعده قوله ولو حصل اه فيكون المعنى ما وضع
 لما يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لا حاجة الى اعتبار قية العدة واللام صلة للوضع كما هو الظاهر قوله لتقرير الفاعل اه
 بمعنى يكون التقرير مع ما اعتبر منه من كونه على وجه الانتقال في الزمان الماضي موضوعا له كما يرشد اليه قوله فلا شك ان
 كل خبر في تمام الموضوع له لان التقرير المقيد موضوع له على ما توهم قوله ولا يبعد فيه إشارة الى بعده في الجملة لان المتبادر
 كون اللام صلة للوضع قوله ان يحيل اه ويجعل التقرير مصدر مبنيا للفاعل فاعلة المحذوف ضمير العائد الى الافعال انما
 ومعنى تقرير الفاعل على صفة وتثنيها اياه عليها ولا تمها على حصول تلك الصفة له قوله بما ذكرنا من الوجه انثثة قوله
 لا يحتاج الى تية زائده دفع لما قال الشيخ الرضي من انه كان ينبغي ان يقيده الصفة فيقول على صفة غير مصدره مثلا
 يرد والافعال دأب عنده ان التعريف تام من غير اعتبار الكيفيات التي ذكر الشرح ومن غير اعتبار قية زائده فان هذا
 تعريف للافعال الناقصة باعتبار امر مشترك فيه وتتميز به عن سائر الافعال فان اللاحق على الزمان خاصة شاملا للفعل
 مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار مثلا معان تتميز بها بعضها عن بعض والمتبادر من كونها موضوعا لتقرير الفاعل
 على صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها كما ان الفاعل لك ولا نزع على ذلك احتياجا الى الجملة الاسمية قال المصنف في الانبياء
 مترصا على تعريف الفعل بادل على اقران حدث بزمان ان ليس بزمان ان ليس بحيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا
 قال بادل على اقران حدث فقد جعل الاقران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان ولا ينفقه كونها متعلقين الاقران لا شك

نقول نحن انتران بدوهم ووجهها تنبيهنا على الاثر الثاني باعتبار متعلقه لكل متعلقا اليه
 من المضاف اليه وقال ايضا فيه ان الافعال الناقصة تشترك في انها تقرير الفاعل على صفة ومن ثم اخرج فيها الى الجزئين فالترتيب
 تام من غير اعتبار الجملة او الوضع للجزئيات او جعل اللام للعرض او قهرا عليه ووجه اخر ان الافعال السامة موضوعه لتقرير الصفة
 للفاعل او المعبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة بمعنى نسبة الذات الى الحدث قوله بالهزة مثله انما
 على ما في العاموس قوله وقيل بالياء لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق ودون
 قوله انها غير محصورة وقد عد منها ارفادات صار الى وبيع وحال ول وجار وارتد واستحال وتحوّل وموافات ما فتى
 ما افتا وما وني وما رام من رام يرم قوله وقد تضمن اذ قال المحقق النفاذ في في شرح الكتاب حقيقة التضمن ان يقتضيه
 منها التحقيق مع فعل آخر ياسبه وله طرق اشبعها جعل الفعل المذكور حالاً ولك منها طرق آخر نحو اجد الكيت يد اى اني اليك
 حمدا انتهى فسلم ان ليس يتعين له طرق الحاية فجعل ثمة وكلها ماضية كما تقتضيه سلامة الطبع اولى من جعله عالما قوله وقد جازاه لفظ
 جازا في المتن ثمة وفي الشرح بعد الراجح ناقصة كما لا يخفى قوله توهم اى العوب في الرضى وشرح التمهيد اول من قال ذلك الخوا
 قاله ابن عباس رضي عن ارسله على رض اليهم لدفع شبهتهم وروهم عن الخوف قوله لما تقدم نقدا ما منوا قوله من الزارة
 بكسر الفين المحجة الخوا على ما في العاموس وغيره وبفتحها عدم التجربة والفتنة وليس براء منها قوله دخا مما يقدر به الاشياء
 كما جازا في قوله ان لم تكن حبه اى الزارة على مقدار اختلاص انت اليها وهي كناية عن عدم حصول المقصود قوله ومعناه اية
 حاجته والاستفهام المخاري اى لم تضر حاجته الى حاجات متصفه برصف كونه لك وروى بربح حاجتك
 فخر ما قدم لتصفته معنى الاستفهام قوله اربعت شفرة في الصحاح اربعت سيفي رقتة واشفرة بالفتح السكين
 العظيم وما قيل انه في العاموس انضم وقوله لا يتجاوزاه وهو القولان المذكوران قوله خلافا للفرء فانه يطرد
 وقال المصريح الاول اطرادا لقولهم جازا بغيرين اوصاين وان قلنا بالطردي في ما يطرد وقد في مثل قول الاعراب
 وهو ما يكون خبر كان كذا اطلاقه تعذير كذا بقوله المركبة من الخبر اسارة الى اطلاق الجملة الاسمية ثمة التجربة من كل
 ما ليس له دخل في حصولها فلا يرد ان هذا الحكم على اطلاقه غير صحيح لان شرط البسطة الذي يدخل عليه هذه الافعال ان
 لا يكون ما لازم المقدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكل الخبرية والمقرون بلام الابد او لا ما لازم حذف
 كما لا يخبر عنه بنيت مقطوع ولا ما لازم عدم التعريف كما يمين القسم وطوبى للمؤمن ودليل الكافر وسلام عليك لا ما لازم الاستبلاء

البتة ائمة كونه في المثال وفي ما حكمه كالحمل الاعترافية كقول انت طالق والطلاق اليه او كونه بعد لولا الاستعاضة واذا
 العجائية وان لا يكون خبره جملة طلبية قوله اي لاجل اعطائها الخبر اي المقصود وفولها ذلك الاعطاء فان المقصود قولنا
 صارا زيد غنيا كون انني نمتقطا اليه وان لم يمتد كونه زينة نمتقطا نفس على ذلك فلا يرد ولا وجه تخصيص الخبر بالذكر فانها
 تعطى اسمها انضم حكم معناها قوله انزه المرتب عليه اشار الى ان ضافة الحكم لامية لبيانته على توهم قوله كونه فاعلا اي ^{اصطلاح}
 بناء على ان الفعل لا بد من فاعل لفظي ولذا المريد المص اسمها في المرفوعات ملحقة قوله في توقف الفعل عليه يعني كان
 الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به لا يتم معاني هذه الافعال بدون اخبارها قوله لكان يكون ناقصة اه
 تفصيل لبيان المعاني التي تميز بعض هذه الافعال عن بعض بعد ما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها قوله كائنة
 بثبوت خبرها جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا يصح عطف قوله ويكون فيها ضمير لان عليه وهو حال يعقبيه الذوق السليم
 ويجوز ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر قوله خبرنا ما ضيا صفة لمصدر محذوف ليصح كون دائما او منقطعا صفة له بانه
 مفعول فيه اي زمانا ما ضيا يحتاج الى اجل قوله دائما او منقطعا حال من ثبوت خبرها وذلك يعقبيه الطبع السليم مع بناء
 التفسير قوله من غير دلالة اي دون انما شيئا من عدم دلالة يعني ان الدوام واستمرار الثبوت ليس تدلول كان بل هو
 من عدم الدلالة في العباب قال جاريا بعد كان عبارة عن وجود شيء في زمان ماض على سبيل الابهام في نفس فيه
 فيقول على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا عدم طار وفيه رد على من ان الاستمرار تدلول كان وفيه
 اشارة الى رفع الشك في التوهم من توصيف الثبوت بالماضي بالدوام ورد على من زعم انها تدل على الدوام وان دلالة
 على الانقطاع بالقرينة قوله نحو كان زيد غنيا فان اشارة الى ان الانقطاع يحتاج الى القرينة في شرح التسهيل الاصل
 في كان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لازليته ولا الانقطاع لغيرها من الافعال الماضية فان قصد
 الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى واذا كرهنه اذ لم عليكم اذ كنتم اعداء انا لف بين فلو كنتم قال الشيخ ^{اشترط}
 واكثر نحوين فهو الى ان كان يقضي الانقطاع قوله فهو من قبيل عطف احد التامين اه اي ما يكون محسني صار على
 ما يكون بثبوت خبرها لا اسمها الذين هما ثمان من كان الناقصة كانه قيل ان ناقصة اي كان التي تكون لتقر بالفاعل صفة
 منها ما يكون بثبوت الخبر لا اسم ومنها ما يكون محسني مما ردا دائما قال من قبيل لان الصريح عطف احد القيدتين على
 الآخر المستلزم حصول التامين المقسم قوله لا على ما هو قسم من عطف على قوله على الاخر والموصول عبارة عن قوله

والضمير المرفوع رابع الى الاخر او الى احد القسمين الضمير المحرور الى اى ملا يكون من قبيل احد القسمين على قوله ناقصة الذى لا حواء
القسمين تسم منه اى ليس من قبيل عطف القسم على المقسم بلزم كون تسم الشئ تسمية وتوله يتبادر فراه اليها على وزن حمراء
المفازة التى لا يبتدى فيها من البنية مصدر تاه تيه بمعنى التجرد والعفوف فتح الفان وسكون الفاء المكان الخالى عن الماء
والكلاد واصل على كالى جمع مطية وهو المركب وتطاحم مطاة سلك فاره واخرن بفتح الحاء وسكون الزا والارض لصلب
ضد السهل قيد فقط الخزن للاميسوخ فيه الارجل لو كانت الارض رخوة والفراخ كبشر الفانج فزغ بفتح الفاء وسكون الواو
جوزة نصف سرعة سير المطى كانها بمنزلة قمار تركت يعبها بيوئنها وجمارت فراخا فنى تسمى بسرعة الى فراخها وفيه مبالغة
فى سرعة سير فان القطاشل فى اسرعة سيماطا الخزن سيما اذا تركت البيوض فصارت فراخا فانها ابهى فى هذه
الحالة وفى المثال ابهى من العقاقيل تطلب الما ومن سيرة عشرة ايام واكثر فراخها من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فلا تحصى صاودة
ولا وردة توله فان بيوئنها اه لم تكن فراخا حال البيوضة ولا متبها فلا يصح كان جعل الثبوت الخبر لاسمها ولا مائة بان
فراخا حال لانها تقضى اجتماع البيوضة والفرافية توله جمارت فراخا اى تنقل الى الفرافية من البيوضة وهو معنى مقصود الكلام
فيكون بمعنى صار لارادة ومن لم يتدبر توهم ان البيان ناقص توله عطف على قوله اه فى العباب كان التى فيها ضمير التثنية
هى الناقصة بعينها وقيل انها تامة فاعلمها ذلك الضمير اى وقت القصة ثم قصرت القصة بالجملة وانما عداها تسمها آخر الكلام
ناقصة او تامة جريا على عادتهم بعد ما تسمها آخر انتهى وبنى شرح التسهيل للعلامة المصرى زعم ابو القاسم ابن الاثير
المكان التثنية تسم براسها فعلى هذا قوله ويكون فيها ضمير التثنية عطف على قوله وتكون ناقصة وهو الظاهر حيث اعاد لفظ يكون
ولم يقل وفيها ضمير التثنية كما اعاد فى قوله وتكون تامة الا ان شرح قصد حمل كلام المتن على ضرب الجوهو فصره عن الظاهر
فزع اعاده تكون للتأكيد فان ما عداها من الافعال ان ناقصة لا يكون فيها ضمير التثنية لا ليس قوله اذا امت من مات يبر
ويمت ضد حي والضعف بالكسر والفتح الزرع تمت كفرع شتاء او شتاء فرع بليدة العدد وشتات خبر مسببة المحدثون
اى احد هما ومتى تسمى فاعل من انى اى ذكر خبر او اصنع الى صنعة على حذف العائد من صنعة الشئ على توله تيم بالمرغوع وهو
فاعل فلا يكون الا مفردا وتوله موقع زادة على طبق الا يصلح اشارة الى المكان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى
الثبوت المسبوق بانهم اعنى المحدث قال القاضى فى تفسير قوله تعالى اذا وقعت الواقعة اى حدثت والكائنة الحادثة
والمتحدو ومن قدر احد ذلك عليه بقدره وقدره وقدره بمعنى قدره عليه تقديره واوردوا الامثلة الثلاثة اشارة الى

الى هذا آية متصرفاته قوله وكقوله تعالى اعاد الجارثاء الى شرافته يستحق ان يكون احد نفيحدث سوا مكان
 في نفسه او في محل لان خطاب كمن يلزم لارادة كابدل عليه الية وهي صفة تخص قوع المقدرات في وقت دون وقت
 ليس معناه كمن كذا على ما توهم قوله لا يخل بالمعنى الاصلى اى ما هو مقصود بالافادة من ذلك الكلام لا ما يفيد اصلا او الزيادة
 لا يعم من فائدة منفوتية كالتاكيد كترئين اللفظ وكونه انصح واستغناء الوزن والسبج قوله لقوله تعالى اه اشار بهذا
 التخصيص الى ان الزائدة مختصة بلفظه كان وانها تكون في وسط الجملة عند الجمهور واجاز الفراء زيادتها اخر او الصحيح
 لعدم استعماله واختلف في الزائدة قيل انها رافعة لضمير المصدر الدال على الفعل كانه قبل كان هو اى كان الكون وقيل انها
 لا فاعل لها لانها تشبه الحرف الزائد فلا يبال بخلوها عن الاستغناء كذا في شرح التسهيل للعلامة قوله اى كيف تكلم اى لم يسهل
 صبيها لم يسهل المهمل كذا عاقل صبيها حال موكدة لتحسين اللفظ لا للتاكيد اذ المقام ما به قوله اذ ليس المعنى على المضى اذ لم
 يستعملهم المدلول عليه كيف لان كل من بكلمة الناس حاله كذلك فلا يكون ناقصة ولا تامة ولا بمعنى صار اذ لا بد منها
 من المضى قوله اما من صفة اه هذا لا انتقال يقتضى حصول الصفة الثانية او الحقيقة الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة
 او الحقيقة فلما صار بهذا المعنى ناقصة واما لا انتقال الثاني فلا يستدعى حصول المكان والذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال
 بينكون المقصود من خارج تعلق انتقال الفاعل بذلك المكان والذات كسائر الافعال التامة في افعال المقصود منها اسناد الحدث الى
 الفاعل وتعلقه بالفاعل فلا بد من ان الانتقال بمعنى صار التامة واما ان ناقصة فمعناه الحصول بعد ان لم يكن قوله واما من حقيقة
 الى حقيقة سوا كانا شخصيتين لا متعلقين نحو صار الامام هو اقول ان العداوة اه تدارك المفردات بالخصات المتفردة
 الخطا والذات والمعنى ان العداوة غير محبة بسبب تدارك السيئات بالخصات قوله وتقال فما لك اه الام لا استغناء
 والخطاب مكره سبحانه ومن نفي سخافات في الرضى وقد استعمل المستغاث لم يرد نحو يا عدو من الم الفراق وهو متعلق بما قبله
 من الكلام اى استغنى بالله من الم الفراق في القاموس المعنى بالضم الدعة والى والمسرة وضمير قوله نعمي وهو ان كان مفردا
 في معنى الخبيث في المعنى الضمير في فيسبون قيل راجع الى السماء والسماء في معنى الخبيث والابوس هم الزين كالفلس جميع بوس
 بمعنى اشد والمعنى استغنى بك يا عدو من اجل نعمي صارت له اليد وقيل اللام للتعجب والاستغناء والكاف بالكره
 بيان لا يوجب منها استغنى بها قوله لا يصبرها الخبيث الزاد منها الاوقات المدلول عليها بصورها المعنى الزمان الاضى لان
 المقصود بيان المعنى التي تتميز بها بعضها عن بعض ولذا قال صار الانتقال من خير ترضى زمان الاضى والزمان المدلول عليه

مشترك بينهما بل بينهما وبين سائر الافعال ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجمل باقائها المدلول عليها بصورها
 بانه خلقت الواقع فان شئ أصبح زيد قائما انصف زيد بالقيام المنصف بالمحصل في وقت الصبح في الزمان الماضي
 عليه في الرضى وغيره قوله بمعنى القول اه ومنه قوله تعالى سبحان امد عرشك ومن تصحون في شرح التسهيل ويكون الثالثة
 الضمير بمعنى الظلم في الاوقات المذكورة قوله وظل وبات مضارع بات بيت ويات ياتنا وياتنا وياتنا بمعنى الكون في جميع
 الليل ومضارع ظل غلا وظللا بمعنى الكون في جميعه قوله ثبت لذلك في جميع نهاره اى في الزمان الماضي تركه لان الكلام
 في المعاني المحصورة قال ومبني صار مجرور عن الزمان المدلول عليه بالادق قال امد تعالى ظل وجهه مسودا في الرضى مجبى بات
 بمعنى صار محال نظر قال الاله لسي جاز في الحديث بات بمعنى صار وهو قوله عم ابن بات يده قوله تاسمين قال ابن مالك
 بقية بات القوم بات بالقوم اذا انزل بهم للاستعمال مستديا بنفسه وبابا بار وقال غير وكون تامة بمعنى تمام لئلا يظن كونه تامة
 مبني سام اورال وزا بعضهم وبني قام تبار قوله في غاية القلة حتى انك بعضهم مجبى بطل تامة قوله وفصلها عن الافعال
 الثالثة اس بقية حتى لوجوبها بالافعال الثالثة فاما يترك قوله وكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجبى الكل تامة على السواء واما
 ان يقول وكون الثالثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المضموم عدم مجبى هيذين الفعلين تامة وليس كذلك فصلها عن الثالثة
 وترك بيان كونها تامين ليستفاد من ان مجبها تامين في غاية القلة لان عدم الذكر دليل عدم الاعتدال اعلى عدمه في نفسه
 قوله نهذا الافعال انظر ترك الفاء وعلله بتقدير اما التفصيل باجل سابقها في المتن واما اعاده نهذا الافعال الاربعة فلما كبر كون
 كل واحد منها بمعنى صار قوله فاسقطها عن البين اى عن بين الافعال في مقام التفصيل اعادة الفعل السابق بعد التمهيد كما
 قالوا في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اوتوا وحبون ان يحقدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمغازة من العذاب قوله اشارة الى عدم
 قوله اشارة الى عدم الاعتدال بها في الذكر في الاجمال لكونها ناقصة في الجملة وعدم الذكر في التفصيل اشارة الى عدم
 الاعتدال بها قوله لانها من المحققات في الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف ال ورجحوا احتمال قول
 دارت فانها محققات مطلقا قلنا اتركها في الاجمال والتفصيل قوله من نزال اجرت وادى كحان نجات قوله فان تامة
 وكذا ازاله نزيله اى قوله وليس ذلك الغرض مني بل هو مقصود على الاستعمال قوله لا ليدل الاضحية بلا فصل على ما في الفا
 البارة اقرب ليله صفت قوله ايضا بمغناه في الصحاح اوزيد ما اقات اذكره ويا قات اذكره وما جرت اذكره قوله سمي بها
 فاعلا مقام التسمية بالاسم لا تفرق انما بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله تقرير الغافل على صفة فانية يجوز ان يكون اطلاقه على ترسعا

توسعا كاطلاق الصفة على الخبر قوله فيها على ان سبها او افعال انما وقعت مطلقا والخاصة التسمية واقعة في الافعال
 المحصورة بحرف النفي لان خصوصية هذه الافعال لمئات في التسمية بدنية قوله من وقت يمكن ان يقبل في الصراح القبول
 بشئ آت من يد يرقت نفي المتن بالمعنى الاول وفي الشرح بالمعنى الثاني بمعنى المراد من اقبال الفاعل على الخبر كان
 ان يتصرف به وليس مراد ان في المتن حذف اختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عنه
 الاطلاق قوله اما دلالتها انما اخرج الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بما هو ليس موضع سوى
 وضع المفردات فلم يرد ان هذه الافعال بمعنى كان وانما ند قبله بحسب الوضع فلا حاجة الى هذه البيان فلان النفي مفقود
 بحيث تضمنته الى الفاعل في خبر غير معين من اجزاء الزمان الذي هو مدلول تلك الافعال فاذا دخل عليها النفي اثار
 استمرار ذلك النفي كالافعال الشبوتية اذا دخل عليه نحو ضرب زيد و ما ضرب زيد وذلك لانهم مقدر ان يكون النفي و
 الالبات على طرفي النقيض واعتبار استمرار الشبوت حسب و اقل فاعتبره في جانب النفي فانه في ما يترجم من انما لان
 نفي النفي يستلزم استمرار الشبوت لان النفي المدخول كان للاستمرار فالنفي الذي ادخل عليه نفي الاستمرار والكان
 للنفي في الجملة فيكون النفي المدخل عليه ايضا كذلك قوله استمرار الشبوت اى يستلزم تحقق انقضاء مفهومه وان كانت هذه الافعال
 بمعنى كان وانما قوله واعتبار الصلاحية اه اى واما اعتبارها حذف منها بقية عدلية كما في قوله تعالى والراشخون في
 يقولون آتاهم حذف عنه ما يفترية قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ عند الخفية وفيه إشارة الى ان اعتبار الصلاحية
 خارج عن مدلولاتها الوضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هى مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليها معانيها قوله اذا لا يرد
 بخلاف ما اذا استعملت تامة في معانيها نحو زال ويرح زيد عن مكانه وانك عنه واما في نفي فلم يستعمل لانه ناقصة
 بحرف النفي لفظا وتفسيره في الغاموس نفي منه كسب نسبة وانقضاءه وكسره اطلاقا قوله يدخول او دواته عليها والكان
 فيما ولم ولا في الدعاء والكانات مضارعة بمادولون والاولى ان يفصل بين ما ولا وبينها نظرت وشبهه والكان جاز
 ذلك في غير هذه الافعال نحو اليوم جلستى ولا اسس لتركب حرفي النفي معها لافادة الالبات كذا في الرضى قوله او
 تقدير الرضى وحذفها ليس لان مضارعاتها وانما جاز لعدم اللبس فاذا قدر انها لا تكون ناقصة لاسمها واتخذت
 مع التسم كثر اقله وذلك اى بيان كون مدلولها التوقيت المذكور ضمنها التركيبى ولا ينافى ذلك صيرورته على بعد
 الاستعمال في الظرفية بحيث لا يصح تقدير الزمان منه قوله وانما قدر الزمان اى بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه يكون

بالمصدر المضاف الى مضمون الجملة فلا بد من تقدير مفعولات آخر مضمير من كلامنا ما قال لانه ظرف بيان لعلية العلة
 السابقة قوله فادام لم يتبع مادام اى لفظه وهذا سائر الضمالات فيه فان عملت انما في نفى الاول ضمير هو اسم وان
 عملت الاول خبر اسم ولم يتبع خبره تقدم على اسمه وعلى التقديرين لا بد من مادام على الجملة الفعلية على ما فهم قوله
 ولم يحصل من المجموع كلام بان لم يحصل مادام بناويل المصدر ظرفا لا محض قوله لا يقيده اى المجموع فائدة تامة لعدم الاتية
 بين جملتين بل ضمير لا يقيده راجعا الى مادام على ما فهم حتى يخرج بانه يستفاد منه ان مادام به حصول المجموع كلاما يقيده فائدة
 تامة وليس كذلك قوله وذلك يفيد انه فانه لو كان نفى الحال يكون التقيد بزمان الحال تأكيد او تأكيد
 والاستقبال مخالفا الى التجريد وكلاهما خلاف الماثل قال الازد لم يسب سبب القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيده
 بزمان يحصل على الحال كما يحصل الايجاب في تخرجه قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيده به كذا في الرضى بهذا اذا
 كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشير قوله يحصل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور في الوضع فالتناقض بين
 المذهبين باق في دليل المذهب الثاني في راجح لان الاستعمال بتقيده بالازمنة الشك في دل على انه موضوع للقدر المشترك فلا
 يلزم القول بالاشتراك او بالحقبة والجمادى الاصل فيها قوله نحو قوله تعالى او فان يا نعيم دليل على ان ليس للاستقبال
 قوله اخبار الافعال اى تقديمه كقول كل فعل بناء على ان الجمع المضاف والمعرى باللام للاستزاد اذ الم يكن هناك
 تقيده وعلى من ذهب الى ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على اسمائها وعلى من زعم انه لا يجوز
 التقديم خبر ما دام على اسمه قوله كلها اما تأكيد المضاف او تأكيد المضاف اليه لكن جلد تأكيد المضاف اولى لانه انما
 ولعدم اعتداده قول من قال انه لا يجوز تقديم خبر ما دام لكونه مخالفا للنقص والقياس والاجماع على ما في شرح التسهيل
 قوله اذ ليس فيها اى في تقديم الاخبار والى ان ثبت باعتبار المضاف اليه قوله فيما عاقل فعل اخر اذ كان العامل حرفا
 نحو ما زيد قائما وان زيد قائم فانه لا يجوز لضعف العامل وفيه اشارة الى ان المعصوم ههنا جاز تقديمها على الاسماء
 من حيث انها ممولات الافعال ليرجع الى احوال الافعال فان الكلام في بابت الافعال وما سبق من قوله وادعوه كامر
 خبر المبتدأ من حيث انه خبر ولذا اعلن فيما سبق باننا في الحقيقة خبر المبتدأ اذ اكرر على ما فهم قوله ان يقيده والتقيد
 اما بان يكون الاطلاق قرينة التجريد عما سواه او باستظهار ان عدم اللام معتبر في حصول كل شئ قوله ما يقتضى تقديمها
 عليها اى على الاسماء اما عليها نقطه سواء كان موجبا لوسطه لكون الاسم محصورا عليه نحو ليس قائما الا انه لا بد من كونه

كونه ضمير متصلا نحو كالت يداي مشبه بأك أو لم يكن مفعولا كاشتاد الاسم على ضمير يعود إلى الخبر نحو كان شريك
 هذا بواو أو إلى ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر منفصلا المعنى
 الاستفهام أو المشعر كافي مثال اشجع وكونه مثلا لتقديم الخبر على ما كان لا ينافي كونه مثلا لا يقتضي تقديم
 على الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر إلى كان والثاني بالنظر إلى الاسم ولما كان قوله مالم يوضح ما يقتضي
 تقديمها عليها غير ظني في التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لنا في اشارة إلى دخوله فيه قوله نحو صار عدو وصديق
 فان رفع الالتباس قلب المعنى يقتضي تأخير الخبر عن الاسم وليس زيد الا كما فان كون الخبر محصورا عليه يقتضي تأخير
 داما ما اجاز الرجاء في قوله تعالى فإزات لك عوبهم ان يكون تلك سماعا وعربهم خبرا فكيف ليس من قبل الالتباس
 بل من تعدد وجوه التركيب قوله ويجوز ان يكون اه فصور وجوب التقديم على الاسماء كلها داخلة في قوله ويجوز تقديم
 اخبارها على سائرهما واما ارادة نفي الضرورة عن جانب الوجود فلا تحمله عبارة المتن لان الاحكام اما عبارة عن جلب
 ضرورة الطرفين وسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والحكم المصرح في المتن الايجاب فلا يمكن جملة على سلب ضرورة
 قوله أي الافعال الناقصة لان الكلام في احوالها وفي اشارة إلى الرد على من قال ان الضمير راجع إلى الاخبار لما نسبته
 للسياق فان ما تقدم كان حكم الاخبار وقوله قسم يجوز ان لا يجوز لان ضمير يجوز راجع إلى القسم ولانك ان القسم سواء
 اريد به الافعال والافعال ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة للخبر بالذات ولا فاعل بواو
 ومن البين ان القسم الشئ باعتبار حال نفسه أو في تقسيمه باعتبار حال متعلقه وسقط على سخانة قوله تقديم اخبارها
 ان ربنا في الضميرين إلى ان ضمير يجوز راجع إلى التقديم المذكور سابقا لا إلى القسم اذ لا لزوم في ذكر الضمير يعود إلى
 القسم والعائد مخدوف انتهى قسم يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه إلى القسم يحلج إلى اعتبار حذف المضاف عن الضمير
 المستكن حل الجواز الذي هو صفة التقديم صفة للقسم يجوز اذ إلى الاستخدام كل ذلك تحل قال وهو من كان إلى راجع
 أي في الترتيب الذي ذكره المصدر والغاية داخلة في المعيا بقرينة المقام قوله كونها افعا لا يجوز تقديم ممول الفعل عليه
 بخلاف الحرف قوله وجازه لم يعد اللام اشارة إلى ان المجموع دليل واحد فاجزء الاول لاثبات انه لا مانع من جانب
 العامل والجواز الثاني لاثبات انه لا مانع من جانب المرفوع فمن قال انه سهون طيما القلم والصواب وجوز تقديم المصوب
 على الافعال قد هي قوله أي هذه القسم فسر مرجع الضمير من انه لا يحتمل غيره لاثباته إلى ان القسم المذكور عبارة

عن الافعال دون الاخبار لانه محكوم عليه بما اوله كلمة ما وهي افعال والقول بانه على ضد المضاف اى اخبارا واوله مختلف
 لا يدعوا اليه دواع ولا جمل هذا التبيين فسر الضمير في قوله وهو ليس لم يفسره في قوله وهو من كان الى راجع لانه لا دليل فيه حيث
 وهو كان الى راجع فجوز ان يكون محض بنى اللام وقسم عبارة عن الاخبار قال ما اوله ما لم يقل ما في اوله ما إشارة الى ان ما
 كجزءه حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد منه الافعال الخمسة المذكورة سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لا كمال ما
 ما مثل ما كان وما صار وان اشترك معها في حكم عدم الجواز لان خلاف ابن كيسان ما هو في هذه الافعال لا رتبة دون غير ما فانه
 لا يجوز تقديم الخبر في ما كان وما صار لبقاء النفي فيها واقضائه للصدارة بقى ان المص لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذا دخلها
 لم ولما ولان لانها اشتركت في الافعال التامة في جواز تقديم المفعول عليها عند دخول التامة الاول ودعم جواز التقديم عند دخول ان
 واكمل في الاحوال النقصية الناقصة برفاعة ما تحيزه الناقضون قوله فلا متناع اه اى الاصل فيه ذلك لما تقر ان ما ليس
 الجملحة المصدر الا انه يعنى على اصله في ما وان ولم يمت في لم ولن ولا يجوز تقديم ما في خبرها عليها سواء كان من الافعال الناقصة
 او غيرها اما ان يخلو بها فحققة سوف التي تحتها ما اسما ولا لم فلا مترجما بها بالفعل متغيره الى الماضي حتى صار كجزءه واما ان يتر
 في الكلام حتى يقع بين الحرف ومصدره نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج قوله على نفس المصدر فكيف يتقدم على ما سئل به امتناع
 قد قيل في خلاف هذا الحكم اه ندر الفصل العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة متناقضة وليس حال عدم صحة لفظا ومعنى
 لان الواو مقصورة اوله وليس عليه ويختلف على صيغة المعلوم فاعلة الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز في الافعال
 على ما تقر في بحث التمازج مستفادة من نسبة الخلاف الى ابن كيسان صريحا كما هو المتبادر من قوله خلاف لابن كيسان وقد قبل
 يجوز بيان اننا صاحب المنزى الذي لا يجوز اظهاره ويكون المستعمل باللام كالبدل منه كما صرح به الرضى وحمل من المواضع التي
 يجب حذف نائب المفعول المطلق فيها تاسا دقيل انه على صيغة المجهول مخزاع من لزوم الاضمار قبل الذكر اذ حذف الفاعل
 وهو وهم لان خلافنا ان كان صدر المبنى للفعل لا يصح كونه منزها مطلقا للفعل المجهول لوجوب كونه بعبارة والحق ان مصدر
 المبنى للمفعول لم يستفد من كون الفاعل ظاهرا من جانبه لامن جانب المجهول بل عكسه لان ابن كيسان ع يكون مفعولا صريحا فيكون
 فاعلة حقيقة قوله تاسا لابن كيسان لم يحيل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فاعله لانه كان المحذوف او
 جائزا في خلاف بل هو العامل والفعل الاول ان العمل للفعل على كل حال اذا المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة واللام يغيب به
 كالحقائمه مقامه كذا في الرضى في بحث المصدر قال الشر الرضى ان الفاعل والمفعول المجرور باللام نحو مجابا له وهو المنة المتخذ

محدث من ابي هذا القول له والجملة مستأنفة وما ذكرنا من اظهر لفظا والصق بمعنى قال لابن كيسان الخلفاء في الاضال
 مختص بابن كيسان واما الكوفيين فنجوزون تقديم معمول في خبر معلقة لعدم توليهم بتقدير ما على ما في شرح التسهيل قال
 عن ابن مالك فانه منع ما قيل للحالات لا يخص به الكوفيين ايضا فانما في ذلك ما عدا الفاء قوله لا يقتضيه باب المفاعلة
 من كون احد الجانبين فاعلا صريحا والاخر مفعولا صريحا قوله لنقد مهم او متعلق بقوله لامن جانب الجمهور قوله فكانه لا مفاعلة
 منهم فلا يتحقق التوافق التقضي للثاثة في اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثاني في القسم الثالث قوله فلا يلزم تقديم
 ما في خبر النفي بحسب النفي وان كان لازما من حيث الصورة والموجب للصدارة تميز المعنى والحق ان اعتبار نسبة الفعل الى
 الى الجملة ثم اعتبار نفي النفي كان النفي هو الاول مضمومها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفي الى الفعل او لاشتم
 اعتبر بعد صيرورته متبنا نسبة الى الجملة لم يكن الجملة معمول النفي فنجوز التقديم والظهور ان في لان صيرورته ناقصة انما هو دخول
 النفي لان الجمهور قالوا المرامى في التقديم فاعلا هو اللفظ والاستعمال شاهد لهم قوله فان الافتعال او كما في قول الشاعر جاء
 امر الاله فاختل الناس فذاع الى الضلال وباد قوله صريحا بخلاف المفاعلة فانه لاشارة امرين في اصل الفعل من احد
 الجانبين صريحا والآخر ضمنا قوله وسيبويه في شرح التسهيل لم يرض سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضي ذلك قوله على
 انه يجوز في الرضى وهو الصحيح لا ثبت مثل قوله تعالى الا يوم يايتهم ليس معروفا عنهم ويوم يايتهم معروفا واذ انقدم معمول
 عامل جاز تقديم العامل انما لان تقديم المعمول فرع تقديم العامل واجب بان المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو انا زيدا فاعلا
 وبان نصب يوم بفعل مقدرا يبرهن يوم وبانه مبتدأ مبني لاضافة الى الجملة وبان لم يفرق قد توسع فيه قوله على انه فعل اصلا
 كبريا وانخفض كما يقع في علم علم وليس مضموم ايا واذ لم يحجب من مثل العين ايا ولا مفتوح ايا واذ انفتح لا يمكن ولم يقل ايا
 ليدل على عدم معرفته ومعارفته لاخرته والدليل على كونه مفعولا محذورا ان في البيت الساكنة والضائفة البارزة المتصلة وقال الكوفيون
 انه حرف كما يدل عدم النعت وقيل اصله ليس بمبني لاسم وجوز خفضه واستعمل استعمال التبرية قوله وبهذه النسخ ما قيل له
 حاصلة الفرق بين الاختلافات والخلات فان الاول للثاثة في اصل الفعل صريحا فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين معا
 والثاني يقتضي وقوع الفعل من احد الجانبين صريحا قال افعال المقاربة هي افعال انما تقع لعدم تمامها بالمرور فوع كنهها
 لما خفت بالحكام ازودا بالذكر ولا يخفى ما فيه اذ كل فرقة من الافعال انما تقع بخصه بالحكام لا توجد في الاخرى وتسمى انها
 ليست ناقصة لان المقسم نسبة المحدث اعني القرب الذي هو الاول معاهدا الى فاعلا لان معاهدا كما كان قرب الفاعل عن الخبر لا يد

من ذكرنا الا ترى ان عسى زيد ان يخرج قارب الخرج او قرب عن الخرج ومعنى طفق اخذ وجود عدم التمام بالمخرج
لا يقتضي كونها ناقصة والالكان جميع الافعال النسبية بل المتبعية ناقصة نعم لها اتصال وشبه بان ناقصة ولذا قال في الباب
وتفصيل بالافعال الناقصة افعال المقاربة قوله اى فعل فسر بالمفرد لما قالوا انه لا بد من تقديم امر مشترك في التوقيفات المستعجلة
على كلمة او يفهم منه انها للتقريب لا للايهام فالوصول ما خبرته اخذت اعني هو الراجح الى الفعل المفهوم في ضمن الجمع او افعال
الافعال الخمس فاعمل الجمعية فيكون خبرا لها واختيارا صنيعة الجمع للاستشارة الى تقديمها كما تقرر في الاصول قوله اى للدلالة اه
لأنه يمكن الدنو المنه كتمام ما مضت له افعال المقاربة لدخول النسبة والزمان في مدلولها ايضا والمبادر ما وضع لتمام الموضوع
لم يحل اللام منه للوضع وجعله للعرض وقد رد الدلالة والفظ ان المراد بيان المعنى المشترك بينها الذي يمتاز عن افعال
الكان في تعريف الافعال الناقصة فلما حاد الى تقدير الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال في التسهيل ان افعال المقاربة منها للشرع
سخر طفق وجعل واخذ وعلق وانشأ وهب وقام والمقاربة هبل وكاد وكرب واوشك وادلى ولجأ وعسى وجروى اخلو
وقال شارح سميت افعال المقاربة لان فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها للشرع وبعضها
للترجي واخارة الرضى ومن هذا قال بعض النافذين ان الشرع قدر الدلالة على الدنو سواء كان موضوعا له او لا لان فان
الشرع والرجاء يستلزمان الدنوية ان كون الشيء لازما لشيء لا يستلزم كونه غرضه والمصروع اختار ان لكل
معنى الدنو ما في كاد وظم واما في عسى فلما في الفصل ان عسى المقاربة امر على سبيل الرجاء وحي شرع التسهيل انها لا علام
المقاربة على سبيل الرجاء وفي معنى اللبيب ان عسى بمنزلة تار يخشى وعلا عنه سيويه والمبرود بمنزلة قرب عند الكوفيين
واما في طفق فلانه وان استعمل بمعنى الاخذ في شيء لكنه في الاصل بمعنى الدنو في القاموس طفق فعل كذا كثره وخرط طفقا
وطفقا اذا وصل الفعل والاتصال بالفعل بان تليس بخبر من فرائده او بما يفرض اليه من اختصاصه قوله على قرب حصوله لئلا
اى في اعتقاد المتكلم او احداث المجموعات لا علام ما في الاذان قوله منسوب على المصدرية اه حاصل كلامه ان الدنو
الذى افقده المتكلم قد يكون سببه متساوه رجاء المتكلم وطمع بحصول الخبر للفاعل وقد يكون خبره باشراف الخبر على الحصول
من غير ان يشترع فيه وقد يكون خبره بشرع الفاعل في الخبر فالدنو منزوع او اعمالة باعتبار متساوه وسبب حصوله
في ذهن المتكلم والاول مدلول عسى والثاني مدلول كاد والثالث مدلول طفق فنقول رجاء او حصولا واحدا فيه منضوبا
على المصدرية بخبر المضاف للعرض ويجوز ان تكون احوالا لان سبب الرجاء يستلزم كون الدنو مبررا والدنو مسبب

الاشارات على الحصول سبب كون الدنو حاصل في نفس الامر والدنو السبب بوج سبب كون الدنو مشروعا في مستقلة
 واليه اشار المصنف في الامالي الكافية حيث قال يزيد بقوله رجاء الوصول واذا اقصيه ان القرب مرجوا حاصل او مشروع في
 مستقلة فاذا قلت عسى ان يشفى مرضي فرب الشفاء مرجوا اذا قلت كاد ان شفى فرب الشفاء حقيقة حاصل واذا قلت
 طفق زيد يخفف وجب يقول انه اخذ في الخفف والقول انتهى ويجوز ان يكون تمييزا عن الدنو لكونها النواحل واليه يشير
 عبارة المفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الرجاء وكاد للمقاربة على سبيل الحصول فانرفع ما قاله الرضي ان قول
 رجاء الوصول او اخذ في الخط لان انظر ان نصب هذه المصاد على التمييز عن سبب الدنو فيكون المعنى وجاء الخبر او الدنو حصوله او
 الدنو اخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء الخبر بل رجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه المصنف وليس طفق واخواته لدنو اخذ في الخبر
 لا اخذ فيه ولوجبه المنصوب حاله اي لدنو الخبر فرجاء او حاصل او ما خذوا على كلف اذا اجد الاستيعاب فيه به المحتملات لا يصح
 قوله حصول لان الخبر في كاد ليس حاصل بل هو قريب الحصول لان ما قاله انما يراد وجعل تمييزا عن سبب او حاله الخبر والشرع
 اختار حله مصدر لعدم احتياجه الى التاويل والتمييز يقتضي الابهام في اصل الوضع وهذا الابهام جارض التنوين بالاسماء
 يعني ان ما في الامالي يقتضي ان يكون في معنى عسى رجاء دنو الخبر ما ذكره بشر يدل على معناه القرب الذي سبب رجاء
 حصول الخبر والامر في ذلك حين لان كلا المعنيين متلازمان على ما عرفت قوله بان يكون ذلك لدنو اي لدنو حصول الخبر للقاء
 في ذم الحكم قوله بحسب اي بقدره ودفقه لكونه سببا لدنو الخبر مر به عطف على قوله بحسب جواره والضمير المحمور ولدنو
 لا الحصول اذ ليس يجوز حصول الخبر في كاد وطفق وانما هما انما يجوز منهما الدنو قوله على قرب حصول الخرج لزيد بسبب
 انكاه فالحال مستقل بالقرب فسقط ما قبله لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب ولا بالحصول الا ان يتسامح ويراد بدلالة
 على القرب دلالة على اخبار التكلم بالقرب بسبب جرائه ولا تخفى فساد التسامح المذكور لان الانباء ليس مدلول عسى زيدا بخبر
 قوله ترجو ذلك اي الحصول قوله لا انك جازم به اي بالقرب كما في كاد وطفق قوله بان يكون خبرا للمكلم اه لا كما في معنى
 حصول على وقت السابق واللاحق ان يكون الدنو بسبب الحصول وليس كذلك الا حصول ولا يلزم به تفلا عن سببية
 له ولو اريد بالحصول الاشارات على الحصول يلزم سببية الشيء لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن ان يراد الدنو
 في اعتقاد المكلم بسبب الاشارات في الخارج وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بل سببية بقوله بان يكون
 اه يعني ان المراد بالحصول اشراف الخبر على الحصول محسني كون الدنو بسبب ان الاخبار بسبب علم المكلم باشراف الخبر

على المحصول فهو باعتبار الاخبار بسبب وباعتبار الجرم سبب فلهذا لا شران على حذف المضان على ما سيصرح به في تفسير
معنى كاد قوله الجرمك متعلق بقرب اى يدل على القرب في اعتقاد المسبب من حيث الاخبار بجرمك به اى يدل على القرب
الجرم محموله في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله توكل لانه وان كان ينبغي المتقول فيه معنى القول والظرف كيفية راحة الفعل
اى توكل واجارك بركب القرب قوله بالتصدي اه هذه الاوالم كمن الجرم واذا ادا القرب خبر منه قال عسى وقد سمي
سببه اذ اتصل به التفسير البارز قوله قال سببه المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الاول مقصور مختص بعسى
وليس عسى مختصا به فانه يحكى للاشتقاق الصريح لا يرد وما قيل انه يجب ان يقول المصريح رجاء او اشتقاق اول المقصود
ضبط المعاني بل ضبط الالهام والاسم خارج عن الالهام التثنية والكتابان لما وضع القسم الاول معنى آخر قوله حيث لم يحكى به
لا انه غير معرف في نفسه فانه يحكى منه صيغة الماضي كلها قوله والاثبات اى المعاني الالمانية من المعنى والترجي والقرن
والقسم والنداء والتخصيص الطلب من معاني الحروف انما قال في الاغلب ان طلب الفعل بدلول الامر عند البصريين وهو مع
كثرة في نفسه مخلوطة بالحروف الالمانية قوله والحروف لا يتصرف فيها فكذلك ما تضمن معناه بادا ما امر الخطاب فيمنوع
طلب الفعل ابتداء عند البصريين لانه يتضمن معنى لام الامر قوله بان الاستقبالية وقد يقام لهين مقام ان قوله
في محل نصب للمثل اس الرعى النوير ابو سار قوله ان اشعر * لا تلحنى اذى عسيت صائما * قوله بتقدير رمضان وقيل
من قبل رجل عدل وقيل ان زائدة قوله لوجوب اه متعلق بتقدير رمضان اى مقدروا لوجوب صدق الخبر على الاسم كونهما
في الاصل مبتدأ وخبر او الحدث لا يصدق على الجنة قوله ناقصة حسنة انما لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة
كما عرفت قوله وليس خبر كبر كان حتى يلزم كون الحدث خبر عن الجنة قوله وتقدير المضان تكلف اذ لم يظهر هذا المضان في اللفظ
اصلا لان الاسم ولا في الخبر قوله لان المعنى الاصلي اى الوضع في المعنى انما فعل متقدر بقرينة قارب علما ومعنى او قصر بقرينة
قرب من ان يفعل حذف الجار توسعا وبذلك بسبب يومية والمبرد في الرضى فيه نظر اذ لم يثبت في معنى عسى المقاربة لا وضعها
ولا استعمالا قوله ثم نقل الى انشا الطبع اى طبع حصول معنى الفعل لم يفهمها فلم يبق معنى الفعل المتعدي وهو متعلق بالحدث
القام بها الفاعل والمفعول فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال الثاني كاللازم قوله بلا ما قبله
والفعل قاصر بقرينة قرب كذا في المعنى واما عسيت صائما وعسى النوير ابو سار فاذ على تقديرها معنى كما ان اوعلى تقدير عسى
النوير ان يكون ابو سار حذف الفعل مع ان كثرته وقوة بعسى قوله لانه ايه بيان لوجوب احتيارا البديل قوله والذي

والذي ارى اه فيه انه لا يسلم ويجوز حسنى المقاربة في عيسى فكيف يظن ذب هذا الوجه بحسنى التوقيع والمرجار الذي عرفت
لا يتم بالمرفوع قوله فاقم مقامها عطف على استثنى عن الخبر قوله في اي عيسى ناقصة الا انه سد الجمل مسد الاسم والخبر
قوله وان تقصر عطف على تيم قوله وفي يخرج اه وح يكون بعينه الاستعمال الاول محسنى انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس
لاستحالة المحسنى بل هو مقدر وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام بغوت التقوى فغية التباس قوله واخر
اي ههنا احتمال آخر نحو يكون عيسى في استعمال بالاستعمال الاول متخذا معناه في معنى لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عيسى
ان يخرج الزيدان وعيسى ان يخرج الزيدان قوله وان عمل الثاني اه فنقول في اختيار البصريين عيسى ان يخرج الزيدان وعلى
اختيار الكوفيين عيسى ان يخرج الزيدان وعلى هذا قياس الجميع والموت قوله في الاستعمال الاول وهو تقديم الاسم
على المضارع سواء قلنا انها ناقصة او تامه قوله تشبيهها بها بجا ولا شتر الكهاني كونها فليكن للمقاربة لا على وجه الشروع
وفي كون ما بعدها اسما ثم مضارا لا بلعل فقلة المشابهة بها قوله عيسى الهم اه البيت لهدنة ابن الحنفية كان قد هرب فخرج
لان سلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زيا بن مرثد فزوج بالحكيم وقوله يكون جبري عيسى الخن الذي سببت فيه اى صرت واقفا
فيكون وراءه اى قد امد انفران قريب والآخر في اسببت يحتمل ان يكون ضمير المتكلم وان يكون ضمير المخاطب بالذكرة والتأنيث
يحتاج لطيفة تليق بها قوله دون الاستعمال الثاني عن ان في قوله وقد يحدث عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول
حال كونه متجاوزا عن الحدث في الاستعمال الثاني وهو تقديم المضارع على الاسم فانه لم يحتمل حذف ان فيه سواء كان ناقصة
او تامه لعدم المشابهة الوجهة للتوسع فبهذه فكتة لعدم المحتمل فلا يراد ان انتفاء علته معبته لحذف ان لوجوب انتفاءه لجواز تعليل
الحكم بطلان شتى ولا ينبغي ان كان الاول ان يترك هذا الحكم مستقلا بالاستعمال الاول الا انه اخره ليكون قريبا بحكم ذكره في خبر
كما قد حذف ان في الاستعمال واقع سواء قدر ان كما هو مذهب الكوفيين لا متعلق ابدا الجمل عن المفرد او لم يقدر لجواز وقوع
الجمل خبرا وفعولا به قال كاد وهو متعلق بمقتضى التصرف من حدس لم يات منه الماضي والمضارع ومناه قارب كذا في الاطلاق في
في الاشارة وادوى عند الاصحى قوله فنجبر عن دولو الخبر في القاموس اشرفت المريض على الموت استثنى عليه في التامع الاشفاق
بركناره خبرى رسيدين وقوله في الحال متعلق بالحصول فله لول كاد اشرفت الخبر على الحصول في زمان الحال وشدته قربة
نه الا انه لم يشترط فيه على ما في الرضى فاذا كان في الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في النفي يدل على
شدة نفي القرب لا على نفي شدته كما ان الجملة الاسمية المنفية يدل على دوام النفي لا على ما في النفي فانه قد يعقل انه لا يظهر

الاشراف في قوله تعالى وما كاد يفعلون وفي قوله لم يكدر سيس ايهي قوله فاعله اسم منح لا ياول كما في الاستعمال
 الثاني مبني قوله يدل على قرب الحصول اه فانه لو كان اسما لا يدل على الحصول والمحدث بل على الثبوت مطلقا ولو كان ضيا
 فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر في الزمان الماضي بخلاف ما اذا كان مضارعاً فانه كان متصفاً بالمكان مشركاً
 لكنه نظري الحال على ما مضى في الرضى والظهور في احد المعنيين بحسب عارض الاستعمال لا ينافي الاشارة في الوضع فنجب ظهور
 دلالة عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد كان الظاهر ان يكون مدلوله قرب حصول الخبر في الحال ومعلوم ان القرب
 لا يجتمع الحصول فيكون المراد قرب من الحال قوله من غير ان يتعلق بقوله فعل مضارع بل ان قوله دلالة على الاستقبال
 اي دلالة ان زمان الاستقبال الساتر للحال فلا يناسب ذكره مع كاد الذي مدلوله الاشارة على الحصول وقربه منه غاية
 القرب قوله تشبيهه عند من قال هو خبر واما عند الكونيين فيستقري ان بدل من الفاعل قوله قد كما هم من طول البالي ان
 اوله رسم عفا من بعد ما قد انجى في الصراع رسم نشان سراي يازين هموارنده غنى اي درس الدر رسم
 كهنة شدن الانجى اسوده شدن البلى بالكسر كنهكي المصوح رقتن والمعنى هذا رسم دار البيت خبر ومناه خمس على ذاق الحسنة
 و ذاب اثار الربيع الذي اقام بهافية قوله كسائر الافعال اي الكلام على حذف المضاف بقرينة المقام قوله في افادة ادوات
 النفي نفى مضمونها اي كما ان سائر الافعال اذا دخل عليها نفى افادت نفى حصول الحدث الذي هو مدلوله ككاد ونفى قرب حصول
 الخبر لها فنفى نفى الفعل بطريق الاول والى شير قوله فيما سياتي ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انقار الذبح وانقار
 القرب منه الاشارة في تأخر خبره في نفى القرب مما ضرب زيد الخنا واذ دخل عليه النفي نفى المقاربة ونفى الفعل معا وادانها
 تفيد نفى المقاربة من غير دلالة على الحصول وعدم بل كل منها موكول على القرينة لاستعمالها فيها نحو ولدت منه ولم تكلمه وقوله
 تعالى لم يكديريها ونحو مات زيد وما كاد يسافر قوله ما نفي او مستقبلا اي كان على هيئة او نفي الى هيئة المستقبل فلا بد ان لا يصح
 كون كاد مستقبلا فالقسيم المذكور غير صحيح واذا مستقبلا على مضارع الرعاية للماضي قوله يكون للانبات اي لفظ كاد اذا
 دخل عليه النفي تفيد خبر الخبر فاعله فاقضية شخصية فلا بد ما يتوهم ان الجزئي لا يثبت الكلية ومثا ذلك ما قال ابن مالك
 انه قد يقول القائل يكيد زيد فعل ويكون مراده ان فعل باسير لا يسهل وهو خلاص الظن الذي وضع اللفظ له اوله ولا مكان هذا
 برح ذوالرزة قوله بدليل قد جزم فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تعالى وما كادوا يفعلون نفى القرب عن
 الذبح الذي يستلزم انقار الذبح على وجه يلزم التناقض قوله تسليمه عطف على تخفية اشترط اعاد اللام الماكرون كلوا

كل واحد دليل مستقلا او بعد المعطوف عليه قوله ان قوله اي بان وحذف حرف الجر عن ان قياسي قوله وقوله قد سجدت قرينة
 غائبات الفصل مفهوم من القرينة لان كما قوله وعن الثاني فمن الخطية اه فمن الخطية لانه عطف على قوله من الاول رعاية لقرينة
 انه يتقدم بها ما هي الجواب عن الثاني في نظم الخطية قوله قدم ذو الرتبة الكوفة فوقت بالكتابة اسم موضع بالكون فافضل لان
 قصيدة الحاشية على بلع هذا البيت ناداه ابن شبرته باعلان اراده قد برح قوله قوله تعالى لم يكذب بها في قوله تعالى فظلمنا
 بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكذب بها ولا يصح ان يكمل في هذه الآية على الاثبات لان المعقود بيان شدة الظلمة وبها
 بانتفاء الردية والقرب لا يثبتها قوله وما شئت من زاده هنا لانه يصح الحكم على النفي الداخل على كادانه في الاما لاثباته وفي
 المستقبل كالاخا فان التفصيل لا بد من اجمال المشتق عليه والتقسيم لسان بكلمة او لا يصح هنا وانما شئت من على قوله
 مستقبل اشارة الى تقدم الرجح من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالمكسر اذا وجد قرينة على قبل المشتق وهي هنا قوله وفي
 المستقبل واما كون الماضي متعاملا للمستقبل فباعتبار كونه مأخوذا منه والحقان الاصل لكل المصدر قال بقولي ذي الرتبة
 في القاموس الرتبة بالفتحة قطع من جبل وقد كسره به سمي ذو الرتبة في الصحاح رسي الحمى رسيها ادا لها مية اسم جنية
 ذي الرتبة يبرح يزول لم يكذب برح بلع من قوله لا يبرح لان ذلك نفي لمعاربة اوجب الراح يصف كمن الهوى في قبله فيقول اذا
 غير العجز الجدين بل المحبة من المودة لم يكذب رسي الهوى من حب هذه المحبة قريب الزوال حين قلبي كيف الزوال قوله انتفا قريب
 رسي الهوى المستلزم لانتفاء الزوال بوجوب بلع كما في قوله تعالى لم يكذب بها قوله وهذا سلم اه لان موافقة الدعوى الثانية
 لقول ذي الرتبة موهبة لتحقيقها دفع ذلك بقوله هذا سلم اه لم يكذب في البيت كسائر الافعال لكن لا يثبت دعوا وانما
 به وهي ان النفي الداخل على المضارع بخصوصه يكون نفي القرب بالمثبت ان النفي الداخل على الماضي يكون الاثبات فان خصوصية
 كونه للنفي في المستقبل موقوف على عدم كونه في الماضي لك فاذا لم تثبت تلك يثبت هذه ايضا فيكون كل واحد دعوى باطلتين
 وحاصل ان كل واحد من زمان فساد احدى ما فساد الاخرى وقد عرفت فساد الاول في فساد الثانية ولا يتوهم صحة
 الجواب فقرة البيت لها من لم يتدبر فسر قوله مداه بجرح الارين ثم قال لما فائدة في هذا الكلام الا الاطالة قوله وجه القدر
 فيه اي في ثبوت الدعوى بانه لم يثبت بالمشك المذكور وفي مسكه عليها بانه لم يثبتها بانه لم يثبتها بانه لم يثبتها بانه لم يثبتها
 ان الذي سبب الانتفاء والحقان فاعراضا بحسب المفهوم لكنه عليه بحسب الوجود فلذا افسره به قوله ان كون خبرها وهي بذلك
 ادلى من كاد لان اخبارا عاصلة المضمر من خبر كاد وقوله مبني اسرع اي في اصل الواقع ثم استعمل معنى قريب قوله

على طفق اشار الى رومانى بعض الشروع من ان ادخل ليت القسم ان ان اذ لو كانت منه لامتنع الاستعمال
ان وانما ذكر ما بعد فانه من كانا منها مشتركين مقاربة الخبر جارا واحصوا لافلا لك استعملت مع ان وحدثها انتهى دو
الرد انه لم يستعمل او شك بسببى الرجا و قوله منى البرجا بقوله مثل عسى وكادنى الاستعمال لافى المعنى وفيه اشارة
الى ان الاستعمالين شاذان فخللات طفق وكوب وحمل فان شاع فيه التجريد وان جاد مع ان على قلة قوله فانه
ستعمل اه واذ كان خبرها المضارع مع ان فهو تقدير حروف الجراى وشك زيدنى ان يخرج ثم حذف دجرا بالكثره
الاستعمال قال بوضع لانا التعجب هذا وضع طار على اصل الوضع فانه فى الاصل للاخبار او لطلب الفعل والتعجب
انفعال يرض للنفس عند الشعور بامر مخفى سببه ولا ذلك قيل اذ اظهر السبب بطل التعجب قوله وجهه بانظر الى كثرة ازاده
اي جميع دلالة اعلى ان هذا الجنس كثير الازاد فالمعروف الجنس الجملة لانه على كثرة الازاد الخانات الاضافة للجنس
والخانات للاستغراق فادمع ذلك شمول التعريف بجميع الازاد المعرف قوله وعلى كل تقدير من التثنية والجمع قوله فالتعريف
للجنس لا الازاد والنوعين قوله ايضا متعلق بقوله للجنس اى كما كان فى تقدير الازاد قوله فهو ما وضع اى اذ كان التعريف
للجنس على اى تقدير فهو اى الجنس ما وضع اه قوله مثل اه وهو ما كان يستعمل لانا التعجب ليس بفعل واذا تعجب من شخص
قلت مددوه اى خبره قوله واهماله اذ تعجب من طيب شئى قلت واهاله قوله نحو قائم اصد من شاعر اذ تعجب من شعر
شخص قلت ذلك قوله ولا شئ عشرة بق لمن اجاد الرمي والطن لانه عشرة اى صابده قوله بعد الوضع فان الشئ اذا
بلغ غاية يدعى عليه صوتا له عن عين الكمال وكذا الا شئ عشرة دعاء بعد التثنية قوله او المراد اه بان يكون الاطلاق
قرينة التحريك عن الغير اى الفعل التعجب اه كون المقصود من التعريف اجراء الاحكام يرجع الاول وترى للمرجع مع اتحاد
المعرف والمعرف يرجع ان فى فله اسوى بينهما قوله اصد بها اه بيان لمحصل المعنى لانه تعجب من تقدير حذف المبتدأ او يحرك
ان يكون ما افعله وافعل به عطفت بيان به لانهم لما كان ما افعله وافعل به جملة تضمن فعل التعجب اشار الى ان المحل مبنى
على التجوز والمراد صيغة الفعل اللتين تضمنهما التركيبان المذكوران لاسقاطا اذ ليس الفعل وافعل مطلقا للتعجب
بل من حيث انها فى بدين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة الى ان كل ما يوزنها فعل التعجب لا خصوص بدين الفعلين
قوله غير متصرفين لما عرفت من شأبهما الحروف بسبب تضمنها معنى الاشارة قوله فله تغييران ولذا اصح العين فى ما قوله و
ما يميزه ولا يجوز الادغام فى شأبه قوله اى فعلا التعجب اشار الى ان رجوع ضمير المذكر الى صيغتين مبنى على ما فيها باين

بالفعيلين لعدم الاحتياج الى الساو في غير الضمير المحرور في قوله فيها يصنعني العجب قال الاما يبنى منه افعال التفضيل
 ويزيد عليه فعل العجب بشرط انه لا يبنى الا ما وقع واستمر بخلاف افعال التفضيل فانك تقول انا احبب منك عدا فان
 الحال الذي لم يكمل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لا يستمر لا يصح ان تعجب منها قوله
 للمباعدة والتاكيد فان المقصود ان العجب في قولنا ما احسن زيد انبات الحسن له على وجه الكمال وتقريره وكذا المقصود
 من زيد ان فعل القوم كما في الفضل وتحقيقه قوله ولذا اى شأنتها لا فعل التفضيل قوله ما اشبهى الطعام في القاموس
 شبهة كرضية احبه ورغب فيه ومقتة الغيبة قوله اى عيب ظاهري واما الباطني فيجى منه نحو ما جعل زيد اقرب بنا لما
 بيان المعنى المثل عيسى اذا اريد بنا يصنعني العجب مما يمنع بنائها من يتوصل بنا لهما من حسن بفتح او شدة او ضعف مثلا
 قوله وجعلاه بصيغة المصدر عطفت على بنائها واما جعل المتعسفولا في افعال التفضيل تميز لان اسم التفضيل
 لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهر بخلاف فعل العجب قال بتقديم وتأخير ولا فصل خفضه الوجه بالذكرة لانه
 يجوز التصرف بخلاف الجار في احسن به اذا كان المحروران مع الفعل ويجوز حذف العجب من نحو اسمع بهم وابصر قوله
 واما قيدناه اه قيل الاطلاق خير من التقيد لانه مكمل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى ذكر التقيد بالجار في
 غيرهما والمتنفة كما ذكره من الباعث فلا يمنع لان من فعل العجب من القديم والتأخير من خواصه والكان من موانع آخر
 وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم وتأخير لعموم السلب لكن المكرة في سياق النفي انما يفيد العموم اذا انجب حكم
 النفي عليه كما مضى عليه في التوكيد وهما ليس كذلك النفي متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد فيكون المفاد انما انصرف
 المقيد بتقديم ما دللنا انك انك ليس من خواص فعل العجب قوله جريا مجرى الامثال لما بينهما اياها في خروج كل منهما عن موضعه
 الاصلى وتحقق التزاوة فيما قوله كما لا غير الامثال في الكشاة المثل في الاصل معننى المثل والنظر ثم قيل لقول السائر
 الممثل مضربه بمورده ولم يضربه مثلا الا قوله في غرابه من يفض الوجه ومن ثم خوطع عن التغيير قوله احبب اه نقل عن الشرح
 واجابهم بضمه بانه يجوز ان يكون المراد تقديره على شئ وتأخيرها بالنسبة الى شئ انما هو للتاكيد كما في قوله تعالى لا يستأذن
 عنه ساعده ولا يستقدمون قوله بين العامل والمعمول بقرينة قوله بالنظر واما قيد به لك لاسيما ان اجاز الاكثر من الفصل
 بكلمة كان بين ما والفعل قوله بكلمة كان فقط هي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي وانقطاعه في الحال
 كما بينه الشرح قال واما ابتداء هذه القديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالعلم انما العجب في الاخر ان

والاعراب بحسب التركيب السابق كما تقرر من ان المثلثات المركبة تبقى على احوالها الاصلية قوله منسبي شئى لكان معنى ما حسن
يلائق من الاستثناء لا اعرافه بل زيدا اجسام فعل الى التثنية والتجديع منه معنى الجمل فجاز استعماله في شئى يستعمل
يجعل جاعل نحو ما قد راعده وما اعلمه قوله من باب شرايز اناب في كون كل منهما منسبي كلام فيه الكثرة فاعل فان منسبي
شئى جزئيا من زيد الا شئى لا اعرافه كما ان منسبي شرايز اناب ما اعرافه اناب الا شرايعم ان منسبي سبويه صنف من وجه
وهو ان استعماله في غير موصولة نادى نحو تعال على قولك ادم يرد ومع ذلك مبتدأ واظهر من وجه وهو انه لا يقتضى زيد
ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف منسب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر وبخلاف منسب الفراء فان فيه النقل المذكور
وهو بعيد وما قيل ان الاستفهام يستعمل في التثنية كغيره فليس بطريق النقل بل بطريق الجواز قال موصولة عند الاخفش في
المنفى جواز الاخفش ان تكون موصولة مرفوعة او مجزئة صلته وان تكون مكررة موصولة او مجزئة صلته قوله والخبر محذوف فيه
بعد لانه حذف الخبر وجواب عن عدم ما يفسده قوله من حيث المعنى والكان ضعيفا من حيث لزوم النقل المذكور قوله يستفهام
من الاستفهام معنى التثنية لكون منشاء كل منهما الجمل قوله ما ادرى ك ما يدوم الدين ما الاولى مبتدأ او المجزئة الفعلية خبره
وما الثانية مبتدأ خبره يوم الدين او بالعكس والمجزئة ما سد مسغول ما ادرى ك على عنها بالاستفهام قوله وما احسن
زيد اى ما اصل احسن فهذا او لكون المجزئة تباين المغفول لم يتجوز الى عائد قوله ومنها الماضى لان التثنية لا يكون الا ما
تتعلق وادستمر على ما عرفت وصنف قوله بان الامر منسبي الماضى لم يبعد بل العكس وبان محمدي المظهره لتعصيرة وزيادة
البارى في الفاعل قليل قوله اى مجزئة والتثنية مع شائع في كلامهم فثمة الاتصال بين الجار والمجور قال عند سبويه
شعلق بجميع ما تقدم فالشرايع عبارة بالمتن في بيان منسبي سبويه قوله اذا كانت اه استثناء من لازمة لان
زائدة قال مسغول يؤيده جواز حذفه كما جاء اسع بهم وايسر قوله اى احسن ان الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام تباين
ولذا لا تصرف فيه بآثار الفعل وثنية جمعه قوله يزيد على تغيير كون ابا القعدة اوزيدا على ان تكون زائدة
المنى اجلة حسنا والجمل باعتبار القول قوله لكل احدى فالحظاب لكل من يصلح ان يخاطب لا مخصوص من يلقى اليه الكلام
قوله فحذف قل اه لانه اذا كان الخطاب عاما وعلوم عدم اتفاق الكل على وضعه بوجه واحد فالامر لكل احد متضمن
للامر بالوصف بالحسن فمحيية تثبت فعلى اعتبار عموم الخطاب بما تقدمه تاب ما وقع له الباب اعنى الدرر العام
قوله ليعنى الا حال المشهورة عند النحاة لانها ان قديمة النحاة تعتبر في ما يميز بين الضال والقيم بيان كنى الاصطلاح في مصطلح النحاة

الفائدة قيد الشهرة يعني المراد من افعال المرح والدم جهنما الافعال المشهورة بهذا الاسم عند النخبة بناء على ما
 في التسهيل وشرحه ان يلحق بياض وبها يتم فعل مريض عا نحو حسن الخلق علم الحلال ونجح العمل عند المبتلين ومنه قوله تعالى
 كبرت كلمة تخرج من افواههم ومجولان فعل او فعل نحو قولهم لقصوا الرجل فلان وعلم الرجل زيد يعني نعم القاضى ونعم العالم
 ومعنى الخاق في النوع نعم وبئس انه ثبت له من الاحكام ما ثبت للنعم وبئس انتهى فهذا النوع من افعال المرح عند النخبة
 لا يشترطه معراني في الاحكام واشترائطه ولا يصدق عليه تعريف المص لعدم كونه مرفوعا لان اشارة المرح والدم تسم
 يستعمل كذلك فلم يقيد المحذور بالمشهورة لم يكن لحد جامعها فاحفظه فانه من انساب قوله بهذا اللقب اي بهذا
 المشرق بالمرح والدم بالوضع اللغوي كاللقب وليس لقب لعدم كونه علما قال بالوضع لان اشارة المرح والدم
 زيد فانما تشتمل المرح وتحدته بهذا اللفظ ليس المرح موجودا في الخارج في احد الانزعة مقصودا ومطابقة وهذا الكلام ايا
 حتى يكون خبر ابل يقصده مدح على جودته الحاصلة خارجا قوله فلم يكن مثل مدحته اه لان القصد في الاعلام مدح موجود في
 الزمان الا في يقصده مطابقة هذا الكلام اياه وكذا مثل ما حسن زيدا وذلك لانها والكمات يقيد اشارة المرح لكتبتها
 ليست مرفوعة بل لانشاء التعجب وذلك سيزم اشارة المرح والدم وكذا مثل الامر من مدحت وذمت لانها لانت
 طلب المرح والدم لان اشارة قوله وهما في الاصل فعلان ليس لحيق تارة التائيد الساكنة والضمائر البارزة المتصلة
 في بعض اللغات وقيد في الاصل محط فائدة قوله على وزن فعل له معنى انها لم يبقا في الحال على وزن فعل لا قوله فعلان
 ليومهم انها لم يبقا فليكن قوله في فعل فعلا كان انما سما نحو رجل لبس قوله باسكان العين تنقل الكسرة على الحرف الحلقى قوله
 مع كسر الفاء ينقل كسرة العين اليه ليدل على انه كسر العين قوله اتياما للعين فانه يورث الحقة في الكلمة باعتبار ما قبل
 الحركتين والكمات الفتحة في نفسها اخذت من الكسرة قال وشرطها اشارة الى ان ورودها عليها كسرة نحو نعم رجل زيد
 مضافا الى الكسرة نحو نعم صاحب قوم لاسلام لهم قليل نعمي بالعدم قوله للعبدة الذي انتهى الى قصد به الى معهود في الذم
 من حيث جنبه غير متعين في الوجود كما في ادخل السوق الا انه حصل السنين جهنما بالمخصوص بالمرح بخلاف ادخل السوق الى
 اشارة الشرح بقوله وهي لراية غير معين ابتداء به الذي اختار المصريح في الايضاح حيث قال وما عطف بعض النعميين
 من انه للجنس كما لا يخطأ ومخص لانك لا تقصد من قولك نعم الرجل زيد جميع الرجال لانه يثنى ويجمع ويطلق بالمخصوص اراة الجنس
 كما لا سوا كان بمعنى كل فردا جميع الافراد يثني في ذلك ليطابق نعم رجلا زيدا فان الغير فيه ارجح الى امهم بغيره فبعد فليكون

جميع الباب على نسق واحد ليحصل الابهام ثم التفسير الذي يناسب فتح الباب اعني المدح والذم وما قيل انه يلزم خلا الجدل عن
عائد فيه انه يلزم في نعم رجلا زيد لعدم رجوع التفسير الى زيد فاما ان يقال ان اتحاد المفرد والغير المعين بالمتبدا في الخارج كما
في الارتباط كما في ضمير الشان او يقال ان الجملة بتقدير المفرد كما يتقيل زيد رجلا صيد على ان الخلق انما يلزم على القول المرجح هذا
خلاصة ما ذكره المصنف في انفتاح الفصل مع زيادة نظره ان ما ظنه بعض النحويين من ان الكلام للجنس كما رخص بعض وكذا الحكم
للجنس من حيث هو قوله ليكون وقع اي انما اختيار التفضيل بعد الابهام ولم يفعل ابتداء ليكون ارتفع لمتشبهين النفس الى غير
ما بهم ولصيرورته ذكر امرين والمقام تفضيلي الاول فانه لان المدح العام بما يستبعد وقوعه من هذا فظهر ان هذا غير مختص
بالفاعل المتبدا بالذات بل هو جازع في جازع افعال التفسير لا غير الغلب انه لا شيء ولا يوجب ولا يؤثّر انفاقاً بين المضمين لعدم
في هذا الباب ولان التفسير المفرد المذكور اشدها ما من غيره لكن لما كان التفسير هو من غيره للتحقق بعض المردود بغير
سخرات وقرنه ربه ولعله فذلك اطردت نعمت المرأة ولم يطردها رجلا بلين ونحوها رجلا كما في الرضى قال مضروبة
لا مجردة بالاضافة ولا بين وتوهم الاضافة بناء على اختصاص هذا الباب بخواص لم توجد في غيره ولو كانتا احسن عند
الكوفيين قوله مفردة في الرضى ذهب الجرجوري ومن تبعه الى لزوم افراد تمييز هذا التفسير والظن انه بهم منهم بل يجب مطابقة
لا نقصد عند اهل المعربين وقد صرح المصنف بان ذلك مطابقة لا نقد وهو الحق قوله نحو نعم رجلا انه نشر على ألف واثنت
متعلق بكلاهما من الماشية قال او بما امر صوته بالجملة او المحض موصوف محذوف كما في معنا ينظكم به او مذكور كما في سبما اشتروا
به نفهم ان كيفوا وغير موصوفة كما في معاني قولهم دقتهم وقا فنما قوله محسب شئ فالمراد بالكرة الصريحة كما هو المتبادر
قوله اي نعم شيئا اي الصدقات اي ايدائها او وعليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر في الابهام فلا يميزه لان التمييزيات
للجنس لا يوجب المساواة لان المراد بها شئ عظيم في القوة وغيره بالكلية كما هو في التفسير على مطلق الشئ اي في عنه والظاهر
ان التفسير بهم من حيث الوجود دل على وجوده التفسير قوله ويكون انه فيه شارة الى التضييق لان حذف الصلة باجتماع قليل
وكذا ايضا قد وقع الذي مصرح به فاعلا نعم وليس قوله مفردة تامة يصنفه عدم محسب تامة بمعنى الشئ في غير هذا الموضع
بل بمعنى شئ مكره الامر موصوفة او غير موصوفة والغير يلزم في نحو قوله تعالى نعم ينظكم به حذف موصوف الجملة اي شيئا ينظكم
او القول بكون الجملة مفردة لبيان استحسان الشئ المدح قوله بعدية او ليحصل التبيين بعد الابهام قوله لقيام لام تريف او
يعني انهم لا نقد والى معهود في الزمن كان كاسم للجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقول اسم الجنس مقام التفسير

الضمير صحيح ان يقام الاسم باعتبار المفعول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحت ما يقع من احاده في المعنى كذا
 في الاصلح واور عليه الرضى انه لو كان مقام الضمير كان الضمير اذ اقام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التفسير في
 نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد البطلان الضمير فيه اذن كافي فوكك البره قائم زيد وفيه نظر لان لاسلم الملازمة التي
 فانه اذ اقام الضمير مقامه كان راجعا الى مبهم ففسرنا بعده فلا بد له من التفسير ثم يبدئ بضمير كسم على التثنية العهد الذي انتهى في العلم
 على فروضهم في الخارج فالرابط في نعم رجلا زيد كالرابط في نعم الرجل زيد والظاهر ما ذكرناه سابقا من ان الراجح الاحتياط وقيل انه
 اذ اكان زيد مبتدأ وايضا ان يحيل الاسم العهد الذي انتهى لانه عبارة عن زيد وكذا اكون الضمير في نعم رجلا مبها تقدم المرح ربهم رجلا
 ان لزوم تأخير المبتدأ انما يبادل على انه ليس عبارة عنه ولا مرجح له لان خلاص الاصل لا يكون مطردا وكثيرا قوله حملان والاشارة
 مستأنفة محذوف المبتدأ اخذها لازمة ان الصالح المخصوص بالفاعل قوله اى مطابقة اى محسنة يجوز ان يكون من اضافة
 المصدر الى المفعول او من اضافة الى الفاعل وليس هذا من باب الالتباس بل من باب تعدد طرق افاضة المعنى والمراد
 الفاعل مطابقة فيخرج اذ اكان فاعلا ضميرا اذ لا يقبلون مطابقة الفاعل بدون مطابقة الفعل واما مطابقة التمييز للمخصص
 فليس بشرط يجوز افاذه ايضا كيف وقد عرفت وجوب الافراد عند الجزولي ومن تبعه قوله واما يلا نحو نعم لاسد زيد واما
 هذا التمييز بمطابقة الجنس اذ لم يوجد المطابقة فيما عداه تاويلا واما يتوهم في نحو بئس المرأة هندان تذكره تاويل المرأة بئس
 فباطل والالجاز اقام المرأة قوله حيث وقع المخصوص حص السؤال بعدم المطابقة في الافراد مع عدم المطابقة في الجنس ايضا
 يجوز ان يقيم جعل ومثل القوم نفس الذين كذبوا بما علق في انصافهم فيتحقق المطابقة في الجنس تاويلا قوله وحذف المخصوص
 والقرينة تقدم ذكره في قوله تعالى مثل الذين حمل القوتية قوله اى بئس مثل القوم المكذبين منهم اشار باقائه المكذبين مقام الذين
 كذبوا الى ان الموصول ليس له العهد بل عبارة عن جنس المكذبين للحصول الابهام في المثل وضمير متلهم راجع الى الذين حمل القوتية
 لان المقصود منهم فالمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود والذين جحدوا بايات نعت محمد صلى الله عليه واله وسلم فلا يلزم في هذا
 الفاعل والمخصوص لفظا ومعنا على ما فهم قال وقد سجدت المخصوص وضع الظن موضع المضر لرفع توهم رجوعه الى الفاعل لعله
 ولان فادة عموم الحكم فان المراد من الضمير في قوله وشرط مخصوص نعم وبئس وانما ذكره ههنا من ان المناسب ذكره بعد هذا المشرقة
 حذف المخصوص في نعم وبئس دعاهما في الذم والالزام وما قيل ان المفعول اذا اعيرت مرة كان الثاني في عين الاول فانما هو اذا
 كانا ظاهرين في التسهيل وقد سجدت وبخلفه اسما نحو نعم الصديق حلیم وكريم اى رجل او مثلا ويكثر ذلك اذ كان الفاعل على

بليس ما ياتكم به اياكم ويقل في غيره نحوهم الصواب يستين بين فينيك اى صاحب قوله اى سخن لغزني قوله والارض زنا
قال وساد مثل بليس اشار بتشبيهه بليس وعدم جمعه معه الى عدم عاقته في الاستعمال لانشاء الزم شكلها ولذا قال في
الاستعمال وما يلحق ساد بليس وذلك شيرع، متعاقبة معنى الاخبار في القاموس ساد سو فعل ما يكره وساد سوا كسحاب قبح
وذو نها فعل كحرف قلت الاداء قوله ومنها جذا ففعله عن نعم وليس لاحصاءه بالحكم ذكرها لعدم عاقته في الموح في شرحه
ويقل ليت اى جذا للمدح بالوضع وانما وضعه للبائنة في كمن الحب قوله من افعال المدح والزم لم يقل من افعال المدح لان
هذه اللفظة عند النحاة اسم لا يقيدها المحدث والزم من ان جذا لا بعد دخول لالتقيده الزم ايضا قوله ج في جذا اى ج
في هذا التركيب في شرحه لتسهيل مقتضى كلام المصنف ان جذا بمعنى نعم وقد فرق بينهما بان جذا انشراح دلالتها على المدح بان
الممدوح محبوب وقرب النفس لاجزاء بالعكس ولا يشترط ذلك قسم وليس قوله من جى شئ فينيك شئ على انه مفعوله اوجه
لفتح الحار وقوله اذا صار محبوا متعلقين بمعنى ان جذا مركب اما من جى المتعدي فيجرب بالكره فهو محبوب بعد نقله الى فعل باضم
على ما تقر من انه اذا جعل الفعل المتعدي من الفوت تحول الى فعل كافي علم وضم اوم جى لازم كسر العين او ضمها وليس المراد ان
جى لفتين فتح الحار على ما هو القياس ومنها ينقل الضمة الى الحار ثم لا دغام اذ العبارة لا تساعد فانه صريح في انه مركب
من احد هاء من ذاولا لا يلزم ان يكون ذكر الشئ مستلزما اذ لا دخل له في التركيب ولان المناسب للتبنيذ المذكور للواو ودين
او قال وفاعلة باختلاف نعم وليس فان فاعلها ما تقدم وانما خص ذالما في سائر الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب
هذه الامثلة وانما صيغ ساد لا شارة لفتى الخارج قال لا يتغير من نعم البعض بعد تركيب اسم مجزئ لا بعد جذا الا ان جذا
واختاره ابو علي وصاحب القاموس ومبدا خبره ما بعده واليه ذهب البردقوله جريها بحرى الاحتمال كانهم غاطلون سائلة
الضمير في انه لا يختلف باختلاف احوال الممدوح متنى ومجموعا وموتنا تشبيه بالمضمر في نعم رجلا اقوى منه بالظن في نعم
الرجل زيد لزيادة ايهامه وعدم كونه اسما ظاهرا قوله اى بعد جذا لم يقيده ههنا بالاعراب لم يخصص جذا لم يستعمل مقدا
قال المخصوص خلاف لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذاولا عطف بيان وانما قال بعد جذا ولم يقل بعد فاعله
كما في نعم وليس اشارة الى حيروة ذابرا من جذا قال ويجوز ان يقع اه انما لم يلزموا التمييز في جذا والترسوا في نعم
اذا كان الفاعل ضمير اس ان الفاعل في كل منهما امر ذهني لو جهين الاول ان فاعل جذا مفعول بمختلف فاعل نعم مستقر
تجعل التمييز دليلا على وجوده والثاني لزوم الالتماس بين المخصوص عند عدم ذكر التمييز في ما اذا كان المخصوص مرفعا

مرفا باللام او مصفا اليه نحو نعم رجلا السلطان فانه لا يدري عند حذف رجل ان السلطان فاعل والمخصوص محذوف
 او هو المخصوص وقا عليه ضميرهم قوله تميز او حال فان قصد تقييد المبالغة في مع المخصوص برصفت كان التصحيح لا
 نحو جذا الهند موصله اى في حال موصلتها وان قصد بيان جنس البالغ في مدح كان تميز ان نحو جذا زيد راكبا قوله ومثله
 رجلا ولا يلزم الفصل الجنبى لان المخصوص ليس باجنبى لاسيما ده بالفاعل قوله من الفعلية لم يصل من الفعل ليشمل مذهب
 قال باسمية جذا قوله ذو الحال هوذا لم يتعرض لبيان التميز فظهره اذ لا ايهام في المخصوص قوله اى كلمة زوت اه اشار الى
 ان ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف مشتملا على الجنس ان قوله في غيره ظرف منصف صفة للمعنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم
 والضمير راجع الى ما وان جازر جوع الى المعنى كما مر في تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل الاختصاص وتحتل بان يكون
 ظرفا لافعال مستقلا يدل في معنى البناء وان يكون مستقرا محالاً محسوس كلفظ خلاف الظاهر وليس المقصود تقييد الالاء بحال كون المعنى
 في غيره بل الالاء على معنى موصوفته بالحصول في التميز ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه فالمراد ظرف
 ما دل على معنى في غيره فقط اى لا يكون والاعلى معنى في نفسه اصلا كما يدل عليه درجة الاختصاص فيخرج الفعل باعتبار المعنى
 المطابق عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابق يدل على معنى في نفسه ايضا باعتبار المعنى
 النفسى اعنى الحد كالمركب وكذا الاسماء النفسى للمعنى الاستفهام والشرط ان قلنا فتمتتها وضا المعنى الاستفهام
 الذى هو مستقل بالمفهومية ^{التي} قلنا ان فتمتها طار بعد الوضع بسبب اتصال مع حوالا استفهام بشرط اقلنا فتمتها المعنى الاستفهام بشرط
 المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات فلهذا قول الذات المبهمة التى نسب اليها احدث فيها منها بالمطابق ^{والنفسى}
 كلاهما مستقل بالمفهومية وقابل ان هذا التعريف بعد التقييد انما يتم لو ثبت ان معاني الحروف كلها با نط او مركبة من جزا ليس
 شئ منها مستقلا بالمفهومية وكلها جامم فان اثبات ان الالبته او المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزءا من الابداعات
 الخاصة دون غرط القفا وفرد فرع بان معاني الحروف مرجح انها مدلولها لاتها لالت لمللظة متعلقاتها ومرواة لثبات
 احوالها فلا تكون مستقلا بالمفهومية سواء كانت مركبة او بسيطة وكون حايها المركبة في نفسها بحيث اذا فصلت ولو فصلت
 قصد اكون مشتملة على اجزا مستقلة بالمفهومية لا يضربا قوله مستقل بالنسبة اليه صفة كصفة حاصل في غير ما فان حصول
 المعنى في غير الكلمة يحتمل ان يكون باعتبار اضاف الغيرة وان يكون باعتبار دلالة عليه وان يكون باعتبار تقييد بالنسبة
 قوله اى لا يكون تفسيره لغيره ^{التي} لانه ليس المراد بكونه مستقلا بالنسبة الى الغير انعقاد سئلهم بغير النسبة اليه ^{التي} بغيره حتى يبرر على معنى

بالاسماء الموصوفة لسان اضافية كالابتداء المطلق والابوة والاخوة مثلاً بل ان لا يكون ذلك مستقلاً بالمفهومية ويكون
 آتياً للملاحظة ذلك الغير مستقلاً تبعية لا قصد وبالذات فلا يصلح ان يكون محكوماً عليه او به لما ان النفس مجبول بعدم الحكم
 على شئ او شئى ما لم يلاحظ قصد بالذات قوله بل لا بد له ذلك اى فى كونه محكوماً عليه او به من انضمام امر آخر
 وهو ما يكون هذه المعنى انه للملاحظة فاذا ضم ذلك اليها المجموع معنى لمخوطا قصد او بالذات يمكن ان يحكم
 عليه وبغيره زيد لا يجوز زيد فى الدار قوله فى خبرية للكلام بخلاف الفعل والاسم فانه لا يحتاج احدهما الى الاخر فى الجزئية
 بل فى تاتى الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام وانذغ ما قيل الاولى ان يعنى خبرية لا يقاوم به شئى كلاما
 كان او لم يكن ما قلنا قوله او غيره اى فضله قوله الى استعمل معناه قيد الاسم والفعل بهذه القيد بقية المقام والملازمة
 الموصولات فانها محتاجة فى الجزئية الى اسم او فعل لكن ليس ذلك مما يتصل معنا بالانسبة اليه لكون معانيها مستقلة
 بالمفهومية قال ودل على ذلك قول الرضى خبرية يعلق الى المفرد ذكره وقد يحتاج الى التعليل كقول مستفهم ووسطه قد يحتاج الى التعليل
 ولا وكان قد ولما قال خبر والجراد فخص الخبر بالتعريف بين مسائر الجراد بالتعريف ما عداها اما ليس مفهوم شئ منها كالجراد المشبهة
 ولما قلنا اما مفهومها هو المعنى الغوى كحروف التخصيص والردع الى غير ذلك بخلاف الجرفان لهما فى الاصطلاح
 مشتركة بينهما وهو الانضواء لكل منهما معنى خاص وبخلاف الغوى فانه نقل من معناه الغوى الى معنى آخر وبما ذكرنا ظهر
 ان اللام فى قوله ما وضع للانضواء صلة للوضع لا للعرض على ما هم قوله اى اليصال فى الرضى المراد باليصال الفعل الى الاسم
 تقديره اية حتى يكون الجبر ومفعوله لا بد لذلك الفعل فيكون منصوباً بالمحل فلذا جاز لعطف عليه بالنصب فى قوله تعالى وارحلهم
 ولما اراد ان هذا اثر اليصال وعلامته والا فلا يصال يتعلق معنى الفعل بما يليه كمتعلق المردوب بربيد فى مررت بربيد كاشية
 قول الشرح فيما بعد لانهما تخرج معانى الافعال الى ما يليها ولا يتقضى التعريف بمغض حروف العطف لانهما موصوفة للتفسير
 لا للايصال وان لزمها الايصال فى بعض المواضع كما فى العطف على محمول الفعل والحروف الزائدة محفيدة للايصال ولذا
 تعبه التاكيد فلا حاجة الى ان يقال انها فى الاصل للايصال الا انها قد تستعمل على خلاف الوضع واما الجبر والمفعول
 بما قال الرضى انها لا تقتضى ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب لك لكون الجبر ومفعولا فاذا لم يجر فلا مفعول هناك
 حتى يطلب معنى مستعمل على خلاف وضعها قوله وهو كل شئى ولم يقل لفظ لك لانهما تخرج معانى الافعال الى ما يليها ولا يتقضى التعريف بمغض حروف العطف لانهما موصوفة للتفسير
 والجمل الذى يستلزم هذا معنى الفعل الرضى بانه قد يفتقر الى حروف التعليل الفعل بانه لا معنى لشيء من اللفظ والاشياء يستلزم معنى الفعل من ان يكون

ان لا يكون موضوعا فلا يدور على التعريف نفس الفعل قوله وانظرت والجاء والمجوز نحو تركت زيد عندك او في الدار
 لا كركبت فلام في لا كركبت مبدى انظر الى الكراكب وهو في الحقيقة مبدى الفعل المقدر او شبهه لان التقدير مستقر
 او مستقر لكن لاسم النظر مقام الفعل او شبهه جاز ان يقع الجار معه النظر وكذا في بالزيد فان قائم مقام انادي
 كذا في الرضى قوله وغير ذلك نحو حرف النداء وماه التنبية واسم الانشارة قوله الى مالكية الضمير المرفوع راجع
 الى ما بين يديه والبارز الى ما لا دلي وهو الظاهر كاشير به قول الشرح الى ما عليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجراء
 اورد لاجل ما عليه فهو متاخر عنه في الاعتبار والحق ان متقدما عليه في الذكر قوله وضاعت عليهم الارض بما جبت بكه اني
 اكثر النسخ وهو هو وانظروا الآية وضاعت عليهم في موضع وحكي اذا ضاعت عليهم في اخر قوله جميعا بضم الراء اى سبقتها قوله
 وسميت هذه الحروف اه قدما على بيان وجه نسبتها بحرف الجاء والحق ان الظاهر يقتضي تأخيرها لان السلم بالاسم اهم
 بالنسبة الى المتعلم من العلم بوجه التسمية قوله لانها تجزاه فالجزم مصدر بالمعنى اللغوي قوله اولان انما اه فالجزم للاسم
 المحض من اصطلاحا كما في قوامهم حروف الضب وحروف الجزم قوله على سبيل الحكاية اى عما وقت في التركيب قوله
 وفي عددا اى على ضرب سبويه واما على ضرب الانشراح والكوفيين فهي بمعنى رب جارة نفسها قوله تسبح فانها لا تسبح
 تقدير حروف الجزم مطروا وعدم ظهوره بعدها كما انها الجارة فالمراد من حروف الجرام من ان يكون جارة نفسها او بغيرها
 اياها قوله فالعشرة الاول اه هذا ما قاله المصنفين في البيان حسن الترتيب فان ما لا يكون الا حرفا حق بالتقديم
 بحث الحروف وما يكون حرفا او اسما حق بالتقديم ما يكون حرفا وفلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف
 ثمانية عشر فافترق في بعض النسخ واولا بعد ناره وهو من النسخ كيف وكون معنى اياها للقسمة لا يقتضي كونها حرفا بارزا
 قوله واشتلت البواقي اه قال المصنف ولم اعد على اسماء وفلا وحرفا في اراعى في العدد ان يكون بدين الكلمتين المتخالفتين نوعا
 المتماثلتين لفظا توافقا وتناسب من حيث المعنى كالمشارك على لاسمية والحرفية في معنى العلوية فلذا لم اعد من فاعلا بغير
 مع انه امر من مان يمين وكذا في مع كونه امر للموت من وفي وفي ول امر من دلى على وكذا لم اعد الى اسماء مائة بحسب
 معنى التسمية لكل ذلك باختلاف المعنى واراعى ايضا في العدد في المعنى التساوي في اصل اللفظ وعلى اذ كان فاعلا
 بالالف واصله الواو متجانسة اذ كان اسما او حرفا وكذا من وفي دل فاعلا اصطلحوا بين واو وفي واولى قال ارضى
 وفيه نظر لان لاسمية كيتب بالالف واصله الواو ثم اعترض المعنى على نفسه بان حاشا وعدا وفلا الحرفية لا اصل لالفها

نخل منها فعلية واجاب بانها لا تقتضي معنى الاستثناء وشبهت الحروف في عدم المقر نصارت كأنها لا اصل لانها
 قال الرضي وهذا عذر يار وقوله اى لابتداء الغاية فاللام للعهد او عوض المضاف اليه على اختلاف الرائيين قوله والمراد بانها
 المسافة في الصراح غاية بيان هر خبر از زمان ومكان ومسافة دورى وفي القاموس المسافة البعديس تختص بالمكان
 على وجههم واعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يجب ان يكون استعمالها في الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح المشرع
 قوله اطلاقا لاسم الجزاء على الكل في الرضي لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الاعداد الاجل ايضا
 يستعملان بمعنىين الغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الاعداد الاجل فانها تستعملان في الزمان فقط والمراد
 بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهائها جميع المسافة انتهى ولما كان استعمالها في المعنيين محتمل ان يكون بالاشتراك
 وان يكون بالتحقيق والمجاز اختار المشرع الثاني لا يرد معنى النهاية وكون المجاز اولى من الاشتراك يرجح قوله اولا معنى
 لا ابتداء النهاية والقول بانه يجوز ان يكون الاضافة لا وفي ملازمة وفائدتها التنبية على ان من لا يستعمل في ابتداء
 لا نهاية كما لا مسر الا بديه مودود لعدم جريانها في انتهاء الغاية وكذا القول بخلاف المضاف اى لا ابتداء اذى الغاية لان
 المجاز اولى من الخذف قوله وقيل كثيرا اما يطبقون اه اى يستعملون العلماء لفظ الغاية الذي هو بطلان في اصطلاحهم لفائدة
 المترتبة على الشيء بمعنى الغرض وهو لا جله اقدم الفاعل ^{على} الفعل بمعنى المقصود مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعل لانه
 قد يكون غرضا ومقصودا كما اذا كان مختارا وليس المراد بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابدائية بالافعال
 الاختيارية ولا يصح غلا القدر من اول النهار اياه على ما ذهب قوله ونه الابداء اما من المكان تحقيقا او تنزيها فانه اشارة الى ان
 معنى قولهم لا ابتداء المسافة لابتداء الفعل منها فلا بد ان يكون الفعل المتعدي بمن الابدائية شيئا ممتد كالسير والشي
 ويكون الشيء الجور من الشيء الذي ابتداء منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون اصل الشيء الممتد نحو سرات من فلان الى فلان
 وخرجت من الدار قوله او من الزمان اختار لمذهب الكوفيين من ان من الابدائية يستعمل في الزمان على الحقيقة لانه النظر الكثير
 الاستعمال على ما في الرضي وقال ابن مالك هو الصحيح وقال البصريون انها لا ابتداء في غير الزمان سواء كان الجور بها مكانا
 او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو في الباب من لابتداء الغاية في المكان فقط واستعمالها في غير المكان زمانا او غيره
 على سبيل الاستعارة قوله لان معنى اعوز به التجزى اليه في الصراح لجاء الفتحين بانه كرفق فحجأت والهجأت اليه عدت
 به لجأت اليه بمعنى فابار ههنا معنى الى قوله بالجر عطف على الابداء اشارة بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ والتبئين

بأعادة الجار غلط اذا لم يأت لعادة الجار ههنا ترك في قوله للتعريف قوله بشيء من المتبينين بغير الكان دخل المعين تحت جاره واحد منها
 لكون الجوز معسني من ازال ذلك الوهم بالتفسير المذكور وانها لفظ يحكي ان محبة المتبينين محتسب سواء كان مفعولا كان
 بنزب الجمهور او رجعا الى معسني الابداء كما ذهب اليه الخشري قوله وعلمته اه اي علامة اللفظية واما المعنوية فمقام من قوله
لاظهار المقصود من امر بهم وهو ان يكون قبل من ابعد هم يصلح ان يكون الجور بها تفسير الرد وبوق اسم الجور عليه وفيما قدم من
المبينة المذكورة بعد عطف بيان للبهم المقدّم لتحصيل البيان بعدها لا بها هم فكأن بشيء من زيد كره اي من خصال زيد في تقدير
بشيء شيء من خصال زيد كره قوله صحة وضع الموصول بوضع بدون تفسير لما في الآية لوضع تفسير كما في الاشياء مع تفسير كما في
قوله هم قد كان من اذا كان من بيان اي الشيء الذي هو المطر قوله اي دعي بشيء اه اشار الى الحجبة للتعريف قليل بالنسبة الى المعين
السايقين والى انه يجوز ان يكون مفعولا وان يكون ارجا الى الابداء كما ذهب اليه المبرد ودعه القاهر والرخصي لان الدرهم
في قوله لخذت من الدرهم سبعة الاخذ قال فرأيت له مقيل الزيادة لانها تلك للازيادة قوله فانه نوع اه باعتبار باعتبار باعتبار باعتبار
قوله وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب حمل التفسير بقوله في غير الموجب على التخصيص ليفيد ويصح قوله خلال للكوفيل لان
خلافهم انما هو في الجزء السلبي المفهوم ضمنا لاني الجزء الثنوي المذكور صريحا وقد موصوف الموجب لان المشتق لا بدل من موصوف
ولم تدكر موصوف غير التي لانسباق الذهن اذا لمعنى في كلام غير الكلام الموجب قوله نحو ما جاء في من احد اه والدليل على زيادتها
ودخلها على لا يرصل الفعل اليه اعني الفاعل لا يرصد الى الفعلي لا صاته والنهي والاستفهام شبهه به واورد مثال الا استفهام
اشار الى اختصاص الحكم بكل قوله كان بعض مطر او شيء من مطر نشر على ترتيب اللف واقرض الرضي على التقدير بان
حذف الموصوف واقامته المجمل تمامه شرطا اذا كان بعضا ما ذكر قبه مجرد ربما وبقي نحو قوله قال واما الا له مقام
معلوم اي الملك وهذه في مما عده اذ ذلك قبل مخصوصا اذا كان المخوف فاعلا كما فيما نحن فيه لان الجار والجور لا يكون فاعلا
للمعنى للفاعل الا اذا كان الجار زائدا او مخوفا بما عده قوله اه وهو وارد على سبيل الحكاية فالمراد بقوله لا تكون الا في غير الموجب استدراكا
لا تقرر من الحكمي بقوله على حال قوله فاجاب اي موجب والنظر فاجيب قوله سواء كان اه وهذه التعظيم ما لا خلاف فيه على ما في
الرضي قوله فان قلب المخاطب انظر فان قلب المستكلم منه ايك وغاية الكلف ان يقول المخاطب على صيغة اسم الفاعل وضمير
الغيبية فان مقام ضمير المخاطب قال حتى لقد اه من الفرق بين حتى والى ان حتى لانه تقدم ذمى الاخرا للفعل او تقدير لخلات
الى دان لا ظهر دخول بما عده حتى في حكم ما عدها كما اخترا بخلات الى فان لا ظهر فيه عدم الاس القرنية كما اخترا والنحو خبر وا

وان الفعل المستعمل في خبره المتعرج الذي قبل حتى شيئاً فشيئاً حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزاء والملاقاة له واما الى فان كان قبلها
فالاخراة بعد الجزاء والملاقاة في حكمها انفرگک والا فلا تخلف في ايک ولا خلاف في وقوع الملاقاة بعد الى واما بعد حتى ففيه خلاف
كذا في الرضى قوله اى حتى اى الجادة اما اذا كانت عاطفة جازة فقولها على المضمخر نحو جاز القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك
ومرت بالقوم حتى بك قوله لا التمس الجزاء بالمنسوب اى خيف التباسه مع تخالفها في المعنى فان المنسوب يجب قوله في ما قبله
لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف الجزاء وبذلك لا التباس فيما اذا تقدم ذوالاخر الفظا نحو شمره فلا واعد لا يمتنع اناس حتى حتى
حسبك يا ابن ابى نريد وردد صاحب المصنفى بان يفرض في العاطفة اياك بالفعل لان الضمير لا يتصل الا بما قبله وفي الجادة حاك
بالوصل كما في البيت فلا التباس وال جواب ان التغيير في الضمائر باقاة بعضها مقام بعض والكان خلاف الاصل مستعمل في كلامهم
على ما صرح به الرضى في بحثه لولاك فجزا قيام المنسوب المتصل مقام المنسوب المنفصل يجب خوف الالتباس ولم يتعرض لالتباس
بالمفروض من انه لازم الضمير على ذلك التفتير لان فيه ارتكاب مخالفة الاصل من وجهين فاقاة الجزاء مقام مفروض المتصل وما قبل انهم
جزوا الالتباس في مواضع واحالة نرى في القوانين فوايه ان الاصل عدمه وعلل بعضهم عدم دخولها على الضمير بان يجوز ان لا يكون
الا بعض لما قبلها او بعض من فلم يكن يجوز ضمير البعض الى الكل وروى صاحب المصنفى بان قد يكون ضمير حاضر كما في البيت فلا يعود
على ما تقدم وانه قد يكون ضمير غائب اعانه على ما تقدم غير الكل فلو كان كذلك زيد ضربت القوم قاه قوله على سبيل المذرة اى القه فيه
اشارة الى الضعف استدلاله فان القليل في حكم الدم فلا يقاس عليه قوله يحكيون بشدوه اى يكونه على خلاف الاستعمال
الفيصح للمذرة هذه اجواب غير المستقام قوله على سبيل المذرة قوله نحو النجاة في الصدوق كان الصدوق يحيد بها من جميع الجواب
بحيث لا يخرج منه شئ منها كالغرف بالمفرد قوله اى على خبره الفعل في الرضى الاولى انها معنوية الغرضية يمكن المطلوب في الخبر
يمكن المفرد في الغرض قوله اى لا فائدة للصدق اى معنى ان الجزاء والمجور ورفض مستقر كما هو الظاهر وان معنى كينونة الاصل
كينونة لا فائدة اياه وان الاصل من انه للصدق فانه يحصى لازما وبقية على ما في تابع البهقي ولم يجعل اللام صلة للوضع
لعدم الجزم بوضع الباء المعاني المذكورة ولذا اختلف فيما سلكه الصبيان انها معان اصلية للباراد من فزع الاصلان ثم الصدوق
الذي معناه الباء اعم من ان يكون بطريق المعارضة والاتصال كما في مررت بزيد في ابتداء السبب امد الرحمن الرحيم على وجه
او طريق المعارضة والمخاطبة نحو وادى خامره ولا يكون باء الاتصال مع مجرور باخر فاستقر الا ان يكون خبر المبتدأ نحو
مررت بزيد قوله الى مجرور الباء استعمال الصدوق بالى مع انه يستعمل بالباء للمازلم اخذ الاتصال في تفسيره لان الباء

البار التي هي صلة اللصوق بالالعاق ووضع الظن اعني البار موضع المضمركيما يتجلى تفسيره الى ارتباط المعن قوله هذه كما ترى
 في بعض النسخ بالواو وفي بعضها بدونه وعلى التقديرين جملة مستأنفة لبيان مخالفة الالعاق للايصال الذي هو معنى مشترك
 بين جميع حروف الجر يعني افادة اللصوق المذكور مثل الافادة في حررت بريد فانه يفيد لصوق المرور بريد اي بمكان قريب منه
 فاعبروا اللصوق حقيقة وانكبوا التجوز في الطرف حيث جعلوا اللصوق بمكان قريب منه لصرفه بانه بخلاف الايصال الذي هو
 مشترك فان المراد به تعلق معنى الفعل بمدخل حرف الجر اي تعلق كان من الالات والانتها والظرفية واللصوق وغير ذلك
 وما ذكرنا طرما رك ان ما قيل ينبغي ان يراد على تفسير الالعاق حقيقة او مجاز الشئ لصلصوق المجازي نحو حررت بريد فان الالات
 ان اللصوق فيه يستعمل في المعنى المجازي فقط وان اراد ان فيه مجاز في النسبة فهو الحقيقي التميم قوله اي استعانة الفاعل
 في التلح الاستعانة باري كقوله استن وهذا البار هي الاله اعطى الاله الفعل وهو معنى غير السببية على ما في المعنى فاقيل الاله
 ان فيه للسببية ليس شئ قال والمصاحبة هي التي تحسن في موضعها مع معنى عنها وعن مصحوبها الحاصل كقوله تعالى قد جازكم
 الرسول بالحق اي مع الحق او حقيقة كذا في شرح التسهيل ومن هذا بين وجع عدم التغيير لقوله ومضى مع كافي الى معنى لعدم
 لزوم اقامته مقامها واما ما قيل ان قوله بمعنى مع فيه بظاهره ان المصاحبة بمعنى حقيقة الكلمة مع واستعمال الى معنى
 المصاحبة معنى حقيقي للبار وليس استعمالها في معنى سبيل المجاز فيلقد يتسليم الافاقين المذكورين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة
 معنى حقيقي له لا على من يذهب بسببية الفاعل بان ما عدا الالعاق معان مجازية متفرقة عنه وكذا المجهول الشر الامام في قوله للالعاق
 صلة الوضع قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس مصحبا به اي بالفرس وهذا الفرق ما وجدته في الكتب المشهورة
 في نحو وفيه ان الالعاق على ما فسره لصوق امر مجز ورايا وهو لا يقتضي ان يكون محل الفعل مصحبا بمجوده ولا شك ان
 الاشتراء لمصنق بالسرج وان لم يكن السرج مصحبا بالفرس والفرق بينهما بالعموم والمخصوص فان الالعاق مجز
 لصوق معنى الفعل بمجوده والمصاحبة ان يكون مجز وشره في كل المعنى المصنق كما ليقينية صيغة المفاعلة ففي المصاحبة
 الالعاق مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة كما ان الاستعانة الالعاق مع خصوصية المجزور المصنق به آله ففي قوله
 به والالعاق ولا مصاحبة وفي قوله اشتريت الفرس سرج الالعاق مع المصاحبة وبظهر عدم صحة قوله فالالعاق يتسلم
 المصاحبة من غير فكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والمجاز والمجز ومفعول فاعله او الضمير المستتر راجع الى الله
 فيضمير المعنى لا يتسلم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس مصحبا به الشر انصرح البطلان لانه اذا لم يكن المصنق المستتر

بالسرح حال شراء الفرس كيف يصح قوله معناه مصافحة السرح واشترك الفرس معه في الاشتراء وهل هذا الالتماس
 قوله اي لافادة اه غلط هذا المعنى بتذكير ما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة في التلخيص المتعاقبة برباشة و برباشة بكون و
 كل الحسنين صحيح معنا قوله اي جعل الفعل اللازم اه اي جعل الحكم الفعلي اللازم معتدلا بالمعتدلية التي هي مدلول الباء وصفة
 الحكم والباء في قوله بضميمة متعلق بالجعل بيان لكيفية وفي قوله باذخال متعلق بالتضمين المعنى اللغوي اي اعتبار شئ في ضمن آخر
 لا التضمن المصطلح وخص الفعل اللازم بالذكرة لكثرته لقديته فالمعنى الباء وكون لافادة جعل الحكم الفعلي اللازم معتدلا بسبب اعتبار
 الضميمة في ضمنه باذخال الباء على فاعل الفعل اللازم وما قيل ان التعدية غرض من وضع الباء وليست مدلول فساد ذلول لم يكن
 مدلوله لازم ان يكون للباء في ذهابه بضميمة معنى قوله باذخال الباء اه وليس لمجرد حذف الباء للفعل الا في قوله تعالى استو
 زبر الحديد اي بزمير على قراءة استوى بضمزة الوصل قوله صيرته ذابا سواء ذهب معه اول المعنى ذهب معه اول المعنى ذهب
 بزمير وذابته واحد كذا قال سيدي وغيره المسبب ويجب فيه مصافحة الفاعل المفعول به لان الباء والمعتدلية عدة بمعنى
 انفقوا تعالى لذهب بهم الباء فيه لما كثر عند المجرود وكان سببا في ذهابه كذا في الرضى قوله بهذا المعنى اي معنى تغيير الفعل
 قوله مختصة بالباء اي من بين حروف الجر فلا بد من الضميمة والتضعيف قوله بمعنى اتصال اه اي من غير تغيير معنى الفعل قال وزائدة
 عطفت على مجموع الجار والمجرور والمراد بالخبر المبتدأ في المثال وفي الاصل وفي الاستفهام منه في وقت الاستفهام انما
 الاستفهام حتمية ظرف الزائدة بعد تعلق في الخبرية ويجوز ان يكون حالا من الخبر قوله لا مطلقا فترفع المصدر بانه ما كان له ان يطلق
 الاستفهام والنفي قوله او بما خضع النفي ليس بانه لان زيادتها لم يثبت في ان النافية واختلف في لا التبرية نحو لا خبر خبر الباء
 فعيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى في والظن من كلامه انه لا فرق بين بالحجازية وهو المتفق عليه وما التيمية وهو مختلف فيه فذهب الى
 والزمخشري الى انه لا يزداد في خبرها وجوز غير ما قوله قياسا اي زيادة قياسية او زيادة قياس وكذا قوله سماعا في الرضى لا يزداد
 قياسا في مفعول علمت وعرفت وعلقت وثقت وحسبت قال نحو بحسب جعل الرضى زيادة الباء في بحسب وفاعل كلف
 ومنصرفاته وفي فاعل الفعل التجب على بضميمة بويه قياسا ولا منافاة لان زيادته مرجح حيث النظر الى خصوصية لفظ بحسب كلفي سماعا
 ومن حيث النظر الى عموم سماع بحسب وفاعل كلفي قياسا وكذا الحال في افعال العلوب التي مرت قال وكلفي بالمرئيه او قال الربا
 دخلت الباء في فاعل كلفي انصرف كلفي بمعنى كلفي وقيل فاعل كلفي مقدر والتقدير كلفي الاكتفاء بالمرئيه فحذف المصدر وبقى مفعوله
 والاعلية على هذا الا يكون الباء زائدة قوله والنفي بيه اي نفسه ولو كان المراد التي نفسه بسبب بيه لم يكن الباء زائدة

زائدة قال واللام هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر اللاح استغاث المباشرياء ومفتوحة مع كل مضمر اللاح مع ياء المتكلم
 للاختصاص الى المحكم كما ذهب اليه بعض الاربطة والمنا - بكما هو التحقيق ويؤيده عدم عدم اللام من طرقت الحصر
 كثره استعمال في مواضع لا حصرية واليه يشير تعميم اشهر قوله بلكية اشارة الى ان ما ذكره من معاني اللام من الملك
 التملك الاستحقاق كلها واخذ في الاختصاص قوله ببيان علة شئ يشير الى ان التعليل على ما في التاج جيزي راعلة
 نهان وهو في فصل المتكلم وكيفية اللام له باعتبار بيان دولته على كون مجروره علة والمرد من العلة من بالاجد الشئ
 وقوله ذهنا او خارجا يتميز من العلة قوله نحو ضرب للتأديب فان ضربت علة غائية للضرب متقدم عليه في الزمن متأخر
 عنه في الخارج مترتبة عليه والفرق بين الضرب والتأديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل يؤلم ضرب ومن حيث انه يترتب
 عليه الانزجار عمالا فينبغي تأديب فهو كقولهم ما يقتله قوله نحو ضربت لمخافتك فان المخافة مقدم في الوجود على الخروج حلة
 عليه قال ومبني عن وهو اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة او حكما عن فاعل قول تيلين به وجعلت ربح السهيل مبني من
 اجل والرضي حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المبني في الحكم بالقول فلما ان تقول قال زيد انا قائم رعاية للفظ الحكمي و
 ان تقول قال زيد هو قائم اعتبارا لحال الحكاية فان زيدا في حال الحكاية غائب ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا والله
 امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا فان لا يتعين ما قاله ابن الحاجب قوله اى قلت عنه ولو كان اللام
 معناها كان زيدا مخاطب القول فوجب ان يقع انت لم تفعل الشر قال زائدة وهو ما اذا دخل على مجرد يصل اليه معنى الفعل
 بدون اللام كما في ردون لكم فانه متقدمه قال ومبني الواو في القسم للتعجب وقوله في القسم المراد به القسم بظن سبق
 وقع حالا ضمير قوله بمعنى الواو قوله للتعجب بظن لغو القسم ان يريد به الامور العظام التي يشأها ان تعجب منها على ما في الر
 والمعنى ان اللام يكون مبني الواو حال كونه في القسم الذي جوابه تلك الامور وظن مستفاد من حال ضمير في القسم المراد
 الى اللام ان اريد به معناه الظاهر على ما في الباب المنفي من ان اللام للقسم والتعجب على التقديرين هذه العبارة على طبق
 العبارة السابقة ابنى قوله ومبني عن مع القول وما قيل من ان قوله في القسم متعلق بالواو ومبني واللام في قوله
 للتعجب لا وقت والمبني مبني الواو التي في القسم وت التعجب فلا يخفى ركائنه وانما لم يقل مبني الباء لان الواو اصل في القسم
 وان كان اباها اصلا للواو ولا شراك اللام مع الواو في دخول حروف العطف نحو فوامر وفلمر ولذا لم يقل مبني
 التاء مع اشتركتها في الاختصاص لفظا امه قوله وانما يستعمل اه اما اشارة الى ان المراد بالتعجب بامر ان تعجب

من على ما في الرضى الى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها ان اريد به المعنى الظاهر قوله ورب نيسة عشرة عشر ثم الرادى فيها
 وكلها مع التشديد والتحقيق والوجه الاربع ثبات البائث ساكنة او متحركة مع التجو منها نهذه اثني عشرة والغنى في
 مع السكان الباء وضم الحوين مع التشديد مع التحفيف كذا في الحنفى قوله اي لاث التقليل في التاج التقليل بالذكي وادون
 فالمعنى لاحداث ان الحكم يستقل بدونه والحكم كذا في الواقع تقول في جواب من قال بالقيت رجلا رب رجل لقيته اي لا تنكر
 لقائي للرجال بالمرءه فاني لقيته منهم شيئا والحكم قليل قوله وللهذا وجب اه فان غير المحل يجب بالحكمة ان يتقدمها مرة غير مرة
 وقيل لان الحكم في معنى النفس قوله كما ان لم اه ايضاح الحكم برب حكم تمامها فان الاستيلاء بتبين باضدادها قال فخطبة بكرة في قوله
 اذ كان مجردا على ما في الرضى والقرينة عليه قوله وقد دخل اه او بكرة ظاهرة او ضمرة مخبرية رجلا فان هذه الضميرة مكررة
 عند الاكثرين على ما في العجائب والمراد بالموصوفة اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان التسمية للضمير المبهم كما وصف له والوصف
 اعم من ان يكون مفعولا او محلا اسمية مخرب رجلا ابو مطلق او فعلية مخرب رجل لقيته واجاز بعض الخوارج ان يحذف الموصوف وشد
 ربما الحامل الموصوف بهم بجر الحامل وصفته وان محذوف الرواية تحمل على زيادة الـ الى وحكى الاصمعي رب ابيه ورب اخيه على نية الفصل
 قوله لعدم احتياجها اليه من لدول ب لا كان تقليل نوع منهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها على المعرفة فتخص بالكرة
 اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجها اليها في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون معانيها
 غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلولها ليس قليلا متعلقا بالمرتين فممتنع دخولها على المعرفة فخلت بالحروف فان معانيها
 جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والكرة قد دخل للقبليين وبما حركناك انه في ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب سائر
 الحروف الجارية مع عدم اختصاصها بها وبغير عدم احتياجها انما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالكرة وظهر بغير
 فساد ما قيل ان وضع رب لا كان تقليل نوع من جنس وجب وقوع الكرة دون المعرفة لتحصيل معنى الجنس لها بدون التعريف فلو
 عرف لوقع التعريف فاما لان عدم احتياجها الى المعرفة لا يقتضي ضلوع التعريف بجزان ان يكون مقتضى التعريف شيئا اخر سوى رب
 قوله ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان الكرة تدل على الجنس الوصف تضييقه في نوعا و رب
 تقيده بقليل وما قيل ان ذلك انما يقتضي تقييد الكرة مطلقا لا تقييد بالوصف فنفع من انها كنه بعد النوع قوله صار اقل وانضاه
 لان الاصل في الصفة ان تكون مقيدة قوله وادشراطه اشار الى ان قوله على الاصح فيه لقوله موصوفة بالكرة ايضا لان اختصاصها
 بالكرة متفق عليه قوله ومن واقعة اي المبرود بان السراج على ما في الرضى قوله وقيل قائله لا فخشى الفراء ومن واقعة قوله اصلها

اى منها الموضوع قوله كالحقيقة اه فان الجواز المشهور على الحقيقة والحقيقة المتروكة بالجواز قوله ليسى الفعل تعلق به رب
 معنى انها حرف فلا بد لها من فعل توصل منها الى مجردة وهو ذهب البصريين والدليل على ذلك سادتها ساكنة وحروف
 فى الدلالة على معنى فى معنى غير مفهوم بلغتها بخلاف اسما والاستفهام والشرط فانها تدل على معنى فى معنى مفهوم لفظها
 وانهم لم يردوا بخبر حرف جر ولا باضائة فلا يقلل برب رجل ولا غلام برب رجل لكن يشكل حرفتها بخبر رجل الكرمه فان
 الفعل المتعدي لا يوصل بحرف الجر بخبر برب رجل الكرمه لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر الى ضميره سادتها بخبر برب رجل كرم
 جادى فى جواب من قال ما جاءك جيل فانه يكون كقولك بريد والضمير فى خبره وهو متعدي واعتد عن الاول بان ذلك التقوية
 الفعل فان الفعل متأخر لضعف عمله فى المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت ونية ان التقوية مختصة باللام عن الثانى والثالث بان جاء
 الكرمه صفة رجل والعامل محذوف اى ثبت ونية ان المعنى تام بدون التقدير كفى برب رجل كرم الكرمه وان الاشكال بعد
 التقدير بان جمادى لان الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجر قال الرضى ويقوى عنى ذهب الكوفيين عنى كونها اسما حزب مضاف
 الى الكرمه معنى برب رجل قليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابد اعلى انه مبتدأ لا خبر له ولقضتها النفى الذى له صدر الكلام
 كان لها صدر الكلام ولذا لم يبدل عليها العوامل قال باض ذهاب اكثر النحويين منهم المبرد والافراسى ان ما يتعلق به برب يجب
 ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ونسب ان يكون مستقبلا وذهب بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون
 ماضيا وحالا ومستقبلا والمضى اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا فى شرح التسهيل قوله لا لها لتقليل اه الى ان
 تقليل نوع جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت برب رجل لقيت كنت بخبر بان انه لقيت قليل ولا تعلم
 ان لقاه فيما بعد قليل وانما يعلم صدر قالى وقوله قالى ربا يودى الذين كفروا وما دول بمنزلة منزلة المحقق لصدق الوعد او بتقدير كان
 اد الحكم مخصوص بما اذا لم يكن محذوف قال محذوف غالبا اذا كان الكلام الذى برب جواب عن مصرح به نحو ما لقيت رجلا فالأغلب
 حذف الفعل للدلالة القرينة عليه ان لم يكن مصرح به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب الجواب به كذا فى الرضى وقال المصنف انه
 قد يظهر برب رجل كرم حصل وقال ابن عيسى لا يكاد البصريون يظهر ان الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا فى ضرورة
 قوله لوجود القرائن المعالية او الحالية قوله بخبر برب رجل كرم اى لقيته لا يخفى ان الفعل المذكور لكونه مستعلا بالضمير لا يمكن تسليط
 عليه وكذا مفسره لانه متغيبه لا يتحاج الى حروف الجر ولم يثبت تفسير انما نصب آخر متعدي بحرف الجر كلامهم بخبر بريد جازية
 اى حررت بريد جازية قوله لا مرجع عند البصريين اذ لو كان له مرجع لما اوتحت الى التميز لدم كون المرجع مذكورا فى هذا الكلام

قال مفرد ذكر لانه اشبه بها من غيره والقصد بهذه الضمير الابهام فاما كان او غل فيه كان اولى مع الامن من اللبس بالضمير قال في
 ساطعة التميز اي يجوز ان مطابقة في شمع السهيل فان ابن عصفور اجاز اهل الكوفة ثنية وجوبيا ساوهم عند لا يجوز
 لان العرب استغنت بثنية التميز ومجوزة ما قيل ان الخلفاء في شئ مناه اقبيا رقيقه فخلان الكوفيين انما هو في عدم المطابقة
 لان في المطابقة فلا بد من كلف حمل على التعليل مع حذف مصنف اي سبب اعتبار مطابقة التميز فقيس بحت لانه وقع في المعنى
 خلافا للكوفيين في دعوى اسمية وانما ان خلافهم يتحقق في هذه الصورة قوله ما الكافة فخص ما بالكافة بقرينة قوله قد خل
 على الجمل قال قد خل على الجمل اي يصح دخولها على الجمل ومنها ما قيل قليل انسية التي هي مدلول الجملة والظن انه قد دخل على الجمل
 فعليه ماضوية او استقبالية او اسمية وما قيل باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مادته بالماضوية التزنية في الاسمية ليست
 ما كانت بل ككرة موصوفة وقوله وقد يكون اهيان لفائدة زائدة مع الاشتارة بقية التي للتفصيل الى وجوب ترك المضمر نحو شمر
 رباح ضرب سيف صيقل في اخوه في بين بصري وطون سجلاء في اقصي فعل مبني مفعول من مفعلة جلاء وبين بصري اي
 الكنة بصري بالضم والسكون قرينة بالتام وانما قدر المضاف لان بين لا يضاف الا الى المسند والطعن الضرب بالسان
 ونجلا بالنون والحكيم كجر ومنه انجمل الواح المرح والقدير باطنه سجلاء بين بصري فان المطوفين يشتركان في التمييز في التمييز
 بغيريات كثيرة على بالسيف المجلو والرحم في بصري شام قوله اي واو رب في حكمها تدراجا وجعل الجملة التي وقعت خبرا في المتن مفسرة
 للحكم على طريقة قوله تعالى بل اذكركم على تجارة تنجكم عذاب اليم تمنون باءه الا ترحب ذكر في المتن ان تمنون جملة مفسرة للتجارة
 للاشارة الى علمه المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في محض بصر وتحقيق هذه الحكم من بين الاحكام المذكورة
 اشارة الى انها لا يشارك رب فيما عداه سوى الاحصان الى المتعلق لانه لازم حرف الجر مطلقا وعدم التعريض لبيان حال متعلقها
 تنبيه على ان متعلقها متعلق برب في كونه فعلا ماضيا محذوفا غالبا تولد مثل ولدة اراو بالدة المفارقة والافيس ما يوازيه
 الباعين وواحد السيف اذ قال الجوهري السيف الخفت وولدة البقرة الوحشية ايض وقال بعضهم الباعين يوازي الباعين
 بالكرة الابل التي على بابها واحد اليس وعيا يقول رب مفارقة لاي كنها في خوش قطعها درست منها كذا في شمر
 ابيات الا يصلح وليست بجارة بل جار رب القدرة ونحو حرف الجر قاسا اذ كان رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر
 خاصة والثاني ان يكون بعد الواو الفاء او بل واما حذفها بدون هذه الاحرف فتا في الشعر ايضا كما في الرضى
 قوله فان لم في اول الكلام بان يابا يصح للعطف عليه قوله وان كانت في اوله بان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء

سواء قبلها الكلام او لا قوله انها حرف عطف اي في الاصل قوله كالتمة مقام رب جارة بنفسها العبرية وثبتا بمعنى
 رب بدليل انه لا يجوز انهما رب بعد كما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليهما في وسط الكلام
 اعتبارا لاصطلاحات وادانهم فانها لم تكن في الاصل وادان العطف فذلك جاز ودخل حرف العطف عليهما نحو قوله
 وواحد وثم واحد كذا في الرضى قوله فلا يقدرون اي لا يعتبرون ليشمل اذا كان قبيلها ما يصلح للعطف عليه ايضا قوله
 لان ذلك اي تقدير المصنوع عليه في الواو وقعت بجملات تقديره في الفاء وبل لان ظهور رب بعدهما ولى على كونها
 على اصلها فلا يكون التقدير فيها انحصارا قال انما تكون ما لم تكن لا تكون مستعلا الا ان حذفت الفعل ولا يكون مستعلا الا
 غير السؤال قال عند حذفت الفعل خبر تكون وقوله غير السؤال خبر بان واذا قسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بكون
 والاخر خبرا او كلاهما مستقلا على انها تامة والالكان الجوز الاخير من الكلام مقصورا عليه كما نقرر في انما يكون المسمى ما يكون
 عند حذفت الفعل لا غير السؤال وذلك غير مقصور مع انه لوهم انها عند حذفت الفعل تكون للسؤال قوله فعل القسم اي قوله
 القسم او شئت من القسم قوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فانها لاكثر استعمالها بدل على الفعل المحذوف وتقتضي الانخفاض
 لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه قوله هي اكثر استعمالا اي اذا لم يجر ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم
 انها اكثر استعمالا منه ابا حيث يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم باصا لا بالاول ان اصلها الاصلاق فهي ملحق بفعل القسم
 وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا نظريا لكونها شغويتين ومثوبا لما في الواو من معنى المجتبية القريبة من معنى الاصلاق
 كذا في التسمية ان هذه الشمران وادانهم في العطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل وادان العطف كما مر قوله يعني لا يعمل
 الواو اه اشار بحجة التقدير الى ان حكم مستقل كما عرفت عليها بما ينبغي ان يكون جوابا يبدل على طلب كذا لامر والنبى والانتقام
 قوله حطالوا واه تخفيضه باحد القسمين وخض غير السؤال لكثرة استعمال الواو في القسم وكونه مما سبق لم يضر
 بجملات الاختصاص بالظاهر وباسم احد تعالى قوله يعني ان الواو مختصة اه اشار الى ان قوله مختص خبر لقوله وادانهم
 ولا يجوز ان يكون حالاً من ضمير يكون كما هم لامر من لزوم كونه محط الحصر قوله لاهلته فان الضمير فرع الفاعل عبر عنه به
 للاختصار والاصل بالاستعمال قوله في اشتراطها اه لم يقل وفي اختصاصها بالظن والحقان منها شاذ ايضا لانفهام
 من قوله مختصة باسم احد ففي احواله في مثلها تكرار قوله باسم احد اي باسم هو لغة احد قوله فالحمد او اه يعني ان المذكور
 سابقا لبقية الاحكام الاختصاص بالحدث والاختصاص غير السؤال والاختصاص بالظن والاختصاص باسم احد وليس المراد

بالجميع حيث تلك الحجة حتى يصير المعنى البارز منها في الاختصاص فصيدها أنها توجد مع الاختصاص وبدونه بل المراد بجميع الامور
 المحكوم باختصاصها معنى عمتها في الامور المذكورة أنها لا تختص بوجودها ولا بعد عنها بخلاف الاول وان كانا مختصين
 بوجودها فلا يرد على العمية في المحذوف مثلاً فصيده كون المحذوف في البارز أكثر من حذف فيها وهو فاسد قال وتلقى الاسم اه في
 الصلح لقاءه استقباله ومنه قوله تعالى وتلقى آدم من ربه كلمات اى استقبلها وفي الحديث نبى الرسول صلعم عن تلقى
 يعجب اى استقبال يعجب الى ابتداء المعنى يستقبل القسم كذا اى يوفى في جوابه اللام وان قوله الذى غير السؤال
 اشار الى ان اللام في قوله القسم العهد اى القسم المذكور سابقاً بقوله لغير السؤال فان اليهود كما يكون لفظ يكون غير فقط قيل
 اشارة الى ان اطلاق المصريح اى القسم قصير من قصير عن ضم المراد قوله ما اولاً خصها بالكنع الصريح بانى فصيده غير
 نحو واعدان زيد قائم لكونه قليلاً والمصرح في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال وانما نفى الجواب بل دون فناء ولا يقاس
 عليه قوله فاللام اه هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد لا فرق بينها وبين الامر حيث العمل وتفصيل الكلام في هذا
 المقام ان القسم الذى غير السؤال جوابه اما حمله اسمية مثبتة فيلزمها ان اللام قد يحجب بينها وحيد دخل اللام على الخبر
 فلا يستغنى الاسم عنهما من دون استقامة الانا واد اما حمله اسمية منفية فيلزمها اولاً وان انية واما حمله فعلية فان كان
 ما فيها غير متصرف او متصرفا في معنى التعجب او المدح يلزمها اللام وان كان ما فيها متصرفا لا في التعجب والمدح يلزمها مع اللام
 قد اولية في معناه مثل رجا وقد يقدر قد كلفى باللام باللفظ ولا يكتفى بعد الا اذا طال القسم او كان في ضرورة اشعر نحو
 قوله تعالى قد افلح من زكناه والكنان مضارعاً استقبالياً يلزمها اللام مع نون التأكيد دخلت اللام على نفس المضارع الا
 ما واد لا يكتفى عن اللام بالنون الا في ضرورة الشر واذ لم يدخل اللام على نفس المضارع كلفى باللام نحو لم نتم او قلتم بالماضي
 تخشرون والكنان مضارعاً لا يكون باللام من غير النون واما حمله فعلية منفية فيلزمها في الماضي ما اولاً ولا يلزم تكرار
 لاحد لان الماضي يتقلب في الجواب مع الاستقبال في المضارع استقبالياً كان ادحالياً ما اولاً مع النون وبدونها هذا
 كله اذا لم يكن الجواب شرطية متناهية فانه لا يصدرع الا بل قوله وقد يجوز حزن النفي مع المضارع والماضي والجلد لا
 كذا في التسهيل وانكر البعض الحذف مع الماضي والجملة الاسمية وكثر هذا المحذوف مع المضارع المجرد عن التأكيد مع نبوت
 القسم كما في مثال المذكور في اشرع ومع الماضي عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله فني نفي وحذف القسم
 تقدم النفي عليه قوله اى لا تغتور قدر لا لانه اكثر استعمالاً في نفي المضارع والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا قوله اى جواب

جواب القسم اى الجمله التى يوتى لاجلها القسم كالى قسم يعطى كالمسئول يوتى لاجلها القسم كان تعذيبه كالمسئول الجواب
 قوله اذا اعترض اى القسم بقا اعترض الشئ اى صار كالتحبة المقرقة فى النهر كذا فى الصحاح والقاموس فالمعنى اذا
 صار القسم كالتحبة المقرقة فى النهر اى متوسلا بين اجزاء الجمله فقول اى متوسط بيان محاصل المعنى وليس هذا من باب
 التنازع كما ذهب لان اعترض لازم قوله لا يسمى الا الدال على الجواب لاقتضاء القسم الصدارة كونا ثابتا وقوله لا يجوز
 مجامعة لان المعنى والاستثناء قد يقع فى تركيب المصنفين للتفصيل على المقصود وان لم يقع فى كلام البلغاء والذين يستند
 بكلامهم نص عليه فى الطول قوله ولله الا يحجب بها علامته جواب القسم من الامور المذكورة فلا يرد فقطعا على ما ذكره لا ليس
 جواب القسم قوله اى المجازة شتى اه سواء كان مجازة شتى من مجرد الكلام فى رمية السهم عن القوس او مجازة مجردة
 عن شئ نحو طعنه عن الجرح فيدخل اشارة على المجازة عنه وازالة على المجازة لكن بقى قيد ذكره الرضى وهو ان يكون المجازة
 بسبب احداث مصدر المعنى بها فان سبب السهم عن القوس بسبب الرمي وحذف القيد لاشارة الى اوصية المعنى
 بمعنى اصل الفعل قوله اى استعلاء شئ على شئ لما حقيقته كفى المثال الاول او مجازا كما فى الثاني كما به تحمل نقل البيت
 على غنقه او ظهره قال السمين بسبب جانب وفوق فينيان ح كونهما على لفظ الحرفين وتاسين لهما فيلزم عن الاضافة
 تخلاف على قال بدخول ر علىهما حال من غير كونهما اى كونهما اسمين حال كونهما متلبدين لا يستعملان بهما
 كان ذلك علامته يعلم به اسمتها فلفظ ذلك على الشرح يعلم ذلك وليس مراده ان اعترض متعلق بعلم كايونهم
 اللفظ اذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص قال للتبشيع فى الصراح تشبيهاً كذا كرون قوله اذا التقى ليس مثله شئ
 به قال الاكثر ان اول لم يقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شئ فيلزم المحال وهو انبات المثل وانما زيدت
 لتوكيد فى المثل لان زيادة الحرف تبرز عادة الجملتينى قال ابن جنى ولا نهم اذا بانوا فى معنى الفعل عن احد
 مثلك لا يفيل كذا وادهم انما هو المعنى من وانه انه اذا انقذه عن امر على ما نص اوصافه فقد انقذه عنه وقيل ان
 غير زائدة ثم اختلفت فقتل الزائدة مثل كازيدت سني مثل فان آمنتم مثل ما امنت به قالوا وانما زيدت جهنا
 لتفصيل الكات عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى بل بزيادة الاسم لمثبت وقيل لازمة منها فقتل
 مثل مبسني الذات وقيل مبسني الصفة كذا فى المعنى وقيل هو من يسيل الكناية على حقيقة قولهم ليس لافى زياره
 اى ليس له ان اذ لو كان له ان لا يغيره بوزيد وما قيل ان فنى مثل المثل لا يستلزم فنى المثل لان مثل الشئ

يكون انصف منه فتوهم محض لان المانعة هي الشركة في اخضر الصفات والمساواة في جميع الوجوه فيما لم يأت صريح به
 في شرح العقائد النسبية قوله محسن المتكلم والواقع كل عند سبويه والمحققون لا في الضرورة وقال كثير منهم الانقش
 والغاربي يجوز في الاختيار يجوز وفي تخويز كالاسد ان يكون الحيات في موضع رفع والاسد محوذا بالاضافة وتقع
 هذه في كتب العربين كثيرة اذ اني المتقنه قال فيمكن ان يبدل بعض ثلث كنعان الجحيم * بعض صنفه مصدر محذوف
 اي نسا وبض جميع مضاف والمراد بالنعاج حسنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق
 والجحيم جمع الجحاد وهي التي لا ترون لها قولا لطافة متعلق بمثل قوله بانها كانت من باب قاتمة بعض الضام مقام بعض
 قال ومنه وذاه من بساط مبنى على الضم ومنه مبنى على السكون فقبل هو مخفف من ذكرهم الى ضم الذا في هذا اليك
 ولولا لكسر تصغيرهم اياه على سنية ومجده على امتداد وفيه انها لم يثبت في استعمال الفصحى وانه يجوز ان يكون الضم
 للاتباع وقيل انه كلمة برا سها وهو الحق لان الاصل في الحروف عدم النقرة وكسر مهملة سليمة وهاجر فاجزاه البحر
 ما بعدها عن الاكثرين وبعض البصريين على انها اسماء ما بعد ما مجرد بالاضافة واذ النجى ما بعدها فلا خلافات
 في كونها اسمين وقدر ذلك في تحت الظروف فلهذا المتروك المصليان اسميهما وقوله للزمان خبر اي يكونان للزمان
 والشرخص الزمان بالماضي المحاضر اشارة الى انها لا يستعملان في الزمان المستقبل وقوله لا ابتداء يدل
 من قوله للزمان لتشرق المحاطب انتقاره للبيان فلا يمكن ان يرادوا انها مستعملان للزمان والزم كونها اسمين
 بنين ذلك بانها لا ابتداء والظرفية والى اشارة الشرح بقوله انها بتقدير المبتدأ مع الفاعل يعني ان قوله للزمان
 متهيد وطولية والمقصود بالنسبة بعده قوله لا ابتداء وقوله يعني اذا اراد بها الزمان الماضي اي بدخولها قال المصنف في المالى
 الكافية لا يدخل هذه الا على اخص واحضرفان دخلت على ماض فنهاها لا ابتداء واذ دخلت على الحاضر فنهاها الحاضر
 وكذا في الغنى والتسهيل وفي الرضى اذا تجر ما بعدها حرفا كان الفعل العامل فيها ماضيا فنهاها معنى من نحو
 رائية مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم ذلك في نحو قولك اية منذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك رائية
 من يومين الى ان ليس بين اول يومين متقدرا للمضات والكان الفعل حال نحو ما اراه منذ شهرنا ومنه اليوم فنهاها معنى
 في قوله لا يكون بصيغة الخطاب قوله للظرفية المحضة يعني في قوله من غير ان تفسير المحضة وشارة الى انه اذا عسر
 معنى لا ابتداء فيه معنى الظرفية ضرورة وقوع الفعل في مفعوله قوله لم يعمل الاول مثالا لا يكون الشرح على ترتيب اللفظ

الحرف وان حصل الثاني بتقدير المضاف الى في غير ما قوله كما يتوهم بحسب الظاهر فان الظاهر ان يكون المثالان للمعينين
 وانما قال يتوهم لانه بعد ان قلنا لا يساعد المثالان لهما الا بتخطي التقدير قوله دخول شهرنا ولا حاجة الى تقدير رتبة
 مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو في مدونه لا اسمين ليصح الحذف كما مر قوله الاستثناء وما بعده اهـ واوردنا
 حاشا في الاستثناء وفي غيره فحاشا تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيه او في غيره فلا يقتضي به الا في هذا المعنى
 كذا في الرضى قال الحروف المشبهة بالفعل اى اعتبار شبهها بالفعل للاعلام ولذا قال وجب شبهها اى وجب شبهته
 التى اعتبرت ولم يقل وجب شبيهها قوله فلما نفسها اى باعتبار تمام حروفها الى الالف ام التثنية كما الفعل باعتبار
 تمام حروفه وكونه اسما ايضا لا يغير فى ثابته وكذا كون الاسم ايضا مقصدا الى تلك الالف ام اذ غايتها
 انتهت بته للاسم ايضا لكنه لم يغير تلك المشابهة لعدم ثمرتها قوله ولبنائها على الفتح لاستيفائها بها تشبيها
 الا واخره والادوية حيث ثابته بالماضى واما شبيهها بالفعل فى الوزن فان كفى وان كفو وكان كقطع
 ولكن كفاين وليست كلين لعل فى بعض لغاتنا دوى لمن كظن فوزن عروضى غير معتبر عندهم وكذا انفسها الى المدغم
 وغير المدغم اذ لا اختصاص بهذه الحروف حتى يكون سببا لعمالها واما حقوق الضمير المنصوب ونون الوقاية فثابتة
 الاسمين فترتب على اعمالها فلا يكون مقتضيا له الكلام فى بيان المشبه المقتضى له قوله ما فيها معانى الالف لكون
 كل منها معانى جزئية لا اعتبار النسبة الى الفاعل المعين فى مفهوم الافعال كالحروف قوله مثل كدت اهـ عبر بصيغ
 الماضى المستعملة لانه اذا تحقق ما فيها لكون تلك الحروف لك فورا الى انها اذا لو حقت اهـ والجزء عنها
 بالسته باو عاوان يكون ذكره لا اصول ذكر الفروع وما قيل ان الحرف بمعنى المعنى يجمع على حرف كعقب والحرف
 بمعنى حرف التهجى والحرف بمعنى الفتحة على الاحرف فالنحاة لا اصطلاحوا فى تسمية تلك الحروف فمجموع الاعلى الحروف
 فاذا لم يتعد جميع الكثرة شئ يكون مستغنى كالمبين الفتحة والكثرة غيره ما وقع فى السهيل وغيره من التفسير عنها بالاحرف
 الناصبة للاسم والرافعة للخبر قوله آخرها مع ان كونها ثلثية وارباعية وخماسية يقتضى خلاف هذا الترتيب
 قوله لكونها ثلاثا وانما محلات الاربعة ارباعية فانها ليست كذلك اذ الفتحة ليست ثلاثا اصلا وكان الخاتمة
 ثلاثا والتشبيه لكونها شئى للفتحة والتحقيق والتقريب والالف ارفع الاجزا فلذا اخرها قال لها صدر الكلام
 اذ او بالكلام مقابل الكلمة اى هذه الحروف تقع فى صدر مركب تام يصح ان يكون استثناء ان الفتحة كما اشار

فيما يجبي فلا بد لها من التعلق بشئ اخر حتى يكمل ما فائدته ما قبل ان اريد صدر الكلام ودخل فيه الحروف عليه فلا يخفى
 الاستثناء ان المعقولة وان اريد صدر الكلام مقصودا لانه فيشقق بالحجة المصدرة بان الواقعة مقول القول ما فائدته
 النقص بقوله تعالى الا انهم هم السعفاء وبقولنا جاد في الذي ايتناهم وبقولنا ما يولم الحجة فان زيدا قائم قوله يعلم
 اول الامر اي يعلم السامع من اول الامر هذا العلم واجب دفعا لحدوث السامع وتوهمه او لا معنى غير ما اراده الحكم قوله
 على حذف الصفات فلما يلزم كون ان المعقولة يمكن فهمها من غير الحاجة الى الموصوف وانما لم يرجع الضمير الى ما بقى بعد الاستثناء
 رعاية للسابق واللاحق فان الضمائر فيها ترجع الى الحروف كلها قوله مع لودقت اه اي حين اقتضاها التعلق بشئ اخر
 لودقت في صدر الجملة بان يوزع ما يتم به كلاما التثبت بان المكسورة في الكتابة مثلا لوقيل ان زيدا قائم بلغني بجزان
 بلغني من تمام الكلام خبر الان المعقولة وان تكون جملة مستأنفة وان مكسورة وانما قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ
 قوله لان مجرد الاستثناء اه فيكون قوله مني بحسبها اعادة والاصل في الكلام الاعادة فلذلك حملناه على اقتضائه
 عدم الصدارة قوله اي هذه الحروف صرح بالمرجح للما يتوهم رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان قوله الكتابة
 اي عند الجمهور قد انصتق ليصح سببية لقون بالاناء وتقيدها عليها على الفعل بالنظر اعني اذ على تقدير الحق بالاناء
 لا اناء ولا دخول على الفعل كما يشير اليه قليل الشرع المحكيين وما كان قد قسم من الزائدة على ما في المعنى الزائدة زحان كانت
 وغير كانت قال قلني اشار الى الحق ما كان قد سبب للاناء فيستغاض منه وجوب الاناء وحذف قوله وتدخل زيادة ح
 على تحفظها لا على نفي اشاره الى عدم كون الحق سببا لدخول على الاناء فيستغاض منه والحق في بعض الادوات فافهم
 ان المتبادر من كل حكم ذكر به من الجهة الاطلاق العام فلا يرد ما قيل ان في البيان انما لا لان المراد بالاناء وجوبه بالدخول
 جوازها ولفظ المتقن لا دلالة له عليه فالاولى ان يقال قلني وجوبه قد تدخل في الصراح الاناء باطل كرون وفي القاموس
 اناء وغيره فقولنا في نفي بيان للمعنى المراد منه في الصراح القول بكار كرون وجوبه كرون قوله وقد قيل اي هذه الحروف
 مع لا تكون ما كان قد بل زائدة كما في عبارته في الرضخ ان الغيت ما كان قد ان علت فزائدة حرفية ولا يجوز ان يراوا
 ما يعم الزائدة في الحذف ويكون قوله قلني بمعنى يجوز ان اناء بالان اناء واجب على الانصاح بناء على تعيين كونها كانت نعم
 ولم يقيدها بالاناء بل قلنا قلني اي يجب اناء ما يكونها كانت وقوله قد قيل كونها زائدة لكان انهم في المقصود فان
 الشرع يسميها على تقدير كونها كانت تعقل الحروف وليس كذلك ولذا قيدنا بالاناء بغيره عند الجمهور ثم المراد من قوله قد قيل

وقد قيل اي جميع تلك الحروف التي تحقها ما هو موافق لما في المفصل والهاب من ان اعمال اليتام والعلماء كانوا اكثر منه في
 انما وانما وكنتا وفي شرح التسهيل قال الزجاجي ومن الاربعة من يقول انما زيد قائم ولما بكرة قائم قلن ما نصب
 بان وكذلك اخواتها تختلف لما في الرضى لعدم سماع الاعمال في كانوا ولما وكنتا وجوزة التقياسا اذ لا فرق بينها
 وبين اليتام فعلي هذا معنى قوله وقد قيل على غير الانصاع قيل المحيى قيا على غير الانصاع الواقع في بعضها على اللغة الغير الانصاع
 قوله كما وقع في بعض اشعارهم روى بيت النافذة **الايتام اهل الحمام** **لنا كحيتا ونصفه فقد** **برفع الحمام ونصبه**
 قوله وقد قيل اه ظاهره فبيد ان جميع تلك الحروف عين لكون ما تدخل على الافعال وفي المعنى خلا فحيث قال ويفقرن بيت
 بالحرية فلا تنطبقها عن الاختصاص باسما لا يقال لينا قائم زيد خلا فالين ابى الربيع وظاهره ان قوله ويجوز ع اعمالها
 لبقاء الاختصاص افعالها على اخواتها وزودوا بالوجهين قول النافذة انتهى وهذا يشير بان الحاديت واعمالها كلها
 مساويان وهو مخالف ايضا لقوله قلن على الانصاع قوله اخرجهما عن سبب محوها وضرورتها كما تجزؤ منه ضمنت مشا معها
 بالفعل من حيث البناء على الفتح قال فان لا تغير الفا التفصيل الاحوال المتخذة لكل واحد منها بعد بيان الاحكام المشتركة بينها
 ولم يبين معنى ان الكسورة والمفتوحة شهرة كونهما في كيد والمفتوحة لتأكيد النسبة الاضافية المسبوكة من الاسوة بغير قوله
 قوله سماها جملة الضمير راجع الى جملة المواد ما عبر بها ومثل هذا العبارة مشاعة في محاوراتهم قالوا اسمى الاسم اسما
 والفعل فعلا والحق حرفا فلا يتوهم استلزام المفعول الاول للثاني وبعض الناصرين محضو العبارة بضمير التثنية في سماها وكا
 وعليها قال في حكم المفرد بتا دل المصدر خبرا مسماها الى اسمها فمضى بخبري ان زيد قائم لمضى قيام زيد ولخبري انك زيد اي
 زيد بملك وقس على ذلك بكلمة ان اخرجت الجملة عن الاسماء انهم وجعلها مركبا اضافيا المصدرية قال وجب الكسر في
 التحمل اي وجب الكسر في ان اذا وقع مع مدخلها في موضع الجملة وسد بها فلا ينقص با اذا وقع بعد الفا الجزائية
 اذ المعالجة فانه موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها عن تقدير الفتح ليست مع مدخلها سادة الجملة بل سد خبر
 الجملة وانما قوتها بعد ملك فمضى تحقيقه من انها مفتوحة صدرة كسورة معنى قال في موضع الحمل اذ وصيغة الجمع اشتارة
 الى اختلاف انواعها كما قال في كتاب الطهارات قال كسرت ان يحمل ان يكون ان مفعول بالمسم فاعله وان يكون مفعولا
 وكذا في قوله ففتح ان والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة قد ادى في موضع ابتداء الكلام في شرح
 التسهيل للعلامة المصري ان بعض النحاة جعل المصدر الموضوع موضع النظر من المهم نحو قد صدك فيجوز نصب ابتداء

تقدير في والمراد على المعنى اللغوي لا لازم المصادفة بمعنى كونه في ابتداء الكلام ان يكون باعدها كلاما مستافا لا يتعلق
من حيث الاعراب بما قبلها سواء كان في ابتداء الكلام المتكلم او في وسطه نحو اكرم زيد انه فاضل ونحو ما ينبغي ان احد مصطلحيكم
الدين ونحوه في فلان حتى انه لا يرجي فان قلت لم يقصد المصريح ههنا صرحوا في الكسر فالجواب الى التيسير قلت مواتع الكسر
على ما ضبط في التسهيل سبعة ان يكون مبتدأة وموصولا بها وجواب قسمي تحتية لقول دواقة موقع الحال او الموقع خبر
اسم عين او قبل لام معلقة وزاد بعضهم ثانيا وهو بعد حيث ولا شك ان الاشتراك المذكور لا يمكن داخله فيما عدا المبتدأة
عمم قوله كونه موضع الجملة لان الحكم بالمفردات من غير ان يلتصق بها في بقاء باطل لعدم افادته فائدة تامة فلو فتحت في الابداء
يلزم الابداء بالمفرد وما قيل ان كونه موضع لا يفتح ابتداء في مثل ذلك قائم عندي بالضم اليمينية امتناع كون المفتوحة
في صدر الكلام واذا اعتبرت فهي مستقلة في رتبة الكسر في الابداء من غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة فمذموم بان
المعصم ان الجملة المصدرية بان وحدها اذ اوقع في الابداء او يجب كسرها كونه موضع الجملة وفي المثال المذكور لم يقع في الابداء
الجملة المصدرية بان وحدها بل باعدها قال المصريح في امالي المسائل المتفرقة انما كسر في موضع ابتداء او يكون خبر المبتدأة
فيه خبرا لا يتحقق كونه في موضع الجملة قوله لان مقول القول اه اشار بذلك الى ان المراد بكونها بعد القول ان يكون مقولا له
لا مجرد وقوعها بعده فانه ان وقت بعد القول التحليل فتحت نحو اخحك بالقول لك فاضل اي لك فاضل والمراد اذ اوقع
عليه القول اي الحكم اذ اريد به المعنى لا يكون الاجابة حقيقة او حكما لان الحكم بالمفردات استغلا لا باطلا فلا يريد ان مقول
القول يكون مفردا اذ كان موديا معني الجملة نحو قلت حديثا او قصه او اريد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة وانما قلت حقيقة او حكما
ليس محتملا اذ اوقع بعده مفرد مقتطع من الجملة نحو اذ اذوت فاما قلت طعم به امته فانه يعامل به معاملة الجملة ويحكم على ما كان
عليه في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون في معني الجملة او لا فالاول فيجب مقولا به نحو قلت شرا اذوت مصدر نحو قلت
صفا وان في اما ان يراد به مجرد اللفظ او ان يراد به مجرد اللفظ فان اريد به مجرد اللفظ فيجب مقولا وان لم يراد به مجرد اللفظ بل
كان مقتطعا من جملة في التقدير محكي بقوله مقول خرج ما يكون تحت المصدر ربه فيظ ويلوذي معني الجملة لانه تفسير عن المقول لا نفسه
ويقولنا اذ اريد به المعنى خرج ما اذ اريد به مجرد اللفظ ويقولنا حقيقة او حكما دخل المفرد مقتطع فصيح المحصر بآريته وما قيل
كون مقول القول جملة لا يفتح بعده في مثل قال زيد انك قائم عندي فتعرفت انه فاعاد بان الكلام فيها كان الجملة المصدرية
وحدها مقول القول وفي المثال خبر المقول وكذا الحال فيما عدا الوصول في مثل جاني الذي انه قائم عندي فتعرفت برتود حال

حال كونها مع جملتها اشارة الى ان في كلام المصنف ما حاشيت جعل نفس ان فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافا اليها
 باعتبار انها المصححة لصدرة ما بعد ذلك قال ومفعولة اي ما بعد مفعول القول بقرينة ما سبق ولان المطلقون عليه
 المفعول دون المقول ولا حاجة الى تخصيصه بمفعول باب علت اذا دخل في خبره لام الابعة او عملت ان زيد الفاعل
 لانها مع جملتها ليست مفعولة بل كانت مقام المفعولين الذين هما في الاصل جملة قال ومضافا اليها هذا باطلا قيل على
 يجب التفتيح فيما اذا وقعت مضافا اليها للظروف اللازمة الاضافة التي الجملة وهو المشهور في حيث وقال بعضهم ان
 الكسر لما اذا وقعت مضافا اليها لا اذا قلتم يوجد في قول صريح في تعيين الفتح او الكسر والظن ان ما بعد ما اول
 بالمفعول وجعل الخبر مجزءا فاجوز الفتح والافا لكسر فهو مجزء في الامكان لعدا الجزئية واذا لمفاجاة قال وقالوا لولا
 غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا لان المقصود من قولهم اعراض ير على قاعدة التمييز بين المكسورة والمفتوحة على ما صرح
 به المصنف في شرح الفصل حيث قال ثم ادركوا لا اعراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد لولا ولو قدر ان
 لولا ولو انما دخلان المحل فيكون في موضع المحل فحينئذ ان كسر بعد ما واجاب ان الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع
 في خبر مبتدأ فان يقع ما بعد ما في موضع مبتدأ فحينئذ في موضع الفتح وتوقع المفرد واكثر لم يكن مستقيما في يودى او كسر فحينئذ
 خبره في الاستعمال وليس هذا الموضع كوضع اذ لان خبر المبتدأ بعد اذ اجازة فذكره في جزاء الامران واجاب عن
 الفتح في ان الواقعة بعد لوني توكل لوانك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهره وقوع الجملة الا يرى ان لوني توكل
 لو قام زيد لفت لا يقع بعد ما الا الجملة بان التقدير لو وقع انك منطلق اي انك فقلت بتمتع الفاعل دون الجملة لان
 الشرط لا يكون الا فعلا قبل خص لولا ولو بالافتراض وداعلى الخافى فان البرد والگسا في زعمان ما بعد لولا فاعل زعم
 الكوفيين ان ما بعد لوجرت الشرط مبتدأ اذ في ان اللائق ذكر ما في بحث لولا ولولا في باب الحروف المشبهة بقوله
 معمول للفعل اه فاعلا كان ومفعولا فلهذا اوردوا مثلين قوله الواجب دخول لولا لان التحصيل انما يكون على معاني
 الافعال دون الاسماء والحروف قوله نحو لو انك قائم الصواب لو انك تقوم لان مشربوطا لولا وقع بعد ما مبتدأ
 ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ان يكون في الخبر مفعول الفعل المجزء بعد ما كقولهم تعالى ولولاهم فعلوا وقد صرح به في بحث حروف
 الشرط وانما قيدنا بقولنا اذا امكن لانه اذا تعذر يقع الخبر غير فعل كاني قوله تعالى ولولا اني الارض من شجرة اعلام
 ولعل الشرط ان التمثيل بما يكون الخبر رسما لانه بعد عن تقدير الفعل وانظر في كون ما بعد ان جملة والتمثيل كقيد الفرض

وما قيل انه وقع في التمثيل ما خبره اسم مشتق وهو قوله تعالى يودوا لو انهم عاودون في الاعراب وما خبره ظرف وهو قوله
 تعالى لو ان عندنا ذكر من الاولين ليس بشئ لان لو فيها ليست شرطية بل مصدرية او للمعنى والكلام في الشريعة
 قال فان جازاه اورد الفاء اشارة الى انه مستفوع على القاعدة السابقة ومنشئ جواز التقديرين ان يكون
 كل واحد منهما موديا للمعنى المقصود من غير تعاد قوله جاز الامران بالنظر الى افادة المقصود لا ينافي في ذلك رجحان احد
 بعد الحذف فيه قوله خبر اه اه قيل يريده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد لفظ الجزاء لان محل الشئ خبر اه الفيد كونه
 جزاء وليس بشئ لان الفاء يدل على ترتيب الشئ في الاول لا على كونه جزاء بالمعنى اللغوي اعني ما يعبر عنه بالفارسية
 بما دأبوا شئ قوله او اكرامى ثابت لا قيل في كونه مبتدأ او اجبت لانهم لما اوجبت تقديم الخبر للما قبلين المفتوحة بالمكسورة
 فكيف يجوز حذفه وحذفه وجب الالباس كان خيرا وايفر تقديم الخبر مجازا واجب فالتقدير ثابت الى اكرامه وكلاهما
 ليس بشئ اما الاول فلان لا يتم ان حذفه يوجب الالباس لان محل الالباس ان يكون في مختلفا على التقديرين واما الثاني فلما
 ذكر في المعنى ان القائلين بان الواقع بعد الوادعة على ان المفتوحة نحو لو انهم امنوا حلا اسمية بعضهم بقدر الخبر مقدها الى ثواب
 ايمانهم وبعضهم بقدر سرخراسي لو ايمانهم ثابت قوله لانه اما مبتدأ او خبر مبتدأ وعلى التقديرين محمول العامل الرابع يكون
 مرفوعا محلا وحذف المعنى وقوعه مرفوع المفرد فلا يرد ما قيل ان خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة قوله وكما
 قيل جملة متفرقة فانه تعالى ما يبدى النظر بقوله غيره قوله انه ليس في الصراح اليهم ناكس ونجلى نجدهم فقاء كما نجدهم العبد لمولاه
 فالمراد بالعبد مناهم اللازم اعني الخادم وفي الرضى اليهم صفات في الصراح الصفات سبيلي زنده فواقع في تفسير الصفات
 في شرح الفاضل لا يصح اعني من يضرب في فقاء واهزمية هو قوله ان اكل لعظيم فقاء وهو غاية اللوم ولذا قيل يمكن
 سمته ما يدخل في طبقة نقيصة ما يخرج من طبقة قوله اذ بارادتها حوالها كما في قولهم حب ناكس وانشأت مفارقة قوله
 بالخبر لا بالمرغ عطا على مثل من كبر منى اه وان كان سبب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ اشبه اما ان الشئ لفظ المثال
 والنحو قوله اى مثل عبد القفا وكذا في اكثر النسخ ولعله سقط لفظ من علم الكتاب يعني ان المقصود تشبيهه بما وقع بعد اذ اعني
 ان مع مدخوله لا مجرور اذ انه كما يراه ظاهر العطف لانه المثال به على ما صرح به سابقا بقوله ما دقت بعد اذ اوجدت
 في نسخ بخط الشرح اى مثل اذ انه عبد القفا ووجه التفسير غير مطرح وانما لم يقل وشبهها لانه يتوهم ان المراد تشبيهه بغيرها
 من كبر منى اذ انى اكرامه فانه مشابه الاول من حيث وقوعه فيما هو نائب عن الفاء الجزائية ومنه به الثاني من حيث وقوعه بعد

بعد اذا المعاجاة صورة قوله اني احمد امده اى هذا الكلام فيكون قد قال كلاما اوله اني احمد امده ثم اخبر عن ذلك لا يكون
 اني احمد امده معمولا في اللفظ لا قول لانه وقع خبرا عن اول والخان بقول امر حيث المعنى قوله لان اول الاقوال انه فيكون
 قد اخبر عن المصدر ولا يتعين ان يكون المحمدا للفظ قوله ولذلك قدم العلة ليحصل الحكم معللا فانه اوقع في النفس
 قوله لانها في حكم العمم فهو بمنزلة الباري في كنهى بامده قوله التاكيد فلفظ لا دخل لها في افادة اصل المعنى قوله من جهة انه في محل
 الرفع علة لجواز العطف بالرفع قوله سوا كانت المكسورة اشارة الى ان كلمة اول التسمية لا لاحد الامرين لا بيان لوجه
 التركيب فان حذف جملة كان مع اسمها خبرا بالمعنى في كلامهم واما وجه الضرب في قوله العطف او حكما فهو ما اشار بقوله في
 حكم المكسورة من انها منصوبة بتقدير في بنا اعلی ما مر من انهم جعلوا المصدر الموضوع موضع الفرف من المبهم اى ان المكسورة
 في اللفظ اوفى في الحكم وتحمل الضرب على التفسير اى المكسورة من جهة اللفظ او من جهة المحل بنا اعلی ما صرح به في شرح التسهيل
 في بيان فائدة قول مصنفه بميز الجملة منصوب بفعل تقديره قال با استناده اليه مضانا الى الاول من انه اشار بقوله غابا الى
 المنقول الى ما يصلح لاستداده اليه ولا لا يعلقه نحو امتلا والكوز ادا وكفى بامده شهيد او اما اصل المحمدا واما ما وقع
 في شرح الفاضل الاسفواني اى كسر الفتحا وكسر الحكميات بعده من حيث اللفظ غير سديدة من حيث المعنى اذ كسرها
 في ان المفتوح قبل ي في حكم المكسورة قوله بان يكون ايه بيان لقوله حكما فكان اللفظ تقديره على قول المص بالرفع آخره عنه لظن بان
 نفع الفصل الكثيرين قوله بالرفع وما يتعلق به اعني جاز العطف قوله بتاويل الجملة لانه نائب مناسب لمفعولين كانا في الاصل
 جملة ولذا جاز دخول لام الابتداء في المفعول الثاني فله حكم المكسورة بخلاف ما عجب ان زيد القائم فانه لا يجوز ثانيا لا يجوز ثانيا
 في حكم المقدر من كل وجه فاعلا ولا ينافي كونها بتاويل المفرد ولذا لا يجوز حذف احد مفعوليه فان لها شبهة بالجملة من حيث ان
 باب علمت من نوانسخ البتة والخبر وشبهها بالمفرد لكونها بتاويل المفرد قوله لا يصح فرض عدمها فليكون لاسمها الرفع صلا
 فلا يصح العطف بالرفع ونية اشارة الى ابطال مذهب من يزعم ذلك قال ويشترط مضى الخبره فانه اذا مضى الخبر بقية المعطوف
 خبر آخر يكون معطوفا على لفظ خبره لانها اعتبرت في حكم عدمه فكان الرفع لاسمها وخبرها الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف
 المفرد فانرفع انه اذا قدر للمعطوف خبر يكون معطوفا على محل خبره ان دون لفظ التسيجدا على المعطوفين على اسم ان وشبهه العطف
 على محل خبره ان لم يوجد في كلامهم ثم اعلم ان قوله جاز العطف اشارة الى جواز دمج آخر مثل العطف على اللفظ بالضرب العطف
 بالرفع عطف الجملة على الجملة عمودا والعطف على الضمير المستتر في الخبر اذا كان شتما ومثلا على المعطوف فان قيل اذا جاز

عطف الجملة على الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد؟ ان العطف على محل المفرد خلاف القياس فائدة التبريد
 في معنى التاكيد المستفاد من جملة ان وان ثم تكمل ما في صورة الحقيقة المتعقبة للمفردة في قوله على اسم ان المكسورة رد لقول
 الجوز الى حيث جعل الرفع محلا لمجموعها دون اسمها اذ لا تجزؤه والمرفوع هو الجوز لانه على تقدير إلحاقها بالعدم يكون اسمها
 مجزوا ولان البتة هو الاسم والمجموع ليس اسما ولا في تأويله وانما قصد الحكم بالعطف لانه الواقع في استحالة الفصل
 وان جازيا ساني ساير التوابع كما ذهب اليه البرودي والرجلاني والفرازي الوصف وعطف البيان والتاكيد ايضا قوله مثل ان
 وعمر وقام محتمل ان يكون المذكور بعد المعطوف خبر ان وتقدمه بالربط في حكم المعنى مخوع اني وديار بها غريب به فان يكون
 خبر ان محذوفا قوله وهو باطل لانه كما جعلت عتين مستقلتين على مكنون واحد قال في مثل انك وزيد اذا هب ان اي نجا لا يظهر
 فيه الاعراب شمل نحو ان موسى وزيد اذا هب ان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لكونه ضعي الاعراب لانه ان لم يكن
 للبناء اثر في ذلك لم يكن تقدير الاعراب اثر بالطريق الاول ثم المذكور في التسهيل الكافي يوافق الكونيين وان التفضيل
 المذكور ذهب الفراء وصواب الرضي واما علم بالصواب قوله وهو لا ينافي المعنى الاصل لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده
 قوله لعدم بقاء المعنى الاصل لانها تغير معنى الجملة الى الاثبات فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم قوله نحو ان زيد العالم انما
 بذلك الى انما يدخل الخبر القاطع لئلا يزم قول المحرفين فلا يجوز ان نفى الدار زيد وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر
 انما خبر وبعض الاشياء محتمل قوله اذا افضل مستقلا بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير منه راجعا الى احدهما
 قال اذا افضل وذلك الفصل لا يكون الا بغيره خبر ان كما مثالي المذكور او بغيره متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيد قائم
 قوله لان فيها عداها هذه اربع صدور اذا وقع فصل بين ان واسمها خبرا او بغيره خبرا يدخل اللام على اسمها وان
 يقع فصل بينهما يدخل على خبرا الا اذا تقدم على الخبر مفعول فانه يدخل اللام في ذلك المتقدم على الخبر فانتفاء ما انما يكون بان
 لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم مفعول الخبر على الخبر فيكون ان مستقلا بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر ولا شك ان يلزم
 قول المحرفين قوله ان لم تغير معنى الجملة اشارة الى استدلال الكونيين حيث قالوا به الجواز انها لا تغير معنى الامة
 كان ولذا اجاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها باقية الخردت لانها خيرة لمعنى الجملة و
 اللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية قوله ولا يوافق اللام اه معني حق اللام ان لا تجتمع ان المكسورة ايضا طلبها عداها
 لكن جواز ذلك مشددة مناسبتها لها لكونها بمعنى واحد فانه لم يسقط صدرها بتأنيلات لكن فانها لا تناسبها فلم يغيرتها

معها سقوط صدرها قولهم * ولكن من جهة العميد * في القاموس العميد الحزين الشديد الحزن وفيه
 بعض الشرح قد قلنا ان عميد اي شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يقعد بالوسادة وفي الحاشية الشريفة
 على الرضوى العميد هو الذي يذهب المشتق في الرضوى وما افندوه اما ان يكون شاذا او اما ان يكون في الاصل لكن
 انني خفف بحد الفقرة دون ان يكون كالتخفيف لكن هو مصدر في اتفاقهم بخلاف الفقرة واصله لكن انما قال في غيرهما اللام
 ذهب ابو علي الى انها غير لام الابتداء لان ما بعد الفارقة قد تقل فيما قبلها وبالعكس نحو وان كن عبادكم فانين
 ونحو قول الشاعري * باسم ربك ان قلت مسلما * اجاب عنه ابن مالك بان رتبة التقديم فكانه متقدم لفظا
 قوله ولله اى لاجل ان اعمالها قليل قراءه وتلفظ بين الخففة والثانية ولم يكس لام الابتداء لكونها ثانيا كيدانية
 البشورية لا تتجاسع النفي ولانه لاحذف النون بالتخفيف كان الزيادة في الخففة اولى ليكون كالمحذوف
 قوله فطر والباب اى باب ان الخففة وان لم يحجز الهمزة المذكورة في صورة الاعمال قوله ولان كثيرا ما لام
 في صورة الاعمال ايضا لتفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع لاني كل زد فلا يتجه ان هذه الكلمة لا تسمى عن اعتبار
 طرد الباب فلما يحسن مقابلة لطر والباب قال ويجوز دخولها اى ورجحنا ما ذهبوا اليه والاكثرون الفعل مضيا ما سخا
 نحو والخاصة كثيرة والكادوا فيقتونك وان وجدنا اكثرهم الفاسقين ودونه ان يكون مضارعانا سخا نحو ان
 الذين كفروا ايزد قومك وان نظنك لمن الكاذبين كذا في المنشى ورجحنا ما ذهبوا اليه والاكثرون الفعل مضيا ما سخا
 كما في الاشارة كذا في الرضوى قوله اى من الاعمال اى فالاضافة لا في ملابسة وهي في حال القلوب والافعال انما
 وافعال التعاريف قوله لا غير اى لا غير من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد بقيد ففظ والقرينة قوله
 خلا فالكوفيين في التميم قال خلا فالكوفيين في التميم اى يخالف الكوفيين القول المذكور بخلافه كائنة
 في ضمن التميم فانه نوع منها فلا يرد ان اصواب في تخصيص لان

الخلل في الشئ معناه ارتكاب نقصه ولا حاجة الى جعل في معنى اللام للتعليل ثم ان الكوفيين لا يقولون بان الخففتين
 المتشككتان من جهة ان الثانية واللام بمعنى الاستمرار كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية فالمعنى انهم يخالفون
 في تميم صورة ان مع اللام اى تميم فاما ان الخففة في اعتقادنا اشار الى التوجيه الاول في شرح التسهيل
 والى الثاني في حواشيه فاعلم عن شيخنا جمال الدين قائل باسم ربك قال صدر الافاضل الرواية باسم ربك بالروحدة

وانشأ ابن جني في سر الصائفة * ثلثت بئيك ان قلت لسلما * كانه قال انك قلت سلما فله لك وجبة عليك
 عقوبة المعتبر اي الفصل مقصا وانه اذا كان بيان الواجب تسهيل للقصاص على المخاطب كذا في شرح المفضل قوله
 ثلثت بئيك س على خلا فالأفخش فانه اجاز ان قام لانا وان تحدث لانت وودون هذا ان يكون مفارعا غيرنا
 كقولهم ان نزيك تفك وان شريك بهيه والافاس على اجماعا كذا في المعنى قال المصنف في شرح المفضل رجب
 ر وذهب الكوفيين اذا صح تمك با. ر دوه تقدير ضمير ان في مثل ذلك وشرى الجملية الجزئية الفعلية منزلة الا
 كما اجروا انقام زيد مقام انما زيد قائم قال مفضل انه وشرطان يكون خبرا جملة ولا يجوز اقترانه الا اذا ذكر الاسم
 فيجوز الامران كذا في المعنى قوله انشأ قال المصنف في اما الى المسائل المبسوقة تشبه في ان المفتوح من حيث اللفظ والمعنى
 والاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوحة الاولى كالاضى واما المعنى فغير معنى الجملة كالفعل واما الاستعمال فهو ان اللفظ
 عطفت على محل اسم المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لم تعطف على محل ممول الفعل قوله كما سبق في بحث
 ضمير ان لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى من المكسورة ولم يذكر فيه دليل فالحق ان لا طائل تحتها قوله كقولنا
 وان كذا لا يورثهم لام يورثهم جواب القسم ولام الفارقة زيت ما بعدها واما كذا اجتمع اللامين والكوفيين يحملون
 الضمير لفعل يورثهم او يلفظ به قال الفراء وروى ان اللام لا يورث في كل ما هم معني الا كذا في شرح اشهيل قوله
 سجب النظر واما سجب الحقيقة فلان ترجيح الاضعف على الاقوى غير المعنى ودون الاضعف تقدير ضمير ان لانه
 يجب تقدير ممول يكون الجملة بعد تقديره كما كان قبله واذ ذلك الاضمير ان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير ان وقد
 سبويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرواية انك قوله فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى بل سادها سجب النظر
 مع ترجيح الاقوى سجب الحقيقة قوله الصائفة الجملة الجزئية فلا تعسر بالاثباتية نص عليه في شرح الالفية للشيخ
 قوله سواء كانت اسمية او فعلية اذا لم يدخل عليها نواسخ المنة اظا بد ان يكون جملة اسمية واذا دخل عليها جاز
 كونها فعلية اغير قوله فلانك انه يقع الكائن والنا وروى ابن الانباري ان فعل عن الفراء الكسر يصف نفسه بالوافقة
 لجسبه فيقول لو كنت في يوم الرخاء واستد ان زمان الذي لا يوجب الفقرة سالتني ان افارمك لم يعمل بذلك وعلقت
 دانت صديق محبوب كذا في شرح ابيات المفضل قال ويلزمها مع الفعل كحركات اذا كان مع الاسم بان يكون
 خبرا جملة اسمية ارفع الفعل مع اداء لشروطها فلا يلزمها الفارق لعدم دخول اسم المصدرية عليها لا ملء ما عليها

تأويلها بالمصدر بل اسماها المجردة او مصدره بلا اوابا واداة مشبهة او برب او بكم نحو الحمد مصدر للمعلن وان
 لا اله الا الله وعلت ان من يتركب اخره وعلت ان رب خصم وعلت ان كم قادم الى وتيد في التسهيل اقران الفعل بما ذكره قوله
 غالبا اقران اعم نحو قوله علما ان يكون مجازا وعلت ان يسلوا باعظم سؤل وذلك ضرورة ومنه قراءة مجاهد بن رادان
 يتم الرضاة ونده عند البعيرين هي الناصبة المضارع جعلت حلا على ما احتجها قوله اي الفعل المتصرف اه في التسهيل او الفعل
 يقرن غالبا ان تصرفت وكم وعاد بقدره وبلوا وجرحت نفيس ونفى انتهى ببيان المصدر وشرح كليهما قاصرا لا لا يخفى ثم اعلم
 ان الشرح ذكره للاشارة الى ان الابد ما وقع ان يبد العلم اشارة الى انه يشترط في المتخفف ان يكون بعد العلم او ما يؤولى مناه او بعد
 الفعل الغالب الجاري مجراه نحو خبره ان لا يكون نشئة فحين ترابا بالربن سحلات المصدرية فانه لا يقع بعد العلم وما في حكمه فانما في
 مستحق بينهما فاعلم المصريح في ان الالف السائل المتعقبة ارادوا بادخال هذه الامور الفرق في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم بان
 خارجي قد يقع الذبول عنه بواسطة البد قوله للفرق بين المتخفف وبين ان المصدرية لو وقع الالف منها ما لفظ نظم فاما
 فكلها حركتي المصدر وانما حصل الفرق لان المصدرية لا يفتح فيها بهذه الامور ما لفظا فلعمد حموز الفصل بينها وبين محمولها
 لضغطها في العمل واما معنى فلان حروف النفيس مخلصه للفعل الى الاستقبال فلا يجانس الناصبة الفصل لانها ايضا مخلصه
 فيلزم الاستدراك واما قد فلا يصح قبله دخل عليه لا يجعل مستقبلا واما حروف النفى فلزيادة مضارة لتلك الحروف
 الثلاثة ولذا لا يفتح فيها وما ذكرنا فهو وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل قال او حروف
 النفى نحو وعلت ان لم يقيم ولم يقيم واما قد وما يقيم قوله فانه لا يحصل اه في الرضى في تحت الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية
 لا تفصل بينها وبين الفعل شئ من حروف النفى الا بلا الكثرة ووزانها في الكلام فتقول علقت ان لا يقوم فلان من الصرف في عبارة
 الشرح ان يقيم المراد انه لا يحتمل في جميع الصور بمجرد الفرق فانه يفتح في بعض الصور قوله لانه ان معنى به الاستقبال انتهى
 المتخفف والافى المصدرية كذا في النسخ التي رأيتها والصلوب ان معنى به الاستقبال فهي المصدرية والافى المتخفف لان المصدرية
 تخصص المضارع للاستقبال دون المتخفف قوله اي لان شاء وهو الغالب عليها والمتفق عليه وزعم ابن السكيت ان لا يكون الا
 اذا كان خبرا جاسدا سحلات كان زيدا قائما او في الدار وعندك لا يقوم فانها في ذلك كله لفظ لان الخبر في المعنى هو الاسم والنشئة
 بنفسه ولذا يقال كان في امشي وفي الرضى الاول ان النشئة يرفع المعنى كانه شتم قائما ١٨١١ لا اخذت الموصوف وجعل الامم الخبر
 بعينه صار الضمير في الخبر هو الى الاسم لا الموصوف القدر فلذلك نقول كان في امشي ولا يخفى مع ما فيه من التحف لان مقصود العاقل

من كان زيدا قائم افادة الظن بقيامه بالنسبة برجل قائم وبحجبي لتحقيقه والتعريف ايضا ذكره في المعنى قوله حملا اه الوجهان
 ذكره المعنى في شرح المفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت مركبة لادى الى ان يكون مع جملته جارا ومجرورا فلما يكون كلاما
 مستقلا ويحتاج الى تقدير المتعلق ونحوه فليس بان كلامه متعلق بظهوره فدعوا به يحصل بالتركيب احوال لم تكن قبله قوله وعند رب الخليل اه
 فهي عنده للتشبيه والاكيد في المعنى انه مذنب الاكثر حتى قيل انه كالجميع عليه قوله وان خرجت بسبب صيرورته جردا قوله وعند رب شرقي
 ويروى ويصدر والمعنى واحد المحبة بالضم معروضة واراد المحققان ويجوز ان يكون مما يحدث من آثار التائب عليه التشبيه جعل
 النهر مشرقا لبيان تشبيه مذنب بالحقين في هودها واكتنازها قوله ويجوز ان يعقل اه في الرضى لكن لا يلزم الفعلية
 التي تلزمها لزم ان تخفف من حروف العوض قوى اضمالات ان يهدا اجزاء الالهة بحجى ان قوله وقال الكوفيون اه في الرضى
 ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا في نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى قوله ومعنى الاستدراك اه اى عرفا وما
 لغة ففى اللج الاستدراك ديرا فتن خيري وفي الصراح استدركت تاركت فامات فليس السين فيه للطلب في الحواشي الهندية
 اى اطلب وذكر اساع من ماعسى ان يترجم فجعل السين للطلب وعلى التقديرين نقل في العرف من المعنى العام الى الخاص قوله اى
 قائما مضربا بحث يكون معنى الاول هوها لتفويض الثاني قوله جعل الشر الرضى الاخير فظهر لعل وجهه ان واو العاطفة
 للجمع وليس مقصودا للتكلم بجازيد ولكن علم بحجبي انا اه ان الحكيم المتعالمين متحققان في نفس الامر فان المفيد لذلك جازيد ولم
 علمه فوضع التوهم الثاني من الكلام السابق فهو لا تمام الاول يكون للاعراض وما قيل ان الاعتراض لا يكون لمنع التوهم لاني آخر
 الكلام فضعه بان وضع التوهم مستفاد من كون لامع الواو وان تخار الرضى ان الاعتراض يكون في الاخر ولذا قال ان الواو في
 ان الوصلية للاعراض وعليه المحققون قوله وليت للتمنى وليق بابدال الباء تا واو غاها في التا قوله فيفضل على الممكن اى
 ممكن الوقوع وسهول الوقوع والكان ممكنا ذاتيا ولا يدخل على واجب الوقوع فلا علم ليت عندا بحجبي في الرضى ما بهت
 التمنى بحجة حصول الشيء سواء كان مع ارتقاء حصوله او لا يستعمل المكملة المترقب وغير المترقب وفي الحال قوله واداجاز الفراء
 الجزئين بدليت قياسا مطروا يدل عليه لفظ اجاز فلما يرد انه لا خلاف في جواز هذه التركيب انما الخلاف في توجيهه كما يدل على
 بيان الشران ذلك البيان فاما فيما وقع في الاستعمال قوله التمنى زيدا قائما وهو مقدر الى مفعولين كذا في الحواشي الهندية
 قوله اى انما كانا على صفة القيام بحسب معنى تمنى كون زيدا ذات القائمة تمنى حصول صفة القيام له قوله واداجاز اه اى توجيهه الى
 مطرد في المكرة والمرة فخلافا ما قاله المحققون فانه لا يجري في ليت الشباب هو الرجوع على التمنى والتشبيب هو المبدى الاول

الاول قوله اى ليت ايام الصبي لانه كانته بدل من اشار بذلك الى نيابة الجار والمجور عن عايد المحذوف وتخل ضمير
قال ولعل شرعى وذوب الانقش والكسالى انها تكون للتعليل بسبب اللام وذوب الغراء ومع انقش من لكونين الى انها
تكون للاستفهام ونقل البعض عن الغراء ان لعل الشك وقال بعضهم وكونها للتعليل والاستفهام والشك فهاذا البقر
كذا فى شرح التفسير قوله وداع دعانا اه ذك استجاب له واستجاب بمعنى اجابه اى ربه وداع وعامل محبب الى الندى
اى بل احب منى المتحابين فلم يستجبه احد فقلت ادع دعوة اخرى وارفع الصوت لعل الى الموارزيب ملك فيجيب ويحك فانه الجواد
والشاعر يقول هذا على طريق التكميل والتحرر على نقد كذا فى شرح ابيات الكشاف قوله ثم وقد تلخصنا الماء فمختص بطل الجبل
مختص بغيره قلت لا يغنى قوله كبر الهرة وقد تفتح وقد قلب جميعا الاول ياد او قد قلب زنا ويحدث ما قوله وعند الاخرين عطف
بيان او بدل لاننا لم نر عاطا يصلح السقوط وانما ولا عاطا ملازما لعطف الشئ على م ادفعه ويقع تفسير الجبل الصراة او اذ وقعت بقول
وقبل من سبب الضمير على الضمير غير قول استكتة اى سات كانه يه ذك بضم ناء ولو جئت باذا كان اى تحت فقلت اذ ساءت
لاننا نظرت لقول قال فالاربع الاول انما للتفصيل اى الحروف العشرة بعد اشتراكها فى التشريك فلهذا اقسام باعتبار
حصول الحكم قسم مثبت به الحكم للبايع والمتبرع جميعا وهى الاربع الاول وتسم مثبت الحكم لاحد هما لا بعينه وهو اذ اما وام
وتسم مثبت به الحكم لاحد هما بعينه وهو لا ولى ولكن ثم ان احاد كل قسم يفرق باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد فى الآخر
قال للبح اى الجمع بين المفردين وانما فى حكمه فى كونها مسندين ومسند اليهما او مفولين او حالين ونحو ذلك وبين الجمليتين فى حصول
مضمونها وادخل عليها النفى فاذا نفى المجموع اما بانها او جزئية او بانها احد هما وادخل القصد التخصيص على الاول جى بلا
بعد الواو نحو ما جاء فى زيد ولا عمر وقوله مطلقا اى لا يفهم من الترتيب او يفهم من الترتيب فالاربع مشتركة فى مطلق
الجمع والواو للجمع المطلق قوله اى حصل الفعل اه خبر لقوله فتقولك بما ولى معناه قوله بمعنى انه لا يفهم اه فقطف الشئ على صفاء
وعلى سابقه ولا حقه فقام زيد وعمر واحتمل ثلثة قوله وجود كما نقل عن البرد والكسالى وبعض الفقهاء او عدما بان يكون
للمعية كاذب اليه بعض الخفية قال ابن مالك وكونها للمعية راجع والترتيب اكثر وليك قليل كذا فى النفى قوله اى للجمع مع
الترتيب فى تاج البهقى الترتيب يك اربس وكرذا كرون فليس الجمع بمعنى اشتراك المعطين فى الحصول معتبرا فى الترتيب
فلما زاده الشرح بموتة السابق فانه من ما قيل ان الترتيب هو الجمع الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب
قوله غير مهله اى بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند الاطلاق لانه الكمال على ملا حجة الى التصرح قوله فى مظهر الترتيب

لا في الترتيب المطلق وانما لم يقل ثم للترتيب بهل نشأه التكرار قوله غير ان اه بكه اقال الجزء الى وقال الرضى ان
 ارى ان حتى جعله فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الثاني في القوة او اضعفت على سائر اجزاء المبتدوع وقد يكون
 الفعل جابجا حتى استوت وقد يكون انشا والتعلق بالمبتدوع فالترتيب في رجي لا يغير فيها كما لا يغير المبدأ بها العبر فيها الترتيب بان
 الى الاقوى او بالعكس ويجوز في كلام الشرح قوله قد يجب ما اقتضاه وضعها فانها موصوفة للشيء الذي هو في قوله
 جزاء قوى اضعفت قدر الصفة بقرينة قوله ليفيد الى آخره والمراد بالجزء اعلم ما هو خبر منه وما هو خبر منه في الدخول في الحكم
 نحو عجبني الجارية حتى عديتها ويمتنع ان تقول ولها الضابط انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء المتصل ويمتنع
 حيث يمتنع كذا في المعنى فلا تقطع بها الجمل قوله من حيث انه قوى قيد بذلك ليرتب عليه قال ليفيد قوة اضعفا قوله ليفيد
 متعلق بغيرهم الكلام كانه قال يطفئ بها جزاء من المعطوف عليه ليفيداه قوله اي ليدل عليه اي ليس المراد الا عادة في الخارج
 بل في الذهن قوله فصل لان يحل ان نفى العاطفة معنى الجارة لانها فرعها من معنى الواو العاطفة فرعها من المعنيين بشرط ان
 مدخول العاطفة جزاء المحصل لا يشترط في الحكم قويا اضعفا يحصل معنى الغاية قوله ودل انتفاء الفعل اه يصير الكلام نصا
 في الشمول بخلاف اذا اقيم كرجي نحو قدم الحاح قوله وتامها اه اشار بذلك الى وقع ما نقلت سابقا من الرضى بان مراد
 الجزاء الى بقوله غير ان المبدأ في معنى اقل المبدأ يجب الذهن لا يجب الخارج ولا شك انها معتبرة في معنى لان التدرج الذي
 في تعلق الفعل باجزاء المبتدوع يقتضي اعتبار المبدأ في تعلقه به فلو لم يرد على رجا لتمام الدخول فلات الفارس بل يجب رجل
 مثل صاحب وصحب رجالة ورجال كذا في الصمد والمثابة مع ما ش قوله كذا كذا لانها اه يعني ان المقصود من اعتبار القوة
 او الضعف ليس الا ليصح جملته وانه يحصل المقصود من شمول الفعل لجميع اجزاء المبتدوع والانتفاء بالمالا في بقية الشمول المذكور
 من غير حاجة الى اعتبار القوة او الضعف لكونه غائية في نفسه فاندفع ما قيل ما ذكره كشر وجه عدم دخول حتى العاطفة على
 البلا في تلك مستغنى عنه لانه اذا كان دخرا على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد يطفئ الجزء على الكل المقصود للمناصرة قوله او
 ضعفه بحيث صار سائر الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان يطفئ غير الجزء على الكل لا يفيد القوة
 والضعف قوله كذا في بعض الشروح انما تنسك بعض الشروح لكنه ذكر اذ في شروحه وانما يخصه حتى العاطفة بالجزء
 منه كونه في الرضى وغيره من الكتب قوله كما وقع في بعض النسخ اورد به الجواز في الهندية لكنه لم يقل شمول الجواز بل في شمول
 حتى يصلح لا يمكن توجيه كلامه بان مراده بقوله لو كانا اعتبر كونه بالنسبة الى ما نسب الى المبتدوع كما في قوله عجبني الجارية

الجارية حتى حديثها وضربتي السادات حتى عبيد هم قوله اى للدلالة اه اشار الى ان اللام في الاطلاق ليس محل الوض
 لان اوليت موضوعه لاحد الامرين مبهما عند الحكم اى للشك بل لاحد الامرين سواء كان مبهما عند الحكم فكون للشك ولو
 عنده قصد به الابهام على السامح او التفصيل او الالباق او التخيير او التسوية فان دلل اول احد الامرين والمخصوصيات
 من قولنا ان يستعمل ذلك في غير الموضع فلهذا في قوله كذا الامرين انه يدل على الواحد في اليمين الامرين كانه متعلق
 الا ان معناه خبري محتاج الى ذكر الامرين المخصوصين بخلاف لفظ واحد واما قيل لى لا يحد في النسبة الى النسبة الى المتضمن
 الى التالى او تغيرت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فترجم لان النسبة او ثبوت الحكم ليست مدلول او انما تستلزم
 من الكلام الذى فيه او قوله عند الحكم بناء على ان اللفظ لا فائدة ما في الاذان قوله لكل من الامرين او لا يجوز ان يراد
 لا قطع واحد منهما واطلح الاخر بقرينة الاثم والكفر قوله والعموم يستفاداه تحقيقه ان لا فرق في اصل الموضوع بين المشتب
 في ان الحكم على احدهما دون الآخر مثل رأيت زيدا او عمرا واما رأيت زيدا او عمرا مساها رأيت احدهما دون الآخر واخر
 زيدا او عمرا لا تقرب زيدا او عمرا مساها اضر احدهما دون الآخر الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين نحو رأيت زيدا او عمرا
 او خالدا واما رأيت زيدا او عمرا او خالدا فان شئى الاول رأيت احدهم دون الباقين ومن شئى الثاني ما رأيت احدهم دون
 الباقين وكذا الحال في الامر والنهي فلهذا مقتضى اصل الموضوع ثم جري عاودتهم انه اذا استعمل لفظ احده او كلمة او في الاثبات
 فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموضع فمعناه العموم في الغالب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا فيكون كالموجب
 حيث ان يقال كل كلاما كذا انى الرضى قال دام المقتضى اراد ان يعين الفرق بين الشك وبين من القريب قال لازمة بهمة الاستفهام
 لفظا او تقدير او دون بل لكون الهبة عرفية في الاستفهام قوله اى غير مستقلة يعنى ان اللازم بها المعنى المعنى المعبر عنه
 بالافعالية بحسب منه وليس المعنى المصطلح بين ارباب العقول المفسر بما يتبع انما كذا عن شئى حتى يزداد ان الصواب دام المقتضى
 لمزومة الهبة الاستفهام لا بحيث استعملت ام المقتضى استعملت الهبة دون الكس قوله عليها احد التوحيدين والاخر الهبة يكون
 ام من الهبة بما يدل على المعرف ثبدها بما يدل المضاف اليه لاى نحو ازيد عندك ام عمرا وى ايها عندك وفى الدار زيدا فى السوق
 اى فى الموضوعين قوله بعد ثبوت احدهما تعلق الطرف على قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى ولفظه بالطلب بالكلية قوله
 طلب التبيين لانها الهبة يعنى اى وادى يستفهم بها عن التبيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه تقدير استفهام اشد لذلك
 سميت بالمقتضى واما نحو قوله تعالى هو اعلمهم واكثرهم لم يتدبرهم مما سمعوا به التسوية بالهبة واما جرة فاعنى معنى الاستفهام

واستتم بحج الاستواء فهي منى مجازي .
 فلا يرد ان ام همل لا استواء في الواقع فلا يصح قوله عند الحكم
 واختلف في تركيبة الفعل بناء على المصدر يستدأ وسوا خبره اي انذارك وعدم انذارك سيان وقيل بالعكس لان
 الاسم اولى بالابتداء وقيل سوا خبر مبتدأ محذوف اي الامر ان سوا والجملة دالة على الجزاء وقد لكت ام تعدت متعار
 مسبني ان قت ادعت بجملة ان كلاس حرفي الاستفهام والشرط يدخل على مجهول وايد يلزم الفعل بعد الهزة
 لان الفعل لازم للشرط قوله مع يكون تركيب اه هذا كرا محض وتفرع الشيء على نفسه اللهم الا ان يعم المنقول عن سيبويه هو
 الملكية كما في الرضى فالمشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام سابق اني المجامعة بين ما ولياها قوله ازيد اريت ام عمر كانت
 عن المعادتين بين ما ولياها مع يكون ترفعا للجزئي على الكل والاولى تركه قوله لا يبعد ضعيفا اي لا يقولون في العرف انه ضعيف
 والكلان يصيد عليه ان فيه ضعفا بالنسبة الى الانفع قوله لا بها لا يقيدان القيدان لان نعم تقريرا سابق ولا رده وما سبق
 جهنا ثبوت احدهما غير محتمل فلا يستفاد منه اليقين قوله فانه يصح اه نية اشارته الى انه يصح جوابه بالتيقن قال المصريح
 في شرح الكافية فان جيب اليقين فزيادة على السؤال لانه يلزم من تبيين احدهما ثبوت واحد منهما فحصل الجوابين زيادة
 قوله لان المقصود اه فالسؤال عن اصل النسبة ينصح الجواب نعم دلالة لانها على ثبوت النسبة او نفيها قوله وقد يجاب اه
 بتحقيق المقام بان ما ذكره المصريح حكم اكثرى وقد يجاب بام المستقلة على سبيل القلة بمعنى كليها وقد ثبت الفاضل الهندي في محله
 كلام الامرين جواب ام المستقلة وفي الجواب انه تخيلية للحكم حيث قال فان قال لك سائل ازيد عندك ام عمر وليس احدهما
 عندك كان محظيا في السؤال منقول ليس عندى زيد ولا عمر فتعبروا انه غلط والحق ان اريد بالجواب اجابة السائل فليس
 بجواب انه اريد ما يكون في مقابلة سؤاله ونحو جالده عن التردد فهو جواب والظاهر هو الثاني قوله فالمشار اليه اه تفرع على تفسير ثم
 في الموضوعين بسني واحد قوله على شرطين احدهما ان يكون ما يليه احد المستويين فالآخر الهزة والمنفرد عليه عدم جواز
 التركيب المذكور والثاني لطلب اليقين والمنفرد عليه كان جوابها بالتيقن قوله لا تخيلوه من سماجة لاني المذكور سابقا حكم
 واحد لا مكان حتى يثار الى كل منها استقلا لا وفيه رد على الفاضل الهندي لكون فيه ان اعادة اسم الاشارة تقتضي
 ان يكون المشار اليه بان في غير الاول دفعا للمكثار قوله على طريق اللف والنشر اي لث الشرطين ونشر الحكمين وقوله لكان
 اخضر احسن لكون ما ذكره المصدر اظهر لعدم الاحتمال فيه على تقدير جعل كل واحد منها اشارة الى شرط قوله في الاضراب عن الاول
 سواد كان لئلا يذكر الغلط كما في مثال اليقين او لوجود الاشتغال من كلام الى كلام كقوله تعالى ام يقولون انهم لم يملأوا الا الحطب

الجملة اما ظاهر الخبر فيكون نحو از يد عندك ام عندك او عندا احدهما كما في الحديث قوله لك نسئ ان في هذا بانظر الى اصل
 المعاني وقيد بحسبى لا يخرجوا من قولهم في نفيه وقد يحسب منى بل وعدة كقول تعالى ام انا خير من هذا الذي بهرهم حين
 ونحو ام ان تستوى الظلمات والنور قوله اى ان القطعة منى الظلقة من البعد والغشم والجمع قاطع على غير قياس كانه
 مجموعا لقطعة كانه اى الصريح قوله كما تقول از يد عندك ام عندك او كذا في النسخ التي رأيتها والاصواب ام عندك
 بذكر الخبر وحده سقط من القسم الناسخ كما في الباب والرضى من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة في الاستفهام ما
 خفية اللبس حين ذكر الخبر يكون ظاهرا في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لا مشتركة للجملة في الخبر مع تساوى النظم و
 التفصيل ان ما بعد ام الخان مفرد اللفظ او تقدير افعى متصلة وغيرها الهرة اما للاستفهام الطلبي وللتسوية لفظا ونحو
 تقدير اى فى بشرى بل قليلا والخان جملة فان لم يكن قبلها هرة الاستفهام الطلبي سواء كان خبرا او استفهاما
 ما يعتبر الهرة او الهرة لا كما في منقطعة والخان قبلها هرة الاستفهام الطلبي فالخات الجملة في فعلتين مشتركتين
 فى الفاعل ففى متصلة والخان فاعلتين مشتركتين فى الفعل متساويتى النظم او سميتين مشتركتين فى خبر فالاولى
 ان يكون منقطعة لا مكان ونوع المفرد بعدها فعد ذلك الى الجملة دليل الانقطاع والخات الجملة في خبر
 سواء اشركتنا فى متصلة او لا ففى منقطعة عند الآخرين علانا للمصنف والانه لى ما هنا يجوز ان الامرين وقال الرضى
 ان وقع الاختلاف يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية او بتقديم خبر احدى الاستينين وما خبر الاخرى او كانتا
 مشتركتين فى خبر غير متساويتى النظم نحو از يد عندك ام عندك كثره وفالظن الانقطاع قوله اى غير متصلة الامهات
 اى غير متصلة اما العاطفة الاتحاطة لا قبل المعطوف على فاد للزوم بالمعنى المتعارف ومن حيث الاستعمال قوله يعنى
 اذا عطفت اه اريد المعطوف بقرينة قوله ثم عطفت فى المعنى انهم يحيدون بالفضل عن اراوته وكثر ذلك بعد اداة اشرط
 ونية شارة الى ان المراد بالمعطوف فى الترتيب اريد المعطوف عليه لانه يصير معلوما عليه بعد ذكر اما العاطفة لا قبل العبارة
 لتقتضى ذلك قوله يلزم ان يصير اه افاد ان قبل ظرف للارزعة وانما قال المعطوف مع اما وضمما سبق لازمة للهرة
 لان ام المتصلة لكونها بمعنى اى الامرين يقتضى الاستفهام الطلبي فاهرة لازمة بخلاف اما فانها موضوعية لاحد الامر
 ففى تدل على تنك الحكم ما بها من مبتدا او الحكم الى تمامه لا ان يعرض لى ثناء والسكهم والقرام اما لا لى لا بلى فادة الخاطبة
 ذلك من اول الامر ولا كذا تدنيرك اما لا لى فى الشرطى لازمة منها لا اها قوله يجوز ان يصير اه فبعض الكلام اما على

احد الشئيين وانما مع اوفان تقدم اياهم كوك وان لم تقدم جازان يمرض المسك من شئ الشك اذ لا يهاجم بعد ذكر العطون
 عليه قوله والجواب اه انجواب ان ذكرهما المصنف في شئ من الفصل بل للتبينة على الشك هذا هو ما ذكره المصنف
 من ان الاول للشك الحذف من غير عطف والثانية لهما جميعا قوله لمعطها على اما الاولى وقائده التبيين على ارتباط ما بعد
 بما قبلها وليس ابتداء كلام في الرضى عطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالجواب ان الواو زائدة تأكيد العطف
 للجنى اما غير عطفه وجوب لمقارنتها غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن ويمكن ان يقدم مراده ان الواو لمعطها اما التبيين
 مع دخولها على الاول مع دخولها لا جازاة الارتباط وعدم الابدوا اما العطف دخولها على دخول اما الاولى لا جازاة
 قوله فكلما لا نفى الحكم اه فلا تجزى الابد اثبات النقط او المعنى ونحوها زال ناعما لاقاماد لا يعطف بها الا الاسم وعطف
 المضاع بها نادر قوله نصرت الحكم اه هذه التفسير في المفرد بل واما في عطف الجملة على الجملة فلا ضرب اما بالابطال نحو قوله
 اتخذ الرحمن ولد اسجانه بل عبادا كرمون واما بالانتقال من غرض اه نحو قد افلح من تتركى ذكر كرم يرضى بل قوله
 الجيزة الدنيا وهى في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح كذا في المعنى فلهذا لم يمرض له الشر ويجوز ان يوافق بها
 لما قبلها اثباتا ونفيا قال ثم انكم تاتون الرب جاشه من دون النساء بل انتم توم تجهلون وقوله تعالى ام يقولون انتم اه بل هو
 الحق من يك قوله الاتجار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد اى ذكره لم يكن بهما اخطا واعدا وسموا وليس المراد
 من لا بطريق القصد قوله والمعطون عليه في حكم المسكوت عنه فهو في النفي والاثبات على طريق واحد قوله ثبت الحكم المنفى اه
 كلمة عن متعلقة بالنفي واللام مثبت ولذا قالوا لا يجوز الضرب في ما زيد ما قبل قاعدة ايتعين الرفع قوله في حكم المسكوت
 عنه جازان ثبت وان لا ثبت قوله في الحقيقة لاني ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا وما قبل لا ثباتا لاذ يكون في المفرد معنى
 لان حروف النفي انما تدخل المحل فلا بد ان يكون كمن بعد النفي قوله فكذلك لا يجب اه اى اثبات ما انتهى عن المتبوع مع الاستدراك
 قوله لمكون لازمه اه اى الاستدراك من الاول بان جازا لم يقع الحكم عليها وانما يجب لكن لدفع التهم قوله والخاص في عطف
 الجملة مع اشارة الى ان لكن الدخلة على الجملة عاطفة بهو محار الرخصى فلا يحسن الوقت على ما قبلها وقال الجزوى في نسخة فيحسن
 على ما قبلها كونه حرف ابتداء وقال يونس انها في جميع مواضعها خفيفة لجاز دخول الواو عليها ففي المفرد بقدر العاطل بعد اذ يصلح
 ذلك اذا وليها لاجاز نحو ما مررت بزيد لكن مررت بالحقول نحو الجوارد التقدير لكن مررت به خلف اذ الجوار ليس قيا منى على
 انه مجرد جاز مقدر اه اذ لم يدخل الواو وانما مع الواو في ليست بعاطفة اذ كان في الرضى وفيه قيل في النفي عن ابن

عن ابن عصفور وابن كيسان ان لكل عاطفة والواو زائدة قوله حرف التنبيه قال المصنف رحمه الله في ما الى السائل المتفرقة فتنبها
حرف التنبيه اولى من نسبتها بحرف الاستفهام لان ضافتها الى المعنى يخصها اولى من اضافتها الى المعنى يخص بها
اي في بنى ضافيتها الى امر ليس من دلالتها والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفهام في المعنى يقول المقربون جازف
استفهام فينبون مكانها ويملكون منها في بعض الشروع حروف التنبيه منبته المعنى قبل الشروع في الكلام وتحريره
على حسن الاستماع فانه قد قيل انها اصوات وضعت لغرض التنبيه فالايتس ان يحيل من قبل حروف الزيادة
يصدر بها الجمل اه اي يوتي بها في صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية والاشارة الثبوتية وغيرها فالاواما واجبها
جائزه الا اذا فصل بينه وبين اسم الاشارة نحو المرحوم او قوله حتى لا يفعلا ه ومن ذلك يفيد الاواما تحقيق ما بعده
كتركها من خبر الاستفهام الاتحاري وحرف النفي ولذلك لا يكاد يقع الجمل بعد الاستفهام بما يتعلق به القسم نحو الا ان
اوليا اعدوا ما من مقدمات اليقين واما والذي لا يعلم الغيب غيره قوله والايتين معاينها ^{لها} امر متضمن للخبريات بالوضع العام
او المعنى بشرط الاستفهام وعلى كلا التقديرين ما يدل على المراد بها الاشارة قوله حروف الزيادة بالكسر والمد او ازاد ان
مصدر زادى وقد ضم بجمله من قبل الا صوات كالصرخ والبكاء واصطاحا طلب الا قبل بحرف نائب لا دعوى قيل انها
اسماء الافعال لتعاطها بما بعده ورواه المصنف بان بعضها ليس باسم بل بالعين من قولهم لا تسلمك امتناع انتاذة في اسماء
الافعال ولا تعاطف لانه مدعولادع قوله لانها تستعمله في الاستغناء والندبة للبعيدة حقيقة او حكما كالساحي والناثم
والتيحود وجب التحصيل لانه العبيد يحتاج الى رفع الصوت وذلك بكثرة الحروف والمدد بها متحققان في اياها وتضيفان
في اى واليغرة والمد متحقق دون الكثرة في يا فلذا يصح التقريب للبعد بهذا الخبر كقولنا التقرب واليغرة لا تقرب قال نعم فيه
اربعة فئات فتح العين كسرها وبندليها ارا وكسر النون تباعا لكسر العين قوله وجب نسبتها ه وهو ان جميعها منى الا بحرف
اي التحقيق وليس المراد به ما يقابل النفي حتى يتصلح الى التكلف في غير ربي قوله اي محققة لمضمونه اي ليس المراد بالتقرير التاكيد
انما يوجد فيما بعد الخبر بل التحقيق بمعنى راست کردن سخن كذا في الصراح وانما زاد لفظ المضمون لان نعم يجيب على الامر والنهي و
التحصيل والمرض والاستفهام والخبر واما سوى الخبر فحق ما هو مضمون السابق والمقصد منه المظهر والمستفهم منه وتبين في صدر
الكلام تخوفا من هذه اطلالهم والحق ان هذا جواب لسؤال مقدم قوله استفهاما كان او خبر الظاهر ان يقول انش كان او خبر يفيد
جواز تقريره غير الاستفهام مما سبق لان مقصوده بيان عدم الفرق بين الاستفهام عن الاثبات والاستفهام عن ^{النفي}

ولذا لم يترخص لامتداد الخبر اثباتاً لضعف الظهور لعدم الفرق بينهما نحو قولك نعم لمن قال قام زيد او ما قام زيد قصد جاد قوله دلي
في جواب المقيم زيد اه ذكره هذا لطيفة لبيان عدم صحة نعم في جواب البست بربكم وصحة ولو قال فلو قيل نعم في جواب البست
بربكم لكان كراهه لكان خضراً وحفظ من المحالة الى ما بعده ومن لزوم التكرار في بيان معنى البست بربكم قالوا بل لا يخفى قوله
لكان كراهه كما روي عن ابن عباس رضي الله عنه قوله قصد لثبات لا تقريراً لما بعده خبره الاستفهام فلا يكون جواباً للاستفهام لان
جواب الاستفهام يكون ما بعده قوله من الخاء النفي فالخبر لا يخار والجار النفي اثبات وفي الرضى انها للتقرير اي للصحل على الا
قوله سنة الوقت الطاري على الوضع ولذا اقل بعضهم لو قال بل في جواب البست بربكم لا يغير قوله بعد الاستفهام بالخبر
او بهل وكذا يصح حروف الايجاب لان سمار الاستفهام كلها المطلب التبيين وحروف الايجاب لتقرير الحكم قوله وذكر ابن
مالك رحمه الله ان اي اه في المعنى ان اي تبسني نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيد او نحو من كايض نعم بعد من وضم
ابن الحاجب انها تقع بعد الاستفهام قوله اي لا تستعمل الا في القسم فاللزم بالمعنى المتعارف وفي الاستعمال قوله نقول اي واحد
واذا اسقط الواو جازا سكان اباد وانفتحها كما في من مع اللام وضمها وعلى الاول لم يفتح ساكنان على غير حد هما لكونهما في طليق
ومع ذلك صنف لان شرط الرفع في خبر حروف المدان يكون في الاصل حركة وليس اللام اصل في الحركة قوله داخل بسكون اللام
جاء في المعنى مثل نعم والاختصاص قول الزمخشري وابن مالك وجماعه وقال ابن خروف اكثر ما يكون بعده قوله الخبر قد انك زيه
قد انك مغول الخبر داي قد انك تفسير اصل وجيران قوله نحو قول ابن الزبير اه روى ان عبد الله الزبير اه فقلد ابن شريك
فقال يا ابي الزبير ان يا قتي دبرت ونقت حتى ايك فقال لا ارفعها البتة وخفضها بهلت وسر بها البردون نعم اني بئسك تسني
لاستعمال فلنم بعد نامة حملتني ايك نعم ابن الزبير ان وراكها البتة الراحة والهت العشر والبردين اول اليوم واخوه و
لاستعمل طلب العطاء قوله مروجي جهن في العامكس الجوى بهوى باطن والخرن والخرن وشدة الوجع وتطاول المرض وداء
في الصد بهر وكما في البيت حسن قوله اي اصل المعنى وهو ما قصد فادى للمخاطب بدونها الا يخيل في المعنى السخا ومنها تكرار الحكم
ان ولام الابدان فان اصل المعنى هو الحكم مع التحقيق لرد الاكثار بخيل بدونها وخلاصة انها التحقيق والتثبت ومن التاكيد
وزق ما بينها هذا اذا قلت ان التاكيد منها ما دام ان قلنا انه غرض منها على ما يدل عليه عبارة القاضي في تفسير قوله تعالى ان
لا تبسني ان يغرب مثلاً ما الآية وعدم اس الحود لتسري الترضي من المعنى فافرق في غير ما اسما التاكيد فلا سميتها لم يعلق
عليها زواله قوله ان ولان قيل لم يميز اني ان بل هي الشريعة او النافذة والمنفذة في ان هي المنفذة او ان حصة

او الناحية او المفسرة والاحتمال قائم وهرسهم فانها غير المذكورهما مقابلتها في المعنى وذكر فيه ان الاختش قال ان
 ان الزائدة تنصب المضاف كمن والياء الزائدتين وجعل منه قوله تعالى ان لا تنزل على امرءنا ان لا تنقل في سبيل امرء وقال
 انها مصدرية وانما لم يجر الزائدة ان قيل لم يخصصها بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانه كما يجوز في المعنى في الاختصاص
 بالاسم فلهذا عمل ثم قال ولا يخفى لان الزائدة غير التوكيد كزوائد قال مع ما انما فيه دخلت على جملة فعلية كافي اشبه
 او اسمية لقوله فان فطنا حين وفي هذه الحالة تكلف ما يحجزه عن العمل وقد زاد بعد ما الموصولة الاسمية بفيد اللفظية بعد الاستغناء
 قوله قلت مع ما قال صاحب المعنى انه سهو ورد بان نسبة السهو سهو وفي الرضى زيادة المفترقة بعد ما هي المشهورة لقوله
 لان جلبت جلبت فتحا وكسر الفتح أشهر قوله نحو كان عليه اه اوله ويوما توافينا بوجه قسم الموافاة الملقاة
 وضمير للجبية والقسم الحسن وفلان قسم الوجه وقسم الوجه العطف الثاني دل برفع الراس
 والسيدن والناضرا شديدا الخضرة ويروي دارق اي الشجرة الخضراء والسلم
 ففتحتين شجر لطيفم وله شوكة قوله على تقدير رويته اه ويروي نصب فطية على اعمال كان
 المحفطين ويروها على النامها او اعمالها في ضمير الشان المحذوف والمعنى تاتيا هذه المرأة يوما
 بوجه حسن لم يغفل عن الحسن موضع من كانها في حسن عينها وامتداد جبهه كطبة ثم غنقها الى غصن فصرعن هذا الشجر وصف لفظية
 بهذا لانها بهذا الحال نزلت احسن قوله وما نزلت اداه في الرضى لم يبدوا اما الحانة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها
 تأثير اقربا وهو من الغافل من العمل وتبته لدخول ما لم يكن ان يداخل في المعنى عدما من الزوائد حيث قال في اي الزائدة
 فوعان كافة وغير كافة قوله حال كون اه يعني ان شرط حال من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما وفائدة انها تستعمل
 وغير شرطية زيادة ما فيها مختصة بحال الشرطيتين قوله نحو لا قسم بيوم القيامة ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فقيل زيدت
 المعنى الجواب لا قسم بيوم القيامة لا تنزكون سدى ورد بانه قد يحكى الجواب بعده متبنا نحو قوله خلقنا الانسان في كبد وقيل
 زيدت ليجرد التاكيد ورد بانه لا تنزاد كذلك صدر ابل حشا وفيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فعيل المعنى قسم ان يكون
 اخبار الانذار اي لا اعظم بالاقسام لا يستحقوا اعظاما فذلك قاله الزمخشري وقيل المعنى شئ متقدم ورواها
 ما حكى عنهم كثير من النحاة البت الحسبي الامرك ثم استوفت قسم كذا في التسهيل قوله في صورة فني القسم وان لم يكن نفي حقيقة لان
 القسم مقصود قوله كقولك في سبيل امرءه فانه بالكلية معنى اذا الصبح شرب البت ليجان الجوز الهلكة كذا في الصحاح وفيه حرف في الجارة

اى نقصان في نقصان وحتم ان يكون اسم جمع لما مر بمعنى الهالك وقيل هو بربكيتها الجح والراو الهلكة والافك الكذب
 حشر الصبح الفلق قبل صيف فاسقا وكافرا سري باباطيله في سيرة المهلكة او النقصان وفي ممالك الهالكين وما علم نبر فخلقة
 انه صار فيها حتى اذا انقلب ظلمات الشبه وقامت القيامة علم ذلك لكن لا ينفع ذلك حتى ان يكون وصفا لرجل جرى خواص في
 الهالك سار في مساكن الجح ومنى الاك ان يكون بغيره اذا حدثت بشي منها ولا يصح تهايه والمعنى سار ليلته الرجل الجح انه
 في مهاوى الهلاك وفي المواضع الخالية يسكنها الجح حتى اضلجه الصبح واشرب به اى القى بيده في الهلكة وهو غافل عن ذلك
 لعدم مبالاة هذه المعنى اشبه بذهب العرب كذا في ششرح ايات المفصل قوله والجح الهلكة بفتح الحاء واللام
 الهلك كذا في شمس العلوم وكذا الهلك بضم الهاء وسكون اللام ما الهلكة بوزن النقرة فلم توجد في الكتب المتداولة
 وشرح حملة على صيغة الجمع كالطلبة فحمل الجرح على القياس فان فاعلا اذا كان صفة يجب على فعل كمن لم يجد
 في الكتب جرح حائز بل جمع حورا او احوه قوله في تفسير كل منهم وفي التمهيد اى غاياتها سوى في معنى القول وفي
 شرحه وليس لك بل يقع فيل ليس لك بل يقع فيهم فكتبت اليه اى قوم ذهاب قوم الى ان المفردة اسم فعل ماض
 او عوادا فهو انهم كعهه قوله نقر المظروف في الظروف اه لما كان مفعولية اللفظ للمعنى غير ظاهرة بينه بانه على
 التشبيه في حق عدم انفكاك اللفظ الموضوع عن المعنى لا ينفك المظروف عن الظروف مجازية ظرفية اللفظ فاما ظاهر
 ذلك فحمل الالفاظ ثواب المعاني لان المتكلم يريد الالفاظ على وقعها واساس باخذها منها ولان الحصر من اللفظ منها
 قوله فلا يقع بعد صريح القول وذلك لان المفردة مشروطة بان سبق بحذفه كذا في غلط من جعل منها وآخر دعوانهم ان الحمد
 لله رب العالمين وان يتاخر عنها بحذفه يجوز ذكرت سجداى ذهابا وصريح القول يقع مفعولا بحذفه فلا حاجة الى ايراد
 ان واليس في معنى القول لا يكون مفعولا بحذفه قوله وقال تعالى ما قلت لهم اهل جحستان فقد ليس عطف على قوله تركك لانه ليس مثالا
 لما يكون مفعولا للمفعول المقدور ولا بيان لما ذكره في الاكثر والواجب به تاخيره عن قوله وقد يفسر بها المفعول به الظاهر هو
 رد لا توهم من انها قد تكون تفسير للقول الصحيح استدلالا بهه الابه فالفاء في قوله ان عبادا الله على تقدير اما او را
 في خبر البتة اعلى بذهب الخفس مع والعاك الى البتة الاول محذوف اى فيه قوله تفسير للتصميم في به ما قيل انه لا يجوز
 ان يكون ان عبادا الله ربى وركبها مرارا به فلا بد من تقدير القول اى ما امرنى بقوله مع يكون تفسير الصريح القول فالحق
 الامور به الحكمى هو واهله العيسى واهله وقوله بلى مدكم من كلام عيسى انما اريد به الكلام الحكمى تعظيماته سبحانه

سبحانه كما قال الزمخشري في قوله تعالى انما قلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله والى هذا الإشارة في كلامه اشترى
الكنفى الى ابن ابي عمير في كونه تفسير الضمير ويجوز ان يصير التفسير الى المعنى بان يكون عيسى قد حكى قوله تعالى بعبارة
اخرى كانه قال الله تعالى بعبارة اخرى كانه قال الله تعالى مرهم ان اعبدوا عبد ربكم و بهم ونظيره قوله تعالى فحق علينا
قول ربنا انما لدايقون والاصل انكم لدايقون وفي الرضي ان قول المقدس كغيره صريح قوله لانه مقول بصريح القول اذ لم يقل
قلت بامر فلما يروى ان الزمخشري يجوز ان يكون تفسير القول على ما وليد بالامر اي ما امرتهم اي بما امرني به وقال ابو علي الطائري
يجوز ان يكون ان في الآية مصدرية بدل من ما اودع الضمير المحرور في به وما قيل ان العبارة لا يعمل فيها القول وان الجدل
في حكم السقط في هذه الصلة لا عائد فمذموم بان القول ياول بالامر وان العائد موجود لفظا وكذا ما قيل ان عطفت
البيان بمنزلة انت في المشتقات فكما ان الضمير لا يثبت لا يعطف عليه لان ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان يثبت جميع الحكم قوله
وقد يفسره اذ بيان الفائدة قي في الاكثر ولم يجعل الآية السبقيا فالفائدة القيد لا نهاليت نصفا في كونها مفسرة قوله
اي للجملة الفعلية التفسير الاول لبيان الموصوف والثاني لبيان منسي الاسم والفعل يختص ان بالفعل المتصرف مضارع كان
او ماضيا او امرا او نهيًا نحو كتبت اليه ان تم وهذا هو الصحيح وقيل انها لا توصل بالامر وكل ما يسع فيه فهي تفسيره وتقع في
موضعين في الابدان او تكون في موضع رفع نحو وان تصور من خير لكم بعد لفظه وال على معنى غير اليقين فيكون في موضع رفع وبقي
وجر وما تكون غير زمانية كما في مثال الشرح زمانية نحو ما دست جيا انه دوا مي جافخذ الفطرت وخلفه ما صلحتها وما
من نفع البلاغ من هذا القبيل قال جردن انه مصدر الكثير والحض على الشيء عليه والحش عليه وهذه الحروف طارها انها مركبة
كما في المنقلح ويحتمل ان يكون الاصلها ابدلت اليها بضمزة قوله مشددين بدل ما تخفف اسم فعل مبني على عمل تحت غير العاقل والا
منخفض حرف تنبيه وعرض واستعظام نفى قوله وفي بعض النسخ ولمم الفعل فعلى الاول اللزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثاني
بالمعنى اللغوي والاقيدة ولمم الجملة الفعلية المجزئة فانها لا تدخل الاشارة والاستدعاء المحض عليه وقيل تدخل الاسمية كقول
* بنت ليلا ارسلت بشعاعته * فهنا نفس لي شفعيها * واول باضمار كان المشاينة بدل ما شفع نفس لي شفعيها
خبر لمخزون في شفعيها قوله نحو بلا ضرب اه في تخصيص الاشكال بالاثبات اشارة الى عدم دخولها على المعنى قوله نحو بلا ضرب اه
واذا تقدم الفطرت نحو اولاد سمعته قديم فهو مفعول للفعل الشاخر لمم سمع فيه قوله نعمنا اي اذ علمت انها تدخل المضارع و
الماضي فعناه في الماضي اي ما يتعمل فيه اذ دخلت على الماضي التوبيخ واللوم لان التخصيص على ما فاستستبع التوبيخ واللام

اذ لا معنى للحض على ما فات سوار كان معنى حقيقيا، ويجازيا او كناية والفظ الاخير لا يسجد انها لا تنح عن الحض على مثل ما فات
 وفي المتعلق وفي الماضي للتقديم التسمية بخلاف كون التبرع سريرا كونه التبرع كونه وانه المعاني كلها لازمة للحض على ما فات ^{كان}
 الخطاب واشرت بتقديم والا فتوبخ ولم تزل بمعنى الامر الا ان طلب بحت وازداد مع ذلك لا يخرج عن توبخ ولم على ان كان
 الخطاب ان يغلب قبل الطلب منه وقد يكون للطلب من غير تخصيص وتوبخ بل بما يجب يكون للعرض قوله ولا يكون اء عطف على قوله
 منناه اذا دخلت اه قوله الا انها تستعمل اعم منى لكن وقع لقوم اطلاق حدوث التخصيص على ما دخلت على لان اطلاق هذه ^{اللفظ} لا
 عليها بالمعنى الاضافي لا بالنقل كما مر ولذا ساء السكاكي في المتعلق عرفت التقديم والتخصيص قوله فحاشا للتخصيص اه هذا فيما
 يمكن له مثل وانما لا يمكن ذلك نحو قوله عليه الصلوة والسلام لما شققت عليه فلا قوله حدوث الترتيب اضافوا الى الترتيب و
 التقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصه بها ولروا على من قال انها ليست للترتيب في الماضي ولمن ذهب الى ان ليس الترتيب ^{مطلقا}
 وحده المعاني لانه اذا كان جر فادخلت استعمالا بمعنى حسب بناء عند البصريين بل شابهة الحرفية فيقولون قد زيد درهم وبنون لوقا
 خوتنه في درهمه بعد الكوفية فيقولون قد زيد بالرفق وقد يستعمل اسم فعل بمعنى كفى نحو قد درهم زيدا وقد في كفى
 قوله اذا دخلت اه اشار الى انه لا يدخل في فعل الطلب بشرط في الماضي ان يكون مبتدأ متصرفا لان غير المتصرف ليست للمعنى حتى يقرب
 الى الحال ولعله اراد الماضي الجرد الغير المشابهة بالحرفية بغيرية الاطلاق قوله متروقا للخطاب قبل الاخبار فلا بد من قوله لا يخبر فلا يفرح
 ما ترمي الحال بل ليس الترتيب في الماضي لان المعنى ياتي في الترتيب قوله وانما اه اي وانما في الزمان الماضي القريب عن الحال قوله
 وقد يكون اه اشار الى ان هذا الاستعمال قليل ولذا ذكره الخليل قوله الجرد اه لاطلاق حرفية التبرع قوله وقد يستعمل لتحقيق اه
 وقبل قد يستعمل لتحقيق مع التكرير فعل الاية من حيث التيسير قوله ويجوز الفصل اه ويجوز حذف فعلها نحو اه اذا ترجل غير
 ركابنا اه لا تنزل برحانا وكان قد قال الهزرة دهل واما ان قلت بمعنى بل قلت فحسب ما حكاه قطرب عن ابى عبيدة
 فيطلب لها هزرة قوله تهلان اه اشار الى تعدد المثال للاشارة الى هذا المعنى قوله لان الهزرة اه اشار الى ان قوله
 ذكره ليس على عموم بدليل قوله الهزرة اهم تصرفا كان في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشرح هنا والا فلا وجه
 ذكره في ذيل قوله تقول ازيد اخربت كاشير اليه قوله ما عرفت قوله الا على شذوذ اه على استعمال غير فصيح لما صرح المتأخر
 بفتحها قوله تدرت عهدا بالحمي اه العهد جرح عهد بجان الحمي كالي بجمي من الكلام مصدر بمعنى التمسى والملازمة هنا الارض التي فيها الملازمة
 دعت الامن المزمع من الميل من الخيل النشوق واللات كبر الهزرة وسكون اللام الاليف تعني الاليف الى الاليف والملازمة وراغون في

كرفق وتلت عنه انظر انسلت عنه على اني الصريح اسلماني نعم كرون انسلنا لانهم بر منه واما التلني ففي القاموس انه بمعنى
 السيان وفي الصلح والناج الاكثان وشي منها لا يناسب المقام الا ان يراد انك تلت ههنا على حذف المقصود وادراك
 حال حلا اي للجهل وهو: لهما عن الضعل والكلام بقصير وتشيل حال بل بحال العاشق والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها
 الاصل في تركها قوله اي القوت فيها يعني ان تصرفا تميزا عن النسبة والمعنى اعم تصرفها بمعنى الاضافة القوت فيها
 لا تصرفها في شيء بان يكون الاضافة الى الفاعل وانترز بقوله بالجهل بها لهما عن القوت فيها من حيث الذات فانه لا تصرف
 في الهرة بخلاف بل فانه تصرف فيها قبل الهرة وقيل سناه تصرفها فعل لا تاسمصرفته في جعل بالنقل من الاجزاء الى الا
 ولايتا في هذا القوت من بل وهذا العذب من تفسير المشهور فيه انه ان اراد بقوله لايتا في هذا القوت من بل لا يدخل على
 عليه الهرة الا انه لا تصرف فيها فبط وان اراد انه لا يدخل عليها حتى تصيرت فيها نسلم لكن هذا فرع العموم في الاستعمال
 فالحق ان يتبع قوله على وجه الالتحار التوبيخي اي ما بعد ما كان ينبغي ان يقع وان فاعله موم نحو القيدون ما يتخرون قد
 يحسب الالتحار الابطالي اي ان ما بعد ما غير واقع وان مدعيه كاذب نحو فاعلمكم بكم بالبين والافادتها نقي ما عداها
 لهم نبوته الخان متفيا لان نفي النفي اثبات ومنه اليس اعد كان عبده والالتحار تقسيمه فخص بالهرة فلو حمل الشرح المثال على ما
 الالتحار مطلقا بان يقول باستعمال الهرة للالتحار ما دخلت عليه لكان أشل واقيد قوله محدثا بالتحقيق اذ لا معنى للاستعمال
 عن الضرب الذي هو معلوم الوجود في الالتحار التوبيخي ومعلوم الاتقاد في الالتحار والاطلاي بخلاف الرجاء فانه اخر في وانترز
 بالحال الذي ينافيه يدل على عدم استحسانه وهذا مبني على استعمال الهرة في الاستفهام وكون الالتحار متولدا منه واما
 واما على تقدير كونها مستقلة في الالتحار فالوجه ما ذكره في المقصود من بل يخص بالاستقبال ولا معنى للالتحار ما لم يقع قوله
 هي الاصل في باب اه اي غير وديل فيه والاقوى كونها مضمومة له استب البر عند العقل ثم اختص الاستقبال بما هو المناسب
 عند العقل فلا يرد انه لا يدل على عدم جواز جعل بل معاودة التلم على عدم الاستقبال حال وانما اذا ما وقع اه اشارة الى الايات
 اثبت اعني قوله تعالى انما موقر انتم به وقوله انمن كان على بينة من ربه وقوله تعالى اومن كان ميتا حينئذ وجعلنا له
 ميثقي بني الناس كمن مثله في الظلمات قد غرل العاطف عطف على السابق عند الجمهور وعلى مقدر عند الرخصى تقدير الاول
 اذ اجاد وقت العذاب دفع ثم فاما موقر انتم به وتقدير الثاني امن كان مومنا كمن كان فاسقا من كان على بينة كمن لم يكن
 على حذف الجر كذا تقدير الثالث قوله باذلال الهرة اه رعاية تمام المقدير لولاهما في الاستفهام فان العاطف كونه

لدخوله باقوله لو دخل على الهرة يكون لها تعلق بما قبلها بخلاف بل فانها عدم عرافتها في الاستفهام لا يقتضي كمال التصدير
 وانه انما الجمهور وقال الزمخشري الهرة واخذ على مقدار معطوف عليه مناسب للمعطوف قال الرضي والحق فاقوله الجمهور اذ لو كان
 المعطوف عليه مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يقدم ما يصح عطف عليه مع انه لم يجز الاستعمال لا مبنيا على الكلام
 وفي المعنى قد جزم الزمخشري بذلك في مواضع من الكشافات منها قوله تعالى ان من اهل القرى انه عطفت على اخذناهم قوله تعالى انا
 المبعوثون وانا لآلئون ابا راعنا عطفت على ضمير مبعوثون واكتفى بالفعل بالهرة وجزا الوضوح في موضع وقال في خبر دين احمد
 ينعون دخلت هرة الانكار على الفاها العاطفة جملة تدرج الهرة بينها ويجوز ان عطفت على مخدوف اي يتولون في خبر دين احمد
 وفيه انما لانم انه لو كان المعطوف مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام فانه يجوز ان يكون وقوعها في مواضع لها تعلق بما قبلها وانما كان
 المعطوف عليه مقدرا على ان الجواز لا ينافي في عدم الاستعمال واما ما ذكره صاحب المعنى فانه لم يجز الزمخشري ما قاله الجمهور
 اصلا اما لو كان مقصودة منه تعيين التقديم على التقديم على العاطفة فلا وهو الظاهر من كلامه قوله بخلاف بل متعلق بقوله نقول
 فيكون قيد لكل مشتبا للعموم نعت الهرة لا بالاعم فانه ما بعده لفظا يجوز ان تقديره ولا نقول بل في الاشكالات لاثبات العموم
 نقول الشر لكونها فرع الهرة اه تيسيل لا يستفاد من قوله بخلاف بل اي لا نقول بل في هنا فان قلت عدم استعمال بل
 في الاشكالات المذكورة انما ثبت عموم الهرة اذ لم يكن بل واضع خاصه وليس كذلك فان بل تستعمل لتقرير نفس الحكم في الاثبات
 نحو بل ثوب الكفار ويراد بها النفي فيجوز وقوع الابعدها نحو بل جزاء الاحسان والا الاحسان وينزاد الباء بعده نحو بل زيد قائم
 سيما المثال الثالث فانه انما ثبت العموم اذ كان الهرة مستعملا بتأخير العاطف ايضا ولكل ان الهرة مخففة بالتقديم
 بل مخففة بالتأخير قلت جميع مواقع الهرة لا مبنية قد والاستفهام متفاد من هرة مقدرة منها نص عليه الزمخشري في الفصل
 ناقلا عن سيبويه وعدم جواز التصريح بالهرة في بعض المواضع لا ينافي ذلك فمن قال شي ان يراد بالعموم من وجلان بل
 ببعض الاحكام لم يات بشيء في انفسى ان بل تفسر من عشرة اوجه فقاصها بالتصديق وبالاحجاب والاستقبال وبعد
 الدخول على الشرط وان على اسم بعده نخل وبقوله بعد العاطف لا قبل وبعد لم وبارادة النفي بالاستفهام به و
 بمعنى في من غير استفهام قال حررت اشترط في العاموس الشرط اللازم الشيء نقل في الاصطلاح الى اثنين حصول مضمون
 جملة حصول اخرى اي الحررت الا انه على التيسيل قوله فان الاستقبال اي يحسب للحصول ما دخلت عليه في الاستقبال قوله تعالى
 ليس مناه ان ان مخففة بالمستقبل ولها الماضي قوله نحو قوله تعالى ولانه من غير من شرته ولو جعلكم فان المعنى لا تجعلكم ولا تجعلكم قوله

قوله فانها موضوعه لانها حوت شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبصرح الحق المتقاربان في المطلق كمنسج المقتل قوله
 مقدر فيه اى مفروض الحصول قوله كان متفانيا فيه اذ لو كان حاصله لاقدر حصوله فيه وهذا با على العرف وما قيل ان المقدر
 يشمل الوجود والعدم فاصطلاح المنطقين قوله فيلزم انه تحقيقا للمعنى التعليل فان مناه ان حصوله منوط به غير متوقف حصوله
 على حصول شئ آخر وان جميع ما سواه يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولو ادعوا ان حصوله معلق بدون معلق عليه لم يكن
 المعلق عليه معلقا عليه ولذا ذهب الشافعى الى ان التعلق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط والخفية اعترفا بآثار
 الحكم عند انتفاء الشرط لانهم لا يقولون كونه لولا للحدوث الشرطية فاندفع ما قيل ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء الامر
 بل الامر بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان مناه مجرد لزوم الثاني للاول قوله فقد علق حصوله بالمعنى المطابق هو التعليل
 والمخصوص انتفاء الامر من وسببية الامتناع لا امتناع مدلول التزاي لولا كان كلا الانتفاء عينا ملوكا للمعنى طلب لم يكن تعليل
 الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا نائدة فيه بل لاجل افادة اسببية قالوا ان الامتناع الثاني لا امتناع الاول
 ففرضوا ما هو المقصود من المعنى المطابق مقامه بنينا على ذلك قوله في زعم الحكم متعلق بقوله مسببا اشارة الى انه لا يلزم كون
 حيزي بنينا في نفس الامر كما في قول ابي الصلاء ولو طال ذو حاز قبلها طارئة ولكن لم يبر قوله وقد استعمل^{اشارة} الى انه معنى مجازى له
 لان اللزوم لازم للتعليل والدليل على ذلك قد الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليل بالمخصوص وكذا المعنى الثالث والحق ما ذكرنا
 اليه الشكويون واختاره في تفسيره انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليل دفعا للاشتراك والحقيقة والمجاز وتبادر من
 لكثرة استعماله لا ينافي ذلك كما قالوا في الوجود قوله على قصد لزوم الثاني للاول من غير قصد كونه معلقا عليه قوله مع انتفاء
 متعلق باللزوم فيكون مدلوله اللزوم مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلذا الاحتجاج
 الى استثناء التالي ولا يجوز استثناء المتقدم قوله على ان لفساده اشارة الى ان لوقائهم مقام استثناء التالي قوله على
 المشهور وهو انه انتفاء الثاني لا انتفاء الاول قوله ولم يرد ان ما ذكره اى لم يرد ان استعمال التعليل غير استعمال اللزوم
 قوله في ربط ذلك بشئ باجتماع التقيضين عن اى عن ذلك شئ فيدل على ربطه بآرب التقيضين من بطريق الاوليه فيدل على
 استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين التقيضين فمن قال هذه الاستعمال لا يخفى قصد الاستمرار بل كفى قصد ان هذا الجزاء
 لازم على كل تقدير كما تفعل لو كان متعجبى الآن عدوى اعطى العاقبة يدل على ان الجزاء لازم للجزاء الان وليس فيه قصد الاستمرار
 لم يأت ليشي لان ما توهمه بنينا على فهمه من ان مراد الذى بقوله وقد يعجز جوابه لعلنا لازم الوجود في جميع الارضه في قصد الحكم جميع الارضه

مطلقا وليس لك بل جميع ازمته تقدير الشرط ونقيضه كما يوضح عن آخر كلامه حيث قال فلنرم وجود ذلك على كل تقدير اى
 الجزاء فى جميع التقادير قوله ولما ان الفعل اى الشرط والجزاء واما جزاء ان تقديره اسمية جزاء او فعل مخروم لم اوجز
 فى اوله لام مضبوطة وهذا ما قيل الا اذا وقت لمع ما فى خبره اصله نحو جازى الذى لو ضربته شكرنى او طال الشرط كقول ولما ان
 ما فى الارض من شجرة اعلام الى قوله ما نقضت وذهب المذهبى الى وقوع الاسمية جواب لوفى قوله تعالى ولو انهم آمنوا بشيء
 المشوبهة من هذا المذهب قوله ولو تكون انتم كمنه فى نسخ التمر رايناها والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه قوله
 فاصدوا انتم اى فى الايتين قوله كان ضمير مستقلا مستتر اياه الصواب اسقاط المستتر الكونه سهوا الاعلى قول افشش والازمة
 فانها قالوا الواو حرف والفاعل مستر واسقاط بارز الكونه لقوله وليس تأكيد اى ليس انتم فى الآية تأكيد للضمير المتصل
 على ان يكون التقدير لو تكون انتم تكونون على ما ذهب اليه بعض تقليد المصنف قوله لان حذف الفعل ايه نالنا انما
 ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل فى المفسر لا متعارف وجوه الفعل
 بدون الفاعل وقيل لانه لم يبعد حذف الموكدة والعامل مع بقاء التأكيد وفيه ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف
 الموكدة فقط معروف نحو الذى لفته حسن فحوك اى هو لفته صريح بسبويه فى الكتاب وتفضيله وفى المعنى وعدم الاجتماع فى الاستعمال
 لا ينافى الاعتبار فى التقدير قوله اى بصيغة الفعل او الاشارة كونه ماضيا كونه كالموضوع من شرط لوالذى هو الماضى وقد جازوا
 مضارعا واما قوله تعالى يود والواوهم يادون فلفظه مصدرية لاشعرطية لمجيئها بفعل التمنى وقدم قوله اى فى اول بيان
 الكلام بتشكيل النافخون وجب نصب اول فذهب بشر الى ان يظرف زمان وحذف لفظ زمان والمراد بزمان الكلام زمان الكلام
 على التوسع او جعل الكلام بمعنى الكلام ولا يتحقق وفيه من التمسك اللفظى واشتقاقه المنوثة فان المعقود ووقع القسم فى اول الكلام
 كما يوضح عنه قوله اى القسم اى بين اجزاء الكلام وفهم ما قيل ان كلامه لا يلى بول زمان الكلام والفاضل الهندى الى انه منصوب
 بتضمين الدخول وتقديره فى جازى غير المجهول من المكان بدله فعل وفيه ان ثبت بالاستعمال تقديره فى صريح دخلت
 واما فى التضمن فلا شاهد عليه وقياس المتضمن على المصريح انما يتجوز اذا كان التقدير فى المصريح قياسا ومضمم قال ان لفظ
 اول مرفوع صفة القسم وفيه انه ليس باليصلح ان يكون فاعلا لرسطة القسم المقيد وارجاعه الى القسم مطلقا خروج
 عن السنن المستقيم اذ السابق الى الفهم اتحاد فاعل الفعلين وعذرى انه منصوب على الظرفية لانه من المكان المجهول على ما فى
 التسهيل ان من ادل على معنى ما فى محض لى لا يكون حقيقة بنفسه بل بالانصاف اليه كمكان وما فيه وجهه ووجهه وغير ذلك

وغير ذلك من الاسماء المبهمة واكثر من يحض عن الذي يدل بنفسه على منسئ يصح لكل مكان مخروف وباطن
 وظاهر داخل وخارج فان هذا من الاماكن المتحققة وما قيل ان اول مكان تنزيلى لا يقتضى والمكان التنزيلى كالمبهم في
 عدم الظهور فخرجوا اجتماعه لدل على ما يشهد بقوله واكثر من توسطه اى اوردوه للاخترازة فاما ان يحيل الاكثر
 مقصورا عليه لانه والكانان في الذكر مقدما فهو في المقصد متأخر فيكون قوله على الشرط اخترازم تقديم بشرط
 واما ان يحيل الاكثر من جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه ونحوه الاحتمالين ارسلوا
 على اطلاقه قوله اى لزوم القسم اى جعل الضمير القسم من بعده لفظا رعاه بخراطة المعنى لان لزوم الامر الشرط
 يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزئى قوله اى الشرط الجواب في عدم العمل لفظا فيها قال اذ كان الجواب القسم
 لفظا لتقوى القسم بالتصديق ووضعت الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان يعتبر الشرط لتوبه وضعت القسم نفسه
 لكونه موكدا للمعنى فهو كالزائد والشرط مورد فيه معنى التوقيت قوله فقط فالاطلاق توقيتا بغيره عما سواه قوله القسم
 والشرط لما كان المبدأ من قوله وكان الجواب للقسم فقط فحينئذ ذلك وليس لك بل هو اولى على ما مضى عليه في الرضى
 ليس مختصا بالشرع فانه جعل الزعمى قوله تعالى ما انا باسط يدي الى احد الا بما يستحقه من قوله لئن بسطت لئن
 على ان ذلك التعيين بالنظر الى جمل جوابها لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التسهيل ان اعتبار الشرط
 في صورة تقديم القسم مذموب المفاو من واقفين الكوفيين ويا اول البصريين ذلك بحمل اللام زائدة انتهى فحاشا
 الى ما ذكره اشرف فان المتن على مذموب البصر من قسم لو ثبت وقوع القسم لفظا اعتبار القسم لم يحجب عليه
 قوله ان يكون مجزوا اى بالاطلاق العام على ما هو المبدأ من القضية الغير المصروفة بغير مجزوم وانما لانه المقابل
 للاطلاق العام فانه في ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يحجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم الا ان
 وقیم ارا وجه كونه مجزوما وجوب عدم كونه مجزوما قوله واما منسئ اى بيان للفائدة قوله لفظا معنى انه اذا روي المعنى
 فالقسم والشرط قيدان للجواب اوروا الحقيقة وتوقفت يكون جوابا لها والكانان اعتبارا واحدا مقدما على الاخر فيكون
 جواب احدهما مقيدا بجواب الاخر مطلقا فانه في ما قيل ان جواب الشرط مجموع القسم وجوابه لا مجزوم والجواب
 على عكس اذا كان الجواب بشرط فان جواب القسم منى مجموع الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل بعد منى كونه بزيادة
 القسم منسئ لان جوابه مجموعها اعترف بكونه جوابا بشرط معنى فحينئذ كلامه تدافع قوله لا الزمات فانه روي بشرط القسم

من دخول اللام دون التاكيد ونه انكسري كونه جواب لفظ قوله اى تقديم غير اشترط فقوله عطف على اشترط لا على
 التقديم فان غير تقديم اشترط اعني تاخيرها لا يستلزم التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير ما يطلب الخبر اعني المنبسط
 قبل الفواصل او بعد ما نفس عليه في الرضى وشرحه السهيل قوله جاز ان يقرب القسم في اعمى شرائط من لزوم عدم الجزم و
 دخول نون التاكيد اذا كان مضارعاً شيئاً قوله وبقية اشترط فيجزم ولا يده النون قوله يحتمل ان يكون اى قيل لا يصح
 ذلك لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار اشترط في صورة تقديمه على القسم فالمثال الثاني ليس نافعا واشترط بل اشترط
 مستبركا للقسم الا ان اعتبار القسم يجعل الجملة التي بعده القسم جوابا له واعتبار اشترط يجعل المجموع جوابا له ولا مانع من القول
 باعتبار اشترط لانه لم يفت رعاية ما يعنى في جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع الفاعل وابدونه فترك الفاعل
 ليس علامته الفاعل والقسم وفتح لانه الفاعل واجبه عند اعتبار اشترط اذا حصل المجموع جوابا له نفس عليه في الباب
 وغيره وان جعل الجملة التي بعده القسم جوابا له كما في غير اية قوله لان الجزاء مضارع مثبت يحجب الجزم ولا يجوز دخول نون
 التاكيد دلالة اذا كان هذا المثال مثالا لا اعتبار اشترط والقسم فان مثال الفاعل واشترط وما عزم من مخالفة كلام الرضى
 فيطمان لان الفاعل اشترط بالنسبة الى جواب القسم لا ينافي وجوب اعتبارها بالنسبة الى مجموع القسم والجواب لانه لم يكن مقصدا
 الايمان الفاعل والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يور في المثال الثاني الفاعل وجوبه ولم يقل ان انتهى فواحد لا يترك
 في المثال المذكور رضى لجزءه والاضاح واعلم ان المعصاورد والافتقار تنبها على ان اطراف القاعدة المذكورة انما هي في
 وما يتضمن منها من سماع اشترط ودون لودولافا فاعطو فيها حكم تقدم القسم على الشرط وغيره لتبين الجواب للقسم
 لا يطرولان جوابا فيها حكم التوسط لتبين الجواب للشرط لوجوب اعتبار اشترط في صورة التقديم كما مر ولا يمكن جعل
 المجموع جوابا لان جوابها لا يكون الا جملة خبرية قوله فيكون باعتبار التقديم ما يجوز اه اللف والشرط ذكر متعدي على
 سبيل التفصيل والاجمال ثم ذكرنا كل من احاد المتعدي من غير تعيين تقدمه على اللف او بعده لانه لا على ترتيب
 اللف بان يكون الاول للادل والثاني لثاني او على غير ترتيبه وهو غير بان كدس الترتيب وخطب الترتيب كذا في المطر
 فلا بد من الترتيب شيئا على ما يتعلق بكل واحد من المتعدي والترتيب ما على وفق ترتيب اللف او على خلافه ثم ان هم هنا
 لعين لفت تقديم اشترط وغيره ولف جازا لا اعتبارا له الفاعل فان اعتبر مجموعهما فاعل واحد ومجموع الثاني ليس شرطا
 فلا شبهة في كونه شرطا لكن نشر على غير ترتيب اللف وهو غير ان اعتبر كل واحد فاعل على حدة فليس شئ من الثانيين

من المثالين نشر واحد منها فاضلا عن ان يكون على ترتيب اللفظ او على غير ترتيبه وليس في مثال الاول اثر من تقديم الشرط
 المذكور في اللف الاول ولا في المثال الثاني اثر من الفاء القسم المذكور في اللف الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول
 وبعض اللف الثاني ولا يفسد هذا الشكل انما قباله بعض المقصدين محل هذا المقام ان المراد بالنشر خبره لانه على تقدير تسليم
 كيف يصح ان يقدم اللف على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والحال ان المذكور فيه خبر واحد مكمل لفت الا ان يفهم المراد على
 ترتيب اللف كونه مثال للخبر الاول وعلى نحو غير ترتيبه كونه مثال للخبر الثاني ولا يخفى ساقية وعندي ان اللفين المستفادان
 من شرطية التوسط بتقديم الشرط مع الاعتبار والافاء وتقديم غير شرطيهما وان المثالين من جنس الاحتياك
 خذت من الاول لا يتك بقرينة الثاني في ركن الثاني انك بقرينة الاول كما قيل في قوله تعالى الم ير وانا جعلنا الليل تسكنة فيه
 والنهار مبصر ان التقدير جعلنا الليل مظلا لتسكنة فيه والنهار مبصر السبقوا من فضل ولا شك في اشتغال كل من المثالين
 على الامور الثلاثة يكون اللف والنشر على حقيقة وبعض الناظرين هما خاتما يلين ان سميها الاذن لكن هؤلاء الذين الكبرياء قد
 بهن نقول على المعنى الاول اى اعتبار القسم والفاء القسم يكون المثال الاول باعتبار تقديم الشرط وجواز الفاء القسم
 واعتباره نشر على غير ترتيب اللف لانه مثال باعتبار انا واحد الذي هو اول فيه وتقديم غير شرط الذي هو ثان
 في اللف باعتبار انك الذي هو ثان فيه لانه الفاء القسم الذي هو ثالث في اللف وباعتبار لا يتك المقدار الذي هو
 ثالث فيه لا اعتبار القسم الذي هو ثان في اللف قوله وجوز اعتبار شرط اى عبارته وعدم عبارته على غير ترتيب اللف
 المذكورين الاول منه مثال في اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه ليكون انك المذكور ثانيا مثلا لا اعتبار الشرط
 المذكور ثانيا في اللف ولا يتك المقدار ثانيا مثلا لانه الفاء المذكور ثان في اللف قوله اسارة الى شرط المضى في الشرط
 ليطابق الشرط ويجوز ان يكون عدم عليه فيها قوله نشر على ترتيب اللف لكون ان المعنى الاول انما لا يتقدم بشرط الا ان اللف ولا يتك
 المذكور ثانيا في اللف لا اعتبار القسم المذكور ثانيا في اللف وانك المقدار ثانيا مثلا لانه الفاء المذكور ثان في اللف قوله النشر
 باعتبار الاول اى تقديم الشرط على ترتيب اللف لكون الاول منه مثلا لا هو اول منه في اللف قوله وبالا اعتبار ان
 اى جواز الفاء الشرط وعدمه في غير ترتيبه لكون انك المذكور ثانيا مثلا لانه الفاء المذكور ثان في اللف وانك المقدار
 ثالثا لعدم الفاء المذكور ثانيا هذا محل عبارة اشترى من انى للفتح المتأخرة وقيل ان الفاضل لا يرى ترجيح الشرط لمصالح
 فخلل بوجهه في بحث الفصل عدم ساعدة وقت اشترى النظرة ثانيا زاد لفظ الغير في ثلث مواضع الاول قوله عليها نشر

على ترتيب اللف والناس في قوله فاما اعتبارهما جميعا فنشر على ترتيب اللف واثالث قوله فالنشر بالاعتبار الاول على
اللف واسقط من قوله بالاعتبار الثاني على ترتيبه ورأيت شيئا كتب في اخرها انه نسخة قولك نسخة مقودة على اشرع
قرأ عليها الفاضل الماري وقراء عليها من صنف هذا الشرح لاجل عند الفاضل الماري مراعاتها هذا الصحيح قد كتب في
المواضع الثلث منها لفظ الغير في الحاشية واعلم عليه بعلامته العين وضرب الخط على لفظ الغير ذات بعد احاطك بما قلنا
نظروا لفظ الغير لازم في الموضع الاول دون غيره وان استقام لفظ الغير لوجه له قوله اخلاص بين اعتباريه اى اعتبار كل
من المثالين اعتبار القديم واعتبار جواز اعتبار اشرط على كون احدهما على ترتيب اللف والاخر على غير ترتيبه كما عرفت وقسم
الاعتبارين باعتبار اللف والنشر هو قوله بخلات اعني الاول فان الاعتبارين فيها متفقان كلاهما على غير ترتيب اللف
في المثال وعلى ترتيب اللف في المثال الثاني قوله يقتضى تقديم اه اى كون النشر في المثال الثاني على ترتيب اللف يقتضى تقديم
على المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف اظهر منه على غير الترتيب قوله اراد ان يقال اه فلما قدم المثال الاول فانه
يكون انما القسم مقصدا به قوله علمي بتقديم اه واما اذا ذكرت مثلا لكل من اللغتين بحجبه بان يفهم واذا توسط القسم
بتقديم اشرط عليه جاز ان يستبرأ القسم ويلغى نحو ان تبنى واحد لا يتك وكذا ان توسط بتقديم غيره نحو انا وامن ان تبنى
انك يحصل اتصال المثال بالمثل لتمام قوله من حيث مثلا هما حال من نشرهما فيه بذلك لانه اذا اعتبر من انهما مثال
لجوع اللغتين كان الاتصال حاصلًا بتمام قوله كل لفظ في صدر الكلام قيد للملفوظ بذلك لان المقدار لا يكون الا في هذا
نحو قوله تعالى لن اخرجوا الا يخرجون وان اطعمهم انهم لشركون واورد المثالين اشارة الى ان الجواب للقسم سواء كان
هناك لام توطية او لم تكن رد اعلى من قال ان قوله انهم لشركون جواب لشرط والفاء ومقدور ولم يقدر رسمالان
حذف الفاء من الاسمية الجزائية انما يكون في ضرورة النشر قوله اولى به لانه اكثر استتمالا قال الرضى في بحث ما نحو
ان ضربتني اكرهك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرهك قوله يلزم بالامتيان بالذكر بالفاء لانه الاصل والافا لازم الفاء
او لا بالعجائية وهذا اللزوم في السعة واما في اشرط فحذفها نحو من فعل الحسنات لم يشكرها قوله اما بالفتح وان شديدا
وقد تبدل بينهما المادى من با استقفا لا للتصنيف وهى حوت شرط وتفضيل وتوكيد كذا فى المعنى وتفسير الفاضل دى لكر
انها حوت شرط وتفضيل وقد تحذرت ويطرد ذلك ان كان ما بعد الفاء امر او نهي او فيها مضمر باب او مضمره نحو كذا فسر
قوله او اجل في النهن لو كانا ابدات بقرآنك اما زيد علم الخطيب يحيى اخوك قوله ليسنى واما الذي ليس في طوبى اه

جعل ذكر الفاء ترتيبية على تقديره ولم يجعل قوله والرايخون في المسلم يقولون شيئا به كما في المنسي لا يتجه على تقدير عدم الوقف
 على الامة وكذا المسموعة سيما لا يحذف اما كما في التوضيح لان حذف المام حذف الفاء لم يوجد في كلامهم قوله لا لزوم
 الفاء فانها لا يجوز ان تكون معلقة اذ لا يطفئ الخبر على السبب وانما زائدة لعدم لزومها فهي سببية فتدل على كونها بشرط
 وانما قال للزوم الفاء ولم يقل لدخول الفاء لان الدخول لا يدل على تقصنه معنى بشرط يجوز ان يكون لا جوازه بحرفي
 كما في حين واذا واذ نخزير حين واذا واذا واذ ليعتبه فأكبره قوله وسببية الامل اي في قصد اسببية والتعريف
 فعلها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها التفصيل المقضي لكثرها ولكونه فعلا عاما على طريقة واحدة في جميع المواضع
 كسكن النظم المستقر قال وبين فانها في اشارة الى لزوم الفاء في جوابها لفظا او تقدير اذ لا تقدير الا في ضرورة الشرط
 تقدير قول هو الجواب لدلالة المقول عليه نحو قوله تعالى فاما الذين كفروا الم يكن اياتي اى فيصليهم الم يكن اياتي اه قال جزو
 فيه اشارة الى انه لا يفصل بجمله نامة وقد يفصل بجمله ناقصة وهي جملة بشرط نحو قوله فاما ان كان من المقربين فروع
 ويريجان الاية وقد يفصل بجمله ادعاه بمول ما نحو اما ايدم رحلك ام لا فصنع كذا او بمول جوابا نحو اما زيد رحلك ام لا
 فاضرب كذا في شرح تسهيل قوله ما خيرا بها وهو الجزو الذي هو لزوم في قصد الحكم سواء كان عمدة او فضلا ليكون العرض
 كالشرط الذي هو للزوم في جميع الكلام ويحصل هو العرض من الملائمة المذكورة بل بشرط الجزاء مثلا العرض من
 اما زيد فذهب لزوم الذهاب لزيه سبب لزومه لوجود شيئي واذا افتنا زيد مقامه افاد ذلك قوله اى غير فانها
 رعاية لتقريب المربع او خيرا ما رعاية الاتحاد والتماس في المربع قوله لان خبر الفاء ايضا خبرها لان بعد حذف الفعل لا يمكن
 التعويض الا باعتبار اتزان الفاء مع اما مجرى في خبرها فان منع ما قبل يجوز التعويض بخبرها ماني خير الفاء فالتعويل على الوجه
 الاول قوله بحال تجوز تقديم اه اى بعد سقاط الفاء قوله وهذا سبب سببية كما في الباب والرضى وفي شرح تسهيل ان
 ذهب المبرد وقال فيه ان ذهب سببية ما ذهب اليه لما زنى وفي المقتل وشرح ويجابته المقتل انك اذا قلت اما زيد فاني
 ضارب فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا عند ابى العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بصار قبل سببية لا ما خاصية
 اى حكم بان لها خاصية تصح تقديم ما يمتنع تقديمه لحصول الفوائد المذكورة به من تحقق الكلام بحذف الشرط وقيامه به
 للزوم حقيقة في قصد الحكم مقام الادعاء في اشتغال خبره واسباب الحذف بشئ آخر وعدم توالي حرف الشرط مع الجزاء
 قوله معللا مطلقا اه جعل مطلقا حصة محذوف بمعنى المفعول ولم يجعل ظرف زمان اى في جميع الاوقات رعاية للعلمانية

بين التفصيل الذي فانه فرق بين جواز التقديم واختلاف قوله مما يمكن من شئ مما اسم لا يحفل سوى الزمان يمكن
 ثمة وما عليها الغير المستتر الرابع الى مما ومن شئ بيان لها زيادة التعميم كما في قوله تعالى وما تاتاه من آية
 وجعلها زائدة على قول الاضطرار واستراتيجية باعتبار الالاء هم قوله انهم اما مقامها فيه رد على من قال بان اصلها مما
 بالغب للمكانى وابدال انها وبالغبرة للان الاسم لا يصير حركتا بالغب والابدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم اعترف
 هذا القائل بجوفيتها اما لو قال بجواز استيها كما قال بعضهم ان اصل انما فاعلى كلمة الشرط وما اباه فيه مناه شئ
 او حاله فلا قوله ووسط يوم الحجة الذي هو المزدوم في قصد المستقيم قوله لشئ في حرف الشرط والمجاز في اللفظ
 فانه يورهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه والسبب بدون السبب قوله اصلا بدون مانع آخر ولا معه قوله وهذا
 العاقل اه في شرح التسهيل وهو الحق وهو نهى بسبب يورهم واليه يرجع المبرور في الرضى وليس شئ لانه اذا
 جاز التقديم للعرض المذكور في المانع الواحد فلا بأس بجوازه مع ما نصين واكثر لان الغرض منهم في جواز تحصيل مع ما
 نصاعد اذ فيه ان انتهاء الغرض المذكور مطلقا مع انما الغائت على هذا التقدير اقامة المزدوم الادعائى مقام المزدوم
 الادعائى وفواته غير مضر لان المقصود تأكيد وقوع الجزاء وهو حاصل قوله هذا تقدير الكلام اه اذا كان المتوسط ماسو
 انظر من الغافل كالمفعول به في قوله تعالى فاما اليتم فلا تقهر بجران التقدير الثاني فيه محل بحث فانه لا يصح ان تقهر
 هما يمكن التيسيم على ان يكون التيسيم معمولا لفعل الشرط قوله مما يمكن زيدا على ان يكون هما العموم الاحوال
 والحادى محذوف فاقى حاله يوجد زيدا عليها فهو مطلق وكذا في التقادير نذكر مجهولا معلوما على ما سبق ذكره فلا يرد
 ما قيل انه لا يصح هذه التقادير لانه لا بد من رابط في جملة الشرط ولا رابط الا ان يحيل معا بمعنى الوقت وهو مردود
 على ما مضى عليه الرخصى في تفسير قوله تعالى مما تاتاه من آية او قيل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل وفيه مستل
 حاتم هـ ذلك مما قطع بهك سورة هـ في جيك ما لا ينهى الذم انما هـ ورده لنبهانه لا استشهاده في نسخة
 بالمصدر اى اعطى قليل او كثير قوله واما تقديره اى على المذهب الثاني منه او قوله وتقديره عطف عليه وقوله فمهم
 غير ظاهر فيه والحجة استينافه على ان تكون زائدة ومعا عبارة عن الاحوال والرابطة محذوف اى اى حاله يذكر
 زيدا عليها قوله مما يذكر يوم الحجة لابد من تقدير فيها في الجزاء كما لا يخفى قوله مضبوطا بانه مفعول به والرابطة محذوف
 ومعا عبارة عن الاحوال قوله فمهم غير ظاهر لعل وجهه جريان في قوله تعالى فاما التيسيم فلا تقهر بخلات تقديره يمكن

ليكن كما سبق لكنه غير جاز في المفعول له والحال والمجاور والمجور كما لا يخفى قوله مع انه يسميه اه انما قال يسميه لان
 المقصود من التقدير بيان وجه الاعراب في صورة الرفع والرفع والرفع في الاستعمال وليس الاستعمال
 مستغنيا عن التقدير لكن تقدير المقدر في الحالين يوجب الاعراب بكون التقدير من هذا الظاهر انه لا ايهام في تقديرهما
 ليكن زيد لان المقدر في جميع الصور واحد والاعراب غير الزم بافلات التقدير فقد برز له كلاً ذهب الجمهور انها
 سبقت وقال ابن عيسى انها مركبة من كانت التشبيه وانتم منه ونحوه من التشبيه قوله وما لك اى من المعاداة الى
 مثل ذلك القول وقد يكون زعمه عن مغلط في غير المنزوع كقولك لمن يذم عالماً لا بد فيه من تقدم كلام يرد بها سواء كان
 من كلام من يتكلم بها على سبيل الانكار كقوله تعالى ليقول الانسان يومئذ اين المفر كلا ادى على سبيل الحكاية كقوله تعالى
 صحاب موسى انا لم أدركون قال كلا اولى كلام غيره كما في مثال اشترى ويجوز الوقت عليها لانها ليست من تمام ما
 قوله اى ليس الامر كما تقول اشارة الى ان الفعل الذى هو من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل كذا فى الرضى

وفيه انه نزع عن الكلام السابق فكيف تعلقها الا ان يفهم انه غير المتغير كيون سابقاً فلا بد من التقدير قوله وقد يحكى
 بعد الطلب ويكون دعاء الطالب كقوله تعالى رب ارجو رجوعى اهل صالحا فيما تركت كلا والنظر ما ذكره اشراف
 المعقوف نفي اجابة الطالب الى مسئول لا يجره عن الطلب قوله وقد يحكى بمعنى متطابق قد يحكى مجرى القسم فيجاب
 باللام كما فى الآية المذكورة وقد لا يكون لك في قوله تعالى كل بل تحبون العاجلة والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة
 والجملة السابقة فيصح الوقت عليها واللازمة ولذا لا يلزم بعبارة حكا كسران بل هو موقوف الى قصد المتكلم فان اذ
 ما بعد ما فاتح وان راو استيناف ما بعد ما انما لكسر قوله جاز ان يقوانه اسم في النسخ انه بعيد لان شتر اللفظ
 في الاسمية والحرفية قليل ومخالفة للاصل قوله يبنى اه وقع لما يفهم انه اذا كان اسماً فم لا يثبت واعلم انه وقع
 في القرآن كما في ثكت وثنتين مضاع لا يصح في جميعها كونها للردع فزاد واسمى ثانياً فم المكساة انه قد يكون بمعنى حقا
 وقال ابو حاتم معنى الاستعانة وقال نصر ابن سمعان يكون حرف جواب بمنزلة اى ونعم قوله تاوانا نيت الساكنة
 اى في الاصل ولذا لم يبد اللام في رمتا بخلاف نحو بجا وبجا فانها قبل الالف تحركت في الاصل فلهذا لم تحرك
 اى من فيها لعل السكون العارض لانها امر المخاطب في الاصل مضاع ولذا لم يبد امر المخاطب من البنى لاصل واما
 في نحو قل الحق فاعلم بعد العين المحذوفة لان الحركة ليست كاللازمة بخلاف بيا قوله لا انحر كذا اى ليست المتحركة مذكورة

في الحروف لانها مختصة بالاسم حتى صار كالجزء منه واجرى الاعراب عليها فليكن احكامها تنبئة ببيان الموث في بحث
 التذكير والثانيث سخلان الساكنة فانها غير مختصة بالفعل فانها تدخل الحرف ايضا كما في ثمة وربة نفس عليه في المعنى في
 كلمة براسها فلما عدت حرفا بلن احكامها استقلالاً لا وقيل علوم بقيد باساكنة لم يصح قوله بلن الفعل الماضي تقييد
 ان قوله بلن الفعل الماضي متفرع على تقييده باساكنة فكيف يكون ذلك مرجع التقييد فالمراد بالمتحركة ما يكون لمجرد
 الثانيث فلا يردنا فقلت للمخاطبة لانها ضمير الفاعل مع الثانيث قوله فاعلا كان اذ بيان لفائدة التفسير بالسند اليه
 دون الفاعل يعني التمثيل مفعول لم يسم فاعله فانه ليس فاعله المفعول كالمفعول فانه من اول الامر اي قبل العلم بكونه
 فعلا ما ضيا فان صيغة الفعل الماضي قد تكون على الاسم والحرف والامر نحو ان فاذا قيلت علم قبل التامل في معنى
 الكلام اذ صيغة الماضي قوله لانها كالحرف الاخير اه انا والاسم فليكن الاعراب عليه واما الفعل فلهذا تعلقا
 به بحيث لا يمكن تعلقها بدونه ولذا اعدت على الفاعل الذي هو كالجزء منه قوله فيما تقدمت اه هي في بحث الموث تقصده
 بالذات لان الحكم على الاسم الموث مقصود ههنا مذكرة بها للحكم السابق اعني لموتها الثانيث السند اليه فانه يباين
 من الوجوب في جميع الصور فاخرج من هذه الصورة فكان استثناء و لذا كفي من هذه المقدار ولم يستوف
 ببيان جميع صور الاتحاق قال واما الاتحاق اذ استيناف لدفع توهم كون علامتي التثنية والجمع تارة الثانيث في المخاطبة
 التثنية على كون السند اليه مني او مجرعا وفي عدم تقييد الاتحاق بالماضي او بالفعل اشارة الى عموم الحكم اي المخاطبة باي
 شيء ما هي من الماضي والمضارع والصفة لعدم احتياجها الى التثنية والجمعين قوله غالبا احتراز عما اذا كانت
 منعمة او مخدودة لا لئلا يسلكين وعن من وما اذا كانتا عبارتين عن الجمع قوله من غير فائدة احتراز عن فهم رجل واحد
 رجلا بباب التنازع قوله فليست ضمائر تدل عليه ايراد الواو لغير العقل في اكلوني البراغيت واستعمال النون للرجل
 في يعصرون سليط اثار به والناويل تحلف واليه اشارة المحصرم بالتفسير بلفظ العلامة والى ان الضممت على لغة يرد
 القول بالعلامة قوله ولا منقح اه ظاهره يشير بان هذا قول الرضي والمذكور في المعنى ان القول بكونها علامة مذنب بسببه
 وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل باعدها بدل منها وقيل مبتدأ او الجملة خبر مقدم وفي شريح التسهيل
 ان هذا ليس بمنقح اذ كان من سبع منه ذلك غير اصحاب اللغة المذكورة واما ان يحل جميع ذلك على ان الالف والواو
 والنون فيها ضمائر غير صحيح بل الصحيح انها نودت والى على التثنية والجمع لنقل اللفظة انها لغة قوم من العرب مختصة

مخصوصته اواز دشمنه و حكي البصريون صحابه الله يميزون العلامة ابداءا بغير تونها ولو كانت فيها
 كما نرى البعض لما يخص به قوم دون قوم انتهى من ثمين ضعف قول الرضي قوله ما من القدر والتوزيع
 وعلى الوجهين محل وقوع في التنزيل بن قوله تعالى واسطر الجوى الذين ظلموا وقوله تعالى ثم جعلوا صموا اكثر منهم وما في الحديث
 يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار قوله في الاصل مصدر فوته اهكذا في الباب فان قلت هذا اللفظ ليس مما
 استعمل العرب وانما هو من مولدات اهل العربية فما معنى كون في الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا اول اللفظ التوزيع
 من النون بمعنى جعل الشيء من غير ما هو عليه في جعل الشيء ذانونا با دخاله عليه فقوله اذا دخلته عليه بيان لمحصل
 ثم نقلوه من الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التوزيع بمعنى جعل الشيء ذانونا كما وقع في الصحاح فيكون الاسم
 تنويها والتوزيع تحقيق بالاسم وتنويها مفعول مطلق بمعنى جعله ذانونا كما في النون نون كرون اسم
 فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه مقتضى المفعولين فهو قوله فسمى ما به نون الشيء ابا السببية اولاد
 اى ما يجعل الشيء ذانونا با دخاله عليه قوله اى بذاتها اى مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون
 فلا يرد نحو محسن وصائن لان سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير السكون فانه يذكون غيره قوله
 فلا تضر اى التنوين بالحركة العارضة فالمسحوك ساكنة في الاصل فلا يرد ان التعريف غير خارج مخرج النون المتحرك قوله
 شاملة نون من اه قيل ظهور ان المراد نون هي كلمة وان الكلام سبعة قسم الحرف يقع شمول ذلك فيه ان يخص
 بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه كون الكلام في قسم الحرف كفى بعض اقسامه حرفا قوله اى اخر الكلمة اراد ما انتهى اليه
 الكلمة فدخل فيه تنوين التامة وبصري وقاض قوله من غير تحليل شئ كما هو الظاهر بتجنية شئ شئ والتخصيص بالحرف
 حركات الظن قوله تحلل من اخرائه لان الحركات اباض حروف المد واللين تملظها بابه تلفظ الحرف الا انه تقصر زمان
 تملظها بنونهم انها تملظ حركاته وتلفظ لها اى في الوجود والعدم يشير الى تشبيهه بملظ الحركات العارض فلا يرد ان تفسير
 البنية بالطفل يوجب اخراج جميع حركاته فزون التاكيد انظر قال النكح اى يدل على معنى الاسم وبقاء على الاصل
 وهو الانصراف قوله اى كنية الكلمة اى كونه امكن اى زائد في النكح لان غير المنصرف انصرف في الجملة ويسمى الاسم امكن
 فهو مفعول من النكح على الشدة وذلك في شرح التسهيل ولكن ان تجل من الكلمة لتوافقه بقاءه على الاصل وان تجل من
 المكان على الشدة ووجب اجتناب قوله لم يشبه الفعل اه لم يقل شيئا الحرف او الفعل كما في عامة الكتب لان الامكن في مقابل غير

تنوين الترتيم فحين لم يحصل الترتيم عند المذهب اليه ابن مسين وبقائه المصريح في شرح المفضل وقال غير محلي
 تنوين الترتيم لا يخلق شر الترتيم لان حروف الاطلاق تفسح لترقيم لا يخلق شر الترتيم لان حروف الاطلاق تفسح لترقيم
 لانها من هذه الصوت قبل منبها الترتيم اذا قصد الاشعار شر الترتيم مخلو من المدود وبقائه المصريح وبقائه
 فيسكن في الصوت في الخشوم هو الاخير فاعبر بالحرف بالآخر قوله وان كان اي الحرف بالحق في الالفاظ
 قوله لان محل التنوين اه فالاحق في الوسط وان لا في محله فاعبر به وقبحه لان الاصحاب التنوين في كل نوع من النفا
 مقامات بطول الصوت وقصره وتمدده وجمده ونقله لمدلوا عنها فاحسن ذلك انما هو ان كان في الآخر وفي
 المتوسط ولان قتال النظم يحصل تنوين في الالف والميم واللام ولا قد يكون آخر المصراع والبيت ملصقا بانه في التنوين
 بعينهم المعاني قوله القافية المطلقة القافية عند الخليل بن آخر حروف من البيت الى اول ساكن يليه الحركة التي قبل ذلك
 الساكن ويروي عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية شئت من القوم وهو السبعة لان القوافي
 يجبي بعضها ان يربط والروى هو الحرف الذي يمتني عليه القصيدة ونسب اليه قيم قصيدة لا تارة او تارة شئت
 من روي الخليل اذا قلته ومن روي البصري اذا شئت عليه الرواء وهو الجمل الذي يجمع به الاحمال ومن الرى لان البيت
 يروى عنده فيقطع قوله لا طلاق الصوت في المصراع الاطلاق رها لردن قوله بابدال حروف الاطلاق اه
 والجائز كونها من الحروف الزوائد ولزوم السكون قوله اقل اللزم اه وفي بعض الروايات فتولى ان حبت كما يدل على
 بيان المعنى البيت محسب راريا عاذا فزخم وخذت حرف الزاء والميم باعازلا اقل لو كنت قد بك على ما افعله ما طي
 فيما افعله حتى تخبرك بحقيقة فأن كنت مصيبا فيما افعله فتولى لقد اصاب جري فيما فعل وانصفي ولا تكابري وفيه ان عاذا
 على الخطا فيما تقول كذا في شرح ابيات المفضل ولقد اصاب مقول قوله بشرط تخلل بين خبرا ما به ان على الجواز
 وحصل باستبدع فتحها اه والاشباع لحصول الوزن فلا بد منه والتوقيض عند التنوين في قيل لا وجه لحصول المدة بالاشباع
 ثم ابداهما بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين عن تحصيلها بالاشباع ليس بشئ قوله وقائم الاعاق اه البيت
 لروية القائم المظلم المعنى مفتحن وبالنضم ما بد من اطراف المفازة والجمع اعاق والحدوى الخالي والحقرة ففتح الراء
 وكسر القاف الممد والطريق وكل من يربح بخرقة والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق والحق السكون الاضطراب يتم
 الدابة والعطب السراب اه الاضطراب حرك المضروبة والمراد بالاضراب الخافض ففت بالمصدر والمعنى رب فافزاة

في ضمن الامر بان يكون مذكرا بعده ففعلها كما فيها عدا ام الخاطبا وحكما تقديرها كما في امر الخاطبة في الاصل مضارع حذف
 اللام من كسرة الاستعمال فهو التقدير فعل مستقبل في ضمن الامر كالمخاطب المستكلم فالمراد من الامر اعم من الامر بغير اللام
 او باللام على التوسيع او الامر بغير اللام ونعم حكم الامر باللام بطريق الاولى وما قيل في توجيه عبارة المتن من ان كلفته في متعلق
 بالاستعمال التقدير والمراد من هذه الامر المعاني المصدرية اي بالفعل المستقبل المستعمل في الامر والهي او نفيه المستعمل في النهي
 والاستقهاام والعرض المعنى ليس صيغة الفعل بل داتها وان اطلاق الفعل على المستقبل على امر الخاطبة في الاصطلاح وان الامر
 بالمعنى المصدرية لا يشمل له ما قد تخرج من غير ذلك واسا لادوات الله تعالى اهمية كانت او حرفية او دلالة على
 خصه بالهجرة قوله في جميع هذه الاشياء لترك بيان التخصيف والتشبيه في الامر والكنى بهذه التسميم كان اخضر لكن باذنه ايجبت
 فصل اول انتم علم قوله بهذه المذكورات الستة وهو الموافق لما في الباب و زاد الرضى التخصيف واما المعنى واشهره الموكدة بما في
 حكم المشتق بدليل ذكرها جاعلة قوله الدالة على الطلب ما طلب الوجود او عده كما في الامر والنهي والتخصيص والعرض والمعنى والمؤول
 عن حصول الفعل كما في الاستقهاام واما في دلالة القسم على الطلب فغاية تامل لان الانسان قد قسم على العبد ما ليس مطلوبه
 كقول من اتى بكبرة واعد له عاقبن الا ان فيه العالب ان قسم المتكلم على ما هو مطلوبه وحكمه غيبة الباب عليه قوله دون الماضي والحال
 حال ما من النون اي تجاوزا بعد يدل على الاشياء والحال ومن الضمير المستتر في الدلالة اي تجاوزا فذلك المذكورات عن الدلالة
 على الماضي والحال قوله لا يكره على بار العلوم المستند الى ضمير النون اي لا يكره النون الامطوب لان وضعه تذكير طلب
 حصول شئ ما في الخرج او في الدبر المط لا يكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا مستقبلا فاقبل في حصر التاكيد في المطر فطر
 فاشتهر من قبل ان زيد سيقوم وهم مثاؤا فرة يكره على بناء الجول قوله ولعل في النفي لم يقل وفي النفي قليلا في مثل ان
 كثيرا لان دخول النون فيها ليس بالاصواب بل بوسط تشبيها بالطلب فذلك لم يشاركها به في حكم الاختصاص لانه لا يصح
 تحقق قليلا بالاختصاص بالاول في النفي ثم من حصره وما يضمن مناه فيه دخل فيه فلما اضطرر الى اوجبه حيث قال سيبويه يدخل
 بعد التثنية اياهما والنهي في الجزم قوله زيد لا يقوم اورد المثال بالعلم حكم النفي بالاعتراف الاولى مشابهة لانهما متية
 ولذا يجزى بعدا المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقوم وبالغضلة عنه نحو لا في الدار يضر من زيد وما قيل انه لم يجزى في لا النفي
 فمذموم بما وقع في قوله من عصبه لا بين شيئا واخبر ذلك كما في الرضى قوله لا يلائم فيسمل القلة في النفي بالمتصلة بالفعل
 المضارع مضموع كيف وقد جعله ابن جني قياسا على ابن مالك هو كانه على الاصح وفيه ان قياسا لا يلائم في القلة فان كل ما

يابس ليس بشئ كثيرا اما قال ابن مالك فانه انشبه في جواز الدخول رد اعلى شئ مطلقا قوله في جواب المثلث فثبت
 القسم جواب القسم ومعلوم من قبل جرد طبيعة كل شئ بخلاف الى ارادة القسم عليه من القسم قوله لان القسم
 محل التاكيد اي كان في محلاي نزل منزلة قوله بعد صلاحية لصلوحا نانا اخر زعمنا لا يصلح اصلا كالجملد الاسمية والفعل
 الماضي المثلث ومانية مانع كما سيبيح عملا لا يصلح صلوحا نانا كما يستقبل المنفي فانه لكونه منفيا والاصل في الاشياء
 عدم لا يصلح للتاكيد لكونه مطلقا بصلح له وبما ذكرنا ان دفع ما قبل ان التحليل لا يخفى بالثبوت وفي اعتبار قيد يصلح
 في الدليل اشارة الى ان المدعى اعني اللزوم مشروطا بالصلاحية ترك المصم لظهوره فلا يرد ان اللزوم على اطلاقه
 غير صحيح لكونه مشروطا بكون المصالح غالبا من حرف تقفيس غير متعلق به جار سابق وغير مفعول بنية وبين الامام قد
 قال النون لا يدخل نحو وسوء يطيك ربك فترضي لان النون تخلص المضارع للاستقبال فكم هو الجمع بين حرفين
 للمعنى واحد في كلمة واحدة ونحو قوله تعالى ولئن متم او قلتم لا لي الله فخر من لان تقديم المفعول يقتضي الاختصاص
 تسليم اصل الحكم المنافي لتاكيد ونحو الله قد اظن زيدا غلطاً لان قد لا يجامع حرف الاستقبال قوله فيما عدا
 مثبت القسم اه عام يصلح له وهو الفعل مستقبل قوله بل جائز نحو قوله لا يجرى امره ولا يحزن المرء مجتبا فعل الكرام
 وان فاق الوري حسابه والكثير ان لا يركه قوله تعالى واتموا بامرهم اياهم لا يجب احد من موت كذا في شرح
 التسهيل قال وكثرت اشارة الى ان يلقون بشرط وان لم يركه بما نحو ان يلقون بشرط والى انه قد يلحق الجواز اذا كان شرط
 مما يجوز لوجه به قوله المركة حرفة لم يقل المركة اذ اشارة الى ان ماني الاسماء المتضمنة بمعنى بشرط في
 الحقيقة تاكيد لكلمة ان التي تضمنها قوله باسواء كانت لازمة كافي خيما واذما اول كميتهما قال وما قبلها من ضميمة المذكورة
 حال مقدرة من الضمير المستتر في انظر العائد الى ما لان كونه قبل النون لا يجامع كونه من الضمير ومن هذا ظهر انه بيان
 حكم الصحيح اذ في المستقبل قبل النون هو الضمير فاقبل النون هو الضمير فاقبل ان التعليق المذكورين في اخشون واخشون هم
 قوله ان شرطه فلا يكون ما نحن فيه ان انقاد الساكنين على حده فمخدت المدة واعلم ان نون التاكيد ليس بخبر حقيقة لكنه
 كما نرى وشدة انقاد باقيد طرعاية الاول فالاولي جميع المذكورين ولما طلبة ان فيها انقاد الساكنين على غير حده ولما طلبة
 الثاني فالاولي التثنية والجمع المرفوعة ان انقاد الساكنين على حده لم يردم افضل في الاولين الاتساع اجتماع النونات في
 الاخيرين قوله وان لم يشترط فيه ذلك فيكون هذا من سبل انقاد الساكنين على حده فلا يحدت المدة لاجل الفعل ويدل

في ضمن الامر بان يكون مذكورا بعده لفظا كما ينفع عدم الخطاب وحكما تقديره كما في امر الخطاب في الاصل مضارع خذ
 الامر عند كثرة الاستعمال ينو في التقدير فاعل مستقبل في ضمن م الامر كما مر الغائب المتكلم فلما روى الامر اعم من الامر فغير الامر
 او بالامر على التوسع او الامر بغير الامر وفيهم حكم الامر باللام بطريق الاولى واما قيل في توجيه عبارة المتن من ان كلمة في متعلق
 بالاستعمال المقدر والمراد من هذه الامور المعاني المصدر لاي بالفعل المستقبل مستعمل في الامر والنهي اذ فاعله المستعمل في النهي
 والاستقبحا والمعرض التمني ليس فيه افعول بل وادتها وان اطلاق الفعل على مستقبل على امر الخطاب في الاصطلاح وان الامر
 بالمعنى المصدر لاي يشمل المعاد فلو لم يتصور في ذلك اسائر وادوات النهي ففهم اسمية كانت احرزية اورد المثال بطل واد على من
 خصه بالهجرة قوله في جميع هذه الاشياء لترك بيان التخصيص والتشديد في الامر والكفي بنه التميم كان اخصر لكن ما ذكره ابن
 فصل اول انهم علم قوله بنه المذكورات الستة وهو الموافق لما في الباب واد الرضى التخصيص واما المعنى واد الرضى المتوكل ما في
 حكم المشتق يدل على ذكر ما بعده قوله الدلالة على الطلب باطلب الوجوه اذ عده كما في الامر والنهي والتخصيص والمعرض والتعني والمسرعة
 عن حصول الفعل كما في الاستقبحا واد في الدلالة اقسام على الطلب فاعلم لان الانسان قد يقسم على ما يليه ما ليس مطلوبه
 كقول من اتى بكيرة وادعلا عاين الان نعم الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه وحصوله بنية الباب عليه قوله دون الماضي والحال
 حال ما عن النون اى متجاوزا عما يدل على الحال والجحال واد عن الضمير المستتر في الدلالة اى متجاوزا عما ذكرنا من الدلالة
 على الماضي والحال قوله لا يلوكونا على بناء المعلوم المسند الى ضمير النون اى لا يلوكونا الامر المطلوب بالان وضد تأكيد طلب
 حصول شئ اما في الخارج اذ في الدليل المعطى لا يكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا مستقبلا فاقبل في حصر التأكيد في المظهر نظر
 لانه لا يغير مثل ان زيد سيقوم وهم متناوذة يوكده على بناء الجمل قوله وقلت في النفي لم يفعل وفي النفي قليلا في مثل ان
 كثيرا لان دخول النون فيها ليس بالاصالة بل بوجه تشبيهها بالطلب لانه لم يشتركها به في حكم الاختصاص لانه لا يصح
 اتفق قليلا بالاختصاص بالاولى بالنفي عن حريمه وما تضمنه مناه فدخل فيه فلما اقبل كذا والجرح حيث قال سيبويه يدخل
 بعد التشبيه بالاولى التي في الجزم قوله زيد لا يقوم وبالمثال بالعلم حكم المنفي بالباطن في الاولى مشابهة بالاسمية
 ولذا يحكى بعد المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقوم وبالمفضل عنه نحو لا في الدار يضر بن زيد واما قيل انه لم يحكى في لا النفي
 فمذموم بما وقع في قولهم عصبة لابن شكري وفيه ذلك كما في الرضى قوله الا قليلا فيقول العقل في النفي بالمتصلة بالفعل
 المتصلة مضمرة كيف وقع جمل ابن جني قياسا وقال ابن مالك هو كالفعل على الاصح وفيه ان قياسا لا ياتي في العلة فان كل ما

قياس ليس بتلخيص كثيرا دامّا قال ابن مالك فانه التشبيه في جواز الدخول رد على مني مطلقا قوله في جواب المتيقن فثبت
 القسم جواب القسم وجعل من قبيل جرد تطبيقه لفظ يحتاج الى ارادة القسم عليه من القسم قوله لان القسم
 محل التاكيد اي كائن في محله اي نزل منزلة قوله بعد صلاحته لصلوحها اما اخرز عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل
 الماضي المتيقن ومانيه مانع كما سيحكي عما لا يصلح لصلوحها اما كما يستقبل المنفي فانه كونه منفيا والاصل في الاشياء
 عدم لا يصلح للتاكيد وكونه مطلقا باصلاح له وبما ذكرنا اندفع ما قبل ان التعليل لا يخص بالمتبث وفي اعتبار قيد اصلاح
 في الدليل اشارة الى ان المدعى اعني اللزوم مشروط بالصالحية تركه المضمّن مظهره فلا يرد ان اللزوم على اطلاقه
 غير صحيح كونه مشروطا بكون المضارع خاليا عن ثبوت تنفيس غير متعلق به جار سابق وغير مفصول منه وبين الامام بقيد
 فان النون لا يدخل تحت دخول شرط يطبق ركب تنضي لان النون تخلص المضارع للاستقبال كمره هو الجمع بين حرفين
 المعنى واحد في كلمة واحدة ونحو قوله تعالى ولئن متم او قلتم لاني اندخرون لان تقديم المفعول يقتضي الاختصاص
 لتسليم اصل الحكم المان في التاكيد ونحوه واما بعد اظن زيدا مطلقا لان قد لا يجامع حرف الاستقبال قوله فيما عدا
 مثبت القسم اه مما هو صالح له وهو الفعل المستقبل قوله بل جائز نحو قوله ^{منه} او افعلوا ما لا يحرم المرء محتجا بفعل الكرام
 وان فاق الوري حسابه والكثير ان لا يوكده كقوله تعالى واقسموا بامم حده ايمانهم لا يحبث احد من موت كذا في شرح
 المستعمل قال وكثرت اشارة الى انه يلحق بشرط وان لم يوكده بما نحن في تعلق فعل والى انه قد يلحق الجزاء اذا كان شرط
 مما يجوز حوته به قوله الموكده حصره لم يقل الموكده اذ اشارة الى ان ماني الاسماء المتضمنة بمعنى بشرط في
 الحقيقة توكيد لكلمة ان التي تضمنتها قوله بما سواه كانت لازمة كما في ضمها واذا ما اولكتها قال وما قبلها مع ضمها كذا
 حال مقدرة مرجع الضمير المستتر في الفرف العائد الى ما لان كونه قبل النون لا يجامع كونه من الضمير ومن هذا ظهر انه بيان
 حكم الصحيح في الفعل قبل النون هو الضمير فاقبل النون هو الضمير فاقبل ان التعليل المذكورين في اخشون واخشين هم
 قوله ان شرطه فلا يكون ما نحن فيه ان التقاء الساكنين على حده فيجوز المدة واعلم ان نون التاكيد ليس بجزء حقيقة لكنه
 كما عرفت اشارة التقاء باقيد لمرعاه الاول فالواني جميع المذكورين ولما طبع ان فيها التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية
 الثاني فالواني التثنية والجمع الموزن انه التقاء الساكنين على حده لم يرد في الفعل في الاولين لا لتباس اجتماع النونات في
 الاخيرين قوله وان لم يشترط في ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا يجوز المدة لاجل بل لاجل الفعل ويدل

على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال لا يلحق ساكنان في الوصل المحض الا وادلهما حرف لين واما فيما عدا
 متصل لفظا وحكما وقال شارح مثال المتصل حكما اضران وبل تنفس بان قوله وهو الواحد المذكور اه لم يذكر الحكم
 مع قوله فيما عدا ذلك اشارة الى انه لقده وقوعه في الاستعمال كالحكم لان التاكيد لا يدخل الالهافيه معنى الطلب
 الشخص عن نفسه غير صحيح الابدانيل واعتبار قباير اعتباري قوله وحكمها غير ما ذكر لان ما قبله فيها الالف لا الفتح والرضى
 جعل حكمها ما ذكره لان الالف حاذرة غير معين ولان الالف في حكم المفترق جعل قوله الثنية والجمع اه بيان للفرق بينهما وبين
 جمع المذكور والمخاطبة والعلم ما ذكره اشرع قوله للزوم التقاربات كقوله اه على كلا المذهبين لعدم كون الثاني مدغمة قوله فانه
 يجزئه يدل على انه يجزئ التقاربات كقوله اه على غير وجه مطلقا وليس كذلك مع ذلك قوله ويجزئه متفرقا الى متفرقا تكرار فاعلموا
 ما في الحواشي الهندية فانه اجاز ذلك جعل التقاربات كقوله اه على غير وجه مطلقا وليس كذلك مع ذلك قوله ويجزئه متفرقا الى متفرقا تكرار فاعلموا
 يحرك النون بالكسر عليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان تخفيف النون قوله وليس برضى عند الاكثرين مع إمكان الحكم ومجبة قراءة
 تان ومجباى وقراءة الى والالف لان كمال الغضاضة في تبديل الحروف وتحقيقها والتفاد كقوله اه على غير وجه مطلقا وليس كذلك مع ذلك قوله ويجزئه متفرقا الى متفرقا تكرار فاعلموا
 فلا يقاس عليه حال الحكم قال وهما غير متساوية منه اخبره كالمفضل في غيرهما حال عن ضمير الخبر العائد الى موضع الضمير البارز حال
 غيرهما والسنى ان النونين من نحوتهما اذ الفصل كالفصل المنفصل لحوال كونها في غير المشى والجميع كون ذلك الغير من ضمير
 البارز وذلك لقوة حيث انفصلت بوسط الضمير البارز قوله بيان الافعال المتصلة لانه لين لما قبلها بالصحة بقوله وما قبلها
 كما مر قوله ان النونين حكمهما مع السنى اه علم ذلك من التقييد بقوله في غيرها وعدم الترخص لبيان بهما التقاربات كما ذكر في الصحيح
 قوله ما ذكر من كون التقييد المكسورة بعد الالف الثنية والالف الفصل وعدم كون التخييف خلافا ليليس قوله وضع غيرهما اه عطف
 على قوله مع السنى وقوله على ضربين عطف على ما ذكر عطف اسمين على معمول على واحد والمراد بالضربين كونها كالمفضل و
 كونها كالمفضل وقوله اما مع ضمير بارز مع اعطى عليه حال عن خبرها اي ان النونين حكمهما حال كونها مع غير المشى والجميع
 حال كون ذلك الغير مقارنا مع الضمير البارز او الضمير المشترك على ضربين وهو اى ذلك الغير المقارن بالضمير ^{البارز} بيان اه وليس
 قوله اما مع ضمير بارز او مع ضمير مشترك بالالفين فيفيد ان النون اما مع ضمير بارز او مع ضمير مشترك او محتمل في قوله وهو مشترك
 الى تكلف التفسير او التسليم على ما ذهبتم ان تفسر الشر غير المشى والجميع في التفسير المذكور من معنى على انه اعتبر الحاذق النونين بامر
 المخاطب لانه الاصل في الطلب احوال المخاطبة في علم القائسة كما يدل عليه الاشارة وعبر ما يكون مع الضمير المشترك في الواحد المذكور

المذكور دون الموت فلا يردان لهما قسم ثالث وهو ان لا يكون مع الضمير اصلا نحو ليفرن زيد قوله وتضمن المواد
 بصيغة الخطاب عطف على قوله فتقول وهي بعض الناطرين فقرزه بابا والجاره وصيغة المصدر ثم اعترض فقره المنسب
 شيئا ما سبق ان يقع وكذا اخشون بضم الواو المفتوح ما قبلها وكذا اكبر الباء المفتوح قوله ارجى الغرض لفتحين اهدف
 قال كالمقتضيات لهما في محو آخر الفعل بحيث لا يمكن التلظ بجره ما قبله وهي فتقا وفتح ما قبلها قوله يعني به الف التثنية كنه
 في شرع المصريح وذلك لان المتصل بالفعل الواو والياء والالف والنون ومعلوم انه لا يمكن في مواضع المذكور اجزاء
 حكم ما سوى الالف فتعين الالف فاعاد الرضى ان كونه كالمقتضيات على اطلاقه ليس بصحيح لانه شامل للواو والياء ايضا وان كانت
 اللام معها وان اذ اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لبقاء اللام في اغزون محمولا على ابقائها في اغزوالا فانقل الكلام الى اغزوا
 وكل ما يجري في اغزوا ويجري في اغزون فليس المحل الاستطويل المساق فمذ فروع بانه ليس في كلام المصريح شئ يدل على محل
 بل مجرد تشبيه النون بالالف في الحكم اختصارا في العبارة للاشتراك في العلة وهو انه لو لم يعد اللام مع اقتضائه لكل منهما
 فتحة ما قبله يلزم الاجتاف في الكلمة بحيث اللام وما يدل عليه من الضمة والكسرة قوله اي لاجل اه غير الشرع تشبيه التثنية
 المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة قوله باسقاط نون الجمع لانه علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضي البناء وقوله ضم الواو
 لئلا يلتبس بالواحد قوله لا على ترين كما سبق اليه التوسم اوله لا يفسد الاستفهام على الامر قوله وهذا الامثلة اه اى لم يراع المصريح
 الترتيب المستفاد من الحكيمين بابقين بان يورد امثلة الضمير المستعمل راعى الترتيب ليعرف في فروع الاختلاف في الامثلة قوله
 ترتيب تقرر فيها اه بعد اسقاط مثال المثني والجمع الموت قوله لا تنقأ بها الساكن المذكور كعبه بالغاير ونحو ليفرن واضرب فانه
 فيها ملان بكن قبلها فلا يحدث والقرينة على ذلك انه في مقابلته الوقت كانه يمل يحدث في الاوقات لقائها بكن متناظرا
 سواء كان بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضرب الرجل واضرب الرجل يريد اضرب اضرب اضرب فحدث لا تنقأ وكبير
 تشبيها بجرن العلة اذ لا حظ لها في الحركة وما قيل ان الخوف لا يكون الا لادول فليس انهم صرخوا بالاخلات في ان الحوادث
 مقول الواو الاول والثاني قوله لا تبين بالنون الخفيفة على معنى علك لاجرا مجرى عسى فخل في خبرها ان والمعنى لا تبين
 القبة لغيره عسى ان تركه وتدل والزمان قدر فوه واغرة فيستغنى هو وتفقروا انت لان احوال الزمان وتروم وقوله
 * لكل هم من البهم سنة * والمسى والصبح لبقاء معه قديم الحال غير كله * وياكل المال غير من جملة المسى المساو
 قوله والا فالواجب اه اى لا يكون اصلا لا تبين كان الواجب بصيغة التثنية لانه متعلق بقوله لا تنقأ اه ولكونه نازعا

الاسم لا يخلو عنه الا مانع من الله م. والاضافة تجلات النون فانه يخلو من الفعل بلا مانع فائدة لوقيت ساكن
 بعد الالف على ضرب من اجازة وابدل ينس النون بمنزلة ونسخها فيقول اضرب الرجل بالرجل وانضربنا الرجل بالضوة
 وقال سيبويه هذا لم يقله العرب والقياس اضرب الرجل بجدت النون لا لتقاء الساكنين قال وفي الوقت عطف على قدر
 تجتذت السابق اي في لا اصل او على تجتذت وكلام الشرح يحتمل كل الوجهين قوله اذا ضم او كسر ما قبله التقييد بالنطق
 مستفاد من مقابلة بقوله والمتوقفة قلب الفاء قوله ان يرد المحذوف لزوال الالف قبل والذي يظهر ان وقوعها لزوال
 قبل والذي يظهر ان وقوعها في الوقت خطأ لانها لا تدخل للمعنى التوكيد ثم تجتذت ولا يبقى دليل على مقصودها الذي
 حاولت لكنه اني شجيت التسهيل قوله قلت اعزوا اه وكذا نقول ايضا. ومن دلي تقصير في حال الوقت على يقين
 وتقصير في الزوال والياء ونون الرفع قوله فانه لا يرد اي الوقت ما حذف لاجل التنوين فيقول قاضي ورام بلا تنوين
 ولا نقول قاضي ورامى باعادة الياء قال تعجب الفاء اي حال الوقت قوله فان التنوين اي حال الوقت قوله نحو حيث
 خيرا لا يخفى ما في به التمثيل من حسن الاختتام على ونق اختتام المتن حيث اورد النون المحذوفة في اخر الكتاب وقد
 بالالف الذي هو ساكن ابد الاشارة الى الاستراحة بعد المحذوفة اخر ما اوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح
 العيس والحج العميق لما ريت الظفرة من المقصدين لخدمته تدقيقه وعدم الظفرة بمقتضى ما تقرر من التحقيق والحمد
 على الاتمام والصلوة والسلام على رسول خير الانام وعلى الوصحاب الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام * *

قد ورت الفراغ من طبع هذه الحاشية على الفوائد الفيتية

نها عشرين من جمادى الثاني سنة الف واربعمائة

وسبعون من الهجرة النبوية على صاحبها

الصلوات والسلام وتحيته في الطبع العا

كتبه الفقير العبد المذنب

عفي عنه

